

مجلة جامعة الجزيرة

علمية - دورية - مُحكَّمة

يوليو ٢٠١٩م - ١٤٤١هـ



ISSN

٢٦٦٢.٣٠٩٤

العدد (الرابع) - السنة (الثانية)

الجمهورية اليمنية - مدينة إب - جوار مثلث المواصلات

www.juniy.net - 04/413766

مجلة جامعة الجزيرة

علمية - دورية - مُحكَّمة

تصدر عن جامعة الجزيرة - محافظة إب - الجمهورية اليمنية

رقم تصنيفها الدولي المعياري

الورقية: (ISSN: ردمد: 2663-3094)

الإلكترونية: (ISSN: ردمد: 2663-3108)

ضمن منظومة الربط الشبكي للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المجلد الثاني - العدد الرابع - يونيو - 2019م - السنة الثانية

توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان الآتي:

المركز الرئيس: الجمهورية اليمنية - مدينة إب - مثلث المواصلات

ت: 00967-4413766 - موبايل/ واتس أب: 00967-777788187

: 00967-770742701

الإيميل: js.university2018@gmail.com

موقع الجامعة: www.juniv.net

الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة

محفوظة
جميع الحقوق





مجلة جامعة الجزيرة

علمية - دورية - محكمة

الإشراف العام

د/ عبد الرقيب علي صبيح

رئيس التحرير

أ.د/ أحمد غالب الهبوب

هيئة التحرير

مدير التحرير

مراجعا لغوياً (لغة عربية)

مراجعا لغوياً (لغة إنجليزية)

د/ محمد أمين الهمام

د/ فهد درهم الغانمي

د/ عبد الملك منصور صالح

الهيئة الاستشارية	
أ. د/ عبد اللطيف حيدر الحكيمي	أ. د/ أحمد علي الحاج
أ. د/ أنيسة محمد عبود	أ. د/ محمد عبد الله عبد العزيز
أ. د/ طارق أحمد المنصوب	أ. د/ عبد الغني يحيى الهتار
أ. د/ عبد الله محمد الفلاحي	أ. د/ علي عبده مطير
أ. د/ عبد الوهاب صالح العوج	أ. د/ ابراهيم سليمان حيدرة
أ. د/ سفيان عثمان المقرمي	أ. د/ نعمان أحمد فيروز
أ. د/ عارف عبد الله الصباحي	أ. د/ عبد القوي علي الفقيه
أ. د/ محمد أحمد الحداد	أ. د/ حبيب محبوب العريقي
أ. د/ عبد السلام علي الفقيه	أ. د/ محمد علي الجرادي
د/ صادق عبد الكريم اليوسفي	د/ محمد منصور سيف
د/ عبير أحمد عبده اسماعيل	د/ جمال محمد الحبشي
د/ سلطان حسن الخالي	د/ عبد الله محمد الأصبحي
د/ حفظ الله يحيى سكران	د/ علي محمد الحميري
د/ عبد الملك أحمد العصري	د/ عبد الحكيم محمد الشعبي

المركز الرئيس - الجمهورية اليمنية - مدينة إب - مثلث المواصلات
تلفون: 413766 - 4-00967 - فاكس: 417818 - 4-00967
موبايل: 777788187 - 00967 / 770742701 - 00967

أولاً- شروط النشر العامة بالمجلة:

- عدم تعارض المادة العلمية المقدمة للنشر مع قيم ومعتقدات وأعراف المجتمع اليمني والعربي.
- يقدم الباحث للمجلة إقراراً خطياً يفيد أن بحثه عمل أصيل له، ولم يسبق نشره، ولن يقدم لغرض النشر في أي جهة علمية أخرى قبل انتهاء إجراءات التحكيم.
- تنشر المجلة الأبحاث الأصلية التي تناقش قضايا وموضوعات في العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتبعة في قواعد النشر العلمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بتسلم بحثه وتسجيله فور وصوله، وبعد اجتياز البحث المقدم للنشر لمرحلة المراجعة المبدئية، والتحكيم من قبل هيئة التحكيم تقوم إدارة المجلة بإخطار الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم نسخة أصلية رقمية من البحث إلى إدارة تحرير المجلة.
- في حال احتياج البحث إلى بعض التعديلات الشكلية أو الجوهرية تقوم إدارة المجلة بإرسال البحث إلكترونياً مع ملاحظات المحكمين إلى الباحث ليتم التعديل.
- في حال عدم قبول البحث للنشر من قبل هيئة التحكيم ترسل إدارة المجلة خطاب اعتذار عن عدم النشر علماً بأن البحوث التي ترسل للمجلة لا تعاد أو ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- تعرض البحوث والدراسات للتحكيم العلمي على نحو سري ولضمان السرية الكاملة يجب عدم ذكر اسم الباحث في أي صفحة من صفحات البحث أو أي إشارة تكشف عن هوية الباحث.
- يكتب في ورقة مستقلة، باللغتين العربية والإنجليزية، عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية وجهة عمله وعنوانه، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد) والبريد الإلكتروني.
- البحوث التي لا تُعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، ومراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال حسب معايير المجلة وبشكل رقمي، ومطبوعاً ببنت (14) للمتن، (16 عريض) للعناوين الفرعية، و(18 عريض) للعناوين الرئيسية، (12) للحواشي، وبخط Simple Arabic للنص العربي، Time New Romans للنص الإنجليزي.
- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيتها في نهاية البحث ويتم التوثيق وفق إحدى الطرق المعتمدة في التوثيق وبحسب التخصص العلمي.
- تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.



- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها وإجازتها في حقول العلوم الإنسانية والتطبيقية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ثانياً- طلب النشر في المجلة:

ترسل الطلبات إلى بريد المجلة الإلكتروني على أن يحتوي الطلب على الآتي:

- طلب النشر في المجلة.
- سيرة ذاتية مختصرة للباحث/ الباحثين.
- ملخص باللغة العربية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة ولا يزيد عن 150 كلمة.
- ملخص باللغة الإنجليزية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة ولا يزيد عن 150 كلمة.
- كلمات مفتاحية أسفل صفحة المختصر أو الموجز.

ثالثاً- إجراءات النشر:

ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة جامعة الجزيرة على

العنوان الآتي:

- الجمهورية اليمنية - مدينة إب:

جامعة الجزيرة - مجلة جامعة الجزيرة.

- هاتف: 00967-4-413766 - فاكس: 00967-4-417818

البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: js.university2018@gmail.com

رابعاً- رسوم النشر في المجلة:

تتقاضى المجلة مقابل نشر البحوث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية:

- المرسل من خارج الجمهورية اليمنية (\$100) مائة دولار أمريكي.
- المرسل من داخل الجمهورية اليمنية (20000) ريال يمني، منها (10000) عشرة ألف ريال للتحكيم و(10000) عشرة ألف ريال رسوم نشر.
- المقدمة من باحثي جامعة الجزيرة مجاناً.
- رسوم التحكيم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أم لم يتم.

خامساً- رسوم الاشتراك:

- للأفراد في اليمن مبلغ وقدره (10000) عشرة ألف ريال يمني.
- الاشتراك السنوي للمؤسسات في اليمن مبلغ وقدره (12000) اثنا عشر ألف ريال يمني.

الافتتاحية:

بقلم
أ.د/ أحمد غالب الهبوب
رئيس الجامعة - رئيس التحرير

إن ما يعرف اليوم بالفجوة المعرفية أو الفجوة العلمية بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول المتخلفة، ليست سوى مسألة فروق في مستوى البحث العلمي والجهود التي تبذل في هذا المجال. فقد أصبحت قضية البحث العلمي قضية عالمية وموضوعاً حيويًا لا يهتم المختصين به وأهل العلم والمعرفة فحسب، بل أصبح موضوعاً مجتمعيًا يدخل في اهتمام القادة والمسؤولين وصناع القرار، ورجال الفكر والأدب، وحتى المواطن العادي. غير أن البحث العلمي ما كان ليصل إلى هذا الدور الفاعل في حياة المجتمعات المعاصرة، لو لم تسع الدول جاهدة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تحدد أولوياته وتوجه مساراته.

فقد بدأت مسيرة البحث العلمي بظهور ما يعرف بالبحوث الأساسية (البحثة) (Pure/Basic Research) التي تجرى عادة بهدف إضافة معرفة جديدة للمعرفة الإنسانية المتاحة، دون أن يكون لنتائجها انعكاس مباشر على الواقع العملي، وهذا النوع من البحوث يركز على تنمية المعرفة لذاتها بما لها من تأثير في تطوير الأنساب النظرية للعلوم المتخصصة، وهو أرث ينحدر من مثالية أفلاطون وأكاديميته التي كانت تستهدف العلم للعلم. وقد تبلور هذا الاتجاه المثالي للبحث في البحوث الأكاديمية (Academic Research) التي تستند إلى بعض المبادئ المتعلقة بالتخصصية العلمية والحرية الأكاديمية والاستقلالية الفكرية، لتبرير تقديم أولويات الباحثين وتطوير علومهم، على أولويات السياسة التنموية للمجتمع، لينتهي بها الأمر إلى الابتعاد نسبيًا عن المسؤولية التنموية للبحث العلمي الأكاديمي، ويظهر ذلك جليا في الجامعات التقليدية.

ثم ظهرت مؤخرًا البحوث التطبيقية (Applied Research) وهي بحوث موجهة نحو غايات إصلحية من خلال التوصل إلى حلول إجرائية للمشكلات التي تواجه الإنسان في حياته العملية، فهي بحوث تجري حول مشكلات تنموية، وهدفها الأساسي هو تحسين الواقع المعاش، وهذا الاتجاه البحثي يعود إلى واقعية بيكون التي تنطلق من مبدأ: "المعرفة قوة"، ثم تبلور بشكل أكثر إجرائية بقدم الحركة البرجماتية التي تتوسل بالمعرفة العلمية لتحقيق منافع عملية، وقد أفضى هذا الاتجاه البحثي إلى ظهور البحث المؤسسي (Institutional Research) الذي ينطلق من أولويات تنموية رسمية أو مؤسسية تحدد اختياراته وتوجه مساراته.

وقد انعكس ذلك على طبيعة السياق الاجتماعي والتنظيمي لمؤسسات البحث العلمي التي تحدد أولويات النشاط الأكاديمي ونوعية البحوث العلمية، وطبيعة السياسات المحددة لاختياراته والموجهة لمساراته، سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى المجتمعات. فعلى المستوى المؤسسي، يُعدُّ

البحث العلمي أحد الوظائف الرئيسية الثلاث للجامعة، وهي: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وقد بادرت الجامعات المتقدمة إلى إعادة ترتيب أولويات النشاط الأكاديمي فيها، وقد أفضت جدلية الأولوية الأكاديمية بين التدريس والبحث العلمي إلى استحداث ما يُعرف بنموذج الجامعات البحثية.

كما اختلفت النظرة أيضا إلى الأهمية النسبية لنوع البحث المرغوب أو المطلوب، فالجامعات المتقدمة تعطي الأولوية للبحوث التطبيقية المؤسسية، في حين ظلت الجامعات التقليدية تعطي الأولوية للبحوث الأساسية الأكاديمية. واستجابة للتحديات المحلية الإقليمية والعالمية التي بلغت من التعقيد درجة تحتاج إلى تعاون وتكامل من خلال تجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات المعرفية، تبنت الجامعات العصرية مدخل البحوث البينية لدراسة الظواهر الطبيعية والمشكلات المجتمعية المعقدة التي تحتاج إلى عبور الحواجز والقيود المعرفية فيما بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، وبين البحوث الأساسية والتطبيقية، وبين البحوث الأكاديمية والمؤسسية. فهو مدخل يقوم على أساس تخطي الحواجز القائمة بين فروع العلوم المختلفة من جانب، والانقسام بين التخصصات العلمية من جانب آخر.

وعلى المستوى المجتمعي، اختلفت أيضا نظرة الدول إلى البحث العلمي ووظيفته التنموية، باختلاف منزلتها الحضارية، وتوجهاتها السياسية، فقد سعت الدول المتقدمة حديثاً إلى الربط بين البحث الأساسي/ الأكاديمي والبحث التطبيقي/ المؤسسي، من خلال مأسسة البحث العلمي ووضع السياسات والاستراتيجيات المنظمة لأولوياته والضامنة لربط نتائجه بالعملية التنموية، كما سخرت الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لتفعيل العلاقة بين الباحثين وصناع السياسة التنموية وتذليل الكثير من المعوقات التي تحول دون ذلك.

أما في الدول النامية ومنها اليمن، فإنه وعلى الرغم من التطور النسبي الذي طرأ على بنية البحث العلمي وتنامي عدد الباحثين والمؤسسات البحثية في السنوات الأخيرة، غير أن الإشكالية تتجلى في أن البحث العلمي لا يمثل أولوية في النشاط الأكاديمي، ناهيك عن هيمنة البحوث الأكاديمية التي تحكمها أولويات وقناعات شخصية تعود في معظمها لاهتمامات الباحثين الأكاديميين، أكثر مما تحكمها لوائح أو خطط ذات أولويات بحثية تحدها الكليات أو الأقسام العلمية، وهو ما أدى إلى ضعف فاعلية البحث العلمي في المجال التنموي، لتبقى هذه الجهود البحثية مجرد (أوراق بلا ترياق)، طالما أنها لم تجد طريقها إلى واقع الممارسات في المجالات التنموية.

وعليه فإن البحث العلمي بشقيه المؤسسي والأكاديمي في اليمن لا يزال يعاني من وجود فجوة بين ما هو أساسي وتطبيقي، أو مؤسسي وأكاديمي، مما أدى إلى وجود فجوة بين الباحثين وواضعي السياسات التنموية. فالمتابع لأوضاع البحث العلمي في اليمن وعلاقته بواقع العملية التنموية، سيجد أن الكثير من البحوث العلمية تسير في واد، والخطط التنموية في واد آخر. فعلى الرغم من تنامي عدد

البحوث العلمية والمؤسسات البحثية، نجد تقاطعًا وتصادمًا للمشكلات التنموية. يتجلى ذلك في تنامي التذمر وتعالى الشكوى من مختلف الأطراف حول ضعف فاعلية البحث العلمي في واقع الحياة المجتمعية. مما أدى إلى وجود فجوة بين صانعي البحوث العلمية وصانعي السياسة التنموية، فالباحثون يكثرون الشكوى من أن نتائج بحوثهم لا يستفاد منها، وفي الوقت نفسه تشكو الجهات الرسمية من تجاهل الباحثين لكثير من المشكلات التنموية، وضعف فاعلية البحوث الأكاديمية في معالجة المشكلات ذات الأولوية لديها.

ويعتقد بعض الباحثين أن أسباب هذه الأزمة في اليمن ترجع إلى أن البحث العلمي منذ نشأته الأولى لم يكن أولوية أكاديمية على مستوى الجامعات، كما أنه ظل ولا يزال في أسفل قائمة أولويات الحكومات المتعاقبة رغم وجود وزارة مختصة بالبحث العلمي، فالأمر يعود إلى غياب الإرادة السياسية في المقام الأول، يتجلى ذلك بعدم وجود استراتيجية وطنية واضحة للبحث العلمي وافتقار خطط البحث العلمي الحالية لأولويات التنمية المجتمعية. وعليه فإن تفعيل الدور التنموي للبحث العلمي، يتطلب وجود إرادة سياسية وطنية تضع في مقدمة أولوياتها وضع خطة استراتيجية وطنية للبحث العلمي تتبثق من خطة استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وتأتي مستندة إلى الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، لتترجم بعد ذلك إلى خطط استراتيجية بحثية على مستوى مؤسسات البحث العلمي.

وقد استدركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤخرًا هذه الإشكالية وشرعت بالاستعداد لوضع خطة استراتيجية وطنية للبحث العلمي. تأتي في إطار "الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة" 2030، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح ولو أنها جاءت متأخرة ناهيك عن أنها جاءت في ظل فراغ استراتيجي تعيشه الوزارة منذ عام 2010 وهو العام الذي انتهى فيها المدى الزمني للاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي في اليمن.

وفي ضوء هذا التوجه الوطني، تسعى جامعة الجزيرة جاهدة لتدشن خطتها الاستراتيجية التي يأتي في طليعة أهدافها تطوير البحث العلمي وتفعيل دوره التنموي، بدءًا بتطوير خطة البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا وضبط أولوياتها البحثية، مرورًا بتطوير المكتبة الإلكترونية واستحداث المكتبة الرقمية، وانتهاءً بتطوير آليات نشر البحث العلمي ممثلة بمجلة جامعة الجزيرة، فنحن نعتزم تدشين ورشة علمية لتقييم وتطوير مجلتنا الغراء خلال الشهر القادم. بإذن الله تعالى، وإننا إذ نهئى أنفسنا لعقد هذه الورشة التطويرية لمجلتنا الفنية، ندعو الباحثين والمهتمين إلى المشاركة الفاعلة في هذه الفعالية العلمية، سواء بالنقد أو تقديم مقترحات للتطوير، ونحن على يقين بأن الجهود التي ستبذل في الورشة التطويرية للمجلة، بإذن الله تعالى، سيكون لها عظيم الأثر في إحداث نقلة نوعية في هذه المجلة الواعدة، لتكون ضمن المجالات العلمية المرموقة؛ الأمر الذي ستنعكس آثاره الإيجابية على الباحثين وعلى الجامعة.



وبصدور العدد الرابع من مجلة جامعة الجزيرة، بما تضمنه من البحوث العلمية المتنوعة، تكون المجلة قد استوفت مبررات تقييمها ومتطلبات تطويرها. وتجدر الإشارة إلى أن الباب الأول من هذا العدد تضمن (15) بحثاً علمياً متنوعاً.

أما الباب الثاني فقد كرس لعرض ملخصات لرسائل علمية ووقائع المؤتمرات والندوات العلمية، وفي هذا المحور تم عرض باقة أخرى من الرسائل لبرنامج الدراسات العليا بجامعة الجزيرة، وهي:

- رسالة الماجستير في إدارة الأعمال الموسومة بـ(دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية) (دراسة ميدانية في القطاع الصحي محافظة إب -الجمهورية اليمنية)، للباحثة/ أمل عصام عبد الملك المفتي.

- رسالة الماجستير في القانون العام الموسومة بـ(حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون اليمني والقانون الدولي)، للباحث/ نبيل عباس عبده السقاف.

- رسالة الماجستير في القانون العام الموسومة بـ(حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون اليمني والقانون الدولي)، للباحث/ نبيل عباس عبده السقاف.

وختاماً لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لكل من أسهم في إنجاز هذا العدد لكي يخرج بهذه الحلة اللائقة ولتبقى المجلة منبراً علمياً لكل الباحثين والمهتمين بشؤون البحث العلمي الأكاديمي.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
	الباب الأول - الأبحاث العلمية	13 - 485
1	البشارات في القرآن الكريم. إ.د/ إبراهيم حسن أحمد سلام .	13 - 40
2	أثر القراءات "الشاذة" في العلوم الأخرى أنموذجات في (العقيدة، والتفسير، والفقه). أ/ بشير محمد علي الشعبي	41 - 74
3	أثر دلالة الحال في بناء منهج الأحناف الأصولي. (دلالة الألفاظ على الأحكام نموذجاً) د / مصطفى محمود صالح الروسي، أ.غيلان حسن المحمودي	75 - 117
4	الأصل والتحول الاستعمالي لصيغة (مفعول) المعتلة في اللهجات العربية القديمة والمعاصرة. د / أحمد لطف عبد الله قائد البريهي	119 - 152
5	المصطلح النقدي والنسق الأدبي: إشكالية التسمية (مصطلح التناص أنموذجاً). د/ محمد علي محمد حيدر	153 - 183
6	السجن وصداه في الشعر الأندلسي منذ القرن الثالث حتى القرن الخامس الهجري (دراسة في الموضوع والفن). د/ محمد مسعد معجب	185 - 217
7	اقتصاد المعرفة مدخل استراتيجي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية أ/ ياسين محسن العماري	219 - 261
8	الحاضرات التكنولوجية في الجامعات اليمنية مدخل للتحويل إلى مجتمع المعرفة. أ/ وحدة محمد علي المؤيد	263 - 297
9	واقع التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي في محافظة إب بالجمهورية اليمنية.	299 - 325



	أ/ ماجد محمد أحمد المطري	
356-327	معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في النظم التعليمية في الجمهورية اليمنية، (دراسة تحليلية) أ/ محمد عبد الجليل المليكي، أ/فهد يحيى الجفاني، أ/إبراهيم عبده اليافعي	10
383-357	دور كلية التربية جامعة اب في مواجهة مشكلة الأمية في مدينة إب د/ عارف محمد علي مطمح محيي الدين، أ/بلقيس محمد شميس	11
412-385	واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية والمعوقات التي تواجه التحاقهم بالتعليم الأساسي في اليمن. أ.د/ عبد السلام علي عبد الوهاب الفقيه، أ.د/ محمد عوض عبد الرب الطيار	12
444-413	واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن في ضوء ضمان مؤشرات الاجاذية للفترة من (2013-2017). د/ جميل عبد الخالق العريقي	13
485-445	أثر فاعلية حوكمة الشركات في الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الكويت. د/ سلطان حسن محمد الحالمي، محمد فلام العتيبي	14
515-487	الباب الثاني-الأبحاث العلمية	
496-487	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون اليمني والقانون الدولي أ/ نبيل عباس عبده السقاف	1
507-497	دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية (دراسة ميدانية في القطاع الصحي محافظة إب -الجمهورية اليمنية). أ/أمل عصام عبد الملك المفتي	2
515-509	المبادئ الدستورية في الوثيقة النبوية أ/ قاسم محمد مصطفى حزام	3



البشارات في القرآن الكريم

أ.د/ إبراهيم حسن أحمد سلام

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - فرع إب - اليمن

Tel: 00967-774571779

الملخص:

يهدف بحث البشارات في القرآن الكريم، إلى تسليط الضوء على البشارات التي ذكرها القرآن الكريم، من خلال تتبع الآيات القرآنية التي ذكرت البشارات؛ لمعرفة مفهوم البشارات، وتعريفها ودواعيها وآثارها. وعرضت الدراسة البشارات الخاصة في القرآن الكريم، كالبشارات الخاصة بالأنبياء والمرسلين، وما لم يتحقق منها وسيحقق لا محالة كالبشارات الخاصة بفئات معينة.

وبينت الدراسة البشارات العامة للمؤمنين في القرآن الكريم ما يتعلق منها بأمور الدنيا، وما يتعلق منها بالآخرة.

واختتمت الدراسة بالنتائج ومنها: البشارات تدعو إلى زيادة العمل وفق الشروط التي ذكرها القرآن الكريم لكل بشارة، ولا يعني ذلك ترك العمل والركون إليها، ومن البشارات التي ذكرها القرآن الكريم بشارات لم تتحقق إلى الآن، وينبغي التسليم بأنها ستتحقق لا محاله؛ لأن الله لا يخلف الميعاد.

الكلمات المفتاحية: الميشرات القرآنية، البشارات.

Abstract:

This research sheds light on Qur'anic Good Tidings by tracing the verses mentioned the Good Tidings in the Holy Quran in order to know the concept of Good Tidings, definition, synonyms and their reasons.

The study presents the special Good Tidings verses in the Holy Quran; what has been achieved such as the good tidings of the prophets and messengers, what has not been achieved and will inevitably be achieved as the good tidings of specific categories. The study also reveals the general good tidings of the believers in the Holy Qura'an concerning the matters of this world and what is related to the Hereafter.

It concludes with the results, including: The Good Tidings Verses calling for increase of the work according to the conditions mentioned by the Holy Qura'an for each tiding. This does not mean leaving the work and the rest on it. The good tidings mentioned by the Holy Qura'an and have not been achieved so far, should be recognized that they will inevitably happen, because Allah does not leave his promise.

Keywords: Quranic Good Tidings verses, Good Tidings

**مقدمة:**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه وبعد:

فإن موضوع البشارات في القرآن الكريم من المواضيع المهمة؛ لأن الإنسان يتأثر بما حوله سلبا وإيجابا، وتتوثر فيه الأحداث؛ كتأثر الجبال الرواسي بعوامل التعرية، وما تعيشه أمة الإسلام من مرحلة عصبية في أيامنا هذه، أوصلتها إلى حالة لا تحسد عليها من الضعف والتناحر فيما بينها، مما أطمع فيها أعداءها وجعلها لقمة سائغة لكل آكل، ونتيجة لذلك وصل البعض إلى حالة من اليأس والقنوط والاستسلام للأمر الواقع، واليقين بأن الأوضاع لن تتغير إلى الأحسن مطلقا، مما استدعى البحث في موضوع البشارات، التي هي بمثابة محفزات تدعو للتفاؤل، وتعيد الأمل، وتثبت المسلم في المحن والشدائد والملمات، وتعالج اليأس والقنوط، وتكسب القلوب ثقة بوعود الله الصادقة لعباده المؤمنين في القرآن الكريم.

والقرآن الكريم مليء بالبشارات التي ترسم للمسلم الخط الذي يسلكه إلى ربه في أوقات المحن والشدائد، وتجعله يعمل جاهدا لتغيير الواقع السيء الذي يعيشه ولا يستسلم للقنوط؛ ليكون قدرا من أقدار الخير في مواجهة الشر والواقع المرير. والمسلم في زمن الهزائم والانتكاسات وتكالب الأعداء، في أمس الحاجة إلى ما يرفع له الروح المعنوية، ويقوي عزمته؛ ليعمل بلا كلل ولا ملل؛ واضعاً نصب عينيه البشارات القرآنية، التي هي من كلام الله، ومن أصدق من الله قيلا؟

لذلك يأتي هذا البحث محاولةً لتسليط الضوء على البشارات القرآنية التي هي وعود إلهية للمؤمنين لن تُخلف وإن تأخرت، والله لا يخلف الميعاد وقد سميت بحثي هذا بـ (البشارات في القرآن الكريم).

أولاً- أهمية البحث:

1- إن موضوع البشارات يتعلق بالمسلم عند تعرضه لمحن وبلايا، قد توصله إلى حالة من القنوط؛ ما يجعل البحث فيه ضرورة ملحة، فحاولت أن أجعل من هذا البحث حاجزا بين ظروف الإنسان وأوضاعه المتردية، وبين مهاوي القنوط واليأس، التي قد توقعه فيها تلك الظروف والعواصف والمهلكات المحدقة به.

2- حاجة الأمة في فترات ضعفها، إلى محفزات تدعوها للعمل ومضاعفة الجهود، بدلا عن الاستسلام لليأس، فكان هذا البحث محاولة لفتح نافذة أمل تشرق منه مبشرات النصر والتمكين.

ثانيا- أسباب اختيار الموضوع:

1- ما تعيشه اليوم أمة الإسلام من ضعف ظاهر في أغلب مجالات الحياة؛ جعلت البعض ييأس من تغير أحوال المسلمين إلى الأفضل، وربما اعتقد البعض أنها لن تتغير مدى الحياة.



2-التأسي بالنبي محمد ﷺ؛ الذي كان يبشر أصحابه في أحلك الظروف وأشدّها؛ لتحفيزهم وحثهم على العمل.

3-إغفال الدعاة والمصلحون لهذا الجانب المهم (البشارات) في زمن الأمة في أشد الحاجة إليها.

ثالثاً-أهداف البحث:

1-إبراز أهمية البشارات في القرآن الكريم.

2-ذكر البشارات الخاصة في القرآن الكريم.

3-إبراز البشارات الإلهية العامة للمؤمنين الدنيوية والأخروية.

رابعاً-منهج البحث:

- تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي الذي من خلاله قام الباحث بجمع المادة العلمية، وتوثيقها من مصادرها الرئيسية.

- المنهج التحليلي للآيات القرآنية، وتصنيفها وفق خطة البحث.

رابعاً-الدراسات السابقة:

موضوع البشارات تناوله عدد من العلماء منهم الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه: المبشرات بانتصار الإسلام، من إصدارات الندوة العالمية للشباب الإسلامي، وذكر فيه بعض المبشرات: من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية، ومن التأريخ، ومن السنن الإلهية، وهذا البحث اختص باستقصاء البشارات في القرآن الكريم فقط، دون غيرها، واقتصر كتاب المبشرات بانتصار الإسلام على الحديث عن المبشرات بانتصار الدين بشكل خاص، وهذا البحث تناول البشارات القرآنية بشكل عام.

المبحث الأول: مفهوم البشارات

المطلب الأول: تعريف البشارة لغة واصطلاحاً

تعريف البشارة لغة:

الباء والشين والراء أصل واحد: يدل على ظهور الشيء مع حُسنٍ وجمال، وسُمِّيَ البَشْرُ بَشْرًا؛ لظهورهم، والبشِير الحَسَنُ الوَجْه، والبَشَارَةُ: الجَمَال، والبَشْرَةُ ظَاهِرٌ جُلْدِ الإنسان، ومنه بَشَرَ الرَّجُلُ المرأةَ، أي: تمتع ببشرتها وذلك إفضاؤه ببشْرته إلى بَشْرتهَا، وبأشْر الأمر تولاه ببشرته وهي يده ثم كثر حتى استعمل في الملاحظة، ومُبَاشَرَةُ الأمور: أن تليها بنفسك، وبَشَرَهُ وَأَبَشَرَهُ وبَشَرَهُ تَبَشِيرًا من البَشْرِ وفيها ثلاث لغات: البَشْرِي، والإبشار، والتبشير، والبَشَارَةُ بالضم: اسم لما يعطاه المَبَشِّر (البشِير)، وبالكسر: الاسم؛ لأنها تظهر طلاقة الإنسان، يقال: بَشَرَهُ بكذا بالتخفيف فَأَبَشَرَ إِبْشَارًا أي: سُر، وبشرت الرجل وأبشرته وبشرته تعني: أخبرته بخبر سار بَسَطَ بشرة وجهه؛ لأن النفس إذا سُرَّت انتشر الدم انتشار الماء في الشجرة، والبَشَارَةُ المطلقة لا تكون إلا بالخير وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة به



كقوله تعالى ﴿فبشرهم بعباد اليم﴾ [آل عمران: 21] وتبأشيرُ القوم بشر بعضهم بعضا والتبأشيرُ: البشري، وتبأشير الصباح: أوائله، وكذا أوائل كل شيء ولا فعل له، والبشيرُ: المُبشِرُ، والمُبشِّراتُ: الرياح التي تبشر بالغيث.⁽¹⁾ واشتقاق لفظ البشارة في اللغة يرجع إلى أحد أمرين:

الأول: من البشر، وهو السرور، فيختص بالخبر الذي يسر، وأما قوله تعالى: ﴿فبشرهم بعباد اليم﴾ [آل عمران: 21] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَهِيمٌ﴾ [النحل: 58] فهو من باب التهكم والاستهزاء.

الثاني: من البشرة وهي ظاهر الجلد لتأثيرها في تغيير بشرة الوجه، فيكون فيما يسر ويغم؛ لان السرور كما يوجب تغيير البشرة، فكذلك الحزن يوجب، فوجب أن يكون لفظ التبشير حقيقة في القسمين، لكنه عند الإطلاق يختص في العرف بما يسر، وإن أريد خلافه قيد⁽²⁾.

البشارات اصطلاحاً:

البشارة: هي إظهار غيب المسرة بالقول، وقيل: البشارة الخبر السار فقط واستعماله في غيره، استعارة أو تهكم،⁽³⁾ وقيل: هي كل خبر صادق تتغير به بشرة الوجه وتستعمل في الخير والنشر وفي الخير أغلب.⁽⁴⁾ وعرفها الكفوي: بأنها اسم لخبر يغير بشرة الوجه مطلقاً سارا كان أو محزناً، إلا أنه غلب استعمالها في الأول وصار اللفظ حقيقة له بحكم العرف حتى لا يفهم منه غيره⁽⁵⁾.

ولا تسمى بشارة: إلا إذا كانت لم تعرف من قبل، فإن علمت من قبل سميت خبراً.

المطلب الثاني: دواعي البشارات:

كل بشارة لا بد لها من مبررات، والبشارات لها دواع مختلفة، تختلف باختلاف نوع البشارة لكل شخص، وهذه الدواعي يمكن إجمالها في أن البشارات تكون عند كل نعمة تحل بالشخص، وعند كل نعمة دفعت عنه، وهو ما عناه الرازي بقوله: "تحصل بزوال المكروهات وبحصول المرادات"⁽⁶⁾، ويمكن تفصيل دواعي البشارات على النحو الآتي:

أولاً-البشارة بحصول الولد؛ وهي مما يسر الإنسان العاقل، لا سيما إن كان أكبر الأولاد، أو جاء الولد بعد اليأس من الحصول عليه؛ لقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُ بِبُحْبُوحِهِ﴾ [الصافات: 101]، قال ابن كثير:

(1) ينظر: مختار الصحاح (ص: 73)، تاج العروس من جواهر القاموس (10/ 185)، التعاريف (ص: 131)، معجم مقاييس اللغة (1/ 237).

(2) ينظر: الفروق اللغوية (ص: 100)

(3) التعاريف (ص: 131)

(4) التعاريف (ص: 131)، التعريفات (ص: 65)، كتاب الكليات (ص: 355)

(5) كتاب الكليات (ص: 355)

(6) مفاتيح الغيب (ص: 3845)



"وهذا الغلام هو إسماعيل عليه السلام، فإنه أولٌ ولد بشر به إبراهيم، عليه السلام، وهو أكبر من إسحاق باتفاق المسلمين وأهل الكتاب" (1)

ثانيا: البشارة بحصول شيء نفيس، أو فوق ما يؤمل الشخص؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَارْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ﴾ [يوسف: 19]، أي: استبشر وقال: هذا غلام نفيس (2)، ويا بشرى: نادى البشرى، بشارة لنفسه، أو لقومه، كأنه قال: تعال هذا أوانك (3)، ونداؤه بالبشرى؛ لأنه أعطي فوق مأموله، كان يقنع بوجود الماء فوجد يوسف عليه السلام (4).

ثالثا: البشارة بالنجاة من مكروه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [العنكبوت: 31]، بالبشرى: أي ملتبسين بها وقيل: هي مطلق البشرى المنتظمة للبشارة بالولد، وللبشارة بعدم لحوق الضرر به لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى﴾ [هود: 74] (5)

رابعا: البشارة بعودة غائب محبوب، أو مفقود، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: 96]، والبشارة هنا: بقرب الاجتماع بيوسف وإخوته وأبيهم (6) فسماه القرآن بشيرا؛ لمجيئه بالبشارة.

خامسا: البشارة بتحقق المراد فزكريا عليه السلام كان مراده بأن يرزقه الله الولد كما في قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء: 89]، لا سيما بعد أن كبر سنه ورق عظمه كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا (4) وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (5) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: 4 - 6] فقد كان مراده: أن يعطيه الله ولدا، ذكرا، صالحا، يبق بعد موته، ويكون وليا من بعده، ويكون نبيا مرضيا عند الله وعند خلقه، وهذا أفضل ما يكون من الأولاد، ومن رحمة الله بعبده، أن يرزقه ولدا صالحا، جامعا لمكارم الأخلاق ومحامد الشيم (7) فجاءته البشارة

(1) تفسير القرآن العظيم (27 / 7)

(2) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 395)

(3) البحر المديد (364 / 3)

(4) لطائف الإشارات (174 / 2)

(5) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (224 / 4)

(6) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 405)

(7) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 479)



من الله بأن مراده سيتحقق، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ

يُبَشِّرُكَ بِخَيْرٍ مُّصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: 39]

سادسا: عند انتكاس الفطرة يستبشر الإنسان بما يستحي العاقل من فعله: ودليله قوله تعالى عن قوم لوط: ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الحجر: 67]، أي: يبشر بعضهم بعضا بأضياف لوط وصباحة وجوههم واقتدارهم عليهم وذلك لقصدهم فعل الفاحشة فيهم⁽¹⁾، والآية تدل دلالة واضحة على أن القوم قد وصلوا إلى الدرك الأسفل من الانتكاس والشذوذ وانعدام الحياء لمجيئهم لارتكاب المنكر جميعا، وفي فرح وسرور، وفي الجهر والعلانية، لا في السر والخفاء.⁽²⁾

المطلب الثالث- آثار البشارات:

للبشارات آثار على الإنسان المبشّر، وهذه الآثار قد تكون نفسية أو مادية ومنها ما يلي:

أولا- البشاشة:

البشاشة لغة: الباء والشين أصل واحد، وهو اللقاء الجميل، والضحك إلى الإنسان سرورا به، والبشاشة: طلاقة الوجه، وقد بششت به، بالكسر، أبش بشاشة، ورجل هش بش، أي طلق الوجه طيب.⁽³⁾ البشاشة اصطلاحا: هي سرور يظهر في الوجه يدلّ به على ما في القلب من حبّ اللقاء والفرح بالمقابلة.⁽⁴⁾

ثانيا- السرور:

السرور لغة: ضد الحزن، وهو المسرة والفرح، يقال: سررت برؤية فلان، وسرني لقاءه وقد سررت أسره أي: فرحته.⁽⁵⁾

السرور اصطلاحا: حالة نفسانية تعرض عند حصول اعتقاد وعلم أو ظن لحصول شيء لذيذ⁽⁶⁾، وقال بعضهم: حقيقة السرور التذاذ وانسراح يحصل في القلب فقط، من غير حصول أثره في الظاهر، والحبور: ما يرى أثره في الظاهر،⁽⁷⁾ وقيل: هو لذة في القلب عند حصول نفع أو توقعه أو اندفاع ضرر وهو والفرح والحبور أمور متقاربة لكن السرور هو الخالص المنكتم والحبور هو ما يرى

(1) المرجع السابق (ص: 432)

(2) ينظر: التفسير الوسيط للقرآن الكريم (8/ 64)

(3) الصحاح في اللغة، للجوهري (3/ 133)، معجم مقاييس اللغة (1/ 182)

(4) نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم (3/ 812).

(5) مختار الصحاح (ص: 326)، تاج العروس من جواهر القاموس (12/ 10)، لسان العرب (4/ 356)

(6) التعاريف (ص: 403)

(7) تاج العروس من جواهر القاموس (12/ 10)



حبره أي أثره في ظاهر البشرة وهما مستعملان في المحمود، (1) قال تعالى: ﴿وَيُنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق: 9]، أي: مغتبطا قرير العين. (2)

والفرق بين السرور والاستبشار: أن الاستبشار هو السرور بالبشارة، والاستفعال للطلب، والمستبشر بمنزلة من طلب السرور في البشارة فوجده، وأصل البشرة من ذلك لظهور السرور في بشرة الوجه. (3)

ثالثا-الفرح:

قال تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَحَبِّبْنَا بِهَا﴾ [الشورى: 48]، والفرح: انفتاح القلب بما يلتذ به، وقيل: لذة القلب لنيل المشتى وقال الراغب: شرح الصدر بلذة عاجلة وأكثر ما يكون في اللذات البدنية (4)، وقيل: لذة في القلب بإدراك المحبوب والمشتى. (5)

رابعا-الحبور:

الحبور: السرور الذي يظهر في الوجه أثره، فهو أشد السرور، ولذا خاطب -سبحانه- أهل الجنة (6) بقوله: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: 70]، أي: تسرون سرورا يظهر أثره في وجوهكم. (7)

خامسا-البهجة:

البهجة الحسن يقال رجل ذو بهجة، والبهجة: حسن لون الشيء ونضارته، (8) والبهجة: حسن اللون وظهور السرور، ومنه حدائق ذات بهجة وابتهج بالشيء سر سرورا بان أثره على وجهه، (9) قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَبْنَيْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: 60]، أي: ذات حسن ورونق يبتهج به الناظر ويسر. (10)

(1) كتاب الكليات (ص: 804)

(2) الجامع لأحكام القرآن (19/ 238)

(3) الفروق اللغوية (ص: 44)

(4) التعاريف (ص: 553)

(5) لباب التأويل في معاني التنزيل (3/ 195)، التعريفات (ص: 213)

(6) الفروق اللغوية (ص: 175)

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (ص: 152)

(8) لسان العرب (2/ 216)

(9) التعاريف (ص: 146)

(10) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (15/ 8)



سادسا- طلاقه الوجه:

طلاقه الوجه: خلاف التقبُّض والغُبوس، وتعني البشر،⁽¹⁾ وطلاقه الوجه: خلاف الغُبوس، والغُبوس: تكره الوجه عند اللقاء والسؤال، وطلاقته انحلال ذلك عنه.⁽²⁾

المطلب الرابع- أهمية البشارات:

للبشارات أهمية عظيمة سواء للمبشِّر أو للمبشَّر، وتتخلص أهميتها في الأمور الآتية:

الأول- البشارة من صفات الأنبياء والمرسلين:

وقد وصف الله الأنبياء والرسل في أكثر من موطن في القرآن الكريم بأنهم مبشرين ومنها قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: 213]، وقوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: 165]، أي: يبشرون من أطاع الله واتبع رضوانه بالخيرات، وينذرون من خالف أمره وكذب رسله بالعقاب والعذاب⁽³⁾، بل إن الله تعالى حصر مهمة الرسل في البشارة والندارة في أكثر من موطن، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: 48]

الثاني: البشارة من صفات القرآن الكريم:

لقوله تعالى: ﴿كَأَبٍ فَصَلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (3) بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: 3، 4] أي: بشيرا بالثواب العاجل والآجل لمن أطاع، ونذيرا بالعقاب العاجل والآجل لمن عصى⁽⁴⁾ وقد صرح القرآن الكريم ببشارة القرآن لأهل الإيمان في موطنين اثنين في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 97]، ومن بشارة القرآن للمسلمين عامة ما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: 89] أي: وبشارة لمن أسلموا وجوههم لله - تعالى - وأحسنوا القول والعمل، لا لغيرهم ممن آثروا الكفر على الإيمان، والغى على الرشد⁽⁵⁾ ولما جعل الله البشارة والندارة من صفات القرآن الكريم، يسر ألفاظه ومعانيه، ليحصل المقصود منه والانتفاع به، بالترغيب في المبشر به من

(1) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (1/ 49)، المغرب في ترتيب المعرب (2/ 25)، المعجم الوسيط (58/ 1)

(2) الفروق اللغوية (ص: 337)

(3) تفسير القرآن العظيم (2/ 475)

(4) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 744)، مفاتيح الغيب (2/ 16)

(5) التفسير الوسيط للقرآن الكريم (8/ 218)



الثواب العاجل والآجل، وذكر الأسباب الموجبة للبشارة (1) قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلسَانِكَ لِيُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَنُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لَدًّا﴾ [مريم: 97]

الثالث-البشارة صفة خاصة من صفات محمد ﷺ:

وقد وصف الله رسوله محمدا ﷺ بالبشير في أكثر من آية في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: 119] يعني: مبشرا من اتبعك فأطاعك، وقبل منك ما دعوته إليه من الحق -بالنصر في الدنيا، والظفر بالثواب في الآخرة، والنعيم المقيم فيها، ومنذرا من عصاك فخالفك، ورد عليك ما دعوته إليه من الحق -بالخزي في الدنيا، والذل فيها، والعذاب المهين في الآخرة (2)، وحصر القرآن الكريم مهمة الرسول ﷺ بالبشارة والندارة لكافة البشر، بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: 28]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: 105] وتقتضي هذه البشارة والندارة الإيمان به من جميع البشر؛ لذلك قال ﷺ: والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار (3).

الرابع: البشارة من معالم هديه ﷺ وسنته القولية والفعلية:

والله قد أمرنا بالاعتداء به بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]، فمن هدية الفعلي في البشارة لكل من يستحقها، قوله ﷺ لكعب بن مالك بعد أن تاب الله عليه فقال له مخاطبا: وهو يبرق وجهه من السرور ويقول: أبشر بخير يوم مرَّ عليك منذ ولدتك أمك (4) وأما من سنته القولية قوله ﷺ: إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا (5) وإن كانت البشارة من هديه ﷺ في حالة الرخاء، فقد كان ﷺ في حالة الشدة والخوف يبشر أصحابه؛ ليرفع لهم الروح المعنوية، ويقوي عزائمهم؛ ففي حديث خباب بن الأرت قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة، فقلنا: ألا تستنصر لنا؟ ألا تدعو لنا؟ فقال: قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه فما يصدده ذلك عن

(1) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 501)

(2) جامع البيان في تأويل القرآن (2/ 557)

(3) صحيح مسلم، كتاب الإيمان باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته برقم (153/1) (134).

(4) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه برقم (2769) (4/ 2127)

(5) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر وقول النبي ﷺ أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة، برقم (39) (1/ 16).



دينه، والله ليتمنَّ هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت، لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه ولكنكم تستعجلون⁽¹⁾ فما أحوج الدعاة في أوقات الانتكاسات والهزائم إلى تثبيت الناس وتبشيرهم بالخير؛ تأسياً بمحمد.

الخامس: البشارة من أسباب المحبة بين الناس:

فالإنسان جُبِلَ على محبة من أحسن إليه، وأهتم بشأنه، وغالبا من يسعى لبشارتك بأمر يهملك كثيرا، لا تنسى له ذلك، وقد أخبر القرآن الكريم عن قصة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فهجرهم النبي ﷺ والصحابة، حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، ثم نزلت براءتهم، بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: 118]، فيروي كعب بن مالك قصة دخوله إلى المسجد بعد توبة الله عليه، بقوله: حتى دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ جالس حوله الناس فقام إليّ طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني والله ما قام إلي رجل من المهاجرين غيره ولا أنساها لطلحة⁽²⁾

السادس: البشارات القرآنية وعود إلهية:

ينبغي أن يتيقن المسلم بحصولها، فالله لا يخلف الميعاد، وكذلك ما بشر به النبي محمد ﷺ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3، 4] وإن كانت البشارات القرآنية والنبوية قد انقطعت بموته ﷺ فقد بقيت من البشارات للمؤمن في الدنيا الرؤيا الصالحة، لقوله ﷺ: إن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي قال: فشق ذلك على الناس فقال: لكن المبشرات قالوا: يا رسول الله وما المبشرات؟ قال: رؤيا المسلم وهي جزء من أجزاء النبوة.⁽³⁾ والرؤية الصالحة في الدنيا يراها المؤمن أو ترى له هي من معاني قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (63) لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَاكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس: 63، 64]، كما فسرها النبي ﷺ لحديث عبادة بن الصامت قال: سألت رسول الله ﷺ عن قوله ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؟ قال: هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له.⁽⁴⁾

(1) صحيح البخاري، كتاب الإكراه، باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر، برقم (6943) (9/ 20)
(2) صحيح البخاري-طوق النجاة، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك وقول الله عز وجل ﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا﴾، برقم (4418) (6/ 3)
(3) سنن الترمذي كتاب الرؤيا عن رسول الله ﷺ، باب ذهب النبوة وبقيت البشارات برقم (2272) (4/ 533)
(4) سنن الترمذي، كتاب الرؤيا عن رسول الله ﷺ، باب قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ برقم (2275) (4/ 534)، قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن.

المبحث الثاني: البشارات الخاصة في القرآن الكريم

المطلب الأول- بشارات خاصة بالأنبياء:

أولاً- البشارة لزكريا عليه السلام بحصول الولد:

بشر الله نبيه زكريا عليه السلام بالولد، بعد أن التجأ إليه سبحانه بطلب الولد بالرغم من كبر سنه، قال تعالى: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [آل عمران: 38]، فجاءته البشارة من الله عن طريق الملائكة، بقوله تعالى: ﴿ فَنادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [آل عمران: 39]، وقد تحققت البشارة لزكريا عليه السلام، بالرغم من عدم توفر الأسباب المادية، فقد كان شيخا كبيرا قد ضعف ووهن منه العظم، واشتعل رأسه شيبا، وكانت امرأته مع ذلك كبيرة وعاقرا (لا تلد) ⁽¹⁾، وتحدث القرآن الكريم عن تحقق البشري بقوله تعالى: ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى ﴾ [الأنبياء: 90]

وخاطب الله الغلام المبشّر به بعد تحقق البشارة بقوله تعالى: ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَأَنبَأْهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾ [مريم: 12] وآتاه الله: الفهم والعلم والجد والعزم، والإقبال على الخير، والإكباب عليه، والاجتهاد فيه وهو صغير حدث السن. ⁽²⁾

ثانيا- البشارة لمريم بعيسى عليها السلام:

وقد بشر الله مريم بعيسى عليه السلام، ﴿ إِذِ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [آل عمران: 45]، بالرغم من عدم توفر الأسباب المادية؛ فهي لم تتزوج، وأنى لها أن تتجب بمقياس البشر؟ ومع ذلك تحققت البشري، كما بين القرآن ذلك، بقوله تعالى: ﴿ فَآتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ ﴾ [مريم: 27]، ومع تصديقها بالبشري فقد عادت إلى قومها تحمله، فبشارة الملائكة لها بعيسى عليه السلام، جعلها تنسى ألم الولادة، وتتحمل ما ستلاقيه من قومها؛ لكونها لم تتزوج بعد، فلما كلمها جاءها مصداق ذلك فاحتملته وأقبلت به إلى قومها. ⁽³⁾

ثالثا- البشارات لإبراهيم عليه السلام:

وقد بشر إبراهيم عليه السلام ببشارات في القرآن تحققت جميعها وهي:

(1) تفسير القرآن العظيم (2/ 37)

(2) المرجع السابق (5/ 216)

(3) مفاتيح الغيب (21/ 177)



أولها: البشارة بإسماعيل عليه السلام، وقد ذكرت في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: 101]، وهذا الغلام هو إسماعيل عليه السلام، فإنه أول ولد بشر به إبراهيم، عليه السلام، وهو أكبر من إسحاق باتفاق المسلمين وأهل الكتاب؛ ولأن في نص كتابهم أن إسماعيل ولد لإبراهيم عليه السلام ست وثمانون سنة، وولد إسحاق وعمر إبراهيم تسع وتسعون سنة⁽¹⁾، وتحققت البشارة بالغلام (إسماعيل عليه السلام) وبالصفات المذكورة سابقا، فهو غلام في صغره حليم في كبره ويعيش وينتهي في السن حتى يوصف بالحلم⁽²⁾، فقال تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمُرُ سَجَدْتَنِي إِذْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الصافات: 102]، وقوله هذا لأبيه عليهما السلام، يدل على علو كعبه في الثبات، وفي احتمال البلاء، وفي الاستسلام لقضاء الله وقدره.⁽³⁾

ثانيها: البشارة بإسحاق عليه السلام، من خلال قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرْنَا هُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: 112]، فالبشارة بالنبوة من أعظم النعم، ثم أعقبها ببشارة أخرى في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: 71] أي: ويولد لهذا المولود ولد في حياتكما، فتقر أعينكما به كما قررت بوالده، فإن الفرح بولد الولد شديد لبقاء النسل والعقب⁽⁴⁾ وتحققت البشارات السابقة، ويقول الله تعالى فيها: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾ [مريم: 49]

رابعاً- البشارة بنجاة موسى عليه السلام رضيعاً، وإكرامه بالنبوة كبيراً:

وهذه البشارة ذكرت في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: 7]، فالبشارة بعودته، وأنه سيكبر ويسلم من كيدهم، ويجعله الله رسولا⁽⁵⁾ وتحققت البشارتان أما الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلَنَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القصص: 13]، وأما الثانية ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [غافر: 23]

خامساً- إرسال الله عيسى عليه السلام مبشراً بمحمد ﷺ:

وقد أرسل الله عيسى عليه السلام، مصدقا للنبي السابق ومبشرا بقوم النبي اللاحق، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي

(1) تفسير القرآن العظيم (27 /7)

(2) لباب التأويل في معاني التنزيل (26 /6)

(3) التفسير الوسيط للقرآن الكريم (101 /12)

(4) تفسير القرآن العظيم (297 /3)

(5) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 612)



مَنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿ [الصف: 6]، ويقول ﷺ: إن لي أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر⁽¹⁾، وقد تحققت البشارة بمبعثه ﷺ.

ومجمل القول في هذه البشارات: بأنها بشارات مادية محسوسة تحققت جميعها، والله لا يخلف الميعاد، لم ينكرها أحد، حتى من قيل له: ﴿ قَالُوا بَشْرُنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَانِطِينَ ﴾ [الحجر: 55]، استقهامه كان للتعجب من كمال قدرة الله تعالى، ولم يكن استقهام منكر ولا قانط⁽²⁾

المطلب الثاني: بشارات خاصة بفئات معينة

حصلت البشارات في القرآن الكريم لفئات معينة، بشروط مخصوصة، ومن هذه الفئات التي حصلت لها البشارات:

أولا البشارة للمخبتين: والإخبات في اللغة: الخضوع لله وحضور القلب له⁽³⁾ والمخبت: الخاضع لربه، المستسلم لأمره، المتواضع لعباده⁽⁴⁾ وقد ذكر الله تعالى البشارة للمخبتين بقوله تعالى: ﴿ فَالِهَكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ﴾ [الحج: 34]، وقررت الآية التالية أربع صفات للمخبتين، أي أنهم يستحقون هذه البشارة ما دامت هذه الصفات فيهم، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُتَمِيمِينَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [الحج: 35]، ومتعلق التبشير محذوف لدلالة المقام عليه أي بشرهم بثواب الله وجنته أو بخير الدنيا والآخرة⁽⁵⁾ فكل خاضع لله، مستسلم لأمره، متواضع لعباده، وتحلى بالصفات المذكورة أعلاه، فليبشر بخير في الدنيا والآخرة.

ثانيا: البشارة للصابرين: والصبر: هو ترك الشكوى من ألم البلوى لغير الله لا إلى الله⁽⁶⁾ وهو من خواص الإنسان ولا يتصور ذلك في البهائم والملائكة، أما في البهائم فلنقصانها، وأما في الملائكة فلكمالها⁽⁷⁾ وقد بشر الله الصابرين بقوله تعالى: ﴿ وَلَنُبَلِّغَنَّكُمْ شَيْئًا مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة: 155]، وصيغة العموم في (الصابرين) تشمل كل من صبر على مشقة في القيام بواجبات الدين وامتنال الأمور واجتتاب المنهيات⁽⁸⁾، ومن صفات صفات الصابرين التي قررها القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ

(1) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى {من بعدي اسمه أحمد}، برقم (4896) (6/ 151)

(2) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (16/ 63)

(3) التعاريف (ص: 41)

(4) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 538)

(5) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (24/ 497)، تيسير الكريم الرحمن (ص: 538)

(6) التعريفات (ص: 172)

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (ص: 671)

(8) ينظر: التحرير والتنوير (23/ 355)



رَاجِعُونَ ﴿البقرة: 156﴾، والمصيبة عامة في بدن أو أهل أو مال أو صاحب⁽¹⁾ والصابرون لهم بشارات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 157]، فأولى البشارات: عليهم صلوات من ربهم، وهي: الثناء والمدح والتعظيم، والثانية: حصولهم على رحمة الله، وهي: النعم التي أنزلها بهم عاجلاً ثم آجلاً⁽²⁾، والثالثة: هم المهتدون: لكل خير في الدنيا والآخرة⁽³⁾ والرابعة: الأجر الجزيل، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَنِّي الصَّابِرُونَ الصَّابِرُونَ أَجْرُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: 10]، والخامسة: العوض خيراً منها؛ لقوله ﷺ: ما من مسلم يصاب بمصيبة فيفرغ إلى ما أمر الله به من قوله إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك احتسبت مصيبتى فأجرني فيها وعوضني منها، أجره الله عليها، وعاضه خيراً منها⁽⁴⁾، والسادسة: المحبة؛ المحبة؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: 146]، والسابعة: معية الله، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: 153]⁽⁵⁾، وهذه البشارات كلها لا تتحقق إلا بالصبر عند الصدمة الأولى، واحتساب الأجر عند الله⁽⁶⁾ لقوله ﷺ: إنما الصبر عند الصدمة الأولى⁽⁷⁾

ثالثاً: البشارة للمحسنين: والمحسنون: المتصفون بصفة الإحسان، والإحسان يقال على وجهين أحدهما: الإنعام على الغير، والثاني: إحسان في فعله⁽⁸⁾، وعلى ما سبق من تعريف الإحسان فالمحسن: الذي يفعل الحسن من الأعمال ويتمسك به فيحسن إلى نفسه بتوفير الثواب، ويحسن العمل، ويقوم به على أتم ما يكون⁽⁹⁾، وظاهر اللفظ يقتضي العموم في كل من يصدر منه الخير⁽¹⁰⁾ وقد بشر الله المحسنين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الحج: 37].

والبشارة للمحسنين تكون بأمر، أحداها: بالثواب العظيم عند الله وبالجنة⁽¹¹⁾ لقوله تعالى: ﴿فَأَنبَأَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 85]، الثانية: بمحبة الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: 148]، الثالثة: بالزيادة من الخير، لقوله تعالى:

- (1) ينظر: البحر المديد (1/ 193)
- (2) ينظر: مفاتيح الغيب (4/ 141)
- (3) ينظر: البحر المديد (1/ 193)
- (4) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصبر على المصيبة برقم (1598) (1/ 509)، قال الشيخ الألباني: صحيح صحيح
- (5) ينظر: البحر المديد (1/ 195)
- (6) ينظر: التفسير المنير (2/ 41)
- (7) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، برقم (1283) (2/ 79)
- (8) ينظر: المفردات في غريب القرآن (ص: 119)
- (9) ينظر: التفسير الواضح (2/ 588)، مفاتيح الغيب (ص: 3206)
- (10) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (12/ 67)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (3/ 651)
- (11) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان (2/ 384)، التفسير المنير (17/ 220)، بيان المعاني (6/ 173)



﴿ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: 58]، الرابعة: بالقرب من رحمة الله؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: 56]، الخامسة: بمعية الله لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: 69]، وهي معية خاصة تتمثل بالعون والنصر والهداية⁽¹⁾ فالله لا يتخلى عن المحسنين ولن يخذلهم، وإلى هذا المعنى ذهبت خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، حين خاطبها ﷺ بقوله: قد خشيت على نفسي فبشرته قائلة: كلا أبشر، فو الله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل الكل وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق.⁽²⁾ السادسة: البشارة لهم بما يشاءون من الخير عند ربهم ﴿ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر: 34].

رابعا: البشارة للشهداء: والشهيد: مسلم مات في قتال الكفار بسببه⁽³⁾، وسمي شهيداً؛ لأن ملائكة الرحمة تشهده، أو لأن الله وملائكته شهود له بالجنة، أو لأنه ممن يستشهد يوم القيامة عن الأمم الخالية، أو لسقوطه على الشهادة وهي الأرض، أو لأنه حي عند ربه حاضر، أو لأنه يشهد ملكوت الله وملكه⁽⁴⁾ وقد بشر الله الشهداء بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (170) يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: 169 - 171] وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: 111]، والبشارة للشهداء تكون بأمر، أحداها: الحياة في الجنة، لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾، أي: يحسون ويتنعمون في نعيم الجنة بالطعام والشراب⁽⁵⁾ الثانية: يرزقون عند ربهم، وهو: الرزق المعروف في العادات، وهو المعنى الحقيقي للفظ⁽⁶⁾، ويؤيد هذا المعنى، قوله صلى الله عليه وسلم: إن أرواح الشهداء في طير خضر تعلق من ثمرة الجنة أو شجر الجنة⁽⁷⁾، وقوله عليه الصلاة والسلام: للشهيد عند الله ست خصال: يغفر

(1) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 635)

(2) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة، برقم (6982) (9/ 29)

(3) التعاريف (ص: 441)

(4) كتاب الكليات (ص: 831)

(5) أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير (1/ 408)

(6) التفسير المنير (4/ 170)

(7) سنن الترمذي، كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في ثواب الشهداء، برقم (1641) (4/ 176)، وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح.



يفغر له في أول دفعة ويرى مقعده من الجنة ويجار من عذاب القبر ويأمن من الفزع الأكبر ويوضع على رأسه تاج الوقار الياقوتة منها خير من الدنيا وما فيها ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور [العين] ويشفع في سبعين من أقاربه (1) الثالثة: بشارتهم بحال إخوانهم من خلفهم، لقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ وبشارتهم بإخوانهم من خلفهم تحتل: أنهم يفرحون بإخوانهم الذين بقوا في الدنيا من بعدهم؛ لأنهم يرجون أن يستشهدوا مثلهم؛ فينالوا مثل ما نالوا من الشهادة (2)، أو أنهم يفرحون بإخوانهم الذين بقوا في الدنيا من بعدهم؛ لأن في بقائهم نكاية لأعدائهم، وهم مع حصولهم على الشهادة، يتمنون هلاك أعدائهم لتحقيق لهم أمنية أخرى لهم وهي أمنية نصر الدين (3)، أو إن الشهيد يؤتى بكتاب فيه من يقدم عليه من إخوانه وأهله فيستبشر حين يقدم عليه كما يستبشر أهل الغائب بقدمه في الدنيا (4)، أو أن الله تعالى ما أخبر بكرامة الشهداء أخبر الشهداء بأني قد أنزلت على نبيكم وأخبرته بأمركم فاستبشروا وعلموا أن إخوانهم سيحرصون على الشهادة (5)، ولا يمنع من حمل استبشارهم على جميع ذلك، وحملها على على العموم أولى، فقد جمع الله لهم بين المسرة بأنفسهم، والمسرة بمن بقي من إخوانهم، وفي الآيات دلالة على أن أرواح هؤلاء الشهداء قد منحها الله تعالى من الكشف والصفاء ما جعلها تطلع على ما يسرها من أحوال الذين يهمهم شأنهم في الدنيا (6)

خامسا: البشارة لأهل الاستقامة: بشر الله أهل الاستقامة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ (30) نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ (31) نَزَّلْنَا مِنْ غَفُورٍ رَحِيمٍ﴾ [فصلت: 30 - 32]

المبحث الثالث - البشارات العامة للمؤمنين في القرآن الكريم

المطلب الأول - بشارات للمؤمنين تتعلق بالدنيا:

البشارات الدنيوية للمؤمنين التي تتعلق بالحياة الدنيا كثيرة، ومنها ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (63) لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس: 63، 64] وتفصيل البشارات الدنيوية للمؤمنين كالآتي:

- (1) سنن الترمذي، كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب في ثواب الشهيد، برقم (1663) (4/ 187)
- (2) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ص: 221)، الكشف والبيان (3/ 205)
- (3) ينظر: التحرير والتنوير (4/ 166)، جامع البيان في تأويل القرآن (7/ 397)
- (4) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (4/ 121)
- (5) النكت والعيون، (1/ 437)
- (6) التفسير الوسيط للقرآن الكريم (2/ 338)



أولاً: البشارة للمؤمنين بالموودة في قلوب الناس لهم والثناء الحسن عليهم: لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: 96] وهذه بشارة من الله أن يجعل لهم وداً، أي: محبة وودادا في قلوب أوليائه، وأهل السماء والأرض، وإذا كان لهم في القلوب ود تيسر لهم كثير من أمورهم وحصل لهم من الخيرات والدعوات والإرشاد والقبول والإمامة ما حصل،⁽¹⁾ ويؤيد هذا المعنى، قوله عليه الصلاة والسلام: إذا أحب الله عبدا نادى جبريل: إن الله يحب فلانا فأحبه فيحبه جبريل، فينادي جبريل في أهل السماء: إن الله يحب فلانا فأحبه، فيحبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في أهل الأرض.⁽²⁾

وهذه البشارة للمؤمنين في الآية السابقة استخدمت فيها السين؛ لأن السورة مكية وكانوا ممقوتين حينئذ بين الكفرة فوعدهم سبحانه بذلك، ثم أنجزه حين كثر الإسلام وقوى بعد الهجرة⁽³⁾ وما زال وعد الله قائماً إلى يوم القيامة والله لا يخلف الميعاد، والبشارة قائمة (سيجعل لهم الرحمن ودا) ما داموا من أهل الإيمان والعمل الصالح، سيحدث لهم في القلوب موودة من غير تودد منهم، يحبهم الناس، ويتحابون فيما بينهم، ويحبهم الله تعالى، أي يرضى عنهم.⁽⁴⁾

وما دامت محبة الناس قد كتبت لهم، فلا يضرهم إن قال الناس عنهم في الخير، وأثنوا عليهم، ما داموا لم يطلبوا ذلك بل هي نوع من البشارات؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: حين سئل: رأيت الرجل يعمل العمل من الخير ويحمده الناس عليه؟ قال: تلك عاجل بشرى المؤمن.⁽⁵⁾

ثانياً: البشارة بتوفيق الله للعبد بتيسيره لأحسن الأعمال، والبشارة بتيسير كل خير للإنسان، وتيسير ترك الشر وردت في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ (5) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (6) فَسَنِيَرُهُ لِلْسُرَى﴾ [الليل: 5-7]، أي: فسندرشده ونوفقه إلى أسباب الخير والصلاح ونيسر له أمره⁽⁶⁾ فما دام متحلياً بالصفات المذكورة في الآية: فإذا أعطى: ما أمر به من العبادات المالية، كالزكوات، والكفارات والنفقات، والصدقات، والإنفاق في وجوه الخير، والعبادات البدنية كالصلاة، والصوم ونحوهما، والمركبة منهما، كالحج والعمرة [ونحوهما]، وَاتَّقَى: ما نهى عنه، من المحرمات والمعاصي، على اختلاف أجناسها، {وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى} أي: صدق بـ " لا إله إلا الله " وما دلت عليه، من جميع العقائد الدينية، وما ترتب عليها من الجزاء الأخروي، فليبشر بقوله تعالى: ﴿فَسَنِيَرُهُ لِلْسُرَى﴾

(1) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 501)

(2) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب المقة من الله تعالى، برقم (6040) (8/ 14)

(3) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (80/ 12)

(4) التفسير المنير (16/ 170)

(5) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أثنى على الصالح فهي بشرى ولا تضره برقم (2642) (4/ 2034).

(6) التفسير الميسر (10/ 493)



أي: نسهل عليه أمره، ونجعله ميسرا له كل خير، ميسرا له ترك كل شر؛ لأنه أتى بأسباب التيسير. (1)

ثالثا: البشارة بغلبة الدين وظهوره: قال تعالى: (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَوَكَّرَ الْمُشْرِكُونَ) [الصف: 9] أي: على أهل جميع الأديان من سائر أهل الأرض، من عرب وعجم ومليين ومشركين⁽²⁾، هذا وعد من الله تعالى بإظهار دين الإسلام وجعله عالياً على جميع الأديان وله صور متعددة: منها:

1- إظهار الإسلام؛ ليغلب على جنس الدين كله، بنسخ ما كان حقا وإظهار فساد ما كان باطلا⁽³⁾ ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 48] يعني: موافقا للتوراة والإنجيل والزيور في التوحيد وفي بعض الشرائع، وشاهدا على سائر الكتب بأن الكتب الأول من الله تعالى، وناسخا لسائر الكتب⁽⁴⁾

2- إظهار دلائل الإسلام وحججه، بأن يجعله غالباً بالبرهان والحجة والحق والدليل على كل ما عداه، فلا يعني أن ينتصر الإسلام على كل ما عداه انتصاراً يمحو المخالفين له، بل تكون له الغلبة بصدق حججه وقضاياه على كُره المخالفين له، مما يضطرهم للأخذ بقوانينه وتشريعاته حلاً لمشاكلهم، ولم يأخذوها كدين، بل كنظام، وهناك شواهد كثيرة منها: قيام حملات كثيرة في أمريكا وأوروبا ضد الرضاعة الطبيعية، ومطالبة الناس باستخدام اللبن المجفف والمصنوع كيميائياً بدلاً من لبن الأم، ثم ظهرت لهم أضرار هائلة على صحة الطفل ونفسيته من عدم رضاعته من أمه، واضطر العالم كله إلى أن يعود إلى الرضاعة الطبيعية وبحماسة بالغة⁽⁵⁾ وهنا قد يقول قائل: الرضاعة الطبيعية مسألة صحية واجتماعية يمارسها الوثنيون في أدغال أفريقيا، والبوذيين في اليابان والصين... وغيرهم أكثر من المسلمين، فنقول لهم صحيح: أنهم يفعلون ذلك عادة ويفعلها المسلمون امتثالاً لأمر الله تعالى بقوله سبحانه: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: 233]، فهؤلاء سيصلون إلى تعاليم الإسلام ويفعلونها، وإن كانوا أكثر عداءً لهذا الدين.

(1) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 926)

(2) تفسير القرآن العظيم (7/ 360)

(3) التفسير المنير (26/ 200)

(4) بحر العلوم (1/ 419)، تفسير المراغي (26/ 114)

(5) ينظر: تفسير الشعراوي (ص: 549)، (ص: 3478) (ص: 6075)



3- بإعلاء الدين، فيُعليه ويقويه على الأديان كلها فتصير الأديان كلها دونه، ويرفع شأنه عليها بالهداية والعرفان، والسيادة والسلطان، ولم يكن لدين من الأديان مثل ما للإسلام من التأثير الروحي والعقلي والمادي والاجتماعي والسياسي. (1)

4- ليبطل به الملل كلها، حتى لا يكون دين سواه، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19] وهو الذي لا يقبل من أحد دين سواه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: 85] فمن يدين لله بغير دين الإسلام الذي ارتضاه الله لعباده، فعمله مردود غير مقبول، لأن دين الإسلام هو المتضمن للاستسلام لله، إخلاصاً وانقياداً لرسله فما لم يأت به العبد لم يأت بسبب النجاة من عذاب الله والفوز بثوابه، وكل دين سواه فباطل (2) ويصلح أن يحمل إظهار دين الإسلام، على جميع ما سبق، فالإسلام غالب على جميع الأديان، بالإعلاء والغلبة وبالحجة والبرهان، والسيادة والسلطان، وبإبطال الشرائع السابقة، فلا يمكن أن يغالبه مغالب، أو يخاصمه مخاصم إلا دحضه، وصار له الظهور والقهر، وأما المنتسبون إليه، فإنهم إذا قاموا به، واستناروا بنوره، واهتدوا بهديه، في مصالح دينهم ودنياهم، فذلك لا يقوم لهم أحد، ولا بد أن يظهر على أهل الأديان، وإذا ضيعوه واكتفوا منه بمجرد الانتساب إليه، لم ينفعهم ذلك، وصار إهمالهم له سبب تسليط الأعداء عليهم، ويعرف هذا، من استقرأ الأحوال ونظر في أول المسلمين وآخرهم (3)

رابعا: البشارة بالنصر على الأعداء: وقد وعد الله تعالى المؤمنين بالنصر فقال تعالى: (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ) [الصافات: 171-174]، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47] أي: أوجبنا ذلك على أنفسنا وجعلناه من جملة الحقوق المتعينة ووعدناهم به فلا بد من وقوعه (4)

فهذه بشارة من الله تعالى ووعده منه بنصرة عباده المؤمنين، جعلها الله حقاً أوجبها على نفسه الكريمة، تكريماً منه وتفضلاً، وهو صادق الوعد، لا يخلف الميعاد، وهذه البشارة مقيدة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: 7] أي: إن تتصروا دين الله ينصركم على الكفار (5)، وقوله تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: 40] أي: ينصر دينه وأوليائه كأنناً

(1) لباب التأويل في معاني التنزيل (6/ 214)، تفسير المراغي (10/ 105)

(2) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 137)

(3) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 859)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم (14/ 362).

(4) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 644)

(5) الجامع لأحكام القرآن (16/ 232)



كائناً من كان⁽¹⁾، وخلاصة هذه البشارة: أن الله بشر المؤمنين بالنصر، إذا قاموا بنصرة دينه وسعوا لذلك، فإن تخلف النصر وتأخر؛ لحكمة يريد بها الله في بعض الأحيان، فهذا لا يعني أن الله تخلص عن أوليائه، فالله لا يخلف الميعاد، فإذا التقى المسلمون والكفار في معركة، ولم ينتصر المسلمون، فليبحثوا عن الخلل في أنفسهم، لا في وعد الله سبحانه، وليدرك أهل الإيمان أن النصر إن لم يحالفهم في بعض الحروب - كما حدث في أحد - فإن الله ضمن النصر للمؤمنين بأن تكون عاقبة حروبهم نصراً⁽²⁾ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: 128]

خامساً: البشارة بالانتقام من المجرمين: قال تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾ [السجدة: 22] أي: إننا من أهل الإجمام والجحود لآياتنا منتقمون انتقاماً يذلهم ويهينهم⁽³⁾ وهذه بشارة من الله تعالى يخبر فيها أنه لا محالة منتقم من أهل الإجمام وهم أهل الشرك والمعاصي⁽⁴⁾ وقال تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاجِدُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأحقاف: 25] ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: 147]، والمعنى: يخبر تعالى أنه أهلك الأمم الماضية بظلمهم وكفرهم، بعد ما جاءتهم البينات على أيدي الرسل وتبين الحق فلم ينقادوا لها ولم يؤمنوا، فأحلَّ بهم عقابه الذي لا يرد عن كل مجرم متجرئ على محارم الله، وهذه سنته في جميع الأمم⁽⁵⁾ وأن تأخر إهلاك المجرمين في وقت من الأوقات؛ لحكمة يريد بها الله، فلا يعني سوى أن الله يريد أن يستدرجهم ويمهلهم قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف: 182-183] أي: أمهلهم حتى يظنوا أنهم لا يؤخذون ولا يعاقبون، فيزدادون كفراً وطغياناً، وشرأ إلى شرهم، وبذلك تزيد عقوبتهم، ويتضاعف عذابهم، فيضرون أنفسهم من حيث لا يشعرون⁽⁶⁾

سادساً: البشارة بالتمكين: قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: 55] فهذه بشارة ووعد من الله وهو سبحانه لا يخلف الميعاد، وعد المؤمنين باستخلافهم في الأرض وأن يمكِّن لهم دينهم، أي: يجعلهم أئمة الناس والولاية عليهم، وبهم تصلح البلاد، وتخضع لهم العباد، وليبدلنَّ بعد خوفهم من الناس أمناً وحكماً

(1) تفسير السراج المنير (2/ 438)

(2) التحرير والتنوير (26/ 182)

(3) التفسير الوسيط للقرآن الكريم (11/ 154)

(4) أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير (4/ 233)

(5) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 359)

(6) المرجع السابق (ص: 310)



فيهم⁽¹⁾ وتمكين الدين: سيطرته على حركة الحياة، فلا يصدر من أمور الحياة أمر إلا في ضوئه وعلى هديه⁽²⁾، وأي أمل للمسلم فوق وعد الله عز وجل؟ وأي رجاء بعد ذلك للمؤمن الصادق؟ وهذه البشارة تحمل في طياتها بشارة أخرى للمستضعفين؛ بأن الحال لن يدوم، وأن الأيام ستتغير، والأيام دول، وسيتغير حالهم، من الخوف إلى الأمن، ومن الشدة إلى الرخاء، هذا وعد الله وهو لا يخلف الميعاد.

سابعاً: البشارة بإبطال كيد الأعداء: وحقيقة الكيد: إرادة مضرة الغير الخفية، والمكر: إيصال المكروه إلى الإنسان من حيث لا يشعر، وهما متقاربان، إلا أن الكيد أقوى من المكر⁽³⁾، واجتماع الأعداء على اختلاف طوائفهم ومشاربهم على الكيد للإسلام وأهله ومحاربة المسلمين في عقيدتهم وإفساد دينهم، يجلب اليأس للكثير ممن لا يدرك بشارة الله؛ بإبطال كيد الأعداء، قال تعالى:

﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا (15) وَأَكِيدُ كَيْدًا (16) فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤِيدًا﴾ [التارق: 15 - 17] وقوله تعالى:

﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ (51) فَتَلَكَ بِيُونُومٍ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (52) وَأَنْجَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [النمل: 49 - 53]، أي: أن الذين مكروا حفاظاً على نفوذهم ومراكزهم، لم يشعروا بأن عاقبة مكربهم تحيق بهم؛ لجهلهم بسنن الله في خلقه: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: 43]⁽⁴⁾، وأمام هذه البشارة بإبطال كيد الأعداء ينبغي على المسلم أن يتيقن أن كل كيد ومكر في الأرض بأهل الإيمان يقابله كيد في السماء، وأتى لمكر الأرض أن يواجه مكر السماء، والله يقول: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا (15) وَأَكِيدُ كَيْدًا (16) فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤِيدًا (17)﴾ [التارق: 15 - 17]، فقط مطلوب من المؤمن أن يتحلى بالصبر والتقوى، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَأَيُّضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: 120] فللمسلم أن يفوض أمره إلى الله، والله لا يخلف الميعاد.

ثامناً: البشارة بزوال المحن وبالفرج بعد الشدة وأن العسر مصحوب باليسر: والبشارة بزوال كل محنة، وانتقاء كل عسر وشدة لحقت بالمسلم، ذكرت في قوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 7] ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (5) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: 5، 6]، أي مع الضيق فرجاً، ثم كرر ذلك مبالغة في حصول اليسر، ولما كان اليسر يعتقب العسر من غير تطاول أزمان، جعل كأنه

(1) تفسير القرآن العظيم (6/ 77)

(2) تفسير الشعراوي (ص: 6362)

(3) التعريفات (ص: 241) (ص: 293) التعاريف (ص: 614) الفروق اللغوية (ص: 508)

(4) التفسير المنير (8/ 31)



معه⁽¹⁾، وهذه صورة من رحمة الله وتيسيره على الخلق، وفي نفس الوقت هو وعد من الله بأن الشدة لن تدوم، وأن المحن لن تطول، وأن كل عسر سيتبعه يسر، وأن مع الضيق سعة، وأن مع الشدة رخاء، وأن مع الحزن فرحاً، ومن شك في ذلك فلينظر إلى تكرير الوعد الذي يدل على تأكيد الوعد السابق، قال ابن عاشور -رحمه الله-: ومن المقرر أن المقصود من تأكيد الجملة في مثله هو تأكيد الحكم الذي تضمنه الخبر، ولا شك أن الحكم المستفاد من هذه الجملة هو ثبوت التحاق اليسر بالعسر عند حصوله، فكان التأكيد مفيداً ترجيح أثر اليسر على أثر العسر. (2)

وأمام هذه البشارات القرآنية ينبغي للمسلم أن يتعامل معها وفق الأمور الآتية:
الأول: أن يكون المسلم على يقين بوعد الله، وأن الله لا يخلف الميعاد، وإن تأخرت فإنما تتأخر لحكمة يريدّها الله، يعلمها الله ويجهلها البشر، ولنا في البشارات التي تحققت عبرة، فأم موسى التي القت ولداها في اليم، لولا ثقتهما بخالقهما، ما كان لها أن ترمي بولدها في النهر، وتعرضه للغرق، وإن سلم، فقد يذهب به النهر إلى فرعون وقومه فينتهي أمره، لكنها فوضت أمرها لخالقها، وتيقنت أن الذي أوحى إليها: (إنا رادوه إليك)، لن يخلف وعده ولن يتركها، ومثلها مريم ابنة عمران، التي لولا ثقتهما بوعد الله، ما جاءت قومها وبيدها طفلها تحمله، في وقت تستحي العذراء أن تخبر أن في أحشائها جنينا، ناهيك عن أن تأتي به إلى قومها، فلولا ثقتهما بربها ما فعلت ذلك، ما أحوجنا إلى ثقة بوعود الله وبالبشارات التي قالها المولى تعالى، متيقنين، أن وعد الله حق، ومن تسرب اليأس إلى قلبه، فليتذكر قول الله تعالى: ﴿بَشْرًاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ﴾ [الحجر: 55]

الثاني: ينبغي للمسلم ألا يستعجل وقت تحقق البشارات، لقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: 37] أي: خلق عجولاً يبادر الأشياء، ويستعجل بوقوعها، فالمؤمنون يستعجلون عقوبة الله للكافرين، ويستبطنونها، والكافرون يتولون ويستعجلون بالعذاب، تكديبا وعنادا⁽³⁾ والتعبير القرآني بخلق الإنسان من عجل: والعجل هو طلب الشيء وتحريره قبل أوانه، والمراد بالإنسان جنسه، جعل لفرط استعجاله وقلة صبره؛ كأنه مخلوق من نفس العجل تنزيراً لما طبع عليه من الأخلاق منزلة ما طبع منه من الأركان إيذاناً بغاية لزومه له وعدم انفكاكه عنه⁽⁴⁾ وللمستعجلين بوقوع البشارات أن يتذكروا حديث خباب بن الأرت قال: شكونا إلى رسول الله وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة، فقلنا: ألا تستنصر لنا؟ ألا تدعو لنا؟ فقال: قد كان من قبلكم يؤخذ

(1) تفسير البحر المحيط (8/ 484)

(2) التحرير والتنوير - الطبعة التونسية (30/ 416)

(3) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 523)

(4) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (12/ 388)



الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه فما يصدده ذلك عن دينه، والله ليتمنن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت، لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه ولكنكم تستعجلون. (1)

الثالث: البشارات تدعو المسلمين إلى زيادة العمل، وفق الشروط الذي ذكرها القرآن الكريم لكل بشارة، ولا يعني هذا التواكل وترك العمل والركون إليها، فالمسلم مأمور بالعمل وعمارة الأرض حتى نهاية الحياة، لقوله عليه الصلاة والسلام: إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة (2) فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها (3) فإذا كان هذا وقد قامت الساعة ولن يستفيد من غرس النخلة الصغيرة أحد من ظل أو ثمر، فكيف بأيامنا هذه؟

المطلب الثاني - بشارات للمؤمنين تتعلق بالآخرة:

البشارات للمؤمنين التي تتعلق بالآخرة كثيرة، ومنها:

أولاً: البشارة بمضاعفة الأجر دون الوزر: لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: 27] والمعنى: وجزاء الذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها أي أن تجازى سيئة بسيئة مثلها لا يزداد عليها وفيه تنبيه على أن الزيادة هي الفضل أو التضعيف (4) في حين قال تعالى قبلها: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: 26] أي: نجازيهم بالإحسان إحساناً وزيادة كما جعل الثواب للحسنة الواحدة عشرًا وأكثر من ذلك، (5) والمقصود من التقييد في الآية السابقة: التنبيه على الفرق بين الحسنات والسيئات؛ لأن الحسنات يضاعف ثوابها لعاملها من الواحدة إلى العشرة إلى السبعمئة إلى أضعاف كثيرة، وذلك تفضلاً منه وتكرماً، وأما السيئات، فإنه يجازى عليها بمثلها عدلاً منه سبحانه وتعالى (6) ومضاعفة الأجر دون الوزر صريح في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَلِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 160] والمعنى: من جاء يوم القيامة بالخصلة الحسنة والفعلة الطيبة من الطاعات، فله جزاؤها عشر حسنات أمثالها، وهذا من قبيل العدل والفضل المحدود، ولكن قد تضاعف الحسنة بعد ذلك إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن ارتكب سيئة أو اقترف ذنباً، فله عقوبة سيئة مماثلة لها. وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ أي

(1) صحيح البخاري، كتاب الإكراه، باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر، برقم (6943) (20 /9)

(2) أي: نخلة صغيرة، التيسير بشرح الجامع الصغير (1/ 756)

(3) مسند أحمد من مسند أنس بن مالك برقم (12981) (20 /296)

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (ص: 194-)

(5) مفاتيح الغيب (3/ 84)

(6) لباب التأويل في معاني التنزيل (3/ 187)



كل من المحسن والمسيء لا ينقص من عمله شيء، فلا ينقص من ثواب المحسنين، ولا يزداد على عقاب المسيئين. (1)

ثانياً: البشارة بأن الحسنات يذهبن السيئات: لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: 114] أي: إن فعل الخيرات يكفر الذنوب السالفة (2)، ويقول عليه الصلاة والسلام: ليس من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ويصلي ركعتين ويستغفر الله إلا غفر له (3) ويقول ابن مسعود: إن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فأُنزل الله عز وجل ﴿أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ فقال الرجل: يا رسول الله ألي هذا؟ قال: لجميع أمتي كلهم (4).

ولحديث أبي ذر قال: قال لي رسول الله: اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن. (5)

ثالثاً: البشارة بمغفرة الذنوب دون الشرك: لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: 116] فهذه الآية عامة في جميع الذنوب ما عدا الشرك، وهي مذكورة في هذه السورة الكريمة مرتين؛ لتقوية الرجاء (6) وقد سبقتها الآية السابقة في السورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 48] والمعنى: أن الذنوب التي دون الشرك قد جعل الله لمغفرتها أسباباً كثيرة، كالحسنات الماحية والمصائب المكفرة في الدنيا، والبرزخ ويوم القيامة، وكدعاء المؤمنين بعضهم لبعض، وبشفاعة الشافعين، ومن فوق ذلك كله رحمته التي أحق بها أهل الإيمان والتوحيد (7) والآية السابقة فيها بشارة لكل مسلم موحد وقع في المعصية أن يرجع إلى ربه ويتوب من ذنبه، وأن لا يتكل على عفو الله، فقد وعد الله بالمغفرة لمن تاب فترك الذنوب، وأصلح الأعمال والعيوب (8) قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: 39] وفي حديث أبي ذر... ذلك جبريل، عرض لي في جانب الحرة، قال: بشر أمتك أنه من مات لا

(1) التفسير المنير (8/ 119)

(2) تفسير القرآن العظيم (4/ 355)

(3) مسند أبي يعلى، من مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، برقم (15) (1/ 25)، قال محققه حسين سليم أسد: إسناده صحيح.

(4) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة باب الصلاة كفارة، برقم (526) (1/ 111)

(5) سنن الترمذي، كتاب البر والصلوة عن رسول الله ﷺ، باب 55 ما جاء في معاشرته الناس، برقم (1987) (4/ 355)، (355)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(6) ينظر: تفسير القرآن العظيم (2/ 380)

(7) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 181)

(8) المرجع السابق (ص: 230)



يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: يا جبريل وإن سرق وإن زنى: قال: نعم، قال قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم وإن شرب الخمر.⁽¹⁾ وهذه البشارة لا تعني الاتكال والإرجاء، بقدر ما تحث المسلم على الاستغفار من كل ذنب مهما كان كبيراً، ولم يصل إلى الشرك، ويفهم هذا المعنى من قوله عليه الصلاة والسلام: يقول قال الله يا ابن آدم: إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك ولا أبالي، يا ابن آدم: لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي، يا ابن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة⁽²⁾ مغفرة⁽²⁾

رابعا: البشارة بالجنة عند الاحتضار: لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ (30) نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ (31) نُزُلًا مِنْ غَفُورٍ رَحِيمٍ﴾ [صفت: 30 - 32] وهذه بشارة خاصة لأهل الإيمان، وتتنزل عليهم الملائكة، أي: يتكرر نزولهم عليهم، مبشرين لهم عند الاحتضار⁽³⁾، والبشارة عند الموت في طياتها بشارات: الأولى: {لا تخافوا} من الموت وما بعده، والثانية: {ولا تحزنوا} على ما خلفتم من أهل وولد فنحن نخلفكم فيه، الثالثة: {وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون}، الرابعة: الحفظ في الدنيا: {نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا} أي: كما حفظناكم وأيدناكم فيها بأمر الله، الخامسة: الحفظ في الآخرة: {وفي الآخرة} أي: سنكون معكم في الآخرة حتى تدخلوا الجنة،) وعد بنفعهم في الآخرة بأمر الله، السادسة: دخول الجنة، {ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ولكم فيها ما تدعون} تطلبون،⁽⁴⁾ وهذه البشرية لعلها تلازمهم في أكثر من موطن، لقول زيد بن أسلم: البشرية في ثلاث مواطن عند الموت وفي القبر وفي البعث⁽⁵⁾

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من أرسله الله بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، وبعد هذه الجولة المتواضعة في البشارات في القرآن الكريم خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات.

- (1) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب المكثرون هم المقولون وقوله تعالى {من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون}، برقم (6443) (8/ 95)
- (2) سنن الترمذي، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب: في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده لعباده برقم (3540) (5/ 548)
- (3) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 748)
- (4) ينظر: تفسير القرآن العظيم (7/ 177)، تفسير الجلالين (ص: 634)، التحرير والتنوير (24/ 284)
- (5) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (8/ 13)، بحر العلوم (3/ 215)



أولاً- أهم النتائج:

- 1- القرآن الكريم مليء بالبشارات العامة والخاصة.
- 2- البشارة من صفات الأنبياء، ومن صفات القرآن الكريم، ولا يستغني عنها بشر بحالٍ من الأحوال.
- 3- البشارات الخاصة التي ذكرها القرآن الكريم تحققت كلها كما أخبر الله عنها.
- 4- البشارات التي ذكرها القرآن الكريم ولم تتحقق إلى الآن، ينبغي التسليم بأنها ستتحقق لا محالة؛ لأن الله لا يخلف الميعاد.
- 5- البشارة مما تحبه النفس وتميل إليه، لا سيما في أيام الشدائد والمحن.
- 6- البشارات تدعو إلى زيادة العمل وفق الشروط التي ذكرها القرآن الكريم، لكل بشارة، ولا يعني ذلك ترك العمل والركون إليها.
- 7- البشارات من هديه ﷺ وسنته القولية والفعلية.

ثانياً أهم التوصيات:

- 1- البحث في صحيح البشارات النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم.
- 2- لكل مسلم تصدر الدعوة إلى الله، أن يبشر الناس بالدين، وبما فيه من خير، ولا ينفهم منه.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، (تفسير أبي السعود)، محمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي - بيروت
3. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995 م.
4. أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، لجابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الخامسة، 1424 هـ - 2003 م
5. بحر العلوم، لناصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تح: د محمود مطرجي دار الفكر، بيروت (د-ت).
6. البحر العميق، لأحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسيني الإدريسي الشاذلي الفاسي دار الكتب العلمية بيروت، ط الثانية، 2002 م - 1423 هـ
7. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية (د-ط) (د-ت).
8. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط: الأولى، 2000 م.
9. التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزي الغرناطي الكلبى، دار الكتاب العربي، لبنان، 1403 هـ، ط: الرابعة، 1983 م.
10. تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت، ط: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
11. تفسير البيضاوي، لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، دار الفكر، بيروت، (د-ت).
12. تفسير الجلالين، لجلال الدين: محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى.
13. تفسير السراج المنير، لمحمد بن أحمد الشربيني شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت.
14. تفسير الشعراوي، لمحمد متولي الشعراوي، مطابع اخبار اليوم، 1997 م.
15. تفسير الشيخ المراغي، للشيخ: أحمد مصطفى المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
16. تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تح: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: الثانية 1420 هـ - 1999 م.
17. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تح: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: الثانية 1999 م.
18. التفسير المنير، للدكتور: وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت دمشق، 1418 هـ.
19. التفسير الميسر، مجموعة من العلماء - عدد من أساتذة التفسير تحت إشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي.
20. التفسير الواضح، للدكتور: محمد محمود حجازي، دار الجيل الجديد
21. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، د. محمد سيد طنطاوي (شيخ الأزهر) (د-ط) (د-ت).
22. تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، تح: أحمد فريد، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت، ط: الأولى، 1424 هـ - 2003 م
23. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تح: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط: الأولى، 1410 هـ.
24. تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (تفسير السعدي)، لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى 2000 م.
25. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 2000 م.
26. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد لأنصاري القرطبي، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: الثانية، 1964 م.
27. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبد الرحمن بن الكمال: جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت - 1993.
28. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د-ت)
29. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، دار المعارف، الرياض، ط: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.



30. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.
31. سنن الترمذي، المسمى: الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
32. الصحاح في اللغة، لأبي نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (د-ط) (د-ت).
33. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى 1422 هـ.
34. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
35. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة - بيروت - ط: الثالثة - 1997 م.
36. الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري (د-ط) (د-ت).
37. كتاب الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998 م.
38. الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي)، لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1422 هـ.
39. لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار الفكر، بيروت-لبنان -1399 هـ، 1979 م.
40. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط: الأولى.
41. لطائف الإشارات، لعبد الكريم بن هوازن القشيري، تح: إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
42. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، طبعة جديدة، 1415 – 1995 م.
43. مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تح: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى، 1404 – 1984 م.
44. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط: 1979 م.
45. مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي)، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي المعروف بالفخر الرازي أبو عبد الله فخر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.

**أثر القراءات الشاذة في العلوم الأخرى أنموذجاً في (العقيدة، والتفسير، والفقهاء)****أ/ بشير محمد علي إسما عيل الشعبي**

طالب دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية وعلوم القرآن - كلية الآداب - جامعة إب - الجمهورية اليمنية

الملخص:

تناول هذا البحث موضوع أثر القراءات الشاذة في العلوم الأخرى (العقيدة، والتفسير، والفقهاء)، حيث تضمن ثلاثة مباحث، خصص كل مبحث لبيان أثر القراءات الشاذة في علم من العلوم المذكورة، فتناول في المبحث الأول أثر القراءات الشاذة في علم العقيدة، وتضمن ثلاثة مطالب، هي: إثبات صفات الله من دون تمثيل أو تشبيه، كالقراءة التي تثبت الكلام لله تعالى، وحقوق الأنبياء من غير إفراط أو تفريط حق موسى عليه السلام وغيره، وحقوق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصدق نبوته، كالقراءة التي تبين صدق نبوته، والبشارة به عند أهل الكتاب. ومن خلال الأنموذجيات لكل مطلب تبين أن القراءات الشاذة دللت وبصورة واضحة جلية على إثبات صفات الله تعالى من غير تمثيل ولا تشبيه، كما أنها منعت الإفراط أو التفريط في التعامل مع شخصية الأنبياء -عليهم السلام-، أو نفت شبهة كان يعتقدونها بعض الفرق الضالة، أو دفعت إيهاماً فُهم خطأ من بعض القراءات المتواترة. أما المبحث الثاني فقد تناول أثر القراءات الشاذة في التفسير، وتضمن ثلاثة مطالب، هي: زيادة القراءات الشاذة لمعانٍ صحيحة في القراءات المتواترة، كقراءة "بدم كذب" وغيرها، ورفع إشكالات كقراءة "أمرنا مترفيها". وتبيين لطائف تفسيرية لم تُشر إليها القراءات المتواترة.

أما المبحث الثالث فتناول أثر القراءات الشاذة في الفقه الإسلامي، وتضمن ثلاثة مطالب، هي: قراءات شاذة تخصص عمومًا، وقراءات شاذة تقيد مطلقًا، وقراءات شاذة تبين مشكلات. وقد تبين من خلال الأنموذجيات أن القراءات الشاذة خصصت عمومًا في القراءات المتواترة، كتخصيص ميراث الأخوة لأُم، وقيدت مطلقًا في القراءات المتواترة، كتقييد مطلق قطع يد السارق، وبينت إشكالات، كبيان الإشكال الوارد في حكم أداء العمرة. ومن خلال البحث والدراسة تبين أن القراءات الشاذة تمثل رافدًا أساسيًا لبيان معاني القراءات القرآنية المتواترة، فهي وإن لم تكن متواترة، إلا أنها وافقت وجهًا من وجوه اللغة العربية التي نزل القرآن بها، أو وافقت رسم المصحف الذي أجمع الصحابة رضي الله عنهم عليه، ولا تخلو من فوائد عظيمة، ومفاهيم عجيبة، ولطائف مهمة، وأحكام فقهية، كما سنعرفه في ثنايا البحث، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الكلمات المفتاحية: القراءات الشاذة، أثر القراءات، القراءات والفقهاء، القراءات والعقيدة.

**Abstract:**

This research dealt with the impact of anomalous readings in other sciences (Faith, Interpretation, and Jurisprudence). It included three sections; each section was devoted to the impact of anomalous readings in one of the above mentioned three sciences. The first section dealt with the impact of abnormal readings in the science of Faith, it included three topics: Prove the attributes of Allah without representation, such as reading that proves speech to Allah Almighty, and proves the highness of Allah and denies integration and unity, and prevent excessive or neglect the rights of the prophets, such as reading that prevents excessive or excessive on Moses (Peace be upon him), and the rights of the Prophet Mohammad (Peace be upon him) and the truthfulness of his prophecy, such as reading The truthfulness of his prophecy, and his good tidings by the people of the book. The models for each topic show that the anomalous readings clearly demonstrated the proof of the attributes of Allah Almighty without representation or analogy, as they prevented excessiveness in dealing with the character of the prophets (Peace be upon them), denied the suspicion which was believed by some of the misguided religious groups, or refuted illusions wrongly understood from some of the recurring readings.

The second section dealt with the impact of anomalous readings in the interpretation. It included three topics: the increase of the anomalous readings of correct meanings in the recurring readings, such as reading "*with false blood*" etc... Or raised a problem, such as reading "*command its Affluent*", or it showed explanatory denominations not mentioned in the recurring readings. The third section dealt with the impact of anomalous readings in Islamic jurisprudence, where it contained three topics: anomalous readings which specify general, and anomalous readings which restrict absolute, and anomalous readings clarify a problem. From the models, the anomalous readings which specify general as the legacy of brothers from the mother. The anomalous readings which restricted absolute as the restriction of the cut of the hand of the thief. The anomalous readings which clarify a problem as the problem related to Umrah performance. The research shows that anomalous readings are Essential tributary to indicate the meanings of the recurring *Qur'anic* recitations (readings), even though they are not recurring, they agree with the rules of Arabic language, that Quran was revealed by, or come in harmony with the writing of the *Qura'an* which is agreed upon by Sahabah. These readings are not without great benefits, fantastic concepts, some denomination task, and the provisions of jurisprudence, as it is in the course of this research.

Keywords: anomalous readings, readings impact, readings and jurisprudence, readings and faith.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله على جزيل نعمائه، ووافر فضائله، والصلاة والسلام على أشرف رسله وأنبيائه، وعلى آله وأصحابه، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

لا شك أن القراءات القرآنية من أهم الموضوعات التي يتناولها الدارسون لتعلقها بكتاب الله تفسيراً وبيانياً، ومنها القراءات الشاذة التي احتوت على كنوز من الفوائد العلمية، واللطائف التفسيرية، والمعاني اللغوية، والأحكام الفقهية؛ لذا أحببت أن أكتب حول (أثر القراءات الشاذة في العلوم الأخرى) (العقيدة، والتفسير، والفقه) رغبة مني في خدمة كتاب الله، وكون الموضوع جديداً من حيث أنموذجات المباحث والمطالب في العقيدة والتفسير، وموضوع الأحكام الفقهية جديداً بكامله؛ حيث لم يفرد أحد بالدراسة بهذه الموضوعية، وكذا الآثار التي تنتج عن هذا النوع من القراءات في العلوم الشرعية وذلك - حسب علم الباحث-، إلا ما اطلع عليه من مواضيع عامة في أثر القراءات على اللغة والتفسير والفقه، فكان الجديد في هذا البحث هو أثر القراءات في العقيدة، والأحكام الفقهية الأصولية، مع ذكر أنموذجات لكل موضوع، وقد جاءت خطة البحث، على النحو الآتي:

أهمية الموضوع:

إن الله تعالى أنزل القرآن الكريم، هدىً للعالمين، ليكون منهج حياة للبشرية جمعاء، ومن أجل ذلك يسّر الله تعلمه، وحفظه، كما يسر تلاوته وفهمه، فنزل القرآن باللغة العربية، على اختلاف لهجات العرب، لتقرأ وتفهمه جميع القبائل العربية، فتتوعد القراءات القرآنية المتواترة، وكذلك لموافقة اللغة العربية ورسم المصحف العثماني وظهرت القراءات الشاذة، وكل هذا ليتوصل الناس إلى فهم معاني ألفاظ القرآن الكريم، وبالقرارات الشاذة لا شك أن فيها معانٍ بليغة، ومفاهيم واسعة، فهذا البحث جزء من محاولة بسط معاني القراءات الشاذة، وأثرها في العلوم الأخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع ما الآتي:

1. ضعف معرفة الناس بمعاني القرآن الكريم من خلال القراءات.
2. عزوف الناس وخاصة طلبة العلم عن معرفة القراءات القرآنية، وبصورة أخص القراءات الشاذة.
3. فهم البعض أن القراءات الشاذة لا يجوز الأخذ بها ولا الاستدلال بها.
4. الرغبة في بيان معاني القراءات الشاذة، ولو ببحث صغير محكم.
5. الميل للبحث في مجال القراءات الشاذة؛ كونها تتضمن معانٍ بليغة، ومفاهيم واسعة، ولطائف عجيبة.

**أهداف البحث:**

- 1- بيان معاني بعض القراءات الشاذة، وإظهار لطائفها العلمية والتفسيرية.
- 2- توضيح مفاهيم القراءات الشاذة بنموذجات مختصرة لكل موضوع.
- 3- بيان أثر القراءات الشاذة في العلوم الأخرى (العقيدة، والتفسير، والفقهاء).
- 4- المشاركة في إثراء جوانب البحث العلمي وخاصة في مجال القراءات القرآنية.

الدراسات السابقة:

لم أعر على دراسة منهجية بهذا الموضوع، مع أن كثيراً من الباحثين والمؤلفين طرّقوا هذا الموضوع، ولكن بصور مختصرة، أو مقتصرة على نوع معين من العلوم، أو بحوث غير موثقة ولا معتمدة على تفصيل وترتيب منهجي علمي، وإن ذكرت دراسة فمادجها غير الذي ذكرتها في بحثي، مع أنني ذكرت نموذجات لم يجمعها أحد ولم يبينها مؤلف ولا باحث بهذه الصورة والمنهجية العلمية - حسب علمي - والله أعلم.

خطة البحث: قسمت بحثي إلى تمهيد وثلاثة مباحث، ويتضمن كل مبحث، ثلاثة مطالب.

تمهيد:

التعريف بالقراءات الشاذة: القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ يقال: قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنًا، بمعنى تلا. وفي الاصطلاح: «هو العلم الذي يعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزواً إلى ناقله»⁽¹⁾.

الشاذ: مشتق من مادة (ش ذ ن)، وهو مصدر من شذَّ يشذُّ شذوذاً، تقول شذُّ الرجل، إذا انفرد عن القوم واعتزل جماعتهم.⁽²⁾ والقراءات الشاذ في اصطلاح القراء: هي التي تقابل القراءات المتواترة، وعرفت بأنها: من فقدت ركنًا أو أكثر من أركان القراءة المقبولة.⁽³⁾ وأركان القراءة المقبولة نظمها الحافظ ابن الجزري في طيبة النشر⁽⁴⁾ بقوله:

فكُلّ ما وافق وجه نحوٍ وكان للرّسم احتمالاً يحوي
وصحّ إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة

(1) ينظر: منجد المقرئين، لابن الجزري (ص: 9).

(2) مختار الصحاح، زين الدين الرازي، مادة: شذذ (ص: 163)، لسان العرب، لابن منظور، مادة: شذذ (3/ 494).

(3) الإبتقان، للسيوطي (1/ 129).

(4) متن طيبة النشر، لابن الجزري (ص: 32)، أبيات رقم 14، 15، 16.



وقال في كتابه «منجد المقرئين»⁽¹⁾ مفسراً لهذه الشروط: نقول: "كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها هذه القراءة المتواترة المقطوع بها، ومتى اختلف فيها شرط من هذه الشروط فهي شاذة.

وهذا التعريف هو الذي اعتمده ابن تيمية⁽²⁾، كما اعتمده قبله مكّي القيسي⁽³⁾، وأبو شامة المقدسي⁽⁴⁾، وبهذا يعلم أن القراءة الشاذة عند الجمهور هي ما لم يثبت بطريق التواتر⁽⁵⁾ ولعل السبب في تسميتها بالقراءة الشاذة يعود إلى أنها شذت عن الطريق الذي نقل به القرآن حيث نقل بجميع حروفه نقلاً متواتراً.

قال ابن الجزري: شذت عن رسم المصحف المجمع عليه وإن كان إسنادها صحيحاً⁽⁶⁾، ولا يصح قراءتها على أنها قرآناً، ولا يتعبد بتلاوتها. والقراءات الشاذة أنواع متعددة منها: الأحاد، ومنها المشهور، ومنها المدرجة، ومنها ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة.⁽⁷⁾

أما الأحاد فهي: ما نقل عن واحد أو اثنين، ولم ينقله جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب. وأما المشهور فهو ما لهُ طرقٌ محصورةٌ بأكثر من اثنين.⁽⁸⁾

وأما المدرجة فهي: التي زيدت على وجه التفسير، ويقصد بها التفسيرية أو التوضيحية لمعنى الكلام. وأما ما وافق العربية والرسم ولم ينقل فهو واضح.⁽⁹⁾

(1) (ص: 16-17).

(2) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (13 / 393-394).

(3) الإبانة عن معاني القراءات، لمكّي القيسي (ص10، 103).

(4) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمود بن أحمد الصغير (15 / 145، 171).

(5) القراءات العشر وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي (ص: 10).

(6) منجد المقرئين، لابن الجزري (ص: 16-17).

(7) النشر، لابن الجزري (1 / 17).

(8) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (1 / 242).

(9) ينظر: نزول القرآن على سبعة أحرف، مناع القطان (ص: 23) بتصرف، مباحث في علم القراءات مع بيان أصول رواية حفص (ص: 44).

المبحث الأول

أنموذجاً من أثر القراءات الشاذة في العقيدة

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول- إثبات صفات الله تعالى من دون تمثيل:

إن مما تتشرف به القراءات الشاذة، لا سيما صحيحة السند منها، أنها تبين بعض قضايا العقيدة، التي ضل فيها أقوام لتأييد مذهب الحق في ذلك، وتدحض الأقوال المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة، ومن خلال جمعنا لبعض تلك القراءات الشاذة، التي تتعلق بقضايا العقيدة، وجدنا لها أثراً واضحاً في بيان المعتقد الصحيح لاسيما في باب الصفات ومن تلك القراءات:

أولاً- قراءة تنفي الشبيه والمثيل لله تعالى من كل وجه:

في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ (البقرة: 137) [هذه قراءة الجمهور: ﴿بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾⁽¹⁾، قال ابن عطية: "الخطاب لمحمد ﷺ وأمته"، والمعنى إن صدقوا تصديقاً مثل تصديقكم، فالمماثلة وقعت بين الإيمانيين، هذا قول بعض المتأولين، وقيل: الباء زائدة مؤكدة، والتقدير: "آمنوا مثل"، والضمير في "به" عائد كالضمير في "له"، فكأن الكلام: "فإن آمنوا بالله مثل ما آمنتم به"⁽²⁾.

فقراءة الجمهور قد توهم وقوع المماثلة بين الإيمان بالله والإيمان بغيره، كما ترى في الخلاف في تفسيرها؛ ولكن وردت قراءة شاذة عن ابن مسعود: (بما آمنتم به)، وقراءة ابن عباس وأبي (بالذي آمنتم به)⁽³⁾، فعن شعبة قال: قال لي الأعمش: ما عندك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾⁽⁴⁾ فقال: قال لي ابن عباس: (لا تقل فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به)، فإنه ليس لله مثل، ولكن قل: (فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا)⁽⁴⁾.

قال الطبري: "فكأن ابن عباس يوجه تأويل قراءة من قرأ (بمثل ما آمنتم به)، قال: فإن آمنوا بمثل الله؛ وذلك إذا صرف إلى هذا الوجه، شرك لا شك بالله العظيم؛ لأنه لا مثل لله - تعالى ذكره-، فنؤمن أو نكفر به."⁽⁵⁾، قال ابن جني: "هذا الذي ذهب إليه ابن عباس حسن؛ لكن ليس لأن القراءة

(1) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (581/1).

(2) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (215/1).

(3) ينظر: جامع البيان، للطبري (114/3)، المصاحف، لابن أبي داود (ص: 195)، المحتسب، لابن جني (113/1).

(4) ينظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (34/2)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (139/2).

(5) ينظر: جامع البيان، للطبري (114/3).



المشهوره مردودة، وصحة ذلك أنه إنما يرد: فإن آمنوا بما آمنتم به، كما أراده ابن عباس وغيره، غير أن العرب قد تأتي بمثل في نحو هذا توكيداً وتسديداً.⁽¹⁾

فالقراءة الشاذة رفعت الإشكال الوارد في القراءة المتواترة، التي قد توهم إثبات المثل لله تعالى، وهذا قول ابن عباس وقد حكاه عنه الطبري، قال ابن عطية: "وهذا على جهة التفسير أي: هكذا فليتأول".⁽²⁾

ثانياً- قراءة شاذة تثبت صفة الكلام لله تعالى:

في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ... ﴾ [البقرة: 253] قراءة العامة (كَلَّمَ اللَّهُ)⁽³⁾، وهي واضحة الدلالة على أن الله هو الفاعل؛ لأن لفظ الجلالة مرفوع على الفاعلية، وهناك من الآيات الكثيرة في القرآن التي تثبت صفة الكلام لله تعالى على الحقيقة، وفيها الكفاية في الرد على المتكلمين الذين ينفون هذه الصفة عن الله تعالى، ولكن لما كان المراد هنا بيان دور القراءة الشاذة، فقد قرأ أبو المتوكل، وابن السميع: (كالمَ الله) بزيادة الألف، ونصب لفظ الجلالة، وقد اتفق القراء الأربعة عشر على رفع لفظ الجلالة في قوله تعالى (كَلَّمَ اللَّهُ) على الفاعلية، والضمير المحذوف العائد على الموصول هو المفعول.⁽⁴⁾

وأما قراءة ابن السميع فهي من المكاملة، وهي: صدور الكلام من طرفين، وفيها إثبات أن الله يتكلم من غير تمثيل، ولا تكييف، وفي هذا رد على أهل الكلام؛ وذلك لأن الفعل إذا جاء على وزن (فاعل)، فإنه يدل على صدور الفعل من طرفين، وهذا واضح في هذه القراءة.

ثالثاً- قراءة تثبت جهة العلو لله تعالى وتنفي القول بالاتحاد والحلول:

في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ [الزخرف: 84] هذه قراءة العامة⁽⁵⁾، فعلى هذه القراءة طراً وهم عند بعض المتفلسفة، والمتصوفة فقالوا بالاتحاد والحلول - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - مع أن هذه الآية لا تحتل هذا المعنى البعيد لغة وشرعاً، والمعنى أنه ذكر سبحانه انفراده بالألوهية في العالم العلوي والسفلي، فقال: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ أي: وهو الذي هو معبود في السماء وفي الأرض، فضمن إليه معنى مألوه أي: هو الذي يستحق أن

(1) المحتسب، لابن جني (113 / 1)

(2) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (215/1).

(3) إتحاق فضلاء البشر، للدمياطي (ص: 207).

(4) ينظر: الكشاف، للزمخشري (591/1)، زاد المسير، لابن الجوزي (ص: 135)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي

(139/4)، روح المعاني، للأوسى (2/3).

(5) النشر، لابن الجزري (370/2)، إتحاق فضلاء البشر، للدمياطي (ص: 497).



يعبد فيهما⁽¹⁾، ومع ذلك فقد جاء دور القراءة الشاذة لترفع عنا هذا الوهم القبيح، وترفع النقاب الذي انتحلته بعض الطوائف كما سلف، فقد قرأ ابن السميع، وعمر، وابن مسعود، وأبي، وجابر، وابن زيد، وأبو الشيخ، والحكم بن أبي العاص، وبلال، وأبو بردة، وغيرهم (وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله)⁽²⁾.

قال ابن عادل الدمشقي: "ضمّن العلم معنى المشتق، فيتعلق به الجار، ومثله: هو حاتم في طيء. أي: الجواد فيهم"⁽³⁾، قال أبو السعود: "وفيه نفي الآلهة السماوية والأرضية وتخصيص استحقاق الإلهية به تعالى"⁽⁴⁾.

ولما كان المقصود بالآية ما سبق بيانه من أنه معبود عند أهل السماء وعند أهل الأرض جاءت القراءة الشاذة بالاسم العلم أعرف المعارف "الله" بدلاً عن المشتق، فتعلق الجار والمجرور به، فدل ذلك على أن المعنى: وهو الذي في السماء المعبود المسمّى الله، وفي الأرض المعبود المسمّى الله، فهو المعبود في السماء والأرض؛ والسر في العطف والمغايرة بين ألوهية أهل السماء، وأهل الأرض هو كما قال الألوسي -رحمه الله-: "لأن طريقة عبادة أهل السماء له تعالى غير طريق عبادة أهل الأرض على ما يشهد به تتبع الآثار، فإذا كان إله بمعنى معبود كان معنى الآية أنه تعالى معبود في السماء على وجه، ومعبود في الأرض على وجه آخر" أ.هـ.⁽⁵⁾

المطلب الثاني: منع الإفراط أو التفريط في حقوق الأنبياء.

كما جاءت القراءة الشاذة تدافع عن جناب التوحيد للخالق ﷻ فإنها كذلك جاءت -أيضاً- تدافع عن جناب أشرف الخلق وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وتبين مكانتهم التي يجب على العباد أن ينزلوهم إياها من غير إفراط ولا تفريط وفي هذا الباب وردت قراءات شاذة تبين ذلك، وإليك أيها القارئ توجيهاً لبعضها.

(1) البحر المديد، لأبي العباس الفاسي (56/7).

(2) ينظر: تفسير أبي السعود (98/6).

(3) اللباب، لابن عادل الدمشقي (17/299).

(4) ينظر: تفسير أبي السعود (98/6).

(5) ينظر: فتح القدير، للشوكاني (806/4)، روح المعاني، للألوسي (107/25).

أولاً- قراءة تحمي جناب آدم :

في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَىٰ وَلَمْ يُجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ (طه:115) قرأ ابن السميع، والأعمش (فُنْسِي) (1) بضم النون وتشديد السين بالكسر على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، وقراءة العامة (فُنْسِي) بفتح النون وتخفيف السين من الفعل الثلاثي المبني للمعلوم (نسى)، والأول من الثلاثي المبني للمجهول (نُسِي)، والقراءة الأولى تحتل أن يقال: أقدم على المعصية من غير تأويل، أو أن يقال: أقدم عليها مع التأويل، وعلى القراءة المشهورة تحتل أن يكون المراد بالنسيان نقيض الذكر، وإنما عوقب على ترك التحفظ والمبالغة في الضبط حتى تولد منه النسيان، ويحتل أن يكون المراد بالنسيان الترك، وأنه ترك ما عهد إليه من ترك أكل ثمرتها (2).

وهناك معنى آخر على قراءة العامة يكون الفاعل معلوم وهو آدم عليه السلام فهي تفصح بأن آدم هو الذي نسي ما عهد إليه، وعلى القراءة الشاذة من الفعل المبني للمجهول فأصبح متعدياً بسبب التضعيف في السين، وهي تشير إلى أن الفاعل لهذا النسيان ليس آدم وإنما هو غيره، وفيها توجيهان: الأول: أن الفاعل لذلك هو إبليس، وذلك حين حفر له الأكل من الشجرة؛ لأن النسي ما نُسِي، وقيل هو التافه الحقير. ويقال: هو نَسِي قومه، لا يعد فيهم لحقارته (3)، وذلك بتزيينه له ذلك الأمر، وهذا كان - أيضاً - بقدر الله تعالى السابق، والثاني: أن الفاعل لذلك هو الله تعالى؛ لأنه المقدر للأشياء كلها، فنسب الفعل إلى من قدر الفعل سابقاً، وفي الحديث: «بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيْتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، بَلْ نُسِيَّ» (4) قال الزبيدي: " كره نسبة النسيان إلى النفس لمعنيين أحدهما: أن الله عز وجل هو الذي أنساه إياه؛ لأنه المقدر للأشياء كلها، والثاني: أن أصل النسيان الترك، فكره أن يقول تركت القرآن وقصدت إلى نسيانه؛ ولأن ذلك لم يكن باختياره " أ.هـ (5)، ولذلك لما تحاج آدم وموسى قال آدم: (أتلومني على أمر كان قد كتب عليّ أن أفعل من قبل أن أخلق، قال فحاج آدم موسى) (6) والمعنى: أي كانت له الحجة على موسى، وذلك حين أرجع ما وقع فيه من المصيبة إلى القدر السابق، ولم يكن آدم مستدلاً بالقدر على المعصية التي هي مصيبة قبل وقوعها، وإنما استدل بها بعد حدوثها، وهذا

(1) ينظر: الكشاف، للزمخشري (91/3)، زاد المسير، لابن الجوزي (327/5)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (263/6).

(2) ينظر: اللباب، لابن عادل الدمشقي (402/13).

(3) المصباح المنير، لأبي العباس الفيومي، مادة: نسو (604/2)، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مادة: نسي (920/2).

(4) البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: استنكار القرآن (193/6) رقم (5032)، ومسلم، كتاب: فضائل القرآن، باب الأمر بتعهد القرآن (1/544) رقم (790).

(5) تاج العروس، للزبيدي، مادة: نسي (81/40).

(6) البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: وفاة موسى (4/158) رقم (3409).

معتقد أهل الحق؛ لأنه يجوز الاستدلال بالقدر على المصائب بعد وقوعها، ولا يجوز الاستدلال بالقدر على المعاصي قبل وقوعها، ولهذا تجد من أعمار الناس ربما ألقى باللوم على آدم عليه السلام بهذا الذنب في الوقت الذي هو غارق في ذنوبه التي لا يعلم عددها إلا الله تعالى، فجناب الأنبياء مصان عن القدر فيهم؛ لأنهم صفوة الخلق على الإطلاق.⁽¹⁾

ثانياً- قراءة تمنع الإفراط أو التفريط في نبي الله موسى عليه السلام:

في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾ [الأحزاب: 69] قرأ الجمهور: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾، والمعنى كما قال القرطبي: "أي عظيمًا، والوجه عند العرب: العظيم القدر، الرفيع المنزلة، ويروى أنه كان إذا سأل الله شيئًا أعطاه إياه" أ.هـ.⁽²⁾ وقرأ ابن مسعود، والمطوعي، والأعمش، وأبو حيوة، وابن شنبوذ: (وكان عبدًا لله وجيهاً)⁽³⁾.

قال أبو بكر الأنباري كما في تفسير القرطبي: "زعم من طعن في القرآن أن المسلمين صحفوا (وكان عند الله وجيهاً)، وأن الصواب عنده (وكان عبدًا لله وجيهاً)، وذلك يدل على ضعف مقصده ونقصان فهمه، وقلة علمه، وذلك أن الآية لو حملت على قوله وقرئت (وكان عبدًا) نقص الثناء على موسى عليه السلام؛ وذلك أن وجيهاً يكون عند أهل الدنيا، وعند أهل زمانه، وعند أهل الآخرة، فلا يوقف على مكان المدح؛ لأنه إن كان وجيهاً عند بني الدنيا كان ذلك إنعامًا من الله عليه، لا يبين عليه مع ثناء من الله، فلما أوضح الله تعالى موضع المدح بقوله: (عند الله) استحق الشرف، وأعظم الرفعة بأن الوجاهة عند الله⁽⁴⁾، قلت: لاشك أن قراءة العامة أوضحت مكان الشرف، والرفعة، والوجاهة لموسى عليه السلام وقراءة ابن مسعود ومن معه ذكرت موسى في مقام العبودية لله تعالى، وذكرت - أيضًا - أنه ذو وجاهة ومكانة إلا أنها لم تخصص مكان الوجاهة، كما في القراءة المتواترة، وبمجموع القراءتين يتبين مقام هذا النبي العظيم في أنه ذو وجاهة عند الله، فلا يؤذى في شيء من مقامه كما فعلت اليهود⁽⁵⁾، ولا يرفع إلى مقام الألوهية، فيعبد من دون الله، كما فعلت النصارى بعبادة بن مريم عليه السلام فلا إفراط ولا تفريط.

(1) ينظر: شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (1/ 79) بتصرف.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (14/ 225).

(3) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (7/ 243)، إتحاف فضلاء البشر، للدماطي (ص: 356).

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (14/ 225).

(5) بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾ [الأحزاب: 69].

ثالثاً - قراءة شاذة تبطل ما تقول اليهود والنصارى في نبي الله عيسى عليه السلام من أنه قتل:

في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ ۗ﴾ [الزخرف: 61] قال القرطبي: "قال الحسن، وقتادة، وسعيد بن جبير: يريد القرآن؛ لأنه يدل على قرب مجيء الساعة، أو به تعلم الساعة، وأهوالها، وأحوالها، وقال ابن عباس، ومجاهد، والضحاك، والسدي، وقتادة -أيضاً-: أنه خروج عيسى عليه السلام؛ وذلك من أعلام الساعة؛ لأن الله ينزله من السماء قبيل قيام الساعة، كما أن خروج الدجال من أعلام الساعة"⁽¹⁾.

وقرأ ابن عباس، وأبو هريرة، وقتادة، ومالك بن دينار، والضحاك، والأعمش (وإنه لعلم للساعة) بفتح العين، واللام أي: أمانة⁽²⁾.

قال الزمخشري: "إنه أي: عيسى عليه السلام لعلم للساعة، أي: شرط من أشراتها نعلم به"⁽³⁾.

وفي هذه القراءة الشاذة إشارة واضحة إلى أن عيسى عليه السلام رُفِعَ، وأنه سينزل آخر الزمان، كما دلت عليه القراءة المتواترة، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَأَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ۗ﴾ [النساء: 159]⁽⁴⁾، وكذلك في الحديث: «ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً، عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية»⁽⁵⁾.

وليس كما تدعيه اليهود في أنهم قتلوه، وصلبوه، وتصدقهم النصارى على هذا المعتقد الباطل، فأوضحت لنا هذه القراءة عقيدتنا الصحيحة في نبي الله عيسى عليه السلام.

المطلب الثالث - حقوق النبي ﷺ وصدق نبوته:

في الوقت الذي جاءت فيه القراءات الشاذة صارماً مسلولاً على أهل البدع، والذين كانت لهم هذه القراءات عصاً يتكئون عليها في تأويلاتهم الكلامية فقد دحضت كثيراً من شبههم فيما يتعلق ببعض الصفات كما مر معنا، وكذلك كان لها شأن في الرد على أهل الغلو من عبدة القبور، الذين غلو في الصالحين، تأتي هذه القراءات هنا ليكون لها الميدان الفسيح في بيان حقوق المصطفى ﷺ ابتداءً من

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (91/16).

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (91/16)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (26/8)، تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (465/2)، روح المعاني، للأوسى (95/25).

(3) الكشف، للزمخشري (264/4).

(4) ينظر: جامع البيان، للطبري (664 / 7)، المحرر الوجيز، لابن عطية (134 / 2)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (10/6، 11).

(5) البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: نزول عيسى بن مريم (4 / 168) رقم (3448).



البشارة به عند أهل الكتاب، مروراً بمكانته بين العالمين، ثم بين العرب خاصة، وإليك أيها القارئ الكريم توجيهاً لبعض من تلك القراءات.

أولاً- قراءة شاذة تبين صدق نبوته، والبشارة به ﷺ عند أهل الكتاب:

في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ (٤١) [العنكبوت: 49] قراءة العامة (بل هو)، وقرأ ابن مسعود، والحسن، ويزيد بن قتيب، وابن السميع (بل هذا) باسم الإشارة⁽¹⁾، وقد اختلف في وجه قراءة العامة، فقال الحسن: يعني القرآن آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم، يعني المؤمنين الذين حملوا القرآن، وقال ابن عباس ؓ وقتادة: (بل هو) يعني محمداً ﷺ ذو آيات بينات، (في صدور الذين أوتوا العلم) من أهل الكتاب؛ لأنهم يجدونه بنعوته، وصفاته، في كتبهم، لا يقرأ، ولا يكتب، ولكنهم ظلموا أنفسهم وكتبوا⁽²⁾.

وقد رجح القرطبي قول ابن عباس، وقتادة مستعيناً بقراءة ابن السميع فقال: "وهذا اختيار الطبري، ودليل هذا القول قراءة ابن مسعود، وابن السميع (بل هذا آيات بينات) فقد كان - عليه الصلاة والسلام - آيات، لا آية واحدة؛ لأنه دل على أشياء كثيرة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه"⁽³⁾، فجاءت هذه القراءة تؤكد حقاً من حقوق النبي ﷺ الذي أنكره أهل الكتاب، وتبين صدق نبوته، ودعوته، وهذا هو حالهم المعهود عنهم، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْفُرُونَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (١٦١) [البقرة: 146].

ثانياً: قراءة شاذة تبين مكانة النبي ﷺ بين العالمين.

في قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ قَالَ...﴾ (١٥٧) [الأعراف: 157] قرئت (الأمي) بضم الهمزة، وروي عن يعقوب أنه قرأ (الأمي) بفتح الهمزة⁽⁴⁾، قال أبو الفتح: قال ابن الرومي: حدثني أحمد بن موسى، وحدثني الثقة عنه أنه قرأ (النبي الأمي) بفتح الهمزة، يقول: يأتيه من قبله، وهذا منسوب إلى المصدر أمت الشيء أمماً، أي: قصده ثم أضيف إلى النبي ﷺ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: فتح القدير، للشوكاني (273/4).

(2) ينظر: معالم التنزيل، للبخاري (250/6).

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (315/13).

(4) هذه القراءة وردت عن يعقوب، وهي من القراءات الشاذة عنه، ذكرها بعض المفسرين. ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان

الغرناطي (402/4)، محاسن التأويل، للقاسمي (196 /5).

(5) المحتسب، لابن جني (373/1).



قال ابن عطية: وقرأ بعض القراء⁽¹⁾ فيما ذكر أبو حاتم "الأمي" بفتح الهمزة وهو منسوب إلى الأم وهو القصد، أي لأن هذا النبي مقصد للناس وموضع أم يؤمونه بأفعالهم وتشرعهم.⁽²⁾

فدللت هذه القراءة على حق من حقوق النبي ﷺ العلية، وهو أنه إمام للخلق أجمعين في الدنيا والآخرة، ويشهد لذلك أنه صلى بالأنبياء - عليهم السلام - ليلة الإسراء في المسجد الأقصى إماماً، وكذلك قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لو كان موسى حياً ما وسعه إلا أن يتبعني»⁽³⁾، وكذلك أن عيسى ينزل آخر الزمان، فيحكم بشريعة محمد ﷺ ومما يشهد بذلك -أيضاً- قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع»⁽⁴⁾.

ثالثاً - قراءة شاذة تبين مكانة النبي ﷺ - بين العرب خاصة:

في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾ (١٢٨) [التوبة: 128] قرأ العامة بضم الفاء من (أنفسكم)، ومعناها: أي: واحد منكم لا من غيركم، وجاءت قراءة عن فاطمة، وعائشة، وابن عباس، وأبي العلية، والضحاك، وابن محيصن، والزهري، وهي قراءة عبد الله بن قسيط المكي: (من أنفسكم)⁽⁵⁾ بفتح الفاء من النفاسة، قال أبو الفتح: "معناه من خياركم ومن قولهم هذا أنفس المتاع، أي: أجوده وخياره، واشتقّه من النَّفْس، وهي أشرف ما في الإنسان"⁽⁶⁾.

فقراءة الجمهور بينت أن النبي ﷺ من العرب خاصة، أما القراءة الشاذة فاقتضت مدحاً لنسبه الشريف وأنه من أصل نفيس، وأنه من صميم العرب، وخالصها، وفي الحديث عن واثلة بن الأسقع ؓ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»⁽⁷⁾، فانظر إلى هذه القراءة كيف كشفت لنا عن معنى عظيم يليق بالنبي ﷺ وهذا من أعظم ما يجعل لهذه القراءات الشاذة مساعاً لقبولها، لا سيما صحيحة السند منها.

(1) وهي القراءة المنسوبة عن يعقوب في الشواذ.

(2) المحرر الوجيز، لابن عطية (2/ 462).

(3) مسند أحمد، في مسند جابر بن عبد الله، برقم (15195)، وإسناده ضعيف لضعف مجالد، قال البوصيري: رواه مسند وأبو يعلى وأحمد بسند ضعيف لضعف مجالد بن سعيد الهمداني. ينظر: مختصر إتحاف المهرة في زوائد المسانيد العشرة (1/ 174).

(4) مسلم، كتاب: الفضائل، باب: تفضيل نبينا محمد ﷺ على جميع الخلائق (4/ 1782) رقم (2278).

(5) ينظر: جامع البيان، للطبري (5/ 85)، الكشاف، للزمخشري (2/ 311)، إتحاف فضلاء البشر، للدمياطي (ص: 246).

(6) ينظر: المحتسب، لابن جني (1/ 426).

(7) مسلم، كتاب: الفضائل، باب: فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة (4/ 1782)، رقم (2276).

المبحث الثاني: أمودجات من أثار القراءات الشاذة في التفسير.

ويشتمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قراءة شاذة تزيد معانٍ صحيحة.

لقد جاءت القراءات الشاذة بثروة لغوية عظيمة نستطيع أن نجعلها بذلك مصدرًا للاستشهاد بكلام العرب، كيف لا؟ ولها شرف الانتساب إلى النبي ﷺ وهي وإن لم تصح كونها قرآنًا فلا أقل من كونها من جملة ما نقل إلينا من الصحابة من الآثار التي نستشهد بها في بيان معاني القرآن، وقد انفردت بعض القراءات الشاذة ببعض الألفاظ في بعض الآيات، ولها معانٍ صحيحة، ومن ذلك:

أولاً- قراءة: ﴿بِدْمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: 18]:

قرأ الجمهور: ﴿بِدْمٍ كَذِبٍ﴾، قال مجاهد: كان دم سخله، أو دم جدي ذبحوه، وقال قتادة: دم ظبية، أي: جاءوا بدمٍ مكذوب فيه، فوصف الدم بالمصدر، فصار تقديره: بدمٍ ذي كذب⁽¹⁾، وهذه القراءة واضحة، وقرأ الحسن، وعائشة: (بدمٍ كذب) بالبدال المعجمة، أي: بدم طري⁽²⁾، يقال للدم الطري الكذب، وحكي أنه المتغير، قاله الشعبي⁽³⁾، والكذب -أيضًا- الذي يخرج من أظفار الأحداث⁽⁴⁾، فجاءت هذه القراءة الشاذة بمعنى آخر للآية، وهو معنى صحيح، ولا تضاد بين القراءتين.

ثانياً- قراءة ((متكاً)) [يوسف: 31]:

في قراءة الجمهور: ﴿وَأَعَدَّتْ لهنَّ مُتْكَاً﴾⁽⁵⁾، قال المفسرون: ما يتكئن عليه من الوسائد، ونحوه، وقيل: متكاً: طعاماً؛ فإنهم كانوا يتكئون للطعام عند أكله، وقرئ شاذاً (مُتْكَاً) بسكون التاء، وبدون همزة، وتكوين الكاف، وهو الأترج⁽⁵⁾، وأخرج ابن أبي حاتم، عن سلمة بن ثمام⁽⁶⁾ قال: متكاً بكلام الحبش يسمونه الأترنج⁽⁶⁾، وقرأ ابن عباس، وابن عمر، ومجاهد، وقاتدة، والضحاك، والجحدري، وأبان

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (129/9).

(2) ينظر: بحر العلوم، للسمرقندي (184/2).

(3) ينظر: تفسير السمعي (15/3)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (129/9).

(4) ينظر: الكشاف، للزمخشري (2/451)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (129/9)، إرشاد العقل السليم، لأبي السعود (260/4).

(5) ينظر: اللباب، لابن عادل الدمشقي (82/11)، البحر المديد، لأبي العباس الفاسي (378/3).

(6) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم (2133/7).



بن تغلب رحمهم الله- (مُتَكًّا) بضم الميم، وسكون التاء، وتثوين الكاف، وكذلك قرأ ابن هرمرز، ومعاذ، إلا أنهما فتحا الميم، والمتك بالضم والفتح الأترج، ويقال الأترج لغتان⁽¹⁾.

قال ابن جبير: "في كل مجلس جام فيه عسل، وأترج وسكين حاد، والمتك: هو الأترج بلغة القبط" وكذلك فسره مجاهد، وروى سفيان عن منصور عن مجاهد قال: المتكأ مثقلًا هو الطعام، والمتكأ مخففًا هو الأترج⁽²⁾.

فعلى القرائتين يتضح معنى الآية، ويظهر معنى المتكأ جليًا، فالمتكأ الذي جهزته وأعدته امرأة العزيز أنه كان أنواع من الأطعمة والفواكه.

ثالثًا-قراءة ((تكلّمهم)) [النمل: 82]:

في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢] قرأ الجمهور بضم التاء، وتشديد اللام المكسورة ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ من الكلام، ويدل على هذا المعنى قراءة أبي بن كعب (تُنَبِّئُهُمْ) وقراءة يحيى بن سلام (تُحَدِّثُهُمْ) وهما تفسيران لقراءة العامة⁽³⁾.
قال السدي: تكلّمهم ببطلان الأديان سوى دين الإسلام⁽⁴⁾، وقيل: تكلّمهم بما يسوؤهم، وقيل: تكلّمهم بلسان ذلق، فتقول بصوت يسمعه من قُرب ومن بُعد: أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون أي: بخروجي؛ لأن خروجها من الآيات، وتقول ألا لعنة الله على الظالمين⁽⁵⁾.

وقرأ أبو زرعة، وابن عباس، والحسن، وأبو رجاء (تُكَلِّمُهُمْ) بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام والميم والهاء من الكَلْم وهو الجرح⁽⁶⁾، قال عكرمة: أي: تَسْمُهُمْ، وقال أبو الجوزاء: سألت ابن عباس عن هذه الآية تُكَلِّمُهُمْ أَوْ تَكَلِّمُهُمْ؟ فقال: هي والله تُكَلِّمُهُمْ وَتُكَلِّمُهُمْ، تُكَلِّمُ الْمُؤْمِنَ، وَتُكَلِّمُ الْكَافِرَ وَالْفَاجِرَ أَي: تجرحه⁽⁷⁾.

ذكر الزمخشري: "بينما عيسى عليه السلام يطوف بالبيت، ومعه المسلمون، إذ اضطرب الأرض تحتهم تحرك القنديل، وينشق الصفا مما يلي المسعى، فتخرج الدابة من الصفا، ومعها عصا موسى، وخاتم

(1) ينظر: بحر العلوم، للسمرقندي (190/2)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (302/5).

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (153/9).

(3) ينظر: الكشف والبيان، للثعلبي (222/7)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (92/7)، اللباب، لابن عادل الدمشقي (322/4).

(4) ينظر: الكشف والبيان، للثعلبي (222 /7).

(5) ينظر: الكشاف، للزمخشري (384 /3)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (238 /13).

(6) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي، (3899/1)، الدر المنثور، للسيوطي (337/6).

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (213/13).



سليمان، فتضرب المؤمن في مسجده، أو فيما بين عينيه بعضا موسى، فتتكت نكتة بيضاء فتقشو تلك النكتة في وجهه حتى يضيء لها وجهه، أو فتترك وجهه كأنه كوكب دري، وتكتب بين عينيه مؤمناً، وتكت الكافر بالخاتم في أنفه فتقشو النكتة حتى يسود لها وجهه، وتكتب بين عينيه كافرًا⁽¹⁾

فبمجموع القراءتين تؤدي إلى معنيين يزيد من معاني الآية، ويتضح تفسيرها بكلا القراءتين.

المطلب الثاني: قراءة شاذة ترفع إشكالات:

مع ما جاءت به القراءات الشاذة من ألفاظ ومعانٍ صحيحة فقد كان لها أيضًا - دور بارز في رفع بعض الإيهامات، ورفع إشكالات واردة على بعض نصوص الوحي في القرآن الكريم، فأوضحت تلك المعاني بأبرز صورة وأنصعها حجة لتدحض شبه المفترين على كتاب رب العالمين، ومن تلك الإشكالات الواردة ما يأتي:

أولاً - الإشكال الوارد في قوله تعالى: (أمرنا مترفيها... [الإسراء: 16]:

قال الشنقيطي - رحمه الله -: "في هذه الآية الكريمة ثلاثة مذاهب معروفة عند علماء التفسير، الأول: وهو الصواب الذي يشهد له القرآن، وعليه جمهور العلماء، أن الأمر في قوله تعالى: ﴿أَمْرًا﴾ هو الأمر الذي هو ضد النهي، وأن متعلق الأمر محذوف لظهوره، والمعنى: أمرنا مترفيها بطاعة الله وتوحيده، وتصديق رسله، واتباعهم فيما جاءوا به، ﴿فَسَقُوا﴾ أي: خرجوا عن طاعة ربهم، وعصوه، وكذبوا رسله، وهذا هو القول الحق، وتشهد له آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أُمَّرًا﴾ [الأعراف: 27]. فتصريحه ﷻ بأنه لا يأمر بالفحشاء دليل واضح على أن قوله: ﴿أَمْرًا مَرْفِيهَا فَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: 16] أي: أمرناهم بطاعة الله ورسوله، فعصوا، وليس المعنى: أمرناهم بالفسق فسقوا، وبهذا التحقيق تعلم أن ما زعمه الزمخشري في كشفه من أن معنى أمرنا مترفيها، أي: أمرناهم بالفسق فسقوا، وأن هذا مجاز تنزيلاً لإسباغ النعم عليهم الموجب بطهرهم، وكفرهم منزلة الأمر بذلك⁽²⁾، فهذا كلام كله ظاهر السقوط والبطلان، وقد أوضح إبطاله أبو حيان الغرناطي في البحر⁽³⁾. والرازي في تفسيره⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكشاف، للزمخشري (390/3).

(2) ينظر: الكشاف، للزمخشري (611/2).

(3) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (18/6).

(4) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي (142/20).

والقول الثاني في الآية: هو أن الأمر في قوله: ﴿أَمْرًا مُتْرَفِيهَا﴾ أمر كوني، قدرني أي: قدرنا عليهم ذلك، وسخرناهم له؛ لأن كلا ميسر لما خلق له، والأمر الكوني القدرني كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [البقرة: 50].

القول الثالث في الآية: أن (أمرنا) بمعنى أكثرنا أي: أكثرنا مترفيها ففسقوا، وقال أبو عبيدة: (أمرنا) بمعنى أكثرنا لغة فصيحة كأمرنا بالمد⁽¹⁾.

قال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره لهذه الآية: "قوله تعالى: (أمرنا) قرأ أبو عثمان النهدي، وأبو رجاء، وأبو العالية، والربيع، ومجاهد، والحسن (أمرنا) بالتشديد، وهي قراءة علي رضي الله عنه أي: سلطنا شرارها فعصوا فيها، فإذا فعلوا ذلك أهلكناهم، وقال أبو عثمان: (أمرنا) بتشديد الميم: جعلناهم أمراء مسلمين، وقاله ابن عزيز، وتأمّر عليهم: تسلط عليهم، وقرأ الحسن -أيضاً-، وقتادة، وأبو حيوة الشامي، ويعقوب، وخارجة عن نافع، وحماد بن سلمة عن ابن كثير، وعلي، وابن عباس، باختلاف عنهما (أمرنا) بالمد والتخفيف أي أكثرنا جبايرتها، وأمراءها، قاله الكسائي، وعن الحسن، ويحيى بن يعمر (أمرنا) بالقصر، والكسر للميم على وزن فعلنا، والمعنى أكثرنا، وفي الصحاح قال الحسن: أمر ماله بالكسر أي: كثر⁽²⁾.

قلت: وهذا القول الثالث أخرج القراءة إلى معنى صحيح، ورفع عنها الإشكال، وإن كان القول الأول هو المعتمد كما سبق بيانه والله أعلم.

ثانياً- الإشكال الوارد في قوله تعالى: (يحفظونه من أمر الله) [الرعد: 11]:

قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: 11]، قرأ الجمهور (يحفظونه من أمر الله) وهي توهم معنى أنهم يحفظونه من أمر الله أن ينزل به، قال الزجاج: المعنى حفظهم إياه من أمر الله، أي مما أمرهم الله تعالى به، لا أنهم يقدر أن يدفعوا أمر الله⁽³⁾، وقال الزمخشري: يحفظونه من أجل أن الله أمرهم بحفظه⁽⁴⁾، والدليل عليه الرفع لهذا الإشكال القراءة الشاذة الواردة عن علي، وابن عباس، وزيد بن علي، وجعفر بن محمد، وعكرمة (يحفظونه بأمر الله)، وقال

(1) ينظر: أضواء البيان، للشنقيطي (75/3).

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (204/10).

(3) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (142/3).

(4) ينظر: الكشاف، للزمخشري (517/2).



أبو حيان الغرناطي وغيره: يحفظونه من بأس الله، ونقمته إذا أذنب بدعائهم له، ومسألتهم ربهم أن يمهلهم، رجاء أن يتوب، وينيب⁽¹⁾.

قال ابن الأنباري: كلمة (من) معناها: الباء، وتقديره: يحفظونه بأمر الله، وإعانتة، والدليل عليه أنه لا بد من المصير إليه؛ لأنه لا قدرة للملائكة، ولا لأحد من الخلق على أن يحفظوا أحداً من أمر الله، مما قضاه الله عليه⁽²⁾، قال أبو الفتح: " المفعول هنا محذوف أي: يحفظونه مما يحاذره بأمر الله، وأما قراءة الجماعة فليس معناها أنهم يحفظونه من أمر الله أن ينزل به، لكن التقدير: له معقبات من أمر الله يحفظونه مما يخافه، وذلك أنه -سبحانه- وكّل بهم من يحفظهم من حوادث الدهر، ومخاوفه التي لا يعتد عليهم بتسليطها عليهم⁽³⁾.

وما ذكره المفسرون من تأويل للآية راجع إلى معنى القراءة الشاذة التي رفعت لنا الإشكال عن القراءة المتواترة بأروع أسلوب.

ثالثاً- الإشكال الوارد في قوله تعالى: (فأنا أول العابدين) [الزخرف:81]:

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: 81]، قال القرطبي: " اختلف في معناه، فقال ابن عباس، والحسن، والسدي: المعنى إن كان للرحمن ولد، و"إن" بمعنى ما، ويكون الكلام على هذا تاماً، ثم تبدئ: (فأنا أول العابدين) أي: الموحدين من أهل مكة، على أنه لا ولد له، والوقف على (العابدين) تام، وقيل المعنى: قل -يا محمد-: إن ثبت لله ولد فأنا أول من يعبده، ولكن يستحيل أن يكون له ولد، وهو كما تقول لمن تناظره: إن ثبت بالدليل فأنا أول من يعتقده، وهذا مبالغة في الاستبعاد أي: لا سبيل إلى اعتقاده، وهذا ترفيق في الكلام، والمعنى على هذا: فأنا أول العابدين لذلك الولد؛ لأن تعظيم الولد تعظيم للوالد، وقال مجاهد: المعنى إن كان للرحمن ولد فأنا أول من عبده على أن له ولد، ولكن لا ينبغي ذلك، قال المهدوي: ف" إن" على هذه الأقوال للشرط، وهو الأجود، وهو اختيار الطبري؛ لأن كونها بمعنى "ما" يتوهم معه أن المعنى لم يكن له فيما مضى، وقيل: إن معنى "العابدين" الأنفين، وقال بعض العلماء: لو كان كذلك لكان "العَبْدِينَ" أ.هـ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (364/5)، اللباب، لابن عادل الدمشقي (268/11)، فتح القدير، للشوكاني (99/3).

(2) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (140/8)، تفسير ابن كثير (439/4)، اللباب، لابن عادل الدمشقي (268/11).

(3) ينظر: المحتسب، لابن جني (28/2).

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (104/16).



وقد قرأ أبو عبد الرحمن اليماني "فأنا أول العَبِيدِينَ"⁽¹⁾ بغير ألف، يقال: عَبِدَ يَعْبُدُ عَبْدًا - بالتحريك - إذا أنف، وغضب، والاسم العَبْدَةُ مثل الأنفة، وهذه القراءة الشاذة رفعت الإشكال الوارد في القراءة المتواترة بوضوح، وقيل: "فأنا أول العَبِيدِينَ"، أي: أول من يغضب من ادعائكم لله الولد⁽²⁾، وهذا المعنى قريب من السابق.

المطلب الثالث - لطائف تفسيرية للقراءات الشاذة:

إن من عجيب ما يكتنف هذه القراءات الشاذة تلك اللطائف والإشارات التي تتزين بها لغة القرآن - اللغة العربية - ومن عظيم أسرار هذه اللغة أن اللفظ الواحد كالكأس الذي تملؤه بأطيب ما تريد أن تطعمه، فهذه المباني أوعية المعاني - كما قيل - وهذه القراءات الشاذة هي المرآة الصادقة لما كانت عليه السنة العرب قبل الإسلام، وهي الأقوى في الحجة من الشعر، بل القاعدة التي يقاس عليها، والمقصود هنا توجيه بعض هذه القراءات بدلالاتها اللغوية، ومن تلك القراءات:

أولاً - قوله تعالى: (والسلاسل يسحبون) [غافر: 71]:

في قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ [غافر: ٧١]، قرأ الجمهور برفع (السلاسل) عطفاً على الأغلال، والمعنى كما قال المفسرون: عن قريب يعلمون ببطلان ما هم فيه، إذا دخلوا النار، وغلت أيديهم إلى أعناقهم، وسُحبوا في النار، وهذا المعنى واضح⁽³⁾.

وقرأ ابن عباس، وابن مسعود، وأبو الجوزاء، وعكرمة (والسلاسل) بال نصب، و(يسحبون) بفتح الياء، والتقدير في هذه القراءة: ويسحبون السلاسل. قال ابن عباس: إذا كانوا يجرونها فهو أشد عليهم⁽⁴⁾، فالقراءة الأولى تدل على أن أهل النار تسحبهم الملائكة بالسلاسل، وهو نوع من العذاب، والقراءة الثانية تدل على أن أهل النار مكبلون بالسلاسل، وهم يجرونها بأعناقهم في النار، فهذه صورة من العذاب أشد من الأولى، فيكلفون ذلك ولا يطيقونه⁽⁵⁾.

فالقراءتان (المتواترة، والشاذة) حملتا معنيين محتملين، لا تتافر أو تناقض بينهما، فسبحان من جعل هذه الروعة، والبلاغة بتغيير حركات فحسب.

- (1) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (28/8)، الجواهر الحسان، للثعالبي (191/5).
- (2) ينظر: المحتسب، لابن جني (304/2)، الكشاف، للزمخشري (269/4)، روح المعاني، للأوسمي (105/25).
- (3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (290/15).
- (4) ينظر: الكشاف، للزمخشري (183/4)، اللباب، لابن عادل الدمشقي (83/17).
- (5) ينظر: زاد المسير، لابن الجوزي (236/7).



ثانياً- قوله تعالى: (قد شغفها) [يوسف: 30]:

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتَنْهَى عَنْ نَفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [يوسف: 30] قرأ الجمهور (شغفها) بالعين المعجمة، ومعناه: بلغ حتى صار من قلبها موضع الشغاف، وهو على أكثر القول: غلاف من أغشية القلب، وقيل: الشغاف سويداء القلب، وقيل: الشغاف داء يصل إلى القلب، وهذه المعاني محتملة للمعنى، كذا قال جمهور المفسرين⁽¹⁾، وقرأ أبو رجاء، والأعرج، وعلي بن أبي طالب، والحسن بخلاف، ويحيى بن يعمر، وقتادة بخلاف، وثابت، وعوف، ومجاهد، وغيرهم (قد شغفها) بالعين المهملة، قال المفسرون وفيها توجيهان، أحدهما: أنه علا بها كل مرتبة من الحب، وذهب بها كل مذهب، فهو مأخوذ من شغف الجبال، وهي رؤوسها، وأعاليتها، والوجه الآخر: أن يكون الشغف لذة بحرقة يوجد من الجراحات، والجرب ونحوها⁽²⁾، وفيه قال امرؤ القيس:

أَيَقْتَلَنِي، وَقَدْ شَغَفَتْ فُؤَادَهَا كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوعَةَ الرَّجُلَ الطَّالِي(3)

وكل هذه المعاني يحتملها المعنى، ولكن القراءة الشاذة أفادت معنى آخر للحال الذي وصل إليه قلب امرأة العزيز في حبها ليوسف عليه السلام وأنه بلغ بها مبلغاً عظيماً.

قلت: وفي هذا دليل على أن الحب والعشق، قد يصل بصاحبه إلى درجة الهيام⁽⁴⁾، والذي يُعدُّ من مراتب الحب العالية، بل قد يصل إلى درجة أن يجعل قلب صاحبه يذهب كل مذهب، كالمجنون كما قيل:

قالوا: جنت بمن تهوى فقلت لهم العشق أعظم مما بالمجانين
العشق لا يستفيق الدهرَ صاحبه وإنما يصرع المجنون في الحين(5)

(1) ينظر: جامع البيان، للطبري (196/7)، زاد المسير، لابن الجوزي (214/4).

(2) ينظر: الكشف، للزمخشري (436/2)، المحرر الوجيز، لابن عطية (490/7)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (301/5).

(3) ديوان امرؤ القيس (ص: 180).

(4) أنواع الحب: أول مراتب الحب الهوى، ثم العلاقة وهي الحب اللازم للقلب، ثم الكلف وهو شدة الحب، ثم العشق وهو اسم لما فضل عن المقدر المسمى بالحب، ثم الشغف بالمهملة وهو احتراق القلب مع لذة يجدها، وكذلك اللوعة واللاعج، ثم الشغف بالمعجمة وهو أن يبلغ الحب شغاف القلب، ثم الجوى وهو الهوى الباطن، ثم التيم وهو أن يستعبده الحب، ثم التبل وهو أن يسقمه الحب، ثم التدله وهو ذهاب العقل من الحب، ثم الهيوم وهو أن يذهب الرجل على وجهه لغيرة الهوى عليه اه. ينظر: روح المعاني، للأوسى (6/ 417).

(5) الجواب الكافي، لابن قيم الجوزية (ص: 186).

ثالثاً - قوله تعالى: (ننجيك ببدنك) [يونس: 92]:

قال تعالى: ﴿ فَأَلَيْمٌ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً ۗ ﴾ [يونس: 92]، قرأ الجمهور: "نُنَجِّيكَ" بالجيم المعجمة، وقرأ اليزيدي، وابن السميع: (نُنَجِّيكَ) بالحاء المهملة، وحكاها علقمة عن ابن مسعود أي: تكون على ناحية من البحر، قال ابن جريج: فرمى به على ساحل البحر حتى رآه بنو إسرائيل، وكان قصيراً، أحمر كأنه ثور، وقراءة (ننجيك) من النجاة بمعنى: نبعذك مما وقع فيه قومك من قعر البحر وهو تهكّم بهم، أو مأخوذ من ألقاه على نجوة أي: ربوة مرتفعة، أو من النجاة وهو الترك، أو من النجاء وهو العلامة، وكل هذه معانٍ لائقة بالقصة⁽¹⁾.

وقرأ الجمهور: ﴿ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً ۗ ﴾، أي لمن وراءك من الناس علامة، وهم بنو إسرائيل، وكان في أنفسهم أن فرعون أعظم شأنًا من أن يغرق حتى قالوا: ما مات فرعون، ولا يموت أبدًا. وقيل أخبرهم موسى بهلاكه فلم يصدقوه، فألقاه الله على ساحل البحر حتى عاينوه، وكأن مطرحة كان على ممر من بني إسرائيل حتى قيل: لمن خلفك، وقرئ (لمن خَلَقَكَ) أي: لمن يأتي بعدك من القرون، ومعنى كونه آية: أن يظهر للناس عبوديته، ومهانته، أو لتكون عبرة تعتبر بها الأمم بعدك فلا يجترئون على نحو ما اجتراءت عليه، إذا سمعوا بحالك، وبهوانك على الله.⁽²⁾

وقرئ: (لمن خلقك) بالقاف أي: لتكون لخالقك آية كسائر آياته⁽³⁾.

وفي تعليل تنجيته بما ذكر - كما قاله بعض المحققين - إيذاناً بأنها ليست لإعزازه، أو لفائدة أخرى عائدة إليه؛ بل لكمال الاستهانة به، وفضيحته على رؤوس الأشهاد، وزيادة تفضيع حاله كمن يُقتل ثم يُجر جسده في الأسواق، ويطرح جيفة في الميدان، أو يدار برأسه في النواحي، والبلدان⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (337/8).

(2) ينظر: الكشاف، للزمخشري (369/2)، أنوار التنزيل، للبيضاوي (123/3)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (104/6).

(3) ينظر: أنوار التنزيل، للبيضاوي (123/3).

(4) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (189/5)، روح المعاني، للألوسي (184/11).

المبحث الثالث

أنموذجات من أثر القراءات الشاذة في الأحكام

ويحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول-قراءات شاذة تخصص عموماً:

ظهر لنا جلياً أثر القراءات الشاذة في أصول الدين مما سبق بيانه، وها هي الآن تُظهر لنا وبوضوح أثرها الكبير في الأحكام الفقهية، لاسيما في تخصيصها لعام، أو تقييدها لمطلق، والتي جعلت من ذلك خلافاً جلياً عند الفقهاء، وكما أحدثت ذلك الخلاف فإنها في بعض الأحكام قد فصلت الخطاب لتكون هي الفيصل في ذلك الحكم التي يرجع إليها الفقهاء، وفي هذا المبحث نبين أثرها على الأحكام، ونختار منها نماذج توضيحية، فليس غرضنا تقصي كل القراءات التي لها أثر في الأحكام، وإليك أيها القارئ الكريم بعضاً من تلك القراءات.

أولاً- تخصيص ميراث الإخوة لأم:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ۗ﴾ [النساء: 14] هذه القراءة المتواترة، وقد أطلقت اسم الكلاله، والكلالة معناها: عدم الوالد، والولد، وهذا قول أبي بكر، وعمر، وعلي، وجمهور أهل العلم⁽¹⁾، وقيل: الكلاله قرابة الأم، ويروى عن الزهري أنه قال: "الميت الذي لا ولد له ولا والد كلاله"⁽²⁾.

وقد أجمع العلماء على أن الإخوة المذكورين في هذه الآية هم الإخوة لأمٍ مستدلين بهذه الآية، ويتضح هذا المعنى بقراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم)⁽³⁾، فالقراءة فيها زيادة لفظ (من أم)، وهي قراءة شاذة، فهذه القراءة خصت عموم لفظ الكلاله في القراءة المتواترة، بأن المراد بهم هنا هم الإخوة لأم، وأن ميراثهم هو السدس، أو الثلث، وقد أجمع العلماء على أن الإخوة الأشقاء، أو لأب فقط ليس ميراثهم كميراث الإخوة لأم، فدل على أن الإخوة الذين ذكروا في آخر السورة هم الإخوة الأشقاء أو لأب، وبهذا نستطيع أن نقول: إن الإخوة كلهم كلاله جمعاً بين الآيتين؛ لأن الآية الأولى فسرت الكلاله بالإخوة لأم، والثانية التي في آخر السورة فسرت الكلاله بالإخوة الأشقاء أو لأب، فيجمع

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (74/5).

(2) ينظر: المغني، لابن قدامة (168/6).

(3) ينظر: الكشاف، للزمخشري (517/1)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (78/5)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي

(198/3)، الدر المنثور، للسيوطي (448/2)، روح المعاني، للألوسي (467/3).



بينهما ويقال: الكلالة هم الإخوة للميت ذكوراً كانوا أو إناثاً، ويتبين -أيضاً- أن المراد بالكلالة هو الميت، ولا خلاف بين العلماء أن اسم الكلالة يقع على الإخوة من الجهات كلها -أيضاً-⁽¹⁾.

وبالنظر في سياق الآية يتبين أنها أطلقت اسم الكلالة ليعم الحكم الإخوة من كل الجهات فجاءت القراءة الشاذة بالجار والمجرور بعد النكرة، ليكون شبه الجملة في محل رفع صفة، ومعلوم عند الأصوليين أن من مخصصات العموم الوصف للنكرة⁽²⁾، فخصصت الكلالة بالإخوة لأم؛ ولهذا أجمع أهل العلم على أن المراد بالإخوة في هذه الآية هم الإخوة لأم فقط، والله أعلم.

ثانياً- تخصيص الطلاق:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴿١﴾﴾ [الطلاق: 1]، قرأ الجمهور:

﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴿١﴾﴾، وهي توحى بأن الطلاق يكون قبل العدة وحال العدة، ولكن طلاق السنة التي تُطَلَّقُ فيه النساء، هو قبل العدة، حتى يتبين طهرها وتحسب عدتها، أي أن يطلقها في طهر لم يمسه فيها، فإن حاضت حُسِبَتْ عدتها ثلاث حيض، وإن لم تحض فبثلاثة أشهر، وإن كانت حامل فعدتها حتى تضع حملها، روى مالك عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه طلق امرأته في زمان النبي ﷺ وهي حائض، قال عمر رضي الله عنه: فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال: مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، فإن شاء أمسكها، وإن شاء طلقها قبل أن يمسه، فتلك العدة التي أمر الله ﷻ أن تطلق لها النساء"، ولتأييد هذا الحكم، وتخصيص الطلاق جاءت قراءة شاذة عن ابن عباس " فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ".⁽³⁾

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴿١﴾﴾، وقرئت: (لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ) وهما لا يختلفان في معنى⁽⁴⁾، وعن مجاهد عن ابن عباس في هذه الآية: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) قال ابن عباس: في قبل عِدَّتِهِنَّ⁽⁵⁾، وعن السدي، في قوله: (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) قال: طاهراً في غير جماع، فإن كانت لا تحيض، فعند غرة كل هلال.⁽⁶⁾

(1) ينظر: الموطأ للإمام مالك (507/2)، المهذب، للشيرازي (27/2)، بداية المجتهد، لابن رشد (341/2)، المغني، لابن قدامة (167/6).

(2) ينظر: أصول الفقه، لابن مفلح (3/ 941)، الشرح الكبير لمختصر الأصول، لأبي المنذر المنيوي (ص: 289).

(3) ينظر: بحر العلوم، للسمرقندي (3/ 460).

(4) ينظر: تفسير الإمام الشافعي (3/ 1369).

(5) ينظر: جامع البيان، للطبري (23/ 433).

(6) المصدر نفسه (23/ 435).



وروى عكرمة عن ابن عباس قال: الطلاق على أربعة أوجه: وجهان حلال، ووجهان حرام، فأما الحلال، بأن يطلقها من غير جماع، أو يطلقها حاملاً، وأما الحرام: بأن يطلقها حائضاً، أو يطلقها حين جامعها، وقال الحسن: فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ قَالَ: إذا طهرن من الحيض من غير جماع، وقال الزهري، وقتادة: يطلقها لقبيل عدتها، وروى ابن طاووس، عن أبيه قال: حد الطلاق أن يطلقها قبل عدتها. قلت: وما قبل عدتها؟ قال: طاهرة من غير جماع.⁽¹⁾

قال محي الدين درويش: أن الطلاق في حال الحيض منهي عنه، بل يعلقها بمحذوف دلّ عليه معنى الكلام أي فطلقوهنّ مستقبلات لعدتهنّ أي متوجهات إليها وإذا طلقت المرأة في الطهر المتقدم على القرء الأول من أقرائها فقد طلقت مستقبلة لعدتها والمراد أن يطلقن في طهر لم يجامعن فيه ثم يتركن حتى تنقضي عدتهنّ وأيد هذا بقراءة فطلقوهنّ من قبل عدتهنّ⁽²⁾

ثالثاً- تخصيص أهل الربا المعسرين بالإنظار دون غيرهم من أهل الديون:

قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: 280] قرأ الجمهور بالرفع "ذو عسرة" مرفوع بكان التامة التي بمعنى وجد، وعلى هذه القراءة قال مجاهد، وجماعة من المفسرين: إنها عامة في كل دين، فتشمل وجوب الإنظار للمعسر الذي عليه أي دين.⁽³⁾

ولكن وردت قراءة شاذة عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وعثمان، وابن عباس وغيرهم (وإن كان ذا عسرة)⁽⁴⁾ بنصب "ذا"، قال النحاس، ومكي: وعلى هذا يختص لفظ الآية بأهل الربا، وعلى من قرأ ب"ذو"، فهي عامة على جميع من عليه دين.⁽⁵⁾

فهذه القراءة الشاذة أثرت في حكم الآية العام، وهو حكم الإنظار هل هو مختص بالربا، أم عام في كل دين؟ فالقول الأول لابن عباس، وشريح، والسدي: أن الآية في الربا، وذكروا سبب النزول أن تقيماً لما طلبوا أموالهم التي على بني المغيرة شكوا العسرة، وقالوا: ليس لنا شيء، وطلبوا الأجل إلى وقت ثمارهم فنزلت الآية.⁽⁶⁾

(1) ينظر: بحر العلوم، للسمرقندي (3/ 460).

(2) إعراب القرآن وبيانه (10/ 118).

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (3/ 354).

(4) ينظر: الكشاف، للزمخشري (1/ 350)، البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي (2/ 354)، الدر المنثور، للسيوطي

(2/ 113)، روح المعاني، للألوسي (2/ 382).

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (3/ 355).

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (3/ 371).



والقول الثاني: قول مجاهد، وجماعة من المفسرين: أنها عامة في كل دين، واحتجوا بالقراءة المتواترة (وإن كان ذو عسرة)، ولم يقل "ذا"، قال القاضي عياض: "والأول أرجح - يعني أنه مختص بالربا-؛ لأن الله تعالى ذكر في الآية المتقدمة ﴿وَإِنْ تُبْتِمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة: 279]، من غير بخس، ولا نقص، ثم قال في هذه الآية: وإن كان من عليه المال معسراً، وجب إنظاره إلى وقت القدرة؛ لأن النظرة يراد بها التأخير، فلا بد من حق تقدم ذكره حتى يلزم التأخير، وهو العاجز عن أداء المال، ولا يجوز تكليفه به، وهذا قول أكثر الفقهاء كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي -رحمهم الله - (1)، ومن هنا نعرف أثر القراءة الشاذة الواردة في هذا الحكم في تخصيص العموم الوارد في القراءة المتواترة، وقد عمل بهذا التخصيص بعض الفقهاء كما مر، والله أعلم.

المطلب الثاني- قراءة شاذة تقييد مطلق القرآن:

أولاً- تقييد مطلق القطع ليد السارق:

قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38] هذه قراءة الجمهور، وهي تبين أن الله سبحانه وتعالى أمر بقطع يد السارق الذي سرق، واتفق العلماء على تحريم السرقة لثبوت ذلك بالكتاب، والسنة، والإجماع، ثم ما الذي يقطع من أيدي السارق اليمنى أم اليسرى ؟

ظاهر الأمر في الآية يفيد الإطلاق، فيحتمل اليمنى، ويحتمل اليسرى، ويحتمل أن تقطع اليد من الرسغ، أو المرفق، أو من الكف؛ وذلك لأن الآية أطلقت ذلك، واسم اليد يتناول اليسرى كما يتناول اليمنى بدليل آية الطهارة ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6].

قال ابن العربي في تحديد قطع يد السارق: " اختلفوا في ذلك كثيراً ومآله إلى ثلاثة أقوال الأول: أنها تقطع يمين السارق خاصة، ولا يعود عليه القطع قاله عطاء، والثاني: أنها تقطع اليسرى، ولا يعود عليه القطع في رجل قاله أبو حنيفة، والثالث: تقطع يده اليمنى فإن عاد قطعت رجله اليسرى، فإن عاد قطعت يده اليسرى، فإن عاد قطعت رجله اليمنى قاله مالك، والشافعي، وأما قول عطاء فليس على غلظه غطاء؛ فإن الصحابة قبله قالوا بخلافه، وأما قول أبي حنيفة فيرده حديث أن علياً أتى بسارق فقطع يده اليمنى، ثم أتى به فقطع رجله اليسرى، ثم أتى به الثالثة، قال: «إني أستحي أن أقطع يده يأكل بها ويستنجي بها» (2). أ.هـ. (3)

(1) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي (90/4).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (5/ 490) رقم 28270.

(3) ينظر: أحكام القرآن، لابن العربي (100/2).



ولحل هذا الخلاف وتقييد الإطلاق في الآية، وردت قراءة شاذة عن ابن مسعود: (فاقطعوا أيمانها)⁽¹⁾

قال ابن قدامة رحمه الله:- " لا خلاف بين أهل العلم في أن السارق أول ما يقطع منه يده اليمنى من مفصل الكف وهو الكوع، وقد روي عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما أنها قالوا: إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع، ولا مخالف لهما من الصحابة "أ.هـ.⁽²⁾

وروي عن علي أنه قال في السارق: تقطع يده اليمنى⁽³⁾، وفي حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا غرم على السارق بعد قطع يمينه"⁽⁴⁾، وقد استدلت الفقهاء على ذلك بقراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيمانها)⁽⁵⁾، وهي حجة في هذا الباب، وبهذا تكون القراءة الشاذة قد قيدت مطلق الحكم الوارد في القراءة المتواترة في اليد التي تقطع من السارق، وهي اليد اليمنى.

ثانياً - تقييد مطلق الصوم في كفارة اليمين بالتتابع:

قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرْتُهُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: 89] هذه القراءة المتواترة، قال أهل التفسير: هذه الآية تفيد أن الله تعالى قد بيّن عدم مؤاخذتنا باللغو في أيماننا، وإنما يؤاخذنا بما عقدنا عليه قلوبنا، ويبين أن كفارة اليمين المنعقدة إذا حنث فيها الإنسان هي: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، فمن لم يجد واحدة من الثلاث المذكورة فقد أوجب الله صلى الله عليه وسلم عليه صيام ثلاثة أيام، وبيّن الله صلى الله عليه وسلم أن هذه الأمور الأربعة المذكورة هي كفارة اليمين، وقد جاءت قراءة شاذة في هذه الآية فقرئت (أو كِسْوَتُهُمْ) (أو كِاسْوَتُهُمْ)، والمعنى: كإسوة أهلك، وهذا يفيد أن الرجل يخرج الكسوة من حيث ما يلبس هو وأهله استناداً إلى هذه القراءة، وهي قراءة سعيد بن جبير، وابن السميع⁽⁶⁾.

- (1) ينظر: جامع البيان، للطبري (10/ 294).
- (2) ينظر: المغني، لابن قدامة (10/ 261) بتصرف.
- (3) ينظر: المبسوط، للسرخسي (9/ 247).
- (4) الدارقطني، كتاب: الحدود، والديات، وغيرها (4/ 241) رقم 3396.
- (5) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور (6/ 192).
- (6) ينظر: الكشاف، للزمخشري (1/ 706)، المحرر الوجيز، لابن عطية (2/ 269)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (6/ 261)، الدر المنثور، للسيوطي (3/ 154).



وقد اختلف الفقهاء في تعيين الكسوة قال النووي - رحمه الله - : "في قوله تعالى (أو كسوتهم) قرئ بكسر الكاف وضمها هما لغتان مثل إسوة وأسوة، وقرأ سعيد بن جبير ومحمد بن السميع اليماني (أو كإسوتهم) يعنى كإسوة أهلك." (1)

فهذه القراءة قيدت ما كان مطلقاً في كسوة المساكين عند الحنث باليمين، حيث إن القراءة المتواترة أطلقت الكسوة ولم تقيدها، فجاءت هذه القراءة وقيدت مطلق الكسوة.
وقرئ - أيضاً - (ثلاثة أيام متتابعات) (2).

في الآية نص على جواز الصيام عند العجز، واتفق الفقهاء على أن الصوم مجزئ، ولكنهم اختلفوا في حكم التتابع في الصوم هل يشترط أم لا ؟ فيرى مالك، والشافعي عدم وجوب اشتراط التتابع في الصوم، وإنما استحبابه، وذهب الحنفية وأصحابه إلى وجوب التتابع، واستدلوا على ذلك بقراءة ابن مسعود (متتابعات)، وهو مروى عن ابن عباس، ومجاهد، وللحنابلة في ذلك قولان (3).

قال ابن رشد: " وسبب الاختلاف أمران هما الأول: هل يجوز العمل بالقراءة الشاذة التي ليست في المصحف ؟ والثاني: هل يحمل الأمر بمطلق الصوم على التتابع أم لا يحمل عليه ؟ إذ كان الأصل في الصيام الواجب في الشرع إنما هو التتابع، فإن قيل: قرأ ابن مسعود (متتابعات) والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل كما يجب قطع يد السارق اليمنى بالقراءة الشاذة (4).

فهذه القراءة جعلت بعض الفقهاء يقيدون مطلق الأمر الوارد في القراءة المتواترة، وهذا التتابع هو الأبرأ، والأحوط في الإتيان بالواجب، وإن كان جمهور العلماء لا يرون ذلك، وإنما استحباب التتابع في ذلك لما سبق، وهذا ما يهمننا في هذه القراءة أن نبين تقييدها لمطلق الأمر الوارد في القرآن، ففي هذه الآية قراءتان شاذة، كل واحدة منهما قيدت حكماً عاماً في القراءة المتواترة، وهو ما دلت عليه هذه القراءات، وعرفنا تقييدها للمطلق، والله أعلم.

المطلب الثالث - قراءة شاذة تبين مشكلاً.

بيان الإشكال الوارد في حكم أداء العمرة:

في قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: 196] قرأ الجمهور بنصب التاء في قوله (والعمرة) عطفاً على الحج (5)، وقد اختلف أهل العلم في معنى إتمام العمرة، فذهب الشافعية، والحنابلة

(1) ينظر: المجموع، للنووي (121/18).

(2) ينظر: جامع البيان، للطبري (20/7)، المصاحف، لابن أبي داود (189/2).

(3) ينظر: بداية المجتهد، لابن رشد (431/1).

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (542/1)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (743/1).



إلى أن المعنى: يفيد وجوب العمرة؛ لأنها معطوفة على الحج، والحج واجب، والعطف يقتضي التساوي، وهو قول أبي ثور، والأوزاعي، وابن عباس، وابن عمر⁽¹⁾، وذهب المالكية، والحنفية أن المعنى لا يفيد الوجوب، وأن المقصود بها إتمامها لمن شرع فيها، وأما وجوبها ابتداء فلا تفيد ذلك.⁽²⁾

واستدل الفريق الأول بأدلة منها: قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وقالوا المعنى: اتتوا بهما تآمّن، والأمر يفيد الوجوب، وأيضا استدلوا بحديث عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: يا رسول الله هل على النساء جهاد؟ قال: «نعم جهاد لا قتال فيه، الحج والعمرة»⁽³⁾، وغيرها من الأدلة.

واستدل الفريق الثاني بالآية السابقة وقالوا معنى الإتمام: المضي في أداء أعمال العمرة بعد الشروع فيها، ولا يجوز لمن شرع في أدائها، وابتدأ في أعمالها أن يتركه، وقال سفيان الثوري: إتمامهما أن تخرج قاصداً لهما لا لغرض آخر، وقال قتادة: إتمامهما أن يحرم بالعمرة في غير أشهر الحج⁽⁴⁾، ومن السنة بحديث «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»⁽⁵⁾ وردوا على الفريق الأول بأن المراد من الآية وجوب الإتمام لمن شرع فيها وليس في هذا خلاف، ولكن قد وردت قراءة شاذة أوضحت معنى الآية وهي قراءة الشعبي، وأبي حيوة، وابن مسعود، والحسن (وأتموا الحج والعمرة لله) برفع التاء من العمرة⁽⁶⁾، فرفعت الإشكال الوارد في القراءة المتواترة، ومما سبق يمكن الجمع بين القراءتين لرفع الإشكال وهو أن قراءة النصب تفيد تمام أداء الفعل بعد الشروع فيه، ولا تفيد معنى الوجوب قبل الشروع فيه، وقراءة الرفع تفيد أن أداء العمرة ليس واجبا، وإنما أداؤها على سبيل التطوع لقراءة من قرأ (والعمرة لله).

فتكون الواو للاستئناف، وليست للعطف، كما أن النصوص القرآنية تدل صراحة على وجوب أداء الحج، ولا تدل على وجوب العمرة، وما ورد من الآثار في ذلك، والتي يفيد ظاهرها الوجوب فهي محمولة على التأكيد، وليس الوجوب.

كما أن الأحاديث التي ذكرت أركان الإسلام لم يذكر فيها وجوب العمرة، فدل كل هذا أن العمرة سنة، وفعل الرسول لها يدل على تأكيدها، يؤكد ذلك ما رواه جابر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال: «لا وأن تعتمروا هو أفضل»⁽⁷⁾ قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح، وهو

(1) ينظر: بداية المجتهد، لابن رشد (331/1)، المغني، لابن قدامة (223/3).

(2) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (2/2).

(3) مصنف ابن أبي شيبة، باب ما قالوا في ثواب الحج (3/122)، رقم 12655

(4) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (540/1).

(5) البخاري، كتاب: الحج، باب: وجوب العمرة وفضلها، (3/2) رقم 1773.

(6) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (542/1)، زاد المسير، لابن الجوزي (175/1).

(7) الترمذي كتاب: الحج، باب: ما جاء في العمرة (262/2) رقم 931.



قول بعض أهل العلم قالوا: العمرة ليست بواجبة، وقال الشافعي العمرة سنة لا نعلم أحدًا رخص في تركها وليس فيها شيء ثابت بأنها تطوع، وقد بلغنا عن ابن عباس أنه كان يوجبها، قال أبو عيسى كله كلام الشافعي. (1)

قال الشافعي: "والذي هو أشبه بظاهر القرآن، وأولى بأهل العلم عندي، وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة" (2)، ويمكن الجمع بين ما نقله الترمذي وبين ما ذكره الشافعي في الأم أن العمرة ليست واجبة وجوب الصلاة والزكاة، وإنما يحمل وجوبها على تأكيد أدائها، وهذا ما بينته القراءة الشاذة فيما أشكل علينا في القراءة المتواترة والله أعلم.

الخاتمة

أولاً-النتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وفي نهاية هذا البحث توصل الباحث إلى نتائج متعددة من أهمها:

1. القراءات الشاذة هي التي فقدت ركنًا من أركان القراءة الصحيحة، وهي (موافقة اللغة العربية، موافقة الرسم العثماني، صحة السند المتواتر إلى رسول الله ﷺ).
2. القراءات المتواترة والشاذة لها معانٍ عظيمة، وحكم جليلة، فقد رفعت القراءة الشاذة كثيرًا من الإشكال الوارد في القراءة المتواترة.
3. القراءات الشاذة تحتوي على معانٍ كبيرة، ولها أثر في العقيدة والتفسير والأحكام الفقهية، وغير ذلك من العلوم.
4. القراءات الشاذة الصحيحة السند لا تتعارض مع أصول الدين والعلم الشرعي، فقد استند كثيرٌ من الفقهاء في بعض المسائل الفقهية الشائكة على قراءة شاذة في تقرير مذهبهم.
5. يوجد في القراءات الشاذة ما يوافق القراءات المتواترة وتزيد من معانيها، كما أن القراءة الشاذة هي الآلة الأولى للمفسر؛ كونها نالت شرف اتصال السند برسول الله ﷺ.
6. في القراءات الشاذة لطائف تفسيرية اعتمد عليها كثير من المفسرين في تفاسيرهم.
7. في القراءات الشاذة أحكام فقهية وأصولية استند عليها بعض الفقهاء والأصوليين في آرائهم.
- 8- جواز الأخذ بالقراءات الشاذة، لبيان حكم من الأحكام، مع اتفاق العلماء على عدم جواز القراءة بها في الصلاة وخارجها؛ كونها فقدت ركنًا من أركان القراءة الصحيحة، واعتبر بعض الفقهاء القراءة الشاذة كخبر الواحد الذي يجب الأخذ به.

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: الأم، للشافعي (113/2).



9. القراءات الشاذة متعددة وكثيرة، غير القراءات الأربع الزائدة على العشر التي هي: (قراءة ابن محيصة، والحسن البصري، والأعمش، واليزيدي)، فيوجد غيرها، وهي مبنوثة في كتب القراءات المتخصصة.

10. التفسير الذي يخلو من القراءات المتواترة والشاذة، تفسير متواضع ناقص المعاني والأحكام.

ثانياً-التوصيات:

ويوصي الباحث في نهاية هذا البحث بالتوصيات الآتية:

1. أوصي الباحثين وخاصة أصحاب تخصص القراءات والتفسير بالمزيد من البحث في القراءات الشاذة؛ كونها تحوي كثيراً من العلوم والفوائد واللطائف في شتى العلوم الأخرى.
- 2- أوصي الجامعات ومراكز البحث العلمي بتوجيه طلبة العلم والباحثين لإثراء البحث في القراءات الشاذة؛ لأن البحث فيها نادر وقليل.

المصادر والمراجع

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: 1117هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان -، ط3، 1427هـ - 2006م.
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، (د. ط)، (د. ت).
3. الأسماء والصفات للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، مكتبة السوادي، - جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ - 1993م.
4. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان -، (د. ط)، (د. ت)، 1415هـ - 1995م.
5. الأم: لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، دار المعرفة - بيروت، (د. ط)، (د. ت)، 1410هـ - 1990م.
6. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، ط1، 1418هـ.
7. بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: 373هـ)، دار الفكر - بيروت -، (د. ط)، (د. ت).
8. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت -، (د. ط)، (د. ت)، 1420هـ.
9. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفى: 1224هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت -، ط1، 1423هـ - 2002م.
10. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595هـ)، دار الحديث - القاهرة -، (د. ط)، (د. ت)، 1425هـ - 2004م.
11. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الرّيدي (المتوفى: 1205هـ)، دار الهداية، (د. ط)، (د. ت).
12. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس -، (د. ط)، (د. ت)، 1984هـ.
13. تفسير القرآن: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، - الرياض -، ط1، 1418هـ - 1997م.
14. تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، - بيروت -، ط1، 1419هـ.
15. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: 1376هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط1، 1420هـ - 2000م.
16. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م.



17. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب - الرياض - (د. ط)، 1423هـ - 2003م.
18. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، دار المعرفة - المغرب - ط1، 1418هـ - 1997م.
19. الجواهر الحسان في تفسير القرآن: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: 875هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط1، 1418هـ.
20. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي (المتوفى: 1230هـ)، تحقيق محمد عليش، دار الفكر - بيروت - (د. ط)، (د. ت).
21. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق - (د. ط)، (د. ت).
22. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر - مصر - (د. ط)، 1424هـ - 2003م.
23. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت - ط1، 1415هـ.
24. زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت - ط1، 1422هـ.
25. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (المتوفى: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د. ط)، (د. ت).
26. سنن الترمذي الجامع الصحيح: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د. ط)، (د. ت).
27. سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان - ط1، 1424هـ - 2004م.
28. الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف النياوي، المكتبة الشاملة - مصر - ط1، 1432هـ - 2011م.
29. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (المتوفى: 256هـ)، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ط3، 1407 - 1987م.
30. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل): مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د. ط)، (د. ت).
31. فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، دار ابن كثير - دمشق، ط1، 1414هـ.
32. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل: العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت - (د. ت)، 1407هـ.



33. الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.
34. اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت -، ط1، 1419هـ - 1998م.
35. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفریقی (المتوفى: 711هـ)، دار صادر - بيروت - ط3، 1414هـ.
36. المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت -، (د. ت)، 1414هـ - 1993م.
37. المجموع شرح المذهب: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت -، (د. ط)، (د. ت).
38. مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية -، ط1، 1416هـ - 1995م.
39. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلی (المتوفى: 392هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د. ط)، 1420هـ - 1999م.
40. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت -، ط1، 1422هـ.
41. المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت -، (د. ط)، (د. ت).
42. مسند أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب - بيروت -، ط1، 1419هـ - 1998م.
43. كتاب المصاحف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: 316هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر -، ط1، 1423هـ - 2002م.
44. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت -، (د. ط)، (د. ت).
45. المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبه، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي (المتوفى: 235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض -، ط1، 1409هـ.
46. معالم التنزيل في تفسير القرآن: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 510هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، ط1، 1420هـ.
47. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر -، ط1، (د. ت).
48. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، دار الفكر - بيروت -، ط1، 1405هـ.



49. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، 1420هـ.
50. منجد المقرئين ومرشد الطالبين: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ - 1999م.
51. المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، دار الكتب العلمية، (د. ط)، (د. ت).
52. الموطأ: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي، ط1، 1425هـ - 2004م.
53. النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، (د. ط)، (د. ت).



أثر دلالة الحال في بناء منهج الأحناف الأصولي "دلالة الألفاظ على الأحكام نموذجاً"

د. مصطفى محمود صالح الروسي

أستاذ الفقه وأصوله المساعد ورئيس قسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية بكلية الآداب - جامعة إب - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-711815117

أ. غيلان حسن محمد الحمودي

طالبة دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب - جامعة إب - الجمهورية اليمنية

الملخص:

في زمن كثرت فيه الكتابات، وتعددت فيه البحوث، وتفاوتت فيه آراء المؤلفين، وتفرقت فيه اتجاهات الدراسات، فمن يكتب في أسباب الخلاف بين الفقهاء، ومن يكتب في آثار الخلاف، وآخر يحاول أن يقدم منهجاً متوسطاً، وغيرهم يقدم اقتراحات للتجديد الأصولي والخروج من الخلاف، ونحو ذلك، وخلال هذا الخضم يشق هذا البحث طريقه ليسبر أغوار منهج من أهم مناهج الفقه الإسلامي منهج عرف بالتمسك بدلالة الألفاظ، وبناء منهج الأصولي من خلال مراعاتها، وذلك من خلال بيان طريقتهم الأصولية عند المعارضة بين دلالة اللفظ ودلالة الحال.

يتناول هذا البحث في مبحثه التأصيلي الأصل عند الأحناف في فهم النصوص الشرعية حيث يحملونها على دلالة الوضع اللغوي، كما تناول حجة دلالة الحال عند الأحناف مستقلة وحكم تعارضها مع الوضع اللغوي، وقيامها على خمس دلائل حالية، هي حال المتكلم، وحال محل الكلام، وحال العرف، وحال المخاطب، وحال الشرع، لنخلص إلى أن دلالة الحال منها قطعي الدلالة ومنها ظني الدلالة، وهكذا تناول في مبحثه التطبيقي أثر دلالة الحال في المنهج الحنفي في معرفة مراد المتكلم من اللفظ المبني على مراعاة المعاني التي وضعت لها الألفاظ في اللغة، فوجدنا أن لدلالة الحال دوراً عريضاً في التأثير في دلالة الوضع اللغوي، فعملنا على تطبيق ذلك في الدلالات اللفظية الكلية عند تعارضها مع دلالة الحال، كدلالات العموم والإطلاق، والحقيقة والكنائية، فوجدنا أن العموم يخصص بدلالة الحال ويحمل ما بقي من معنى اللفظ بعد التخصيص على أنه مجمل، أو أريد به المجاز بحسب المخصص، وتكون دلالة الحكم المستتبب منه ظنية بعد أن كانت قطعية، وكذلك تصرف الحقيقة إلى معنى آخر كالمجاز أو المعنى الشرعي أو العرفي، وتقيد المطلق، وتعطي الكناية قوة كاللفظ الصريح، كما وجدنا أن اقتضاء النص دلالة حالية، وأخذهم في صور من دليل الخطاب بسبب دلالة الحال.

الكلمات المفتاحية: منهج الأحناف الأصولي، دلالة الألفاظ على الأحكام، أثر دلالة الحال.



ABSTRACT:

In this time, one finds the appearance of multiple writings, researches conducted, authors' different views, and studies directions scattered. Similarly, one finds people writing on causes of differences between jurists and others write on the effects of difference. In the same time, one finds people attempt to introduce a fair approach while some others attempt to introduce new suggestions for fundamental renewing to be away from difference.

On this base, this paper attempts solve one of the most important approach of Islamic jurisprudence which is known by its adherence to utterance signification. This approach builds its fundamental approach when it adheres to the utterance signification. Put simply, they show their own fundamental approach when there is an overlap between utterance signification and accusative signification. Following the fundamental approach, this paper focuses on the approach followed by Hanafi jurists when dealing with legislative texts in that they deal with them on the basis of their usage. That is, they deal with the accusative signification independently when it overlaps with usage which (the former) is based on five accusative significations: the speaker, usage, convention, audience and legislation.

Thus, we conclude that the accusative signification is of two types: factual-based signification and opinion-based signification. In the practical part of this paper, it has focused on the effect of the accusative signification on the Hanafi approach when identifying the speaker's intention in his/her meaning-based utterances in language. However, it has been found that the accusative signification has a strong effect on usage. We have applied that when usage opposes the accusative signification such as the significations of generalization, delimitation, reality and allegory. We have found that generalization is interpreted by the accusative signification and what remains from the meaning of utterance can be interpreted as general or intended as imagery by the interpreter. Accordingly, the signification of the rule elicited changes from being factual into being opinion-based, from real into imagery or legislative, or conventional, what is general becomes restricted and metonymic becomes denotative.

Finally, we have find that dealing with texts is an accusative signification and citing from discourse is a good indication for that.

Keywords : Hanafi Fundemental Approach- Utterance Signification on Rules- Effect of Accusative Signification

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا، وبعد، لقد أنزل الله شريعة محمد ﷺ مثبتة لعقائد الأنبياء السابقين مقررة لدين الفطرة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ آل عمران: ١٩، وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ البينة: ٥، ورحمة للعالمين، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ الأنبياء: ١٠٧، جاءت باليسر من الأمر مراعاة لمصالح الناس ودافعة للضرر عنهم، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة: ١٨٥، وقال: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ الأعراف: ١٥٧، مقررة لمحاسن الأخلاق ومكملة لها قال النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ﴾^(١)، حيث جاءت نصوص هذه الشريعة وفق سنن الرسالة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ إبراهيم: ٤؛ ولأن النبي ﷺ عربي اللسان، جاءت نصوص شريعته عربية، قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ الشعراء: ١٩٥، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ يوسف: ٢، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ الزخرف: ٣، والهدف من جعل نصوص الوحي بلسان قوم المرسل هو البيان.

ولأن الشريعة الإسلامية عامة لجميع الخلق وشاملة لجميع أعمالهم وأحوالهم، فقد بنى علماءها المجتهدون قواعد ومفاهيم كلية مستقاة من روح الشريعة ولسانها وجعلوها منارة يهتدى به لتحقيق الهدف؛ لذلك فقد اختار علماء الحنفية أن يكون منهجهم في استنباط الأحكام من النصوص الشرعية مبني على مراعاة طريق اللغة وعرفها؛ لأن نصوص الوحي جاءت وفقها، كما أنهم يراعون المعاني العامة التي نزلت الشريعة لإقرارها أو تشريع أحكام لها.

وفي ظل تعقيد السلف للقواعد الفقهية، وجدوا أن مجموعة من العلل أو المعاني يربطها رابط واحد سموه بدلالة الحال، وهي دلالة ذات أهمية عظيمة في الفقه وأصوله، حتى أنها قد حوت مجموعة من القواعد الفقهية الكبرى، ولأجلها حملت كثير من النصوص الشرعية على خلاف معناها الظاهر بحسب الوضع اللغوي إجماعًا، فظهر لها أثر في الأحكام الفقهية المستنبطة من ظاهر النص الشرعي لا محالة، وقد كان لها أثر أيضًا في بناء المنهج الأصولي للجمهور حيث راعوها بداية فحملوا الكلام على مراد المتكلم، بينما راعاها الحنفية استثناءً، فحملوا الكلام على الوضع اللغوي، وعليه بنو منهجهم

(١) أخرجه أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة برقم 8952 (513/14)، وصححه شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيقهم للمسند.



الأصولي، لذلك رأينا أن نبحث عما إذا كان هناك أثر لدلالة الحال في منهج الأحناف في استنباط الأحكام من الألفاظ أم لا؟ وعلى هذا قام هذا البحث، ونسأل من الله أن يلهمنا التوفيق والسداد.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

إن أهمية البحث هي السبب الذي دفعنا لدراسته، وتتمثل في الآتي:

1- لما هو معلوم ضرورة أن التنزيل جاء وفقاً للوضع اللغوي، ووجدت بعض الصيغ مختلفة في استعمالات الشرع، وكان من أسباب حمل الألفاظ على خلاف الوضع هو مراعاة الأحوال التي تعد من ثوابت الشريعة الإسلامية الغراء، فكان لا بد للمجتهدين من وضع خطة للتوفيق بين الوضع والثوابت ومنها دلالة الحال.

2- أما تخصيص البحث بمنهج الأحناف، فإنه لما كان المعروف عنهم أنهم يبنون منهجهم الأصولي لمعرفة مراد المتكلم حسب الوضع اللغوي -بخلاف الجمهور الذين يبنون منهجهم بحسب إرادة المتكلم -كان لا بد من البحث في منهجهم لمعرفة ما إذا كان لدلالة الحال أثر في منهجهم أم لا؟

أهداف البحث:

3- إيجاد دراسة تأصيلية لدلالة الحال عند الأحناف، والنظر في آثارها في التأصيل القائم على أصل الوضع اللغوي خصوصاً، وعلى المنهج عموماً.

4- البحث عما ينتمي لدلالة الحال من استثناءات الأحناف الأصولية التي عُرفوا بكثرتها، وما يبنى على هذه الدلالة من قواعدهم وأدلتهم الأصولية، حتى لا يقع مخرج الفروع على أصولهم في غفلة فيخطئ بتحميلهم أقوالاً قد استنوها، أو يخطئهم فيتهمهم بالعدول عن أصلهم الكلي لأي وجه كان يظن أنهم لا يعتبرونه دليلاً.

5- التأسيس لخطة تفتح طريقاً ونافاذة للتقريب بين مناهج المذاهب الإسلامية الأصولية في معرفة مراد المتكلم من كلامه مبنية على أصولهم المقررة عندهم في إطار مشروع تجديدي في علم أصول الفقه يقوم على أصول السلف رحمهم الله.

منهج البحث:

يقوم البحث على المناهج العلمية الحديثة الآتية:

1- المنهج الاستقرائي: الذي من خلاله تم استقراء المادة العلمية المتعلقة بالموضوع وجمعها من مضانها الأصلية.

2- المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله قمنا بتشخيص المادة العلمية ونقدتها، واستنباط فوائدها وتقسيمها إلى مباحث ومطالب ثم تفسيرها وبيانها مع التطبيق على المسائل الفقهية.

آلية البحث:

1- عزو آيات القرآن إلى سورها وبيان رقم الآية عقب ورود الآية، في متن البحث.



- 2- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها الأصلية، وبيان درجتها من الصحة والضعف إن لم تكن من أحاديث الصحيحين.
- 3- بيان معاني الألفاظ الغريبة.
- 4- التزامنا باستخراج الآراء الأصولية من كتب أعلام المذهب الحنفي، وقد نعزز ذلك من كتب غيرهم وهو قليل.

حدود الدراسة:

- تعني هذه الدراسة بنوعين من المسائل الأصولية في منهج الأحناف القائمة على دلالة الحال، وهما:
- 1- المسائل الأصولية القائمة على التعارض بين دلالة الحال ودلالة الوضع اللغوي.
 - 2- المسائل الأصولية القائمة على دلالة الحال، وليس لدلالة الوضع اللغوي أي تأثير موافق لها.
- أما المسائل الأصولية التي توافقت عليها دلالاتي الوضع والحال لا تدخل في هذه الدراسة؛ لأن الأصل هو دلالة الوضع اللغوي وإن توافقت دلالة الحال معها فلا تكون أكثر من معضد.

الدراسات السابقة:

- مع الأهمية البالغة لدلالة الحال في علم أصول الفقه لم نجد أحدًا من الأصوليين - حسب علمنا - تناولها في بحث مستقل أو حتى في جزء من بحثه بما يتناسب مع شيء من أهميتها، وإنما كل ما تناولوه منها بالتفصيل هو بعض مباحثها كمباحث الأهلية والمقاصد الشرعية والعرف والمصالح والمفاسد، ولكن كان هذا العمل مجردًا عن ربط هذه المباحث بأصلها.
- أما ما يوصف من كلامهم على أنه تأصيل لدلالة الحال فكان جمل بين السطور دفعتهم الحاجة لقولها كامتناع حمل النصوص الشرعية على القواعد الأصولية بالنسبة للأحناف، أو الاحتجاج لحمل معاني الألفاظ على الكلام النفسي بالنسبة للجمهور.
- وهذا ما توصلنا إليه من الدراسات الأصولية لدلالة الحال، وعليه نقول إن هذا - حسب علمنا - هو أول دراسة أصولية استقلت بدلالة الحال من حيث التأصيل والتفريع والتطبيق.

التمهيد

التعريف بمصطلحات الدراسة

تعريف الدلالة:

الدلالة لغة: مصدر دلّ دلالة ودلالة ودُلولة⁽¹⁾، والدال والدلولة: ما يتوصل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعاني، والأدلة الرُموز والإشارات والكتابة والعُقود في الحساب⁽²⁾، ومادة دلل تفيد عددًا من المعاني في اللغة، أهمها هي قولهم: "دلّ يدلُّ إذا هدى"⁽³⁾، قال تعالى: ﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ ﴾ سبأ: ١٤.

أما اصطلاحًا فلها عدة تعريفات لا تتفك عن بعضها، أهمها وأصقها بمرادنا: أن الدلالة هي: "ما يلزم من فهم شيءٍ أي شيءٍ كان فهم شيءٍ آخر؛ يعني كون الشيء يلزم من فهمه شيءٍ آخر، فالشيء الأول: هو الدال، والشيء الثاني: هو المدلول"⁽⁴⁾.

أو هي: "الإرشاد إلى علم ما لم يعلم من الأحكام"⁽⁵⁾، والمرشد إلى الحكم قد يكون لفظًا أو لازم لفظ أو غير ذلك من إشارة أو عرف أو حال، واختص هذا التعريف بالدلالة على الحكم مع أن الدلالة ما يدل على شيء آخر سواء كان حكمًا أو معنًى أو جسمًا، لاختصاص هذه الدراسة بطرق معرفة الأحكام.

تعريف الحال:

الحال لغة: "بتخفيف اللام؛ الصفة، ويطلق على الزمان الذي أنت فيه، وبتشديد اللام ضد المؤجل والنسيئة"⁽⁶⁾، والمعنى اللغوي الذي نريده هو المحمول على تخفيف اللام، أي الصفة وما يماثلها. وفي اصطلاح النحويين: "هو: ما دلّ على هيئة وصاحبها متضمنًا ما فيه معنى «في» غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجزّ بباء زائدة"⁽⁷⁾، وهو عندهم لفظ يأتي لبيان الهيئة أو تأكيدًا لعاملها أو تأكيدًا لصاحبها أو تأكيدًا لمضمون الجملة قبلها⁽⁸⁾.

(1) الصحاح تاج اللغة، (1698/4)

(2) بصائر نوي التمييز (605/2)

(3) تهذيب اللغة (48/14)

(4) شرح الكوكب المنير (125/1)

(5) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (205/1)

(6) التعريفات الفقهية (75)

(7) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (2243/5)

(8) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو (224-225)



أما في اصطلاح الأصوليين: "المراد بالحال أو الحالة غير اللفظ من عُرف أو إشارة أو علامة موضوعة بوضع خاص أو حال في الساكت تجعل سكوته بمنزلة نطقه"⁽¹⁾.

وعرفه أبو زيد الدبوسي الحنفي بأنه: "عبارة عن الحكم الثابت عن دليل غير متعرض لبقائه ولا لزواله، محتمل للزوال بدليله، لكنه ملتبس عليك حاله؛ لأن ما ثبت دام حتى يقوم دليل البطلان"⁽²⁾، فما ثبت بدليل -أي دليل كان يقتضي الثبوت -كدليل العقل الصحيح، والنص الثابت، أو الإجماع، أو العرف، ثم سلم من الاعتراض كما لم يؤيده دليل أيضًا، ثم خصص التعريف بإرادة الحال المحتمل للزوال، كأحوال العرف العملي، أما الأحوال غير القابلة للزوال كالأحوال التي خلق الله الناس عليها من العجز والضعف، فلا يكلفهم فوق قدرتهم، وهذا أخص؛ لاقتضاه على الحال الظني، حيث ذكره -رحمه الله- في جملة أنواع الحجج، ثم قال: "ثم كل نوع مما ذكرنا من أنواع الحجج ينقسم إلى قسمين: ظاهر وباطن، فالظاهر: ما عقل بالبدئية، والباطن: ما لم يعقل إلا بتأمل"⁽³⁾، ودراستنا تعني الحال بقسميه، الظاهر والباطن، حد تعبيره، أو القطعي الثابت، والظني المتغير.

تعريف دلالة الحال:

قيل في تعريف دلالة الحال: إنها "دلالة غير اللفظ من عرف أو غيره"⁽⁴⁾، لكن هذا التعريف غير صالح لخلوه من القيود والضوابط؛ إذ يمكن أن يلحق بالحال ما ليس منه من المعاني القائمة على غير الألفاظ. وقيل: "يراد بها ما دلت عليه القرائن، والمراد بالحال الوضع العام للمسألة المبحوثة، وهو ما يسمى البساط عند المالكية"⁽⁵⁾، وهذا أيضًا لا يشفي؛ لأن إطلاق القرائن فيه يدخل فيها ما ليس بقرائن حالية، ووصف الحال بالوضع العام للمسألة المبحوثة فيه قصر للحال على محل الكلام مع أن الحال أنواع متعددة؛ لذلك نرى أن نضع لدلالة الحال تعريفًا مناسبًا فنقول: هي المعنى المقدر القائم على الوصف المتعلق بأحد أركان الحكم الذي يوجب حمل الكلام عليه بالنسبة الثبوتية.

شرح التعريف:

قولنا المعنى المقدر، خروجًا عن المنطوق فلو جاء ذكر صفة الحال باللفظ لكانت دلالاته لفظية، وهذا المعنى المقدر شرطه أن يكون قائمًا على الوصف المتعلق بأحد أركان الحكم، وأركان الحكم هي: الحاكم، والحكم، والمحكوم عليه، والمحكوم به.

(1) موسوعة القواعد الفقهية (485/1)

(2) تقويم الأدلة في أصول الفقه (15)

(3) تقويم الأدلة (15)

(4) موسوعة القواعد الفقهية (319/2)

(5) موسوعة القواعد الفقهية (345/4)

وشرط هذا الوصف المتعلق أن يكون موجباً لحمل الكلام عليه وذلك لظهوره، فإن جاء لفظ من الشارع يتعلق بموضع دلالة الحال، فذلك يأتي إما في موافقة هذا الوصف أو في معارضته أو مجمل لا يدل عليه بشيء، فإن كان موافقاً له فذاك وتزيد به قوة الدلالة؛ حيث تتعاقد دلالاتي اللفظ والحال، وإن كان مجملاً كان الحال مفسراً للفظ بما تدل عليه القرائن الحالية المتعلقة بموضع الإجمال، وإن كان اللفظ في معارضة الحال احتجنا إلى النسبة الثبوتية.

والمراد بالنسبة الثبوتية هي قوة ثبوت اللفظ في مقابلة قوة ثبوت الحال، فيقدم الأقوى منهما على غيره، فما ثبت من الأحوال بدليل العقل الذي لا يحتمل التغيير فهو المقدم ويجب حمل اللفظ عليه، وما لم يكن من الأحوال كذلك بل يحتمل النقل والتغيير فإن اللفظ مقدم إذا كان ثابتاً، فإن لم يكن اللفظ ثابتاً كأن يكون مجازاً أو كناية وكذلك الحال يكون مما يقبل التغيير توقف الترجيح بينهما على دلالة أخرى⁽¹⁾.

مثال توضيحي: معلوم عقلاً وبالفطرة أن الله - سبحانه وتعالى - عدل، فإذا قال سبحانه: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ الكهف: ٢٩، وعلماً أن العدل لا يأمر بالنقيضين، وجب علينا أن نحمل كلامه على غير ظاهره، وهو أن حال العدل يدلنا على أنه أمر بأحد النقيضين، وهو في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ الزمر: ٧، علمنا أنه أمر بالإيمان والشكر، وزاجر عن الكفر، فتبين لنا أن ما ظهر في الآية الأولى من إباحة الكفر ما هو إلا تهديد وتوبيخ، ولا يريد به ظاهر اللفظ.

فالحال هي العدالة، وهي صفة من صفات الله ثابتة فيه، فالله - سبحانه - هو الموصوف بصفة العدالة باسمه العدل، ودلالاتها عدم الأمر بالنقيضين أرشدتنا إلى أن المطلوب أحدهما، فعلمنا أيهما المرفوض من الآية الأخرى، وإن كانت صفة العدالة تدلنا على أن الإيمان هو المطلوب والكفر مرفوض، والآية الثانية تؤكد ما دلت عليه دلالة حال العدالة.

إن هذا التعريف وشرحه قائم على استعمال المذهب الحنفي لدلالة الحال، وبيان ذلك وتأكيد هو موضوع هذه الدراسة في مباحثها ومطالبها.

والمراد بأثر دلالة الحال في بناء منهج الأحناف الأصولي في دلالة الألفاظ على الأحكام، أي ما ترتب على مراعاة دلالة الحال من نتائج ألزمت الأحناف العدول عن قواعدهم الأصولية المبنية على فهم الكلام من خلال دلالة اللفظ في أصل الوضع اللغوي وحقيقته.

(1) ينظر: التجريد للقدوري (4839/10)

المبحث الأول

المنهج الحنفي بين دلالة الوضع اللغوي ودلالة الحال

وفيه خمسة مطالب، هي كالآتي:

المطلب الأول-الأصل في بناء المنهج الأصولي للأحناف:

إن الأصل عند الأحناف في فهم مراد المتكلم هو حمل الألفاظ على ظاهر الوضع اللغوي، ولا يجوز صرفها عنه إلا بدلالة، قال الإمام أبو بكر الجصاص: " إِنَّمَا يُعْرَفُ -أَيِ الْمَعْنَى- بِالرُّجُوعِ إِلَى مُوَاضِعَاتِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَاصْطِلَاحِهِمْ عَلَى حُكْمِ اللَّفْظِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شُبْهَةٌ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، أَوْ لَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ فَلَا يَقَعُ لَهُ الْعِلْمُ بِمَوْضُوعِهِ وَمَوْجِبِ حُكْمِهِ"⁽¹⁾، فالأصل هو مواضع أهل اللغة، مع جواز حمله على غيره عند وقوع الشبهة، ولكن ذلك الحمل لا يفيد العلم، أما الحمل على مواضع أهل اللغة فهو يفيد العلم.

حيث قصر أبو بكر الجصاص معرفة المعنى على الوضع اللغوي بأداة الحصر (إنما)، فيكون مؤدى هذا الوضع هو وقوع العلم بالمعنى على وجه اليقين، ولا يمنع ذلك من ورود شبهة في بعض الألفاظ، وما كان هذا وصفه من وقوع الشبهة فيه، وكذلك ما لا يستدل على وضعه من جهة غير جهة الوضع اللغوي، كأن يكون الوضع عرفي أو شرعي، فلا يقع اليقين به.

ومقتضى الجملة الأخيرة من كلامه أن المعاني المستفادة من غير مواضع أهل اللغة كدلالة الحالة وغيرها لا تقيد العلم، لكن هذا معارض بما سننثته عنهم بإجماعهم من وجوب ترك دلالة الوضع اللغوي لأجل أمور منها دلالة الحال⁽²⁾، فلو كان كل ما يفهم من غير طريق مواضع أهل اللغة ظني لما جاز معارضة الوضع اللغوي القطعي لدلالة الحال وغيرها.

وعلى هذا سار اجتهادهم، قال أبو زيد الدبوسي: "فرق أصحابنا بين محتمل اللفظ ومحتمل الحال، فألغوا اعتبار محتمل الحال لأنه أمر باطن، واعتبروا محتمل اللفظ لأنه أمر ظاهر، وسواء عندنا الأمر والنهي والخبر؛ لأن صيغة العموم توجد في الكل"⁽³⁾، حيث تبلورت على هذه القاعدة نظريتهم التي تميزوا بها في بناء قواعد دلالة اللفظ على المعنى، وفي قوله "ألغوا اعتبار محتمل الحال" فلا يؤخذ على إطلاقه لما سيأتي في المطلب الثالث.

إن الأساس في حمل الكلام على مواضع أهل اللغة يقوم على ثلاث مراحل، هي: معرفة الوضع اللغوي للألفاظ، واستعمال المتكلم لها، وحمل السامع للكلام عليها.

(1) الفصول في الأصول (127/1)

(2) ينظر: هذا البحث.

(3) -تقويم الأدلة (104)



المرحلة الأولى: معرفة الوضع اللغوي، حيث يجب على المتكلم قبل الكلام، والسامع قبل الحمل، معرفة الوضع اللغوي للألفاظ، وشرط الوضع أن يكون سابقاً لورود النصوص الشرعية، ثبت سماعاً أنه قد كان تخصيص لفظ كذا للتعبير عن المعنى الفلاني، حتى إذا عرف اللفظ الموضوع عرف المعنى الموضوع له⁽¹⁾.

والوضع اللغوي قسمان: "وضع أولي: وهو الذي لم يسبق بوضع آخر ويسمى المرتجل، ووضع منقول من معنى إلى آخر، وهو على قسمين: منقول لعلاقة وهو المجاز، ومنقول لغير علاقة، ويختص باسم المنقول كتسمية الولد جعفر والجعفر في اللغة النهر الصغير"⁽²⁾.

فالوضع الأولي هو الحقيقة اللغوية، والثاني المنقول؛ لأن (كل لفظ وَضَعَهُ وَاضِعُ اللَّغَةِ بِإِزَاءِ شَيْءٍ فَهُوَ حَقِيقَةٌ لَهُ، وَلَوْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ يَكُونُ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً)⁽³⁾، وشرط الاستعمال المجازي وجود علاقة بين معنى اللفظ الحقيقي ومعناه المجازي، ثم إن هذا المجاز قد يبقى مجازاً، ثم يصير حقيقة ولكن ليست لغوية وإنما عرفية أو شرعية بحسب الناقل، فإن كان الناقل العرف كان حقيقة عرفية، وإن كان الناقل الشرع صار حقيقة شرعية⁽⁴⁾، وإن كان لغير علاقة، كأسماء الأعلام فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازاً، وفي المسألة خلاف ليس هذا محله⁽⁵⁾.

المرحلة الثانية: الاستعمال، فإذا ثبت عندنا وضع اللفظ للمعنى نظرنا إلى استعمال المتكلم للفظ، هل أطلقه على معناه الأول أو نقل عنه لعلاقة أو غير علاقة⁽⁶⁾، وهو فعل المتكلم، وهو مخير بين استعمال اللفظ على حقيقته في أصل الوضع، أو استعماله في المجاز أو النقل الشرعي أو العرفي، ولكن لا يجوز له أن يستعير اللفظ لمعنى ليس له علاقة بالمعنى الذي وضع له؛ لأن العرب إنما استعارت الألفاظ للاتصال بين المعنيين⁽⁷⁾.

المرحلة الثالثة: الحمل، وهو "اعتقاد السامع لمراد المتكلم من لفظه سواء أصاب مراده أو أخطأه"⁽⁸⁾، وهو فعل السامع.

(1) ينظر: الفصول في الأصول (368/1)، وأصول السرخسي (177/1-178)

(2) تقريب الوصول إلى علم الأصول، (155)

(3) أصول الشاشي (42)

(4) ينظر: شرح التلويح على التوضيح (130/1 وما بعدها)، التقرير والتحبير (3-2/2)

(5) ينظر: التقرير والتحبير (10/2)

(6) ينظر: الكافي شرح البزدوي (230/1)

(7) ينظر: تقويم الأدلة (119)

(8) تقريب الوصول إلى علم الأصول (155)



وبحسب هذه القاعدة فإنه يجب على السامع حمل استعمال المتكلم على أصل الوضع اللغوي، وهو الحقيقة، إلا أن يمنع من ذلك مانع صرفه إلى المجاز⁽¹⁾؛ لأن المجاز خلاف الأصل فيكون مرجوحاً⁽²⁾.

والمرحلة الثالثة هي الأساس الذي لأجله وضعت هذه القاعدة وتأصلت الأصول عليها، لذلك فإن حمل الكلام على الوضع اللغوي بيان يجب على السامع اتباعه ما أمكن؛ لأن "كُلُّ لَفْظٍ أَمَكَّنَ اسْتِعْمَالَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ وَلَمْ يَقْتَرِنْ إِلَيْهِ مَا يَمْنَعُ اسْتِعْمَالَ حُكْمِهِ عَلَى مُقْتَضَى لَفْظِهِ فَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى الْبَيَانِ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمُخَاطَبُ بَعْضَ مَا انْتَهَمَهُ، أَوْ كَانَ مُرَادُهُ غَيْرَ حَقِيقَتِهِ"⁽³⁾، فإذا تعذر الحمل على حقيقة الوضع اللغوي (الوضع المرتجل) جاز حينها الحمل على المعنى المنقول إليه.

فإذا كان هذا هو الأصل عند الأحناف فإنه يستوجب الأخذ بما دلت عليه الألفاظ في ظاهرها من عموم وخصوص وأمر ونهي وخبر واستخبار، ولا يصرف شيء من ذلك إلى آخر، ولا تلغى دلالتها إلا بدليل.

المطلب الثاني: حجية دلالة الحال.

يرى الأحناف أن دلالة الحال حجة شرعية صحيحة لمعرفة المقصود بالكلام، لأن الرجوع إلى دلالة الحال لمعرفة المقصود بالكلام أصل صحيح في الشرع، وهي معنى يعود إما إلى المتكلم أو إلى محل الكلام.⁽⁴⁾ ودلالة الحال في حقيقتها دلالة معنوية؛ لأن "المراد بالحال أو الحالة غير اللفظ من عُرف أو إشارة أو علامة موضوعة بوضع خاص، أو حال في الساكت تجعل سكوته بمنزلة نطقه"⁽⁵⁾، وذلك هو المعنى الباطن الذي يحتاج إلى دلالة ظاهرة للتعبير عنه، فعندما كان التعبير عن الحال باللفظ أو الإشارة أو العلامة علمنا أنه دلالة معنوية، حتى أن الحاجة للتعبير عن الأحوال كانت سبباً في وضع الألفاظ⁽⁶⁾.

فدلالة الحال حجة يفهم بمراعاتها المقصود من الكلام، وكذلك يفرق بموجبها بين أحكام الأفعال، أما في معرفة المراد من الكلام، "أن اللفظة الواحدة تحمل على المدح تارة وعلى الذم أخرى، لما يقارنها من دلالة الحال، ألا ترى: أنك تقول للمستحق المدح: يا فاضل، فتمدحه بذلك، فإن كانت الحال للذم

(1) ينظر: كشف الأسرار (133/3)، وشرح التلويح على التوضيح (163/1)

(2) ينظر: كشف الأسرار (86/1)، وشرح التلويح على التوضيح (42/2)، والتقريب والتحرير (260/1)

(3) الفصول في الأصول (27/2)

(4) ينظر شرح السير الكبير (430/1)، والفصول في الأصول (27/2)، والكافي شرح البيهقي (838/2).

(5) موسوعة القواعد الفقهية (485/1)

(6) ينظر: البرهان في أصول الفقه (60/1)



قلت: يا فاضل، وأنت تريد وصفه بـضد ذلك، والصفة واحدة، وقد استعملت في الشيء، ونقيضه لانضمام دلالة الحال إليه⁽¹⁾.

وكما أنه قد ثبت أن دلالة الحال تؤثر في حكم الكلام فهي كذلك "تؤثر في حكم الأفعال، ويستباح بها الدماء ألا ترى: أن من قصد رجلاً بالسيف والحال يدل على اللعب، والمزح، لم يجز له قتله، فإن دلت الحال على الجد جاز له قتله، ولو هجم رجل على دار غيره، وظاهره الصلاح⁽²⁾ لم يجز له أن يقتله، ولو كان داعراً⁽³⁾ جاز له أن يقتله، فيدفعه عن حريمه"⁽⁴⁾، وإصدار هذه الأحكام بناء على دلالة الحال يدل على أنها قطعية؛ لأنهم يرون أن الدليل الظني يحتمل شبهة والحدود تدرأ بالشبهات⁽⁵⁾.

وعلى هذه الدلالة حملت كثير من الأحكام الشرعية، فسكوت المتهم إقرار بما تضمنته الدعوى، لأنه سكوت في حال يجب عليه الإنكار إذا كان متهماً، وهكذا أجمعت الأمة على أن سكوت الرسول ﷺ على أمر وقع بحضوره إقرار منه بجوازه، أو دليل على دفع احتمال الحظر، وسكوت الجارية البكر عند العرض لخطبتها دلالة على رضاها، بينما الثيب يتوقف رضاها على التصريح؛ لأن المعروف من حال الأبكار هو الحياء في القبول بخلاف ردها للخاطب فلا يعتريها الحياء، أما الثيب فلسبق تجربتها للحياة الزوجية فإن الغالب من حالها عدم الخجل، وهكذا تكون دلالة الحال علة لتفريق الرسول ﷺ بين البكر والثيب بقوله: (لَا تُنْكِحُ الْأَيِّمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكِحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ)، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: (أَنْ تَسْكُتَ)⁽⁶⁾.

شروط الاحتجاج بدلالة الحال:

لا تكون دلالة الحال حجة إلا بشرطين:

الشرط الأول: إذا لم يثبت التنصيص على خلافها⁽⁷⁾، فإذا جاء نص يدل على نقض دلالة الحال فلا حجة لها، أما إذا سكت الشارع عنها فلم يرد عنه ما يدل على نقضها فهي حجة إذا توفر فيها الشرط الثاني.

(1) التجريد، أبي الحسين القدوري (4837/10)

(2) كمن فرغ لدار قوم وأراد مساعدتهم في نازلة أمت بهم كحريق أو سطوا سارق أو غير ذلك.

(3) كمن اقتحم دار قوم يريد الفساد فيه وبأهله.

(4) التجريد للقدوري (4838/10)

(5) ينظر: الفصول في الأصول (238/4)، وتقويم الأدلة (286)، وأصول السرخسي (147/1)

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، برقم 5136 (17/7)، وكتاب

الحيل، باب النكاح، برقم 6970 (25/9)، ومسلم في صحيحه، في كتاب النكاح، باب استئذان الثيب بالنكاح بالنطق والبكر

بالسكوت، برقم 1419 (1036/2).

(7) موسوعة القواعد الفقهية (319/2)، وينظر: شرح السير الكبير للسرخسي (290/1) (513/1)



الشرط الثاني: أن يكون الحال غالبًا، فإذا غلب الحال في الوجود كالعرف السائد فهو حجة⁽¹⁾، ولهذا الشرط ترك الأحناف الحقيقة في قول النبي ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)⁽²⁾، وحملوا اللفظ على دلالة الحال؛ لأن العمل يوجد كثيرًا بدون النية، وقالوا معناه اعتبار حكم الأعمال بالنيات⁽³⁾، ويسبق هذا الشرط الحال الذي لا يمكن تغييره، أو كان في تغييره مشقة عظيمة⁽⁴⁾، فلا إن كانت غلبة الحال حجة فإن الحال الثابت الذي لا يتغير وكذلك ما كان في تغييره مشقة أولى بالاحتجاج.

المطلب الثالث: تعارض دلالاتي الحال واللفظ.

أولاً- دفع وهم تناقض أقوال أئمة الحنفية في دلالة الحال:

سبق لنا نقل كلام أبي زيد الدبوسي الذي قرر فيه نفي حجة الحال عند أصحابهم، وقلنا أنه لا يحمل على إطلاقه⁽⁵⁾؛ لأنهم مجمعون على اعتبار دلالة الحال من جملة ما تترك دلالة اللفظ لأجله، حيث قالوا: "جملة ما تترك به الحقيقة وهي خمسة أنواع: أحدها دلالة الاستعمال عرفًا، والثاني دلالة اللفظ، والثالث سياق النظم، والرابع دلالة من وصف المتكلم، والخامس من محل الكلام"⁽⁶⁾، ولا يخالف أبو زيد الدبوسي ما اتفقت عليه الحنفية؛ حيث قال: "إن حقيقة اللفظ تترك بوجوه أربعة: دلالة عرف الاستعمال لسانًا، ودلالة اللفظ في نفسه، ودلالة المتكلم في صفته، ودلالة محل الكلام من حيث صلاحه له، فهذه وجوه يجب ترك حقيقة اللفظ بها لا على سبيل معارضة لفظ آخر إياه"⁽⁷⁾، والأولى والرابعة والخامسة تجمعها دلالة الحال، كما سيأتي في المطلب القادم.

ووجه عدم حمل كلام الدبوسي الذي يظهر فيه التعارض على إطلاقه، أن للأحناف في إطلاق الألقاب على الألفاظ قواعد، حيث يطلقون الحقيقة على اللفظ الذي ثبت للمعنى بالوضع الأول، ثم إن بقي على أصله أو خرج عن ظاهره ما ثبت خروجه قبل ورود اللفظ فهو دلالة اللفظ أو اللفظ الصريح، وإن استعمل اللفظ في غير ما وضع له بالوضع الأول كان مجازًا أو مجملًا، ويدل على استعماله في غير ما وضع له دلالات منها دلالة الحال، فإذا أطلق الحنفي القول إن دلالة الحال لا تقوى على معارضة دلالة اللفظ، حمل قوله على اللفظ الصريح الذي لم يثبت استعماله في غير ما وضع له⁽⁸⁾،

(1) ينظر: شرح السير الكبير للسرخسي (801/1)

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى الرسول ﷺ رقم 1 (6/1)

(3) ينظر: الفصول في الأصول (260/1)، وتقويم الأدلة (137)، وأصول السرخسي (251/1)

(4) ينظر: أصول السرخسي (44/1)

(5) ينظر: هذا البحث.

(6) أصول السرخسي (190/1)

(7) تقويم الأدلة (127)

(8) ينظر: المحيط البرهاني (346/7)، وفتح القدير (438/4)



وهذا النوع هو الذي قصده الدبوسي؛ لأن ما ثبت استعماله في غير موضعه لم تعد له دلالة وضعية حقيقية، وعلى هذا الحمل وجدنا السرخسي في أصوله⁽¹⁾، واحتمال ثاني أنهم قصدوا ترك دلالة الحال عند البناء والاستنباط أولاً، وتركوا دلالة الحال لأنها باطنة، ثم استثنى في هذا الموضع حال ثبوت المعارضة وذلك عندما تكون دلالة الحال ظاهرة؛ لأنهم امتنعوا أولاً من الاستنباط بموجبها لأنها باطنة. إن هذه الدراسة في مبحثها التأصيلي والتطبيقي تعمل على التدليل والتأكيد لهذه المفارقة التي نحمل عليها مقصود الإمام أبي زيد الدبوسي في كلامه المطلق بل وإطلاقات غيره من أعلام المذهب الحنفي.

ثانياً - العودة إلى موضوع هذا المطلب:

لما علمنا ثبوت احتجاج الأحناف بدلالة الحال وأنها حجة شرعية، ونقلنا عنهم وجوب ترك حقيقة اللفظ لدلالات خمس، ومع أصالتها في الكلام، فقد وجب تركها، ووجه الترك يكون بحسب الموجب، والموجب: "إما أن يكون أمراً عاماً أو خاصاً، فإن كان عاماً فهو دلالة الاستعمال والعادة، وإن كان خاصاً فلا يخلو إما أن يكون في المفرد أو في المركب، فإن كان في المفرد فهو دلالة اللفظ في نفسه، وإن كان في المركب فلا يخلو إما أن يكون لمعنى راجع إلى الكلام أم لا، فإن كان فهو دلالة سياق النظم، وإن لم يكن فلا يخلو إما أن يكون لمعنى راجع إلى المتكلم أو إلى غيره، فالأول هو دلالة ترجع إلى المتكلم، والثاني هو دلالة في محل الكلام"⁽²⁾.

فالاستعمال عرفاً، ودلالة المتكلم في صفته، ودلالة محل الكلام من حيث صلاحه له، أوجه يجب ترك حقيقة اللفظ بها، ولا يشترط لفظ لغوي آخر في معارضة اللفظ اللغوي الذي عارضه دلالة الحال. وبهذا يظهر أنهم يرون أن دلالة الحال مسيطرة على دلالة اللفظ وحاكمة عليها، ولكن ذلك ليس على إطلاقه، فيجب أولاً التقيد بالشرطين السابقين⁽³⁾، ثم في تعارض الحقيقة اللغوية مع الأحوال يجب الالتزام بالشروط الآتية:

1- أن يكون ترك الحقيقة مقتصر على الموضوع أو موضع الكلام فقط، ولا يشمل حقيقة اللفظ في أصله، وإنما هو خاص في محله من الخطاب؛ لأن الأصل عندهم أن كل كلام مستقل بنفسه، ولا يحمل على غيره إلا للضرورة أو دلالة النظم⁽⁴⁾؛ لأن الحمل على الحقيقة يكون متعزراً في

(1) ينظر: أصول السرخسي (143/1)

(2) الكافي شرح البيهقي (838/2)

(3) ينظر: هذا البحث.

(4) ينظر: الفصول في الأصول (42/1)



ذلك الموضوع فقط وهو محل الضرورة⁽¹⁾، وهي ما تسمى بالحقيقة المتعذرة، إلا إذا كان الموجب لترك الحقيقة هو العرف والعادة فإن ترك الحقيقة عام؛ لأنها تكون حقيقة مهجورة⁽²⁾.

فإذا قال الله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ فصلت: 40، فإن لفظ اعملوا موضوع في اللغة للأمر حقيقة، وظاهره في هذه الآية يقتضي إباحتها جميع الأفعال، ولكن علمنا من حال الباري سبحانه أنه لا يأمر إلا بخير، فوجب علينا ترك الحقيقة اللغوية لأجل حال الباري وحمله على إرادة التهديد والتوبيخ⁽³⁾، ولكن هذا الحمل مقتصر على هذا المحل، فإذا ورد نص آخر بهذه الصيغة فيجب حمله على حقيقته إلا أن يعارضه معارض معتبر.

2- ألا يكون اللفظ المنطوق به من الألفاظ الصريحة على دلالتها، كالألفاظ الموضوعية للإخبار، ومنها ألفاظ الطلاق الصريحة؛ لأنها لا تقبل المخالفة خصوصاً عند القضاء⁽⁴⁾، وهذا لا يعني اشتراط أن يكون اللفظ مجملاً أو معارضاً بلفظ آخر؛ لأن هذا غير مشروط في إعمال دلالة الحال في كل وجه⁽⁵⁾، وإنما يراد به ألا يكون اللفظ من الألفاظ الخاصة، أو كانت دلالة الحال غير ثابتة، أما إذا كان من الألفاظ الصريحة الموضوعية للعموم فتترك حقيقته في موضعه كما بينا في الشرط السابق.

مثال ذلك: أنت طالق، فهذا اللفظ يدل صراحة على المفارقة الشرعية بين الزوجين، فلا تقبل فيه دعوى عدم إرادتها بحجة كونه في حال المزاح والهزل، حتى ولو كانت لفظة طالق في أصل الوضع اللغوي لم تكن مخصوصة بالمفارقة الشرعية، بل وضعت للتعبير عن الفك والتخلية والإرسال، وأصلها من الإطلاق⁽⁶⁾؛ لكنها قد صارت لفظة شرعية صريحة للتعبير عن إرادة المفارقة الشرعية مخصوصة به عند الإطلاق.

3- أن يكون العرف مؤيداً لدلالة حال المكلف غير الثابتة إذا ادعى إرادة غير ظاهر اللفظ⁽⁷⁾. **مثال ذلك:** قول الزوج لزوجته "اسرحي" فلفظ السراح من ألفاظ الطلاق الصريحة في القرآن، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُوْنَهَا فَمَنْعُوهُنَّ

(1) ينظر: الكافي شرح البيهقي (838/2)

(2) ينظر: خلاصة الأفكار (101)

(3) ينظر: أصول السرخسي (193/1)

(4) ينظر: أصول الشاشي (68)، وشرح مختصر الطحاوي (432/7)، وشرح السير الكبير (290)

(5) ينظر: تقويم الأدلة (127)

(6) ينظر: الزاهر في معاني كلام الناس (168/2)

(7) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (433/7)، وشرح السير الكبير (290)



وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَّاحًا جَمِيلًا ﴿ الأحزاب: ٤٩، فقد جاء لفظ التسريح لبيان مقتضى الطلاق، ولكن لو قال الزوج لزوجته "سرحي" إلى أهلك فدلالة الحال تؤيد أنه لا يريد طلاقها، لذلك فهم يشترطون النية لإيقاع الطلاق بهذا اللفظ^(١).

المطلب الرابع: أنواع دلالة الحال.

أنواع دلالة الحال أو الدلالات الحالية كثيرة لا يمكن حصرها لو قمنا بتعدد جزئياتها، ولكنها بكلياتها تتمثل في خمس دلالات رئيسة كلية، نتحدث عنها بطريق تكشف المراد وتبين المعنى والهدف.

النوع الأول - دلالة حال المتكلم:

والمتكلم: "هو من صَحَّتْ منه الصيغة المخصوصة"^(٢)، أي من ثبت نسبت الكلام له بتلك الصيغة المعلومة، فهذا التعريف يحمل اشتراط صحت النقل، وأن يكون باللفظ لا بالمعنى، حتى تكون الصيغة حقيقية، وإلا فإنها مجاز أو مجمل، فالتكلم هو الذي يصدر منه الكلام مخاطبًا به غيره إما مباشرة، وذلك طريق ثابت، أو عن طريق مبلغ عنه فيلزم البحث عن توفر الشرطين.

إذا صدر من المتكلم خطابًا فلا بد من حمل خطابه على حاله وأوصافه الثابتة، ولا ينفك ذلك عن أن يأتي الخطاب وفقًا لحاله أو مخالف لها، فإن جاء مخالف وجب حمل ألفاظ الخطاب على خلاف حقيقة الوضع اللغوي للدلالة الثابتة من قبل المتكلم^(٣)، وذلك الثبوت قسمان: القسم الأول: صفة ثابتة في المتكلم لا تنفك عنه بحال، وهي: "دلالة حال المتكلم الثابتة قبل الكلام عقلاً"^(٤).

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفْرِزُّ مِنْ أَسْتَفْرَزُ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ الإسراء: ٦٤، أي حرك بوسوستك، وقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ فصلت: 40، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ الكهف: ٢٩، وهذه الآيات بصيغة الأمر الموجب للامتثال؛ وصفها أبو زيد الدبوسي: "أنها أوامر أريد بها التوبيخ بدلالة أن الله تعالى لا يوصف بجواز الأمر بالكفر عليه"^(٥)، فلما استحال صدور الأمر بالمعصية منه - سبحانه - لكونه حكيمًا لا يأمر بالفحشاء، وجب حمله على الظاهر من حاله لا على الظاهر من

(١) ينظر: التجريد للقدوري (4833/10)

(٢) الواضح في أصول الفقه (231/3)

(٣) ينظر: أصول الشاشي (93-94)، والكافي شرح البيهقي (838/2)

(٤) فصول البدائع في أصول الشرائع (180/2)

(٥) تقويم الأدلة (128)



الألفاظ، وهذا نحو قول القائل إذا علمنا من حاله أنه موحدٌ لله لا يشرك به غيره: أنبت الربيع، وشفى الطيب، وسرتني رؤيتك⁽¹⁾.

قال أبو بكر الجصاص في حمل هذه الآيات على دلالة الحال: "لَوْ وَرَدَ هَذَا الْخِطَابُ مُبْتَدَأً عَارِيًّا عَنْ دَلَالَةِ الْحَالِ لَكَانَ ظَاهِرُهُ يُقْتَضِي إِبَاحَةَ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَعَيْدٍ وَرَجْرٍ بِخِلَافِ مَا يُقْتَضِيهِ حُكْمُ اللَّفْظِ الْمُطْلَقِ الْعَارِيِّ عَنْ دَلَالَةِ الْحَالِ، فَكَانَتْ دَلَالَةُ الْحَالِ نَاقِلَةً لِحُكْمِ اللَّفْظِ إِلَى ضِدِّ مُقْتَضَاهُ وَمُوجِبِهِ لَوْ كَانَ وَرُودُهُ مُطْلَقًا"⁽²⁾؛ لأن دلالة الحال معلومة عقلاً ثابتة قبل نزول هذه الآيات، ولا يجوز تغييرها أو تأويلها؛ لذلك وجب تأويل اللفظ وحمله على دلالة الحال، ويجوز حملها على دلالة السياق، ولكن عند اجتماع دلالة الحال مع دلالة السياق فإن الحجة تكون لدلالة الحال⁽³⁾.

القسم الثاني: دلالة حال المتكلم الثابتة عند الكلام عادة⁽⁴⁾، أي الصفة التي ثبتت بطريق العادة وقارنت صدور الكلام من المتكلم، لأن في عرف الاستعمال والمواضع تم اعتبار تلك الصفة دلالة على ما يريد أو تحمل تعبيراً وتفسيراً لحاله النفسي، وتختلف صفة هذا القسم عن صفة القسم السابق في أن تلك ثابتة في المتكلم لا تتفك عنه، بينما هذه منفكة وإنما ثبوتها يكون في وقت دون وقت، وظرف دون ظرف.

مثاله: ما يسمى يمين الفور، وهو "أن يكون ليمينه سبب، فدلالة الحال توجب قصد يمينه على ذلك السبب، وذلك كل يمين خرجت جواباً لكلام أو بناء على أمر فيتعهد به بدلالة الحال"⁽⁵⁾، لذلك فإنهم يصفونه باليمين المؤقت دلالة أو معنى والمؤبد لفظاً⁽⁶⁾، وصورة يمين الفور كون الحالف مجيباً لمن دعاه إلى غداء فحلف لا يتغذى، وامرأة قامت للخروج، فقال لها زوجها: لئن خرجت فأنت طالق، ينصرف إلى ذلك الغداء، وذلك القيام دون سواهما، مع أن التعبير عن الفعل جاء بلفظ نكرة في سياق النفي، ولا خلاف في عمومته إلا بحسب المفعولات ونحوها مما هي شرط الوجود لا الفهم؛ لأنه أخرج كلامه مخرج الجواب والحال حال الحاجة إلى الجواب فصار جواباً بدلالة الحال فاقصر حكمه على موجب السؤال، وهو أكل ذلك الطعام في الحال، والخروج بذلك القيام فقط⁽⁷⁾.

(1) ينظر: كشف الأسرار (103/2)، وشرح التلويح على التوضيح (174/1)

(2) الفصول في الأصول (50/1)

(3) ينظر: شرح السير الكبير (505)، والكافي شرح البيهقي (847/2)

(4) ينظر: فصول البدائع في أصول الشرائع (180/2)

(5) التعريفات الفقهية (245)، وينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (40)

(6) ينظر: فتح القدير (114/5)

(7) ينظر: ينظر: أصول الشاشي (94)، وتقويم الأدلة (128-129)، وكشف الأسرار (103/2، 270)



النوع الثاني - دلالة حال محل الكلام:

محل الكلام هو الشيء المخبر عنه⁽¹⁾، سواء كان وصفًا لشيء أو إخبارًا عنه، أو طلبًا لفعل شيء أو ترك فعله، ودلالة حاله بأن يقبل حقيقة اللفظ فيحمل الكلام على ظاهره، أو لا يقبل حقيقة اللفظ كأن يأتي مسمى لا يدخل في المحل⁽²⁾، فإن تعذر إجراء الفعل المأمور به أو حمل الصفة على الموصوف وجب حمل اللفظ على غير حقيقته في الوضع عند الأحناف لدلالة الحال التي تعرف من حال المحل.

وبهذه الدلالة يحمل الكلام على إرادة المجاز وتقدير حذف أو إضمار اقتضاه المحل؛ لأنه كلام لولا ما فيه من التجوز لما صدق، فيقيد تجوزًا بما يقتضيه محله، فالصارف إلى الاقتضاء هو صدق الكلام، والمعين للمجاز محله، فلذا جاز أن يقال بدلالة حال الكلام أو محله، وقد يظن أن نحو اليمين بأن لا يأكل النخلة من المقتضى، فيحمل على إرادة عدم الأكل من ثمرتها؛ لأنها لا تقبل الأكل وإنما المقتضى بعض الظن، فلولا حملها على المقتضى لأجل الحال لكان كل من الحقائق المتعذرة أو المهجورة عرفًا أو شرعًا، ونحو أنبت الربيع البقل تحمل على مقتضى الكلام⁽³⁾، ولكن يجب مراعاة الحال أيضًا، وهذا هو الفرق بين هذا النوع وأنواع الحال الأخرى، وكذلك أنواع الدلالات الصارفة للكلام عن الحقيقة اللغوية.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ فاطر: ١٩، فاللفظ عام يفيد نفي المساواة بينهما من كل وجه، ولكن محل الكلام لا يقبل العموم؛ لأنه ثبت عقلاً استواءهما في كثير من الصفات المحسوسة⁽⁴⁾، فلم "أنه لم يرد به حقيقة العموم في نفي المساواة، وإنما نشأ ذلك من محل الكلام، ثم لما انتفى إجراء العام على عمومه بدلالة محل الكلام لم يكن بد من صرفه إلى الخاص الذي دل عليه سياق النظم إن كان في سياقه عليه دلالة"⁽⁵⁾.

النوع الثالث - دلالة حال العرف والعادة:

يقصد العلماء بالعرف: "ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع السليمة بالقبول"، وأما العادة: "ما استمر الناس عليه على حكم المعقول، وعاودوا له مرة بعد أخرى ومنه قول الفقهاء:

(1) ينظر: كشف الأسرار (203/2)

(2) ينظر: أصول الشاشي (94)، وتقويم الأدلة (127)، والكافي شرح البزدوي (850/2)

(3) ينظر: شرح التلويح على التوضيح (137/1)

(4) ينظر: تقويم الأدلة (129)، وأصول السرخسي (194/1)، وبديع النظام (66/1)

(5) الكافي شرح البزدوي (850/2-851)



العادة محكمة والعرف قاض⁽¹⁾، فلما استقر ذلك الشيء فيهم واستمر وتكرر صار حالاً معروفاً لديهم اعتادوا عليه. قال شمس الدين الفناري عند ذكره للدلالات الحالية التي يحمل اللفظ بموجبها على خلاف حقيقته: "وإما من حال أهل الكلام كتعارفهم الأقوال وتعودهم الأفعال وهو الأول قدم لأنه أغلب"⁽²⁾؛ أي وهو أول الدلالات الحالية التي يجب المصير إليها عند عدم إمكان حمل اللفظ على حقيقته، وسبب تقديمه على غيره؛ لأنه الأغلب في الشرع والاستعمال.

وحال العرف قسمان:

القسم الأول: العرف العملي، وهو ما كان عليه الناس من عمل ثبت بغير اللفظ، ومعناه يرادف معنى العادة، والأحناف يخصصون العام به⁽³⁾؛ لأنه حال استمر عليه من عُرف الناس وتعاملهم دون نكير، وتخرجت عليه القاعدة الفقهية: "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، والعادة محكمة والعرف قاض"⁽⁴⁾.

مثاله: لما كانت العرب تحرم من الأنعام الوصيلة والسائبة والحامي، نزل قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ الأنعام: ١٤٥، حملها الأحناف على نفي تحريم ما حرّمته العرب في عرفهم، ولفظ الآية ظاهر في تحليل كل ما سوى المستثنى فيها⁽⁵⁾، والأصل عندهم الحمل على عموم اللفظ، ولكن لتعاقد حال العرف وسبب النزول حملوها على الحال.

القسم الثاني: العرف القولي، وهو حال العرف الذي تحمل عليه الألفاظ وتصرف به عن حقيقتها؛ لأنه أمر استقر عليه الناس وأصبح غالباً في استعمالهم عادة⁽⁶⁾، فإذا سبق ثبوته واستقر العمل به وصار غالباً في حال الناس صرف اللفظ إليه، وقد يكون أيضاً مؤيداً لحال المكلف إن ادعى إرادة خلاف ظاهر قوله⁽⁷⁾.

مثاله: قولهم: "إذا قال: يوم يقدم فلان فعبدته حر، فقدم فلان ليلاً أو نهاراً عتق عبده وصار بعرف اللسان عبارة عن الوقت بلا إرادة. وإذا حلف لا يأكل لحمًا لم يحنث بأكل السمك بلا نية؛ لأن

(1) التعريفات للجرجاني (146)

(2) فصول البدائع في أصول الشرائع (177/2)

(3) ينظر: التقرير والتحبير (282/1)، وتيسير التحرير (317/1)

(4) البحر الرائق (150/7)

(5) ينظر: الفصول في الأصول (181/1)، وميزان الأصول (331)

(6) ينظر: شرح السير الكبير، للسرخسي (801/1)

(7) ينظر: شرح مختصر الطحاوي، للجصاص (433/7)



اللحم بعرف اللسان لا يراد به لحم السمك إلا مقرونًا بالسمك لنقصانه في نفسه من حيث معنى اللحم، فيقال: أكلنا لحم السمك فلم ينصرف إليه بدون القرينة. والدرهم مطلقه تنصرف إلى نقد البلد؛ لأن غيره لا يسمى دراهم إلا مقرونًا بالبلد الذي هو نقده لنقصان حال الرواج في بلدهم⁽¹⁾.

وقد كان اليوم في أصل الوضع يدل على النهار فقط من طلوع الشمس حتى غروبها، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ الحاقة: ٧، ثم أطلق في العرف اليوم على النهار والليل، وقيد لحم السمك بذكر أصله، فإذا قيل لحم لم يتبادر لذهن السامع السمك، أما الدرهم فهو اسم لكل نقد من الفضة، ولكنه يقيد على درهم البلد للرواج عندهم دون غيره، ومثله الريال فهو اسم للنقد في اليمن والسعودية وقطر وعمان، فلو أطلق ذكره في أي من البلدان الأربعة هذه فإنه يحمل على نقد ذلك البلد دون غيره.

النوع الرابع - دلالة حال المخاطب:

نقصد بالمخاطب المحكوم عليه، "وَهُوَ الْمُكَلَّفُ أَيُّ الَّذِي تَعَلَّقَ الْخِطَابُ بِفِعْلِهِ"⁽²⁾، فالذي يتوجه إليه الخطاب من المتكلم، سواء كان شاهدًا أم غائبًا وهو مكلف مقصود بالخطاب يسمى مخاطب، من باب المفاعلة. ولا خلاف في مراعاة حال المكلف في اللفظ، من حيث الأهلية الموجبة القدرة على الفعل، وأن من لا أهلية له خارج عن حقيقة اللفظ مخصص منه عقلاً أو شرعاً⁽³⁾، لما تقرر من حال الشرع أنه لا تتوجه أحكامه إلا لمن توافرت فيه شروط الأهلية؛ لأن "التكليف حال عدم القدرة تكليف بما لا يُطاق"⁽⁴⁾.

وللمخاطب حالتان:

الأولى: حالة ثابتة، أي ليس للمكلف قدرة التصرف في إيجادها أو إعدامها، كعوارض الأهلية التي جبل الإنسان عليها⁽⁵⁾، ويلحق بها العوارض المكتسبة التي يفقد بها المكلف السيطرة على تصرفاته كالإكراه الملجئ، فمن لم تتوفر له شروط الأهلية أو اختلت بعضها خرج من التكليف بدلالة العقل، ولولاها لكان داخلاً في حقيقته، فلما كانت دلالة حال المخاطب الثابتة عند الأحناف

(1) تقويم الأدلة (127)

(2) شرح التلويح على التوضيح (312/2)

(3) ينظر: الفصول في الأصول (146/1-147)

(4) بديع النظام (195/1)

(5) ينظر: الكافي شرح البزدوي (2195/5)، وشرح التلويح على التوضيح (331/2)



تعرف بدليل العقل فإنها تنقل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز، وقيل بتبقيه على حقيقته؛ وبقاؤه على حقيقته محمول على أن اللفظ لم يشمل في أصل الوضع اللغوي⁽¹⁾.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ البقرة: ٢٦٧، فلا تحمل الآية على الظاهر فيقال:

أن الكافر خبيث العين؛ لِأَنَّ الْخَبِيثَ هُوَ كُفْرُ الْكَافِرِ لَا عَيْنُ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُذَمَّ مِنْ أَجْلِهَا، لِذَلِكَ أَجَازُوا عَتَقَ الْكَافِرَ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَنْفَقَهُ الْمُعْتَقُ بِعْتَقِهِ لَيْسَ هُوَ الْكُفْرَ وَإِنَّمَا هُوَ الْعِنْتُ، وَالْعِنْتُ لَيْسَ بِخَبِيثٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَا هُوَ فِعْلُ اللَّهِ قُرْبَةً لَهُ سَبْحَانَهُ⁽²⁾.

إذ المحكوم فيه بظاهر الآية هو عين الكافر، ولما لم يصلح أن يذم الكافر بخبث عينه؛ لأنه لا يؤخذ الإنسان إلا بما له سلطان في تكوينه، وتكوين عينه من فعل الله لا دخل للمكلف به، حمل الخبث على كفره؛ لأنه له سلطان في تكوينه، فذم على فعله، فظهر أثر دلالة الحال على الدلالات اللفظية؛ لأن حمل الآية هنا على ما يقتضيه اللفظ لا يستقيم مع قواعد الشريعة العامة⁽³⁾.

الثانية: حالة متغيرة، أي للمكلف قدرة التصرف في إيجادها أو إعدامها، وهي صفات يتصف بها المكلفين بكسبهم واختيارهم⁽⁴⁾، كالعوارض المكتسبة من المكلف على نفسه، إن دخلت على حقيقة اللفظ لا تؤثر في حكمه، ولها أثر في أحكام الألفاظ المجازية دون الحقيقة، ولكن يجب وجودها عند تلقي الخطاب أو عند وقوع التكليف، وهي كالقسم الثاني من دلالة حال المتكلم.

مثاله: لو قام العبد لأجل الخروج فقال له سيده: إن خرجت فأنت حر، دل حال العبد وهو محل الكلام على أن سيده أراد ذلك الخروج بعينه، حيث أن دلالة الحال كانت كشرطه في اللفظ⁽⁵⁾.

النوع الخامس - دلالة حال الشرع:

هذه دلالة مركبة ومستخلصة من جميع الأنواع السابقة، والحديث عن الأنواع السابقة يغني عن الحديث عنها، وإنما ذكرناها هنا ليطم الكلام، ولا يبقى في البحث مظنة للتقريب. فمن دلالة حال

(1) ينظر: الفصول في الأصول (147/1-148)

(2) ينظر: الفصول في الأصول (52/1)، وشرح مختصر الطحاوي (421/2)

(3) من هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِشْرًا وَلَا نَفْسًا سِوَىٰ نَفْسِهَا﴾ البقرة: ٢٨٦، ولا وسع إلا بقدرة العقل على الفهم والبدن على العمل، وقال: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج: ٧٨، أي ضيق، وقال: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ الأعراف: ١٥٧، أي الثقل فدل رفع الحرج والإصر على رفع ما لا يطاق من طريق الأولى، فدللت آية الوسع أن لا تكليف لأول حال الآدمي لأنه لا قدرة له أصلاً. القاعدة الأصولية العامة: لا تكليف بما لا يطاق. مستندة لهذه الآيات وغيرها. ينظر: تقويم الأدلة (420).

(4) ينظر: الكافي شرح البيهقي (2195/5)، وشرح التلويح على التوضيح (357/2)

(5) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص (434/7)



المتكلم، إذا كان المتكلم هو الشارع حمل كلامه على محل الحكم فإن كان من الأحكام التي تقبل التخصيص والنسخ في نفسها حتى وإن لم يثبت فيها تخصيص أو نسخ كانت دلالة حال الخطاب شرعية. ومن دلالة محل الكلام، علمنا من حال الشرع اشتراط إمكان الفعل في المحل، حتى إذا جاء الخطاب من المتكلم وظهر منه طلب غير الممكن وجب حمله على الممكن لأجل صحة الكلام وصدقه، لذلك قالوا: "يُخْرَجُ الْمَحَلُّ فِي الشَّرْعِ مَنْ أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ فَيَنْعَدِمُ الْفِعْلُ مِنْ قَبْلِ عَدَمِ مَحَلِّهِ"⁽¹⁾.

ومن دلالة حال العرف فإن حال عرف الشرع جزء من العرف المطلق، كما أنه قد نقل ألفاظاً من وضعها اللغوي إلى وضع جديد هو الوضع الشرعي، ومن عرفه النسخ والتخصيص أيضاً كما هو معلوم من قواعد الشريعة. ومن دلالة حال المكلف، معلوم من حال الشرع أن يأتي بما هو مطاق للمكلفين⁽²⁾، فإذا جاء في ظاهر لفظ بالتكليف بما لا يطاق حمل على ما هو في قدرة المكلفين أو على أنه مجمل، وعليه تخرجت قاعدتهم الأصولية التي تمنع تأخير البيان عن وقت الخطاب؛ لأن في تأخير البيان تكليف بما لا يطاق، وعلى عدم جواز تأخير البيان اشترطوا في دليل الخصوص أن يكون مقارناً لدليل العام⁽³⁾.

مثال ذلك: إذا حلف الرجل لا يبيع، فباع إنساناً حراً، فإنه لم يحنث بيمينه؛ لأن المحل غير قابل للبيع شرعاً، فسقطت حقيقة اللفظ بدلالة محل الكلام⁽⁴⁾، فاللفظ مطلق في كل بيع، إلا أن بيع الحر لا يسمى بيعاً في الشرع، لذلك لم يحنث الحالف.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكُنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ البقرة: ٢٢٨، قالوا الحكم هنا خاص بالعاقات، أما المجنونة فإن الكلام يوجه إلى وليها، لأنها غير مكلفة⁽⁵⁾، فاللفظ عام في جميع المطلقات، ويفهم عقلاً وشرعاً عدم جواز حمله على المجنونة بدلالة حال المخاطب المتعلقة بعدم الفهم، وحال الشرع يصرف التكليف في هذا لوليها؛ لأن الشارع لم يترك أمراً هدرًا بدون قائم عليه.

المطلب الخامس: الحكم الأصولي لدلالة الحال.

من خلال بحثنا لم نجد أحدًا من الأصوليين تحدث عن الحكم الأصولي لدلالة الحال، ولكن من خلال اطلاعنا وما أثبتناه في المطالب السابقة وكذلك في تعريف دلالة الحال في التمهيد نخلص إلى أن لدلالة الحال عند الأحناف قسمين متفاضلين لكل قسم حكم بحسب التفاضل بينهما:

(1) كشف الأسرار (108/2)

(2) - ينظر: تقويم الأدلة (420)، وأصول السرخسي (340/2)

(3) ينظر: بديع النظام (512/2)، والردود والنقود (320/2)

(4) ينظر: تقويم الأدلة (129)

(5) ينظر: الفصول في الأصول (276/1-277)



القسم الأول: يكون فيه حكم دلالة الحال قطعي الدلالة على مدلولاته، وذلك يمثل في الصفة الثابتة التي لا تتفك عن موصوفها، إن كان الموصوف هو المتكلم أو محل الكلام أو العرف أو الشرع، أو ليس للموصوف إذا كان للمكلف القدرة على كسبها أو طردها، وهذا القسم من دلالة الحال يجوز معارضة صريح اللفظ به لا محالة، فإذا وقعت المعارضة حمل اللفظ على دلالة الحال وتترك دلالة الوضع اللغوي. فلما قالت الحنفية بوجود ترك ظاهر اللفظ لدلالة الحال علمنا أنها قطعية، فلو لم تكن كذلك لما جاز ترك ظاهر ألفاظ القرآن الكريم والسنة المطهرة لأجله، وقد مر معنا ما يكفي من الأمثلة لذلك.

تتمثل دلالة الحال القطعية بالصفات الثابتة في أسماء الله تعالى وصفاته وما جبل - سبحانه - الخلق عليه مما لا قدرة للمخلوقين على تغييرها أو التصرف بها إيجاباً وإعداماً، وكذلك التي إذا انفكت عنهم اختل نظام الحياة عندهم، ويلحق بذلك أحوال الشرع المحكمة، والعرف الذي وافقه الشرع، فإن جاء في كلام الشارع ما يظهر بخلاف ذلك وجب تأويل الكلام بما لا يتعارض مع هذه الصفات.

القسم الثاني: يكون فيه حكم دلالة الحال ظني الدلالة في مدلولاته، وذلك يتمثل في الصفات القابلة للتغيير والتبديل إن كانت في محل الكلام أو العرف أو الشرع، أو عرف من حال المتكلم وكذلك المخاطب أن له عادة في تركها، وهذه لا تقوى على معارضة دلالة اللفظ إلا في حال وجود مرجح بلغ بها إلى درجة القطع، أو كان في دلالة اللفظ ضعف كأن يكون من ألفاظ الكنايات أو المجاز.

وعلى هذا القسم يحمل كلامهم المطلق في رد دلالة الحال عند معارضة دلالة اللفظ، وعند قبولها تضبطها شروط المعارضة. وتتمثل دلالة الحال الظنية في كل صفة أو حالة من الأحوال كان للمخلوقين القدرة على التصرف بها إيجاباً أو إعداماً، ويلحق بها دلالة حال الشرع التي دخلها الخصوص، وعلى هذا تخرج قاعدتهم: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ لأن السبب هو الحال التي نزل لأجلها الحكم وهو دائماً حال متغير غير ثابت، وللمكلفين القدرة في إيجاده وإعدامه، واللفظ عام ثابت فيقدم على السبب⁽¹⁾. ولن نتوقف دراسة دلالة الحال في معارضة دلالة الألفاظ على ما مر؛ فالمبحث القادم هو المبحث التطبيقي لها وما مضى يعد تأصيلاً لا غير.

(1) ينظر: التجريد (4841/10)

المبحث الثاني

أثر دلالة الحال على منهج الأحناف في دلالة الألفاظ

المطلب الأول: أثر دلالة الحال في حكم العام عند الأحناف.

أولاً- أهمية العام وحكم دلالاته على أفراده عند الأحناف.

إن الأصل في الكلام عند الأحناف هو الحمل على العموم، فكل أمر أو نهي يحمل على العموم فيما يصلح له، إلا أن تأتي دلالة أو قرينة تصرفه عن ذلك⁽¹⁾، فذلك العموم هو محور البناء الأصولي في المنهج الحنفي، وعليه تنزل الأحكام الفقهية المستخرجة من أدلتها التفصيلية، ولا يصار إلى الخصوص إلا بدلالة، كما أن الأصل في الكلمة الحقيقة ولا تصرف إلى المجاز إلا بدلالة كتعذر الحمل على الحقيقة⁽²⁾، حتى أنهم اعتبروا الخاص تابع للعام لأنه جزء منه، فما ثبت للعام يثبت للخاص⁽³⁾. والعام هو: "كل لفظ يَنْتَظِمُ جمعاً من الأفراد"⁽⁴⁾؛ وقيل: ما ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً أو معنى فهو عام⁽⁵⁾، وقيل: "هو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له"⁽⁶⁾.

ووجه اختلاف هذه التعريفات أن الأول قائم على القول بأن العموم من عوارض الألفاظ فقط، والبقية على القول إن المعاني لها عموم أيضاً، وهي مسألة خلافية بين الأحناف أنفسهم، ومثلها شرط استيعاب العموم واستغراقه لجميع أفراد⁽⁷⁾، فالأخير انفرد باشتراط الاستغراق.

أما قولهم "ينتظم" فاحترزوا به عن المشترك؛ لأنه لا يشتمل معنيين، وإنما يحتمل كل واحد على السواء، وقولهم "جمعاً" احترزوا به عن التثنية، فإنها ليست عامة بل هي كسائر أسماء الأعداد في الخصوص⁽⁸⁾، فتكون التثنية تابعة للخاص، والمشارك قسم مستقل بنفسه، والمطلق عام؛ لانتظامه جمعاً من الأفراد، ومجمل؛ لأن الجمع الذين انتظمه غير معين في أفراد⁽⁹⁾ وإنما هو فرد أو أفراد دل عليهما بطريق الشيوخ؛ لذلك قيل عنه إنه غير متعرض للكثرة أو الوحدة، فيلحق بالمجمل أيضاً، أما

(1) ينظر: الفصول في الأصول (101/1)، وتقويم الأدلة (104)

(2) ينظر: الفصول في الأصول (396/1)، وأصول السرخسي (196/1)

(3) ينظر: الكافي شرح البيهقي (659/2)

(4) أصول الشاشي (17)

(5) ينظر: تقويم الأدلة (94)، وأصول السرخسي (125/1)، وميزان الأصول (256)

(6) ميزان الأصول (257)

(7) ينظر: تقويم الأدلة (94)، وميزان الأصول (255)

(8) ينظر: كشف الأسرار (33/1)



العموم فاسم لجميع ما انطوى تحته دفعة وليس بعض ذلك بأولى به من بعض، فيجب استعمال الجميع⁽¹⁾، وبهذا يظهر الفرق بين العام وغيره من عوارض الألفاظ.

دلالة العام على أفراده:

يرى الأحناف أن دلالة العام على أفراده قطعية تفيد العلم؛ لأن العام موجب للحكم فيما يتناوله قطعاً؛ بمنزلة الخاص موجب للحكم فيما تناوله، يستوي في ذلك الأمر والنهي والخبر، إلا فيما لا يمكن اعتبار العموم فيه لانعدام محله فحينئذ يجب التوقف إلى أن يتبين ما هو المراد به ببيان ظاهر بمنزلة المجمل، ومثل كل عموم عموم القرآن فإنه يوجب العلم بجميع ما تحته بل هو أولى؛ لأن وروده بطريق قطعي⁽²⁾.

إن ما ظهر المراد به في أصل الوضع اللغوي فهو قطعي الدلالة على ما دل عليه سواء كان المدلول عمومًا أو خصوصًا، وما لم يظهر فهو مجمل أو بمنزلة المجمل، والمجمل حكمه التوقف فيه حتى يرد بيانه⁽³⁾.

فإذا كانت دلالة العموم على أفراده قطعية فلا يجوز حمله على الخصوص؛ لأن للعموم في اللغة صيغة تميزه عن الخصوص، كما أن للخصوص كذلك صيغة تميزه عن العموم، عقل بذلك كل شيء بما هو موضوع له، فامتنع صرفه إلى غير ما وضع له، كما لا يصرف لفظ الجمع إلى الواحد، ولفظ الأمر إلى الاستخبار ولفظ الخبر إلى الأمر⁽⁴⁾، وهذه هي حجته لمذهبهم هذا.

ثانيًا - أثر دلالة الحال على حكم العام:

كما رأينا اتفاق الأحناف على ترك الحقيقة لأجل أمور منها دلالة الحال⁽⁵⁾، والحقيقة تحمل على العموم⁽⁶⁾، فإن مقتضى هذا أن تكون دلالة الحال مما يخص بها العام عند الأحناف.

المراد بالتخصيص: "قصر العام على بعض مسمياته"⁽⁷⁾، فإذا دخلت دلالة الحال على اللفظ العام قصرته على بعض مسمياته⁽⁸⁾؛ "لأن المراد باللفظ البيان، فإذا دلت الدلالة على اللفظ بالعموم

(1) ينظر: الفصول في الأصول (332/1)

(2) ينظر: أصول السرخسي (132/1)، والفصول في الأصول (162/1).

(3) ينظر: الفصول في الأصول (328/1)

(4) ينظر: تقويم الأدلة (106)، وأصول السرخسي (196/1)، والفصول في الأصول (115/1)، وميزان الأصول (283)

(5) ينظر: هذا البحث.

(6) ينظر: هذا البحث.

(7) بديع النظام (468/2)، وكشف الأسرار (306/1)

(8) ينظر: البرهان في أصول الفقه (133/1)



صار هذا اللفظ للاستغراق، ويصرف اللفظ عن ظاهره بدلالة الحال⁽¹⁾. والعام إذا ثبت تخصيصه تنزل حجته على أفرادها من إفادة العلم إلى إفادة العمل سواء كان المخصص دلالة الحال أو غيرها، مما يؤدي إلى جواز ترك الظاهر بالاجتهاد⁽²⁾، فيجوز تخصيصه بخبر الواحد وبالقياس.

وعلى ذلك أبو زيد الدبوسي بأنه لما قام دليل أوجب حكماً بخلاف العام لم يبق للعام دلالة تفيد العلم، وإنما أبقوا له دلالة تفيد العمل بالدليل الذي أوجب التخصيص؛ إذ إن النص المعلوم ورد مخصصاً معلوماً أو مجهولاً لما احتمل البيان تفسيره أو تعليقه فكان بمنزلة إرادة المتكلم الذي اعتبرها الشافعي -رحمه الله تعالى-⁽³⁾، فإذا دخلت دلالة الحال على العام وأوجبت حكماً يخصص حكم العام سقط الاحتجاج بالعام على وجه العلم، وإنما يبقى الاحتجاج به على وجه العمل؛ لأن دلالة الحال لم توجب شيئاً فيما تبقى من حكم العام لا بنفي ولا إثبات، وإنما بقي مجهولاً أو مخصوصاً، فاقضى ذلك وجوب العمل بدلالة العام على سبيل الظن كما خرَّج الشافعي دلالة العام على إرادة المتكلم فأفادت الظن عنده.

ثم إن العام الذي دخل عليه الخصوص يؤول إما إلى المجاز أو إلى المجمل، فإن كان ما بقي منه بعد دخول الدليل المخصوص معلوماً آل إلى المجاز، وإن كان مجهولاً آل إلى المجمل، أو إن دخل دليل الخصوص على الحكم كان اللفظ مجازاً في الباقي، وإن دخل على النص كان مجملاً⁽⁴⁾، وبيان ذلك بالأمثلة.

مثال الحال الذي يؤول به العام إلى المجاز: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْمَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ الأنعام: ١٤٥، قوله: ﴿مُحَرَّمًا﴾ لفظ نكرة جاء في سياق النفي، وهي صيغة عموم عندهم تفيد القطع لا يجوز تخصيصها ولا الزيادة عليها بدليل ظني، إلا أنهم أخرجوا حكم هذه الآية من إفادة العموم بدلالة الحال؛ إذ قالوا: رُوي أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ كَانُوا يُحَرِّمُونَ أَشْيَاءَ مِنْ نَحْوِ السَّائِبَةِ⁽⁵⁾ وَالْوَصِيلَةِ⁽⁶⁾ فَنَزَلَتْ الْآيَةُ رَدًّا لِقَوْلِهِمْ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾، يَعْنِي مِمَّا يُحَرِّمُونَ: ﴿يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْمَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾⁽⁷⁾ تحكي حالهم، بذلك تخرج دلالة اللفظ

(1) التجريد للقدوري (4841/10)

(2) ينظر: الفصول في الأصول (155/1-156)

(3) ينظر: تقويم الأدلة (108-109)

(4) ينظر: تقويم الأدلة (151)، وأصول السرخسي (145/1-150)

(5) هي: الناقة التي تسبب فلا تمنع من مرعى بسبب نذر علق بشفاء مريض أو قدوم غائب. التعريفات الفقهية (110)

(6) هي: الشاة إذا تنتج عشر إناث متتابعات في خمسة أبطن ليس فيهن ذكر فكان ما ولدت بعد ذلك للذكور دون الإناث.

التعريفات الفقهية (237)

(7) ينظر: الفصول في الأصول (181/1)، وميزان الأصول (331)



عن إفادة العموم، فاعتبروا هذه الآية خاصة بنفي تحريم ما كانت العرب على تحريمه مما لم يحرمه الله، فحمل ظاهر عموم اللفظ على حال العرف الخاص المتمثل في سبب النزول، ولا يعني ذلك حمل الآية على سبب النزول؛ لأن العبرة عندهم بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وإنما حملوه على دلالة الحال المتعارف عليه عند العرب.

فلما ثبت خصوص حكم هذه الآية بدلالة العام أصبح العموم فيها مجازي عند الحنفية؛ لأنهم يقولون إن ما ثبت خصوصه يثبت اللفظ مجازاً، والمجاز يجوز تخصيصه والزيادة عليه بالأدلة الظنية⁽¹⁾، لذلك قبلوا الزيادة على النص بحديث أبي ثعلبة رضي الله عنه : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ)⁽²⁾، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ)⁽³⁾.

مثال الحال الذي يؤول به اللفظ من عام إلى مجمل: الاستثناء بالمجهول فإنه ينسخ دلالة العموم وينقلها إلى الإجمال⁽⁴⁾؛ لأن الاستثناء يتعرض للنص فينسخه في مدلوله⁽⁵⁾، منه ما جاء في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمُ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾⁽⁶⁾ المائدة: ١، فالأنعام اسم جنس دخل عليها أداة التعريف "الألف واللام" فدل على حل جميع الأنعام، ولما دخل الاستثناء المجهول "صَارَ اللَّفْظُ بِهِ مُجْمَلًا إِذَا أَرَادَ يَقُولُهُ: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾، مِمَّا قَدْ حَصَلَ تَحْرِيمُهُ الْآنَ وَأَبَيُّهُ لَكُمْ فِي الثَّانِي، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ، إِلَّا مَا يَبَيِّنُ لَكُمْ مِمَّا قَدْ حَصَلَ تَحْرِيمُهُ الْآنَ"⁽⁶⁾.

فلما كان حال المستثنى وهو محل الحكم في قوله: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾، الجهالة صار حال المباح منها الجهالة أيضاً، وذلك حال المجمل، فكانت الآية موقوفة على ورود البيان؛ لذلك قبلوا تخصيص هذه الآية بخبر الواحد في كراهة أكل لحم الجلالة⁽⁷⁾ من الأنعام⁽⁸⁾، للحديث المروي عن ابن عمر -

(1) ينظر: الفصول في الأصول (167/1، 214)، وتقويم الأدلة (103)

(2) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح باب أكل كل ذي ناب من السباع برقم 5530 (96/7)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وكل ما يؤكل من الحيوان باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير رقم 1932 (1533/3).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصيد والذبائح وكل ما يؤكل من الحيوان باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير برقم 1934 (1534/3)

(4) ينظر: الفصول في الأصول (69/1)، وتقويم الأدلة (109)

(5) ينظر: تقويم الأدلة (151)، وأصول السرخسي (145-150)

(6) الفصول في الأصول (69/1-70)

(7) والجلالة من الأنعام هي: التي تأكل العذرة ولا تأكل غيرها حتى أنتن لحمها والجلدة البعرة. التعريفات الفقهية (71)

(8) ينظر: الأضل (395/5)



رضي الله عنهما -، قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْأَبْيَانِهَا).⁽¹⁾ وكان الأصل بقاء إباحة الأنعام بجميع أوصافها حتى يأتي دليل مخصص في قوة الآية، ولكنهم جعلوا الجهالة قرينة تخرج الصيغة من إفادتها العموم والاستغراق إلى معنى المجل.

المطلب الثاني: أثر دلالة الحال على بقية أقسام الكلام عند الأحناف.

يتم دراسة أقسام الكلام على أساس المقابلة بينهما في علم أصول الفقه لمعرفة البيان والوقوف على مراد المتكلم، فهي عموم يقابله خصوص، وحقيقة يقابلها مجاز، ومطلق يقابله مقيد، وصريح يقابله كناية، وظاهر يقابله مجمل⁽²⁾، فإذا ثبتت حجة لدلالة الحال في معارضة دلالة الوضع اللغوي، فإنها تنقل ظواهر الوضع إلى ضد موجب أفاظها⁽³⁾، وقد سبق في المطلب السابق الكلام عن العموم نظرًا لأهميته كما بينا، وفي هذا المطلب نتحدث عن بقية هذه الأقسام، وذلك من خلال الآثار الآتية:

الأثر الأول - ترك الحقيقة إلى المجاز لدلالة الحال:

المراد بالحقيقة والمجاز أن: "كل لفظ وَضَعَهُ وَاضِعُ اللَّغَةِ بِإِزَاءِ شَيْءٍ فَهُوَ حَقِيقَةٌ لَهُ وَلَوْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ يَكُونُ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً"⁽⁴⁾، والأصل عندهم أن اللفظ محمول على الحقيقة، ولا يحمل على المجاز إلا عند تعذر حمله على الحقيقة أو تقوم الدلالة على إرادة المجاز⁽⁵⁾، فالحقيقة والمجاز هما قسما الوضع اللغوي⁽⁶⁾، وكل منهما على أربعة أقسام هي: الأمر والنهي والخبر والاستخبار⁽⁷⁾، وإنما نتحدث هنا عن ترك الحقيقة التي هي الأصل إلى المجاز الذي هو خلف لها بصورة كلية، دون تناول عوارضها لضيق المساحة، ولكن يلزم التنبيه على أن أكثر أمثلة المبحث الأول من هذا القبيل.

إن دلالة الحال لما ثبت لها من حجة فإنها تصرف اللفظ عن إرادة الحقيقة إلى المجاز، قال أبو زيد الدبوسي فيما يدل على إرادة المتكلم المجاز: "إن المجاز لا يثبت من الكلام إلا بإرادة المتكلم النقل إليه عما وضع اللفظ له، والإرادة لا تثبت إلا ببيان من قبله أو دلالة الحال أو العرف ونحوها، فإذا انعدمت دلالات الإرادة لم يثبت الناقل فلم يثبت النقل فبقيت الحقيقة قطعًا بلا احتمال، وهذا كالنص

(1) أخرجه أبو داود، كتاب الأطعمة باب النهي عن أكل لحوم الجلالة برقم 3785 (3/351)، والترمذي، كتاب الأطعمة باب ما جاء في لحوم الجلالة 1824 (4/270)، وابن ماجه، كتاب الذبائح باب النهي عن لحوم الجلالة رقم 3189 (2/1064). وصححه الألباني في تعليقاته على السنن.

(2) ينظر: كشف الأسرار (1/26-28)

(3) ينظر: الفصول في الأصول (1/50)

(4) أصول الشاشي (42)

(5) ينظر: أصول السرخسي (1/196)

(6) الكافي شرح البزدوي (2/759)

(7) ينظر: ميزان الأصول (79)



المطلق فإن حكمه يثبت مطلقاً قطعاً، وإن احتمل التغيير بزيادة قيد أو تعليق شرط؛ لأن الثاني إنما يثبت بزيادة بيان ولم يثبت⁽¹⁾؛ أي ولم يثبت البيان فلم يثبت النقل، فكان لدلالة الحال أن تصرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز، ومن الإطلاق إلى التقييد بما تدل عليه.

مثال ذلك: لقد عرفنا في المبحث الأول أن من عرف الشرع عدم تحميل المكلفين فوق طاقتهم⁽²⁾، كما أن الشارع الحكيم ليس في كلامه ما يستوجب ذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿لَا يُكْفِ اللَّهُ نَفْسًا إِبَاءً وَسُعْمًا﴾ البقرة: ٢٨٦، فإذا لم يكن في مقدور المكلف التمكن من الأداء فلا وجه لإثبات التكليف بالأداء؛ لأنَّه تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ وَقَدْ نَفَى اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِهَذِهِ الْآيَةِ⁽³⁾، وهنا نوضح بالمثال كيف تترك الحقيقة ويحمل اللفظ على المجاز لأجل حال الشرع. فإذا جاء أمر ظاهره التكليف بما لا يطاق أو بما يتضمن حرجاً حمل الأمر على حال المكلفين وما في قدرتهم، وذلك حال عرف الشرع.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ الحج: ٧٧، قوله: ﴿وَأَفْعَلُوا﴾، صيغة أمر، والأمر عندهم يقتضي الوجوب⁽⁴⁾، وقوله: ﴿الْخَيْرَ﴾، تدل على العموم لكونه اسم جنس معرف بالألف واللام، فيكون الأمر في الآية يدل على وجوب فعل جميع الخير، لكنهم اخرجوا هذا الأمر من صيغة الوجوب لاستحالة اعتقاد العموم فيه؛ "لأنَّه مَعْلُومٌ مَعَ وُرُودِ اللَّفْظِ امْتِنَاعُ اسْتِيعَابِ جَمِيعِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِجَابِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ خَيْرٍ وَاجِبًا، وَيَسْتَحِيلُ أَيْضًا مِنْهُ فِعْلُ كُلِّ مَا يُسَمَّى خَيْرًا لِأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ وَلَا يَتَأْتَى لَهُ فِعْلُهُ"⁽⁵⁾.

وأجازوا حمل الأمر هنا على أحد وجهين:

الأول: الحمل على التخصيص، حملاً على أن المتكلم إنما أراد بعضه؛ لأن إرادة الجميع يدخل الآية في الأمر بما لا يطاق وهو منتفٍ في عرف الشرع⁽⁶⁾، فلما استحال فعل جميع الخير، حملوا الكلام على تقدير مضاف حتى "صَارَ حِينَئِذٍ كَقَوْلِهِ أَفْعَلُوا بَعْضَ الْخَيْرِ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ، وَذَلِكَ الْبَعْضُ غَيْرٌ مَعْلُومٌ مِنَ اللَّفْظِ فَحُكْمُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الدَّلِيلِ"⁽⁷⁾.

(1) تقويم الأدلة (100)

(2) ينظر: هذا البحث.

(3) ينظر: أصول السرخسي (340/2)

(4) ينظر: أصول الشاشي (120)، والفصول في الأصول (87/2)

(5) الفصول في الأصول (71/1)

(6) ينظر: تقويم الأدلة (420)، ومسألة انتقاء التكليف بما لا يطاق مفروغ منها كما هو مبين في هذا البحث.

(7) الفصول في الأصول (71/1)



الثاني: الحمل على الندب، فلما كان حقيقة الأمر الوجوب، والندب مجازاً فيحمل على المجاز عند تعذر الحقيقة⁽¹⁾، فيكون إخراج الأمر عن مقتضاه الظاهر، أو حمله على أقل الأمر، وإخراج إرادة الزيادة، وإذا كان على "النَّدْبِ صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ كُلُّهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَخْتَارُهُ، فَيَصِيرُ تَقْدِيرُهُ أَفْعَلُوا مِنَ الْخَيْرِ مَا شِئْتُمْ فَإِنَّكُمْ مَنُذُوبُونَ إِلَيْهِ وَمُنَابُونَ عَلَيْهِ"⁽²⁾.

الأثر الثاني - تقييد مطلق اللفظ بدلالة الحال:

تنوعت تعريفات المطلق والمقيد فقول: "المطلق ما دل على شائع في جنسه، ويطلق المقيد على ما أخرج من شياخ بوجه كرقبة مؤمنة"⁽³⁾، ويعرف المقيد بأنه: "اللفظ الدال على مدلول معين"⁽⁴⁾، وقيل: المطلق: "أن يكون متعرضاً للذات دون الصفات، والمقيد: ما يتعرض للذات الموصوف بصفة"⁽⁵⁾. والأصل عند الأحناف أن: "حُكْمُ الْمُطْلَقِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى إِطْلَاقِهِ كَمَا أَنَّ الْمُقَيَّدَ عَلَى تَقْيِيدِهِ، فَإِذَا وَرَدَا أَيُّ الْمُطْلَقِ، وَالْمُقَيَّدِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ لَمْ يُحْمَلِ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ"⁽⁶⁾، لكن دلالة الحال إذا دخلت على المطلق فإنها تقيده، قال شمس الأئمة السرخسي: "إنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ أَلْكَامٍ يَتَّقَى بِمَا هُوَ الْعَالِبُ مِنْ دَلَالَةِ الْحَالِ فِي كُلِّ فَصْلٍ"⁽⁷⁾، فشرط الحال الذي يقيد مطلق اللفظ أن يكون غالباً في بابه. **مثاله:** "لَوْ قَالَ الرَّجُلُ: تَعَدَّ عِنْدِي الْيَوْمَ، فَقَالَ: إِنْ تَعَدَّيْتِ فَعَبْدِي حُرٌّ، أَنَّ هَذَا عَلَى ذَلِكَ الْعَدَاءِ بَعَيْنِهِ، فَإِنْ تَعَدَّى عِنْدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَحْنَتْ"⁽⁸⁾، فالامتناع عن الغداء مطلق، ولكن بدلالة الحال تقيده بالغداء المخصوص واليوم المعلوم، ومن فرض الحج ونوى مطلقاً فإن لم يكن قد أدى حجة الإسلام فإنها تتعين بدلالة الحال⁽⁹⁾.

وأكثر وضوحاً وتصريحاً للتقييد بدلالة الحال ما قاله الكاساني: "إِذَا قَامَتْ امْرَأَتُهُ لِتَخْرُجَ مِنَ الدَّارِ فَقَالَ لَهَا إِنْ خَرَجْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَعَدْتِ ثُمَّ خَرَجْتَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَحْنَتْ اسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَى التَّقْيِيدِ بِتِلْكَ الْخُرْجَةِ كَأَنَّهُ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ هَذِهِ الْخُرْجَةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ"⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: أصول السرخسي (14/1)

(2) الفصول في الأصول (71/1)

(3) الردود والنقود (286-285/2)

(4) كشف الأسرار (286/2)

(5) ميزان الأصول (396)

(6) شرح التلويح على التوضيح (117/1)

(7) شرح السير الكبير للسرخسي (801/1)

(8) الفصول في الأصول (51/1)

(9) ينظر: أصول السرخسي (44/1)

(10) بدائع الصنائع (13/3)



وكما هو معلوم من الدين ضرورة أن أوامر الشرع ونواهيها الواردة مطلقة، فإنها في الأصل مقيدة بأحوال المكلفين من حيث توفر شروط الأهلية فيهم سواء بدلالة العقل أو دلالة القواعد العامة في الشريعة، فمن لم تتوفر فيه شروط الأهلية علم من حاله أنه غير مراد بمطلق الأمر. من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ البقرة: ١٩٠، قيدها حال الشرع بالقادرين على القتال، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ البقرة: ١٩٥، مقيدة بالأغنياء، وذلك لأن محل الكلام وهو المكلفون لا يحتمله عموم اللفظ وإطلاقه شرعاً، فوجب حمله على دلالة الحال، فحمل على القادرين على القتال في الأولى، وعلى الأغنياء في الثانية.

إن تقييد أحكام اللفظ بدلالة الحال قاعدة من قواعد الدين الكلية تتخرج عليها أحكام الأهلية، وعوارضها لا تخفى على مطلع ولا يجهلها عامي ولا ينكرها إلا جاحد.

الأثر الثالث - إعطاء ألفاظ الكناية حكم اللفظ الصريح لدلالة الحال:

المراد بالصريح والكناية أن "الصريح هو كل لفظ مكشوف المعنى والمراد حقيقة كان أو مجازاً، والكناية بخلاف ذلك؛ وهو ما يكون المراد به مستوراً إلى أن يتبين بالدليل، ولهذا كان الصريح ما يكون مفهوماً المعنى بنفسه، وقد تكون الكناية ما لا يكون مفهوماً المعنى بنفسه"⁽¹⁾.

وحكم الصريح وجوب ثبوت معناه بأي طريقة أداه قائله، أما الكناية فالعمل بموجب معناه معلق ويحتاج إلى النية أو دلالة الحال⁽²⁾. وألفاظ الكناية في أصلها من الألفاظ المجملة التي لا يقوم عليها حكم شرعي إلا بدليل خارجي يفسر المراد منها، ومن الأدلة المعتبرة شرعاً في بيان المجمل دلالة الحال، التي ثبت عندنا أنها توجب صرف اللفظ عن حقيقته، فلا إن كانت كذلك فالاحتجاج بها في تفسير المجمل، وإعطاء كنايات الألفاظ حكم الصريح منها أولى، وهذا ما سار عليه أئمة الأحناف⁽³⁾.

مثاله: عقد الطلاق له ألفاظ صريحة كأنت طالق وأنت بائن، وألفاظ يكنى بها عنه، كالحقي بأهلك، فإذا نطق الرجل بلفظ يكنى به عن الطلاق وهو في حال غضب على زوجته يكون طلاقاً في القضاء يقوم مقام النية المضمرة الباطنة؛ لأن "الكناية ما احتتمل الطلاق وغيره فلزم أن يستفسر عن مقصوده به، أما إذا كانت حالة ظاهرة تُفيد مقصوده فإن القاضي يعتبرها ولا يصدق في إيعاء فإنه ينصرف إلى ما يخالف مقتضاها وهي دلالة الحال فإنها مما يحكم بإزادة مقتضاها شرعاً كما في البيع

(1) أصول السرخسي (1/394)

(2) ينظر: أصول الشاشي (64-68)

(3) ينظر: أصول السرخسي (1/188-189)، وأصول الشاشي (68)، والتجريد (10/4837)



بِالدَّرَاهِمِ الْمُطْلَقَةِ فَإِنَّهُ يُنْصَرِفُ إِلَى غَالِبِ نَعْدِ الْبَلَدِ بِدَلَالَةِ الْحَالِ، وَكَذَا إِذَا أُطْلِقَ الصَّرُورَةُ نِيَّةَ الْحَجِّ يُنْصَرِفُ إِلَى نِيَّةِ الْحَجِّ الْفَرْضِ⁽¹⁾.

ومما يشهد لذلك ما جاء من وقائع في عصر نزول التشريع، منها قول النبي ﷺ لابنة الجون، لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ، وَدَنَا مِنْهَا، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ لَهَا: (لَقَدْ عُدْتِ بِعَظِيمٍ، الْحَقِي بِأَهْلِكَ)⁽²⁾، فقوله ﷺ الحقي بأهلك كناية عن الطلاق؛ لأن دلالة الحال وهي تعوذ المرأة من النبي ﷺ وغضب النبي ﷺ منها دللت على أن المراد الطلاق.

لكن قول كعب بن مالك ﷺ لزوجته الحقي بأهلك⁽³⁾ لم يعتبر طلاقاً؛ لأنه لم يقله غضباً من زوجته، وإنما استجابة لأمر النبي ﷺ عندما أمره أن يعتزل امرأته، وقد قسم الحنفية حمل ألفاظ الكناية على دلالة الحال إلى ثلاثة أحوال فقالوا: "وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْأَحْوَالَ ثَلَاثَةٌ خَالَةٌ مُطْلَقَةٌ وَهِيَ خَالَةُ الرَّضَا، وَخَالَةٌ مُدَاكِرَةُ الطَّلَاقِ، وَخَالَةُ الْعُضْبِ"⁽⁴⁾، أما الأخيرة فتكون طلاقاً صريحاً، وغيرها تعلق بالنية؛ لأن الحال لا يدل على طلاق.

المطلب الثالث: أثر دلالة الحال على احتجاج الأحناف بدلالة الاقتضاء.

لقد اختلف الأحناف في مفهوم اقتضاء النص، نذكر أهمها وهي التي يقوم الخلاف فيها على دلالة الحال، حيث عرفه أبو زيد الدبوسي بأنه: "زيادة على النص لم يتحقق معنى النص بدونها فاقترضها النص ليتحقق معناه، ولا يلغو"⁽⁵⁾. وهذا رأي متقدمي الحنفية، ويعني أن المقتضى لفظ مقدر تم إضماره في الكلام، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: تقدير إضمار لضرورة صدق المتكلم كقوله ﷺ: (رفع عن أمي الخطأ والنسيان)⁽⁶⁾.

الثاني: تقدير إضمار لصحة الكلام عقلاً، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْبَةَ﴾ يوسف: ٨٢.

الثالث: تقدير إضمار لصحة الكلام شرعاً، كقوله: "اعتق عبدك عني"⁽⁷⁾.

(1) فتح القدير (61/4)

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الطلاق، باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، برقم 5254 (41/7)

(3) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك وقول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّمَانَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ 4418

(4) (6/6)، ومسلم في صحيحه، في كتاب، التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه برقم 2769 (2125/4)

(4) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (217/2)

(5) تقويم الأدلة (136-135)

(6) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، برقم 2045 (659/1)، قال في

مصباح الزجاجية (125/2) (هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى ضَعْفِ أَبِي بَكْرٍ الْهُذَلِيِّ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ

حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ الْأَيْمَةُ السِّتَّةُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ (358/1)

(7) ينظر: أصول السرخسي (251/1)، وميزان الأصول (403/1)



وقيل: اقتضاء النص هو: ما يتوقف عليه صحة المنطوق شرعاً مراداً معه، فاحترزوا بقولهم شرعاً عما تتوقف عليه صحته عقلاً ولغة، واحترزوا بقولهم "مراداً معه" عن مضمرة النص فإنه لا يراد معه⁽¹⁾.

وهذا مذهب متأخري الحنفية كالجصاص والبرزدوي والسرخسي والسمرقندي وصدر الشريعة وغيرهم؛ حيث قصروا دلالة الاقتضاء على المضمرة شرعاً، ليظهر بتقديره زيادة اقتضاها دلالة الشرع، أما القسمين الباقيين فهما تقدير محذوف أو تقدير مضمرة⁽²⁾.

نرى أن وجه مخالفة متأخري الحنفية لمقدميهم، بل ولجميع الأصوليين هو تفريقهم بين التقدير القائم على دلالة الحال الثابتة التي لا تقبل التغيير شرعاً، والتقدير القائم على دلالة الحال القابلة للتغيير شرعاً وعقلاً، فإن كان التقدير قائماً على دلالة الحال التي لا تقبل التغيير حمل اللفظ على تقدير مضمرة أو محذوف، وإن كان التقدير قائماً على دلالة الحال التي تقبل التغيير حمل على المقتضى، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً- أما القسم الأول فهو مقدر لأجل حال المتكلم؛ لأنه لا يجوز شرعاً ولا عقلاً أن يكون الشارع كاذباً أو يوصف بالكذب، فلما ثبت من حاله ﷺ أنه صادق لا يكذب، ووجدنا جريان الخطأ والنسيان على أفراد أمته وجب تقدير مضمرة هو الإثم أو الحكم اقتضى تقدير هذا المضمرة ما ثبت عندنا من حال المتكلم ﷺ الذي لو حملنا الكلام على ظاهره لناقضه⁽³⁾.

ثانياً- وأما القسم الثاني فمقدر لأجل محل الكلام، فإذا جاء الكلام وتوجه الأمر أو النهي فيه إلى ما لا يقبله عقلاً، وجب تقدير محذوف، فلما كان الإرشاد لسؤال القرية، والقرية لا تقدر على الجواب، علمنا أن محل الكلام لا يقبل حقيقة ما جاء في اللفظ وجب تقدير محذوف وهو لفظ "أهل" فيكون المقصود قوله: وأسأل أهل القرية⁽⁴⁾.

ثالثاً- ثم القسم الثالث المتفق عليه وهو دلالة الشرع، لما علمنا من حال الشرع أنه لا يجوز فيه أن يعتق أحد إلا من حر ماله، ولكن هذا الحكم الشرعي قابل للنسخ والتبديل والتخصيص شرعاً وعقلاً إلا أن ذلك لم يرد وضعاً، لذلك وجب تقدير مقتضى مفاده بعني عبدك وأعتقه عني⁽⁵⁾.

ويشترط الأحناف للمقتضى شرطين:

(1) بديع النظام (546-545/2)

(2) ينظر: الفصول في الأصول (362/1)، وأصول السرخسي (251/1)، وميزان الأصول (403)، وكشف الأسرار (78-76/1)، وشرح التلويح (263-262/1).

(3) ينظر: تقويم الأدلة (136)، وأصول السرخسي (251/1)

(4) ينظر: كشف الأسرار (104/2)

(5) ينظر: بديع النظام (546-545/2)، والكافي شرح البرزدي (1085/3)



- 1- عدم وقوع التعارض بين المعنيين المذكور والمقدر، وذلك بأن يصح المعنى المذكور بالمعنى المقدر عند إضافته فلا يلغى، كما يصلح المعنى المقدر عند ذكره كما كان صالحاً عند الإضمار⁽¹⁾.
- 2- أن يكون ذلك التقدير ضرورياً⁽²⁾ أوجب هذا التقدير الشرع أو العقل فيجعل غير المنطوق منطوقاً ليصح ذلك المنطوق⁽³⁾، لكنهم بعد أن اتفقوا على وجوب التقدير، واتفقوا أيضاً على أنه إذا كان الموجب للتقدير دليلاً يقبل التغيير فإن المقدر يكون مقتضى، واختلفوا فيما إذا كان الموجب للتقدير دليلاً غير قابل للتغيير، فقيل يكون المقدر مقتضى، وقيل محذوفاً أو مضمراً وليس مقتضى، وقد بيناه قبل قليل.

ويمكن للمجتهد معرفة المقتضى من خلال النظر إلى النص نفسه، وإلى المعنى الذي هو شرط لصحة الكلام فيثبت المعنى مقتضى⁽⁴⁾، فالحكم هنا ليس موقوفاً على النص، وإنما متعلق بمعنى سابق هو صدق الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً، ولو حمل اللفظ من غير تقدير المعنى لظهر كذب أو فساد في الكلام، وهذا المعنى المقدر ثابت من خلال النظر في حال الشرع، وقيل أيضاً حال المتكلم ومحل الكلام، فتكون بذلك دلالة الاقتضاء ليست لفظية وإنما معنوية⁽⁵⁾.

قال عبد العزيز البخاري: "وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّرْعَ مَتَى دَلَّ عَلَى زِيَادَةِ شَيْءٍ فِي الْكَلَامِ لِصِيَانَتِهِ عَنِ اللَّغْوِ وَنَحْوِهِ فَالْحَامِلُ عَلَى الزِّيَادَةِ - وَهُوَ صِيَانَةُ الْكَلَامِ - هُوَ الْمُقْتَضِي، وَالْمَزِيدُ هُوَ الْمُقْتَضَى، وَدَلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالزِّيَادَةِ هُوَ الْاِقْتِضَاءُ"⁽⁶⁾، حيث تظهر الحاجة لصيانة الكلام من خلال النظر في حال محله؛ إذ دل الشرع بما ثبت من حاله عدم صلاح الكلام على محله إلا بتقدير زيادة فيه غير ملفوظة⁽⁷⁾.

مثاله: تقدير المقتضى لأجل حال عرف الشرع، في قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ التوبة: ٥، قال أبو بكر الجصاص: "إِذَا أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ، وَهُمْ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ، كَانَ اللَّفْظُ عِبَارَةً عَنْهُمْ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، وَمُرَادُهُ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ لِذَلِيلٍ قَامَتْ وَبَيْنَ قَوْلِهِ أُقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ فِي أَنَّهُ لَا يُجْعَلُ اللَّفْظُ مَجَازًا بَلْ هُوَ حَقِيقَةً فِيهِمْ"⁽⁸⁾، أما الدلائل القائمة التي

(1) ينظر: الكافي شرح البيهقي (275/1-276)

(2) ينظر: كشف الأسرار (75/1)

(3) ينظر: الكافي شرح البيهقي (1198/3)، وكشف الأسرار (76/1)، وفصول البدائع (204/2)

(4) ينظر: تقويم الأدلة (138)، وكشف الأسرار (76/1)، وفصول البدائع (203/2)

(5) ينظر: تقويم الأدلة (136)، وميزان الأصول (307)

(6) كشف الأسرار (75/1)

(7) ينظر: شرح التلويح على التوضيح (262/1)

(8) الفصول في الأصول (140/1)



أشار إليها رحمه الله -هي تكرار التفريق بين المشركين عبدة الأوثان، ومشركي أهل الكتاب في القرآن⁽¹⁾، وقد جعلها حقيقة؛ لأنه يبني دلالة الاقتضاء على محل الكلام في اصطلاح الشرع، وكذلك اقتضى حال الشرع تقدير خروج مشركي أهل الذمة والمستأمنين بالمخصصات اللفظية⁽²⁾، فتقدير المقتضى الشرعي في هذا الموضوع ليفيد تخصيصها حقيقة.

أثر دلالة الحال في حكم عموم المقتضى.

يرى علماء الحنفية أنه ليس للمقتضى عموم؛ لأن العموم من عوارض الألفاظ أما دلالة الاقتضاء فمعنوية ضرورة تقدر بالقدر الذي يدفع هذه الضرورة، وكما أن المقتضى لا عموم له فإن التخصيص لا يدخله⁽³⁾، حتى وإن كان الحكم الثابت بها بمنزلة الحكم الثابت بالنص، والحكم الثابت بالنص له عموم فكذلك هذا "إلا أن مقتضى النص ساقط من النص بنفسه في الأصل لا حكم له، وإنما يثبت ضرورة أن يصير الكلام مفيداً فيتقدر بقدر الضرورة، وإذا ثبت بقدر ما يصير الكلام مفيداً زالت الضرورة المثبتة فسقط ثبوته"⁽⁴⁾.

وهذا الأصل في مذهبهم، ولكن خلافهم في التفريق بين الحال الثابت والحال القابل للتغيير أثر في مسألة عموم المقتضى، فقال من فرق بينهما إن كان الموجب للتقدير حالاً ثابتاً أو لا قدرة للمكلفين على التصرف به؛ فإن له عموم، وإن كان الموجب للتقدير حالاً يقبل التغيير أو للمكلفين القدرة على التصرف به فلا عموم له⁽⁵⁾.

لكن هذه المعاني المقدره التي لها عموم لم يكن عمومها على وجه الاقتضاء، وإنما على وجه المجاز سواء كان مجاز إضمار أو مجاز حذف وهو ملفوظ تقديراً، أما المقتضى فهو من باب الموقوف على حكم الشرع⁽⁶⁾.

وشرط اعتبار العموم لتقدير الحذف أو الإضمار أن يتوقف التقدير على محتمل واحد أو محتملات متوافقة، فإن كان التقدير موقوفاً على أكثر من محتمل وكانت متباينة اندفع العموم وصار في حكم المشترك من وجوب الوقف، فلا يقدم أي منها على الآخر إلا بدليل⁽⁷⁾.

(1) منها قوله تعالى: ﴿ مَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَكَانَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ البقرة: ١٠٥، وقوله تعالى:

﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ البينة: ١.

(2) ينظر: أصول السرخسي (2/82، 118)، وميزان الأصول (310-312)

(3) ينظر: ميزان الأصول (307)، وبديع النظام (2/548)، وشرح التلويح على التوضيح (1/264)

(4) تقويم الأدلة (136)

(5) ينظر: الفصول في الأصول (1/259)، وأصول السرخسي (1/90، 195)

(6) ينظر: أصول السرخسي (1/251)

(7) ينظر: الفصول في الأصول (1/261)، وتقويم الأدلة (137)، وأصول السرخسي (1/252)

مثال على عموم تقدير الحذف: لقد أوجبوا تقدير حذف في الكلام لأجل حال محل الحكم، في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ النساء: ٢٣، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾ المائدة: ٣، فلما أن كانت الأحكام الشرعية متعلقة بأفعال العباد في عرف الشرع، وتعلق حكم التحريم بأعيان المذكورات في الآيتين، وهي ليست من أفعال العباد، ما أوجب حمله على تقدير محذوف لدلالة حال محل الكلام؛ حيث تعارض لفظ الآية مع عرف الشارع، فصار تقدير الكلام في الآية الأولى: حرم عليكم الزواج بأمهاتكم وبناتكم، إلى آخر من ذكرهن، وفي الثانية: حرم عليكم أكل الميتة وشرب الدم المسفوح، إلى آخر ما ذكر⁽¹⁾، ويلحق بأكل الميتة وشرب الدم البيع والهبة ونحوها من أفعال المكلفين المتعلقة بها، كما يلحق بالزواج بالمحارم التسري بهن.

ولأجل حمل التقدير على العموم أدخلوا البنات المخلوقة من ماء الزنا في التحريم، لدخولها تحت عموم التقدير المحمول على الحذف في قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾، فيحرم على أبيها من الزنا وطؤها⁽²⁾.

قال أبو بكر الجصاص في بيان هذا: "لَفْظُ النَّحْرِمْ وَإِنْ عُلِقَ بِمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَعْيَانِ الَّتِي هِيَ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ قَدْ عَقَلَ بِهِ عِنْدَ وُرُودِهِ مَا يَفْعَلُ بِالْمَذْكُورِ مِنْ أَفْعَالِنَا لَوْ عُلِقَ بِهِ النَّحْرِمْ بَلْ هُوَ أَكْثَرُ فِي إِيْجَابِ النَّحْرِمْ فِيهِ لَوْ ذَكَرَ فِعْلُنَا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ صَرَبٌ مِنْ الْفِعْلِ وَعُلِقَ النَّحْرِمْ بِهِ كَانَ حُكْمُهُ مَقْصُورًا عَلَيْهِ فِيمَا تَقْتَضِيهِ دَلَالَةُ اللَّفْظِ، وَإِذَا عُلِقَ النَّحْرِمْ بِالْعَيْنِ تَنَاطَلَ سَائِرَ وُجُوهِ الْفِعْلِ فِي الْعَيْنِ"⁽³⁾.

مثال على امتناع عموم المقتضى: قالوا: إذا قال رجل لزوجته: "أنت طالق" وفي نيته إرادة البينونة الكبرى ثلاث تطليقات لم تصح نيته ويحمل على تطليقة واحدة؛ لأن لفظ "طالق" صيغة ماضية، وحمل كلام الزوج على ظاهر صيغته من المضي كذبًا لغة فهي قبل الكلام غير مطلقة، ولكن حتى لا يلغي كلامه شرعًا وجب تقدير مقتضى فيحمل المضي على الاستقبال، فيقدر كلامه على أنه قال: أنت طالق ابتداء من هذه اللحظة، فكان وقوع الطلاق بهذا اللفظ بدلالة الاقتضاء، وهي دلالة ضرورية فإذا حمل اللفظ على واحدة اندفعت الضرورة، فتلغى النية ويبقى اللفظ مع تقدير المقتضى الضروري⁽⁴⁾.

(1) ينظر: أصول السرخسي (1/195)، وكشف الأسرار (2/106-107)

(2) ينظر: أصول الشاشي (175)

(3) الفصول في الأصول (1/259)

(4) ينظر: ميزان الأصول (405)، وبديع النظام (2/547)، والكافي شرح البزدوي (3/1085)



مثال على امتناع عموم تقدير الحذف والإضمار: قَوْلُهُ ﷺ: (رَفَعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا أَسْكَرَهُوا عَلَيْهِ)⁽¹⁾، فبعد أن علمنا وجوب تقدير في الكلام، وجدنا أن التقدير محمول على إضمار معينين، فقالوا إنه محمول على إرادة رفع الحكم رأساً، أو إرادة رفع المأثم مع بقاء الحكم، ولا دلالة في اللفظ على اختصاصه بأحدهما، فلما كان هذا حاله لم يصح اعتبار العموم فيه⁽²⁾.

المطلب الرابع: أثر دلالة الحال على رد الأحناف لدليل الخطاب.

المراد بدليل الخطاب "الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه"⁽³⁾، ويسمى مفهوم المخالفة، فإذا تقيد الحكم المنصوص عليه بصفة أو شرط أو غاية أو عدد أو علة أو دخله الاستثناء فإن هذا يدل على نفي الحكم عما لم يتناوله نص الحكم المقيد عن طريق دليل الخطاب. وليس شيء منه حجة عند الأحناف؛ لأن المخصوص بالذكر حكمه مقصور عليه ولا دلالة فيه على أن ما عداه بخلافه، لا فرق في ذلك بين ما إذا كان المخصوص ذا وصفين فخص أحدهما، أو كان ذا أوصاف كثيرة فتعلق الحكم بالبعض⁽⁴⁾.

إن مذهبهم هذا في المخصوص بالذكر مخرج على بنائهم الأصولي القائم على دلالة الوضع اللغوي، وهو يقتصر على معرفة الأحكام من ظواهر الألفاظ وحقائقها اللغوية، ولا يتعداه إلا لضرورة، فتقدر الأحكام بقدر الضرورة، ولا ضرورة توجب حمل حكم المسكوت عنه على المخالفة، فيسقط التقدير هنا. إلا أن دلالة الحال قد تؤثر في مذهبهم هذا ليعطوا المسكوت عنه حكماً خلاف حكم المذكور، وذلك من خلال النظر في حال المتكلم أو محل الكلام ويسمون ذلك بيان الضرورة⁽⁵⁾.

يأتي أثر دلالة الحال في نفيهم الاحتجاج بدليل الخطاب في حالين، هما:
الحال الأول: أن يكون محل الكلام موقوفاً على ورود الخطاب، فإذا جاء الخطاب بالحكم على بعض أوصافه كان دلالة على نفي الحكم الوارد بالخطاب عن الباقي، وهذا يسمونه سكوت في معرض الحاجة، مخرج على القاعدة العامة "السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان"⁽⁶⁾.

مثاله: رجل له أمة أنجبت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة، فقال الرجل: الأكبر ابني، انتفى عنه نسب الأصغرين؛ وذلك لأن معرفة نسبهما كان موقوفاً على إقراره أو إنكاره، فلما أثبت النسب للأكبر وأهمل غيره دل على انتفاء النسب لهما، فعلم أن نسب الأصغرين ما انتفى إلا

(1) - سبق تخريجه.

(2) ينظر: الفصول في الأصول (261/1)، وتقويم الأدلة (136)، وأصول السرخسي (194/1)

(3) روضة الناظر (114/2)

(4) ينظر: الفصول في الأصول (291/1)

(5) ينظر: تقويم الأدلة (148)، وأصول السرخسي (50/2-52)

(6) ينظر: أصول الشاشي (262)، وتقويم الأدلة (148-149)، وميزان الأصول (664)



بنفي، وإن تخصيص الأكبر بالإثبات نفي لنسب الأصغرين، والأصل عند الأحناف أن الحكم بنسبهما يبقى موقوفًا إلى أن يقر أو ينكر لفظًا، ولا ينتفي عنهما بمجرد الإقرار للأكبر والسكوت عنهما⁽¹⁾، فلما كان محل الحكم معروفًا من حاله أنه متوقف على الكلام حكموا لهما بنقيض حكم المخصوص بالذكر.

الحال الثاني: أن يكون محل الكلام خال من حكم شرعي سابق لورود حكم المخصوص بالذكر، فإذا كان الوصف الذي تعلق به حكم المذكور مؤثرًا في الحكم كان صالحًا للتعليل به، فإنه يحكم للمسكوت بخلاف حكم المذكور؛ لأن دلالة محل الكلام تدل على أن الحكم تعلق بالعلة التي هي الوصف المقرون بالحكم، وهذا يسمونه البراءة الأصلية أو العدم الأصلي⁽²⁾.

أما إذا كان محل الحكم حكمًا سابقًا، ثم جاء الخطاب بحكم مقصور على بعض أوصاف المكلفين وأحوالهم، فذاك تخصيص أو رخصة شرعية وردت بالنص، وما بقي ثابت بالعموم وليس بدليل الخطاب ولا بحال المكلفين⁽³⁾.

مثاله: قول الرسول ﷺ في حكم زكاة الغنم: (وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةً)⁽⁴⁾، فإن الغنم اسم عام في جنسه ووصف السوم خاصة ببعضه⁽⁵⁾، وهي التي تكفي بالرعي في أكثر الحول لمقصد الدر والنسل⁽⁶⁾، فلما تعلق ابتداء فرض الزكاة في الغنم بوصف السوم صار هذا الوصف مؤثرًا في فرض الحكم الذي كان معدومًا، لذلك جعل السوم وهو الوصف المؤثر لاقتران الحكم به عند ابتدائه علة لوجوب الزكاة، "والصرف عن جهة الأسماء إلى وجه آخر عند التملك يمنع انعقاد العلة وهلاك السائمة في أثناء الحول يمنع تمام العلة، وكذلك زوال صفة السوم في أثناء الحول والدين يمنع أصل حكم العلة"⁽⁷⁾، فلا زكاة على غير السائمة لانعدام العلة وإنما يبقى حكمها على حاله قبل ورود الحكم، كما أن التعليل بالسوم يوجب الزكاة على كل سائمة من الأنعام كالبقرة والإبل⁽⁸⁾.

(1) - ينظر: تقويم الأدلة (148)، وأصول السرخسي (259/1)، و(51/2)

(2) ينظر: الفصول في الأصول (310/1)

(3) ينظر: الفصول في الأصول (313/1)

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، ي كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، برقم 1454 (118/2)

(5) كشف الأسرار (256/2)

(6) ينظر: التعريفات الفقهية (110)

(7) ينظر: تقويم الأدلة (334)، وشرح التلويح على التوضيح (279/1)

(8) ينظر: العناية شرح الهداية (186/2)

الخاتمة

بفضل الله تعالى وتوفيقه تم الانتهاء من هذا البحث، الذي تم فيه بيان أوجه كثير من المسائل التي اتهم بسببها المنهج الحنفي بالاختلال أو أنهم خرجوا عن أصل منهجهم الأصولي ليظهر لنا أن دليل الخروج هو مراعاة دلالة الحال بأنواعها المذكورة، وقد تناول هذا البحث دراسة مسائلة بطريقة تفريع الأصول من الأصول، وهي الطريقة الأصل والمسلك الصحيح لسلامة البناء والترجيح الأصولي، قل من سار عليه من الأصوليين، ومن حاد عنه أكثر سقطه، كما ذكر وكرر ذلك إمام الحرمين الجويني في البرهان⁽¹⁾، ولاحظناه نحن في قراءتنا التراكمية في كتب أصول الفقه، ولأجل حرصنا على سلوك الطريق الصحيح استغرق منا هذا البحث جهداً ووقتاً لا يستهان به، نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه وأن ينفعنا به وينفع به أمة المسلمين، وقد خلصنا من خلال بحثنا هذا إلى عدة نتائج وتوصيات كالآتي:

أولاً-النتائج:

- 1- يرى الأحناف أن معرفة مراد المتكلم من كلامه يكون من خلال حمل الألفاظ على دلالة الوضع اللغوي وجوباً.
- 2- تُعدُّ دلالة الحال حجة شرعية يجب المصير إليها ومراعاتها في الأحكام، إذا لم ينص الشارع على إلغائها، وأن تكون غالبية.
- 3- عند ثبوت دلالة الحال بوصفها حجة فإن المصير إليها لا يكون مطلقاً، وإنما يكون عند الضرورة، فهي حجة شرعية ضرورية.
- 4- إذا تعارض الوضع اللغوي مع دلالة الحال الثابتة، فإن اللفظ يصرف عن حقيقته اللغوي إلى المجاز بما يتوافق مع دلالة الحال، أما دلالة الحال غير الثابتة فلا تقوى على معارضة الحقيقة اللغوية، وتتعارض دلالة الحال غير الثابتة مع دلالة الألفاظ المجازية وغير الظاهرة، ويكون العرف مرجحاً.
- 5- إذا تعارضت دلالة الوضع اللغوي مع دلالة الحال في موضع وحمل اللفظ على الحال في هذا الموضع فلا يعني ذلك إلحاق بقية المواضع به، وإنما يكون الحمل على الحال متوقفاً على موضع المخالفة، لذلك قالوا إن دلالة الحال دلالة خاصة، إلا أن تكون دلالة الحال عرفية، فإن الحقيقة اللغوية تصير مهجورة.

(1) ينظر: البرهان في أصول الفقه (1/101، 108، 126، 186، 214)



6. دلالة الحال لها صور غير محصورة، إلا أنها تعود إلى خمسة أنواع هي: حال المتكلم، وحال محل الكلام، وحال العرف، وحال المخاطب، وحال الشرع، وعند التدقيق نجد أن حالي العرف والمخاطب يعودان إلى حال محل الكلام، وحال الشرع يعود إلى حال المتكلم وحال محل الكلام.
7. كل من هذه الخمسة الأنواع تكون دلالة الحال فيها قسمين: دلالة حال قطعية، وهي الثابتة التي لم تتغير أو لم تقبل التغيير أصلاً، ودلالة حال ظنية، وهي التي ثبتت تغييرها عقلاً أو شرعاً.
8. إذا تعارضت دلالة حال المتكلم مع دلالة حال العرف قدمت دلالة حال العرف، وذلك كأن يدعي المتكلم أنه أراد في كلامه معنى لا يحمله الوضع ولا العرف، وإذا تعارض حال الشرع مع حال العرف قدم حال الشرع.
9. الأصل عند الأحناف العموم إلا أن دلالة الحال تدخل عليه وتصرفه إلى الخصوص وتنزع عن دلالة العام قطعيتها على أفرادها، وتجعل دلالاته ظنية مجازية أو تجعل اللفظ مجملاً، وكما تصرف دلالة الحال اللفظ العام عن عمومها فإنها تقيد المطلق، وتصرف حقيقته إلى المجاز، وتجعل من الكناية بمنزلة الصريح.
10. دلالة الاقتضاء قائمة على دلالة الحال؛ لأن معناها مقدر غير ملفوظ، فهي دلالة معنوية حالية ضرورية وليست دلالة لفظية، واختلفوا في التقدير العقلي واللغوي؛ فقيل هو مقتضى وقيل بل تقدير محذوف أو مضمّر، أما التقدير الشرعي فهو مقتضى اتفاقاً.
11. لأجل دلالة الحال اضطر الأحناف إعطاء المسكوت عنه في بعض حالاته حكماً خلاف حكم المخصوص بالذكر، وذلك فيما إذا كان محل الكلام متوقفاً على الورد، فجاء الحكم متعلقاً ببعضه فإنه يدل على انتفاء الحكم عن الباقي، وكذلك إذا جاء الحكم معلق بوصف مؤثر يفيد التعليل فإنه يدل على نفي الحكم عما لم يوجد فيه الوصف؛ لأن الحكم يصحب العلة وجوداً وعدمًا.

ثانياً-التوصيات:

لقد تناول هذا البحث مسائله بطريقة شديدة الاختصار؛ إذ إن كل مطلب أو على الأقل كل مبحث من مباحثه يمكن أن تؤلف فيه رسالة علمية؛ بل إن كثيراً من النتائج قابلة لأن يقوم فيها بحث. وعليه ولأهمية معرفة أثر القواعد الأصولية بعضها على بعض نوصي بالاهتمام بدراسة أسس بناء القواعد والأدلة والأحكام الأصولية، وربطها مع بعضها، كما نتمنى أن يكون هذا البحث نواة لبحوث أكثر توسعاً في دلالة الحال وغيرها من الدلالات المعتبرة من حيث تصورها وأنواعها وآثارها في بناء الأحكام والأدلة الأصولية، سواء في منهج الأحناف أو مناهج غيرهم على حدة، أو مقارنة مع غيرهم من مناهج الأصوليين.

قائمة المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1999م.
- الأصل، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: 189هـ)، تح: الدكتور محمد بونوكال. الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 1433هـ - 2012م.
- أصول السرخسي، شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، نشر: دار المعرفة - بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- أصول الشاشي، نظام الدين الشاشي (ت: 344هـ)، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط2، (د. ت).
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني (ت: 587هـ)، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ - 1986م.
- بدیع النظام (أو: نهاية الوصول إلى علم الأصول)، مظفر الدين الساعاتي، تح: سعد بن غرير بن مهدي السلمي، نشر: جامعة أم القرى، (د. ط)، 1405هـ - 1985م.
- البرهان في أصول الفقه، بإمام الحرمين الجويني (ت: 478هـ)، تح: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط1: 1418هـ - 1997م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، تح: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للثنون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: 743هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط1، 1313هـ.
- التجريد، أبي الحسين القدوري (ت: 428هـ)، تح: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أ. د محمد أحمد سراج وآخر، نشر: دار السلام، القاهرة، ط2، 1427هـ - 2006م.
- التعريفات، للشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط2، 1403هـ - 1983م.
- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، نشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2003م.
- تقريب الوصول إلى علم الأصول (مطبوع مع: الإشارة في أصول الفقه)، أبي القاسم ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741هـ)، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م.
- التقرير والتحبير، ابن أمير حاج الحنفي (ت: 879هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ - 1983م.
- تقويم الأدلة في أصول الفقه، أبي زيد الدبوسي (ت: 430هـ)، تح: خليل محيي الدين الميس. الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ - 2001م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين الحلبي (ت: 778هـ)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام - مصر -، ط1، 1428هـ.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت: 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.
- تيسير التحرير، أمير بادشاه الحنفي (ت: 972هـ)، نشر: مصطفى البابي الحلبي، مصر، (د. ط)، 1351هـ - 1932م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.



- الردود والنقود، محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي (ت: 786هـ)، تح: ضيف الله بن صالح بن عون العمري وآخر، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1426هـ - 2005م.
- رَفْعُ النَّقَابِ عَن تَتَقِيحِ الشَّهَابِ، أبي عبد الله الحسين الرجراجي (ت: 899هـ)، تح: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين وآخر، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1425هـ - 2004م.
- روضة الناظر وجنة المناظر، أبو محمد موفق الدين ابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1423هـ-2002م.
- الزاهر في معاني كلام الناس، أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ)، تح: أحمد محمد شاکر وآخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1395هـ - 1975م.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: 275هـ)، تح: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
- شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين التفتازاني (ت: 793هـ)، مكتبة صبيح بمصر، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت: 972هـ)، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط2، 1414هـ - 1993م.
- شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي (ت: 972هـ)، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط: 2، 1418هـ - 1997م.
- شرح السير الكبير، شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، الشركة الشرقية للإعلانات، (د. ط)، 1971م.
- شرح مختصر الطحاوي، أبي بكر الرازي الجصاص (ت: 370هـ)، تح: د. عصمت الله عنايت الله محمد وآخرون، الناشر: دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، ط1، 1431هـ - 2010م.
- الصحاح تاج اللغة، أبي نصر الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.
- العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود الرومي البابرتي (ت: 786هـ)، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- فتح القدير، كمال الدين بن الهمام (ت: 861هـ)، الناشر: دار الفكر، (د. ط)، (د. ت).
- فصول البدائع في أصول الشرائع، شمس الدين الفنايري (ت: 834هـ)، تح: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م - 1427هـ.
- الفصول في الأصول، أبي بكر الجصاص (ت: 370هـ) وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1414هـ - 1994م.
- الكافي شرح البزدوي، حسام الدين السبغناقي (ت: 711هـ)، تح: فخر الدين سيد محمد قانت (رسالة دكتوراه)، نشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ - 2001م.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز البخاري (ت: 730هـ)، دار الكتاب الإسلامي، (د. ط)، (د. ت).
- المجتبي من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط2، 1406 - 1986م.



- المحيط البرهاني في الفقه النعماني، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت: 616هـ)، تح: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ - 2004م.
- المسند، أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ - 2001م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت (د. ط)، (د. ت)..
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، شهاب الكناني (ت: 840هـ)، تح: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية - بيروت، ط2، 1403هـ.
- المعجم الكبير، أبي القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، تح: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2، (د. ت).
- موسوعة القواعد الفقهية، أبي الحارث الغزي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م.
- ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين السمرقندي (ت: 539هـ)، تح: الدكتور محمد زكي عبد البر، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط1، 1404هـ - 1984م.
- الواضح في أصول الفقه، أبي الوفاء ابن عقيل (ت: 513هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ - 1999م.

مجلة جامعة الجزيرة

(علمية – دورية – محكمة)



الأصل والتحول الاستعمالي لصيغة (مفعول) المعتلة في اللهجات العربية القديمة والمعاصرة

د/ أحمد لطف عبد الله قائد البريهي

أستاذ اللُّغة والنحو المساعد، ورئيس قسم اللُّغة العربية بكلية التربية النادرة- جامعة إب- الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-772495227

Email: ahmedlutf99@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث صيغة مفعول المعتلة من حيث الأصل الذي وضعت عليه، واحتفظت به بعض الاستعمالات اللهجية، وموقف النحويين واللغويين والصرفيين من هذا الأصل، ومناقشة آرائهم التي قللت من شيوع الصيغة تامة في القبائل العربية وسعة تداولها، وكيف عللوا التحول عن الأصل إلى الإعلال إلى أن صارت الصيغة المتحولة قياسية فصيحة، ومدى منطقية هذه العلل.

وقد اعتمد الباحث المنهجين الوصفي والتاريخي في دراسته للظاهرة، كما اعتمد البحث على مجموعة محددات هي: الشواهد الشعرية والنثرية التي اعتمدها النحويون واللغويون، وانتماء قائلها القبلي، ومدى موافقة ما قاله النحويون واللغويون للهجات المستعملة لها تامة، ولحقيقة توزيع القبائل العربية المستعملة لها في عصور الاحتجاج، وشيوع استعمالها تامة في اللهجات العربية المعاصرة.

ومن أهم ما توصل إليه البحث أن أصل صيغة مفعول المعتلة لم يكن أصلاً افتراضياً، وإنما هو أصل مستعمل، وأن استعمالها كان أوسع مما اشتهر لدى النحويين واللغويين، بما ثبت من مصادر الشواهد الشعرية والنثرية، وما تثبته خرائط توزيع القبائل في عصور الفصاحة، وهيمنة الصيغة التامة على اللهجات العربية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: صيغة (مفعول)، تحول الصيغة، الصيغة وأثر اللهجات.

**Abstract:**

This paper discusses the invalid dative regarding its origin where its placed, and retained it after some dialectical uses and also the viewpoint of grammarians, linguists, and morphologist about this origin. It also discusses their opinions that reduced the spread of the formula utterly among the Arab tribe, and how they did justify the diversion from the origin to disordered/invalid till the diversified formula has become standard and the logic of such justifications.

In his study of the phenomenon, the researcher utilizes the descriptive and historical methodologies. Furthermore, the study depends on some determinatives such as poetic and prosy examples that have been approved by the grammarians and linguists, and the tribal affiliation of their speakers. Besides, the extent to which what the grammarians and linguists said about the dialects that used them is perfect. And the fact of distributing the Arab tribes that used them in the era of remonstrance along with the spread of their use fully in the recent age.

The most significant result of this study is that the invalid dative was not hypothetical, however, it is a used nascence or origin. Moreover, its use was greater and wider that what is known for the grammarians and linguists as has been proved by the poetic and prosaic examples and also as has been proved by the maps of distributing the Arab tribes in the era of eloquence along with domination of the perfect formula on the contemporary Arab dialects.

Keywords: formula (Mafaol), transformation of the formula, formula and effect of dialects.



المقدمة:

بذل علماء اللغة العربية جهودًا عظيمة في استقراء لغتهم، وجمع شتاتها، ووضع قواعدها، وتقريبها لطالبيها بعد أن استفحل فساد ألسن أبنائها، لأسباب كثيرة، منها: انفتاحهم على الأمم الأخرى، واختلاطهم بها بفعل المد الإسلامي الذي اجتاح الأمم المختلفة غير الناطقة بالعربية، وقد كانت تلك القواعد، بعد ذلك، هي طريق تعلم العربية، بهيمنتها على الظاهرة اللغوية.

وكان من جملة الخطى الجريئة التي اتخذها علماء اللغة هي تقسيم القبائل العربية إلى قسمين كبيرين، أخذوا اللغة من قسمها الأول وأهملوا القسم الآخر، بحسب ما ارتضوه من شروط الفصاحة المعلومة، ثم بنوا قواعدهم على الأغلب، والمطرّد، والشائع، وأولوا ما خالف تلك القواعد بتأويلات تحفظ صرامة القاعدة، وهو ما فتح باب الأخذ والرد بين علماء اللغة إلى اليوم، فثمة ما يدعو لمزيد من البحث في بنية الألفاظ العربية وتراكيبها، ويثري ساحة البحث اللغوي.

ولم تخرج أبنية العربية التي ليست بإعراب ولا بناء، مما هو موضوع علم الصرف، عن أحكامهم المتمثلة بالصحة، والشذوذ، والقلة، والكثرة، والأصل وخلافه، وغيرها من الأحكام التي تعكس الثراء اللغوي لدى أولئك الأفاذ، وإن بدا في بعضها تعسفٌ كبير لا يرتضيه منطق اللغة.

ومن أبواب الصرف التي توسع فيها القدماء، وأوغل فيها المحدثون باب الإعلال بما فيه من مسائل وتقريعات، يقتصر هذا البحث منه على صيغة مفعول المعتلة التي لم تخل منها كتب اللغة والنحو والصرف قديمًا وحديثًا، ووجد فيها بعض علماء الصرف المحدثين، وبعض علماء الدراسات الصوتية مادة جيدة للرد على توجيهات الإعلال، وتوجيهات البقاء على الأصل.

من المعلوم أن اسم المفعول يشتق من الفعل الثلاثي المتصرف المبني للمجهول على صيغة مفعول ليدل على ما وقع عليه الفعل، نحو مضروب، ومكتوب، ومسلوب، من ضرب، وكتب، وسلب؛ إذ لا إشكال من مجيئه من الأفعال الثلاثية الصحيحة المجردة، والإشكال يظهر في مجيئه من الفعل الأجوف المعتل العين، نحو قال، وباع، الذي أصل عينه واو أو ياء، من قولٍ وبيع. فإذا أردنا أن نأتي بصيغة مفعول منها يكون لها صورتان، الأولى: أن تأتي من غير إعلال، فنقول: مقوول، ومبيوع على التمام أو على الأصل. الثانية أن تأتي معتلة على النقص، نحو: مقول، ومبيع.

ومجيء صيغة مفعول المعتلة تامةً هو الأصل قياسًا على نظائرها الصحيحة، وجاءت كذلك في الشعر والنثر، ونسبت إلى بعض قبائل العرب، لكنها خرجت عن هذا الأصل؛ لوجود حرف العلة الذي هو الواو أو الياء في الفعل الذي تأتي منه الصيغة. ونجد الصيغة التامة اليوم شائعةً في العربية المعاصرة خاصة ما هو من ذوات الياء.



ومن هذه المعطيات كان انطلاق الباحث لمناقشتها في هذا البحث، ومعطيات ضمنية معها لا تقل أهمية عنها، تتمثل في مناقشة ما اشتهر لدى النحويين والصرفيين من الحكم على ما جاء منها على الأصل بالقلة والشذوذ، والمساحة التي يشغلها الناطقون بها، وفقاً لخريطة توزيع القبائل العربية إلى انتهاء عصر الفصاحة؛ ابتغاء إعادة الاعتبار للهجات السابقة، والأصول التي اشتملت عليها، وربطها باللهجات المعاصرة، وتصويب بعض الأحكام من خلال هذه الصيغة .

وينقسم هذا البحث على مبحثين:

المبحث الأول

أصل الصيغة وتحولاتها

لم تستطع الأحكام والقواعد اللغوية أن تحجب صيغاً لغوية، أو أن تمحوها من الاستعمال، بسبب الحكم عليها بما يخرجها من دائرة الفصح، وأقوى ما فعلته أنها استطاعت أن تحد من استعمالها في المستوى الأدبي الرفيع، وأن تزهد في هذا الاستعمال، وقد حملت إلينا نصوص اللغة أصل بعض الصيغ، وتحولها عن هذا الأصل؛ لعله في بنيتها حولتها عن الأصل الذي ولدت عليه.

1- الإعلال في صيغة مفعول:

الإعلال: ظاهرة صوتية صرفية تتعلق بحروف العلة التي تشمل الصوائت الطويلة المدية، والواو والياء غير المديتين، ولأنها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً، بحال وصفت بالمعتلة وسمي موضوعها الإعلال⁽¹⁾.

وليس الإعلال شيئاً واحداً، وإنما هو أنواع؛ فهو إعلال بالنقل، وإعلال بالحذف وإعلال بالتسكين. ويدخل إعلال صيغة مفعول في الإعلال بالنقل الذي ينشأ عن (نقل حركة صوتي العلة (الياء، والواو) إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما)⁽²⁾.

ويأتي حرف العلة متحركاً، وقبله حرف صحيح ساكن، فتنتقل الحركة في هذا النوع من الإعلال من حرف العلة المتحرك، ولا يكون إلا واواً أو ياءاً، إلى الحرف الصحيح الساكن قبله، ويبقى حرف العلة بعد نقل حركته على صورته إذا كانت الحركة من جنسه، وإذا كانت حركة حرف العلة من غير جنسه فينقلب حرفاً آخر يناسب الحركة التي كانت عليه. وهو محصور في أربعة مسائل، تقتصر في الثلاث المسائل الأولى على نكرها من غير تفصيل، لتكون صورة البنية الكلية للإعلال بالنقل واضحة للقارئ، ومنها نخرج إلى المسألة الرابعة المتصلة بهذا البحث، وهي على النحو الآتي⁽³⁾.

الأولى- أن يكون حرف العلة عيناً متحركة لفعل، نحو: يصوم، ويبيع. تنتقل حركة الواو وحركة الياء إلى الساكن قبلهما فتصير يصوم ويبيع.



الثانية- أن يكون حرف العلة عين اسم متحركة وهذا الاسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه. ومثال الأول مقام، أصله مَقُوم، على وزن يعلم. ومثال الثاني: تَبِيع، على نحو: تَحْلَى.

الثالثة- أن يكون حرف العلة عين متحركة لمصدر وفعله معتل العين مثله على وزن: (أفعل، واستفعل) نحو: أقوم واستقوم ومصدرهما: إقوم واستقوم. فيجب الإعلال في المصدرين كما هو واجب في الفعلين.

الرابعة- أن يكون حرف العلة عيناً متحركة فيما يجيء على (مفعول). والإعلال حاصل في الفعل الذي أخذ منه، وهذا الإعلال يعتمد على الفعل المبني للمجهول لصياغة اسم المفعول، فتقول باع يبيع نحو: قيل، وبيع. فيأتي اسم المفعول منه على مقول ومبيع.

ويحصل إعلالان في هذه المسألة وليس إعلال واحد، هما إعلال بالنقل وإعلال بالحذف؛ فالإعلال بالنقل يتم بنقل حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله؛ نحو: مَقُوم، ومَبِيع، فتصبح: مَقُوم، ومَبِيع. ثم الإعلال بالحذف، ويتم بحذف إحدى الواوين من ذوات الواو، على خلاف سيأتي بيانه، بسبب التقاء الساكنين، مثاله: مقول ومصوغ. أصلهما مقول ومصووغ؛ الواو الأولى هي عين الكلمة، والثانية واو مفعول، نقلت حركة الواو الأولى إلى الحرف الذي قبلها، فيصير الواوان ساكنين فحذفت واحدة منهما. وهذا يحدث بعد نقل الحركة.

وفي ذوات الياء بعد نقل حركة حرف العلة الواو، نحو: مَبِيع، يلتقي ساكنان هما الياء والواو، فيحذف أحدهما، على خلاف، ثم تقلب الضمة كسرة لتتاسب الياء إن كان المحذوف هو الواو، أو يقلب الواو ياء بعد حذف الياء إن كانت هي المحذوفة.

2- مفهوم الأصل في صيغة مفعول:

تشعب مصطلح الأصل لدى اللغويين والنحويين والصرفيين والأصوليين، وتناولوه بحسب الموضوعات والفنون التي درسوها، ولنا أن نقتصر هنا على ما يتصل بموضوعنا تحاشياً للتطويل المتعارض مع فكرة البحث، ومقصدنا هنا ما استقر عليه الصرفيون وغيرهم من تعريفات جامعة ندرك بها ما قصدوه من مجيء صيغة مفعول على الأصل، وندخل إليها من باب اللغة الجامعة للمعاني المختلفة، ومنها إلى ما اصطلح عليه العلماء من تعريفات تتصل بمفهوم أصل صيغة مفعول.

الأصل في اللغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة: "تقول العرب: لا أصل له ولا فضل؛ أي: لا نسب له ولا لسان؛ إذ أساس الإنسان أباه وأجداده الذين يحصل بهم شرف النسب"⁽⁴⁾. وقيل هو: "أسفل الشيء وأساسه"⁽⁵⁾، يقال: قعد في أصل الجبل. وقيل: أصل كل شيء: قاعدته التي لو توهمت مرتفعة ارتفع بارتفاعها على



سائرِهِ، فهو ما يُنْتَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَالْأَسَاسُ لَهُ، ثم كَثُرَ حتى قيل: أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ ما يَسْتَنِدُ وجودُ ذلك الشَّيْءِ إِلَيْهِ، فالأَبْ أَصْلٌ لِلْوَلَدِ، والنَّهْرُ أَصْلٌ لِلْجُدُولِ⁽⁶⁾.

وجاء في اللسان: "الأصل: أسفلُ كُلِّ شَيْءٍ، وَجَمْعُهُ أَصُولٌ لا يُكْسَرُ على غيرِ ذلك، وهو اليَأْصُولُ، يُقالُ أَصْلٌ مُؤَصَّلٌ... وَأَصْلُ الشَّيْءِ: صارَ ذا أصلٍ⁽⁷⁾."

وفي تاج العروس: "ما يتفرع عنه غيره"⁽⁸⁾، وفي المعجم الوسيط: "منشأ الشيء الذي ينبت فيه"⁽⁹⁾. مما سبق يتضح أن معنى كلمة أصل تدور على معانٍ ثلاثة:
الأول: الأساس.

الثاني: أصلُ الشَّيْءِ أَصْفَلُهُ.

الثالث: منشأُ الشَّيْءِ الذي يَنْبُتُ به.

وهذه المعاني متحققة في أصل وضع الألفاظ العربية، بأبنيتها التي وضعت عليها أولاً، على وجه العموم، وصيغة مفعول المعتلة على وجه الخصوص، عند من نطقها على التمام، فيكون بذلك أصل الشيء ومنشأه وأساسه.

الأصل في الاصطلاح:

عرّفه ابن فارس بقوله: "القول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتتان تحقيقاً ومجازاً"⁽¹⁰⁾. وعند ابن جنّي هو: "الحال الأولى التي يكون عليها الشيء"⁽¹¹⁾.

وجاء في كتاب التعريفات: "الأصل ما يبتنى عليه غيره"⁽¹²⁾، وزاد الكفوي على هذا المعنى معنى آخر، وهو: الأساس الذي يُبنى عليه، إضافة إلى إشارته إلى الأحكام العامة التي يستوعبها الأصل، فقال: هو "ما يرجع إلى المعنى الأول من الأشياء"⁽¹³⁾.

ولم تخرج التعريفات الاصطلاحية السابقة عن المعنى اللغوي العام إلا على سبيل التخصيص، وقد جاءت لتدل على ما تواضع عليه العرب في اللغة ألفاظاً وتراكيباً. والحال الأولى التي كانت عليه اللغة، وما بني عليه غيره، وهي على تشعبها تجتمع في "المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة، وهو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، وهذا ما نكاد نلمحه في مختلف الأصول والقضايا التي يرد فيها ذكر الأصل والفرع، وهو بهذا الاعتبار يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة"⁽¹⁴⁾.

والكيفية التي وضعت عليها الكلمات العربية ونقلت بها عن العرب تعد أصلاً لها، ولعوامل كثيرة قد يتغير هذا الأصل، فيعد ذلك خروجاً عن الأصل. وقد يشيع استعمال ما خرج عن الأصل فلا يكاد يعرف أصل الوضع، ويحتاج معرفته إلى تأصيل وبحث، أو تأويل يقبله المنطق اللغوي.



وكثيرا ما تأتي ألفاظ مخالفة للمطردي في بابها، فيعيدها النحوي إلى أصلها الوضعي، بنسبتها إلى لهجتها، بوصفها واحدة من تخريجاتهم، من ذلك ما قاله سيبويه: "وقالوا: (مَرَضُوا) فجاءوا به على الأصل والقياس"⁽¹⁵⁾، وعقد بابا سماه "باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب"⁽¹⁶⁾.

ومن المسائل العملية لاستعمال ما كان مستعملاً لدى العرب الفصحاء فأحياء اللغوي ما جاء في لسان العرب: "واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل، فقال: الألفُ وإنْ كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدة، فإنها إذا كانت بدلا من أصلٍ جَرَتْ في الأَصْلِيَّةِ مَجْرَاهُ، وهذا لم تَنْطِقْ به العرب إنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها"⁽¹⁷⁾.

ولا تخرج المعاني التي استقرت لدى الصرفيين للأصل على أربعة معانٍ، كلها تكتنزها التعريفات السابقة، وهي على النحو الآتي:

1- ما تتولد منه الألفاظ بالاشتقاق الصغير الذي تأتي منه معظم ألفاظ العربية التي هي ذات طبيعة اشتقاقية.

2- المعنى الجامع لألفاظ كثيرة منه الجن "المشتق من الاجتئان، وأن الجيم والنون تدلان أبدأً على الستر؛ تقول للدرع: جُنَّة، وأجِنَّة الليل، وهذا جنين؛ أي هو في بطن أمه أو مقبور"⁽¹⁸⁾، ويدخل فيه تقليبات المادة اللغوية التي تدور في معنى واحد وابتكرها ابن جني⁽¹⁹⁾.

3- الكلمة التي حصل فيها تغير في صوت من أصواتها مع بقاء الكلمة هيئة ومعنى، نحو: الصراط، فهي أصل للزراط، والسراط، الموجودة في لهجات مختلفة.

4- المعنى الأول الذي تووّل إليه صورة الكلمة، أو بقاء الكلمة على ما كانت عليه قبل أن يحصل لها تغير بالإعلال، أو القلب، أو الإبدال، أو الحذف، أو الزيادة⁽²⁰⁾، وهو ما يتصل بمفهوم الأصل الذي جاءت عليه صيغة مفعول المعتلة على التمام.

إنّ اللغويين لا يردون الألفاظ إلى أصلها إلا بعد أن يتبين لهم وجود ذلك الأصل، وأن ثمة خروج عنه، وخرجت عن النمط بصورة من الصور، ويتحمل المنطق اللغوي الكيفية التي خرجت بها عن الأصل. ولا يعني ذلك إعادة اللفظ إلى أصله، وإنما قد يكون غرض اللغوي من ذلك توحيد النمط، وإثبات العارض الذي أوجد المخالف للأصل، ومن ثم ثباته على الصورة التي هو عليها، وإقراره في بابه بعلته، أو إثبات الأصول المتروكة التي شاع ما خالفها.

وكان للألفاظ المعتلة نصيب كبير في القول بوجود أصل لها قبل أن يدخلها الإعلال؛ فمثلاً: قال أصله: قول، وباع أصله: بيع، ودعا أصله: دعو، واغتال أصله: اغتول. ويستدلون على أنها أصول مفترضة بالواقع اللغوي الذي -كما قالوا- يثبت عدم استعمالها إلا تحجراً في بعض الاستعمالات للهجات نادرة⁽²¹⁾.



وتنظر بعض الدراسات الحديثة إلى الأصل في هذا السياق أنه البنية العميقة، وأن التحول من الواو أو الياء إلى الألف هو أن الواو أو الياء تحذفان لوقوعهما بين فتحتين قصيرتين، فالتحول إلى فتحة طويلة، فدعا أصلها دعو (da9awa) تحذف الواو، فتصير الكلمة (da9aa)، وكذلك في نحو: قول، وبيع⁽²²⁾، وهذا إقرار منهم بأن نطق هذه الأصول ليس مستحيلاً، بل ممكناً.

3- التأسيس لصيغة مفعول المعتلة:

يذكر النحويون والصرفيون واللغويون أن صيغة مفعول المعتلة جاءت على الأصل تامة، وجاءت على خلافه ناقصة، فيتناول سيبويه في (باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها) ما يأتي منها معتلاً في الاستعمال المشهور، وما هو الأصل، إذ يقول: "ويعتل مفعولٌ منهما كما اعتل فعلٌ؛ لأن الاسم على فعل مفعولٌ، كما أن الاسم على فعل فاعلٌ، فتقول: مزورٌ ومصوغٌ، وإنما كان الأصل مزورٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل وفعل"⁽²³⁾.

ويشرح السيرافي هذا القول لسبويه بقوله: يعني: تعتل العين من الفعل الذي لم يسم فاعله، وذلك أن المأخوذ من قيل وخيف وما أشبههما من المعتل (مقول ومخوف)، وذلك أن الأصل فيه مخوف ومقول، كما تقول مضروب ومقتول، غير أن عين الفعل من قيل وخيف قد اعتلت وسكنت فأعلت من مفعول ومخوف وهي الواو الأولى منهما، فإذا أعلنناها سكنها وألقينا ضممتها على ما قبلها فاجتمعت واوان ساكنتان"⁽²⁴⁾.

ويبين المبرد الأصل في هذه الصيغة وتحولها عن الأصل بقوله: "إن بنيت مفعولاً من الياء أو الواو قلت في ذوات الواو كَلَامٌ مَقُولٌ وَخَاتَمٌ مَصُوغٌ وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ ثَوْبٌ مَبِيعٌ وَطَعَامٌ مَكِيلٌ وَكَانَ الْأَصْلُ مَكْيُولٌ وَمَقْوُولٌ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ الْعَيْنُ سَاكِنَةً كَسَكُونِهَا فِي يَقُولٍ وَلِحَقَّتْهَا وَاوٌ مَفْعُولٌ حَذَفَتْ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَمَبِيعٌ لِحَقَّتِ الْوَاوُ يَاءً وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَحَذَفَتْ إِحْدَاهُمَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ"⁽²⁵⁾.

ولدى اللغويين تغليب مصطلحي التمام والنقصان، فيقصدون بالتمام ما جاء على الأصل من غير إعلال، والنقصان خلافه، من ذلك ما أورده الجوهري، بقوله: "وقد خُطَّتْ الثَوْبُ خِيَاطَةً فَهُوَ مَخْيُوطٌ وَمَخِيْطٌ. فَمَنْ قَالَ: مَخْيُوطٌ أَخْرَجَهُ عَلَى التَّمَامِ، وَمَنْ قَالَ: مَخِيْطٌ بَنَاهُ عَلَى النِّقْصِ لِنَقْصَانِ الْيَاءِ فِي خَطِّهَا، وَالْيَاءُ فِي مَخِيْطٍ هِيَ وَاوٌ مَفْعُولٌ انْقَلَبَتْ يَاءٌ لِسَكُونِهَا وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا حَرَكَ مَا قَبْلَهَا لِسَكُونِهَا وَسَكُونِ الْوَاوِ بَعْدَ سَقُوطِ الْيَاءِ... وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ مَفْعُولٍ مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ إِذَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ، فَإِنَّهُ يَجِيءُ بِالنَّقْصَانِ وَالتَّمَامِ. فَأَمَّا مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِيءْ عَلَى التَّمَامِ إِلَّا حَرْفَانِ: مَسْكٌ وَمَدْوُوفٌ. وَثَوْبٌ مَصُوونٌ"⁽²⁶⁾.



وكرر ابن منظور ما أورده الجوهري، وقال: "يجوز في القياس: مكبول، وهو الأصل، وأورد لبني أسد مكول، وهي صورة ثالثة لاسم المفعول، ونسب للأزهري القول إن اللغة الفصيحة مكيل، وليها في الجودة مكبول، ومكول لغة رديئة⁽²⁷⁾.

يتضح مما سبق أن مجيء صيغة مفعول المعتلة على الأصل هو مجيؤها تامة، كما تأتي غير المعتلة، ويضاف إليه مفهوم آخر للأصل هو أنها أتت على أصل وضعها التي ابتدعه العرب من غير تغيير. والأصل أن الشيء إذا جاء على أصله فلا يحتاج إلى تعليل لبنيته التي جاء عليها، خلافاً لما خرج عن أصله، وهو ما يؤيده قول الجرجاني: "الشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل"⁽²⁸⁾.

وبإعمال بعض المحدثين للقياس من غير مراعاة للهجات العربية، واللهجات السامية التي وردت فيها قالوا بشذوذها، وساروا على منهج بعض القدماء في إنكار أصول الأفعال المعتلة⁽²⁹⁾، لكن ما يضعف مذهبهم هذا هو احتفاظ بعض اللغات السامية بصيغ تدل على الأصل المشترك الأول، فمثلاً: احتفظت الجعزية وهي الحبشية القديمة بصيغة (قَوْم=Qawam)، وهي صيغة سامية قديمة التي أثبتتها دراسات حديثة⁽³⁰⁾.

ومن المحدثين من يسميه بالتطور؛ لأنه يقوم على تحول الواو أو الياء إلى فتحة طويلة، نحو: قوم وقام، وبين وبان، وعلى تحول الياء المسبوقة بالكسرة إلى ياء، نحو: بيع وباع ومعوّد ومعيد⁽³¹⁾، والدليل الذي استندوا إليه في عد الإعلال تطوراً هو بقاء صيغ محافظة على أصلتها في حدود بيئة معينة، وتغيرها في بيئة أخرى⁽³²⁾. ومن الشواهد على ذلك (روى أبو زيد تقول: العفوة، وغيرها يقول: عفاة)⁽³³⁾، ومنها مثوبة، ومثوبة ومثابة، فقد قرأ قتادة (لمثوبة من عند الله خير بإسكان الثاء وفتح الواو)⁽³⁴⁾، (وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: أَثَابَهُ اللَّهُ مَثُوبَةً حَسَنَةً. وَمَثُوبَةٌ، يَفْتَحُ الْوَاوِ، شَادٌّ، مِنْهُ. وَمِنْهُ قِرَاءَةٌ مَنْ قَرَأَ: لِمَثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ حَيْرٌ. وَقَدْ أَثُوبَهُ اللَّهُ مَثُوبَةً حَسَنَةً، فَأَظْهَرَ الْوَاوَ عَلَى الْأَصْلِ وَقَالَ الْكَلَابِيونَ لَا نَعْرِفُ الْمَثُوبَةَ وَلَكِنِ الْمَثَابَةَ)⁽³⁵⁾.

وقد وضعت الدراسات الصوتية مبادئ للتطور الذي يحصل لبعض الألفاظ التي من أهمها المشابهة والمخالفة، وهي "عملية تحويل صوت إلى صوت آخر يشابهه أو يكون قريباً من الصوت التالي له أو السابق له"⁽³⁶⁾. وإذا عملنا بهذا المبدأ سيكون التطور قد حصل في صيغة مفعول من قبيل المشابهة بين حرفي العلة.

والأصل الذي جاءت عليه صيغة مفعول لم يثبت بتقديرات النحويين والصرفيين المجردة من غير سماع عن العرب، كما في بعض الصيغ، وإنما هو أصل مسموع لا خلاف فيه بينهم إلا من حيث الحكم باطراده أو شذوذه، وهي تمثل الوضع الأول لها في اللغة العربية ونشأتها، وقد تكون هي الصيغة



التي ينطقها جميع العرب قديماً، ثم تحت مبدأ التطور خضعت هذه الصيغة للتطور بالإعلال غايته السهولة، وشاعت الصيغة المتحولة في معظم القبائل العربية وبقي الأصل في بعضها. والصرفيون يثبتون في باب الإعلال صيغاً بقيت على حالها وضغاً واستعمالاً، نحو: استحوذ، واستصوب، واستنوق، وفي ذلك يقول ابن جني: "يقال استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء، ومنه: استحوذ وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة"⁽³⁷⁾.

4- المحذوف بالتقاء الساكنين:

اختلف الصرفيون في أي الحرفين الساكنين قد حذف في ذوات الواو وفي ذوات الياء، بعد حصول الإعلال بالنقل، ففي الأولى نحو مفعول بعد انتقال الضمة إلى القاف واجتماع واوين ساكنين حذف إحدى الواوين فصارت مفعول. وكذلك في الأخرى، نحو: مبيوع، وانتقال الضمة من الياء إلى الباء واجتماع الياء والواو وهما ساكنان حذف أحدهما فصارت مبيع. فهل المحذوف في ذوات الواو واو مفعول أم الواو الزائدة؟، وهل المحذوف في ذوات الياء ياء مفعول أم الواو الزائدة؟

يرى سيبويه أن المحذوف من مثل: مزور ومصوغ واو مفعول "أسكنت العين وأذهبت واو مفعول"⁽³⁸⁾. وهو مذهب الخليل قبله الواو الثانية، وعله حذفها لأنها زائدة، والواو الأولى هي أصلية؛ لأنها عين الفعل، وعليه فإن الزائد أولى بالحذف؛ لأنه مجتلب، ولم يكن أصلياً، فيرد الشيء إلى أصله⁽³⁹⁾.

ويذهب السيرافي مذهب الخليل وسيبويه، وهو حذف الواو من ذوات الياء، "لأنها زائدة، فإذا سقطت الواو من مخيوط وقد ألقينا ضمة الياء على الخاء صار بسكون الياء وضمة الخاء، فكسرت الخاء لتسلم الياء؛ لأنها لو تركت على ضميتها لوجب قلب الياء واوا، فكان يصير مخوط على لفظ مفعول، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو، فتصير الخاء مكسورة لتسلم الياء"⁽⁴⁰⁾.

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو واو مفعول من ذوات الواو وهي الأصلية، والمحذوف الياء من ذوات الياء، وقد جاء رده على زعم اللبس بذوات الواو مقرونًا باختياره، فلما قيل له: "فإذا كان المحذوف هو الياء والمبقي هو واو مفعول وقبلها الضمة التي كانت في الياء فألقيناها على باء مبيوع وحاء مخيوط، فما هذه الياء التي في مخيط ومبيع، فجوابه في ذلك أنه لما ألقى ضمة الياء على ما قبلها كسر ما قبل الياء قبل حذفها لتسلم الياء، ثم حذف الياء لاجتماع الساكنين، فقلب واو مفعول ياء للكسرة التي قبلها"⁽⁴¹⁾.

ويعرض الجوهري الرأيين لكنه يميل إلى إسقاط الحرف الأصلي، وذلك قوله: "وإنما كسروا ليعلم أن الساقط ياء. وناس يقولون: إن الياء في مخيط هي الأصلية والذي حذف واو مفعول، ليعرف الواو



من اليائي. والقول هو الأول، لأن الواو مزيدة للبناء، فلا ينبغي لها أن تحذف، والأصلي أحق بالحذف لاجتماع الساكنين أو علة توجب أن يحذف حرف⁽⁴²⁾.

وقد توقف العلماء عند ذوات الياء أكثر من ذوات الواو؛ لأن الأخيرة لا يحدث حذف أحدهما فرقاً في خطوات الإعلال، خلافاً لذوات الياء التي تجعل اجتماع الضمة والواو بعد حذف الياء، ثم قلب الضمة كسرة مع بقاء الواو، ثم قلب الواو ياءً. أما من ناحية الوزن فثمة فرق في ذوات الواو وذوات الياء، فإذا قلنا بحذف الزائد يكون الوزن: مفعُل، وإذا قلنا بحذف الأصلي يكون الوزن مفعول.

5- نقل الإعلال:

يتغيا الكلام العربي السهولة في النطق والتخلص من الثقل الناتج عن تقارب بعض الحروف ونوع الحركات وغيرها من مسببات ثقل النطق، ومن أسباب حصول الإعلال هو الثقل الذي تحدثه حروف العلة مما يتطلب التغيير في بنية الكلمة؛ ليسهل نطقها. ويفهم من كلام ابن جنبي: "مع أن الياء دون الواو في الثقل"⁽⁴³⁾ أن الاستئصال ناتج عن حرف العلة ذاته ولا تتحمل الحركة هذا الثقل.

ويتعلل النحويون بهذا الثقل، خاصة في ذوات الواو خلافاً لذوات الياء، يقول سيبويه: "ولا نعلمهم أتوا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة"⁽⁴⁴⁾. ويشرح السيرافي هذا القول لسبب قوله: "كرهوا اجتماع الواو مع الضمة في ذوات الواو لو جاءت على الأصل فقالوا (مقوول) و(مصووغ) و(مخووف)، كما قالوا (مخيوط) و(مجيء مخيوط) وبابه على الأصل أخف من الضمة على الواو"⁽⁴⁵⁾.

ويعلل (الأخفش) مجيء الياء في نحو مبيع بإسكان العين وذهاب واو مفعول بعدم جواز التقاء الساكنين، وأن الفاء تبعت الياء بعد إسكانها وهو أخف عليهم من الواو والضمة فقبلوا الواو ياء فراراً منها إلى الياء لشبهها بالألف⁽⁴⁶⁾.

و"الأصل أن الياء والكسرة أخف من الواو والضمة، والياء أقرب شبهها بالألف من الواو لأن الياء مبسوط في مخرجها وخفتها بين الألف والواو، وقد رأيناهم الواو ياء من غير كسرة قبلها، ولا سبب يوجب قلبها أكثر من ثقل الواو وخفة الياء، فقالوا (مشيب) في (مشوب) و(منيل) (ومنول) وهو من قولك نلته أي أعطيته، فلما قيل (مشيب) و(مسيب) ولم يكن ياء ولا كسرة لزم أن يقال مبيع ومخيوط إذا كانت الياء موجودة فيه"⁽⁴⁷⁾.

ويرى عباس حسن أن الوضع الطبيعي للحرف الصحيح، وهو حرف قوي، أن يكون متحركاً؛ لأنه يتحمل الحركة، وأن الوضع الطبيعي لحرف العلة وهو حرف ضعيف أن يكون ساكناً⁽⁴⁸⁾. ومن ثم فإن ما ليس طبيعياً هو أن يأتي حرف العلة في نحو: مبيع، ومقوول متحركان، وكأنه بتحركهما يحصل الثقل غير المعتاد في الواو والياء.



وتحويل الحركات القصيرة من مكانها إلى مكان آخر في الكلمة غرضه تيسير عملية النطق، ومنه نقل حركة حرف العلة الواو والياء إلى الصوت الساكن الصحيح قبلها مع بقاء الصوت المعتل إن كانت الحركة تجانسه، وقبله صوت يجانسه إن كانت تغايره⁽⁴⁹⁾.

وسبب الإعلال: "ثقل النطق بالواو، والياء إذا أتبعها بحركة من جنسهما... أو بعيدة عنهما"⁽⁵⁰⁾، وهم يرون أن تغيير حرف العلة للتخفيف يجمعه القلب والحذف والإسكان⁽⁵¹⁾.

ومن ثبات تعليل الإعلال في (مفعول) أن أدخله بعض المحدثين في تعريفات الإعلال، فقالوا: إنه: "تحويل الصائت المجهد للأداء، بتغيير موضعه من جهاز النطق ليكون منسجماً مع السياق التركيبي وقد تبدت صورته في بعض من المجانسة والممازجة والمناظرة والإضعاف والقلب والإبدال والحذف"⁽⁵²⁾.

وينظر إليه الدرس الصوتي أنه يدخل في التغيرات الصوتية التي قسمها إلى قصيرة وطويلة؛ فالقصيرة هي: الفتحة والكسرة والضمة، والطويلة هي: الألف والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، والعلاقة وثيقة بين ما يسميه المحدثون الصوائت القصيرة والطويلة أو بين ما يسميه القدماء حروف العلة والحركات، فالحركات أبعاض الحروف، وقد عدها ابن جني متضارعة في باب سماه: "باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف" فهو يرى "أن الحركة حرف صغير، إلا أن من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرف من جنسها"⁽⁵³⁾.

وكذلك التأثير القائم بين الصوائت والصوامت لتحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة ويتحقق التآلف المفضي إلى سهولة النطق، ونبذ الثقل، إذ "تلاحظ أن للصوامت تأثيراً قوياً في أصوات المد، بحيث يمكن القول: إن بعض الصوامت يغير في نطق صوت المد إلى صوت مد آخر"⁽⁵⁴⁾.

والتحجج بأن ما جاء على مفعول وهو معلول إنما جاء ذلك تخفيفاً من الثقل، فيرده ما جاء أثقل منه في الاستعمال وهو كثير، وقد رد المبرد هذا الاحتجاج بتجويزه مجيء مفعول من نوات الواو، نحو: مقوول، ومصووغ، وقال بأن ذلك ليس أثقل من سرت سوورا، وغارت عينه غوورا، وفيهما واوان وضمتان، وليس مقوول ومصووغ إلا ضمة واحدة مع الواوين⁽⁵⁵⁾، وقبيلة تميم وغيرها حينما جاءت به من غير إعلال لم تستثقل الأصل الوضعي للصيغة، وإذا قلنا إن العرب تحولت عنها إلى الإعلال طلباً للخفة، فكيف نفسر شيوعه في العاميات العربية على الأصل خاصة نوات الواو والعامية أكثر تخفيفاً في الكلام فقد سقط منها الإعراب، وسقطت أحرف كثير من الكلمات، واختزلت الجمل، وغيرها من الأشياء التي لا تفسر إلا على مبدأ الخفة.



وسبب آخر منع بقاء الضمة والواو وهو أكثر منطقية من قولهم بالثقل وهو منع اللبس بين الواوي واليائي في الصيغة نفسها لكي يعرف أصل اللفظة، وهو خاص بذوات الياء، ففي نحو: مبيوع ومكيول، وبعد نقل الضمة من الياء إلى الحرف الساكن قبلها تصبح مبيوع ومكيول وعلى الرأي القائل بحذف الواو تصبح (مبيوع، ومكّيل) بانضمام ما قبل الياء الأمر الذي يؤدي إلى إعلال الياء وقلبه واوا ليصبح (مبوع ومكول) ومثل هذا يؤدي إلى لبس الواوي باليائي⁽⁵⁶⁾. وكذلك لو كان الحذف للياء وبقاء الواو، نحو: مكول، ومبوع.

ويؤيد ذلك ما يراه الدرس الصوتي الحديث "من عدم منطقية بعض التوجيهات الصرفية؛ لأن الواو والياء صائتان طويلان يحرك بهما الصوت الواقع قبلهما، فكما يحرك الحرف بالصوائت القصيرة، كذلك يحرك بالصوائت الطويلة ولعل هذا الخطأ متأت من رسم صورة الحروف والحركات ومن كينونة الكتابة العربية؛ إذ لا توجد من الأساس حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة؛ لأنه لا يحق لتلك الحروف أن تحرك بثلاث حركات متوالية مرة واحدة حركة الحرف والحركة الطويلة"⁽⁵⁷⁾.

ولم يكن العربي على وعي بتخريجات الصرفيين هذه حين نطق بالصيغة على ما هي عليه في المثاليين وما جاء على شاكلتهما وإنما نطق العربي على سجيته استنقلاً للصيغة على صورتها التامة. وتعليل الصرفيين لا يتعارض مع منطق اللغة، بل على العكس من ذلك فهو ينسجم معه، ويستحسنه الذوق.

المبحث الثاني

الصيغة بين القاعدة واللهجات

استعمل العرب صيغة مفعول على الأصل بصورتها التامة، ومعتلة بصورتها الناقصة، واختلفت توجيهات اللغويين وتعليلاتهم في كل صورة على حدة، ولم تكن هيمنة القاعدة بمنأى عن توجيه الظاهرة اللغوية، وتقديم إحدى الصورتين عن الأخرى.

1- المعنى اللغوي والاصطلاحى للهجة:

تحتفظ المعاجم العربية بمعان كثيرة للجزر اللغوي لهج، ومن أهمها ما جاء في مقاييس اللغة: "اللام والهاء والجيم: أصل صحيح يدل على المثابرة على الشيء وملازمته، وأصل آخر يدل على اختلاط في الأمر يقال لهج بالشيء إذا أغري به وثابر عليه وهو لهج... وقولهم هو فصيح اللهجة، واللهجة اللسان بما ينطق به من الكلام. وسميت لهجة لأن كلاً يلهج بلغته وكلامه"⁽⁵⁸⁾، وفي لسان العرب: "الهِجُّ بِالْأَمْرِ لَهْجًا، وَلَهْجٌ، وَاللَّهْجُ كِلَاهُمَا: أُولِعَ بِهِ وَعَاتَدَهُ، وَاللَّهْجَةُ بِهِ. وَيُقَالُ: فَلَانٌ مُلْهَجٌ بِهَذَا الْأَمْرِ؛ أَي: مُوَلِّعٌ بِهِ... وَاللَّهْجُ بِالشَّيْءِ: الْوُلُوعُ بِهِ. وَاللَّهْجَةُ وَاللَّهْجَةُ: طَرْفُ اللِّسَانِ. وَاللَّهْجَةُ وَاللَّهْجَةُ: جَرَسُ الكَلَامِ، وَالْفَتْحُ أَعْلَى. وَيُقَالُ: فَلَانٌ فَصِيحٌ اللَّهْجَةِ وَاللَّهْجَةِ، وَهِيَ لَعْنَةُ التِّي جُبِلَ عَلَيْهَا فَاعْتَادَهَا



وَنشأَ عَلَيْهِ. الْجَوْهَرِيُّ: لَهَجٌ، بِالْكَسْرِ، بِهِ يَلْهَجُ لَهَجًا إِذَا أُغْرِيَ بِهِ فَتَابَرَ عَلَيْهِ. وَاللَّهْجَةُ: اللِّسَانُ، وَقَدْ يُحْرَكُ⁽⁵⁹⁾.

مما سبق يتبين أن دلالة اللفظة هي: الولوع بالشيء، والإغراء به، والمثابرة عليه والاعتقاد عليه، وهي طرف اللسان وجرسه، وهي ما جبل عليه من الكلام واعتاد عليه، وهذا المعنى الأخير هو المعنى المباشر للمقصود بهذا البحث، والمعاني الأخرى السابقة دالة بصورة غير مباشرة، فصاحب اللهجة هو معتاد عليها ومولع بها، ومثابر عليها، ولطرف اللسان صلة بمخارج الأصوات ونطقها. أما في الاصطلاح فاللهجة هي: "مجموعة من الخصائص اللغوية التي تنتمي إلى بيئة معينة، ويشترك فيها جميع أفراد هذه البيئة التي تعد جزءًا من بيئة أكبر تضم لهجات عدة وتتميز عن بعضها بظواهرها اللغوية، غير أنها تتفق فيما بينها بظواهر أخرى تسهل اتصال أفراد تلك البيئات بعضهم ببعض وفهم ما يدور بينهم من حديث"⁽⁶⁰⁾. أو هي: "العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلم لغة واحدة"⁽⁶¹⁾. ومن تعريفات بعض المحدثين أنها: (سلوك لغوي خاص له نظامه الصوتي، ونظامه التركيبي والمفرداتي، يتعلق بالفصحى ائتلافًا واختلافًا)⁽⁶²⁾.

2- جغرافية الصيغة:

إن سعة العربية، وتعدد لهجاتها أعجزت العلماء عن الإحاطة بها، خاصة أن عملية جمع اللغة لم تكن مؤسسية، فكانت الجهود الفردية هي المتحكمة وأصحابها ذوو كفاءات متفاوتة، فما وصل إليه أحدهم لم يصل إليه الآخر، مما أتاح ظهور مسائل كثيرة مخالفة للأصل، بحسب ما وصل النحوي من شواهد حتى قالوا إنه لا يحيط بها إلا نبي، وكلام العرب أكثر من أن يحصى⁽⁶³⁾. وقول أبي عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير"⁽⁶⁴⁾.

ولم يبق اللغويون الظرف المكاني للغة العربية موحّدًا أمام تعييدهم اللغوي؛ فقد بدأ التمييز اللهجي منذ وقت مبكر بين مجموعتين لغويتين كبيرتين بحسب مظاهر الاختلاف التي ظهرت لهم في الجغرافيا والانفتاح على الأقوام الأخرى والاختلاف في المستويات اللغوية المختلفة ليصب هذا التصنيف في مصلحة لهجات المجموعة الشمالية التي اعتمد اللغويون أكثر قبائلها للاستشهاد بلغتهم ومن ثم بناء القواعد اللغوية عليها، وأخرجت لهجات المجموعة الجنوبية في الجغرافيا اليمنية لمخالفتها للمعايير والضوابط التي وضعوها.

ولقد كانت لهجات المجموعة الشمالية القديمة تتمايز تمايزًا طفيفًا في مستوياتها اللغوية، خاصة المستوى الصوتي والمستوى الدلالي، لكنها بمجموعها تشكل ما قيل عنها إنها اللغة المشتركة التي كانت لغة الأدب والشعر، وبها أنزل القرآن الكريم، وعليها وضعت قواعد اللغة وأصولها.



واختلاف اللهجات في إطار اللغة الواحدة قديم في اللهجات العربية ومن أهم أسبابه توزع القبائل العربية على أماكن متفرقة وشاسعة في الجزيرة العربية، وقد سجلت بعض مظاهره في كتب اللغة والنحو، ولم يكن مؤثراً في أصول اللغة وجوهرها.

وعندما بدأ تدوين اللغة العربية استثنيت بعض القبائل والجهات من أخذ ألفاظ العربية منها والاستشهاد بكلامها في وضع القواعد النحوية لمخالطتها من لا يتكلم العربية، فلم يكن أخذهم من تلك القبائل إلا بعد دراسة للبيئة التي يأخذون عنها لغتهم، فقد اشترطوا في تلك القبائل شروطاً محددة، تدور كلها في فلك النقاء اللغوي تحرزا من الألسن التي قد فسدت باختلاطها بغيرها ممن يتكلمون بغير العربية، وكانت تلك القبائل المتفق عليها: قيس، وتميم، وأسد، وطيّء، ثم هذيل⁽⁶⁵⁾، "ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل. ولم يؤخذ من لحم، ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقطب، ولا من قضاة، ولا من غسان، ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى، ولا من تغلب ولا من النمير، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين اليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والفرس والحبشة... ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم"⁽⁶⁶⁾.

لقد كانت الفصاحة معقودة بلغة القرآن الكريم وعليها تقاس لهجات القبائل، وإلا فإن كل عربي فصيح بلهجة قومه، وهذا ما أكده المبرد بقوله: "وكل عربي لم تتغير لغته فصيح على مذهب قومه، وإنما يقال: بنو فلان أفصح من بني فلان؛ أي أشبه لغة بلغة القرآن ولغة قريش، على أن القرآن نزل بكل لغات العرب"⁽⁶⁷⁾. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت تعترض المفسرين واللغويين بعض الكلمات في القرآن الكريم، أو في غيره مما لا يجدونها في بيئة الاستشهاد، أو مما هو غير شائع بين القبائل وقد استأثرت به قبيلة قد تكون من تلك التي عدها اللغويون فصيحة فينسبون لها إليها⁽⁶⁸⁾.

ومع هذه الانتقائية وهذا التحرز في اختيار القبائل، فقد اختلف اللغويون في تحديد القبائل التي استشهدوا بها أيها أفصح (فمنهم من عد لهجة أعالي هوازن أفصحها، ومنهم من عدها لهجة قريش، وذهب آخرون إلى لهجة الحجاز هي الأفصح)⁽⁶⁹⁾. وتعدد اللهجات واحد من الأسباب المهمة التي أوجدت الخلاف بين اللغويين في وضع بعض قواعد النحو، وتقسيمهم ألفاظ اللغة إلى أفصح وفصح وأقل فصاحة وشاذ ومرذول ومتروك.

فكثيرا ما حاكم النحويون والصرفيون بعض الاستعمالات اللهجية في الألفاظ والتراكيب داخل تلك القبائل إلى قواعدهم وحكموا بشذوذها أو ضعفها أو ندرتها أو مخالفتها للأصل على الرغم من كثرة شواهدا الشعرية وغير الشعرية، ومعرفتهم بأنها لغة من لغات العرب التي قد تكون مشهورة بسبب مخالفتها للقواعد التي وضعوها. والشواهد في ذلك كثيرة ليس هذا مقام استعراضها. وبالمقابل اضطرتهم



بعض الاستعمالات التركيبية واللغوية الموجودة في القرآن الكريم والشعر العربي إلى تفسيرها من خلال لهجات القبائل التي أخرجوها من دائرة الاستشهاد.

إن التخير الذي حصل لبعض اللغات والحكم بالرداءة والشذوذ والمخالفة للأصل وغيرها من الأحكام له تبريراته لدى اللغويين اقتنع بها لغويون كثير في القديم والحديث، ورفضها أو توقف عندها مناقشاً ومفنداً لغويون آخرون، فقد أثار التخير والأحكام أسئلة كثيرة، خاصة لدى المحدثين، وكان من دواعي هذا الرفض أو التقييد أن بعض الشواهد القرآنية والشعرية والنحوية واللغوية دخلت تحت تلك الأحكام، أو كانت من اللغات المتروكة.

وعلى الرغم من تخير لهجات قبائل بعينها لم يكونوا حريصين على نسبة اللهجات إلى قبائلها إلا في إشارات متفرقة لدواع مختلفة كأن تكون غرابة اللفظة، أو محيئها على غير القياس، أو لعدم وجودها في اللغة المشتركة، وغيرها من الأسباب، فيذكرون اسم القبيلة التي تنطقها أحياناً، وأحياناً كثيرة لا يذكرونه، وإنما يقولون إنها لغة لبعض العرب، ومما نجده في كتاب سيبويه من هذا القبيل قوله، وسألنا العرب، وقالت العرب، كما قال بعض العرب⁽⁷⁰⁾.

وقد كان للكوفيين جهد في التوسع في الرواية، لحفظ شواهد اللغة، وشواذ اللهجات من الضياع، فمذهبهم كان يجسد التوسع في الأخذ من القبائل المختلفة التي أخرجها البصريون من دائرة الفصاحة لمجاورتها الأمم المتحضرة⁽⁷¹⁾، ولم يكتفوا بأخذ اللغة من سكنة البوادي، وإنما مدوا مساحة الاستشهاد إلى سكنة الحواضر في العراق⁽⁷²⁾. وظهر ذلك جلياً في معاني القرآن للفراء الذي غداه بما رواه عن العرب في رحلاته الواسعة إلى الجزيرة؛ إذ يكثر فيه من القول: "أنشدني بعض بني أسد، أو بعض بني كلاب، أو بعض ربيعة، أو بعض بني عامر، أو بعض بني حنيفة إلى غير ذلك من قبائل كثيرة"⁽⁷³⁾. وسمع كذلك عن قبائل تسكن أطراف الجزيرة العربية، كقضاة، وأهل اليمن، وأزد عمان، وبكر، وبني حنيفة، وربيع، وكنب⁽⁷⁴⁾.

لقد أسهم توسع الكوفيين في توسيع دائرة المخالف للأصل، فلا بد أن يكون لهذه القبائل التي أخذوا عنها ما يخالف الذي عند القبائل المتفق على الأخذ عنها، فالتنوع المكاني يخلق تنوعاً في اللهجات، التي بالضرورة تعني وجود الشيء وخلافه في اللغة عموماً، والنحو خصوصاً. وهذا الأمر حصل على مستوى القبائل المتفق على الأخذ منها⁽⁷⁵⁾.

ولم تخل كتب اللغويين من الإشارات إلى بعض الاختلافات اللهجية التي سجلت على أنها ظواهر لغوية مغايرة للفصح، مثل: (عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتلتلة بهراء، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة)⁽⁷⁶⁾. وليس كل اختلاف غير فصيح فقد يكون الاختلاف داخلياً في الفصح. وظهرت لدى بعض اللغويين تفضيل لغة على أخرى وكتاهما فصيحتان؛ إذ رفض ابن جني



رد إحدى اللغتين إذا تقاربتا في الاستعمال والقياس فهو يرى أن: "اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحق بذلك من أسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير أحدهما فتقويها على أختها، ويعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها، فأما رد أحدهما بالأخرى فلا"⁽⁷⁷⁾.

3- اللهجات التي وردت فيها الصيغة على أصلها:

اشتهرت في كتب النحو واللغة نسبة ما جاء على صيغة مفعول المعتلة تامّة إلى لهجة تميم، حتى خصها بعضهم بها، وبالنظر في المصادر النحوية واللغوية تتجلى صورة أخرى أكثر وضوحاً، وأعم من ذلك التخصيص؛ إذ نجد سيبويه لم يسمّ من ينطقه من العرب، وإنما يثبت لبعضهم أنهم جاؤوا به على الأصل من غير تحديد، نحو: مخيوط ومبيوع، وهم إنما فعلوا ذلك تشبيهاً بصيغ أخرى، نحو: صيود وغيور، من حيث ضم الياء وترك الإعلال⁽⁷⁸⁾.

ونقل عن الكسائي تحديد قبيلتين من قبائل العرب، هما: بنو يربوع، وبنو عقيل، وأنهم يقولون: حلي مصوغ، وعنبر مدووف، وثوب مصوون، وفرس مقوود، وقول مقوول⁽⁷⁹⁾.

وهاتان القبيلتان تنسبان إلى الفرعين الكبيرين للعرب هما عدنان وقحطان؛ فبنو يربوع بطن من حنظلة من تميم، وهي عدنانية⁽⁸⁰⁾، وعقيل من القحطانية⁽⁸¹⁾. ومكانهما متباعدان، ما يعني أن الصيغة التي قال بها اللغويون إنها أصل فإن الأصل متحقق في الفرعين العربيين الكبيرين، ويدل أيضاً على أن أكثر من قبيلة كانت تنطق تلك الصيغة إضافة إلى أن تميم نفسها واسعة المكان كثيرة العدد، فهي ممتدة في الخريطة التي تحدد قبائل العرب المختلفة في زمن الاستشهاد.

وتحديد الكسائي لفرع من تميم يقابله تعميم الصيغة في تميم كلها عند غيره، من ذلك ما قاله ابن جني "بنو تميم، فيما زعم علماءنا، يتمون مفعولاً من الياء فيقولون: ثوب مخيوط، وبر مكبول، وبسرة مطيوبة"⁽⁸²⁾، وكذلك فعل ابن منظور بقوله: "رجل معود ومعوود، الأخيرة شاذة، وهي تميمية... ثوب مصوون على النقص ومصوون على التمام الأخيرة نادرة وهي تميمية"⁽⁸³⁾. وقبيلة تميم من القبائل العدنانية الممتدة إلى العراق، ولهذه القبيلة فروع عديدة منتشرة في الأنحاء العراقية، وتمتد إلى نجد، وهي من أفصح قبائل العرب.

ونسب بعض اللغويين الإتمام إلى أشخاص كانوا يأخذون اللغة عنهم كأبي الجراح، ففي لسان العرب: "عَنِ اللَّحْيَانِيِّ أَيْضاً، قَالَ: وَالْإِتْمَامُ لُغَةُ أَبِي الْجَرَّاحِ"⁽⁸⁴⁾، وقاس عليه الكسائي، والمبرد في نقل أبي الفتح عنه⁽⁸⁵⁾.

وأبو الجراح معروف في كتب اللغة والطبقات أنه كان مرجعاً للغويين ونحويين في أخذ اللغة عنه. ذكر ابن النديم أنه من الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة⁽⁸⁶⁾، وذكره صاحب إنباه الرواة أنه من



الأعراب الذين دخلوا البادية أخذت عنهم اللغة والنحو، وناصروا الكسائي في المناظرة التي دارت بينه وبين سيبويه⁽⁸⁷⁾.

4- بين شواهد الصيغة والتوجيه النحوي:

لم يستقر النحاة على قول واحد في نسبة الإتمام إلى قبيلة واحدة، كما سبق أن عرضنا لبعض أقوالهم، فمنهم من نسبها لبطن من تميم، ومنهم من نسبها إلى تميم، ومنهم من وسع نسبتها إلى أكثر من ذلك، يقول المازني: "أخبرني أبو زيد أن تميمًا تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه عن العرب"⁽⁸⁸⁾. ويؤكد ابن جني شيوعها في كلام العرب، بقوله: "هذه شواهد لجواز إتمام (مفعول) من ذوات الياء قالوا طعام مزيت ومزبوت، ورجل مدين ومديون، وهو واسع فاش"⁽⁸⁹⁾.

وسمع الكسائي من العرب من يأتي بصيغة مفعول المعتلة من ذوات الواو على الأصل، "كقولهم خاتم مصووغ وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل ولعل الذي حكاه الكسائي إنما سمعه من قوم لا يحتج سيبويه بمثلم ومجبي ذوات الياء على الأصل مشهور في كلام العرب قال الشاعر عباس بن مرداس⁽⁹⁰⁾:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا... وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ

والعباس ابن مرداس شاعر مخضرم من شعراء الجاهلية والإسلام، وكان بدويًا قحًا، وكان ينزل بادية البصرة⁽⁹¹⁾. وهو ليس من قبيلة تميم، وإنما من قبيلة سليم، وهي فرع من قبيلة قيس عيلان من مضر⁽⁹²⁾، وهي بعيدة مكانًا عنها، كما يتضح من موقعها في الخرائط، وتشهد لامتناد استعمال الصيغة تامة في قبائل العرب الأخرى.

وعندما أورد المبرد بيت علقمة أورده في سياق حديثه الضرورة التي تبيح للشاعر أن يرد ذوات الياء وذوات الواو إلى الأصل على حد سواء، وذلك قوله: "إذا اضطرَّ شاعرٌ جازَ له أن يردَّ مبيعًا وجميعَ بابه إلى الأصل فيقول مَنِيُوعٌ كَمَا قَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِةٍ"⁽⁹³⁾:

حَتَّى تَذَكَّرَ بِيَصَاتٍ وَهَيَجَهُ ... يَوْمَ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْيُومٌ

وعلقمة بن عبدة معدود في طبقات فحول الشعراء من الفحول، وقال عنه ابن سلام الجمحي: إن له ثلاث روائع جياذ لا يفوقهن شعر، وذكر أولها القصيدة التي منها هذا الشاهد⁽⁹⁴⁾.

وأنشد أبو عمرو بن العلاء⁽⁹⁵⁾:

(وكانتْها تَفَاحَةٌ مَطْيُوبِيَّةٌ)⁽⁹⁶⁾. وهو شاهد مشهور في كتب النحو رواية عن أبي عمر بن العلاء، فقد ذكر أبو عثمان المازني أنه "سمع الأصمعي يقول: سمعت في شعر العرب: وكانها تفاحة مطيوبة"⁽⁹⁷⁾. وأبو عمرو بن العلاء على الرغم من نسبته إلى تميم، وهو عالم باللغة والشعر، فلماذا



يقول سمعت في شعر العرب، ولا ينسبها لقومه. وذكرها ابن منظور على أنها من المطرد، بقوله: "وعن ابن الأعرابي قال: فكأنها تقاحة مطيوبة جاءت على الأصل كمخيوط وهذا مطرد"⁽⁹⁸⁾.

ويورد المبرد أن البصريين أجمعين يقولون: إن ما يجوز في الياء لا يجوز في الواو كراهيةً للضمّة بين الواوين وذلك أنّه كان يلزمه أن يُقُول مَقُولٌ فَلَهَذَا لم يجز في الواو ما جاز في الياء، فهم لا يقيسون ذلك في الضرورة، والمبرد لا يرى ذلك مُمتنعاً عند الصُرورة⁽⁹⁹⁾. ويقول أبو حيان إن: "الإتمام في ذوات الواو يحفظ عن البصريين"⁽¹⁰⁰⁾. وذكر الجوهري أنه لم يجيء من بنات الواو على التمام إلا حرفان: مسك مدووف. وثوب مصوون، وهما نادران. وفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول: قول مقوول، وفرس مقوود، قياسا مطردا⁽¹⁰¹⁾.

5- تأثير التنقلات وموقع القبائل:

تتحدث المصادر التاريخية عن تنقلات القبائل العربية، وارتحالها داخل الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده، وأكثر التنقلات جاءت من جنوب الجزيرة العربية التي أخرجها اللغويون من دائرة الفصاحة، واتجهت إلى الشمال وكونت تجمعات قبلية كبيرة، وتنقلات أيضا لقبائل وسط الجزيرة وشمالها.

من ذلك ما تذكره بعض المصادر انتقال قبيلة طيء من اليمن إلى حائل حيث أجأ وسلمى وفيد، ثم انتقال كثير منها إلى العراق وإلى بوادي الشام⁽¹⁰²⁾، وأن بطن جديلة من طيء خرجت من بين الجبلين قبل الإسلام متجهة إلى الشمال الغربي من ديارها؛ لتزاحم قبيلة كلب في شمالي الجزيرة العربية، وبعد الإسلام خرج بطن بحتر ليحل محلّ كلب في رمل عالج الذي يدعى الآن النفود الكبير، ثم لتدخل كثير من بطونها إلى العراق⁽¹⁰³⁾، بل إن جزءاً من طيء جاور الأزدي فترة من الزمن⁽¹⁰⁴⁾، ولهذا كله أثر كبير في اللهجات تأثراً وتأثيراً وزيادة ونقصاناً.

ومنها كذلك انتقال بكر بن وائل من الجزيرة العربية إلى العراق في بداية ظهور الإسلام، ثم محاولتها العودة إلى الجزء الشمالي من الصّمان حيث جزء من ديارهم السابقة، وهناك وقعت بينهم وبين بني تميم، الذين استولوا على ديار بكر السابقة، موقعة الشّيطين⁽¹⁰⁵⁾.

وانتقال قبيلة كندة، التي منها الشاعر امرؤ القيس، من وسط الجزيرة العربية حيث سكنت في حمى ضرية والغمر ورجوعها إلى حضرموت⁽¹⁰⁶⁾.

وإذا كان زمن الاستشهاد قد امتد في البادية إلى منتصف القرن الرابع الهجري، مع تنقل بعض القبائل العربية من مكان إلى آخر في الفترة التي حددت للاستشهاد بلغاتها، وفيها حصل من اختلاط القبائل وترحلهم ونزول قبيلة منزل أخرى بعد رحيلها مما ينتج عنه تطورات في مستويات اللغة، ولا شك



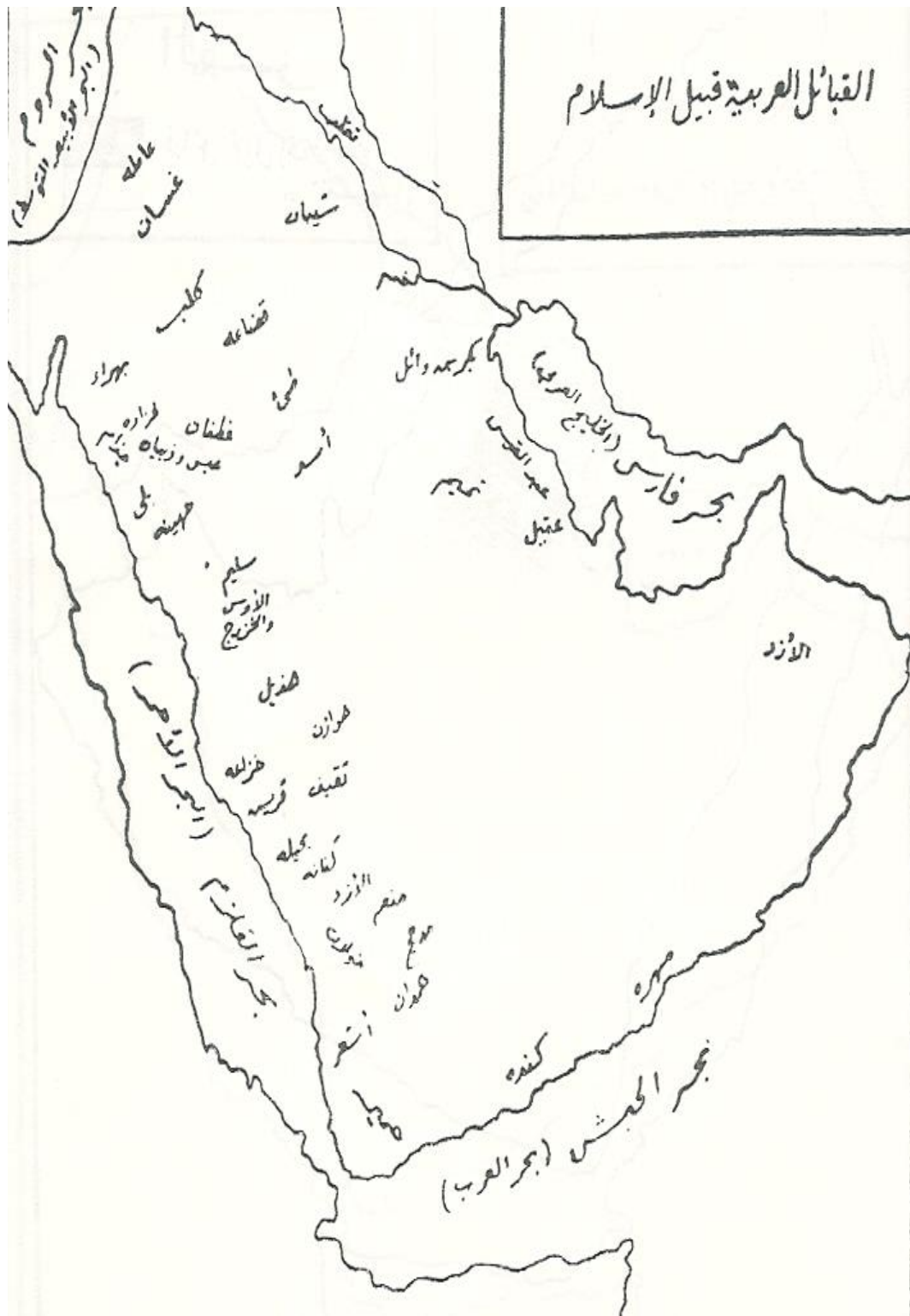
بأن طول الزمن والتقلبات المستمرة تحدث تغييرا في لهجات القبائل وتتأثر ببعضها، وهذا كله "قد يكون سبب الاتفاق اللهجي في حال تباعد بعض القبائل أنها كانت متجاورة في بعض الأزمنة"⁽¹⁰⁷⁾. وينتج معرفة بيئة القبائل وتنقلها بهذه الصورة أن معيار النسب للصحة ليس محورياً، وذلك "إذا أردنا أن نفهم ظاهرة لغوية تنتسب إلى قبيلة بذاتها، فلن يكون فهمنا لها صحيحاً باعتبار أن هذه القبيلة تنتسب إلى عدنان أو إلى قحطان مثلاً، ولكن باعتبارها تعيش في بيئة معينة"⁽¹⁰⁸⁾.

وثمة خرائط أوردها بعض اللغويين في بعض مؤلفاتهم اللغوية لتحديد مواضع القبائل العربية وتوزيعها في شبه الجزيرة العربية، وفيها من الاختلاف في تحديد موضع القبائل خاصة التي عدها اللغويون فصيحة ما يستدعي إعادة النظر في التأكد من مواضعها، وفي الأحكام والمعايير التي وضعوها فيما يخص تلك القبائل. وفيها اختلاف بين موضع القبائل نسبت إليها صيغة مفعول المعتلة تامة، وكذلك الاستدلال على موقع القبائل التي نسبت إليها صيغة مفعول التامة من ذوات الواو ومن ذوات الياء؛ لنعرف من خلالها مكانتها بين القبائل الفصيحة، ومدى اتساعها، وما أغفله اللغويون منها.

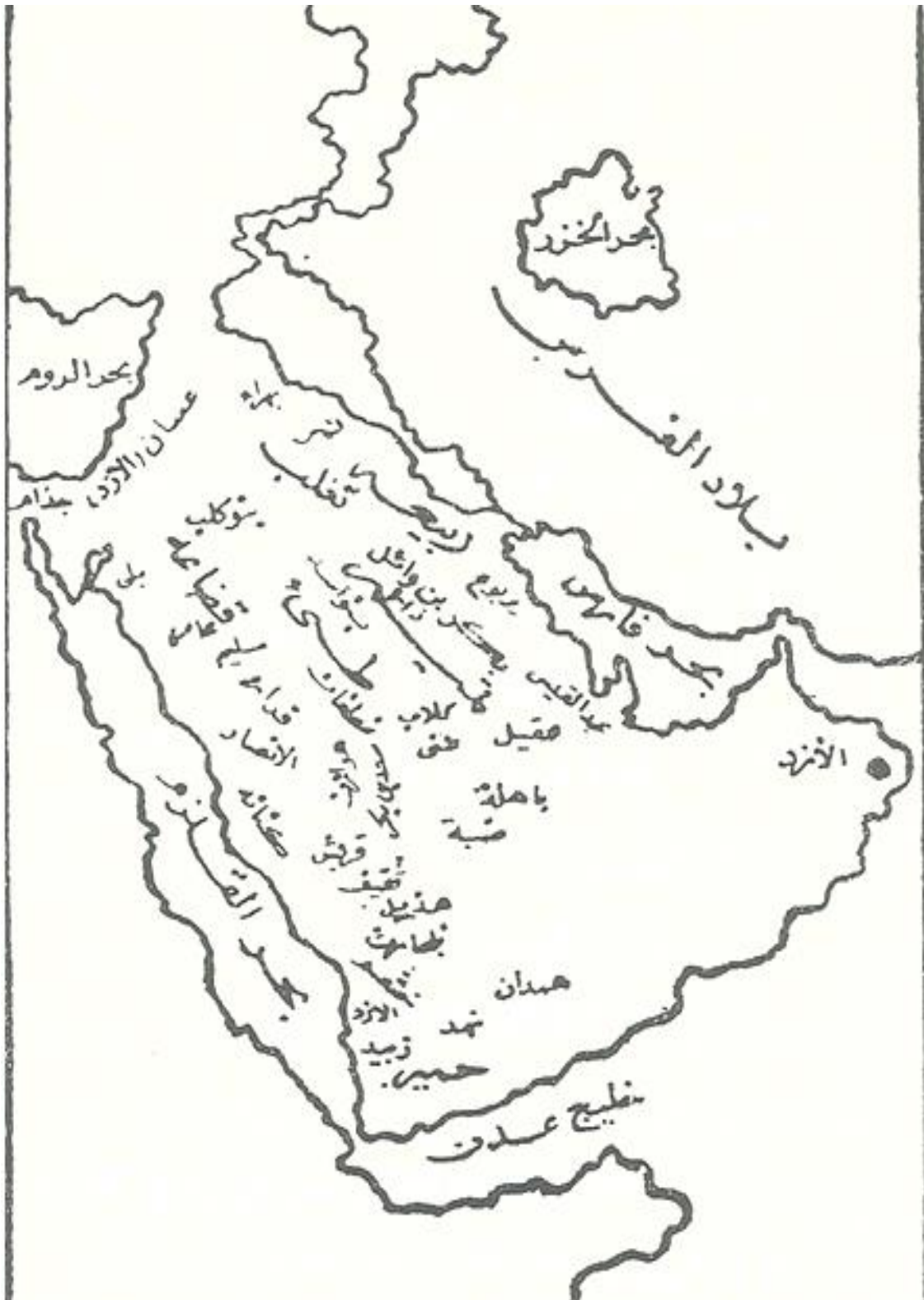
ويظهر بصورة عامة بالمقابلة بين الخرائط الثلاث الأولى اختلاف في موضع القبائل المحيطة بتميم، وسقوط بعضها، ويتضح أنها بمجموعها أكثر اختلافاً من الخريطة الخامسة التي وضعت لتحديد مواضع القبائل في عصر الرواية، والتي تؤكد الانتقال لبعض القبائل الذي ذكرته المصادر التاريخية. وأغفلت الخرائط موضع قبيلة بني يربوع التي تنطق صيغة مفعول تامة، وأوردتها الخريطة الثالثة التي اعتمدها إبراهيم أنيس، وهي مفصولة عن تميم بقبيلة بكر بن وائل، ويحدها من الجنوب قبيلة عبد القيس، ومن الشمال قبيلة ربيعة، مما يثير السؤال عن انفرادها بهذه الصيغة عن محيطها.



الخريطة رقم [1] (109)



خارطة رقم [2]⁽¹¹⁰⁾.



الخريطة رقم [3]⁽¹¹⁾.



ومن أخطاء الخريطة التي اعتمدها إبراهيم أنيس كما بين الباحث أنه وضع قبيلة عقيل "في الجهة الشرقية من اليمامة، فيما هي من القبائل القيسية التي عاشت في الجزء الجنوبي الغربي من نجد، لذلك فهي من القبائل القيسية الميامنة، أي التي تحد القبائل اليمانية من العقيق (وادي الدواسر)، وتصل بعض بطونها إلى بيشة مجاورة لأسد السراة⁽¹¹⁴⁾، وهي من القبائل المهمة التي أخذ عنها النحويون وقد حرص الباحث تحديد موقعها بدقة، ويتكرر هذا الخطأ في الخرائط الأخرى، كما هو واضح فيها.

إضافة إلى أن قبيلة تميم وحدها تمتد على مساحات واسعة من أرض الجزيرة، وهي بطون وأفخاذ كثيرة، تتوزع بين مدر ووبر، وهي: كعب بن سعد وحنظلة بن مالك وبنو دارم، وبنو زرارة، وبنو عدس، وبنو أسيد، وعمرو بن تميم، ومسكنهم نجد إلى البصرة، واليمامة، وأرض الكوفة وعُمان، وأكثرهم استقر باليمامة بعد الإسلام⁽¹¹⁵⁾. ولا شك أن هذه التنقلات وهذه المساحة وهذا التنوع في المساكن تجعل من بعض مظاهرهما اللهجية كهذه الصيغة شائعة، ومتداولة وتأثيرها راجح وليست هذه الصيغة كسائر المظاهر التي تندر أو تخرج عن الاستعمال في المستوى الفصيح فهي في الشواهد الشعرية وغيرها.

حرص اللغويون أن تكون القبائل التي نسبوا لها الفصاحة هي القبائل المحيطة بمكة، وبعيدة عن أطراف الجزيرة العربية، وكانت تميم مكتملة من غير تجزئة من هذه القبائل إضافة إلى أسد، وقيس وهذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين⁽¹¹⁶⁾، ويرى عبده الراجحي أن معظم اللهجات التي ذكرها سيبويه في الكتاب تكاد تكون محصورة في الوجدتين الكبيرتين: الحجاز وتميم⁽¹¹⁷⁾، وهذا يرد على من زعم من الباحثين بأن النحاة لم يقيموا للهجة تميم وزناً كبيراً في قواعدهم، وهي قبيلة ذات شأن على الرغم من حضورها الكبير في كتب اللغة، والنحو، والقراءات القرآنية المختلفة.



خارطة رقم [5] لتوزيع القبائل زمن رواية اللغة⁽¹¹⁸⁾

6- الصيغة في اللهجات العربية المعاصرة:

اللهجات المعاصرة عمومًا هي "تلك اللغة التي نتخاطب بها في كل يوم عما يعرض لنا من شؤون حياتنا مهما اختلفت أقدارنا ومنازلنا، فهي لسان المتعلمين وغير المتعلمين، على اختلاف فئاتهم وحرثهم"⁽¹¹⁹⁾.

ولكل لغة لهجات تتفرع عنها وتتشترك في صفات كثيرة تربطها باللغة الأم، وما يفرقها أقل مما يجمعها، كما هي العربية الفصحى التي تعددت لهجاتها بتعدد المجتمعات والبلدان، وصارت للبلد الواحد لهجات مختلفة، وهي تختلف عن لهجات العربية الفصحى القديمة التي تشكلت منها اللغة المشتركة، وهي بذاتها لهجات فصيحة تختلف ببعض الظواهر، ولذلك كان يطلق على اللهجة لغة فيقال: لغة تميم ولغة هذيل، أما المعاصرة فقد خرجت كثيرًا عن الفصحى، ولها تسميات لا تطلق على



اللهجات القديمة، كالعامية والدارجة والمنطوقة والمحكية، "إنها اللسان الذي يستعمله عامة الناس مشافهة في حياتهم اليومية لقضاء حاجاتهم والتفاهم فيما بينهم"⁽¹²⁰⁾.

وإذا كانت اللغة المشتركة تشكلت من اللهجات العربية برأي باحثين كثير، فإن ما يميز تلك اللهجات عن لهجات العصر الحديث هي أن الأخيرة لا تشكل بمجموعها لغة مشتركة أو اللغة الفصحى، وإنما هي لهجات خارجة عن قوانين الفصحى بمستوياتها المختلفة، لكنها ليست مقطوعة الصلة بها؛ لأنها ببساطة انحرف عنها لكنها تطورت عنها مع زيادة في استيعاب المعرب والدخيل بأعداد كبيرة من الألفاظ ومن غير رقابة الضوابط اللغوية لهذا الكم الكبير من الألفاظ من خارجها.

ولكل من الفصحى واللهجات مجالاتها واستعمالاتها، فاللهجات طريقة الحديث التي يستخدمها السواد الأعظم من الناس، وتجري بها كافة تعاملاتهم الكلامية، وهي عادة لغوية في بيئة خاصة تكون هذه العادة صوتية في غالب الأحيان⁽¹²¹⁾. إنها متفرعة من العربية الفصيحة ولكنها صورة مشوهة عنها أو تحريفًا لها⁽¹²²⁾.

وتستأثر اللهجات العربية اليوم بالمواقف الكلامية باستثناء مواقف قليلة؛ لكونها رسمية منحصرة في المواقف الكتابية والدينية والوطنية وما كان على شاكلتها. ولا شك أن في اللهجات العامية مظاهر لغوية تختلف فيها عن الفصحى، تتجلى لنا في مستويات اللغة المختلفة النحوية والصرفية والصوتية والدلالية.

ويتحقق من دراسة صيغة مفعول المعتلة في اللهجات المعاصرة مع وجود أصلها في اللهجات القديمة كلهجة تميم، ما ذكره إبراهيم أنيس من رابط مهم بين لهجات الحاضر واللهجات القديمة هو احتفاظ اللهجات الحديثة ببعض الصفات التي يمكن إرجاعها بسهولة إلى لهجات عربية قديمة⁽¹²³⁾.

إن اللهجات العربية الحديثة تأتي باسم المفعول من الثلاثي على صيغة مفعول، سواء أكانت معتلة أم غير معتلة، مع الاقتصار في المعتل على ذوات الياء. فهم يقولون: مضروب، ومأكول ومشروب، ويقولون كذلك: مخيوط، ومعيون، ومديون، ومهيوب، ومعيوب، ومكيول.

وأعتمد في تعميم مجيء الصيغة تامة في العاميات العربية اليوم على ما أعلمه في البيئة اليمنية وما أسمعته من جنسيات عربية مختلفة، ومعايشتهم وسؤالهم، وعلى ما ذكره الحملوي تعقيباً على ما أورده من شواهد على لغة الإتمام، بقوله: "وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مَدْيُون لفلان"¹²⁴، وعلى ما علق به محقق شذا العرف على القول السابق، بقوله: "وكذلك العراقيون"⁽¹²⁵⁾، وعلى ما ذكره بعض الباحثين من أنها عامة اللهجات العربية المعاصرة.

النتائج:

- الأصل الذي قالوا به في صيغة مفعول المعتلة لم يكن أصلاً افتراضياً لا وجود له على الحقيقة، كما في صيغ أخرى غيرها، وإنما هو أصل ثابت مستعمل، يقوي الرأي القائل بحقيقة الأصول المفترضة لكثير من الصيغ قبل تحولها.
- أن استعمال هذا الأصل جاء في لهجات عربية قديمة فصيحة، ومن قبائل مختلفة، وليس كما حصره بعض النحويين في واحدة أو اثنتين منها، والأولى أن نقول عن صيغة مفعول من ذوات الواو والياء إنها التامة وليست التميمية؛ لوجودها في لهجات أخرى غير التميمية، وورودها في شعر شعراء لا ينتمون إلى قبيلة تميم، ولقول بعض النحاة واللغويين باطرادها.
- أن هذا الأصل جاء شعراً ونثراً على أفواه شعراء جاهليين وإسلاميين؛ أي منذ عصر الفصاحة وفي أماكنها التي اعتمدها اللغويون، وممن عدّهم اللغويون مصادر لأخذ اللغة.
- أنه شاع في اللهجات العامية المعاصرة التي لا يكاد يظهر فيها إلا الصورة التامة، خاصة ذوات الياء، وتختلف في المعتل فهم يقولون: معيوب، ومكيول، ومهيو، ومطيوب، من عاب، وكال وهاب وطاب، والفصحى تقول: معيب، ومكيل، ومهاب، ومطيب.
- يستبعد الباحث خروج اللهجات المعاصرة عن الفصحى في مجيئها فيها على الأصل؛ لأنهم يقولون إن أصل تغيير الصيغة في المعتل من مفعول إلى فاعل هو الثقل، والعامية تميل أكثر إلى الخفة، فكيف ستعود إلى الثقل، ما يعني أنها أصل قديم للأصل الذي كانت عليه الصيغة قبل تحولها، والقول بمنع اللبس بذوات الواو أرجح من الثقل.
- تنقلات القبائل بصورة عامة، والقبائل التي من لهجاتها إتمام الصيغة، وإشغالها لمساحة كبيرة، ووجودها في قبائل ترجع بعضها إلى القحطانية وبعضها إلى العدنانية، وهما قطبا العرب والعربية، يجعل من المؤكد حصول التأثير وانتشار الصيغة، على مساحة كبيرة من مكان الاستشهاد، ويدعو لإعادة النظر في معيار الصحة الزماني والمكاني، وفق خرائط علمية لتوزيع القبائل العربية، وتنقلاتها في الأزمنة المختلفة.



الحواشي:

- (1) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين بن يعيش النحوي، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م، 54/10، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاسترلابادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1395هـ-1975، 68/3.
- (2) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هاون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 345/4.
- (3) ينظر: المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م، 100/1، وينظر: الأصول في النحو، 283/3، وينظر: الممتع الكبير في التصريف، علي بن عصفور، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، 299/1، وينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، قدم له وعلق عليه: محمد عبدالمعطي، خرج شواهد: أبو الأشبال أحمد المصري، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (د.ت)، ص137.
- (4) ينظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، (د.ط) 1339هـ-1979م، والقاموس المحيط، وينظر: لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، مادة: (أ ص ل).
- (5) تهذيب اللغة، محمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث-بيروت، ط1، 2001م، مادة: (أ ص ل).
- (6) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، مادة: (أ ص ل).
- (7) ينظر: لسان العرب، مادة: (أ ص ل).
- (8) تاج العروس، مادة: (أ ص ل).
- (9) المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د.ط.ت) مادة: (أ ص ل).
- (10) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد حسن بن فارس، تحقيق: عمر فاروق، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م، ص11.
- (11) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ت) 2006م، 342/2.
- (12) كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1403هـ-1983م، 28.
- (13) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو النقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، منشورات وزارة الأوقاف السورية، ط2، 1982م، 1/188.
- (14) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 1997م، ص32.
- (15) الكتاب 385/4
- (16) المصدر نفسه 387/4
- (17) لسان العرب، مادة: (أ ص ل).
- (18) الصاحبي، ص57.
- (19) ينظر: الخصائص: 137/2، وما بعدها.
- (20) ينظر: الأصول: ص137، وينظر: رد الألفاظ إلى أصولها، ص2، وما بعدها، وينظر: ما خالف الأصل النحوي في القرآن الكريم، أحمد لطف البريهي، رسالة دكتوراه، جامعة عدن، 2014م، ص17.



- (21) ينظر: الإعلال بين الأصل والتطبيق، مقبل عايد السالم، مجلة الثقافة والتنمية، ع 67، إبريل، 2013م، ص148، 149.
- (22) ينظر:
- Brame, Michael. K. Arabic phonology (ph.D) Massachusetts institute of technology. USA, 1970. June. B30.
- نقلًا عن: الإعلال بين الأصل والتطبيق، ص150.
- (23) الكتاب، 348/4
- (24) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت، 2008م، ط1، 245/5.
- (25) المقتضب، 101/1.
- (26) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، (د.ت) 1407هـ - 1987م، مادة (خ ي ط)
- (27) لسان العرب، مادة (ق و ل)، و(خ ي ط)، و(ك ي ل).
- (28) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر - العراق، ط1، 1982م، 133/1.
- (29) ينظر: فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، ص48، وينظر: إعلال الواو والياء في اللغة العربية، ص183.
- (30) ينظر: فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، ص48.
- (31) إعلال الواو والياء في اللغة العربية، صلاح الدين صالح حسنين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج48، محرم 1402هـ - 1981م، ص182.
- (32) ينظر: إعلال الواو والياء في اللغة العربية، صلاح الدين صالح حسنين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج48، محرم 1402هـ - 1981م، ص82.
- (33) اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط1، 1983م، ص431.
- (34) مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، نشره: برجستراسر، 1934م، ص45.
- (35) لسان العرب، مادة (ث و ب).
- (36) إعلال الواو والياء في اللغة العربية، ص184.
- (37) الخصائص، 97/1.
- (38) الكتاب، 348/4.
- (39) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 245/5، وينظر: المقتضب، 101/1.
- (40) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 246/5.
- (41) المصدر نفسه، 246/5.
- (42) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (خ و ط)
- (43) المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ - 1954م، ص216.
- (44) الكتاب، 349/4
- (45) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 248-245/5
- (46) ينظر: المصدر نفسه، 246/5.
- (47) المصدر نفسه، 264/5.



- (48) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط11، 1398هـ، 756/4.
- (49) ينظر: المقتضب، 12/1.
- (50) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، المطبعة العربية-تونس، ط3، 1992م، ص58.
- (51) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص200.
- (52) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة، دار نوبار، القاهرة، ط1، 2001م، ص244، وينظر: الإعلال بين التعليلين الصرفي والصوتي، خلف خضير، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، مج38، ع4، 2013م، ص75.
- (53) الخصائص، 317/2، وينظر: دراسات في اللسانيات التطبيقية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، (د.ط.)، 2000م، ص45، 47، 122.
- (54) في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام-دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، ط1، 1984م، ص5-52.
- (55) ينظر: المقتضب، 103/1.
- (56) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، 299/1، وينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد دنقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط3، 1379هـ-1959م، 134/1، وينظر: أمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي، عبد الكريم عبد أحمد قاسم، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد(23)، العدد(1)، كانون الثاني، 2016م، ص436.
- (57) التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال في كتاب المقتضب للمبرد قراءة في ضوء علم اللغة الحديث، عادل نذير بييري، انتصار عباس، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، جامعة كربلاء-كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد السادس- السنة الثالثة-2012م، ص57.
- (58) معجم مقاييس اللغة، 214/5.
- (59) لسان العرب، مادة: (ل ه ج).
- (60) اللهجات العربية، لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1431هـ-2010م، ص33.
- (61) اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد الهلالي، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت.)، 1998م، ص27.
- (62) ينظر: التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، ط3، دار الأندلس، بيروت، 1983م، ص34.
- (63) ينظر: مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط2، 103هـ-1983م، 1-4، وكتاب الحروف، أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط1، 1986م 146-147.
- (64) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني-جدة، ط1، (د.ت.)، 25/1.
- (65) ما خالف الأصل النحوي في القرآن الكريم، ص26.
- (66) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ-2006م، ص56، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 14018هـ-1998م، 1 2/2.
- (67) الفاضل، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1421هـ، ص113.
- (68) ينظر: لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم، ابن سلام، شرح وتعليق: عبدالحامد السيد طلب، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط.)، 1974م، ص45، 47.
- (69) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد دبيرة، دار قتيبة، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م، ص313.



- (70) ينظر: الكتاب، 27/1، 49، 53، 84/2، 91، 95، 290/3.
- (71) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1992م، ص177.
- (72) ينظر: المرجع نفسه، ص160، 159.
- (73) المرجع نفسه، ص142.
- (74) ينظر: أصول النحو في معاني القرآن للفراء، ص191.
- (75) ما خالف الأصل النحوي، ص28.
- (76) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، 241/1.
- (77) الخصائص: 10/2.
- (78) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 249/5.
- (79) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالقواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ-1998م، 307/1.
- (80) نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط2، 1400هـ-1980م، ص238.
- (81) ينظر: المصدر السابق، ص148، وينظر: إعلال الواو والياء في اللغة العربية، ص194.
- (82) الخصائص، 261/1، النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1401هـ-1981م، ص264، وينظر: شرح المفصل، 5/123.
- (83) لسان العرب، مادة (ص و ن).
- (84) المصدر نفسه، مادة (ق و ل).
- (85) ينظر: ارتشاف الضرب، 307/1.
- (86) ينظر: الفهرست، ابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1417هـ-1997م، ص76.
- (87) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ-1982م، 120/4، وينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن التتوخي المعري، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، (د.ط) 1412هـ-1992م، ص104. وينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 145هـ-1995م، 290/62.
- (88) المنصف، ص286.
- (89) المصدر نفسه، ص287.
- (90) ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ-1991م، ص156، وينظر: لسان العرب، مادة (ع ي ن). وقبله البيت:
- أكليب مالك كل يوم ظالماً والظلم أنكذ وجهه ملعونٌ. وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 249/5، والمقتضب، 101/1-103.
- (91) ينظر: الطبقات الكبرى، محمد بن سعد الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1421هـ-2001م، ص160-161.
- (92) ينظر: جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1391هـ-1971م، ص262، وينظر: كتاب الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: أحمد زكي صفوت، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، (د.ط)، 1377هـ-1958م، 302/14.



- (93) البيت في ديوان علقمة بن عبدة، شرحه وعلق عليه وقدم له: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، ط1، 1996م، ص53، وهي في قصيدة مكونة من 55 بيتاً.
- (94) ينظر: طبقات فحول الشعراء، ومقدمة ديوان علقمة، ص5.
- (95) هذا الشطر في تصريف المازني، ونصه: "قال أبو عثمان وسمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت في شعر العرب: وكأنها تقاحة مطبوخة".
- (96) لم أجد ما أنشده أبو عمرو شعراً ولعلها مقولة سمعت عن العرب، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن جنبي عن أبي علي قراءةً عليه عن أبي العباس عن أبي عثمان الأصمعي قال: بنو تميم، فيما زعم علماؤنا، يتمون مفعولاً من الياء فيقولون: ثوب مخبوط، وبر مكبول، وبسر مطبوخة" ينظر: نوادر أبي زيد، ص264، وينظر: الخصائص: 157/3.
- (97) المنصف لابن جنبي، ص286.
- (98) لسان العرب، مادة: (ط ي ب)
- (99) ينظر: المقتضب، 101/1-103.
- (100) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ-1998م، 307/1.
- (101) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (خ ي ط)، وينظر: أدب الكاتب، أبو محمد ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م، ص589.
- (102) ينظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بيروت، (د.ط)، 1968-1971، 219/4. وينظر: تحديد مواقع القبائل ولهجاتها في خرائط الدراسات اللغوية، وأثره في الدرس اللهجي، جمعان بن عبدالكريم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع77، ص63.
- (103) ينظر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (شمال المملكة)، حمد الجاسر، منشورات دار اليمامة، الرياض، (د.ط)، القسم الأول، ص7، 10، 7. وينظر: تحديد مواقع القبائل ولهجاتها، ص63.
- (104) ينظر: جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد - الهند، ط1، 1344هـ، 209/1، وينظر: لهجة أزد السراة في عصر الاحتجاج اللغوي، جمعان عبد الكريم الغامدي، نادي جازان الأدبي، ط1، 1426هـ / 2005م، ص300.
- (105) ينظر: الكامل في التاريخ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني المعروف بابن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1387هـ/1967م، 1/399-400.
- (106) ينظر: الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير، لأبي محمد الحسن بن أحمد الهمداني، تحقيق: محمد علي الأكوع، وزارة الثقافة والسياحة اليمنية، (د.ط) 1425هـ - 2005م، 2/31.
- (107) تحديد موقع القبائل ولهجاتها، ص67.
- (108) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، 1995م، ص2.
- (109) هذه الخارطة نقلها د. عبدالقادر عبد الجليل إلى كتابه: البنية اللغوية في اللهجة الباهلية عن: Chaim, Rabin Ancint West Arabian, London, 1951.
- (110) عن: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص209.
- (111) وهذه الخارطة هي التي اعتمدها إبراهيم أنيس في كتابه: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، 1992م، ص335.



- (112) تحديد مواقع القبائل ولهجاتها في خرائط الدراسات اللغوية، وأثره في الدرس اللهجي، ص65، وما بعدها
- (113) ينظر: المرجع السابق، ص69.
- (114) تحديد مواقع القبائل ولهجاتها، ص72، نقله عن: معجم البلدان، ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق: فريد الجندي، دار الكتب العلمية بيروت، (د ت)، 628/1.
- (115) ينظر: المزهري، 128/1.
- (116) ينظر: المزهري، 212/1.
- (117) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص59.
- (118) أخذت من بحث: اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربية الفصحى، إبراهيم يوسف السيد، بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، ج3، 1413هـ، ص22.
- (119) رد العامي إلى الفصيح، أحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1981م، ص5. وينظر: اللغة العربية بين المشافهة والتقريب، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللغة العربية، ع66، ص117.
- (120) خصائص العربية وطرائق تدريسها، نايف معروف، دار النفائس، ط6، 2007م، ص55.
- (121) فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط7، 1972م، ص153.
- (122) ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ-1960، ص360.
- (123) ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص12.
- (124) شذا العرف، ص137.
- (125) المرجع نفسه، ص137.



المصطلح النقدي والنسق الأدبي: إشكالية التسمية (مصطلح التناص نموذجاً)

د. محمد علي محمد حيدر

أستاذ الأدب الحديث والنقد المشارك بكلية التربية والألسن - جامعة عمران - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-738569553

الملخص:

تتكون هذه الدراسة - المصطلح النقدي والنسق الأدبي: إشكالية التسمية (مصطلح التناص نموذجاً) - من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

عرض الباحث في المقدمة لأسباب اختيار المصطلح النقدي والنسق الأدبي موضوعاً للدراسة، مبيناً الأهداف المتوخاة والمنهج المتبع في سير الدراسة. وقد عرض البحث لمفهوم المصطلح النقدي والنسق الأدبي مبيناً الإشكاليات التي أدت إلى غموض المصطلح النقدي.

وتناول البحث في محتواه الحديث عن مصطلح التناص مبيناً الإشكالية في تسميته بوصفه من أكثر المصطلحات إشكالية؛ كون النقاد العرب أخذوا مفاهيمه كما وردت إلينا من الغرب دون تحوير، وفي الجانب الآخر أشار البحث إلى أن التحليل النقدي العربي عبر المصطلحات النقدية العربية لم ينظر إلى النص نظرة كلية بل نظر للمجزئات؛ مما جعل أحكامهم تعسفية يرفعون نصاً ويتهمون آخر بالسرقة.

أما الخاتمة فقد طرحت عدداً من النتائج، أهمها:

- تعد العلاقة بين الإنتاج الثقافي العربي والغربي علاقة غير متكافئة بسبب الاستهلاك والتقبل عند العرب لكلما يأتي من الغرب.
 - تعدد المرجعيات والتيارات التي يصدر عنها النقاد العرب بالإضافة إلى تزود معظم النقاد العرب بثقافات وأيدلوجيات مختلفة تعود منابعها إلى خارج حدود الوطن العربي، مما شوش ذهن المتلقي العربي وإصابته بالإحباط، زد على ذلك أن نظرة التحليل النقدي العربي للنصوص كانت نظرة جزئية، مما جعل بعض الأحكام النقدية تأتي تعسفية.
- الكلمات المفتاحية: المصطلح النقدي، النسق الأدبي، التناص.



Abstract:

This study “**The Term of Criticism and Literary Format, Problematic Titling (term of intertextuality as model)**” consist introduction and three sections. In the introduction, the researcher attempted to explain why the term of criticism and literary format was chosen as subject of study, indicating its objectives and the methotology of the study.

The study has presented the concept of the term of criticism and literary format, indicating the problems that led to the ambiguity of the term of criticism.

The three sections of the study discuss the term of intertextuality, indicating to the problem of its title, as one of the most problematic terms, since being Arab critics perceived it conceptually, as it was filed to us from the West, without changing it.

In addition to the above, that the problematic of the term of criticism in dealing with the literary format, emanated from the emergence of Arab theorists in their views on the preconceived idea - that the updated reading follows a different path and advanced from what was old, considering that the old is different does not deserve to look for the justification is enough that it is old in the eyes of modernity.

Finally, the conclusion to conclude and to summarize the findings and recommendations of the researcher.

Keywords: Critical Term, Literary Format, Intertextuality.

تمهيد:

كان للتغيير الجوهرى الذى أحدثته تيارات ما بعد البنىوية بين طرفى العلامة (الدليل) الدال والمدلول الأثر المهم فى تعديل النظرية إلى الكثير من المفهومات مثل: (المؤلف - القارئ - النص - الكتابة - الأثر - الثنائيات البنىوية... الخ)، وفى ابتداء الكثير من المفهومات الجديدة التى وضعتها من أجل مساءلة المقولات القديمة والمترسبة، يقودها الطموح إلى تحقيق استقلالية للمعنى وحرية فى الممارسات النقدية.

ويعد النسق الأدبى من المفاهيم التى ظهرت فى حقل النقد الأوروبى فى دراسات ما بعد البنىوية، هذا الحقل الأخير همه الحفر عن مضمرات الخطاب التى أسهمت الثقافة فى غرسها. ولما كان النص كذلك، هذا تطلب من الناقد الغوص والبحث عن الدلالات المضمره التى تتشكل داخل النسق النصى بخفاء يرضخ له الخطاب، ويسبر أفكار صاحبه على نمط واحد جزاء انتمائهم لبيئة ثقافية وفكرية مشتركة، فالنسق الأدبى مواضعه (اجتماعية - أدبية - دينية - أخلاقية) تفرضها فى لحظة معينة من تطورها الوضعية الاجتماعية التى يقبلها ضمناً المؤلف والناقد والجمهور.

وبما أن النسق الأدبى مفهوم يكتسب سمات اصطلاحية، وقيماً دلالية خاصة وجب على الناقد أن يضع فى اعتباره قبل الغوص والتعامل مع النسق/ النص عدة أمور نجملها فيما يأتى:

- إن النسق الأدبى ذو طبيعة سردية وقادر على الاختفاء مستخدماً أفئدة كثيرة أهمها قناع الجمالية اللغوية.

- لا بد أن يكون النص نصاً جمالياً؛ لأن الجمالية تدفع الناقد إلى تبني المصطلح الأرقى والأشمل لبيان جماليات النص قيد الدراسة.

- يجب على الناقد النظر إلى الدلالة المضمره فى النسق الأدبى؛ لأن النسق الظاهر لا ينتج نسقاً أحادياً مضمرًا، بل سلسلة أنساق لا نهائية مضمره على الناقد المؤول التحصين بمجموعة خبرات لفحصها وبيان إضماراتها ومواطن الجمال فيها؛ وهذا لا يتأتى إلا من خلال التحليل المزود بالمعرفة المصطلحية القائمة على الدقة المعرفية المحددة؛ لأن الأنساق الأدبية تتطلب جهازاً معرفياً ومنهجياً خاصاً من قبل الباحث للكشف عن حركتها وإدراك دلالتها المضمره، منهج يتقيد بحدود الحقل المعرفى الذى طرح فى إطاره هذا النسق، ألا وهو حقل النقد الأدبى المزود بالمصطلحات النقدية القادرة على دراسة القيم الجمالية والتعبيرية فى النسق الأدبى.

وعليه تتبنى هذه الدراسة على جملة من العناصر المتفاعلة بعضها ببعض فتحاول تحديد المفاهيم الأساسية التى يقتضيه الموضوع، ومنها:

أولاً- موضوع الدراسة- أسباب الاختيار:

1- الدراسة بعنوان: المصطلح النقدي والنسق الأدبي: إشكالية التسمية.

لكن السؤال هو: لماذا المصطلح النقدي والنسق موضوعاً للدراسة.

للإقناع بأهمية الموضوع المختار من السهل أن أسوق عددًا من الأسباب المتعلقة بالمصطلح

النقدي والنسق الأدبي تجعله موضوعاً جديرًا بالدراسة، منها:

1- أن الدراسات النقدية المعاصرة يكتنفها الكثير من الغموض؛ بسبب استخدام النقاد مصطلحات بعيدة

المنال في الفهم لدى الدارس العربي.

2- معظم النقاد العرب يعتمدون استخدام مصطلحات بعينها بقصد أو بدون قصد في دراستهم الأدبية

المعاصرة، فنتلقاها نحن بمختلف خطاباتها وتشكل مصدر اختلاف بيننا إلى حد التصادم، كوننا

نتلقى هذه المصطلحات والمفاهيم المتعددة دون أن تكون مجتمعاتنا العربية مهذا لها ودون أن

تعاني مخاضها المباشر لتنتجها.

ثانياً- أهداف الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على جملة من الموضوعات نجملها فيما يأتي:

- ترصد الدراسة أهم الأسباب التي أدت إلى غموض المصطلح النقدي بوصفه مفهومًا إجرائيًا والنسق

الأدبي بوصفه نصًا إبداعيًا.

- تتبع الدراسة أهم الإشكاليات في تسمية مصطلح التناس؛ بوصفه من أكثر المصطلحات إشكالية في

النقد الأوروبي والعربي.

- تناقش الدراسة آراء النقاد العرب إزاء مصطلح التناس ومقارنته بقضية السرقات الشعرية في النقد

العربي القديم؛ ومن ثم تظهر أهم الفروق بين المصطلحين.

- تبين الدراسة أن مفهوم التناس لا يشكل أسبقية في الطرح، إذ إن قضية السرقات قد حققت الأسبقية،

ولكن فقدت الاصطلاح المعبر، وارتبطت بالمنطق الأخلاقي حينما اتخذت مصطلح السرقات مما

أضعف بنيتها التنظيرية والتطبيقية.

ثالثاً- الأهداف المتوخاة:

تهدف الدراسة إلى استقصاء أهم الأسباب التي تحول دون فهم المصطلح الوافد من خارج الذات

إلى الذات لدى الدارس العربي، يضاف إلى ما سبق أن الدراسة ستتبع هذه الإشكالية في مصطلح

التناس بوصفه من أكثر المصطلحات إشكالية في تعامله مع النسق الأدبي.



رابعاً- منهج الدراسة:

استعان الباحث للوصول إلى غايته بأساليب الدراسة المختلفة من استقراء وتوصيف وتحليل وتعليل ومقارنة، لكي يكشف القصور في المفهوم المصطلحي لهذا المصطلح، الذي لا تزال النظرة الشخصية له أكثر تأثيراً من النظرة العملية والموضوعية خاصة.

ففي ظل انفتاح العالم العربي على مختلف الحضارات الشرقية والغربية أصبحت تنهال عليه من كل حذب وصوب علوم ومعارف شتى، ولما كانت اللغة العربية هي لسان هذا العالم، والمتحدث الرسمي عن حضارته، حتى غدت محط اهتمام الدارسين الغربيين، فدرسوا علم اللسان "اللسانيات" وانطلقوا بمجاديفهم حتى أرسوا لنا المدارس النقدية الحديثة التي سطعت على عالمنا العربي ومصطلحاتها، فكان من الطبيعي أن يتقدم العالم العربي مع هذا التقدم، وقد كان المصطلح من أبرز القضايا التي شغلت اهتمام هؤلاء الدارسين ليتناولوه بالدارسة والتحليل.

خامساً- تعريف المصطلح وقنوات تأسيسه:

إن الحديث عن واقع المصطلح النقدي في مرحلة النقاد اللغويين ربما كان سابقاً لأوانه هنا، ما دامت شروط الحديث غير متوفرة ولا معطياته مهياً فالجهود المبذولة في جمع التراث النقدي لطائفه النقاد اللغويين وتوثيقها، ثم استخلاص المصطلحات التي كانت متداولة عندهم، جهود لم تصل إلى غايتها فيتحقق الهدف منها؛ لذلك تبقى محاولة رصد هذا الواقع قائمة على مجرد استقراء الآراء.

1- تعريف المصطلح:⁽¹⁾

أ- المصطلح: هو اللفظ الذي يضعه أهل عرف أو اختصاص معين ليبدل على معنى معين يتبادر إلى الذهن عند إطلاق ذلك اللفظ.

ب- المصطلح: كلمة أو عبارة تستخدم في سياق نوعي وتشير إلى مفهوم دقيق ومحدد في هذا السياق.

ت- المصطلح: لفظ موضوعي يؤدي معنى معين بوضوح ودقة بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أو السامع.

2- قنوات تأسيس المصطلح:

(أ) الإنشاء (الوضع):

في سياق الحديث عن تأسيس المصطلح لا يعني مجرد إنشاء كلمة دالة أو تسمية مميزة، بل إن توليد الظاهرة وإنتاجها وإبداعها حضارياً هو الذي يعطي شرعية تسميتها فوضع الكلمة قرين ما تشير



إليه يعطي النشاط اللغوي تنويجًا لأنشطة إبداعية سابقة من هنا فإن الاصطلاح يرتبط بالاختراع بالمفهوم الدقيق، ولكي يحظى هذا الوضع أو الاختراع بالاستقرار أو الشيعوق قد تسبق هذه المرحلة عثرات أو منازعات تهدف إلى توشي الأفضل والأنسب لذلك تبقى هذه القناة عرضة للمزالق المنهجية والخلط بين المصطلحات، فلا تجري على وتيرة واحدة وتصبح المسألة أشد تعقيدًا حينما يحاول الواضع فرض مصطلحه على شكل أدبي مستحدث في الوقت ذاته يلقي هذا المصطلح على الرغم من غياب الدقة في تأسيسه رواجًا في الأوساط اللغوية والنقدية، ففي عام 1947م نشرت نازك الملائكة قصيدة (الكوليرا) ونشر بدر شاكر السياب قصيدة (هل كان حبا؟) اتبعا فيهما تكرار تفعيلية معينة من البحور الصافية وقد أطلقت نازك الملائكة على هذا الشكل المستحدث تسمية الشعر الحر وترجع الإشكالية التي أثارها الشعر الحر إلى خمسة أسباب رئيسية:

الأول- كونه ترجمة للمصطلح الإنجليزي Free verse والفرنسي Vers Libers اللتين يعنيان أصلاً التحرر من الوزن والقافية.

الثاني- إن مفهوم الشعر الحر كما تنادي به نازك الملائكة وتقنن له ليس حرًا ولا يملك من الحرية إلا قدر محدد يتمثل في عدد التفعيلات في كل شطر وفي القافية إرسالًا وتقييدًا.

ثالثًا- عدم اتفاق الشعراء والنقاد على المصطلح، بل ورفضه معظمهم.

رابعًا- عمومية مدلول هذا المصطلح واتساع مدلوله الأصلي واللغوي.

خامسًا- إن هذا المصطلح كان قد استخدم قبل أن تطرحه نازك بوصفه نوعًا شعريًا مختلفًا.

هذه الأسباب دفعت الشعراء والنقاد إلى محاولة وضع مصطلحات دالة على هذا الشكل الأدبي المستحدث فطرحت التسميات الآتية: الشعر الجديد، والشعر الحديث، والشعر المعاصر، شعر الحداثة، والشعر المعلق، الشعر المرسل المنطلق، شعر التفعيلية، شعر العمود المطور، والشعر المستحدث، والشعر المحدث، ومع ذلك كله بقيت تسميته الشعر الحر أكثر شيوعًا من التسميات التي طرحت بعد تأسيسه على يد نازك الملائكة.

(ب) الاستعارة أو النقل:

وتعتمد على إحدى حركتين إما نقل كلمة من لغة إلى لغة أخرى عبر الترجمة، ويعد هذا لوثًا من حوار الحضارات.

(ج) التعريب:

هو ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعية والمعاني في غير لغتهم بعد كتابتها بالحروف العربية وإخضاعها لتعديل طفيف من لفظ حروفها وإخراجها على الأوزان العربية المؤلفة بحيث تصبح مع تقدم الزمن سائغة حلوة الجرس كأنها أصلية والأمثلة عليها تعد بالآلوف منها: أجاص (عن العبرية)، إبريق (عن الفارسية)، إبليس (في اليونانية).



3- مفهوم النسق:

يجري استعمال النسق كثيرًا في الخطاب العام والخاص، وتشيع في الكتابات إلى درجة قد تشوه دلالتها، ويتحدد هذا المفهوم من خلال البنية الكلية للنص، فالبنية علاقات عناصر، ويكتسب مفهوم النسق قيمته داخل البنية، وفي علاقته ببقية العناصر، أو بموقعه في شبكة العلاقات التي تنظم العناصر، والتي بها تنهض البنية فتنتج نسقها، فالعناصر لا قيمة لوجودها مفردة، وإنما في سياق علاقات المنظومة.

أ- النسق في اللغات الأجنبية:

جاءت كلمة (نسق) من كلمتين يونانيتين، هما (Steme) و (Sun) ومعناها وضع أشياء (systems) بعضها مع بعض بشكل منظم منسق، وتستعمل عدة مقابلات لكلمة منها: سلم، نسق، منظومة، نظام، تنظيم، بنية (1).

تعريف النسق عند (وران) 1943 warren م، هو مجموعة من الأشياء أو الوقائع المترابطة فيما بينها بالتفاعل أو الاعتماد المتبادل (2).

تعريف (انجلز) 1958 م، هو عبارة عن مجموعة أجزاء أو عناصر الكل، وهناك علاقات وتفاعلات قائمة بين هذه العناصر، وهي تعمل معًا لكي تؤدي وظيفة معينة، ويختلف النسق في مستوى تعقيده ودرجة شموليته من الاتساع إلى الضيق، وقد تكون أجزاؤه كبيرة العدد أو محددة (3).

تعريف ولمان 1975 م، هو "مجموعة من العناصر لها نظام معين، وتدخل في علاقات مع بعضها البعض، لتؤدي وظيفة معينة بالنسبة للفرد (4).

ب- تعريف النسق عند العرب:

عرّفه عبد اللطيف محمد خليفة بقوله: هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها، لكي تؤدي وظيفة معينة، ويسهم كل منها بوزن معين حسب أهميته ودرجة فاعليته داخل النسق (5).
إشكالية التسمية:

أدى غياب التنسيق بين الباحثين فيما يخص المصطلحات في الوطن العربي الواحد، وانعدام وجود مراكز عربية تختص بالمصطلحات وتفرغ بوضع قواعدها وأسسها؛ إلى تبني كثير من الباحثين مصطلحات فردية تتسم بالفوضوية، وبهذا فقد المصطلح حمولته الدلالية الموضوعية المرتبطة بمرجعية محددة واحدة ليستبدلها بأخرى متعددة بتعدد واضعيتها باختلاف مستوياتهم، مما ينعكس سلبيًا على كفاية المصطلح الإجرائية ودوره الفعال في توحيد المعلومات وتيسير تناولها، هذا انعكس بدوره على حرفية الناقد ومستواه المعرفي الذي أصبح يتأرجح بين هذا المصطلح وذاك حسب مفهومه وقدرته على استيعاب مدلول المصطلح المتناول في التحليل.

ويمكن أن نستعرض بعض الإشكاليات التي أدت إلى غموض المصطلح النقدي والتي انعكست بدورها على التفاعل بين المصطلح بوصفه مفهوماً إجرائياً والنسق الأدبي بوصفه نصاً إبداعياً ويمكن إجمالها فيما يأتي:

1- غموض الدلالة في المصطلح المترجم:

تعد مشكلة غموض الدلالة في المصطلح المترجم من المشكلات التي تنبئ لها بعض المهتمين بهذا الحقل. فقد أشار الدكتور أحمد درويش إلى هذه الإشكالية التي يجب تحاشيها قائلاً: "إن جراء ما يدفعني إلى التعبير عن هذه الحالة - بلغة قد لا تتوافر لها شروط الوقار الأكاديمي - يرجع إلى الإحساس بالخسارة الكبيرة عندما يرى الناس الترجمة، وهي عملية نقل دم لجسد منهك، كما أشار ميخائيل نعيمة منذ ثلاثة أرباع القرن، وهو تعبير ما زال صالحاً للفكر العربي المعاصر، بل لعله أصبح جسداً أكثر حاجة إلى مزيد من الدماء في عصر تناسي المعرفة السريع، هذه الترجمة عندما يراها الناس وقد أصبحت معرضاً لتجارب الشكل، وتفجيرات اللغة، وطرح مصطلحات لا اتفاق عليها، ويرونها تكاد تتحول إلى لغة خاصة بين طائفة خاصة، وتخلع تبعاً لذلك لغتها تلك شيئاً فشيئاً على لغة الإنشاء ذاتها، فلا بد أن يحس الناس بخسارة وبأس قد يصرفهم عن هذا الرافد الحيوي"⁽⁶⁾، والرؤية النقدية السابقة بقدر ما تلح على أهمية الإفادة من الروافد الحيوية والفكرية والنقدية فإنها توهي بأهمية حسن التعامل معها، وإلا فستكون الخسارة بديلاً عن الكسب!! لأن الناقد الذي لا يتقن اليوم لغة أجنبية يشكو من نقص في الأدوات المنهجية قد لا تعوضه الترجمات التي تأتي متأخرة في ظل غياب مشروع قومي للترجمة في الوطن العربي. فضلاً عن أن المترجمين العرب لا يأخذون من لغة واحدة وإنما منهم من يترجم عن الإنجليزية أو عن الفرنسية أو عن الألمانية أو عن الإسبانية. وهذا بدوره سيخلق - حتماً - اختلافاً بل تشويشاً في تلقي النصوص والنظريات والمصطلحات عند القارئ العربي، وخير مثال لذلك تمايز النقاد في تحديد مصطلح (الاتجاهات) وعلاقته بمصطلح (المنهج) وعلاقتهما بغيرهما من المصطلحات مثل: المدرسة، والمذهب والنظرية.

2- تغريب المصطلح النقدي:

نتج عن النهل من الترجمة مشكلة أخرى هي الاختلاف في المصطلح النقدي، فالقارئ للخطاب العربي بشكله العام والخطاب النقدي بشكل خاص يجده "يعج بمصطلحات ومفاهيم كثيرة يجهد الباحث نفسه لفهمها فيعجز أو يصل وصول غير المتأكد من دقة ما وصل إليه، ولعل السبب في هذا كون أغلب هذه المفاهيم مسوقة في صيغة لفظية لم يعهدها القارئ العربي، ولا تنتمي إلى ذخيرة مفرداته لكونها أدخلت إلى عالمه فاحتفظت بشكلها المأخوذ من المصدر فتبدو إنجليزية أو فرنسية... وذلك تبعاً للغة الناقد أو لكونها قد عرّبت فتبدو عربية في الظاهرة لاحتوائها أصواتاً بل قل أحرفاً عربية بيد أنها لا تمت في حقيقة الأمر إلى العربية بصلة، لأنها لا تعبر عن مضمونها"⁽⁷⁾. ويمكن أن نشير إلى أن



اختلاف المصطلح لا يمثل مشكلة في الثقافة العربية وحدها، وإنما هو مشكلة عامة تعانيتها الثقافة الغربية كذلك وخصوصًا الدراسات اللسانية والنقدية، ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى ما ذكره الدكتور عبد العزيز حمودة عن الجدل الذي أثارته كلمة (intertextuality) وغرابة المصطلح النقدي الذي نقلت عنه، فأحيانًا تترجم "تناص" وأحيانًا أخرى تترجم إلى "بيننصية" التزامًا بأمانة نقل المصطلح باللغة الإنجليزية، وربما تكون الترجمة الأخيرة أقرب إلى المصطلح في لغته الأصلية، والذي يجزئه بعض نقاد الحداثة إلى "بين" inter و"نص" Text فيكون التعبير الأكثر دقة هو (بين - نص) وهو في ذلك يختلف عن النصية (Textuality) في صورتها البنيوية التي تعني: تحليل النص الأدبي كما هو من داخله؛ بمعنى أن النص الأدبي منتج مغلق، فهو نسق نهائي يمكن تحليله وتفسيره في ضوء علاقاته وحداثته داخل نسقه الأصغر، بعضها ببعض، وفي ضوء علاقته بوصفه نسقًا بالنسق الأكبر أو نظام النوع الذي ينتمي إليه، ويحدد قواعد تشكيله؛ أما البيننصية فهي نقيض ذلك تمامًا (8).

ويرى بعض الحداثيين المتأخرين "أن كل نص جديد في حقيقته تناص، وأن" النصية هي أيضًا بيننصية" (9)؛ فالنص الجديد ينشأ عن نصوص سابقة، ويحمل في داخله بقايا التراث الثقافي، وكأن الشاعر يمسك بيده معولًا يدمر به التقاليد وتراثها المتراكم من النصوص؛ ليعيد تركيب ما يستحق الاحتفاظ به؛ مما يكشف عنه خدمة للنص الحاضر.

إذن غربة المصطلح النقدي وجدت في الثقافة الغربية، غير أن حدة المشكلة ليست بالدرجة نفسها في ثقافتنا التي أهم ما يميزها أنها ثقافة بيانية مجازية تتطلب على الدوام - كما يرى علي حرب - "التفسير والتأويل، فما دامت الألفاظ كتابات واستعارات وما دامت الكلمات حقول احتمالات، ينبغي أن نقول، والتأويل اختلاف. واللغة المجازية تبرز أكثر من موقف، وتتسع لمختلف الاجتهادات والآراء. وبذلك يتولد لدينا أكثر من خطاب، ومن ثم أكثر من مذهب وفرقة، بحيث تكون لكل فرقة مقالته الخاصة... ولكل مذهب يعتبر خطابه معيار الحقيقة، وكل واحد يمنح خطابه صفة العمومية والشمول وما عداه خطأ وفساد" (10).

3- الاختلاف في درجة تقبل المصطلح الأجنبي:

نلاحظ - في هذا الشأن - مصطلحات عديدة جدًا باللغة الأجنبية يقابلها بالعربية ألفاظ كثيرة مما يؤدي إلى التشويش في تلقي الخطاب الغربي وفهمه في الثقافة العربية ولا يقتصر هذا على الخطاب النقدي فقط؛ وإنما نجده في مختلف الخطابات العربية: مثل السياسة والإعلام والفلسفة واللسانيات والعلوم الأخرى. ويمكن أن نقدم بعض الأمثلة عن ذلك:

- مصطلح deconstruction يقابله بالعربية الألفاظ الآتية: تفكيك - تفكيكية - تقويض - تشريح.
- مصطلح Structuralism يقابله بالعربية: البنيوية - البنيوية - البنائية - الهيكلية - الشكلية.



- مصطلح: semiotique/ semiologie يقابله بالعربية: السيمولوجيا -السيمويوطقا- السيميوتكيا- السيميائية - السيمياء - علم السيمياء - السيميائيات - علم العلامات - العلامية - العلاماتية - علم الأدلة - الدلائلية.
- مصطلح: communication يقابله بالعربية: الاتصال - التوصيل - الإيصال - التواصل - الإبلاغ - التبليغ.
- مصطلح: poetique يقابله بالعربية: الشعرية - الشعريات - الشاعرية - الجمالية - الإنشائية - علم الأدب - الإبداع الفني - الإبداع - فن النظم - فن الشعر - نظرية الشعر - بويطيقا - بوتيكا.
- مصطلح: cohesion يقابله بالعربية: السبك - التماسك - الاتساق - التناسق - الانسجام - الترابط.
- مصطلح: coherence يقابله بالعربية: الحبك - الانسجام - الترابط - التلاحم.
- مصطلح: Enonce يقابله بالعربية: قول - ملفوظ - حديث - خطاب.
- مصطلح: Enonciation يقابله بالعربية: تلفظ - تحدث.
- مصطلح: situation يقابله بالعربية: وضعية - موقف - حالة - مقام - سياق.
- مصطلح: code يقابله بالعربية: شفرة - نظام الرموز - قانون - سنن - وضع - مواضعه - اتفاق - كود.

هذه المصطلحات على سبيل التمثيل فقط؛ إذ لا يمكن حصرها وتدقيقها إلا من خلال فرق بحث من المختصين. إن الاختلاف يتعدى اللفظة منفردة معزولة عن سياقها وإنما يحصل أيضًا في مفهومها وتعريفها وشروحها وما يترتب على ذلك من نتائج في الخطاب النقدي العربي.

4- تجاهل الرصيد المصطلحي والمنهجي للنقد العربي:

إن الأمر المستغرب هو تجاهل بعض الدارسين والنقاد لكثير من مفردات النقد العربي عندما يتناولون المناهج الغربية في دراساتهم، على الرغم من امتلاكه لكثير من الأسس والمصطلحات التي يمكن الاستفادة منها، وعلى الرغم من إشارات الغربيين أنفسهم إلى التراث العربي وحرصهم بطرق مختلفة على الاستفادة منه، كما أن النقد العربي حقق سبقًا في الكثير من القضايا النقدية التي يمكن الإشارة إلى بعضها:

إن نشأة لفظ النقد في الغرب ترجع إلى أواخر القرن السادس عشر الميلادي؛ حيث إن الناس هنالك لم يكونوا - على مستوى المعرفة النقدية العامة مثلاً - يعرفون النقد كما يمارسه اليوم المشتغلون بالثقافة الأدبية، حيث كان لديهم نقاد، ولم يكن لديهم نقد بكل ما يحمل هذا المصطلح من دلالة فكرية وجمالية وتعليمية معًا، إلا في أثناء القرن التاسع عشر.⁽¹¹⁾ وإذا ما قورن ذلك بوضع النقد الأدبي

العربي فإن الأمر يختلف حيث ترجع بداية ممارسة النقد إلى القرن الثالث الهجري لدى (ابن سلام/ 139-232هـ) و(ابن المعتز /247-296)، ثم ظهر مصطلح النقد في القرن الرابع الهجري لدى (قدامه بن جعفر) في كتابه (نقد الشعر) ومن بعد ذلك نجد كتابي: (الموازنة) و(الوساطة) ففيهما نجد النقد بأدق معاني الكلمة نقدًا منهجيًا (12).

ولئن كان مصطلحا الأسلوب والأسلوبية في اللغات الغربية وخاصة الفرنسية، يرجع تاريخ بدء استعمال الأول إلى القرن الخامس عشر، وتاريخ ظهور الثاني إلى بداية القرن العشرين؛ فإننا نجد جذور دراسة الأسلوب لدى كل من (الجاحظ/163-255هـ) و(الرجاني) و(وحازم القرطاجني). حيث يرى بعض النقاد أن علم الأسلوب مر في النقد العربي بأربع مراحل، ثلاثة منها كانت قبل العصر الحديث، أي قبل ظهور مصطلحي الأسلوب والأسلوبية في الغرب، وتلك المراحل الثلاث هي: مرحلة المخاض، ويمثلها البيان والتبيين لـ (الجاحظ/ت: 255هـ) ومرحلة النشأة أو يمثلها؛ دلائل الإعجاز لـ(عبد القاهر الجرجاني/ت: 471)، ومرحلة النضج وتمثلها ثلاثة مصنفات: منهاج البلغاء لـ(القرطاجني/ت:648هـ)، ولسان العرب لـ(ابن منظور / 630-711هـ) والمقدمة لـ(ابن خلدون /1332-406هـ) (13).

وإذا كان علماء لغة النص المحدثين قد تباينوا في تعريفات النص تبعًا للتعدد والتباين في المدارس اللغوية التي ينتمون إليها فإنهم اتفقوا على وضع معيار للنص اللغوي يقوم على "ترابط وصفي وترابط مفهومي يقوم على السبك والاتحام" (14)

إن اعتماد هذا المعيار قد نص عليه اللغويون العرب، وبخاصة البلاغيون، فقد أكدوا غير مرة على جودة السبك، والاتحام أجزاء الكلام بعضها ببعض، كما نبه "عبد القاهر الجرجاني" على أهمية النظم والبناء والعلاقات النحوية في الجمل والنصوص تلك التي سماها "روبرت دي بوجراند": عمليات التعليق الرصفي، وهي العمليات التي نجد المكون النحوي فيها يقوم على الترابط (وهو ما يهتم بنحو النص) أكثر مما يقوم على التقطيع (وهو ما يهتم به نحو الجملة). يضاف إلى ما سبق تطابق آراء النقاد المحدثين حول الأسلوبيين مع آراء ناقدنا الفذ "عبد القاهر الجرجاني" في نظرية "النظم"؛ إذ لم يعزل الجرجاني الدراسات البلاغية والنقدية عن النحو الوظيفي، وهذا يطابق اعتماد الدراسات الأسلوبية الحديثة على اللسانيات وعلم اللغة، كما أن عناصر اللغة كلها من مفردات وقواعد نحوية أو صرفية أو دلالات لا تبرز قيمتها إلا في سياق أو نظام system أو نسق، ولذلك يتميز شاعر عن آخر بالنظم والأنساق التعبيرية واللغوية الخاصة، فالنصوص الشعرية هي أعمال لغوية تتمتع صياغتها اللفظية بأهمية غير عادية لذلك يجدر بنا أن نقاوم أية محاولة لاستبدالها بصياغات أخرى فتوكيداتها محددة بدقة، وأفكارها معبر عنها بطريقة معينة وتتمتع بقوة مزيدة أسلوبها يظل في الذاكرة.



وإذا كانت نظرية القراءة والتلقي قد ملأت فراغات أحدثته الدراسات الألسنية بتركيزها على أحادية الطريق النص الموصل للقارئ - حسب تخطيط ياكبسون للنص.

سياق - رسالة

مرسل إليه

مرسل

وسيلة - شفرة

فإن حازم القرطاجني قد حدد - قبل سبعمائة عام - عناصر الاتصال اللغوي للنص فذكر " أن النصوص الشعرية "تختلف مذاهبها وأنحاء الاعتماد فيها بحسب الجهة أو الجهات التي يعتني الشاعر فيها بإيقاع الحيل التي هي عمدة في إنهاض النفوس لفعل شيء أو تركه"⁽¹⁵⁾، ولذلك استخدم حازم في هذه النظرية مصطلحات متميزة، ولكأني به ينطلق من نظرية في القول خاصة به أشبه ما تكون بنظرية الحديث في زماننا. إن إنهاض النفوس - بتعبير حازم - وردود الأفعال التي يثيرها المتلقي / المخاطب مصدرها.

حيل يقوم بها القائل نفسه وتتمثل في جملة الأساليب والتقنيات التعبيرية التي يستعملها في أقواله: بما أنه هو العنصر الذي يتقدم بقية العناصر الأخرى وهو مصدرها الأساسي.

1- أما القول فهو ما يصدره القائل.

2- المقول فيه: ويمثل الموضوع الذي يدور حوله القول ومحتوياته.

3- المقول له: ويمثله الطرف الذي يوجه القول إليه.

وبهذا يكون حازم قد أشار إلى كل المكونات التي ينبنى عليها القول بوصفه نشاطاً تليغياً، كما نلاحظ أنه قد استعمل الخطاب والقول مرة أخرى، ولكأني به يود أن يبين لنا وجود فرق بينهما فالخطاب يقابل المصطلح الأجنبي discours والقول يقابل enonce على اختلاف الترجمات.

وإذا كانت نظرية الخطاب/ التبليغ تقدم على أنها اكتشاف جديد في المعرفة التقليدية واللسانية الحديثة، ويتسم ذلك بعزلها عن التراث اللساني والبلاغي والنقدي العربي القديم، ومن النقاد من يراها نظرية غربية خالصة، إلا أننا لا يمكن إنكار آراء سيويوه (ت: 180هـ)، والجاحظ (ت: 255هـ)، والفارابي (ت: 339هـ)، وابن جني (ت: 626هـ)، والقرطاجني (ت: 694هـ)، وابن خلدون (ت: 808هـ) وغيرهم كثيرون.

5- التطبيق الحرفي لمناهج النقد الغربية في دراسة الأدب العربي:

إذا كان النقد يسعى إلى أن يكون حلقة وصل بين المبدع والمتلقي، يقرب عمل الأول إلى الثاني، إذا لم يعد بمقدور القارئ العادي اكتشاف جماليات النص وقيمه الفنية، ومن ثم أيضاً فإن النقد فن يتطلع إلى أن يجعل من قراءة نص من النصوص الأدبية تحفة فنية يستخلص من خلال تجسيدها



عناصر الجمال، ومواطن الابتكار، ومظاهر الجدة، وخصوصًا ما يحمل القارئ على إعجاب، وما يقربه بالتعلق بالنص المقروء. وإذا كان النقد بهذه الأهمية فإنه إذن عمل شاق يتطلب من الناقد مهارة وثقافة وذوقًا يمكنه من القيام بمهمته بوعي وعمق لتحقيق هذه الغايات، ومن هنا فإنه لا بد للناقد من الاستفادة من المناهج والنظريات الغربية بوصفها ضرورة تحتمها اللحظة الحضارية التي يعيشها ولكن توظيف هذه المناهج والنظريات تكنفها عدد من الإشكاليات عند بعض النقاد والدارسين، فكثير من الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالمناهج النقدية يشع فيها كثير من الرؤى والمصطلحات الغربية، يضاف إلى ذلك أن هذه المناهج والنظريات يتم إنتاجها ضمن زخم ثقافي وفكري وعلمي خاص بها وفي إطار سياقات، اجتماعية، ومعرفية وفلسفية محددة، وبغية تحقيق أهداف معينة بالنظر إلى المجتمعات التي انتجتها واللغة التي كتبت بها النصوص وطبقت عليها.

إن مقولات المناهج النقدية الغربية ومعطياتها ليست أبدًا مجرد خطوات إجرائية مفصولة نهائيًا عن خلفياتها الاستيمولوجية المؤطرة لها، وإنما تمتد جذورها لترتبط برؤى فكرية مخبوءة لا مرئية تشكل أسسها المعرفية التي من دونها يفقد المنهج كل قدراته وفاعليته، فكل منهج يصدر عن رؤية فكرية إما صريحة أو ضمنية، والوعي بها شرط أساسي في الانفتاح عليها، والقدرة على التحكم السليم في استعمالها فلا بد من توفر الوعي النقدي القائم على إدراك الفوارق بين الأوضاع على رأي إدوارد سعيد، ففي غيابها يفقد هذا الانفتاح مشروعيته المعرفية بوصفها ظاهرة صحية فاعلة في تطوير المعارف وتبادلها بين الشعوب والحضارات، ليصبح اختراقًا فكريًا يطمس هوية الأنا ويكسر تبعيتها للآخر؛ كونه أخطر مظهر من مظاهر الاستعمال الثقافي الجديد متناسين أنه لكي تتفتح لابد أن نكون أولًا.

6- غياب منهج الدراسات المصطلحية:

إذا كانت الدراسات المصطلحية قد استأثرت باهتمام كبير من الباحثين والدارسين وأكدت حضورها على مستوى البحث العلمي والأكاديمي، فامتدت أفقيًا وشملت مجموعة من الحقول المعرفية المرتبطة أساسًا بعلوم الإنسان، كما امتدت عموديًا لتسبر أغوار هذه الحقول، وتقدم نتائج طليعية للوصول إلى حقائقها ودقائقها. والمفهوم الذي يستخلص من هذا الفهم للمسألة المصطلحية هو أنها: قضية الترجمة والتعريب للمصطلحات الأجنبية اليوم في العالم العربي، والمسألة المصطلحية بهذا المفهوم ليست تعريف اللفظ المصطلح ولا وضع المصطلح المقابل لمصطلح، ولا اقتراح مصطلح جديد لمفهوم جديد، إنما المسألة المصطلحية تستلزم سعة المفهوم حتى لا يخرج أي اهتمام من اهتمامات المصطلح فيما يتعلق بأصل الذات أو بالوافد على الذات، يضاف إلى ذلك كلية الإشكال الذي يعالجه وعمقه وخطورته؛ لأنه يتعلق ماضيًا بفهم الذات وحاضرًا بغياب الذات ومستقبلاً ببناء الذات. ففي هذا التصور أتوخى التنبيه إلى خصوصية الدراسة المصطلحية من خلال منهج كفيل بحل عقدها وفك مغالقتها؛ لأن مشكلة المنهج كما يقول لانسون: ليست هناك مناهج تصلح لكل شيء، وإنما هناك



مبادئ عامة، وفيما عدا ذلك فكل مشكله خاصة لا تحل إلا بمنهج خاص يوضع لها تبعًا لطبيعة وقائعهما والصعوبات التي تثيرها.

وإذا كانت الدراسة المصطلحية للمصطلح تعني أنها تكوين بطاقة هوية للمصطلح داخل المؤلف، تعني بتشخيص وبلورة وبيان وتوضيح كل ما له صلة بالمصطلح في ذلك الكتاب من أي جهة، وهنا تتطرح العلاقة التي للمصطلح ضد المصطلح الآخر وعلاقات الائتلاف والاختلاف. وعليه فغياب منهج للدراسة المصطلحية في الوطن العربي أدى إلى خلل في ضبط العلاقات التركيبية القائمة بين العناصر المصطلحية الكثيرة، وعدم التركيز خاصة على علاقات التضاد والترادف، والتقابل والتناظر والعموم والخصوص، والاقتران والتعاطف والإطلاق والإضافة... الخ، وهذا أدى بدوره إلى عدم بلورة فكر منهجي ونسقى ينظر إلى المصطلح في كل مظاهره، وعلاقاته، معتبرًا المعجم كالمادة الواحدة، والمادة كالمصطلح الواحد. وبالنظر إلى كون المسألة المصطلحية حاضرة بنسب متفاوتة في مختلف الأنساق اللغوية، فإن دراستها الدراسة العلمية تقتضي من بين ما تقتضيه اعتماد الشمولية في الرؤية، والوصفية في الرصد، والموضوعية في العرض، والدقة في الأداء والتماسك في البناء وهي سمات كفيلة، إن أحسن اعتمادها بتقادي القراءة الانطباعية والمعيارية للمتون موضوع الدراسة، "بالرغم مما تثيره مسألة القراءة من إشكالات تتعلق أساسًا بطبيعة العلاقة بين الذات القارئة والذات المقروءة وبين آليات القراءة وطاقة المقروء". (16)

نستخلص من كل ما سبق، أن هناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى غموض المصطلحات النقدية الوافدة من خارج الذات إلى الذات، وهذا بدوره انعكس على أداء الناقد العربي في تحليله للنصوص الأدبية؛ لأنه وجد نفسه أمام كم هائل من الأقوال والآراء وأسماء الإعلام الغربيين وهو يشتغل على النص الإبداعي مطبقًا عليه منهجًا غريبًا. ولذلك تضافرت لدى الباحث العديد من الأسباب لاختيار مصطلح التناص للدراسة منها: إن المصطلح حدائي، وأكثر المصطلحات إشكالية في سياق الدراسات الحديثة، يضاف إلى ذلك أن هذا المصطلح أكثر إشكالية واختلافًا بين النقاد الأوروبيين أنفسهم وبين النقاد العرب أيضًا عن مدى مشروعيته وموضوعيته من عدمه ولكل فئة مبرراتها ومسوغاتها التي تسوقها. ولذلك حتمت الدراسة عن إشكالية هذا المصطلح تناوله في ثلاثة محاور على النحو الآتي:

- التناص: المصطلح، الظاهرة، المنهج: (الإشكالية النقدية).
- التناص في النقد العربي الحديث: (إشكالية التنظير).
- التناص وإشكالية المقاربة بين النصوص.

أولاً-التناص: المصطلح، الظاهرة، المنهج (الإشكالية النقدية).

لقد ظهر مصطلح التناص حديثاً في تاريخ النقد الأدبي الأوروبي، تحديداً في منتصف الستينيات من القرن الماضي في أبحاث متفرقة نشرتها الناقدة جوليا كريستيفا في مجلتي (تيل - كيل) و(كريتك)، في فرنسا، تم استثماره من بعدها جماعة تيل كيل التي طرحت من خلاله صيغة النص المتعدد الذي يتوالد في عينة من نصوص عديدة سابقة عليه، بينما كانت كريستيفا تدمجه مع كلمة أخرى هي Ideologeme التي تعني لديها "عينة تركيبية تدخل في تنظيم نص معطى بالتعبير المتضمن فيه من نصوص أخرى"⁽¹⁷⁾، وقد شاع تعريفها المحدد للتناص بوصفه "التقاطع والتعديل المتبادل بين وحدات عائدة إلى نصوص مختلفة"، بينما يرى د. شجاع العاني أن شكولفسكي يعد أول من أشار إلى التناص عندما قال: "إن العمل الفني يدرك في علاقته بالأعمال الفنية الأخرى وبالاستناد إلى الترابطات التي تقيمها فيما بينها"⁽¹⁸⁾ ويعد زميله تشيتشرين أيضاً من أوائل من أشار إلى المصطلح في دراسته عن الأساليب الأدبية بقوله: "مفهوم الأسلوب يفترض تاريخياً وجود التابع والصراع والروابط المتبادلة بين الأساليب"⁽¹⁹⁾، وحاول بعدهم الكثير من الباحثين تعريف التناص بصورة أكثر تحديداً مثل: (أرفي، لورانت، ورفاتير، سرلرس، جيني) وغيرهم، لكن تعريفاتهم باختلافها غير المذكورة ظلت تحوم حول النقطة الجوهرية التي طرحتها كريستيفا المتعلقة بإنتاج النص وعلاقته مع النصوص التي سبقته.

ويرى د. محمد مفتاح أن كل التعاريف لم تضع تعريفاً جامعاً محدداً للتناص فنحاول استخلاص مقوماته على شكل نقاط من خلال كتابة "استراتيجية التناص" وقبل كريستيفا كان باختيني في كتاباته المتأخرة قد تناول هذا المفهوم بطريقة أخرى وهو يعالج الشكل الحوارى حيث كان يرى أنه "مهما كان موضوع الكلام فإن هذا الموضوع قد قيل من قبل بصورة أو بأخرى"⁽²⁰⁾. فهو يؤكد حتمية السقوط في دائرة التناص.

ويرى ثودوروف أن باختين يُعدّ التناص بعداً ضرورياً وجوهرياً في أنواع الخطاب: المحادثة اليومية، القانون، الدين، العلوم الإنسانية بينما يتضاءل دوره في العلوم الطبيعية، غير أن باختين يستخدم لهذا المفهوم مصطلح الحوارية بدلاً من التناص "للدالة على العلاقة بين أي تعبير والتعبيرات الأخرى"⁽²¹⁾. وعلى العكس من ذلك يرى "نور ثروب فراي" الذي سعى إلى نبذ أي تاريخ باستثناء تاريخ الأدب. فالأعمال الأدبية عنده مصنوعة من أعمال أدبية أخرى وليست من أية مادة خارجة عن النظام الأدبي نفسه. فهو ينظر إلى الآداب كما يشير (تيري ايجلتن) على أنه دوران بيئي مغلق للنصوص. هذا المفهوم الرئيس لمصطلح التناص الحديث يجعلنا نتعامل معه بوصفه ظاهرة قديمة شهدها تاريخ الحقل الأدبي، بل إنها أصبحت قانونه الطبيعي الذي لا مفر منه للنصوص المستقبلية، فهي أحد شروط الإنتاج الأساسية للعمل الأدبي سنمنحها مصطلح التناصية الذي يعرفه د. عبد الملك مرتاض بأنها "تعادل التأثير والعلاقات بين نص أدبي ما ونصوص أدبية أخرى"⁽²²⁾. ويؤكد على هذه



الفكرة أن النقد العربي قد عرفها بصورة تفصيلية تحت باب السرقات الشعرية. فالتناص عنده عبارة عن "حدوث علاقة تفاعلية بين نص سابق ونص حاضر لإنتاج نص لاحق".⁽²³⁾ ولم يتوقف النقد المعاصر عند حدود المصطلح الحديث والظاهرة القديمة بل جهد في تأسيس خطوة عملية في تحويل التناص إلى طريقة أو منهج إجرائي له أدوات ووسائل تحليلية تساعد الناقد أو القارئ المتخصص في كشف البنى التحتية للنصوص وتعرية دواخلها، حيث يقوم بعدة عمليات إجرائية مختلفة بينها د. خليل الموسى وهي: "الاستدعاء القصدي أو اللاقصدي التغييري أو التوافقي، والامتصاص الإسفنجي الموظف، والتداخل والتحول".⁽²⁴⁾ وحاول د. محمد مفتاح تفصيلها ضمن تسميته لها باليات التناص، كالتداعي بقسمية التراكمي، والتقابلي وبتفرعاته كالتمطيط بأشكاله المختلفة التي من أهمها:

1- الأناكرام (الجناس بالقلب وبالتصنيف)

2- الياكرام (الكلمة. المحور) وكالشرح والاستعارة والتكرار، ثم الإيجاز المضاد للتمطيط".⁽²⁵⁾

وهي عمليات تتغلغل في حفریات النص وبواطنه العميقة، تدرس نسيجه الفني وعلاقاته الداخلية ويرى أحد النقاد المعاصرين أن التناص "مفتاح لقراءة النص، لفهمه، لتحليله، وإعادة تركيبه لمعرفة كيف تم إنتاج الخطاب: ويؤكد على ضرورة استخراج المصادر اللأواعية للنص؛ لأنها ستمكن الناقد من ربط سياق النص الذي هو موضوع التحليل بسياق الثقافة التي تشكل النص في إطارها".⁽²⁶⁾ ويشاركه ناقد آخر الرؤية نفسها التي تضيف إلى مهام النقد مهمة جديدة، هي البحث في مصادر النص، وفي وسائل التوظيف والاستشهاد أو ما يسمى بالتضمين أو استخدام التنصيص الذي هو "طريقة من طرائق ربط النص بنص وإدراجه في سياقه"⁽²⁷⁾. وقد سبقهما الجرجاني في (الوساطة) في حسنه الناقد على أهمية التسليح بالمعرفة الدقيقة في التعامل مع النصوص الشعرية، فهو يقول: "ولست تعد من جهابذة الكلام ولا من نقاد الشعر حتى تميز بين أصنافه وأقسامه وتحيط علمًا برتبته ومنازله، فتفصل بين السرقة والغصب، وبين الإغارة والاختلاس، وتعرف اللمام من الملاحظة، وتفرق بين المشترك الذي ليس واحد أحق به من الآخر، وبين المختص الذي جازه المبتدئ فملكه، واجتباها السابق فاقتطعه"⁽²⁸⁾. إن كلام الجرجاني هذا يحيلنا إلى مسألة مهمة هي مسألة تداخل مصطلح السرقات لاسيما الممدوحة منها، والتي تقترب من مفهوم التناص وتتداخل معه. ويعد موضوع السرقات الشعرية من أقدم مباحث النقد العربي، ونستطيع إن نقول أنه كان موجودًا منذ العصر الجاهلي فابن رشيق يذكر أن بيتي عمرو ذي الطوق:

وكان الكأس مجراه اليمين

صدت الكأس عنا أم عمرو

بصاحبك الذي لا تصبحينا

وما شر الثلاثة أم عمرو

استلحقهما عمرو بن كلثوم فهما في معلقته⁽²⁹⁾.

ومثلما جعل المحدثون من التناص قدر النصوص جميعًا فقد جعل النقد العربي القديم من (موضوع السرقة) قدرًا للشعر لا مفر منه فهو باب مشع جدًا لا يقدر أحد من الشعراء أن يدعى السلامة منه. وهناك إجماع لدى كل من عالج (موضوع السرقة) أنه إما يكون في المعنى أو في الألفاظ أو بهما معًا⁽³⁰⁾. وقد عد القدماء الأخذ بالمعنى المتداول الذي "سبق المتقدم إليه، ففاز به ثم تداول بعد، فكثرت واستعملت، فصار كالأول في الجلاء، والاستشهاد، كما يشاهد ذلك في تمثيل الطلل بالكتاب، والبرد، والفتاة بالغزال في جيدها وعينيها"⁽³¹⁾، عدوا ذلك من السرقة الممدوحة أو الأخذ الحسن؛ إذ تتوقف إجادة الأخذ من هذه المعاني على ما سידعه ويضيفه، ويخترعه اللاحق، واستشهدوا على ذلك بأمثله كثيرة من الشعر العربي.

والحقيقة أن هذا التفسير يقرب هذا القسم من السرقات من مفهوم التناص في النقد العربي لاسيما في مسألة إجادة الأخذ بالإبداع، والاختراع والإضافة، فضلًا عن ذلك فإن النقاد القدماء قد اسقطوا عن هذا النوع من السرقة العيب الأخلاقي ورفعوا الحرج عن الأخذ به من الشعراء يقول الأمدى: "فمتى جاءت السرقة هذا المجيء لم تعد من المعاييب، ولم تحص في جملة المثالب، وكان صاحبها بالتفضيل أحق وبالمدح والتزكية أولى"⁽³²⁾. وقد عدد ابن رشيقي السرقة فيما يأتي "الاصطراف وهو على نوعين الاختلاب والاستلحاق، الانتحال، الإغارة المرافدة"⁽³³⁾.

أما نقادنا المعاصرون فقد تباينت آراؤهم فيما يخص العلاقة بين موضوع السرقة وبين مصطلح التناص الحديث: هل السرقة هي التناص؟ أو أن التناص مصطلح آخر غيرها ليس ذا صلة بها؟ يقول د. عبد الملك مرتاض "فهما يمكن لنا نذهب إلى ما نذهب ونجئ إلى حيث شئنا المجيء... ونتماسك فلا نجد معنى مصطلح التناص يكاد يخرج عن مصطلح السرقات الأدبية"⁽³⁴⁾، وإن الفرق بين التناص والسرقة لا يمكن إلا في كون الأول قد جاء يسقط حكم العيب الأخلاقي الذي وضعه الثاني. من قبل، فالقدماء كانوا هجنوا السرق، واستبشعوه، وعدوه من المعاييب، ثم جاء التناص فجعله المحدثون مباحًا حلالًا لا تثريب على من لجأ إليه واستعمله. ومضى هؤلاء إلى أن لاهتمام بالظاهرة سابق على ولادة الظاهرة النقدية العربية القديمة منذ نبه إليه الشاعر عنتره بقوله: هل غادر الشعراء من متردم؟ فهو يتساءل: أي شيء يقول بعد ما قيل، وتكرر القول فيه. إن التناص في رأي هؤلاء "وفادة غريبة حديثة جاء به الفرنسيون ووسعوا مجاله إلا أنه مع ذلك يبقى مظهرًا من مظاهر السرقة الأدبية التي عرفت في الفكر النقدي الحديث، وما تغير هو لفظ الإطلاق أي من سرقة إلى تناص"⁽³⁵⁾. غير أننا نجد في تعريفات أنصار هذا الرأي للتناص فروقًا واضحة بين مفهومي (السرقة والتناص)، ففي تعريف د. عبد الملك مرتاض للتناصية بأنها: "تبادل التأثير بدون قصد غالبًا وبقصد غير قائم على السرقة الأدبية، الموصوفة أحيانًا، فالتناصية تشرب مبدع بأفكار مبدع آخر، أو بأرائه أو أسلوبه"⁽³⁶⁾، نلاحظ أنه حتى في القصدية وتعني ممارسة واعية للمبدع في التناص، تنتفي السرقة الأدبية مما يثبت فرقًا مهمًا بين



معنى التناسل وبين معنى السرقة في المقابل يقف أصحاب الاتجاه الآخر من النقاد المعاصرين: الذين رأوا اختلاف التناسل اختلافاً جذرياً عن مفهوم السرقة الأدبية، وأن "وجوه الاتفاق بينهما تكمن في كونهما ينتميان إلى حقل أدبي واحد هو حقل النقد الأدبي، وأن التناسل ينتمي إلى حقل نقدي أوروبي وأن السرقة تنتمي إلى حقل نقدي عربي قديم، والسرقات معيار للتهجين والاستنكار، أما التناسل فهو معيار نقدي للمدح ولا استحسان، فضلاً عن ذلك أن كليهما يعتمد على مبدأ الأسبقية"⁽³⁷⁾. ونختلف مع هذا الرأي الذي يخلو من الدقة والتركيز؛ إذ إن وجهي الاتفاق الثاني والثالث لا نحسبهما إلا وجهي اختلاف لا اتفاق بين المفهومين، أما وجوه الاختلاف فتصب في ثلاثة وجوه ذكرها د. شجاع العاني: أولاً- على مستوى المنهج فالسرقة تعتمد المنهج التاريخي، التأثيري والسبق الزمني، فاللاحق هو السارق، والأصل هو المبدع والنموذج الأجود، بينما يعتمد التناسل على المنهج الوظيفي ولا يهتم كثيراً بالنص الغائب، فالنص الجديد قد امتص وحول وظيفياً النص القديم.

ثانياً- على مستوى القيمة، فناقد السرقة الأدبية إنما يسعى لاستنكار عمل السارق وإدانته في حين أن ناقد التناسل يقصد إظهار البعد الإبداعي في الإنتاج.

ثالثاً- على مستوى القصدية، ففي السرقة تكون العملية قصدية واعية بينما في التناسل لا واعية"⁽³⁸⁾

ونحن لا نشاطر د. شجاع في اختلافه الأخير لأنه ليس التناسل لاوعياً فقط بل هناك قسم منه ذو طبيعة قصدية واعية، وهو لا يرى وجهاً للتشابه بين مفهوم السرقة العربي ومفهوم التناسل الغربي، حيث يرى أن مفهوم التأثر والتأثير الذي بنيت وفق مبدأ مدرسة الأدب المقارن الفرنسية هو الأقرب إلى مقولة السرقات الأدبية في نقدنا العربي القديم اعتماداً على المبدأ التاريخي الذي يعطى أولوية الفضل للسابق قبل اللاحق"⁽³⁹⁾.

ويقف في الطرفين اتجاه ثالث، وهو اتجاه لا يجعل من مفهومي التناسل والسرقات وجهين لعملة واحدة، كما لا ينفى الصلة والعلاقة بين المفهومين في دراسة التناسل، ومن هؤلاء الدكتور محمد مفتاح.

أما الطرف الرابع فنظر إلى هذه القضية بشيء من الموضوعية فلم يبين تصوراته على المقارنة بين المفهومين بل سعى في معالجتها في ضوء وعي الناقد القديم بمسألة العلاقة التفاعلية بين النصوص، مثل: 1- توارد الخواطر؛ 2- التوليد؛ 3- الإبداع؛ 4- التضمين والاقتراب"⁽⁴⁰⁾.

إن هذه المصطلحات النقدية ومن ضمنها السرقة، هي عبارة عن آليات تتعلق بعملية إنتاج النصوص وعلاقتها فيما بينها، ولذلك فهي وفق طبيعتها الإجرائية يجب أن تنظم إلى مجال واحد يشرف عليها ويعدها جزءاً من اهتماماته، وهو علم التناسل الذي يهتم بدراسة وبحث كيفية كتابة النصوص وكشف آلياتها الإنتاجية في إطار علاقتها المتفاعلة مع النصوص الأخرى.



لقد سعى كثير من النقاد المعاصرين إلى وضع التناص في تقسيمات ثنائية وثلاثية لتحديد أبعاده والإمام بطرائقه، ومن التقسيمات الثلاثية للتناص ما قام به كل من (كريستيفا وجان لوي هود بين) بملاحظتهما أن للتناص أو لإعادة كتابة النص الغائب ثلاثة قوانين هي: 1- الاجترار؛ 2- الامتصاص، 3- الحوار.

بينما حصر جيني في كتابة "استراتيجية الشكل" التناص من ثلاثة أصناف: 1-التحقيق؛ 2- التحويل؛ 3-الخرق. وأشهر تقسيم ثنائي للتناص هو: 1- تناص ظاهر أو صريح؛ 2-المستتر؛ لكن د. شجاع العاني أثر أن يرفده بنوع ثالث هو "نصف المستتر". هذه القراءة أتاحت لنا إلقاء نظرة سريعة على المشهد النقدي للتناص مصطلحًا و ظاهرةً ومنهجًا وسعت إلى ترسيخ دعائم علم التناص فيما يخص المصطلح لكي يعزز دوره في المناهج النقدية.

ثانياً-التناص في النقد العربي (إشكالية التنظير):

تسارعت حركة مناهج الدراسة الأدبية في الغرب وهي متطورة ومتغيرة ومتلاحقة في آن واحد إلى حد تصعب ملاحظته كما يقول جابر عصفور، ومع هذا فقد حاول النقاد والدارسون العرب متابعة بعض الإنجازات منذ أن تم الانفتاح على هذه المناهج في الربع الأخير من القرن العشرين، متجاوزين التصنيفات التقليدية التي سيطرت زمنًا غير قصير على هذه الدراسات مثل الكلاسيكية والرومانسية والواقعية وغيرها من المذاهب الأدبية التي تبناها كثير من الأعلام سابقًا. وبعد فترة قصيرة من شيوع مصطلح التناص في الدراسات الغربية بعد صياغة كريستيفا له وتبني مجموعة من أعلام الدرس الأدبي الأوروبي لهذه الفكرة وجدنا صدها ينتقل إلى حقل الدراسات الأدبية العربية وحفلت الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بالعديد من الدراسات التي تنطلق منه.

فقد راح النقاد العرب يبحثون عن التناص في التراث النقدي العربي القديم وهو أمر يحدث كثيرًا فما أن تظهر صيحة نقدية إلا ويتم البحث في تراثنا النقدي عنها، في محاولة لإيجاد جذور لها في هذا التراث، وقد تأخذ بعض هذه المحاولات سمة الانحياز إلى التراث بوصفه حاويًا لكل المقولات حتى الحديثة منها التي تنطلق أحيانًا من رؤى فردية، ربما سرعان ما تتقلب على نفسها، والبعض يأخذها في شكل إفادة من هذه المقولات الحديثة بهدف إعادة النظر في هذا التراث من منطلق الحوار والتفاعل معه للانطلاق إلى تأسيس مفاهيم جديدة تتفق أو تقترب من هذا النتاج الغربي المنظور وفي إطار هذا المفهوم يمكن أن نفهم المحاولتين اللتين قام بهما عبدالملك مرتاض ومصطفى السعدني حول السرقات الشعرية وإن لم يكونا وحدهما بل أشار كثير من الدارسين إلى تضمن ظاهرة السرقات الشعرية- كما تحدث عنها النقد العربي القديم - لبعض مفاهيم التناص كما تشير إليها الدراسات الغربية الحديثة، وذلك أن بعضهم يشير إلى السرقة الأدبية plagist ويدخل ضمن أنواع التعلق النصي وهو أحد أشكال التناص كما يشير جيرارجينت في كتابه (طروس) وإن كان يصفها بأنها أقل أشكال التعلق وضوحًا



وشرعية، وهي اقتراض غير معلل ولكنه صرفي، وفي إطارها أقام ميشتيل شنيدر بحثًا بعنوان " سارقوا الكلمات "

وينطلق عبد الملك مرتاض من رؤية خاصة مؤداها "إن الفكر النقدي العربي حافل بالنظريات ومن الاستخذاء والعقوق أن نضرب صفحًا عن الكشف عما قد يكون فيه من أصول لنظريات نقدية غريبة تبدو لنا الآن في ثوب مبهرج بالعصرنه، فنبهر أمامها، وهي في حقيقتها لا تعدم أصولًا لها في تراثنا الفكري، مع اختلاف المصطلح والمنهج بطبيعة الأمر"⁽⁴¹⁾، ويرى أن من بين هذه الأصول فكرة السرقات التي تلتقي وكثيرًا مع مقولات التناسل ولذلك يستعرض الفكرة عند بعض النقاد ويبدأ بالقاضي الجرجاني في الوساطة وهذا غريب لأن الأمدي وهو أستاذ الجرجاني طرحها في الموازنة، وكانت مقولاته هي الأساس الذي انطلق منه الجرجاني نفسه ولكنه ربما وجد في القاضي الجرجاني استعراضًا هادئًا غير متحامل كما هو الحال عند الأمدي. ولهذا فإنه يدعم هذه المقولات بآراء الجاحظ الراضة لاعتبار التوارد الذي يحدث عند شاعر من شاعر آخر بأنه ليس سرقة "لأن الشاعر اللاحق ربما لا يكون قد قرأ الشاعر السابق. ثم يحلل بعض مفاهيم التناسل وآلياته كما طرحها المنظرون الغربيون ويعقد صلات بين الاثنين ليدعم المقولة التي انطلق منها، وأن ما اعتبره النقاد القدماء سرقة ما هو إلا من قبيل هذه المفاهيم التي يتحدث عنها الغرب ويبين أنه بعد مناقشة مع جابر عصفور الذي عده أكبر المعترضين على إدراج فكرة السرقات ضمن التناسل أو عقد مفارقة بينهما ثم مع عبدالله الغدامي وإطلاعه على دراسة صبري حافظ اقتنع بأن العرب عرفوا فكرة التناسل وإن لم يستخدموا المصطلح العربي نفسه".⁽⁴²⁾

وقد حظيت الفكرة ببحث آخر لمصطفى السعدني حول "التناسل الشعري قراءة أخرى لقضية السرقات" ولا نستطيع أن نقول بتأثر أحدهما بالآخر لأن البحثين صدر في عام 1991م ولا ندري أيهما أسبق؛ إذ لم ترد إشارة هنا أو هناك إلى التلاقي، لكنني يمكن أن أصفها بالتوارد الذي يدخل في إطار التناسل لأن بحث مصطفى السعدني يسير في الخط نفسه الذي انتهجه عبدالملك مرتاض رابطًا بين الفكرتين، وإن كان المجال قد سمح للسعدني بشيء من التفصيل خاصة في سرد آراء النقاد القدامى وينتهي إلى "أن السرقة أو التناسل ينقسم إلى قسمين:

1- ظاهر وسطي ووصفه بمصطلح النقاد العرب واضح؛ لأنه لا يخفى على القارئ العادي، ويتمثل في الاستدعاء الحسي والغصب.

2- الثاني (عميق) وهو ما يتم إنتاجه بفعل مجموعة من القوانين التحويلية مثل: النقل والقلب والزيادة وتغيير المنهاج والترتيب والتعريض والاحتجاج... الخ".⁽⁴³⁾

وأيا ما كان الأمر في هذه القضية فإننا لا نستطيع الجزم بأنها تدخل في إطار نظرية التناسل بصورة كلية، ولا نزعم خلوها من بعض المقولات التي تعتمد عليها، وليس هذا توفيقًا ولا تلفيقًا إنما هي



الحقيقة؛ لأن المنطلقين مختلفان، فالنقاد العرب انطلقوا فيها من منطق الذم للشاعر الذي يسرق أو يأخذ معنى السابق بينما أصحاب التناص الغربيون يرونها سمة مميزة للنص الجامع لكل المقولات السابقة والحاضرة في داخله، ثم إن النقد العربي اعتمد على مقدرة الشاعر، بينما يرى النقد السيميائي موت المؤلف هذا بالإضافة إلى اختلاف الظرف التاريخي والمعرفي لكلا الفكرتين.

ثالثاً- المصطلح النقدي والنسق الأدبي (إشكالية المقاربة بين النصوص):

لا يزال النقد الأدبي العربي، في غالبه، يتراوح في مكانه، إن لم يكن متأخرًا عن مواكبة المشهد الأدبي على اختلاف أجناسه، يدور في فلك نظرية النقد الأوروبية، وما يصدر عن النقد الأوروبي من مصطلحات وتعميمات يتم استيعابها وتطبيقها في لوي النص الأدبي، ليأتي متطابقًا وفق أدواته النقدية ومبتغاه، أو قراءة النص الأدبي وفق نظرية "انتقائية" يخدم رأيه النقدي ويستتر به القصور الموجود في الأداة عند البحث والتقصي، وليس من الطبيعي أن يقوم النقاد العرب باستخدام الفكر النقدي الذي يتم ترويضه بغية "تأصيله ولمقاربة النصوص العربية الإبداعية ومقاربة لا تتسم بالشمولية والموضوعية، والنتيجة تسطيح وتمييع وتشويه النص الإبداعي جراء المقاربة والانتقاء في التعامل مع النصوص الجديدة وما تحمله من دلالات في الرؤية.

والتناص مصطلح حديث وأكثر المصطلحات إشكالية واختلافًا بين النقاد الأوروبيين أنفسهم وبين النقاد العرب أيضًا عن مدى مشروعيته وموضوعيته من عدمه، ولكل فئة مبرراتها ومسوغاتها التي تسوقها في سياق البحث والدراسة. والتناص - بوصفه مثالاً - مصطلح مطروح على الساحة النقدية، ويدرج في الأغلب على أنه إشكالية الكتابة بكتابات أخرى، أي التعويل على غيره في الكتابة، ولكن بقليل من التوسع والإضافة، هذا ما يذهب إليه رهط من النقاد والباحثين في مجال الفكر النقدي، وما من كتابة مبتكرة خالصة مائة بالمائة، دون أن تكون متأثرة بغيرها، بل هي امتزاج بين "الأنا" و"الآخر" السابق عليه ليكوّن في الأخير نسقًا/ نصًا جديدًا إلى جانب النصوص الإبداعية الأخرى كل كاتب يتجه نحو الكتابة الإبداعية، في سياق قراءته لنصوص أدبية لها حضورها المميز، وبوصفه نموذجًا إبداعيًا فيما يفتح من آفاق ومناخ جديد في فضاء المشهد الأدبي من حيث الرؤية والصورة البناء والجمالية والموسيقى... الخ.

إن التأثير بالنص الجديد هو حالة طبيعية، لما يتركه هذا الجديد، من تأثير وقوة في الآخر، فالإنسان لا يولد شاعرًا ولا قاصًا ولا موسيقيًا ولكن بحكم قراءته ومطالعتة، يزداد مخزونه الثقافي، ومع مرور الأيام تصقل موهبته. وقد عالج هذه الإشكالية المفكر العربي ابن خلدون، عندما كان ينصح الشعراء قبل أن يكتبوا الشعر، فيقول: " الحفظ من جنسه، أي من جنس شعر العرب حتى تنشأ في النفس ملكة ينسج على منوالها".⁽⁴⁴⁾ ويقول الدكتور عبد الملك مرتاض عن هذا النص الخلدوني أنه يندرج ضمن نظرية "التناص" المبكرة عند العرب، وإذا لم يطلق الشيخ مصطلح "التناص" على ذلك،



فذلك لا يعني أنه كان غير واع بنظرية التناص التي فتن الناس بها في العصر الحاضر، فلقد كان يمارس صميم التنظير لهذه المسألة، كما كان متقهماً لها. ومن قبله رفض الشيخ "عبد القاهر الجرجاني" تسمية قضية التشابه أو التناظر في النص بالسرقة، طالما يأتي التشابه أو التناظر من أي نص، لا بد أن يولد في فضاء نصوص أخرى، ويقول: "ومتى أجهد أحدنا نفسه وأعمل فكره، وأتعب خاطره وذنه في تحصيل معنى يظنه غريباً مبتدعاً، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بغية أو يجد له مثلاً يغض من حسنه، ولهذا السبب أخطر على نفسي ولا أرى لغيري الحكم على الشاعر بالسرقة".⁽⁴⁵⁾

وقد ربط النقد الحديث ظاهرة التناص على أنه تأثير، ويكون للنصوص السابقة عليه دور المحرض الخفي نحو كتابة جديدة ومغايرة في عمقها الفني والإبداعي. والنص على حد تعبير "بول ريكور" ليس مرجعية، وستكون بالضبط مهمة القراءة كونها تأول تحقيق المرجعية. وكل نص له الحرية بالدخول في علاقة مع كل النصوص الأخرى التي تأتي لتحل مكان هذا الواقع الظرفي، الذي تدل عليه الكلمة الحية"⁽⁴⁶⁾.

وفي هذا السياق نلقي الضوء على بعض النصوص الإبداعية التي استفادت من نصوص أخرى سابقة عليها لشعراء يمثلون نبض الحداثة في المشهد الشعري بوصفه نموذجاً، ومن ثم نستكنه الإشكالية التي تعتور الناقد في تناوله النقدي للنص الإبداعي العربي.

يقول محمود درويش: في قصيدة "تشيد إلى الأخضر" التي حملت دلالات التأثر الواضح بتجربة الشاعر الإسباني غارسيا لوركا:

**أيها الأخضر
لا يبتعد البحر كثيراً عن سؤالي
فلنتواصل أيها الأخضر
لون النار والأرض
وعمر الشهداء
ولتحاول أيها الأخضر
أن تأتي من اليأس إلى اليأس
وحيداً يائساً كالأنبياء
ولنتواصل أيها الأخضر
لونك
ولنتواصل أيها الأخضر
لوني
إنك الأخضر لا يعطى سوى**



الأخضر (47)

والنص الذي يقع الشاعر محمود درويش في دائرته هو قصيدة "خضراء" التي يحمل فيها اللون الأخضر معاني الحياة والجمال فضلاً عن الأنوثة برمزية اللون الأخضر في المقطع الآتي من قصيدة الشاعر الإسباني غارسيا لوركا:

**"خضراء أحبك خضراء
الريح خضراء
الفصول خضراء
المركب في البحر
والجواد على الجبل
على شرفاتها حلم
والظل على خصرها
جسداً أخضر وشعراً أخضر
خضراء أحبك خضراء" (48)**

وأيضاً الشاعر المغربي محمد حمدان في ديوانه "بين يد المحيط" يستفيد من فضاءات النثر العربي القديم وخصوصاً من خطبة الجهاد للإمام علي بن أبي طالب، يقول الشاعر حمدان:

**"ماتت بالدخان مجامركم
ما بين الغمزة والسرة
والردف
وبين القراً الشتوي وحر الصيف
وبين النهب" (49).**

فالمقطع يتناص مع قول الإمام علي في تأنيب قومه حين قال لهم: "فإذا أمرتكم بالمسير إليهم في أيام الحرّ قلتم هذه حمارة القيظ أمهلنا يسبخ عنا الحر، وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء، قلتم هذه صبارة القرّ". (50)

يبدو من النصين السابقين تأثرهما بنصوص سابقة عليها أو معاصرة لها في الزمان، فإحالة من نص مركزي (نص محمود درويش مثلاً) إلى متفاعل نصي، ينتمي إلى منطقة أو مناطق تقع خارج الحدود الجغرافية القومية، أو خارج الحدود اللغوية لمحمود درويش (نص لوركا مثلاً) تجعل التفاعل النصي للمصطلح معرضاً للمساءلة من قبل مصطلحات استقرت لها السيادة على هذه المنطقة، فغدت المتصرفة الشرعية والوحيدة فيها والناظمة الفعلية لعلاقتها الأدبية، مع المناطق الأخرى. هذه المصطلحات انبثقت من حقل معرفي هو حقل الأدب المقارن، واكتسبت أسماءها واستقرت بوصفها مصطلحات جرى الاعتراف بها مستقلة أو مرادفة لمصطلح الأدب المقارن مثل: (الأدب الشفوي،



التأثير والتأثر، الأدب العالمي، الأدب العام... الخ)، وكلها طبعاً متضمنة معنى المقارنة مع أدب أو آداب قومية تقع خارج الحدود الجغرافية أو اللغوية لها.

الحقيقة أن السير وراء هذا المتفاعل يوقعنا في منطقة أشبه ما تكون منطقة "تنازع مصطلحات" أو تنازع مناهج فكل مصطلح فيها يحاول أن ينحي المصطلحات الأخرى ليفرض هيمنته على المنطقة مع هذه العلاقة وفق منهجه ووفق منطقته هذا من جانب، ومن جانب آخر عرف النقاد العرب تداخل الأنساق وتداخل السياقات، كما عرفوا هجرة الألفاظ والمعاني من غرض إلى غرض بل أنهم عرفوا "تداخل الأجناس" أي تداخل الشعر والنثر، أو التناصية الإجناسية فحضوا في كتبهم على التزود بالقراءات المختلفة للشعر والخطب والأمثال وليس فقط قراءتها بل وحفظها، وقد أورد النقاد العرب أخباراً تشي بوقوع الشاعر تحت سلطة النصوص المعاصرة له أو السابقة، ومحاولة هذا الشاعر الخروج من حالة المماثلة إلى حالة الاختلاق، ومنها دخول أبي تمام في برميل مصهرج والتقلب فيه، يميناً وشمالاً، وعندما سئل عن ذلك قال: كنت في قول أبي نواس (الدهر فيه شراسة وليان). أردت معناه فشمس علي، حتى أمكن الله منه فصغت:

شربت بل ننت بل قانيت ذاك بداً فأنت لاشك فيه السهل والجبل⁽⁵¹⁾

ومثله ما يذكر عن جرير وهو (يتمرغ في الرمضاء) ليأتي بيت شعر يغلب به بيتاً للفرزدق "وهذه الحالات يدعوها (بلوم) بسلطة الموروث وبقلق التأثير"⁽⁵²⁾.

والحقيقة أن كل الأقوال السابقة تدخل في صميم التفاعل النصي، التأثير والتأثر وما يسميه النقاد العرب القدامى مجازاً "بنظرية" السرقات" باعتبار أن السرقات تفسر تخلق النص، ووجوده.

الحقيقة أمام هذا الخلط بين المصطلحات في التنظير العربي نجد أنه من الأسلم للنقاد والباحثين من الأجيال القادمة أن تسعى إلى فرزها من وجهة نظر تناصية، يكون النص فيها فسيفساء من نصوص أخرى، ثم تشربها وتحويلها بآليات مختلفة، فما يدخل في علاقة تفاعل النصوص في مصطلحاتنا النقدية القديمة نبقية، ونبعد المصطلحات التي لا علاقة لها بعملية تفاعل النص مع نصوصه المنحدر منها أو نصوصه الداخل في تشكيلها... فنبعد مصطلح (السرقة) عن حقل تفاعل النصوص، بوصفه مصطلحاً خارج عملية تكوّن النص، ومجاله في القوانين التي تضمن الحقوق الفكرية، وليس هنا، فالنص متكون سواء نسبته أو لم تنسبه، والسرقة تبحث في نسبة النص وليس في النص وهدفها معرفة المؤلف وليس معرفة النصوص الداخلة في إنتاج النص. فيلحق بالسرقة مصطلحات تشبهها في الدلالة مثل: (الادعاء - الإعارة - الانتحال - الغصب - الاختلاس - الاضطراب - الإلحاق - الاجتلاب). وكذلك لا نجد مبرراً لمصطلح المواردية، فلا شك أن النص لكي يكون نصاً فهو لا بد أن يتميز عن غيره، كقولهم: (عقول رجال توافق على أسنتها) يعني بوجود بنية



واحدة ومركز واحد ونظام مسيطر ومنتج لجميع النصوص، وكم يتوافق هذا المصطلح مع منطق النبوية!

وفي الجانب الآخر يجب أن يعي النقاد العرب والدارسون أن هناك فروقات شاسعة بين مصطلح التفاعل النصي ومصطلح التأثير (لب الأدب المقارن)، بل هناك اختلاف من حيث المنطلقات والأهداف بينهما، ولا يتبين لنا ذلك إلا إذا تأكدنا من وضع المصطلحات في سياقات أخرى على الأقل علامتية، فبينما كانت فكرة العلاقات والتأثيرات داخل السياقات وعبر الأنساق تجري على أساس مصطلحات تمثيلية؛ تعرض للفاعلية في مفاهيم سائدة غير علامتية؛ تجيء تناصيات كريستيفا وكللر على أساس علاماتي.

ولهذا لم نعد نقرأ إحالات على الوعي أو التجربة أو الثقافة أو البلد. بل المدلولات تحيل إلى مدلولات أخرى والنصوص تحيل إلى نصوص والتفاعل النصي ينطلق من داخل النص للبحث عن متناصه، وذلك بعد عبورها إلى أفق القارئ عكس ما ينطلق منه الأدب المقارن، الذي يفترض أولاً التأثير ويعمل على إثبات ذلك فإن خانتة صحة الفرضية، فإنه سيخلص بعد عمل قد يستغرق منه سنوات أحياناً إلى حكم بسيط، وهو عدم وجود تأثير، بينما التناصية تنطلق من حقيقة لتصل إلى كامل الحقيقة.

الخاتمة

- تناول البحث قضية (المصطلح النقدي والنسق الأدبي: إشكالية التسمية "مصطلح التناص أنموذجًا") وقد برر البحث لأسباب اختيار الموضوع والأنموذج، إضافة إلى تحديد المنهج المرسوم لسير الدراسة. ومن خلال ذلك توصلت الدراسة من خلال الرصد والاستقراء إلى النتائج الآتية:
- قلة الإنتاج الثقافي/ الحضاري، والاكتفاء بالاستهلاك والتقبل، إذ العلاقة بين الخطاب العربي والخطاب الغربي علاقة غير متكافئة، كون الخطاب الغربي ينتج مصطلحات وأفكارًا يقوم بتصديرها إلينا مع الآلة والدواء والغذاء، فنلتقى هذه المصطلحات والمفاهيم المتعددة دون أن تكون مجتمعاتنا العربية مهذبًا لها، ودون أن يجري عليها نقادنا المعاصرون أي تغيير يخضعها للمجال التداولي، فشكلت مصدر اختلاف بيننا إلى حد بعيد.
 - تعد المرجعيات والمنابع الفلسفية التي يصدر عنها النقاد العرب المعاصرون في خطاباتهم النقدية من ذلك تيار الحداثة الليبرالي، الديني، القومي، الثقافي، التقدمي، هذا الأمر أدى إلى تبنى هؤلاء النقاد مصطلحات ومفاهيم مستوردة يستندوا إليها في توجيه خطابهم النقدية.
 - تجرد الكثير من النقاد والمنظرين العرب من حصانة الكينونة العربية والتزود بكتل إيديولوجية متشابكة ومتناقضة أحيانًا، وهم الطرف الذي فرض التعامل مع نوع من التراث دون غيره، وحصره في منطلقات إيديولوجية مذهبية يتجدد بصورة قليلة الرؤية للتراث ومنهج قراءته والهدف منها ليس من أجل فهمه وتمثله، وإنما بغية أخذه شواهد وحججًا دامغة على ما ينجزوه في نطاق الإيديولوجيات التي ينتمون إليها.
 - أدت كثرة الدراسات الأدبية، والنظريات الفلسفية والنقدية الحديثة إلى وضع المتلقي العربي اليوم في حالة اضطراب يعيشها جراء قراءته أو سماعه لهذا المصطلح وهو يتردد في جميع الدراسات النقدية الحديثة؛ وذلك لعدم مقدرته على الربط بين المفهوم (المعجمي العربي) الذي يعرفه وبين ما تبثه الحقول المعرفية في المصطلح من مفاهيم جديدة، فهو لا يدرك وفق ثقافته معنى عبارات مثل: (دينامية النص، فضاء النص، علم النص، تأصيل النص)، ولا يمكنه في حدود معنى النص في القاموس أو معناه في حقل الأصول أن يدرك أن الحديث يتم عن نص أدبي إبداعي تنتقي عنه القداسة، ويقبل التأويل والتفسير والشرح والنقد وأحكام القيمة، ويمكن أن يكون حقلًا لمناهج عديدة ماضية ومستقبلية.
 - لم ينظر التحليل النقدي العربي للنصوص عبر المصطلحات النقدية العربية إلى النص نظرة كلية بل نظر للمجزئات منه، مما جعل أحكامهم تعسفية يرفعون نصًا ويتهمون آخر بالسرقة.
 - تناول البحث في الجانب الآخر منه مصطلح التناص ليدلل على الإشكالية في تسمية المصطلح النقدي، باعتبار مصطلح التناص من أكثر المصطلحات إشكالية في النقد الأوروبي والعربي. وقد إبان



البحث أن مصطلح التناص تناوله النقاد العرب بمفهومه كما ورد إلينا من الغرب مجرين مفاهيمه بحذافيرها في تطبيقاتهم على النص العربي. وقد كان النقاد المغاربة سابقين إلى الموضوع تعريفاً وتطبيقاً وتنظيراً، متغاضين أن هذا المصطلح ظهر كشعار في تجربة (تيل كيل) الاعتراضية على المؤسسات السياسية والثقافية، وكان ضمن شعارات المرحلة: "التناص - القطيعة - الإبدال - العماء - الفوضى - الثورية).

- أظهر البحث -مثالاً- إشكالية بعض المصطلحات النقدية العربية ومصطلح التفاعل النصي وانتهى إلى أن التفاعل النصي لا يتساوى ودلالات مصطلح السرقات وأن المصطلح الأخير يقع خارج عملية إنتاج النص وانتهى البحث بإمكانية انضواء عدد من المصطلحات العربية تحت مصطلح التفاعل النصي بوصفه آليات عمل. يضاف إلى ما سبق أن من إشكالية المصطلح النقدي في تعامله مع النسق الأدبي نبعث من انطلاق المنظرين العرب في تطبيقاتهم من فكرة مسبقة هي أن "القراءة المحدثة تسلك سبيلاً مغايراً ومتقدماً عما كانت عليه قديماً، باعتبار أن القديم متخلف لا يستحق أن يبحث عن مسوغات القدر فيه فيكفي أنه قديم في نظر الحداثة.



الهوامش

- 1- جبور عبدالنور: معجم الأدب، ص52.
- 2- براندلاينز: اللغة والسياق، ص67.
- 3- يوري وران: النص والخطاب، ص18.
- 4- جون انجلز: بناء لغة الشعر، ترجمة محمد البقاعي، مجلة العرب والفكر، ص72.
- 5- ستيفان أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص34.
- 6- عبداللطيف محمد خليفة: نحو النص، ص48.
- 7- احمد درويش: الاستشراق الفرنسي والأدب العربي، ص228.
- 8- خالد جمعة: اللسانيات ولغة الأدب، مجلة علامات في النقد، م3 ع21، 1994، ص118-119.
- 9- عبدالعزيز حمودة: المرايا المحدبة، ص171.
- 10- حسن ناظم: مفاهيم في الشعرية، ص175.
- 11- علي حرب: الحقيقة والمجاز - نظرة لغوية في العقل والدولة - مجلة دراسات عربية، بيروت، ع6، 1983م، ص258.
- 12- عبدالملك مرتاض: في نظرية النقد، ص27.
- 13- محمد مندور: النقد المنهجي عند العرب، ص71.
- 14- محمد الهادي الطرابلسي: حول مفهوم الحداثة، مجلة المعرفة السورية، ع178، 1976، ص61.
- 15- روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص299.
- 16- حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدياء، ص346.
- 17- جوليا كريستيفا: علم النص، ص58.
- 18- شكلو فسكي: السيمياء، ص113.
- 19- نفس المرجع، ص111.
- 20- ف. تيشنشرين: الأفكار والأسلوب، ص201.
- 21- ميخائيل باختين: الخطاب الروائي، ص97.
- 22- تزفتان تودوروف: ميخائيل باختين، المبدأ الحوارية، ص83.
- 23- عبدالملك مرتاض: في نظرية النقد، ص103.
- 24- نفس المرجع، ص103.
- 25- خليل موسى: التناسية والإجناسية في النص الشعري، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، ع205، أيلول، 1996م، ص83.
- 26- محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري - استراتيجية التناس، ص125.
- 27- مارك انجينو: مفهوم التناس في الخطاب النقدي الجديد، ص99.
- 28- حسين خمري: إنتاج معرفة بالنص، ص84.
- 29- الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص115.
- 30- ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ص185.
- 31- نفس المرجع، ص186.
- 32- نفس المرجع، ص189.
- 33- الأمدي: الموازنة بين أبي تمام والبحثري، ص188.
- 34- ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ص248.
- 35- عبدالملك مرتاض: الكتابة أم حوار النص، مجلة الثقافة، ع61، صنعاء، 1995، ص78.
- 36- نفس المرجع، ص105.
- 37- نفس المرجع، ص122.
- 38- خليل موسى: التناس والإجناسية، ص85.



- 39- نفس المرجع، ص 84.
- 40- نفس المرجع، ص 83.
- 41- عبدالستار الأسدي: قراءة في الإشكالية النقدية، مجلة الراقد، ع31، الإمارات، مارس، 2000م.
- 42- عبدالملك مرتاض: فكرة السرقات الأدبية ونظرية التناص، مجلة علامات في النقد، جدة، عدد مايو 1991م، ص 79.
- 43- نفس المرجع، ص 88.
- 44- نفس المرجع، ص 102.
- 45- ابن خلدون: المقدمة، الفصل الخامس والخمسون، ص 1197.
- 46- الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومة، ص 217.
- 47- سمير خليل: مفاهيم عامة للتناص، مجلة الأدب، العدد 4/3، بيروت، 1998، ص 36.
- 48- محمود درويش: ديوان محمود درويش، المجلد الثاني، ص 549.
- 49- لوركا: مختارات من شعر لوركا، ترجمة عدنان بفجاتي، ص 42.
- 50- محمد حمدان: ديوان بين يدي المحيط، ص 92.
- 51- محمد عبدالرحمن يونس: التراث الشعري والتاريخ كقناع للإيدولوجيا، مجلة المعرفة السورية، ع405، 1997م، ص 114.
- 52- عبدالرحمن حسان: شرح ديوان أبي تمام، ص 78.
- 53- محسن الموسوي: الترجمات، مجلة علامات، جدة، م6 ع34، صفر 1418، يونيو، 1997م.



المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

أ- مصادر عامة:

- 1- ابن رشيقي القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق د/ محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984م.
- 2- الأمدي: الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحמיד، المطبعة التجارية الكبرى، مصر، ط3، 1959م.
- 3- حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب الخوجة، دار العرب الإسلاميين، بيروت، 1981م.
- 4- عبد القاهر الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1961م.

ب- دواوين شعرية:

- 5- محمد حمدان: ديوان بين يد المحيط، المنهل للنشر، دمشق، 1998م.
- 6- محمود درويش: ديوان محمود درويش، المجلد الثاني، دار العودة، بيروت، ط1، 1967م.

ثانياً- المراجع العربية:

- 7- ابن خلدون: المقدمة، مطبعة الحلبي، مصر، (ف55)، (د.ط)، (د.ت).
- 8- احمد درويش: الاستشراق الفرنسي والأدب العربي، دار التنوير، مصر، ط2، 1984م.
- 9- حسن ناظم: مفاهيم في الشعرية - دراسة مقارنة في الأصول والمناهج والمفاهيم - المركز الثقافي القومي، بيروت، 1994م.
- 10- عبدالرحمن حسان: شرح ديوان أبي تمام، مطبعة العلم، بغداد، 1984م.
- 11- عبدالعزيز حمودة: المرايا المحدية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ع232، 1998م.
- 12- عبداللطيف محمد خليفة: نحو النص، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 2001م.
- 13- عبدالملك مرتاض: في نظرية النقد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007م.
- 14- محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري - استراتيجية التناص - دار التنوير، بيروت، ط1، 1985م.
- 15- محمد مندور: النقد المنهجي عند العرب، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007م.

ثالثاً- الكتب المترجمة للعربية:

- 16- براند لاينز: اللغة والسياق، ترجمة د/ عباس الوهاب، الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1987م.
- 17- تزفيتان تودروف: ميخائيل باختين، المبدأ الحواري، ترجمة فخري د/ صالح، بيروت، ط2، 1996م.
- 18- تيشترين: الأفكار والأسلوب، ترجمة د/ حياة شرارة، الشؤون الثقافية، بغداد، (د.ت).
- 19- جوليا كريستيفا: علم النص، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال، الدار البيضاء، 1986م.
- 20- روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة د/ تمام حسان، عالم الكتاب، القاهرة، 1988م.
- 21- ستيفان أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة د/ كمال بشر، القاهرة، 1974م.



- 22- شكلو فسكي: السيمياء، ترجمة أنطوان أبي زيد، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1987م.
23- مارك انجينو: مفهوم التناص في الخطاب النقدي الجديد، ترجمة د/ احمد المدني، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م.
24- مختارات من شعر لوركا: ترجمة عدنان بفجاتي، الطليعة للنشر، المغرب، 1995م.
25- ميخائيل باختين: الخطاب الروائي، ترجمة محمد برادة، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1987م.
26- يوري ورن: النص والخطاب، ترجمة د/ محمد شعيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

رابعاً-الدوريات:

- 27- جون انجلز: بناء لغة الشعر، ترجمة د/ محمد البقاعي، مجلة العرب والفكر، بيروت، ع62، مارس 1999م.
28- حسين خمري: إنتاج معرفة بالنص، مجلة دراسات عربية، بيروت، ع11، مارس 1987م.
29- خالد جمعة: اللسانيات ولغة الأدب، مجلة علامات في النقد، جدة، مج3، ع21، مايو 1994م.
30- خليل الموسوي: التناصية والأجناسية في النص الشعري، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، ع205، أيلول 1996م.
31- سمير خليل: مفاهيم عامة للتناص، مجلة الأدب، بيروت، ع43، يونيو 1998م.
32- عبدالستار الأسدي: قراءة في الإشكالية النقدية، مجلة الرافد، الإمارات، ع31، مارس 2000م.
33- عبدالملك مرتاض: الكتابة أم حوار النص، مجلة الثقافة، صنعاء، ع61، يونيو 1995م.
34- عبدالملك مرتاض: فكرة السرقات الأدبية ونظرية التناص، مجلة علامات في النقد، ع63، مايو 1991م.
35- علي حرب: الحقيقة والمجاز، نظرة لغوية في العقل والدولة، مجلة دراسات عربية، بيروت، ع6، يناير 1981م.
36- محسن الموسوي: الترجمات، مجلة علامات في النقد، جدة، مج6، ع34، يونيو 1997م.
37- محمد الهادي الطرابلسي: حول مفهوم الحداثة، مجلة المعرفة السورية، سوريا، ع178، مايو 1976م.
38- محمد عبدالرحمن يونس: التراث الشعري والتاريخ كقناع والإيديولوجيا، مجلة المعرفة السورية، سوريا، ع405، يناير 1997م.

خامساً-المعاجم:

- 39- جبور عبدالنور: معجم الأدب، دار العلم للملايين، 1979م.

مجلة جامعة الجزيرة

(علمية – دورية – محكمة)



السجن وصداه في الشعر الأندلسي منذ القرن الثالث حتى القرن الخامس الهجري دراسة في الموضوع والفن

د. محمد مسعد معجب

أستاذ الأدب والنقد العربي المشارك بقسم اللغة العربية بكلية التربية والعلوم
- جامعة البيضاء - الجمهورية اليمنية

الملخص:

معروف عن الأدب - بشكل عام والشعر بشكل خاص - تصويره لمجتمع الأديب والشاعر بكل تناقضاته السعيدة والحزينة، وقد تناولت الدراسات الوجه السعيد للشعر الأندلسي الذي يحمل رنات الأوتار وعبير الأزهار، وقلما تناولت الوجه الحزين الباكي الناتج عن المحن التي يقع فيها الشعراء بالبحث والتحليل. ومن تلك المحن السجن وصداه في الشعر، فكان هذا باعثا رئيسا ومشكلة بحد ذاتها استدعت الوقوف عندها ودراستها لإظهار الصورة الحزينة الباكية في الشعر الأندلسي.

تهدف هذه الدراسة، إلى إظهار الوجه المأساوي الباكي للشعر الأندلسي، الذي عكسه وخز الألم وعذاب السجن. وسلطت الضوء على محنة السجن التي وقع فيها الشعراء، وظهر صداها في شعرهم.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف حالة السجين وصفا دقيقا، وأثرها في نتاجه الشعري، ثم وصف المكان القابع فيه، وتحليل الصورة التي رسمها الشاعر السجين، وهيمنة البحور الشعرية الطويلة، في هذا النوع من الشعر.

وقد شملت الدراسة الفترة الزمنية الواقعة منذ بداية القرن الثالث، حتى نهاية القرن الخامس الهجريين.

الكلمات المفتاحية: السجن وصداه، الشعر الأندلسي، دراسة فنية موضوعية.

**Abstract :**

After this topic long journey sad with hair prison Andalusian, the study revealed the substantive and technical features of psychological poets, where there were many topics hair prison, issued this topic themes described prison, location, multiple Fbatn land was one of them, has excelled poets prisoners as this kind dreary, and then came the second type that at least the first horror, where the high mountain peaks that are not inhabited not the jinn and crows black theater ,prisoner and was buried either in the ground or in the castles and the high peaks, and the description of the event prisoner and what it is from the humiliation and shackles material which restricted his freedom, and moral which restricted his greatness and generosity was second theme kind of poetry The study showed the main reasons behind the prison inmates. Where political ambition was the first cause, and then came word or deed in second place, and snitching and envy was the third reason

The technical study, which was the picture artistic and rhythm external and internal, has played an important role in the embodiment artistic experience,images accurately about the experience, and reflected the mood of the poets prisoners and attitudes strong or collapsed, highlighting the first picture prisoner strong patient on his ordeal, and the second image the person who on do and say.

Key words: Prison and echo, Andalusian poetry, an objective technical study.



المقدمة:

الحرية كنز يحرص عليه كل إنسان، وهي حق طبيعي له، فما أن تُهدر حرية أي فرد عن طريق السجن مثلاً إلا وينبri للمطالبة بها ما استطاع لذلك سبيلاً، والحرية غاية يسعى لتحقيقها كل من فقدوها ويمثل الشعر الأندلسي ميداناً لدراسة ظواهر مختلفة لحياة الأندلسيين. فقد كان مصوراً لتك الظواهر بجلوها ومرها، ومن تلك الظواهر ظاهرة السجن وأثرها في الإنتاج الشعري.

وقد تنوعت موضوعات شعر السجنون في الأندلس، بناءً على التجربة التي عاشها الشاعر، ففي السجن تتوفر دواعي القول المؤلم نظراً لتوفر أسبابه.

واحتوت الدراسة ثلاثة مباحث. اختص المبحثان الأول والثاني بالدراسة الموضوعية؛ فشمّل المبحث الأول موضوعات وصف السجن ووصف حال السجنين، والاستعطاف، والخوف من السلطان والحنين للماضي والأهل والأحباب. وشمّل المبحث الثاني الأسباب الموجبة للسجن، والتي تمركزت حول الطموح السياسي -وما يندرج تحته من خيانة- والقول المؤدي للسجن.

أما المبحث الثالث فقد اختص بالدراسة الفنية، (الصورة والإيقاع)، حيث كانت الصورة الأولى في شعر السجن هي صورة الإنسان الباكي الحزين، والثانية صورة الإنسان القوي الصابر على المحن الذي لا يهتز. وكان الزمان العدو اللدود في الصورة الثالثة، أما الصورة الرابعة فكانت صورة الإنسان النادم.

ولعب الإيقاع -مُمثلاً ببحور الشعر- دوراً مهماً في إبراز التجربة المسيطرة على الشاعر السجنين؛ حيث كانت البحور الطويلة هي المهيمنة على تلك التجارب، ثم كانت الخاتمة، وانتهى البحث بقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول موضوعات شعر السجن

أولاً - وصفُ السجن وأصنافه:

تعددت السجون الأندلسية واختلفت أنواعها وأشكالها. فبعضها - وهو أشهرها - كان تحت الأرض، وهذا هو المُطَبَّق (حفرة تحت الأرض، وتكون بمعنى المُطَبَّق)⁽¹⁾ المظلم الذي يمتلئ بالحشرات والزواحف والأوبئة، وهي ما أطلق عليها المظمورة؛ لأنها تُبنى تحت الأرض. ولم تكن السجون قصراً على المطبق أو المظمورة، وإنما كان ثمة نوع آخر من السجون على النقيض تماماً من الأول، وهو ما يمكن أن نطلق عليه السجون البرجية، لأن المسجون يُحبس في قلاع وأبراج عالية لا يصل إليها أحد، وإنما تمتلئ بالغريان الناعقة وشؤمها، وهي عالية كأن الجن صنعتها سلماً للنسور، تعصف بها الرياح العاتية، وهو مكان موحش لا يعرف فيه الإنسان أخاه الإنسان⁽²⁾، وهذا النوع قد جمع كل مساوئ السجنين من ظلام وحشة وعزلته.

ووصفُ السجن من أهم موضوعات شعر المساجين، فكثيراً ما نجد في ثنايا قصائد الشعراء المساجين إشارات تدل على أحوال السجون، ويمكن استخلاص أوضاع السجون من المقطوعات المبنوثة في ثنايا القصائد، برزت موهبتهم الشعرية في السجن، من هؤلاء الشعراء الشريف المرواني الذي أطلق عليه الشريف الطليق؛ "لأنه مكث في السجن ست عشرة سنة؛ بسبب قتله لأبيه لاستنثاره تجارية كان يحبها الطليق، فسجن لأنه لم يبلغ سن الرشد ثم أُطلق"⁽³⁾، من السجن، فنزق الشباب والغيرة العمياء كانتا السبب في سجن الطليق، فكان السجن المدرسة الأولى التي علمته الأدب والشعر، وعمقت في نفسه الرغبة والإقبال على التعليم وقريحة الشعر. "وأخذ ينظم في السجن قصائد تصل إلى أسماع الناس ويرددونها، وكان المنصور بن أبي عامر إذا سمع أشعاره لم يصدق أنها من نظمه"⁽⁴⁾ فقال فيه ابن حزم الأندلسي: "كان مروان هذا من الشعراء المفلقين المُجيدين"⁽⁵⁾، سجن في سجن المُطَبَّق بالقرب من قرطبة وعمره ست عشرة عاماً وأطلق وعمره اثنتان وثلاثون سنة. فوصف السجن بالمكان المظلم إزاء مدينة الزهراء، التي تتلأأ أنوارها، فهو مظلم في النهار كما هو في الليل؛ لكونه تحت الأرض؛ ولذلك وصفه الطليق بأنه كالليل فاحم السواد، وتتساوى جوانبه ونواحيه مع وسطه. فقال:⁽⁶⁾

داجي النواحي مظلم الأثباج
كالحبر أودِعَ في دواة العجاج

في منزلٍ كالليل أسودٍ فاحمٍ
يسودُ والزهراءُ تُشرقُ حوله

ويصفُ ابنُ حزمِ السجنَ بالقبر، فيقول:⁽⁷⁾
ياهاجعا، والرزايا لا تورقُهُ
أم كيف حاله حي ساكنٍ جدثاً

قل: كيف يهجعُ من في الكبل مهجعه؟!
يرنو بعيني أسيرٍ عزمَ مَعه



أما القيس فقد تجاوزت وساوس نفسه مع وحشة السجن، ووصفه بدار الكفر، فقال: (8)
 في داركُم أظلمت أرجاؤها حتى تبدى للعيان ظلام
 في قعريبت غولته مجموعة والهام فيه، قد أجاب الهام
 مالي به أنس سوى تذكاركم ومدامع حمر تفيض سجاما

ويصفها الوزير هشام بن عبد العزيز، بقوله: (9)
 وإنني عداني أن أزورك مطبق وباب منيع بالحديد مضرب
 فإن تعجبي يا عاج مما أصابني فضي ريب هذا الدهر ما يتعجب

والمطبق حالك الظلام، ضيق المكان، كأنه قبر، كقول ابن مسعود (10).
 في مترل مثل ضيق القبر أوسعهُ دخلته فحسبت الأرض تهوي بي

ويصفه عبد الملك بن غصن الحجاري ببطن حوت، وأن الحوت قد حمل به، ويتوجه إلى ابن
 هود (صاحب سرقسطة)؛ لكي يسهل ميلاده بوساطته عند ابن ذي النون، الذي سجنه، فقال: (11)
 وها أنا في بطن الثرى وهو حامل فيسر على رقبتي الشفاعة مولدي

ويشكو ابن حزم حاله، و طول سجنه في هاويات المطبق؛ فقد تبعثت كل أمانيه بالفرج،
 فقال: (12)

أم كيف حالة حي ساكن جدنا يرنو بعيني أسير عزمطمه
 قد طال في هاويات السجن محبسه واندثرت من شمله ما كان يجمعه

أما الصنف الثاني من السجون، وهي السجون البرجية، فيصف ابن عمار أحدها بموضعها
 الكريه، وعلوه الشاهق؛ لوقوعها في منطقة جبلية شديدة الارتفاع، في قلعة شقورة المنيعه؛ التي لا يمكن
 الوصول إليها إلا بشق الأنفس، وذلك لضيق الطريق ووعورته، وعلوه الشديد ونظرا لشدة ارتفاعه. وهو
 أوحش الأماكن المقفرة الخالية من الناس؛ ولشدة وحشته تتناكر الوجوه فيه، فلا يتعارفون ويشبهه
 بالخوافي التي استترت مرة بين قوائم النسر، وأخرى بين الأفلاك، وقد علت السكينة والوقار؛ لطول
 عمره؛ ولفرط علوه. فالرياح لا تعلوه وإنما تجري تحته، وقد أمسك عنان الرياح فيصرفها كما يشاء،
 وتتعدم فيه أدنى شروط النظافة، فقال: (13)

بمعارج أدت إلى حرج حتى من الأنواء والقطر
 عال أظن الجن إذ مردت جعلته مرقاة إلى النسور
 وحش تناكرت الوجوه به حتى استربت بصفحة البدر
 قصرتهمد بين خافيتي نسرين من فلك ومن وكر
 متحيز سار الوقار على اعظفيه من كبر ومن كبر
 ملكت عنان الريح راحتها فجادها من تحته تجري

ويصف عبد الملك بن إدريس الجزيري علوه بأنه يناجي السحاب؛ فهو في جبل موحش، شديد
 الارتفاع، لا تأوي إليه إلا الغربان الناعقة ولا تهب فيه إلا الرياح الشديدة الباردة، وهي ريح مهلكة،

كالتي أهلكت قومَ عاد، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَاهْلَكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾⁽¹⁴⁾، ويوشك من يصعد إليه أن تنقطع أنفاسه، فقال: (15)

يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ عَوْرِنَاعِقٍ وَتَهَبُ فِيهِ كُلُّ رِيَّاحٍ صَرْصَرٍ
وَيَكَادُ مَنْ يَرْقَى إِلَيْهِ مَرَّةً مِنْ عَمْرِهِ يَشْكُو انْقِطَاعِ الْأَبْهَرِ

أما ابن شهيد، فقد شَعَرَ بالوحشة؛ لأنه سكنَ هذه الدار، فجميعُ سكانه سواءً قائلون، أو جالسون فهم على الجمر، ويتألمون أشد الألم، بالإضافة للفرع الذي يتلبَّسهم، من سماع نشيد الجن، والشياطين وصدى غنائهم في أرجائه، فقال: (16)

فِرَاقٌ وَسِجْنٌ وَاشْتِيَاقٌ وَذِلَّةٌ وَجَرَاحٌ فَضَائِلٌ عَلَى عَتِيدٍ
مَقِيمٌ بِدَارِ سَاكِنٍ وَهِيَ مِنَ الْأَذَى قِيَامٌ عَلَى جَمْرٍ الْجَمَامِ قُعُودٌ
وَيُسْمَعُ لِلْجَنَّانِ فِي جَنَبَاتِهَا بِسَيْطٍ كَتَرَجِيحِ الصَّدى وَنَشِيدِ
وَمَا أَهْتَزُّ بِأَبْوَابِ السُّجْنِ إِلَّا تَقَطَّرَتْ قُلُوبُنَا خَوْفَ الرَّدَى وَكِبُودِ

ثانياً - وصفُ حالِ السجين:

فحال السجين إما عذابٌ جسدي أو نفسي. فالجسدي يتمثل في التكبيل بسلال الحديد، التي تسببُ ألمًا جسديًا للسجين. ويصور أبو محمد عبد الله بن عذرة هذا، بقوله: (17)

يَعْضُ الْحَدِيدُ بِرِجْلِي، وَلَيْسَ لِي حَرَكٌ لِمَا أَبْغَيْتُ وَلَا أَتَقَلُّ
رَكِبْتُ أَرَا جِلْهَا الْأَدَاهِمُ كَمَا يَتَحَرَّكُونَ إِلَى قِيَامِ تَصَلُّهِ
كَأَنَّ الْحَدِيدَ لِبِأَسْهُمٍ وَشِعَارِهِمْ وَالْيَوْمَ لَمْ تَلْبَسْهُ إِلَّا الْأَرَاجِلُ

والأنكى والأمر من ذلك، أنَّ السجين يُرغمُ على القيام بحقير الأعمال وأرذلها؛ وهذا يُشعره بمرارة، وغصة في نفسه، إلى جانب الجهد المبذول؛ لإنجاز ما يكلفُ به من الأعمال الشاقة. كالحفر والهدم والكنس والرش، فيقول المسجون في ذلك: (18)

وَأَحْسُرْتِي بَعْدَ اشْتِغَالِي بِالْعَمَلِ مِوَدْرَسِيهَا وَتَلَاوَةِ الْقُرْآنِ
إِنْ لَمْ أَكُنْ بِالْحَضْرَمِشْ تَغْلًا أَكُنْ لَمْ لِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَالصَّلْبَانِ
أَكُنْ بِالْحَضْرَمِشْ تَغْلًا أَكُنْ بِالْهَدْمِ مَشْ تَغْلًا مَعَ الْبِنْيَانِ
وَالْكَنْسِ فِي يَوْمِ الْجَلُوسِ صِنَاعَتِي وَالرَّشِّ يَتَّبِعُهُ مَدَى الْأَحْيَانِ

ويشكو ملكُ الشعراء، وشاعرُ الملوك، المعتمدُ بنُ عبَّادٍ من قيده الملتف علي ساقيه، كالثعبان، الذي لا يرحمُ، فيقول: (19)

قَدْ كَانَ كَالثُّعْبَانِ رُمَحَكَ فِي الْوُغِيِّ فَعَدَا عَلَيْكَ الْقَيْدُ كَالثُّعْبَانِ
مُتَعَدِّدًا بِجَمِيْعِكَ كُلِّ تَعَدُّدٍ مُتَعَطِّفًا لِرَحْمَةِ الْعَبَانِي

ومن مظاهر القسوة التي تُمارس مع السجناء، إجبارهم على القيام بأعمال ليسوا قادرين عليها، ولا عليها تعودوا، فيقول الجباري في ذلك: (20)

أَصْبَحْتُ فِي بُسْقَابَةِ مُسَلِّمًا إِلَى الْأَعْمَادِ لَا أَرَى مُسَلِّمًا



مُكأنَّ ما ليس في طاقتي مَصْفَداً مُنتَهراً مُرغماً
أطلب بالخدمة وأحسرتي وحالتي تقضي بأن أخدمها

ولئن حاول السجين أن يتخلص من هذا الواقع المؤلم، عن طريق الخيال، وتراءت له صور الماضي السعيد، فإنه سرعان ما يرتد إلى حاضره الكئيب مكلوم الفؤاد ملتهب الجوانح، كقول المعتمد: (21)

كنت حليفاً لندي ورب السماح وحبیب اب النفس وس الأرواح!
إذ بيمني للبدل يوم العطايا ولقبض الأرواح يوم الكفاح
وأنا اليوم رهن أسرو فقير مستباح الحمى مهيض الجناح

وضاق القيء برجله، كما ضاقت المعالي والمكانة العالية بما آلت إليه ونعى نفسه على ما كان عليه، وما صار إليه، فقال: (22)

أنباء أسرك قد طبقتن آفاق بل قد عممن جهات الأرض إقلاقا
قد ضاق صدر المعالي إذ نعت لها وقيل إن عليك القيد قد ضاقا
إنني غلبت وكان الدهر ذا غلب للغالين وللسبق سباقا؟

وسجن معه طائفة من أهل فاس بالمغرب فترة، ثم أفرج عنهم، وبقي هو في سجنه، يشكو من ضيق الكبل، ويبكي بدمع كالويل، فدخلوا عليه مودعين، فقال: (23)

هب واد عوة يا آل فاس لمبتل بما منه قد عافاكم الصمد الفرذ
تخلصتم من سجن أغمات والتوت علي قيود لم يحن فكها بعد
من الدهم أما خلقها فأساود تلوي وأما الأيد والبطش فالأسد
خرجتم جماعات وخلفت واحدا ولله في أمري وأمركم الحمى

ونتيجة للمعاناة الجسدية، والنفسية التي يلقاها السجين في السجن يتمنى الموت على السجن. فهذا المعتمد، يرد على أبي العلاء زهير بن عبد الملك، الذي دعا له بالبقاء، بقوله: (24)

دعالي بالبقاء وكيف يهوى أسير أن يطول به البقاء؟
أليس الموت أروح من حياة يطول على الشقي بها الشقاء؟
فمن يك من هواه لقاء حب فإن هواي من حتف اللقاء؟

فالمعتمد، لم يفقد ملكه وعرشه وأهله فحسب، بل وقع في الأسر، وقد كان عرشه كعبة الشعراء، ومقصد الذين يطلبون المال، أو الشرف. كل هذا قد زال عنه، وقد أصبح مجرد أسير في أغمات. فقرّ وذل، حلاً محل الغنى، والمجد فقال: (25)

ذل وقرأ زال عزة وغنى نعى الليالي من البلوى على كذب

ودائماً يصحب الفقر الذل، فبعد البذل والعطاء، يرى يديه خاويتين؛ فهو رهين الفقر والأسر؛ ولا يمكنه أن يُعين من يستعينون به، أو يطعمون في كرمه، فقال: (26)

وأنا اليوم رهين أسرو فقير مستباح الحمى مهيض الجناح
لا أجيب الصريح إن حضرنا س، ولا المعتقين يوم السماح!



وبجانِبِ العذابِ الجسدي؛ من جراء القيد، والأعمال المُهينة داخل السجن، يتعرض لعذاب نفسي، يبرزُ تحتَه السجينُ، خصوصًا إذا كان السجينُ بطلاً، تعودُ أن يرى الحديد مُساعدًا له في المعركة، وإذا بهذا الحديد يتحولُ إلى أداة قهر وإذلال. إنه سجنُ الكبرياء، والقيد فيه يُفيد النبل، والعظمة لدى ملك الشعراء. إنها قيودٌ حديديةٌ في واقعها المادي الملموس، ولكنها تغلُّ الأيدي والأرجل، تغلُّ العظمة والكبرياء، فيقول: (27)

تبدلتُ من عرْظَلِ البَنودِ بدُلِّ الحديدِ وثِقَلِ القَيودِ
وكان حديدي سِنْتًا ذليقًا وعضبًا ذقيلًا صقيلاً الحديدِ
فقد صار ذاك وذا أدهما يعضُّ بساقي عضَّ الأسودِ

وتدخلُ عليه أسرتهُ وهو في السجن، والقيد على رجله، وفيهم أصغرُ أولاده وأحبهم إليه أبو هاشم، وهو الذي يذكُرُه يوم معركة الزلاقة والحربُ مستعرةُ الأوار، فنظر الولد الصغير لأبيه، وهو مقيدٌ وقد التوى القيد على رجله، وعهده به متربعا على سرير الملك، أو متسنا منبرَ الخطابة، أو ممتطيا صهوة الجواد، وتحف به الأبطال فلم يستطع تحمل ذلك؛ فذرفت الدموعُ من عينيه متألما من الموقف، فقال واصفا حالته في هذا الموقف: (28)

قيدي! أما تعلمني مسلما؟ أبيت أن تُشفقَ أو ترحمنا!
يُبصرني فيك أبو هاشم أكلتُه، لا تهشم الأعظمنا!
فقد صار ذاك وذا أدهما فينثني والقلب قد هشمنا!
أرحم طفيلًا طائشًا لبه لم يخش أن يأتيك مسترحمنا!

ولم يكن المعتمد في سجنه مُستسلما للظلم، بل ظل عزيز النفس، وما زيارة الأدباء والمؤرخين لقبر المعتمد على مر العصور، إلا دليلٌ على رغبة هؤلاء، في رد الاعتبار إليه، ولم يقف المؤرخون عند هذا الحد بل نزع بعضهم إلى ذم يوسف بن تاشفين، بعبارات صريحة، كقول ابن الأثير: "وفعلُ أمير المسلمين لم يسلكه أحد من قبله، ولا يفعلها أحد من بعده، إلا من رضي لنفسه بهذه الرذيلة؛ وذلك لأنه سجنهم، ولم يجر عليهم ما يقوم بهم، حتى كانت بناتُ المعتمد يغزلن للناس بأجرة يقتتن بها" (29). فقال المعتمد في ذلك: (30)

أرغب أن أعيش أرى بناتي عوارى قد أضربها الجفَاءُ
خوادم بنت من قد كان أعلى مراتباً - إذا ابداوا - النداءُ
وطرد الناس بين يدي ممري وكفهم إذا غص الفرائءُ

وهذا الموقفُ قد جعله يتمنى الموت قبل وقته، ويذكرُ ابنه اللذين ماتا من قبل، بأنهما أحسنُ حال منه، ولو أنهما عادا إلى الحياة، وخيرا بين القبر، ورؤية حالة أبيهما؛ لاختارا القبر، حتى لا يريا أباهما في سجنه، وما هو عليه من الحال. وبناتُه اللاتي هلكن بكاء عليه، وأمهما التي ألمها الثكل، ودموعها التي لا تكف، فقال: (31)

فلو عدتُما لاخترتُما العودَ في الثرى إذا أنتما أبصرتُما في الأسر



معي الأخوات الهالكات عليكما
فتبكي بدمع ليس للقطر مثله
وأمكمما التكلى المضربة الصدر
وتزجرها التقوى فتصغي إلى الزجر

وبعد مجالسة العلماء والأدباء وأعيان الناس، يجد نفسه في صحبة لصوص في السجن، لا شك أنه في ذلك ألما نفسيا عميقا، عبر عنه بصورة رقيقة، عندما تم الإفراج عن لصوص، كانوا معه في السجن، فقال: (32)

أما لانسكاب الدمع في الخدر راحة؟
هبواد عوة يآل فاس لمبتل
تخلصتم من سجن أغمات والتوت
خرجتم جماعات وخلفت واحدا
لقد آن أن يضمني ويقتني به الخد
بما منه قد عافاكم الصمد الفرد
علي قيود لم يحن فكاكها بعد
ولله في أمري وأمركم الحمد

ومعاناة أسرته قد شاركت في تكدير صفوه وتحطيم نفسه، فمن ملوك إلى ضائعين يرتدون أطمارا بالية، وخصوصا بناته عندما دخلن عليه وهو في السجن يوم العيد، وهن في الأطمار الرثة، وقد بدت عليهن آثار الفاقة، وما أصابهن من بؤس وشقاء؛ انكسرت نفسه وتحطمت، فقال: (33)

فيما مضى كنت بالأعياد مسرورا
تري بناتك في الأطمار جائعة
برزن نحوك للتسليم خاشعة
أفطرت في العيد لأعادت إساءته
قد كان دهرك إن تأمره ممتثلا
فساءك العيد في أغمات مأسورا
يغزن للناس ما يملكن قمطيرا
أبصارهن حسيرات مكاسيرا
فكان فطرك للأكبأد تفتيرا
فردك الدهر منهيأ ومأسورا

وطول السجن، يترك في نفسية السجين ظلا من الضيق والكآبة واليأس؛ فيستسلم لمصيره، ويتوجه إلى الله يلتمس العزاء والمغفرة. وهذا الواقع، يدفع الكثيرين من الشعراء المساجين، إلى التأمل في سيرتهم، وفي الأحداث التي عاشوها، والانتهاة إلى استنتاجات هي خلاصة آرائهم ونتيجة تأملاتهم. وتلك الخلاصة أو الحكمة أو العبرة يمكن أن تكون ناتجة عن تجارب، وممارسات ذاتية، ويمكن أن يستنتج الإنسان عبرا وحكما من تجارب الآخرين. وتلك العبر تكون دروسا للمتأمل، تصدر عنها حكما، كقول المعتمد: (34)

من بات بعدك في ملك يسر به
فإنما بات بالأحلام مغرورا

ويُعبرُ ابن زيدون من سجنه، بهذه الحكمة؛ مُعترفا بتداول الدهر ورفع بعض الناس، وإنزال الآخرين، فيرسلُ نَفثاته إلى صديقه أبي حفص بن برد الأصغر قائلا: (35)

ولقد يُنجيك إغفأ
وكذا الدهر إذا ما
لُويديك أحتراس
عزنا س ذل ناس

ثالثا - الحنين للماضي:

يكون السجين في زاوية من السجن، يقلب الأغلال، والقبول التي تُثقل كاهله، يقضي ليله أرقا، لا وليف ولا أنيس، فتتدافع فيه انفعالاته النفسية والعاطفية، ويخترق خياله جدران السجن السميقة، وأبوابه



الموصودة إلى مراتع صباحه، إلى الماضي والأهل والأحبة، إلى ذلك العالم الغني بالذكريات، فلا ترى عين الشاعر السجن بقعة تضاهي دياره، فيبوح عفويا بما تختلج به نفسه من شعور، وعواطف للأهل والخلان، فتُحدِّث النفس صاحبها المتواري خلف الجدران - الذي يغشاه الظلام من كل صوب، الحقيقي والمعنوي الذي ينبعث في النفس-، عن صفحات الماضي، ومن فيها من الأهل والأولاد والأخوة والأحباب؛ متشوقا إليهم، يستعيد ذاكرة الأيام الجميلة السعيدة التي أمضاها معهم، حالما بالحرية والانطلاق من قيوده وسجنه، فهذ ابن شهيد، يصور اشتياقه لمن يحب، فقال: (36)

وهل كنت في العشاق أول عاشق	هوت بججاه أعين وخدود؟
فراق وسجن واشتياق وذلة	وجب أرحفاظ علي عتيد
وهل أنت دان من محب نأى به	عن الإلف سلطان عليه شديد؟
وما زال يبكيني وأبكيه جاهدا	ولشوق من دون الضلوع وقود
إلى أن بكى الجدران من طول شجوننا	وأجهش باب جانباها حديد

وإذا كان السجن في نظر ابن شهيد، فراق واشتياق وذل، حتى حنت الجدران لحنينه، فهذا قليل في نظر الرمادي؛ لأنه لم يُنسِه محبوبه، ولم يمنع عنه خياله وطيفه، وقد اجتمع عليه همان هم السجن وهم الصب، فقال: (37)

تكنفه هممان: شجو وصبوة	فباغ وأشيه المنى وعذوليه
فإن تبين في وجهه هم سجنه	فقد غاب في الأحشاء عنك دخيله
معنى بكتهمان الحبيب وحببه	فإن يتقبل الكتمان فهو قتياله
دعوني أشم بالباب برق أحبتي	قواما فلم يسمح بذلك وكيله
لقد راعني سجن فشط ولودنا	من السجن لم يسهل علي دخوله

ويحزن المعتمد لماضيه، ووطنه وهو في سجن أغمات، فيقول: (38)

غريب بأرض المغربين أسير	سائبكي عليه منبر وسرير
إذا قيل في أغمات قد مات جوده	فما يرتجى للجود بعد نشور

وعبر الشاعر سعيد بن جودي، حين أسرهُ عمر بن حفصون رأس الفتنة بالأندلس فاجتمعت عليه محنة السجن والأسر. وتتوالى الذكريات، وتتأجج العواطف، ويتوهج الشوق؛ فتبوح النفس بمكنونها، فيخاطب حبيبته، وروحَه خطابا تهفو إليه نفسها، ويطمئن إليه قلبها، وتشتاق إليه قائلاً: أن همومه وأحزانه وآلامه قاساها ببعده عنها، وسيلقى بها خالقه يوم العرض عليه، وستشفع له عند ربه، ثم يتوجه بخطابه إلى مخاطب غير مُعين؛ يلتمس منه أن يكون رسوله، ينقل تحياته وسلامه إلى والديه وعروسه المتلهفين إليه، فقال: (39)

بهمك ألقى خالقي يوم موقفي	وكربك ألقى لي من القتل والأسر
وإن لم يكن قبراً فأحسن موطن	من القبر للفتيان خوصلة النسر
فياضاً عنا أبلغ سلامي تحية	إلى والدي الهائمين لدى ذكري



وأد إلى عرسى السلام وقل لها عليك تحياتي إلى موقفا الحشر

والأشواقُ صدى للذكريات، التي تشدُّ الشاعرَ إلى الماضي الجميل، وإلى الأهل والأبناء والأخوة والأحبة. فهذا الشاعر محمد بن مسعود البُجاني، يتشوقُّ من سجنه لحبيب قلبه، ويحنُّ إلى مَنْ يحبُّه، عند مكابدة المصائب، والنوازل في سجنه، كما تحنُّ وتشتاقُّ الإبلُ إلى الماء، حينما تشارفُ على الهلاك، ويكادُ يقتلها الظمُّ في لهب الصحراء، وهذا الشوقُ، والحنين ملازمٌ له لا ينفك عنه، حتى لو فارق الحياة، وتوسد الثرى في قبره، فقلبه المعنى سيستمر في حنينه ومناداته، كما يفعل المؤذن عند ترديد صوته، فيقول: (40)

يحنُّ عند مقاساتِ البلاءِ به قلبي إليك حنينَ الهدمِ والنيبِ
ولو توسدَ أطباقُ الثرى جسدي ناداك قلبي بترجيعٍ وتثويبِ

ويتشوق الشاعر عبد الملك بن إدريس الجزيري، من سجنه لابنه الأصغر، ويعجب لقلبه كيف لم يتصدع لفراق ابنه الأصغر، وما خفف عليه إلا سكوته لابنه الأكبر، فقال: (41)

ألوى بعزم تجلدي وتصبري نأي الأحبة واعتياد تذكري
وإذا الفتى فقد الشباب سماله حب البنين ولا كحسب الأصغر
عجا لقلبي يوم راعتنا النوى ودنى فراقك كيف لم يتفطر
ما خلتنى أبقي خلافاك ساعة لولا السكون إلى أخيك الأكبر

وعندما يشدُّ الهلع بالشاعر، داخل السجن، يلوذ بمحبوبته، فيتمنى لو كانت قريبةً منه ومن سجنه. ففُرْبها من السجن هو وحده كفيل بتخفيف حزنه. فالمحوبةُ هي الملاذُّ التي يلوذ إليها الشاعر، عندما تشدُّ به المحن، وتتأزمُ الأمور. فالحبُّ بما فيه من طاقة عاطفية كفيلٌ بصنع المعجزات، بما في ذلك إبعاد الشاعر عن جو السجن كقول الرمادي: (42)

لقد راعني سجنُ فشطٍ وودنا من السجن لم يسهلُ عليّ دخوله

أما ابن شهيد، فيضع يده على السبب الحقيقي الذي جعل المحبوبة تبتعد عن حبيبها في سجنه، وهو السلطان. سواءً أراد بالسلطان هنا الحاكم بعينه، أو السلطة المجردة. وهذا التعليل ناتج عن حوار دار بينه وبين حمامة رآها - وقد حطت على أسوار القصر - تبكي إليها بدموع غزيرة، وقارن بين حالته في وحدته الموحشة، وحالتها في البكاء على إليها، ثم طلب منها أن تقترب منه، فاقتربت مُصْفقةً بجناحها، وحطت بجواره، وظلا يتباكيان، حتى تأثر ببكائهما كلٌّ من حولهما، من جدران وأبوابٍ حديدية، فقال: (43)

على القصر الفأوالدموع تجود
كلانا معنئى بالخلاء فريد
عن الألف سُلطان عليه شديد
على القرب حتى ما عليه مزيد
وللشوق من دون الضلوع وقود
وأجهش باب جانباه حديد

وقلت لصداح الحمام وقد بكى
ألا أيها الباكي على من تحبهُ
وهل أنت دان من محب نأى به
فصق من ريش الجناحين واقعا
وما زال يبكيني وأبكيه جاهدا
إلى أن بكى الجدران من طول شجوننا

وطابع السجن ظاهر عند ابن زيدون، عند حديثه عن ذكرياته الماضية، وأسفه على الأيام الخوالي، المليئة بالسعادة واللهو، وزيارة المحبوبة دون التعرض للمخاطر. فالشاعر لا يستطيع استرجاع لهو تلك الأيام، ولا نعيم تلك الليالي، حيث كانت حياته تسير سيرها الطبيعي، فلم تكن التحية مجرد إيحاء إلى المحبوب يرسلها مخالسة؛ خوفا من أعين الأعداء، ولم تكن الزيارة تتطوي على خطر كبير، فزيارة السجن السياسي محفوفة بكثير من المخاطر ويرى الشاعر، أن كل هذه الصور ما هي إلا أماني، ليس له منه إلا الذكريات وبها يشتد غرامه، وولعه بمحبوبته داخل السجن، فقال: (44)

ولا نعيم لياليه بمنتظر
ولا الزيارة إمام على خطر
إن الغرام لعتاد مع الذكر

لا له وأيامه الخالي بمرتجع
إذ لا التحية إيماء مخالسة
منى كأن لم يكن إلا تذكرها

ويتذكر المعتمد بن عباد قصوره، وأماكن فرحه وحبوره، فيتضاعف حزئه وتتعمق حسرتة، فكلما أظلم عليه السجن، أو أطبق عليه القيد تذكر القصور ولياليها، مقارنا بين ماضيه وحاضره، وقد وصف ابن خاقان تلك القصور بقوله: " وكان الحصن الزاهر من أجمل المواضع لديه، وأحبها إليه وأحلاها إطلالة على النهر، وإشرافه على القصور وجماله في العيون، واشتماله بالشجر والزيتون، وكأن له من الطرب والعيش المزرى بحلاوة الضرب، ما لم يكن لبني حمدان في حلب، ولا لسيف بن ذي يزن في رأس غمدان " (45)، وعندما اشتد عليه البلاء، تذكر تلك القصور فقال: (46)

سببكيه في زاهيه والزاهر الندى وطلابه والعرف ثم نكير

وتمر بجانب موضع سجنه سرب قطا، وهي تمرح وتسرح في الجو فتتكد لما هو عليه من الوثاق، وما دون أحبته من الرقباء، وفكر في بناته، وافتقارهن إلى نعيم عهده، وحبور حضرته فقال: (47)

سوارح لا سحن يعوق ولا كبيل
ولكن حنيئا إن شكلي لها شكل
وجميع ولا عيناي يبكيهما تكل
ولا ذاق مها البعد عن أهلاهل
إذا اهتز باب السجن أو صاصل القفل
سواي يحب العيش في ساقه كبيل

بكيته إلى سرب القطا إذ مررن بي
ولم تك والله المعيد حسادة
فأسرح فلا شملي صديع ولا الحشا
هنيا لها أن لم يفرق جميعها
وان لم تبت ليلا تطير قلوبها
لنفسى إلى لقياء الحمام تشوق



ويتعرض الشاعرُ السجن إلى موجات عاطفية، تجعله يعيش في أجواء ملؤها الرجاء والأمل، ثم لا يلبث أن يتعرض إلى ومضات قاتمة، تجعله يعيش في جو من السأم واليأس؛ لذلك نجدُه يخرج من يأس إلى أمل، ومن أمل إلى يأس، ومن هؤلاء الشعراء الحاجب جعفر بن عثمان المصحفي؛ حيث يقول في سجنه: (48)

صَبَرْتُ عَلَى الْأَيَّامِ مَا تَوَلَّتْ وَأَلْزَمْتُ نَفْسِي صَبْرَهَا فَاسْتَمَرَّتْ
فِيَا عَجَبًا لِلْقَلْبِ كَيْفَ اصْطَبَّارُهُ وَلِلنَّفْسِ بَعْدَ الْعِزِّ كَيْفَ اسْتَدَلَّتْ
وَمَا النَّفْسُ إِلَّا حَيْثُ يُجْعَلُهَا الْفَتَى فَإِنْ طَمَعْتَ تَأَقَّتْ وَالْأَتْسَلَتْ
وَكَانَتْ عَلَى الْأَيَّامِ نَفْسِي عَزِيْزَةً فَلَمَّارَاتٍ صَبْرِي عَلَى الدُّلِّ ذَلَّتْ
وَقَلَّتْ لَهَا يَا نَفْسُ مَوْتِي كَرِيْمَةً فَقَدْ كَانَتْ الدُّنْيَا لَنَاثِمًا وَوَلَّتْ

ويرى المعتمد، أنه بتقلبه قد أوقع به الأذى، وحطمت حياته فقال: (49)

تَوَمَّلْ لِلنَّفْسِ الشَّجِيَّةَ فَرِحَةً وَتَأَيَّبِ الْخَطُوبَ السُّودَ الْأَتْمَادِيَا
لِيَا لِيَا فِي زَاهِيكَ أَصْفَى صَحْبَتَهَا كَمَا صَحَبْتَ قَبْلِي الْمَلُوكَ اللَّيَالِيَا
نَعِيْمٌ وَبُؤْسٌ ذَلِكَ نَاسِخٌ وَبَعْدَهُمَا نَسِخُ الْمُنَايَا الْأَمَانِيَا

رابعا- الخوف من السلطان:

نال الخوف من السلطان حظًا من الشعر، وكان لكل حاكم منتقوه من الشعراء، لهجو بحقيقة ما يؤمنون به من آراء؛ فكان ذلك طريقًا سهلاً لعقوبتهم بالسجن. ومن هؤلاء ابن شهيد الأندلسي، فقد ذاق مرارة السجن، على يد الخليفة المعتلي بالله يحيى بن علي بن حمود، -الذي بويع في قرطبة سنة 4012هـ-؛ سبب بعض آراء كان يجهر بها، فضلا عن سعايات أعدائه، فأودع السجن، وفيه كابد أقسى مشاعر الخوف، والهلع من عقوبة الخليفة له، فكتب قصيدته الدالية يصف فيها مشاعره في كل مرة يُفْتَحُ فيها باب السجن، فقال: (50)

فَمَنْ مَبْلَغِ الْفَتْيَانِ أَنِّي بَعْدَهُمْ مَقِيْمٌ بِدَارِ سَاكِنُوهَا مِنَ الْأَذَى
مَقِيْمٌ بِدَارِ سَاكِنُوهَا مِنَ الْأَذَى وَمَا أَهْتَرِبُ أَبَابَ السَّجْنِ إِلَّا تَفْطُرْتُ
وَمَا أَهْتَرِبُ أَبَابَ السَّجْنِ إِلَّا تَفْطُرْتُ وَنَسْتُ بِذِي قَيْدٍ يَرِقُّ وَإِنَّمَا
عَلَى اللَّحْظِ مَنْ سَخَطَ الْإِمَامَ قِيوُدُ مَقِيْمٌ بِدَارِ الظَّالِمِينَ طَرِيْدُ؟
قِيَامٌ عَلَى جَمْرِ الْجَمَامِ قَعُوْدُ قَلُوبٌ لَنَا خَوْفُ الرَّدَى وَكَبُوْدُ
عَلَى اللَّحْظِ مَنْ سَخَطَ الْإِمَامَ قِيوُدُ عَلَى اللَّحْظِ مَنْ سَخَطَ الْإِمَامَ قِيوُدُ

ولم يسلم من الخوف من كانوا في قمة السلطة وفقدوها. من هؤلاء الحاجب المصحفي، أحد رجال دولة عبد الرحمن الناصر خليفة الأندلس، والذي أودعه المنصور بن أبي عامر السجن، فتلبسه الخوف والهلع من بطش المنصور، فقال: (51)

وَلَا تَأْمَنَنَّ مِنَ الزَّمَانِ تَقْلِبًا إِنَّ الزَّمَانَ بِأَهْلِهِ يَتَقَلَّبُ
وَلَقَدْ أَرَانِي وَاللَّيْثُوثُ تَهَابَنِي وَأَخَافُنِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ الثَّعْلَبُ

وسيطر الخوف على ابن زيدون، من ابن جهور، وزاد قلقه ورهبته عندما طال سجنه فقال: (52)



فررتُ فإن قالوا الفرارُ رابئةٌ
وإني لراج أن تعود كبدئها
وحلم أمرئ تعضوا الذنوب لعضوه
فإن يسعف المولى فتعمى هنيئةً
وان ياب إلا قبض مبسوط فضله
فقد فرموسى حين هم به القبطُ
لي الشيمة الزهراء والخلق السبطُ
وتمحى الخطايا مثلما محي الخطُ
تنفس عن نفس الظبها ضغطُ
ففي يد مولى فوقه القبض والبسطُ

واستبد الخوف بذئ الوزرتين أبي بكر بن عمار في سجنه، بعد استيلائه على مدينة مرسية، وانفراده بها لنفسه، وكان المعتمد ابن عباد قد أرسله لفتحها، فاستأثر بها لنفسه، ثم وقع في قبضة المعتمد بعد فرار دام ست سنوات، وزجَّ به في السجن، فعبر عن خوفه؛ حيثُ خاطب المعتمد بقوله: (53)

أخافك للحق الذي لك في دمي وأرجوك للحب الذي لك في قلبي

وكتب أبياتاً أخرى، أرسلها للمعتمد عندما علم أن المعتمد سيُزوره في سجنه، فقال: (54)
والله ما أدري إذا ما اقتل الحالمين لي
قالوا غدا يوم اللقاء إن كان خوفاً أوحياء

وهذا أبو جعفر بن عطية القضاعي الأندلسي، الذي سُجن لأنَّ حُساده أوغروا صدر الخليفة عليه، فكتب من سجنه إلى السلطان متخوفاً من مصيره المحتوم، مشيراً إلى شدة خفقان قلبه، فقال: (55)

فعضوا أمير المؤمنين فمن لنا برد قلوب هدها الخفقان

ويبلغ به الجزع إلى فقدان القدرة على الانتظار، وهو في سجنه دون معرفة مصيره فقال: (56)
فقد أن أن تنسى الذنوب وأن تمحى ولا اهتدي حتى أرى للرضى صبجا
أنوح على نفسي أم انتظر الصفا
فها أنا في ليل من السخط حائر

خامساً - الاستعطاف والاسترحام:

الاستعطاف هو الموضوع الأبرز في شعر المساجين، يستعطف السجين من بيدهم إخراجهم من السجن، فأحياناً يُوجَّه للملوك، وأحياناً للأمرء؛ أملاً في الخلاص، وأحياناً لأصحاب النفوذ من أهل الحل والعقد. فالخضوع أحياناً هو المسيطر على السجين، وكذا الرجاء والتضرع ومدح ذوي السلطان، فهذا المُصحَّفي - الوزير السابق للحكم المستنصر، والحاجب لابنه هشام الذي سجنه المنصور بن أبي عامر - يستعطف المنصور؛ كي يمنحه الحرية، بعد ما كان يمنحها ويمنعها عن يثاء. فعندما أمر المنصور بسجنه تأكد من هلاكه في السجن، يذكر المُقري في كتابه روضة الأزهار فيقول: "ولما أمر المنصور بن أبي عامر بسجن المُصحفي في المطبق، في مدينة الزهراء ودَّع أهله ودَّع الفراق، وقال لهم لستم تروني بعدها حياً، فقد أتى وقت إجابة الدعوة، وما كنت أرتقبه منذ أربعين سنة، وذلك آتي شاركتُ في سجن رجل في عهد الناصر، وما أطلقته إلا برؤيا رأيتها بأن قيل لي: أطلق فلان فقد



أجيبت فيك دعوته فأطلقته، وأحضرته وسألته عن دعوته علي، فقال: دعوت على من شارك في أمري
أن يُميئته الله في أضييق السجون، وندمت حين لا ينفع الندم⁽⁵⁷⁾. فقال من سجنه: (58)

هَبْنِي أَسَاتُ فَأَيْنَ الْفَضْلُ وَالْكَرْمُ إِذْ قَادَنِي نَحْوُكَ الْإِذْعَانُ وَالنَّدْمُ
يَا خَيْرَ مَنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَيْهِ أَمَا تَرْتِي لِشَيْخِ رِمَاهِ عِنْدَكَ الْقَدْمُ

فيرد عليه المنصور، بأبيات لعبد الملك الجزيري قائلا: (59)

يَا جَاهِلًا بَعْدَ مَا زَلَّتْ بِكَ الْقَدْمُ تَبْغِي التَّكْرَمَ بَعْدَ مَا فَاتَكَ الْكَرْمُ
نَفْسِي إِذَا جَمَحْتَ لَيْسَتْ بِرَاضِيَةٍ وَلَوْ تَشَفَّعَ فِيكَ الْعَرَبُ وَالْعَجَمُ

فيتضح من خلال رد المنصور بن أبي عامر، علي أبيات المصحفي مدى الصلابة والقسوة في موقفه، فهي قسوة العقوبة التي ساقها الله على يديه، لمعاقبة المصحفي؛ جزاء ما ارتكبه من جرم بحق ناس أبرياء، فيذكر أنه أمر المنصور بعد موت الخليفة الحكم المستنصر - عندما كان المنصور يأتمر بأمره - بقتل أخي الخليفة لأنه سيرت الخلافة بعد أخيه، فهذا عقاب من الله. ولم يكتف المنصور بسجنه بقرطبة مع بقية السجناء، وإنما جعل سجنه مُتَنَقِلاً معه، يصحبه في غزواته إلى أقصى شمال الأندلس، رغم مرض الرجل وتقدمه في العمر، فذكر المصحفي تَقَلُّبَ الأيام وتكرها له فقال: (60)

تَأَمَّلْتُ صُرُوفَ الْحَادِثَاتِ فَلَمْ أَزَلْ أَرْهَاتُ وَفِي عِنْدِ مَقْصِدِهَا الْحَرَا
تَجَافَتْ بِهَا عِنْدَ الْحَوَادِثِ بُرْهَةٌ وَأَبَدْتُ لَنَا مِنْهَا الطَّلَاقَةَ وَالْبَشْرَا
وَمَا هَذِهِ الْأَيَّامُ إِلَّا سَحَابٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ تُمْطِرُ الْخَيْرَ وَالشَّرَا

أما أبو الصلت أمية بن عبد العزيز الداني، فيرسل من سجنه قصيدته المشهورة؛ يستعطف بها
ساجنه بقوله: (61)

إِنِّي دَعَوْتُكَ حِينَ أَجْحَفُ بِبِي الرَّدِي فَأَغِيثُ فَإِنِّي مِنْهُ تَحْتَ الْكَلْكَلِ
قَدْ طَالَتِ الشُّكُوى وَأَقْصُرُ وَقْتَهَا مَوْدُ بِكُلِّ تَصَبُّرٍ وَتَجَمَّلِ
وَأَشْتَدَّتْ الْبَلَاوى وَأَنْتَ لِرَفْعِهَا فَاجِبٌ فَإِنِّي قَدْ دَعَوْتُكَ يَا عَلِي
كَمْ ذَا التَّغَافُلِ عَنِ وَلِيِّكَ وَحَدِهِ وَالْأَمْرِ يُخْرِجُ دُونَ كُلِّ مَوْمَلِ

ويكتب ابن عمار من سجنه متشفعا بالرشيد بن المعتمد لدى أبيه قصيدة عالية الجودة، وهي
طويلة جاءت في تسعة وعشرين بيتا يمدح فيها الرشيد، ويصف فيها حاله قائلا: (62)

قُلْ لِبَرْقِ الْغَمَامِ مِطْوَ الْبُرَيْدِ قَاصِدًا بِالسَّلَامِ قِصَرَ الرَّشِيدِ
وَأَنْجَذِبْ فِي صَلَاحِ الرَّعْدِ تَحْكِي ضَجَّتِي فِي سَلَسَلِي وَقِيْ-وُودِي
وَالِي أَيَّنَ فِي الشَّفِيْعِ إِذَا مَا لَمْ أَلِدْ مِنْكَ عِنْدَهُ بِالرَّشِيدِ
مُشْفِقٍ يَسْتَجِيبُ لِي مِنْ قَرِيبِ وَأَنَا أَسْتَفِيئُهُ مِنْ بَعِيدِ

ويستشفع بالمأمون بن المعتمد قائلا: (63)

هَلَا سَأَلْتَ شَفَاعَةَ الْمَأْمُونِ أَوْ قَالْتَ مَا فِي نَفْسِهِ يَكْفِينِي
مَا ضَرَّ لَوْ نَبِهْتَهُ بِتَحِيَّةِ تَسْرِي النَّسِيمَ بِهَا عَلَى دَارِينِ

وكتب إلى المعتمد من سجنه مستعظفا، فقال: (64)



صفات يزيل الذنب عنها فيسفح
له نحو روح الله باب مفتوح

نعم لي ذنب غير أن لحلمه
أقلني بما بيني وبينك من رضي

ويستعطف ابن زيدون من سجنه أبا الحزم بن جهور؛ ليطلقه من سجنه بعد أن قضى فيه خمسمائة يوم، فقال: (65)

والعصا بدء قرعها للحليم
ناهيك من عذاب أليم!

أيها الوزير! ها أنا أشكو
أفصبر مئتين خمسا من الأيام

وبعد ما ينس من إطلاقه من السجن، اعترف بذنبه بأن سجنه كان استحقاقا له؛ لأنه مدحه بما لا يستحق، وهذا جزء الكذاب فقال: (66)

زمني فكان السجن منه ثوابي
من ذاك في ولا توف عتابي
هذا جزء الشاعر الكذاب!

قل للوزير وقد قطعت بمدحه
لا تخشى في حقّي بما أمضيتّه
لم تخط في أمري الصواب موفّقًا

المبحث الثاني

الأسباب الموجبة للسجن

لم يسجل التاريخ وجود مجتمع خالٍ تماما من الانحراف، وأنماط أخرى من السلوكيات المستحقة للعقوبات؛ لذلك كانت العقوبات ضرورية للحد من انتشار تلك السلوكيات، ولتقويم السلوك الفردي وكان السجن ضربا من ضروب التقويم، ثم تحول إلى وسيلة من وسائل القمع بسبب الصراع السياسي أو التسلط الفردي، وقد كان للشعراء الأندلسيين نصيبٌ وافر من السجن لأسباب عدة هي :

أولا- الطموح السياسي:

لقد سُجن الكثير من الشعراء الأندلسيين، الذين كانت طموحاتهم السياسية سببا في سجنهم وقتلهم، من هؤلاء الشعراء ابن زيدون الذي سُجن أكثر من خمسمائة يوم؛ نتيجة لما شاع عنه من القيام بمؤامرة ضد أبي الحزم بن جهور، حاكم قرطبة في حينها، فنظم في سجنه عدّة قصائد، يفخر بنفسه، ويسخر من الشامتين فقال: (67)

إني معني الأمانى ضائع الخطر
قد يودع الجفن حد الصارم الذكر

لا يهنئ الشامت المرتاح خاطره
إن طال في السجن إيداعي فلا عجب

وهذا بن عمار الأندلسي، يُعدّ مثالا للطموح السياسي الذي قاده إلى السجن، ثم الموت. "الشاعر الفقير، الذي وصل لأول مرة إلى شلب ممتطيا حمارا، لم يكن لديه ما يطعمه" (68). ثم وصل للملك والسلطة فقاده إلى الموت، وقد بعثه المعتمد على رأس جيش؛ للاستيلاء على مدينة مرسية من صاحبها ابن طاهر، وبعد دخوله مرسية، أحاطته مظاهر الأبهة والسلطان، فأخذ اليوم الثاني باستقبال المهنتيين، وقد تزيا بزبي ابن عباد في حمل القلنسوة على رأسه، فأخذته العزة واستمر الملك والسلطان، فتمرد على ابن عباد واستقل بمرسية، فلما سقطت مرسية من يده، فرّ إلى جليقية ثم سرقسطة؛ لخدمة



واليها المقتدر بن هود، فأرسل ابن عمار لأخذ قلعة شقورة من بني سهل، فوقع أسيرا وأودع السجن، فخطب ابن عمار صديقه أبا الفضل بن حسدي أن يخفف عنه محنته، ولو بمقطوعة شعرية تعيد الأمل إلى نفسه، والحياة إلى قلبه، كالطل يبعث الحياة في الزهور النائمة فيوقظها. فقال من سجنه في قلعة شقوره، مخاطبا صديقه أبا الفضل بن حسدي: (69)

أدرك أخاك ولو بقافية كاطل يوقظ نائم الزهر
فلقد تقاذفت الركاب به في غير موماة ولا بحر

وعندما وقع في يد ابن عباد، سجنه، ولم يخرج من سجنه إلا ميتا، فقال من سجنه شعرا، وهو آخر ما جادت به قريحته الشعرية قبل موته على يد المعتمد: (70)

حنانك في اخذي برأيك لا تطع عداتي وإن أثنوا علي وأفصحو
ولا تلفت رأي الوشاة وقولهم في غير موماة ولا بحر

وسجن ابن حزم الأندلسي لأسباب سياسية، فقد كان وزيرا للمستظهر، فلما قتله المستكفي وحل محله، رمى بكبار بلاطه في السجن، وكان من بينهم ابن حزم، فكتب من سجنه قصيدة قال فيها: (71)

يا هاجعا والرايا لا تؤرقه قل كيف يهجع من في الكبل مهجعه
قد طال في هاويات السجن محبسه وانشت من شمله ما كان يجمعه

وتكّب الوزير أبو بكر عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، الذي أمره هشام المؤيد وفوضي إليه أمر طليطلة، ولكنه أتهم بالإسهام في مؤامرة ضد المنصور؛ فضفر به المنصور بن أبي عامر، وسجنه وكتب من سجنه إلى المنصور قائلا: (72)

فررت فلم يغن الفرار ومن يكن مع الله لا يعجزه في الأرض هارب
ووالله ما كان الفرار لحاجة سوى حذر الموت الذي أناراهب
ولو أنني وفقت للرشد لم أكن ولكن أمرا لله لا بد غالب

كما سجن الكثير من الشعراء، لا لأنهم كانوا معارضين للحاكم، وإنما لأن الشاعر كان في الوقت نفسه شخصية سياسية، يُصيبه ما يصيب رجل السياسة، عندما تقلب الأوضاع، وتصطدم المطامع المتباينة والأمثلة على ذلك كثيرة: فالحاجب جعفر بن عثمان المصحفي سجن بسبب التنافس على الحكم - في عهد الخليفة القاصر هشام بن الحكم المستنصر - فوجه من سجنه رسالة للمنصور بن أبي عامر قال فيها: (73)

عفا الله عنك أراحمة تجود بعضوك إن أبعدا
لئن جلد ذنب ولم أعتمه فأنت أجل وأعلى يدا
ألم تر عبدا عدا طوره ومولى عفا ورشيد هدى
أقلني أقالك من لم يزل يقيك ويصرف عنك الردى

وهناك شاعران من بني صمادح، سُجنا لأسباب سياسية، فالأول هو عبد الله بن المعتصم ملك المرية، الذي أرسله أبوه إلى يوسف بن تاشفين؛ ليهنئه بالاستيلاء على غرناطة. ولكن يوسف سجنه،



ذلك لأنّ المعتصم كان من قبل عدوه اللدود، الذي كان يؤلب الناس ضده ولهذا أرسل ملك المرية ابنه ليحقق السلام، ولكن يوسف لم يسلم الأبن لأبيه، إلا والأب على فراش الموت، بعد مرض طويل، ويحدثنا الأمير السجين عن معاناته في السجن فقال: (74)

أبعَدَ السَّنا والمَعاليَ حَمولُ	وبعدَ رُكوبِ المِذاكي كَبولُ
ومِنَ بعدِ ما كَنتُ حَرا عَزيزا	أنا اليَومَ عَبدُ أسيرِ ذَليلُ
حَلَلتُ رُسولاً بَغرنا طَعةً	فهلَ بِهَذا خُطِبَ جَليلاً
وثَققتُ إذ جَئتُها مَرسالا	وقَد كانَ يُكرِمُ قبلي الرَسلُ
قَدتُ المَريَةَ أَكرِمَ بِها	فما لِلوَصولِ إِلَيها سَبيلُ

أما الصمادحي الثاني الذي سُجن، فهو ابن الأول وحفيد المعتصم بن صمادح، فعندما مات المعتصم ملك المرية، فقدوا كل شيء، وذهب محمد بن عبد الله إلى ميورقة، وبعدها سرقسطة، ثم ذهب طرطوشة ودارت حوله الشبهات بسبب هذه الرحلات، فاعتُقل وأودع السجن في مراكش. ومن محبسه وبعيدا عن وطنه، وصف مشاعره في السجن وصبره فقال: (75)

صَبَرَتُ عَلَي مَنازِعِ الدَواهي	وطَبَعُ الحُرِّ صَبْرًا وَتَحارُ
وقَلتُ لَعَلَّها ظَلَمَ المَوتُ	وَحالَ اللَّيلِ آخِرَها السَّفارُ
وما أَنسى الجَزيزَةَ والأمانَ	تَدِيرُ لَها مَودارُ العَزارُ
فإنَ يَكُنِ الرَدى يَكُنِ اصطِبارُ	وإنَ تَكُنِ المَنى يَكُنِ اغتِبارُ

ثانياً - القول:

كما كان الفعل سببا في سجن فاعله، فإنّ القول كذلك كان سببا في سجن قائله، سواءً أكان القول في السياسة أو الدين.

أ- القول في السياسية:

ومن الشعراء الذين سجنوا بسبب قولهم في السياسة، وكان في سلوكهم الكثير من الجراءة والاستهتار بالحكام، الشاعر يوسف بن هارون الرمادي الذي سُجن بسبب تعريضه بالسلطان الخليفة الحكم المستنصر. فألّف في سجنه مجموعة شعرية سماها (كتاب الطير)، ووصف في هذا الكتاب، كلّ طائرٍ معروفٍ، وذكر خواصه، ثم ذيل كلّ قطعة بمدح لولي العهد هشام بن الحكم. وقد ذكر الفتح بن خاقان في كتاب المطمح ذلك بقوله: "وشاعتُ عنه أشعارٌ في دولة الخليفة وأهلها، سدّد إليهم صائباتٍ نبلها، وسقاهم كؤوسَ مُهلها أوغرثُ عليه الصدورَ، وفغرثُ عليه المنايا، فسجنه الخليفة دهرا وأسلكه من النكبات وعرا" (76)، فقال من سجنه: (77)

يُؤلّي وَيَعزَلُ من يَومِهِ فلاذِ يَتمُّ ولاذِ يَتمُّ

وسجنه لم يمنعه من قول الشعر، بل ظل ينظمه متشوقا للتحرر، وانطلقت أشعاره في السجن، من خلجات الحزن العميق، ودوافعه وملاً أبياته بالبكاء؛ متشوقا إلى الحرية، فقال: (78)



وقالت تظنُّ الدهرُ يجمعُ بيننا
ولكنني فيما زجرت بمقلتي
فقلتُ لهَامن لي بظنِّ مُحققٍ
زجرت اجتماعَ الشمل بعد التفرق

ويطول مقامه في السجن؛ بسبب أشعار قالها في دولة الخلافة وأهلها (79)، ف شعر بالخوف من بطش السلطان، فخاطب محبوبته أن تدخر دموعها ليوم استشهاده، فقال: (80)

أباكية يوماً ولم يأن وقتُهُ
سينفذُ قبلَ اليومِ دمُك فأرفقي

ويلقى عبد الملك بن غصن الحجاري، المصيرُ نفسه عندما هجا السلطان ابن ذي النون بقوله: (81)

تلقبتَ بالأمونِ ظلماً وأنني
سطوراً المخازي دون أبواب قصره
لآمنُ كذباً حيث لست مؤمناً
بحجابه للقاصدين معنونه

ب- القول في الدين:

أما من كان القول في الدين سبب سجنه، فهو محمد بن مسعود البجاني، المنتسب إلى غسان، فقد وصفه ابن بسام بقوله: " كان شاعراً مجوداً، جزل المقاطع حسن المطالع، جيد الابتداء لطيف الاختراع، كثير الغوص على دقائق المعاني (82)، فصور نفسه احد اثنين دخلا السجن مع يوسف، ويقصد بيوسف مرون الطليق، وصور جمال الطليق بيوسف فقال: (83)

غدوتُ في السَّجنِ خدنٌ لابن يعقوبٍ
رامت عدااتي تعذبي وما شعرت
وكنتُ أحسب هذا في التكاذيب
إن الذي فعلوه ضد تعذبي
فكان ذلك إدنائِي وتقريبي
قد كان غاية مأمولي ومطلوبي
لم يعلموا أن سجنِي لأبأ لهم

المبحث الثالث

النواحي الفنية في شعر السجن.

أولاً- الصورة والسجن:

الصورة: هي الوسيلة التي يعتمد عليها الشاعر في نقل تجربته الشعرية وهي "رسم قوامه الكلمات" (84)، وهي تركيبية عقلية وعاطفية معقدة، تعبر عن نفسية الشاعر، وتستوعب أحاسيسه وتُعين على كشف معنى أعمق من المعنى الظاهري للقصيدة، عن طريق ميزة الإيحاء، والرمز فيها (85). ويقاس نجاح الصورة في مدى قدرتها على تأدية مهمتها، وهي نقل الفكرة والعاطفة معاً، وعلى ما حققته من تناسب بين حالة الفنان الداخلية، وما يتصوره في الخارج تصويراً دقيقاً، وهي وحدها قادرة على إحداث الأثر المنشود في المتلقي. وأقدم مقولة جاءت في لفظة التصوير، واستعماله استعمالاً أدبياً في مجال الشعر، هي مقولة الجاحظ: "الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير" (86)

وقد فطن النقاد العرب القدامى إلى فضيلة الصورة، وهي عالقة بوهج الحلم، إلا أن عقلنة الصورة قد استحوت على تراث الشعر العربي ولم يفتن العرب إلى كُنهِ الصورة الفنية، فظننوها ظلاً للعالم



الخارجي فظلت عيون الشعر العربي محدقة في المادة؛ ما جعل معظم صورهم ترجمة فنية لمظاهر العالم المادي. (87)

والصورة في الشعر الأندلسي عموماً، وشعر السجن خصوصاً لا تختلف عن الصورة في الشعر المشرقي العربي. فالشعر الأندلسي هو وليد الشعر العربي، والصدى القوي له، والصورة في الشعر العربي والأندلسي هي صورة مادية، وأغلبها من الحواس، لما للحواس من إسهام في رسم الصورة، وقد تنبه النقاد العرب لذلك فأدركوا ما للموجودات من تأثير " فالعين تألف بالمرأى الحسن وتقذى بالمرأى القبيح الكريه، والأنف يقبل المَشم الطيب، ويتأذى بالمنتن الخبيث، والفم يتلذذ بالمذاق الحلو، ويمج البشع المر " (88).

ويرى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني: " أن العين هي الأداة الأولى والكبرى للإحساس بالجمال، والإحاطة بمعانيه، وأن البصر يُحدثُ أثراً في مزاج الإنسان وتفكيره وإحساسه". (89)

ولهذا فقد احتل التصوير البصري في شعر السجن المرتبة الأولى؛ حيث كان للتشبيه الأثر الأكبر؛ لأن الصورة التشبيهية تجمع بين ظواهر تبدو متباعدة، بل متناقضة، بمقاييس الواقع الخارجي.

فيرى عبد القاهر الجرجاني: "أن التشبيه يعمل عمل السحر في تأليف المُتباين؛ حتى يختصر ما بين المشرق والمغرب، ويجمع ما بين المُختلف والمؤتلف، وينطقُ الأخرس ويأتي بالحياة والموت مجموعين، والماء والنار مجتمعين". (90)

وإذا قارنا التشبيه عند حذف الأداة وذكرها، نرى أن نكر الأداة يُضفي على التشبيه نوعاً من العقلانية، في حين أن الآخر يتسع فيه مجال الخيال، فيقترب من الخيال الاستعاري، خاصة إذا تباين الطرفان.

ومن أدوات التشبيه التي غلب استخدامها في شعر السجن الكاف حيث تتمثل وظيفتها في التقريب بين المشبه والمشبه و"توحيد لهويتين متباينتين يولد إغراباً وحركة في النفس". (91) ومن أهم الكتب الأندلسية التي اعتنت بالتشبيهات هي: الفرائد في التشبيه من الأشعار الأندلسية، لأبي الحسن على بن محمد القرطبي، وكتاب التشبيهات من أشعار أهل الأندلس، لابن الكتاني، وقد صور الشريف الطليق السجن بقوله: (92)

داجي النواحي مظلم الأتجاج
كالحبر أروع في دواة العجاج

في مترل كالليل أسود فاحم
يسود والزهراء تشرق حوله

فقد نسج الشاعر صورة بصرية، تمثلت بجاسة البصر، وحددت ملامح نفسية الشاعر، في إيجاد علاقة بين مدركات حسية. حيث قارن بين مكان السجن وسواد الليل، وجمعت الصورة بين متناقضين هما: تلاً مدينة الزهراء، وسواد السجن، فقارن بين إشراق مدينة الزهراء، وشدة ظلمة السجن. والجمع

بين المتناقضات له دلالة نفسية، فقد نظر الشاعر للأشياء الخارجية من منظور داخلي، فنفسية الشاعر الكئيبة ألفت بظلالها على الكلمات. " فالشعر هو الفيض التلقائي للمشاعر القوية، إنه ينبع من عاطفة" (93)، وكان للتشبيه بالكاف الأثر الأكبر في تحديد ملامح الصورة الشكلية والنفسية. والشاعر الأندلسي قد تجاوز المنطق والعقل، إلى عالمه الداخلي في رسم صورته، وقد عكست الصورة خواص العاطفة، فحالة الشاعر النفسية، أظهرتها الصورة البصرية المستقاة من الواقع البيئي (الليل، الحبر) والواقع النفسي؛ فتلونت الطاقة الشعورية بالأحداث المعيشية، فبرز التناقض النفسي، الذي يعيشه الشاعر باستخدامه للطباق (يسود، تشرق)، والألفاظ (الليل، أسود، داجي، مظلم، الحبر)، وحسن استخدامها، أكدت عمق نفسية الشاعر الكئيبة والحزينة، واستخدام الشاعر للطباق، لم يكن للزينة والزخرف وتنميق العبارة، فالألفاظ القريبة المألوفة تثري الصورة؛ لأن الكلمات الغريبة تُثَقِّرُ القارئ من الأثر الفني، وتجعله يصرف اهتمامه إلى حل مشكلات اللغة، دون التأثر بما فيها من جمال، وبذلك تفقد الصورة العنصر المهم الذي وجدت من أجله وهو عنصر التأثير.

فالصورة الأولى التي رسمها الشعراء الأندلسيون في السجن هي: صورة الإنسان الباكي الحزين، على واقعه البائس، يذرف الدموع بغزارة وكأنها المطر. كقول المعتمد بن عباد عند رؤيته خروج الناس للاستسقاء، ويستغرب من ذلك لأن دموعه تكفيهم فقال: (94)

خرجوا ليستسقوا فقلت لهم
قالوا حقيق في دموعك مقنع
دمعي ينوب لكم عن الأنواء
لكنها ممزوجة بدماء

ويجد في دموعه راحة؛ فيكثر من البكاء عند خروج جماعة كانوا معه في السجن فيقول: (95)

أما لانسكاب الدمع في الخد راحة
هبوا دعوة يا آل فاس لمبتلى
لقد أن أن يُضنى ويضني به الخد
بما منه قد عافاكم الصمد الفرد

وتنعكس نفسية الشاعر الباكية الحزينة على أبياته؛ فيرى الطبيعة باكية تشاركه بكاءه، فالسحب تذرفُ الدُموع مطرا يهمني على كبده ليخفف غليله، والحمام تشاركه جزعه وحزنه وبكائه.

ويرسم الرمادي صورة تشخيصية للطبيعة، يُسَقِّطُ عليها حالته الشعورية الحزينة بقوله: (96)

على كبدي تهمي السحاب وتذرف
كان السحاب الواكفات غواسلي
ومن جزعي تبكي الحمام وتهتف
وتلك على فقدي نوائح هتف

فجعل السحب تشاركه بكاءه، والحمام يتحول هديلاً إلى بكاءٍ ونواحٍ فالأولى تغسله استعداداً لتكفينه، والثانية تنوح عليه بعد موته.

أما ابن زيدون، فيقدم لنا الصورة بشكل آخر، على هيئة استفهام يحمل معنى الإثبات والاحتجاج والثورة، ويدعو عناصر الطبيعة للمشاركة فقال: (97)

وهلا أقامت أنجم الليل أنما
ولو أنصفتني وهي أشكال همتي
لتندب في الأزمان ما ضاع من مثلي
لألقت بأيدي الذل لآرات ذلي



ولا افترقَت سُبُع الثريا وغازَها بمطلعِها ما فرَّق الدهر من شملِي

فالإثبات يؤكد أن الوقت قدحان لكي تبكيه السحب، والاحتجاج والثورة للثأر لما ألم به، وأما الدعوة إلى مشاركة عناصر الطبيعة فتمثلت في صورة البرق الذي يطلب ثأر الشاعر، والأنجم التي تقيم له مأتما وتعدد مآثره وتتدب ما ضاع منه. بل إنها لا تكتفي بذلك، وإنما تلقي بنفسها بأيدي الذل مشاركة إياه في ذاته، وكذلك تفترق الثريا ونجومها السبع، وتتلاشى في مطلعها؛ حزنا على ما تفرق من شمل الشاعر.

وليست الطبيعة الحية وحدها من بكت الشعراء، وإنما شاركتهم الجمادات، فقصور المعتمد (المبارك والوحيد والزاهي) بكته و مجده وقوته وعصره وحضارته، ولم يقتصر الأمر على القصور وإنما بكته الثريا والنهر والتاج وماء السماء، الذي يهمني دررا على أبنائه، وهي تورية تشير إلى النسب العربي العريق الذي ينتمي إليه المعتمد، فقال: (98)

بكى المبارك في إثر ابن عبّاد بكى على إثر غزلان وأسّاد
يكت ثرياً هاه لا غمّت كواكبها بمثل نوء الثريا الراح الغادي
بكى الوحيد بكي الزاهي وقبته والنهر والتاج كل ذلّه بادي
ماء السماء على أبنائه درر يألجة البحر دومي ذات أزياد

أما ابن زيدون، فكان مولعا بالصور التي تستلهم الطبيعة. فقال في مدح الشّفيع الذي يريده أن يتوسط له عند ابن جهور؛ ليخرجه من سجنه: (99)

للشفيع الثناء والحمد في صوب الحيا للرياح لا الغيوم

فالصورة ناتجة عن استلهم الطبيعة وتشخيصها، فليس الفضل في الصورة السابقة، في نزول الأمطار والغيوم والسحب، وإنما للرياح التي تسوقها. ومن هنا تكون الصورة البديعية – في المعنى الذي يريد التعبير عنه – مقابلا للشفيع أو الوسيط الذي يأتي الشاعر بالعمو، فإذا كانت الأمطار هي التي تحي الأرض، فإنها لا تفعل ذلك من تلقاء نفسها، وإنما بواسطة الرياح، وكذلك يكون الشفيع مقابلا للرياح والمشفوع عنده مقابلا للسحب والغيوم.

فتوفيق الشاعر في هذه الصورة، يتوقف على دقة الملاحظة لقوانين الطبيعة التي مزجها بخياله، وكوّن منها هذا التعادل بين العنصر الطبيعي والفكرة التي يريد أن يقدمها، بحيث تبدوا جديدة في ثوب جديد، ويستمر في تتبع عناصر الطبيعة وتوظيفها حتى يعطينا لوحة فنية كاملة لمأتمه.

وتتطور الصورة التشخيصية حتى تصل – في بعض الحدود وفي إطار ظروف وشروط معينة – إلى التحول إلى الرمز، مبتعدة عن الصورة الواقعية، أو تحاول أن تقدم معادلا موضوعيا للواقع، كقول المصحفي في محمد بن أبي عامر: (100)

غرست قضيبا خلته عود كرمه وكنت عليه في الحوادث قيما
وأكرمّه دهري فيزداد خبثه ولو كان من أصل كريم تكرما



والصورة الثانية، التي رسمها الشعراء الأندلسيون في سجنهم هي صورة الصبر، وكان المعتمد بن عباد مثالا للصبر، والشجاعة المنقطعة النظير، فقد سلب ملكه وأسير وشردت أسرته وقتل أبناؤه، وظل قويا؛ لأن القوة في نظره ليست في الملك المسلوب، بل في قوة القلب، وشرف الطباع التي لم يستطع الأعداء أن يسلبوه فقال: (101)

قَالُوا: الْخَضُوعُ سِيَاسَةٌ	فَلْيَبْدُ مِنْكَ لَهُمْ خَضُوعٌ
إِنْ يَسْلُبِ الْقَوْمَ الْعَدَى	مَلِكِي، وَتُسَلِّمُنِي الْجُمُوعُ
فَالْقَلْبُ بَيْنَ ضَلْوَعِهِ	لَمْ تُسَلِّمِ الْقَلْبُ الضَّلْوَعُ
لَمْ أَسْتَلْبِ شَرَفَ الطَّبَا	عَ أَيُّسَلْبِ الشَّرْفَ الرَّفِيعَ

ولا يأبه ابن زيدون بسجنه لأن السجن للعظماء، فيقول: (102)

لَا يَهْنِي الشَّامِتَ الْمُرْتَاخَ خَاطِرُهُ	أَنْي مَعْنَى الْأَمَانِي ضَائِعُ الْخَطَرِ
هَلِ الرِّيحُ بِنَجْمِ الْأَرْضِ عَاصِفَةٌ؟	أَمْ الْكَسُوفُ لَغَيْرِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ
إِنْ طَالَ فِي السَّجْنِ إِيدَاعِي فَلَا عَجَبٌ	قَدْ يُوَدَّعُ الْجَفْنَ حَدَّ الصَّارِمِ الذِّكْرِ

فالفكرة الأساسية في الأبيات السابقة، هي إشعار الأعداء بأنه لا يأبه بالسجن، وأن الوضع الذي هو فيه طبيعي لأمثاله. ولكي يوضح فكرته، لجأ إلى التصوير الشعري، بوصفها وسيلة مهمة من وسائل الإيضاح وليست من الوسائل المألوفة في التشبيه. إنه التشبيه الضمني الذي يحتاج إلى إمعان فكر، فعندما أراد الشاعر إيصال فكرته بطريقة مثيرة استعان بالتشبيه الضمني، الذي لا يظهر فيه طرفا التشبيه، بل يُلمحان ضمنا من الكلام، حيث وصف نفسه في سجنه بالعظيم وغيره بالهين، وعندما شعر بغرابة دعواه، واحتاج للبرهان عليها ساق الدليل ليؤكد صحة كلامه، فكان في البيت الأول (الشمس)، وفي البيت الثاني (الصارم، الليث، الصقر)، فالشمس عندما تغيب. والصارم عندما يكون في الجفن، والصقر في الوكر، فهذا لا يعني أن شأنها هين، واستشهد بالشمس والأشجار العالية، فالشمس يصيبها الكسوف، ولا يصيب غيرها من الكواكب، والرياح تصيب الأشجار العالية، ولا تصيب الحشائش، فوضحت الفكرة من خلال العلاقة بين الطرفين المدركين بالحواس، فجمال الصورة أنها أتت في صيغة استفهام استنكاري؛ يؤكد أن الرياح لا تعصف بالشجيرات الصغيرة، وإنما بالأشجار الضخمة، وكذلك الشمس. وقد جاء كل هذا في صورة الاستفهام الذي يحمل معنى الإنكار والتأكيد معا، إنكار بأن تعصف الرياح بشجيرات صغيرة لا قيمة لها، وتأكيد عصفها بالأشجار العظيمة، والشئ نفسه في الصورة الثانية؛ حيث يؤكد الكسوف والخسوف للشمس والقمر، وينكر ذلك لما عداهما، وقد كانت هاتان الصورتان ثمرة من ثمار تأمل طويل في الكون عبر حاسة البصر.

ويعبر المعتمد عن الفكرة نفسها، وإن اتفق مع ابن زيدون في الصورة الأولى، فإن هناك اختلافا طفيفا بينهما. فابن زيدون يتحدث عن الشمس والقمر، أما المعتمد فيتحدث عن البدر فقط، فقال: (103)

وَلَا تَعْجَبْ لَخَطْبِ غَضِّ مَنِهِ	أَلَيْسَ الْخَسْفُ مُلْتَزِمَ الْبَدْرِ
--------------------------------------	---



وعندما يريد أبو بكر ابن اللبانة الداني أن يخفف من معاناة المعتمد في سجنه، يستخدم الصورة نفسها والحاسة نفسها، ولكنه ينفي أن يكون الخسوف ملازماً للقمر، فيقول مباشرة المعتمد في سجنه: (104)

رويدك سوف توسعني سرورا اذا عادت ارتقاؤك للسريير
تأهب أن تعود إلى طلوع فليس الخسف ملتزم البدر

فالصورتان السابقتان قيلتا في معرض تبيان القوة والعظمة، أما الثانية فتأتي في معرض الأمل الذي يرى أن الظلام لا يمكن أن يستمر ولا بد له من الانجلاء.

أما الصورة الثالثة، فكانت (معاداة الزمان)؛ حيث صوروا الزمان خصماً لهم، وسبب لهم المصائب والكثير من الألم، فيصفه المصحفي بقوله: (105)

ولا تأمن من الزمان تقلباً إن الزمان بأهله يتقلب
وإذا أتت أعجوبة فاصبر لها فالدهر يأتي بالذي هو أعجب

ويهدم الدهر كل ما بناه الإنسان كقول الطليق: (106)

ألا إن دهرًا هادما كل ما نبني سيبلى كما يبلى ويفنى كما يفنى

ويصور المعتمد الزمان بأنه متقلب، لا يبقى على حال فيه الأشواك وفيه الورد، فقال: (107)

من يصحب الدهر لم يعدم تقلبه والشوك ينبت فيه الورد والأس
يمرحينا وتحاولي حوادثه فقلما جرحت إلا أنثت تأسو

ويصور الخطوب تلاحقه في صورة جديدة، على هيئة محارب عفيف قد امتشق سيفه، وراح يقطع جلد الشاعر الذي لا يلين، ويحاول الشاعر أن يمط الصورة لكي يخرج علينا بشيء، فأيدي الخطوب عندما استلت السيوف، وضربت لم تصب المعتمد وحده، وإنما أصابت رقاب الأملين تحقيق الأمان، والخلاص علي يديه، ومن ثم فإن الدهر هنا قد بتر يد الكرم عند المعتمد، فقال: (108)

سالت علي يد الخطوب سيوفها فجدد من جلدي الخفيف الأمتنا
ضربت بها أيدي الخطوب وإنما ضربت رقاب الأملين بها المتنا
يا أملي العادات من نجاتنا كفو فإن الدهر كفا كفتنا

أما الصورة الرابعة فكانت (الندم)، وهي ظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصورة السابقة. فالشاعر يندم لأنه قام بفعلٍ تسبب في دخوله السجن، وكان بإمكانه أن يتجنب ذلك، كقول هشام بن عبد العزي: (109)

تركت رشاد الأمر إذ كنت قادراً عليه فلقيت الذي كنت أهرب

ويندم المصحفي على شيء آخر؛ لأنه ربي ندلاً جاحداً ناكراً للجميل يقصد محمد بن أبي عامر - لأن المصحفي هو الذي أوصل ابن أبي عامر إلى الحكم - فقال: (110)

تندمت والمغرور من قد تندما وهل ينفع الإنسان أن يتندما
غرست قضيباً خلته عود كرمة وكنيت عليه في الحوادث قيما



وأكرمه دهري فيزداد خبثه ولو كان من أصل كريم تكرما

أما ابن زيدون، فَيَبْرُرُ هروبه من السجن بقرائن تاريخية، كفرار موسى خوفا من السجن؛ بهدف نيل عفو ساجنيه، فقال: (111)

فرتُ فإن قالوا الضرارُ رابةً فقد فر موسى حين هم به القبطُ

ويقود الندم شعراء كثيرين إلى طلب الصفح، والعفو من ساجنيهم ويعترفون لهم بالخطأ، لعل في ذلك ما يستثير لديهم الشفقة، ويحرك مشاعر العطف عندهم فيسامحهم، وهذا ما فعله ابن عمار مع المعتمد بن عباد حيث قال: (112)

نعم لي ذنب غير أن لحلمه صفات يزيل الذنب عنها فيسبح
وإن رجائي أن عندك غير ما يخوض عدوي اليوم فيه ويمرح

ثانياً- السجن والإيقاع الشعري:

الإيقاع من الوسائل المهمة التي استعان بها الشعراء الأندلسيون في سجنهم، في إيضاح تجاربهم، والرقى بها إلى درجة الإثارة لدى المتلقي؛ لما له من أهمية في تذوق الشعر، وينبع الإيقاع من مصدرين مهمين هما (الوزن والقافية) "وبهما يتميز الشعر من النثر. فالوزن أعظم أركان حد الشعر، وأولاهما به خصوصية" (113) فالأوزان هي القوالب التي يصب الشاعر فيها عواطفه، فلكل عاطفة نغماتها الخاصة، فتكون تعابير الشاعر عالية النغمة، إذا كان مسرورا يستخدم البحور القصيرة، وعندما يكون حزينا تكون تعابيره منخفضة فيستخدم البحور الطويلة. ويؤكد ذلك جابر عصفور بقوله: "لما كانت أغراض الشعر شتى، وكان منها ما يُقصد به البهائم والتخيم وما يُقصد به الصغار والتحقير، وجب أن تُحاكى تلك المقاصد بما يناسبها من الأوزان، وخير الأوزان ما لائم موضوعه، أو عاطفته واتفق معها". (114)

وقد تمكن الشعراء الأندلسيون في سجنهم من استغلال الأوزان في نقل مشاعرهم، فجاءت الأوزان معبرة عما يجول في خاطرهم، وغلبت المقاطع الطويلة؛ لتستوعب تجاربهم الحزينة. وقد هيمنت المقطوعة على القصيدة، وهذا يؤكد العلاقة بين الوزن والموضوع.

"وقد ربط النقاد الغربيون بين الوزن وبين نبضات القلب، فنبضات القلب في حالة السرور سريعة أكثر عددها في الدقيقة، وتكون بطيئة حين يستولي عليه الهم والجزع، وعليه لا بد أن تتغير نغمة الإنشاد تبعاً للحالة النفسية". (115)

وبعد حصر البحور المستعملة في شعر السجن الأندلسي، تبين أن الشعراء المساجين، قد استخدموا البحور ذات المقاطع الطويلة، وقد كان اختيار الشعراء لأوزانهم قائماً على إدراك تام منهم بأسرارها في استيعاب عواطفهم، وملاءمتها لموضوعاتهم، فجاءت على النسب الآتية:

النسبة	عدد المقطوعات	البحر
32,7 %	35	الطويل
15,8 %	17	البسيط
13,8 %	14	الكامل
8,4 %	9	الخفيف
5,6 %	6	الوافر
4,8 %	5	الرجز
3,8 %	4	المتقارب
0,9 %	1	المجتث

من خلال الجدول السابق يتضح لنا هيمنة البحور الطويلة في شعر السجن على سواها؛ ليدل على العلاقة بين الوزن والموضوع، فقد كان في الصدارة من هذه البحور بحر (الطويل)؛ لاستيعابه ما لا يستوعب غيره من البحور، ولأنه يمثل حالات الحزن لاتساع مقاطعه للأنين والشكوى⁽¹¹⁶⁾، ولأن نطاقه الإيقاعي المركب من ثمان تفعيلات تتكرر في البيت على وفق نظام معين وهو (فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن) في الشطر الأول ومثلها في الشطر الثاني، وتحتوي على ثمانية وأربعين حرفاً، فيتاح للشاعر من خلالها نقل تجربته الشعرية الحزينة، مثال على ذلك قول المعتمد:⁽¹¹⁷⁾

غريبٌ بأرض المغربين أسيّرُ سيبكي عليه منبرٌ وسريرُ
وقندبُ به البيضُ الصوارمُ والقنا وينهلُ دمعُ بينهنَّ غزيرُ
سيبكيه في زاهيه والزهر الندي وظلابه والعزف ثم نكيرُ

فمن خلال الأبيات السابقة، نلاحظُ الحالة النفسية الحزينة الشاكية المسيطرة على الشاعر التي كانت ناجمة عن سجن الشاعر، وفقده لملكه، وهيبته، بحيث أثرت تلك الحالة في شعر الشاعر، والقالب الذي احتوه، فكان بحر الطويل؛ لأنه ذو وعاءٍ واسع بتفعيلاته الثمان، وحروفه الثمانية والأربعين، التي استوعبت تلك الحالة، فجعلت من الشاعر سبّاحاً ماهراً، يسبح في بحر الطويل، ويُسجّر أمواجه المتلاطمة، قواربَ تحملهُ إلى بر الأمان. وكل ذلك ناتج عن تحلي الشاعر بطول نفس ناتج عن الألم، سمح له بالبقاء طويلاً تحت أمواج هذا البحر، حتى تمكن من التغلب عليه.

ومن خواص هذا البحر أيضاً أنه لا يأتي إلا تاماً، فلا يأتي مجزوءً ولا مشطوراً ولا منهوگاً؛ لأن هذه الحالات لا تتناسب حالة الحزن، فتمام التفعيلات في هذا البحر، من تمام المعنى المعبر عنه، من

ذلك ما قاله ابن شهيد في وصف السجن:⁽¹¹⁸⁾

فراقٌ وسجنٌ واشتياقٌ وذلة وجبّار حفاص علي عتيد
فمن مبالغ الفتيان أني بعدهم مقيم بدار الظالمين طريد
مقيم بدار ساكنوها من الأذى قيام على جمر الحمام قعود
وما اهتز باب السجن إلا تفتطرت قلوبنا خوف الردى كبود

فالعاطفة في الأبيات السابقة جعلت مطيَّتها بحرَ الطويل، فأبيات الشاعر نموذجاً لتوقد العاطفة واحترامها. تلك العاطفة امتطت تفعيلات معينة لتبحر عليها، فصفات هذا البحر، أنه يحتضن العواطف الحزينة، وعاطفة ابن شهيد لا تجارها عاطفة في الحزن، دلت عليها أبياته السابقة؛ حيث بدأها بألفاظ ذات إيقاع مميز، فحسن التقسيم بكلماته (فراق وسجن واشتياق وذلة)، أكسبت النغمة إيقاعاً مريحاً لدى السامع، وقد كان إيقاعها في ذهن السامع، مقروناً بمعناها؛ لأن الشاعر كان واعياً بإيقاعات شعره المنظومة في ذهنه، قبل إنشاء الكلمات. "فالعاطفة ولَّدتْ التفعيلة التي نتجت عنها موسيقى مؤثرة، فالشاعر يتمم بإيقاع ما بتفعيلة ما، وهو يعد ذهنه وتهيأ لاستيلاء سلسلة الكلمات المبينة لمقصده، فيأتي القول مرتبطاً بالإيقاع". (119)

وبعدَ الطويل في الترتيب جاء البسيط، فقد احتل المرتبة الثانية بعد الطويل في شعر السجن، وهو مثله من حيث طول مقاطعة الثمان على النحو التالي: (مستعلن فعلم مستعلن فعلم) أربع في الشطر الأول وأربع في الشطر الثاني، "وقد سُمي بسيطاً لانبساط حركاته في عروضه وضربه، وانبساط أسبابه، وهو شديد الصلاحية للتعبير عن معاني الرقة، وفيه الحنين لاسترجاع الماضي". (120)

مثال ذلك قول المعتمد بن عباد: (121)

فِـمَـا مَـضَى كَنتَ بِالأَعْيَادِ مَسْرُورَا	فِـسَاءِكَ العَيْدِ فِي أَعْمَاتِ مَـأَسُورَا
تَـرى بِنَاتِكَ فِي الأَطْمَارِ جَائِعَةً	يَغْرِزُنَ لِلنَّاسِ مَا يَمْلِكُنْ قَمْطِيرَا
بَرَزْنَ نَحْوِكَ لِلتَّسْلِيمِ خَاشِعَةً	أَبْصَارُهُنْ حَسِيْرَاتِ مَكَاسِيرَا
أَفْطَرْتَ فِي العَيْدِ لِأَعَادَتِ إِسَاءَتِهِ	فَكَانَ فِطْرُكَ لِلأَكْبَادِ تَفْطِيرَا
قَدْ كَانَ دَهْرُكَ إِن تَامَ رُهُ مَمْتَثِلًا	فَرَدَكَ الدَّهْرُ مَنَّهُ يَا وَمَا مَـورَا

فالأبيات مثالاً للتحسر على الماضي، والحنين إليه، فالشاعر يقارن بين ماضيه الحافل بالعز والرفاهية، وبين حاضره التعيس الذي فرق بينه وبين أهله، فرماه في السجن، وأعوز أهله للناس، فرؤيته لبناته وهن حافيات الأقدام أفقده تماسكه وزاد من حسرته، فكل تلك المعاني الحزينة استوعبتها تفعيلات بحر البسيط، التي سوغت للشاعر حرية التعبير عن معانيه في هذا قالب الموسيقي، وقد انبسطت حركات هذا البحر لتمثل هذه المعاني الفياضة، وأتاحت للشاعر المجال بمد نفسه، عبر حروف المد في العرض والضرب، فحركات المد في قوله (مسرورا، ومأسورا) فيها نبرة توجعية، وهكذا سارت بقية الأبيات على هذا النمط من الوزن؛ لخدمة الحالة النفسية المحتاجة لحروف المد للتوجع والتحسر.

وجاء البحر الكامل في المرتبة الثالثة في شعر السجن، ومن صفات هذا البحر السهولة والسلاسة، فقال فيه عبد الله الطيب: "هو أكثر البحور جلجلة وحركة ولا يصلح للعواطف البسيطة"، (122) ونتيجة لهذه الصفات فهو قادر على استيعاب المشاعر اليائسة، وتتسم تفعيلاته بالحركة والاضطراب، وقد استغل الشعراء المساجين هذه الصفة فكثرت الزخافات في البيت الشعري، واضطراب

تفعيلات هذا البحر تتناسب مع الاضطراب النفسي الذي يعيشه الشاعر السجين كقول أبي الحسن على بن محمد القرطبي في وصفه السجن القابع فيه فقال: (123)

في مترل كالليل أسود فاحم داجي النواحي مظلم الأثباج
يسودُّ والزهراء تشرق حوله كالحبر أودع في دواة العجاج

من خلال النظر في تفعيلات البيتين السابقين، نلمح بوضوح تأثير الحالة النفسية المضطربة فيها، وذلك بانخفاض نسبة التفعيلات الصحيحة مقارنة بالمزحوفة، بحيث بلغت المزحوفة تسع تفعيلات، والصحيحة ثلاث. وهذه العلل المزحوفة لم تأت عشوائية، بل إنها جاءت؛ لتبين حالة الشاعر النفسية غير المعتدلة، وغير المستقرة. فأصل التفعيلات الصحيحة لهذا البحر هي (متفاعلن، متفاعلن، متفاعلن) في الشطر الأول، ومثلها في الشطر الثاني، ولكن أثر الحالة النفسية المضطربة، أحدثت علة الإضمار في التفعيلة الأولى والثانية والرابعة والخامسة من البيت الأول، وعلة الإضمار مع علة القصر في التفعيلة السادسة من البيت الأول، وكذلك في البيت الثاني، فاجتمعت علتان في ضرب البيتين دليل على المعنى المراد وهو الاعتلال وعدم الصحة، أما بقية البحور فكانت نسبتها ضئيلة فلم نتطرق لها بالتحليل.

النتائج

- بعد الغوص في أعماق النصوص الشعرية للشعراء الأندلسيين الذين ذاقوا مرارة السجن، وخرموا طعم الحرية، خرج الباحث من هذه الدراسة بالنتائج الآتية:
- 1- ظهور الوجه الحزين الباكي لهؤلاء الشعراء، أبرزته الألفاظ التي عكست التجارب القاسية التي مر بها الشعراء في سجنهم؛ فسجلوا وقائع الأحداث المؤلمة في النفس.
 - 2- تعددت موضوعات شعر السجن بناء على التجربة التي عاشها الشعراء، فتنوعت بين الاستعطاف والاسترحام لدى من بيدهم إطلاقاً لسجين، والحنين والحسرة على الماضي، والخوف من السلطان
 - 3- وصف الشعراء سجنهم، وأثره على نفسيا تهم الموحشة وذكروا أنواعه الكريهة؛ نتيجة للأماكن المقفرة الموحشة، المخصصة للسجون، من الأطباق تحت الأرض، إلى القمم العوالي.
 - 4- استخلاص أوضاع السجون، وحالات المساجين النفسية والجسدية، وما هم عليه من عذاب جسدي، ناتج عن الأغلال في الأيدي والأرجل، وعذاب نفسي ناتج عن تقييد الحرية، وتقييد العظمة والكبر للعظماء المساجين، من الملوك والأمراء، وفاق الأهل والأحباب والأصحاب.
 - 5- تعددت الأسباب التي كانت وراء سجنهم، فكان الطموح السياسي أولها، ثم القول الصادر من الشاعر سبباً ثانياً.
 - 6- الدراسة الفنية أبرزت سمات الصورة في شعر السجن؛ حيث رسمت الصورة الأولى الإنسان الباكي الحزين، على واقعه البائس ذارفاً دموعه بغزارة وكأنها المطر، ورسمت الصورة الثانية صورة الإنسان الصابر على محنة السجن، وهمومه وأحزانه، أما الصورة الثالثة فصورة الإنسان الناقم على



الزمن وتقلباته الذي سبب له البلاء، والصورة الرابعة كانت صورة الإنسان النادم على فعله أو قوله الذي أدخله السجن، وعكس الإيقاع الحالة النفسية للشاعر السجين؛ حيث هيمنت البحور الشعرية الطويلة على ما عداها من البحور، لمناسبتها للحزن لاتساع مقاطعها واستيعابها لتلك الحالة النفسية الحزينة، فتصدر هذه البحور الشعرية بحر الطويل، تلاه بحر البسيط، ثم البحر الكامل، ثم الخفيف، ثم الوافر، وغابت البحور القصيرة؛ لأنها لا تناسب حالة الحزن والكآبة وبهذا عكست الصورة والإيقاع التجربة التي سيطرت على الشاعر.



الهوامش.

- 1- لسان العرب، ابن منظور مادة (طَبَّق).
- 2- قضية السجن والحرية في الشعر الأندلسي، احمد عبد العزيز، مكتبة الأنجلو المصرية، 1410هـ - 1990م، ص 57
- 3- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، والليبياني، القاهرة، بيروت، 1410هـ - 1990م، ط2، 546/1.
- 4- تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة قرطبة، د. إحسان عباس، دار الاتفاق، بيروت- لبنان، 1969م، ص 225
- 5- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر 1962م ص 102.
- 6- جذوة المقتبس، 1/ 133.
- 7- المصدر نفسه، 386.
- 8- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1968م، 4/ 223
- 9- المصدر نفسه، 363
- 10- المصدر نفسه، 363.
- 11- نفع الطيب، 3/ 363.
- 12- جمهرة انساب العرب، لابن حزم الأندلسي، 66.
- 13- قلائد العقيان في محاسن الأعيان، ابن خاقان، تحقيق وتعليق الدكتور حسين يوسف خريوش، مكتبة المنار للطباعة والنشر، ط1، 1409هـ-1989م 1/274.
- 14- سورة الحاقة، آية 6.
- 15- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، للمراكشي، مكتبة صادر بيروت، مطبعة المناهل، 1950 م، 2/174.
- 16- ديوان ابن شهيد الأندلسي، جمع وتحقيق يعقوب زكي، راجعه الدكتور محمود على مكي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة (د.ت) ص 99- 100
- 17- نفع الطيب، 7/ 219
- 18- الحلل الموشية في نكر الأخبار المراكشية، لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق عبدالقادر زمانه، الدار البيضاء، 1979م 3/434.
- 19- ديوان المعتمد بن عباد، جمع وتحقيق رضا الحبيب السويسي، الدار التونسية للنشر 1975م، ص 183.
- 20- الفتن والحروب وأثرها في الشعر الأندلسي، من سقوط الخلافة إلى سقوط غرناطة، الدكتور جمعة شيخه، الدار المغاربية للطباعة والنشر، تونس 1994م، 3 / 213.
- 21- ديوان المعتمد بن عباد، 157
- 22- المصدر نفسه، 180.
- 23- المصدر نفسه، 185.
- 24- المصدر نفسه، 176.
- 25- المصدر نفسه، 190.
- 26- المصدر نفسه، 157.
- 27- المصدر نفسه، 170.
- 28- المصدر نفسه، 181.



- 29- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، 1379 هـ، 1959 م، ط1، 173.
- 30- المصدر نفسه، 176.
- 31- المصدر نفسه، 163.
- 32- المصدر نفسه، 185.
- 33- المصدر نفسه، 168-169.
- 34- المصدر نفسه، 169.
- 35- ديوان ابن زيدون، شرح الدكتور يوسف فرحات، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، 1415 هـ -1994 م، ط1، 138.
- 36- ديوان ابن شهيد الأندلسي، 100-103.
- 37- شعر الرمادي، جمعه وقدم له ماهر زكي جرار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979 م، ط1، 103.
- 38- ديوان المعتمد بن عباد، 171.
- 39- الحلة السيرة، ابن الأبار القضاعي، تحقيق، حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، 1985 م، 159/1-160.
- 40- الذخيرة، 564./1/1.
- 41- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، للثعالبي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر 1973 م، 102/2-103.
- 42- المصدر نفسه، 103.
- 43- ديوان ابن شهيد، 103.
- 44- ديوان ابن زيدون، 107.
- 45- قلائد العقيان، 24./1.
- 46- ديوان المعتمد ن. 171.
- 47- المصدر نفسه، 187-188.
- 48- تاريخ الأدب الأندلسي، عصر سيادة قرطبة، 101.
- 49- ديوان المعتمد، 184.
- 50- ديوان ابن شهيد، 100-103.
- 51- ما تبقى من شعر الحاجب، جمع وتحقيق: محمد محمود يونس، مجلة آداب المستنصرية، عدد12، 1985 م، 177.
- 52- ديوان ابن زيدون، 159.
- 53- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، للثعالبي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر 1973 م، 102-103.
- 54- الذخيرة، 420/1/2.
- 55- الحلة السيرة، ابن الأبار القضاعي، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، 1985 م، 138/1.
- 56- المصدر نفسه، 152./1.
- 57- ما تبقى من شعر الحاجب الصحفي، 180.
- 58- المصدر نفسه، 180.
- 59- مطمح الأنفس ومسرح التأنس، للفتح ابن خاقان، تحقيق هدى شوكت بهنام، بيروت، دار الغصون اليانعة، 1409 هـ، 1989 م، 203.
- 60- ما تبقى من شعر الحاجب الصحفي. 182.



- 61- ديوان أبي الصلت أمية بن عبد العزيز الداني، تحقيق محمد المرزوقي، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1979م، 135.
- 62- الذخيرة 426/1/2 - 428.
- 63- المصدر نفسه 424./1/2.
- 65- ديوان ابن زيدون ن 181.
- 66- المصدر نفسه، 49.
- 67- المصدر نفسه، 107 - 108.
- 68- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، 1949م، ط1، 114
- 69- الذخيرة 410 /1/2.
- 70- المصدر نفسه 410 /1/2.
- 71- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم، 285.
- 72- الحلة السيرة: 1 / 174.
- 73- تاريخ الأدب الأندلسي، عصر سيده قرطبة، 101.
- 74- نفع الطيب 7 / 40 - 41
- 75- الذيل والتكملة لكتاب الصلة، المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة، وإحسان عباس، دار الثقافة. بيروت، (د.ت): 6 / 335.
- 76- مطمح الأنفس ومسرح التآنس في ملح أهل الأندلس، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، 1402هـ، ط1، 720.
- 77- شعر الرمادي، 118.
- 78- المصدر نفسه 93.
- 79- الذخيرة، 79./2/1.
- 80- شعر الرمادي، 93
- 81- الحلة السيرة، 216/1
- 82- تاريخ الأدب الأندلسي، عصر سيادة قرطبة، 225.
- 83- المصدر نفسه، 126.
- 84- الصورة الشعرية س دي لويس، ترجمة احمد نصيف الجنابي، ومالك ميري وسليمان حسن إبراهيم، دار الرشيد، العراق، 1982م 21.
- 85- الصورة الفنية في الشعر الجاهلي، نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمان، 1976م، 11
- 86- جدلية الخفاء والتجلي، دراسات بنيوية في الشعر كمال أبو ديب، دار العلم للملايين، 1979م، بغداد، 11.
- 87- الصورة الفنية في الشعر الجاهلي، نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمان، 1976م، 11.
- 88- عيار الشعر، محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق وتعليق الدكتور طه الحاجري، والدكتور محمد زغلول، المكتبة التجارية، القاهرة، 1956م، 3.
- 89- بشار بن برد، إبراهيم عبد القادر المازني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1944 م، 61.
- 90- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، أحمد مصطفى المراغي مطبعة الاستقامة، القاهرة، (د.ت)، 148
- 91- حركة الإبداع دراسة في الأدب العربي، خالد سعيد دار العودة، بيروت، 1982م. 17
- 92- جذوة المقتبس، 133.



- 93- النظرية الرومانتيكية سيرة أدبية، كلوردج، ترجمة الدكتور عبد الحكيم حسان، دار المعارف بمصر، 1997م، 443.
- 94- ديوان المعتمد، 156.
- 95- المصدر نفسه، 185.
- 96- شعر الرمادي، 88- 89 .
- 97- ديوان ابن زيدون، 239.
- 98- ديوان المعتمد، 161.
- 99- ديوان ابن زيدون، 282.
- 100- الحاجب المصحفي حياته وشعره، دراسة أدبية وتاريخية، محمد محمود يونس، مجلة آداب المستنصرية، العدد 10، 1984م، 194.
- 101- ديوان المعتمد، 150.
- 102- ديوان ابن زيدون، 107.
- 103- ديوان المعتمد، 174.
- 104- شعر ابن اللبانة، جمع وتحقيق الدكتور محمد مجيد السعيد، منشورات جامعة البصرة، 1997م، 53.
- 105- ما تبقى من شعر الحاجب المصحفي، 177.
- 106- البيان المغرب، 2 / 174.
- 107- ديوان المعتمد، 144.
- 108- المصدر نفسه 191- 192.
- 109- البيان المغرب، 2/ 147.
- 110- ما تبقى من شعر الحاجب المصحفي، 195.
- 111- ديوان ابن زيدون، 159.
- 112- الذخيرة 420/1/2.
- 113- العمدة في محاسن الشعر ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1972م، ط4، 434/1.
- 114- مفهوم الشعر، دراسة في التراث النقدي، جابر عصفور، المركز العربي للثقافة. والعلوم ن 1982م، 402.
- 115- النقد الأدبي الحديث، د. محمد غنيمي هلال، دار النهضة المصرية، 1973م، القاهرة، 341.
- 116- المصدر نفسه، 341.
- 117- ديوان المعتمد 171.
- 118- ديوان ابن شهيد، 100.
- 119- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، د عبد الله الطيب المجذوب، دار الفكر -بيروت، 1955م، ط1: 323/.
- 120- المصدر نفسه، 323.
- 121- ديوان المعتمد، 168.
- 122- المرشد في فهم أشعار العرب وصناعتها، 246
- 123- جذوة المقتبس، 133.

مجلة جامعة الجزيرة

(علمية – دورية – محكمة)



اقتصاد المعرفة مدخل استراتيجي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية

أ/ ياسين محسن العماري

طالبة دكتوراه، قسم الإدارة وأصول التربية - كلية التربية - جامعة إب - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-770860196

Emil: yasynalmarya@gmail.com

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي؛ لوصف المنطلقات النظرية لكلٍ من (اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي)، ومن ثم استقراء الآليات والأساليب العلمية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية الحكومية لتنمية رأس مالها المعرفي، وعرضها على مجموعة من الخبراء في الجامعات اليمنية (جامعة إب، جامعة تعز، جامعة الحديدة، جامعة حجة، جامعة نمار). للاستفادة من ملاحظاتهم، وتم التوصل إلى العديد من النتائج والاستنتاجات، أبرزها: أن رأس المال المعرفي يرتبط بالمعرفة والمهارة والخبرة والابتكار والاختراع، وجميعها ترتبط بالتدريب والتطوير والتحفيز، وأن واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية إذا ما قورنت بالمؤشرات العربية والإقليمية والعالمية تكاد لا تذكر، وفي ضوء ذلك قدم البحث العديد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي.

**Abstract:**

This research aims at identifying the scientific mechanisms and methods for developing knowledge capital in the Yemeni universities in the light of knowledge economy. To achieve this, the researcher has used inductive method to describe the theoretical concepts of knowledge economy and knowledge capital. And then, inducting the mechanisms and methods that the Yemeni universities should develop to develop their knowledge capital through presenting them to a group of experts who are arbitrators in the public Yemeni universities (Ibb University, Taiz University, Hodeidah University, Hajjah University, Dhamar University) due to taking advantage of their observations, The researcher has reached many results, the most important of which are the following: The knowledge capital is linked to knowledge, skill, experience, innovation and invention, which are related to training, development and motivation. And that the reality of knowledge capital indicators in Yemeni universities is almost negligible when compared with Arab, regional and global indicators. In light of this, the research presented many recommendations and proposals.

Keywords: Knowledge Economy, Knowledge Capital.

المقدمة:

يشهد العالم في القرن الحادي والعشرين العديد من التطورات المعرفية التي أفرزت دورًا كبيرًا للمعرفة في كافة المجالات التنموية؛ حيث أصبحت المحرك الأساسي للإنتاج والنمو الاقتصادي، ومن ثم تزايد الاهتمام بها وظهرت عدة مصطلحات جديدة ذات علاقة بها، ومنها اقتصاديات المعلومات، واستثمار المعرفة، وأخيرًا اقتصاد المعرفة؛ الذي أحدث تغيرات كبيرة في حجم الإنتاج وسرعة وتيرة النمو الاقتصادي، والاستثمار في رأس المال البشري والمعرفي (الثقفي وعبد الرؤوف، 2015، 1939).

كل ذلك فرض على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بها من خلال إعادة رؤيتها بما يساعد الفرد والمجتمع من مواجهة تحديات النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية، وتنمية رأس المال المعرفي الذي يساعد في إنتاج المعارف والابتكارات الجديدة، ونشرها بين أفراد المجتمع؛ مما فرض على الدول العالمية وخاصة المتقدمة رفع مستوى جودة عمليات التعليم العالي ومخرجاته؛ بهدف تحقيق تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وفي هذا الصدد أكدت التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة اليونسكو المتعلقة بالتعليم على أهمية مواكبة نظم التعليم العالي لمتطلبات التحديات المعرفية المعاصرة وأهداف التنمية المستدامة، من خلال إعادة التفكير في نوع المعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للمستقبل، وطبيعة العمليات الإدارية والأكاديمية المطلوبة، وكذا تحديد السياسات التعليمية والإصلاحات اللازمة لتحقيق التغيير المنشود (مؤشر المعرفة العربي، 2016، 53).

واليوم أصبحت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة بوصفها مواد قادرة على زيادة الثروة. وهنا يأتي دور رأس المال المعرفي لمؤسسة ما، كالمعرفة لدى العاملين والإبداع والقدرة العقلية والتنافسية، ويوجد الآن دليل واضح على إن العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا الحديثة يفوق القيمة الحقيقية لموجوداتها المادية كالأبنية والمعدات (الغالبى والحسناوي، 2006، 167).

ولهذا أصبح رأس المال المعرفي يحظى باهتمام كبير لدى المخططين، وراسمي السياسات والاستراتيجيات المستقبلية في الجامعات؛ بوصفها أحد العوامل الفاعلة في تطوير الأداء وتحقيق الجودة في كافة القطاعات التنموية (الزعبي، 2011، 13). الأمر الذي جعل أهم الأدوار الجديدة للجامعات تتمثل في التوظيف المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها (حيدر، 2004، 1). وهذا يتطلب مزيدًا من التنمية والتطوير لكفاءة العناصر المكونة للجامعات التي تعد مصدرًا للعلوم ومنارة للتطوير والتقدم (الثقفي وعبد الرؤوف، 2015، 1939). والاهتمام في تطوير مواردها البشرية والمعرفية، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، بما يساعد في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير بنية تحتية مجتمعة داعمة لخطة التطوير لها نحو اقتصاد المعرفة، والربط الإلكتروني الواسع بين المؤسسات التعليمية، وسهولة الوصول إلى شبكة الإنترنت، وإيجاد مجتمع متعلم ودائم التعلم، من خلال صناعة رأس مال معرفي لديه المعرفة والقدرة على الربط بين

المعلومات والمعارف (الشورة وآخرون، 2002، 77). ومن هنا فإن أعضاء هيئة التدريس والباحثين والمفكرين المتميزين يعدون من أهم العناصر المكونة لرأس المال المعرفي في الجامعات (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012، 116). والذي يعد أهم أنواع رأس المال قيمة، ومؤشر لتقدم الأمم والشعوب، وأساس التحول إلى عصر المعرفة واقتصادها؛ لذا فإن الاستثمار فيه يعد مطلباً مهماً لمواجهة التحدي الذي يواجهه بلدان العالم وخاصة النامية منها، والذي يتمثل في إعداد أيدٍ عاملة أكثر مهارة، وتحسين القدرة على الابتكار والبحث، وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. (Molebash, 1999) ومن هذا المنطلق يجب على الجامعات أن تعمل في اتجاهين، الأول: تحديد مهارات رأس المال المعرفي وتضمينها في البرامج الأكاديمية، والثاني: تطوير هذه المهارات للتأكد بصفة مستمرة من أنها المهارات المطلوبة في اقتصاد المعرفة، والحفاظ عليها، وتكوين بيئة أكثر استجابة للإنتاج المعرفي (Leitner, 2002).

وفي هذا السياق يأتي هذه البحث ليؤكد على أهمية تنميته رأس المال المعرفي في الجامعات، وبما يساعد في إنتاج معرفة تقوم على البحث والتطوير، وفق أبعاد ومؤشرات اقتصاد المعرفة، وتحديد الآليات المؤسسية التي يمكن الاستفادة منها في تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.

مشكلة البحث:

تواجه الجامعات الحكومية في الجمهورية اليمنية العديد من المشاكل، منها تدني الإنتاج المعرفي، وضعفها في توفير نوعية المهارات والكفايات المطلوبة وعدم تنميتها، وغياب الرؤى الهادفة إلى ترسيخ أبعاد اقتصاد المعرفة لدى مواردها البشرية وغيرها (الحاج، 2013، 2019).

وبالرغم من أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي (2006-2010) ركزت على أهمية تطوير الموارد البشرية من خلال رفع مستوى المعارف والمهارات والخبرات والابتكارات لديها؛ لتتمكن الجامعات من مواكبة مؤشرات اقتصاد المعرفة، فإن الملاحظ أنها لا تزال عباره عن توجه استراتيجي لم ينفذ في الواقع، يشير إلى أن الجامعات اليمنية ما زالت ناقلة للمعرفة وليست جامعات منتجة للمعرفة، وتعتمد على استيراد نتاج فكري من خارجها، وما زالت لا تمتلك رؤية واضحة، وسياسة حقيقية لتنمية رأس مالها المعرفي، بسبب ضعف برامج الإعداد والتأهيل والتدريب لمواردها البشرية والمعرفية في جانب تقنية المعلومات والاتصالات، وكذلك ضعف البنية التحتية في المجالات التقنية (الحدابي، 2014، 39). بالإضافة إلى عدم تسويقها لخدماتها التدريبية والبحثية والاستشارية إلى مؤسسات سوق العمل (العفيري، 2014، 273). وأيضاً عدم اعتماد أدائها في ضوء اقتصاد المعرفة (العزيمي، 2010، 224). من هنا فإنه يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس الآتي:

ما الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل

اقتصاد المعرفة؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

ما المنطلقات النظرية للتعرف على اقتصاد المعرفة من حيث ماهيته، أهميته، أهدافه، خصائصه، مؤشرات، متطلباته، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟
ما المنطلقات النظرية لرأس المال المعرفي من حيث ماهيته، أهميته، أبعاده، مكوناته، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟
ما واقع رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المحلية، والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة؟
ما الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى معرفة الآليات والأساليب العلمية التي تساعد في تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال التعرف على ما يأتي:

- المنطلقات النظرية لاقتصاد المعرفة من حيث ماهيته، أهميته، أهدافه، خصائصه، مؤشرات، متطلباته، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة.
- المنطلقات النظرية لرأس المال المعرفي من حيث ماهيته، أهميته، أبعاده، مكوناته، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة.
- واقع رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المحلية، والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.
- الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في العديد من الجوانب، منها:

- يساعد في تقديم رؤية علمية لتنمية رأس المال المعرفي وتطويره في الجامعات اليمنية من خلال تبني استراتيجية تركز على أهمية مصادر إنتاج ونقل المعرفة، وتأسيس بنية تحتية تعتمد على تكنولوجيا متطورة.
- تساعد النتائج التي يتم التوصل إليها المسؤولين في الجامعات اليمنية، والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ومتخذي القرار والمهتمين في تنمية رأس المال المعرفي، في تحديد المتطلبات الأساسية لتنمية رأس المال المعرفي، وفق أبعاد ومؤشرات اقتصاد المعرفة.

- يساعد في دعم القدرات الإبتكارية، وتحقيق أهداف تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.

- يسهم في توضيح المنطلقات النظرية، لكلٍ من (اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي) التي تمثل إضافة للمكتبات اليمنية، وبما يساعد الباحثين المهتمين في إجراء الدراسات والبحوث في هذا المجال.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصاد المعرفة مدخل استراتيجي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.
الحدود الزمانية: تنفيذ البحث الحالي خلال العام الجامعي 2017/2018م.

مصطلحات البحث:

اقتصاد المعرفة:

هو اقتصاد يدور حول الحصول على المعرفة واستخدامها بهدف تحسين نوعية الحياة في جميع المجالات، من خلال استخدام العقل البشري وتوظيف البحث العلمي (الصائغ، 2013، 843).

ويعرفه الباحث في البحث الحالي بأنه: الاقتصاد الذي يقوم على استثمار المعرفة لدى رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية الحكومية، من خلال تطوير التعليم والتدريب، والبحث والتطوير، واستخدام تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات، وتحفز على اكتساب وإنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها.

رأس المال المعرفي:

يعرفه يوجاش؛ (Yogesh, 1998) بأنه: "قوة ذهنية تتضمن تركيبة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العاملون التي تعدّ الموارد الرئيسية لاقتصاد اليوم.

ويعرفه الباحث في البحث الحالي بأنه: جميع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم والإداريين في الجامعات اليمنية الحكومية الذين يمتلكون قوة ذهنية وفكرية من المعارف والمهارات والخبرات الإبداعية، التي تُعد مورداً اقتصادياً يساعد في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها، وتحقيق القيمة المضافة.

منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث:

نظراً لطبيعة البحث الحالي، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي، لوصف المنطلقات النظرية لكلٍ من (اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي)؛ من خلال ما توافر من المصادر والكتب

والدراسات والبحوث العلمية، والمؤشرات ذات الصلة، ومن ثم استقراء الآليات والأساليب التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية لتنمية رأس مالها المعرفي في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

أدوات البحث:

نظرًا لطبيعة أهداف البحث، فقد استخدم الباحث العديد من الأدوات العلمية لجمع البيانات والمعلومات، ويمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (1).

جدول (1)

الأدوات التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات والمعلومات في البحث الحالي

مصدر الحصول عليها	الهدف منها	الأدوات المستخدمة
- المكتبة الإلكترونية. - المكتبات العلمية. - المواقع الإلكترونية العلمية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.	- تحليل المنطلقات الفكرية والأطر النظرية لاقتصاد المعرفة. - تحديد منهج البحث، والأساليب، والأدوات التي تم استخدامها في البحث. - التعرف على واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية. - استقراء الآليات التي تهدف إلى تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.	- الكتب والمصادر العلمية المتخصصة في مجال اقتصاد المعرفة. - الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في مجال اقتصاد المعرفة. - الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في الجمهورية اليمنية. - القوانين واللوائح الخاصة بالتعليم العالي. - مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية.

الدراسات السابقة:

1-دراسة المطيري(2007)، بعنوان: إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة.

هدفت الدراسة إلى إبراز التحولات والتحديات المجتمعية التي لها علاقة برأس المال الفكري، والبحث في رأس المال الفكري بوصفها مفهومًا حديثًا وسبل تنميته من خلال بناء تصور مقترح، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنائي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أكاديمي جامعة أم القرى، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها أن التحولات العالمية المعاصرة ذات العلاقة برأس المال الفكري هي: التحولات في طبيعة المعرفة، والتحول نحو مجتمع المعرفة، والتحول نحو التكنولوجيا الدقيقة، والتحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.

2-دراسة جمعة(2009)، بعنوان: تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة.

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي لعبته منظومة التعليم في الدول العربية من أجل بناء اقتصاد المعرفة، وكيفية تطوير المجتمعات من خلال التنمية الحقيقية لرأس المال المعرفي الذي يُعد محور العملية التعليمية، واعتمد الباحث على المنهجين الوصفي التحليلي والاستقرائي؛ لتشخيص الوضع الراهن للتعليم في البلدان العربية وتحديد المتطلبات الأساسية لتطويره بما يساعد في بناء اقتصاد المعرفة في تلك البلدان، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم استراتيجيات تطوير التعليم هي

التحول في بناء مؤسسة داعمة لروح البحث عن المعرفة وتوظيفها لحفز التغيير والدفع في التحول المستقبلي للجامعة.

3-دراسة الحاج والطيب(2010)،دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة-اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في اليمن.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير طبيعة اقتصاد المعرفة، وأهميته وفوائده، ومعوقات بنائه، ورصد وتقصي التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظم التعليمية وعلى جهود التنمية الحالية والمستقبلية، مع رصد العوائق والمشكلات التي تحول دون وضع اليمن في طريق اقتصاد المعرفة، واتباع البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على أسلوب الدراسات الوثائقية، وقد تطرق البحث إلى التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظام التربوي، أبرزها: تزايد سرعة التقجر المعرفي بمناهج ومفاهيم وأساليب عملية حديثة، واستعراض معوقات تكوين اقتصاد المعرفة في اليمن، اعتماد الجامعات ومراكز البحوث على إعادة استنساخ ونشر المعرفة الجاهزة المنتجة، والمنقولة عبر وسائل نشر المعرفة والشبكة العالمية، واستهلاكها دون الاستفادة منها في إنتاج معرفة جديدة، باستثناءات محدودة، بالإضافة إلى غياب البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.

4-دراسة المخلافي(2011)، بعنوان: دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية باليمن الواقع ومتطلبات المستقبل:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ومدى تلبية احتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوع البحث من خلال المراجع والإحصائيات وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: ضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير، وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة خصائص اقتصاد المعرفة عند التطوير.

5-دراسة الثقفي وعبد الرؤوف(2015)، بعنوان: آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة دراسة تحليلية مع إشارة لرؤية الشريعة الإسلامية:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المعرفة ودورها في الاقتصاد العالمي، وبيان نوعية خصائص العمالة المطلوبة ومهارات في ظل اقتصاد المعرفة، واستخدم المنهج التحليلي المقارن والمنهج الاستقرائي والإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى أن المعرفة والمعلومات أصبحت من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً أساساً بالقدرة على استخدامها وتطبيقها للاندماج في اقتصاد المعلومات.

6-دراسة سيد(2016)، بعنوان: قياس رأس المال المعرفي للباحثين في جامعة بني سويف-دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة:

هدفت الدراسة إلى قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بني سويف من خلال قياس رأس المال البشري، الهيكلي، العلائقي للوصول لقياس الميزة التنافسية للجامعة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي، وتوصلت إلى العديد من النتائج، أهمها: أن لدى جامعة بني سويف (11) براءة اختراع، وأنها استحدثت العديد من الوحدات للمساعدة في تطبيق الأفكار الإبداعية والابتكارية للباحثين منها، وحدة النشر العلمي والتي تشجع الباحثين على النشر الدولي ومكافأتهم والحفاظ على حقوقهم المادية والفكرية.

مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي، نجد أنه وعلى الرغم من تباينها في الأهداف، والمنهج، والمجتمع، والعينة، والأدوات؛ فإنها تناولت رأس المال المعرفي، سواءً كانت المباشرة منها، أو غير المباشرة، ويمكن مناقشتها، وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف، والفجوة المعرفية التي يسعى البحث الحالي إلى تحقيقها من خلال ما يأتي:

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، وبذلك فإنه يكون قد اتفق بشكل جزئي مع دراسة المطيري(2007)، ودراسة جمعة(2009)، ودراسة المخلافي(2011)، في حين اختلفت مع بقية الدراسات.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث استخدم البحث المنهج الوصفي الاستقرائي، وبذلك يكون قد اتفق بشكل جزئي مع دراسة المطيري(2007)، ودراسة جمعة(2009)، ودراسة الثقفي وعبد الرؤوف (2015)، ودراسة سيد(2016)، واختلف مع بقية الدراسات.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- إثراء الإطار النظري للبحث الحالي، في ضوء الأطر المرجعية النظرية لتلك الدراسات.
- تحديد المنهج الذي يتناسب مع موضوع البحث الحالي.
- استقراء الآليات العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

- ساعدت في استخلاص الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

ما تميز به البحث الحالي:

- يُعد أول بحث على مستوى الجامعات اليمنية - حسب علم الباحث- يتناول تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- قدم البحث الحالي آليات وأساليب علمية لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

الخلفية النظرية للبحث:

أولاً- اقتصاد المعرفة:

يعد اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، ويقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال المعرفي في تطور وتقدم المجتمع (محي الدين، 2011، 884). ويعد مصدراً رئيساً للقوة في الحاضر، وكذا في المستقبل، إن لم يكن هو المصدر الأهم في المستقبل، ومن ثم فإنه محور صناعات المستقبل، وسوف يحرص الجميع على الحصول عليها (الشمري، د.ت، 72). كما يشير (نجم، 2008، 148) إلى أن هناك تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة، وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة.

مفهوم:

هناك العديد من المفاهيم لاقتصاد المعرفة، أبرزها ما يأتي:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تعرفه بأنه الاقتصاد القائم على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها وتطبيقها لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد (11، 1996، Organization for Economic Cooperatio).

- الاقتصاد الذي يعتمد على بناء معارف أكاديمية عميقة لدى الفرد، وقدرٍ كبيرٍ من توجهه نحو مهنة بعينها في أثناء حصوله على المعرفة (الحمزي، 2010، 32). "

- الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة (عليان، 2012، 278).

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن اقتصاد المعرفة يركز على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في مختلف القطاعات التنموية، يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو

التطوير المعتمد على البحث العلمي ومندرجًا تحت أهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من أجل تنمية شاملة، معتمدًا تقنية المعلومات والاتصالات للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة.

أهمية اقتصاد المعرفة:

تكمن أهمية اقتصاد المعرفة فيما يأتي:

- أن المعرفة العلمية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعد هي الأساس المهم حاليًا لتوليد الثروة.
- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الطاقة الإنتاجية وتخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته.
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، بما يسهم في توسعها ونموها.

مما سبق يتضح أن أهمية اقتصاد المعرفة تتمثل فيما يليه من احتياجات، وما يوفره من خدمات، وفي مدى ما يحققه من منافع وعوائد للأفراد، وبما يحقق للاقتصاد تطوره ونموه (خلف، 2007، 22).

خصائص اقتصاد المعرفة:

- يتسم اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص والسمات، أهمها ما يأتي:
- يعتمد بصورة أساسية على الاستثمار في الموارد البشرية بوصفها رأس مال فكري ومعرفي.
 - انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج الخدمات المعرفية.
 - توظيف عمليات البحث والتطوير بوصفه محركًا للتغيير والتنمية الشاملة لكافة مجالات وأنشطة المجتمع.
 - توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفًا يتسم بالفاعلية. (الشمري والليثي، 2008، 22).

محاور اقتصاد المعرفة:

تتمثل محاور اقتصاد المعرفة في الآتي:

- القوة العاملة المتعلمة ذات المهارة: وهي أهم محاور اقتصاد المعرفة، إذ يمكن تطوير المهارة بشكل مستمر وتطويعها لإنتاج المعرفة وتطبيقها بفاعلية من خلال التعليم والتدريب.
- البنية التحتية المعلوماتية الحديثة: ولعلها تهدف إلى تيسير التواصل ونشر المعلومات والبيانات، ولا شك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل البنية الجوهرية للاقتصاد الجديد.
- مراكز البحوث والتطوير: ولعل تواجدها في الجامعات والشركات والمؤسسات أمرٌ في غاية الأهمية، إذ تسهم في خلق المبتكرين ومن ثم الابتكارات الجديدة التي تشكل زيادة في القيمة المضافة للنواتج القومي. (الثقفي وعبد الرؤوف، 2015، 1947).

مؤشرات اقتصاد المعرفة:

صنف البنك الدولي مؤشرات اقتصاد المعرفة إلى ما يأتي:

- 1- مؤشر البحث والتطوير والابتكار.
- 2- مؤشر التعليم والتدريب.
- 3- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 4- مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي. (الثقفي وعبد الرؤوف، 2015، 1947).

ويمكن تناولها كما يأتي:

1- مؤشر البحث والتطوير والابتكار:

يقصد بالبحث والتطوير النشاط الذي يهدف إلى إضافة معرفة أو تقنية جديدة في مجال الإنتاج والعمليات، ويميز عادة بين نوعين من البحث: بحث أساسي وبحث تطبيقي، أما التطوير فهو استخدام لنتائج البحث الأساسي منه والتطبيقي من أجل إدخال تحسينات سواء في المنتجات أو العمليات (زين الدين وعبدالقادر، 2006، 40).

ويمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة، وبنظرة فاحصة لما ينفق على البحث العلمي نجد أن العالم ينفق حوالي (2.1%) من مجمل دخلة الوطني على مجالات البحث العلمي، أي ما يساوي (526) بليون دولار، ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب (3.4) مليون باحث، أي بمعدل (1.3) باحث لكل ألف من القوى العاملة، وقد قدر إنفاق أمريكا واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بما يقارب (417) بليون دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي على البحث العلمي (القاسم، 2000، 138).

ويتم قياس مؤشر عدد الباحثين لكل مليون نسمة كما هو متعارف عليه دولياً، حيث يبلغ عدد الباحثين العلماء في العالم العربي (373) باحثاً لكل مليون مواطن مع العلم أن المتوسط العالمي يصل إلى أكثر من (1081) باحثاً حسب تقرير اليونسكو للعام 2010، فيما بلغ عدد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص عام 2013م حسب بيانات البنك الدولي: الصين (1089) باحثاً، تركيا (1169) باحثاً، ألمانيا (4472) باحثاً، كوريا الجنوبية (6457) باحثاً، تونس (1393) باحثاً (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 82).

أما الابتكار فيؤكد دراكر (DRUCKER) على وجود نوعين من الابتكار في كل مؤسسة، هما: تجديد في المنتج أو الخدمة، وتجديد في مختلف المهارات وأوجه النشاط اللازمة لتوريدهما (العمري، 2004، 53). وبناء عليه فإن الابتكار من جهة، والعمل المعرفي من جهة أخرى يكملان بعضهما، وهما في تفاعل مستمر، وهذا يعني أن الابتكار أحد الخصائص الأساسية لأي عمل معرفي يغذيه بما

هو جديد من أفكار ومعارف مبتكرة، ويصوب ما هو متاح عند عمال المعرفة، كما أن العمل المعرفي بدوره يشكل الوعاء الذي يستوعب نتائج ابتكارات عمال المعرفة ويحولها باتجاه غاياتها المحددة (العمري والسكرانة والخشاب، 2009، 151). كما يمكن النظر إلى رأس المال المعرفي بأنه منظومة مصغرة للإبداع والابتكار، فكلاهما يهدف إلى المعرفة واستثمارها من خلال تعزيز دور رأس المال المعرفي على حساب رأس المال المادي في بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، وتطوير المجتمع بشكل عام في ظل ما اصطلح عليه بالابتكار المعرفي (السكرانة، 2005، 116).

لذا فإننا نحتاج إلى المعلومات والمعارف، ونحتاج إلى أن نكون مهرة في اختيار المعلومات والمعارف، ونحتاج إلى التفكير الإبداعي، والتحديث المستمر في طريقة التفكير، وعليه فإننا نجد أن رأس المال المعرفي ما هو إلا عمل إبداعي ابتكاري (العمري والسكرانة والخشاب، 2009، 151).

وينقسم مؤشر البحث والتطوير إلى مجموعة مؤشرات تخص مدخلاته، ومجموعة أخرى تعكس مخرجاته، أي أن البحث والتطوير والابتكار يتعامل معه كعملية إنتاجية تتطلب مجموعة من المدخلات والمخرجات تتلخص في الفئات الآتية: (مؤشر المعرفة العربي، 2015، 105).

- الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، أو الإنفاق الحكومي، أو الدخل القومي.

- نصيب الباحث من الإنفاق الكلي على البحث والتطوير.
- أعداد العاملين في مجال البحث والتطوير.
- عدد الباحثين لكل مليون نسمة، وإلى إجمالي القوة العاملة.
- مصادر تمويل البحث والتطوير والابتكار.
- الإنفاق على البحث والتطوير وفق نوعيته (بحوث أساسية، بحوث تطبيقية، وتطوير تجريبي).
- ويمكن قياس مؤشرات البحث والتطوير والابتكار من خلال ما يأتي:
 - تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي.
 - عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير.
 - إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الوطني.
 - المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراعات الممنوحة.
- ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الأعمال للفرد. (إسماعيل، 2004، 42).

2- مؤشر التعليم والتدريب:

يعد مؤشر التعليم والتدريب المدخل الأساسي لاقتصاد المعرفة، وأهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها، وهو يركز على الموارد البشرية، كما أن دور الموارد البشرية في تطوير النشاطات الاقتصادية أمر يُقر به الجميع، ورغم ذلك نجد نقصاً في مؤشرات المعرفة التي تساعدنا في قياس هذا البُعد من

اقتصاد المعرفة، ومرجع ذلك إلى نقص الأعمال في هذا المجال، وصعوبة قياس كفاءة الأفراد مباشرة (توتليان، 2006، 28).

وقد أصبح الطلب على التعليم والتدريب اليوم أكثر مما هو معروض من الفرص التعليمية (العرض والطلب)، في حين أن زيادة العرض يُعد مطلبًا ملحقًا في اقتصاد المعرفة، ومن هنا تبرز أهمية دور التعليم والتدريب وقدرته على الالتزام بمعايير وضوابط محددة تمكنه من تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة مثل: الحاجة إلى التخصصات الدقيقة والحديثة، في التطبيقات التقنية المختلفة، والحاجة إلى تزويد الفرد بالقدرات المختلفة والمهارات العملية والفنية المتنوعة، والحاجة إلى أسلوب التعليم القائم على الجدارة في العمل، والحاجة إلى الأخذ بمبدأ تعليم ريادة الأعمال من أجل تزويد الفرد بالمهارات والقدرات التي تمكنه من العمل في المجالات المختلفة (قاسم وشحاتة وخفاجي، 2013، 7).

ويمكن قياس مؤشر التعليم والتدريب من خلال ما يأتي:

-إجمالي الإنفاق على التعليم لكل فرد.

-معدل معرفة القراءة والكتابة.

-نسبة الطالب/المدرس في المرحلة الابتدائية.

-نسبة الطالب/المدرس في المرحلة الثانوية.

-التسجيل في المرحلة الثانوية، والتسجيل في المرحلة الجامعية. (إسماعيل، 2004، 42).

3- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعرف فكتور، (Vector Kuo, 2011, 11)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT بأنها: مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من مكان في العالم، ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذا النحو يمثل الركيزة الثالثة لاقتصاد المعرفة؛ إذ يلتقي الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما يؤدي إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج.

ويعكس هذا المؤشر مدى توافر أجهزة الحاسبات والكمبيوتر بوصفها أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية، ويعتمد هذا المؤشر على جملة عناصر من أجل تفعيل دوره منها: نسبة المشاركات الدولية في أجهزة الكمبيوتر، أعداد أجهزة الحاسب لكل ألف من السكان، طاقة الكمبيوتر لكل فرد، مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، أعداد مستخدمي الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان (الثقفي وعبد الرؤوف، 2015، 1947).

كما يمكن قياس مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال ما يأتي:

- أعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان، ونسبة المشاركة الدولية في الحاسوب.
- نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية.
- أعداد مستخدمي الإنترنت لك ألف نسمة من السكان.
- مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان. (اسماعيل، 2004، 43).

4- مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي:

يعد مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي رابع مؤشر وضعه البنك الدولي لقياس مدى جاهزية الدول لتطبيق آليات اقتصاد المعرفة (الثقفي وعبد الرؤوف، 2015، 1947). ويعكس هذا المؤشر مدى توفر الحوافز المشجعة للحركة الإنتاجية ممثلة بذوي القدرات والمهارات والإبداعات والابتكارات، لتعزيز قدراتهم الإنتاجية وتقدير جهودهم، وانتشار كافة خصائص رأس المال المعرفي التي من أهمها وجود هياكل تنظيمية مرنة تسمح بالتجديد وشيوع اللامركزية في الأداء والقدرة على التخمين وحسن البصيرة والمثابرة في العمل والثقة العالية بالنفس مع الاستقلالية في الفكر والعمل (عيد مرسي، 2012، 66).

ويؤكد قاسم، وشحاتة، وخفاجي (2013، 9) على ضرورة أن تستجيب السياسات والنظم التعليمية والتدريبية لمطالب التحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال تطبيق معايير ضمان الجودة وتقييم الأداء لكافة جوانب المنظومة التعليمية والتدريبية، ومشاركة المجتمع في عمليات تطوير وتحديث مؤسسات التعليم المختلفة والتعليم العالي على وجه التحديد، كما يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تحدد متطلبات اقتصاد المعرفة وتضمينها في المقررات الجامعية حتى يكون هناك اتساق بين احتياجات التنمية في المجتمع، وما تقدمه المقررات الجامعية.

ويمكن قياس مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي من خلال ما يأتي:

- قيود التعرف الجمركية وقيود أخرى.
- النوعية التنظيمية للعمل المؤسسي.
- حكم القانون وتفعيله. (الزيات، 2011، 384).

متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة:

إن الانتقال لاقتصاد المعرفة يستدعي توفر المتطلبات الآتية:

- تطوير مجتمع المعرفة بكل مستوياته.
- تطوير موارد بشرية متميزة، وبنية إلكترونية قوية.
- توفير أنظمة التعليم، وإيجاد نظم وطنية للابتكار.
- البحث والتطوير، وإيجاد بنية تحتية معلوماتية فاعلة.

- توافر البيئة القانونية والتشريعية ومناخ عام. (همشري، 2012).

ثانياً-رأس المال المعرفي:

مفهومه:

إن مصطلح رأس المال المعرفي الذي يستخدم بتسميات عديدة مثل القدرة العقلية، والرأس المال الفكري، رأس المال اللاملموس، والموجودات المعرفية، استخدم لأول مرة من قبل الباحث غاري بيكر "GARY BECKER" عام 1964م الحاصل على شهادة نوبل في الاقتصاد في سنة 1992 عن أبحاثه حول مفهوم الرأس المال البشري وآثار الاستثمار في القدرات والمعارف الفردية، واستخدم هذا المفهوم لاحقاً من قبل باحثين آخرين أمثال ليف أدفينسون مدير الرأس المال الفكري في شركة التأمينات السويدية سكانديا ونقطة الانطلاق الفعلي في دراسة الرأس المال المعرفي تكمن في أعمال الباحث باروش ليف أستاذ في جامعة نيويورك اهتمت بأبحاثه بتحديد أسلوب لقياس قيمة الأصول المعنوية(بوخمخ، 2009، 7).

وقد استوحى الباحثون في مجال العلوم الإدارية والاجتماعية من مفهوم رأس المال الاقتصادي مصطلح رأس المال البشري ليطلق على مجموع المهارات والخبرات والمعارف المتراكمة لدى الفرد، ثم تطور ليشمل عناصر أخرى، ويطلق عليه رأس المال المعرفي الذي بدوره يركز على القوى المعرفية بوصفها أصلاً من الأصول غير المادية للمؤسسة، مؤثراً بذلك في ربحية المؤسسة كما هي الأصول المادية في رأس المال (راوية، 2005).

وهناك العديد من المفاهيم لرأس المال المعرفي من أبرزها ما يأتي:

-الموجودات غير الملموسة التي يمكن استخدامها سلاحاً تنافسياً من قبل المؤسسة في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد الابتكار والتجديد الذي يعد الوسيلة الأساس لبقاء واستمرار المؤسسة في بيئة العمل ذات التغير المتسارع (Hansen، 2002، 106).

-مجملة الكفايات المعرفية الذي يمتلكها أفراد المجتمع التي تشمل المعارف في مختلف الميادين، كما تشمل مختلف المهارات الذهنية، إضافة إلى الكفايات الإنسانية والاجتماعية القائمة على المعرفة (تقرير المعرفة، 2009، 89).

-يعد العاملين في المؤسسات من ذوي المعرفة والخبرة هم المصدر الرئيس لرأس المال المعرفي، ومن ثم يتضاعف الاهتمام بتطوير نظم وتقنيات إدارة الموارد البشرية من أجل التعامل الإيجابي مع هذه الموارد النادرة ذات القيمة (يحياوي وحرنان، 2015، 155).

أهمية رأس المال المعرفي:

تكمن أهمية رأس المال المعرفي في العديد من الجوانب، منها ما يأتي:

- تطوير ورفع كفاءة العاملين وجعل الجميع يبدع ويشارك بما لديه من تجارب وخبرات بدلاً عن كنزها.

- تعزيز القدرة التنافسية من خلال تقديم المزيد من الأبحاث العلمية الجديدة أو المطورة.
- إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال مؤسساتهم، فضلا عن ابتكاراتهم المتلاحقة.
- دعم الإبداع والابتكار من خلال التركيز على الطاقات الإبتكارية، ويستثمرها، ويحافظ عليها.
- دعم التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.
- أن بقاء واستمرار فرص التنافس يأتي من ماذا تعرف وكيف تستطيع معرفة الأشياء الجديدة بأسرع ما يمكن.
- المحافظة على الخبرات والمعرفة لدى العاملين وضمان بقائها داخل المؤسسة بما يحقق نتائجها وأهدافها. (عيد مرسي، 2013، 18).

مكونات رأس المال المعرفي:

تتمثل عناصر ومكونات رأس المال المعرفي بما يأتي:

1- رأس المال البشري:

ويتضمن: المهارات والخبرات التي يتمتع بها العاملون في المؤسسة، وروح المبادرة والابتكار والقدرة على مواجهة التغييرات، والمعرفة والتعليم والمؤهلات، ولجان التطوير الوظيفي وسواها، والنشاط الثقافي، والقيمة المضافة من كل عنصر، والقيمة المضافة لكل عامل (الحاج، 2013، 79).

ويرى بوننس؛ (Bontes, 2004, 20) أن التعليم، والتدريب والخبرة يعد من أهم مكونات رأس المال البشري؛ إذ يعرف بأنه: المعرفة والتعليم والتدريب والمهارات التي يمتلكها الأفراد في المجتمع، والتي يستخدمونها في تحديد المهام والأهداف الوطنية، وعند قياس رأس المال البشري فإنه من المهم جدًا اختيار النظام التعليمي بشكل شامل؛ لأن التعليم هو المكون الأول لرأس المال البشري.

ويتضح من الدراسات ذات الصلة أن رأس المال البشري ينظر إليه من خلال عدة عناصر تتمثل في: (القدرات، الخبرات، فرق العمل، المهارات، المعرفة، الابتكار والإبداع، القيادة، الدافعية، العاملين، التعليم، المؤهلات، الكفاءات) (سيد، 2016، 34).

2- رأس المال الهيكلي:

يقصد به رأس المال الذي لا يمكن نقله من المؤسسة إلى البيت أو إلى أي مكان آخر خارج المؤسسة مع العاملين والمديرين عندما يغادرون الجامعة عائدين إلى بيوتهم في نهاية اليوم، ويتضمن: الهيكل التنظيمي، العمليات والإجراءات، الثقافة المؤسسية، رؤى المؤسسة، نوعية نظم المعلومات التقنية، وإمكانية الوصول إليها.

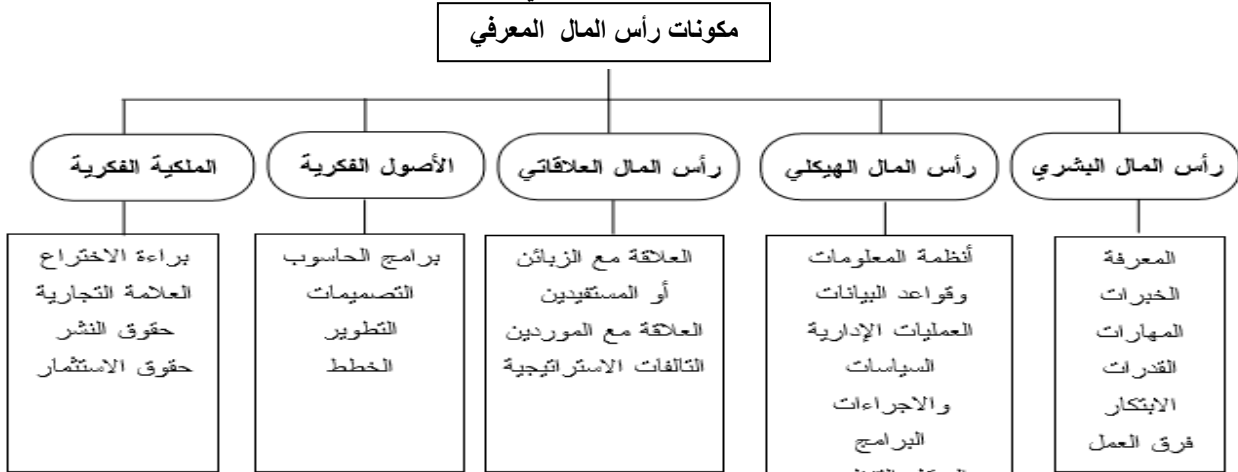
ويتكون رأس المال الهيكلي من (الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، الاختراعات، التكنولوجيا، البيانات، الهيكل التعليمي، المنشورات، الاستراتيجية، النظم، نظم المعلومات (الحلالمة، 2009، 14)). كما يندرج تحت رأس المال الهيكلي اثنا عشر عنصراً هي: (نظم المعلومات وقواعد البيانات، ثقافة المؤسسة وقيمها، النظم، المباني، حقوق النشر، براءات الاختراع، العمليات الإدارية، الهيكل التنظيمي، الاستراتيجيات، البرمجيات، الاستثمارات، العلامة التجارية) (سيد، 2016، 40).

3- رأس مال العلاقات:

يعنى طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بعملائها ومنافسيها، ومدى الاحتفاظ بهذه العلاقات، من خلال الاهتمام بالمقترحات والشكاوى المقدمة، وإيجاد الحلول الناجعة لها. وهناك من يرى أن رأس المال المعرفي يتكون من عدة عناصر يمكن عرضها من خلال الشكل الآتي:

شكل (1)

مكونات رأس المال المعرفي



المصدر: (أبو سوفر، 2013، 85).

ويمكن الإشارة هنا إلى أن البفث الحالي اعفمء على الفقسفم السابق لرأس المال المعرفف (بشرف، هفكلف، علائقف)، لما من شأنه فففقف أهداف البفث وأغراضه.

اسفرافففات ففمفة رأس المال المعرفف:

فففمفل اسفرافففات ففمفة رأس المال المعرفف فف الفامعاف ففما فافف :

- اسفرافففة المعرفة (الرأسمال المعرفف): وففم بفلق وفمففر وفقاسم المعرفة داخل المؤسسة.
- اسفرافففة إدارة رأس المال المعرفف: وففلق بإدارة براءاف الاختراع، والمهاراف، والمهاراف الفففمفة.
- اسفرافففة رأس المال البشرف: من خلال ففرفب وفكوفن الأفراد وفعلفمهم.

-استراتيجية إنتاج المعارف من خلال البحث ودراسة العمليات وبحوث التسويق وإعادة الهندسة المؤسسية.

-استراتيجية تحويل المعارف: اكتساب المعارف وتنظيمها وحفظها وتوزيعها الداخلي.

-استراتيجية حوسبة الجامعة: من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، وشبكات الإنترنت، والمكتبات الرقمية، وتطور وسائل الاتصالات الجديدة، وتضائل قيود الزمان والمكان، وتفرغ المعرفة في وثائق وقواعد وبيانات. (لويزة، 2016، 129).

ويضيف (الهالي، 2011، 60) مجموعة أخرى من الأسس الاستراتيجية، منها:

-إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية بالتوافق مع مستويات المعرفة العلمية والتطورات التقنية.

-ابتكار وتحديث مصادر معرفية جديدة من خلال التواصل مع مصادر الإنتاج المعرفي العالمي.

-إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب، وتدريب العاملين عليها.

-تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً فعالاً في كامل نطاق الأنشطة التعليمية.

-التركيز على الأداء الفكري والذهني داخل الجامعات.

-استخلاص المعرفة الكامنة لدى جميع العاملين وتحويلها إلى أصول فكرية معلنة ومملوكة للمؤسسة.

► سياسات تنمية رأس المال المعرفي:

أشار (هانسون، 2002، 171) إلى السياسات التعليمية اللازمة لتنمية رأس المال العرفي، منها ما يأتي:

-تطوير السياسات المؤسسية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم.

-تمكين العاملين من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع إنتاج محتوى مفيد.

-تطوير التعليم والتدريب عن بعد وغير ذلك من أشكال التعليم والتدريب بوصفها جزءاً من برامج بناء القدرات.

-تشجيع التعاون المحلي والإقليمي والدولي بين المؤسسات الجامعية في مجال بناء القدرات.

-البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، تربط بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث.

-تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات التعليم الذاتي والتنمية الذاتية.

مداخل تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات:

تتمثل مداخل تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات فيما يأتي :

- محور البنى التحتية والتوظيف: وهذا المحور يتعلق بدعم أهداف رأس المال المعرفي والأنشطة الفردية والمؤسسية، والسعي إلى توفير القدرات والإمكانات اللازمة لسير الأعمال بكفاءة وفاعلية، وتوفير الخبراء والمتخصصين، وتوفير التسهيلات التكنولوجية والتقنيات الحديثة.
 - محور الوظائف العملية: ويتعلق بالحصول على المعرفة اللازمة لعمليات هذه المعرفة وضبطها والتحكم بها وتنظيمها وتوزيعها ومعالجتها.
 - محور التحكم والرقابة: ويتعلق بالأنشطة ذات العلاقة بالسيطرة والرقابة على الجهود المرتبطة برأس المال المعرفي، ودعم هذه الجهود، وتوجيهها بالاتجاه الذي يعظم دور رأس المال المعرفي وتأثيره في الأداء.
 - محور فهم قيمة الاستثمار وإدراكها في رأس المال المعرفي: وتظهر آثار الرفع المعرفي فيما تقدمه الجامعة إلى السوق من منتجات وفي التكنولوجيا، وفي النظم. (الزعيبي، 2011، 13).
- مما سبق يتضح أن على الجامعات أن تتبني مدخلاً أو أكثر من المداخل السابقة أو جميعها، إذا ما قررت تنمية رأس مالها المعرفي، وتجدر الإشارة إلى أن البحث الحالي اتبع مدخل البنى التحتية والتوظيف.

متطلبات تنمية رأس المال المعرفي:

- هناك العديد من المتطلبات التي ينبغي توافرها لتحقيق تنمية رأس المال المعرفي، منها:
- وجود إدارة عليا تؤمن بتنمية وتطوير رأس المال المعرفي وتجعلها ضمن رسالة ورؤية المؤسسة وإدراجها ضمن خطتها الاستراتيجية، ومن أولوياتها عند التنفيذ.
- تبني الأفكار الإبداعية والابتكارية لدى المؤسسة، والإنفاق عليها وجعلها موضع التنفيذ.
- تطوير النظام الداخلي للمؤسسة بما يمكنها من سهولة التواصل مع المستويات الإدارية المختلفة.
- تقديم الدعم المالي اللازم لعمليات الإبداع وتخصيص ميزانية مناسبة لأنشطة التدريب والبحوث والتطوير.
- توفير المتطلبات المادية التي يحتاجها إنتاج رأس المال الفكري من الإمكانيات والتجهيزات اللازمة.
- زيادة الإنفاق على المشاركات الخارجية للأفراد الهادفة إلى إكسابهم الخبرات والمهارات المتميزة. (السعيد، 2008).

معايير تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات وفق اقتصاد المعرفة:

- يمكن تحديد المحاور الرئيسية لبناء الجامعات وفق اقتصاد المعرفة وفقاً للآتي:
- الاستعداد الرقمي: ويعني إيصال خدمات الاتصالات لجميع الأطراف في مرافق الجامعات.
- الإدارة الإلكترونية: وتهدف إلى تقديم الخدمات للعاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

– الأعمال الإلكترونية: التي تهدف إلى البناء المعرفي ليس الورقي، والعمل في هذا المحور يتم على عدة مراحل، تشمل البيئة الأساسية، ثم البيئة التشريعية، ثم البيئة التنظيمية لتطبيقات الأعمال الإلكترونية.

– تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: وتهدف إلى تعليم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعة، وجذب المؤسسات العالمية لتطويرها (الصاوي، 2007، 65).

أما عباس، (2004، 141) فيرى أن أي قيمة لرأس المال المعرفي تقع في استخدامه وليس في كلفته، ولذلك فإن أي قيمة مضافة من خلال المعرفة تكون ثمينة وعلى الجامعات إيجاد الطرق لاستخدامها، والسعي إلى استثمار رأس مالها المعرفي بالتركيز على جانبين أساسيين، هما: –تصميم هياكل تنظيمية مرنة: إذ يعد الهيكل التنظيمي المرن هو الهيكل الذي يستجيب للمتغيرات البيئية ويشجع على الإبداع، ويُمكن للجامعة من خلاله تحقيق التميز والتفوق في الأداء. –استخدام تقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: ليقودها إلى زيادة القدرة الإبداعية، وتعزيز التنافس.

من خلال ما سبق يتضح أن مفتاح نجاح الجامعات يكمن في مدى استثمارها الصحيح لطاقتها الفكرية، وما تمتلكه من مهارات، بالشكل الذي يعزز هذه الطاقات والمهارات، ويضمن المحافظة عليها ومن ثم الجامعة الناجحة هي التي تستثمر ما تعرفه وتنقل تلك المعرفة عبر قنواتها، وتستخدمها في عملها.

جوانب تطبيق اقتصاد المعرفة في تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات:

تتمثل جوانب تطبيق اقتصاد المعرفة لتنمية رأس المال المعرفي فيما يأتي:

1- التنمية المهنية الإلكترونية:

- يتطلب تحقيق التنمية المهنية مجموعة من الآليات تتمثل في الآتي:
- استخدام تقنيات التعليم المعاصرة في إيصال المعلومة بشكل فاعل.
- استخدام مصادر المعلومات والبحث عن كل ما هو جديد.
- تعميق الالتزام بأخلاقيات مهنة التعليم والتعلم والتقيد بها.
- مواكبة المستجدات في مجال التخصص وتطبيق كل ما هو جديد ومستجد.
- مواكبة المستجدات في مجال نظريات التعليم والتعلم والعمل على تطبيقها لتحقيق الفاعلية في التعلم. (فتوح والحري، 2015، 16).

2-التدريب الإلكتروني:

- يتطلب نجاح التدريب الإلكتروني مجموعة من المتطلبات، منها:
- إنشاء جهاز إداري مستقل للتدريب الإلكتروني يكون مسؤولاً عن رسم السياسة العامة للتدريب الإلكتروني، ووضع الخطط اللازمة وتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

- إنشاء شبكة داخلية للتدريب الإلكتروني تربط مراكز التدريب بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات، بالحاسبات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس وبجميع المواقع التدريبية التابعة.
- التحديث المستمر للمواد التدريبية والتركيز على الخبرات العلمية أكثر من التركيز على المعلومات النظرية، وتشجيع الكادر الأكاديمي على الاستكشاف والتطبيق والاستمرار في التدريب.
- إكساب الكادر الأكاديمي اتجاهات إيجابية نحو التدريب الإلكتروني مع تقديم الحوافز المادية والمعنوية الممكنة للمعلمين لتحفيزهم على المشاركة في برامج التدريب الإلكتروني.
- توفير المدربين المهرة بتقنية التدريب الإلكتروني وكيفية استخدامها وكيفية الاستعانة بالمعينات التكنولوجية. (فتوح والحربي، 2015، 17).

3-حوسبة الجامعة:

- وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية والفنية والتربوية من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية لتتم بواسطة الحواسب الآلية (القرني، 2009، 84)، والمتمثلة في المتطلبات الآتية:
- الأجهزة: تحتاج كل جامعة إلكترونية إلى أجهزة حاسب في القاعات الدراسية وأجهزة متممة مثل الطابعات والمساحات الضوئية والكاميرات والصوتيات وأجهزة العرض؛ وكلها مرتبطة بأجهزة تخزين مركزية تخزن فيها البرامج والمستندات والدروس والمواد ليتم تداولها بشكل ميسر ومنظم.
 - شبكة داخلية: تربط كافة أجهزة الجامعات بالأجهزة المركزية المرتبطة بالشبكة العالمية العنكبوتية (الخطيب وعبد العليم، 1425، 538).

في ضوء ما سبق يتضح أنه لا يمكن مواكبة اقتصاد المعرفة من دون وجود نظام تعليمي متطور، وبيئة مشجعة على البحث العلمي فضلاً عن التكنولوجيا وخدمات الإنترنت، ولن يتطور النظام التعليمي في الجامعات إلا من خلال التركيز على توظيف تقنية الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في تنمية قدرات ومهارات رأس المال المعرفي، فهو الوسيلة الفعالة التي تؤدي إلى تطوير الخدمات التعليمية وتنمية الابتكار والإبداع واكتساب المعارف لدى العاملين.

الإجراءات العملية لإدارة وتنمية رأس المال المعرفي:

هناك العديد من الإجراءات العملية لتنمية رأس المال المعرفي، منها ما يأتي:

1-إجراءات لإدارة وتنمية رأس المال البشري، وتتضمن ما يأتي:

- إجراء اجتماعات أسبوعية بين رئيس المؤسسة ومديري الإدارات وبعض الباحثين من إدارات مختلفة، ويتم فيها مناقشة الموضوعات المستجدة ومشكلات العمل ومناقشة الإنجازات.
- عمل دورات تدريبية خارجية بحيث يكونوا مطالبين لدى عودتهم بعقد لقاء مفتوح يقومون فيه بتقييم البرنامج الذي اشتركوا فيه وأهم المعلومات أو المهارات المستفادة منه.

- نشر كافة المعلومات بين العاملين، وكذا بين مختلف الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني.
- تفعيل دائرة الحوار بحيث يشارك فيها العاملون في المؤسسة بطرح أفكار مختلفة، ثم يفتح فيها المجال للنقاش بحيث يتم تحليل جدواها وإمكانية تطبيقها، ثم يتم تكوين مجموعة من العاملين من تخصصات ومستويات مختلفة تكون مسؤولة عن متابعة مآثم الاتفاق عليه من مقترحات للتطوير.
- يقوم رئيس المؤسسة بعمل منافسة فيما بين الأفكار المطروحة لاختيار أفضل فكرة لتطوير الأداء بالمؤسسة (الراشدي، 2017، 66).

2- إجراءات لإدارة وتنمية رأس المال الهيكلي، وتتضمن ما يأتي:

- توفير مجال واسع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات للعاملين بالمؤسسة.
- توفير إدارة خاصة مسؤولة عن القيام بالتحديث المستمر لقواعد البيانات.
- عقد شراكة مع جهات أخرى من شأنها تفعيل وتقوية دور المؤسسة.
- توفير إدارة للجودة تتولى الإشراف على البحوث والدراسات علمية (الراشدي، 2017، 66).

آليات تنمية رأس المال المعرفي:

هناك العديد من الآليات التي تمكن المؤسسة من تطوير رأس مالها المعرفي، منها:

1- إنتاج رأس المال المعرفي الموجه برسالة المؤسسة: وذلك من خلال ما يأتي:

- وضع خطة استراتيجية لتطوير المؤسسة من خلال الأفكار والآراء الإبداعية، ومواكبة التطور.
- وضع معايير لجودة الأداء في إتقان المهارات والخبرات التي تهدف إلى التطوير المستمر.
- وضع برامج لتطبيق التعلم لتزويد المؤسسة بالمهارات التي تمكنها من مواجهة المشاكل الإدارية.
- تحديد المعلومات والمهارات المرتبطة بالمهام والمسؤوليات والواجبات الوظيفية والتوصيف الوظيفي.
- استقطاب وصناعة رأس المال البشري من خلال البحث والتحري عن العنصر المتميز وتمكينه.
- تحديد خطة استراتيجية لخدمة المجتمع وحل مشاكله وتلبية حاجاته (العزاوي، 2013).

2- استقطاب رأس المال المعرفي لتصميم رسالة المؤسسة: وذلك من خلال ما يأتي:

- تحديد المستويات الإدارية المستهدفة والجهات المسؤولة عن توصيل الأفكار والابتكارات إلى العاملين.
- توفير الأدلة الإرشادية لتوجيه الموظفين في المستويات الإدارية بكيفية استغلال الأفكار وتطبيقها.
- التصدي لتقادم رأس المال المعرفي من خلال تحديث الأفكار والقدرات والاستفادة منها باستمرار.
- توفير نظم وأساليب حديثة قائمة على الثقة وتشجيع الإبداع وابتكار أفكار جديدة.
- تشجيع رأس المال البشري على الاستمرار في تطبيق واستغلال مهاراتهم وأفكارهم.
- العناية والاهتمام بالمواهب والكفاءات من خلال التنشيط المكثف للتشبع بالمعرفة. (حسين، 2012).

3- التطور والمحافظة على رأس المال المعرفي في المؤسسة:

وذلك من خلال الآتي:

- تحديث رأس المال المعرفي بصورة مستمرة بما يجعله قادراً على مواكبة التطورات التكنولوجية.
- تبني الابتكارات والأفكار الإبداعية من خلال إقامة الندوات والورش والمؤتمرات العلمية.
- تفعيل مخرجات المؤتمرات والندوات العلمية والمتمثلة بالأفكار التي تضيف قيمة للمؤسسة.
- وضع نظام يحفظ حق الإبداع والابتكار، ومكافأة أصحاب الأعمال التي تضيف قيمة للمؤسسة.
- تدريب وتأهيل رأس المال البشري على المبادرة في تنمية الرصيد المعرفي وتطويره (سليمان، 2012).

- فيما يرى (الربيعي والبدرابي، 2014، 6)، أن آليات تنمية رأس المال المعرفي تتمثل بالآتي:
- 1- استقطاب رأس المال المعرفي: ويتمثل في الجهود التي تُبذل في البحث والتقصي عن الأفراد ذوي القدرات والمهارات العالية، وتوفير المناخ الملائم لجذبهم، وتوفير احتياجاتهم وتلبية رغباتهم.
 - 2- تنشيط رأس المال المعرفي: ويعني الاهتمام بأراء العاملين ومقترحاتهم وتشجيع الجماعات الحماسية لتنشيط الإنجازات العالية في العمل واستخدام العصف الذهني في توليد الأفكار وحل المشاكل.
 - 3- المحافظة على رأس المال المعرفي: ويتمثل في مجمل السياسات والإجراءات الإدارية التي تتخذها المؤسسة للحفاظ على مخزونها المعرفي، وأبرزها التدريب وتنمية العلاقات بين أفراد التنظيم.
 - 4- الاهتمام في رأس مال الزبون: ويتمثل في الوسائل والأساليب التي تتبناها المؤسسة، من خلال الاهتمام بأراء الزبائن (المستفيدين) وتطلعاتهم ومقترحاتهم وأخذها بعين الاعتبار عند صناعة القرارات وتقديم الخدمات.

ويمكن القول إن الجامعات المتقدمة نجحت في تطوير رأس مالها المعرفي من خلال توفير ما يأتي:

1- تطوير الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس:

وذلك من خلال ما يأتي:

- أ. الكوادر الفنية والمعاونة: نجحت الجامعات المتقدمة في تخرج فئة من الفنيين المعاونين للباحثين، وهم أفراد يساعدون الباحثين في التحضير للأبحاث، ويدربون على تشغيل الأجهزة وصيانتها.
- ب. الإمكانيات المادية: ويتضمن ذلك المعامل والتجهيزات والمكتبات والمنشآت والمرافق الجامعية.
- ج. المكتبات الجامعية: وتتيح المكتبات للباحثين توافر المراجع العلمية الحديثة والدوريات المسلسلة المرتبة في مكتبة علمية منظمة متخصصة، تتوفر فيها الخدمات المكتبية

المتطورة من تيسير الاطلاع وتوفير نظم المعلومات والحاسبات الإلكترونية وشبكات الاتصال.

د. النشر العلمي: إذ إن النشر العلمي في حد ذاته حافز لمزيد من البحث والتجريب والإنتاج العلمي، فالمجلات والدوريات تعد المتنفس الطبيعي للبحوث، وبدونها تختنق البحوث في أراج المكاتب وعلى الرفوف (حسين وحنفي، 2000، 312).

وتقوم غالبية الجامعات الأمريكية بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي من خلال ما يأتي:
- عقد برامج اتصال بالصناعة (المشاركة الصناعية) وتشمل عقد لقاءات في الجامعة، وترتيب زيارات إلى مواقع الشركات لإلقاء المحاضرات أو إقامة الندوات، بالإضافة إلى تبادل المطبوعات والتقارير الفنية، وتوفر مثل هذه البرامج للجامعة فرصة لإجراء بحوث أساسية وتطبيقية هادفة ذات مستوى فني رفيع، وتعزز النشاط في مجال البحوث والتطوير.

- مشروعات البحوث المشتركة: فقد تشترك الجامعات في مشروعات بحثية كبيرة أو صغيرة لمواجهة احتياجات الصناعة، فتعد مشروعات البحث هذا بناء على طلب صناعة معينة في الغالب أو تنفيذ لعقود شخصية مع أساتذة الجامعات، وقد يتم توجيه المشروع البحثي لحل مشكلة طارئة، أو تحسين جودة الإنتاج أو لتطوير المنتجات ذاتها أو للحصول على ابتكارات متطورة بهدف فتح أسواق جديدة.

- مراكز الإبداع والابتكار: فقد أقامت جامعة ميريلاند مراكز متخصصة للإبداع والابتكار العلمي تسعى إلى تطوير البحوث، مما ينعكس على احتياجات المجتمع الصناعي (حسين وحنفي، 2000، 313).

2- تطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس:

وذلك من خلال الآتي:

- الحداثة في التقنية: وتتمثل في توسيع نطاق الخدمة التكنولوجية وحداثة التجهيزات من خلال تطوير سياسة الجامعة في البناء التكنولوجي، والحرص على امتلاك أحدث التقنيات المستخدمة في العملية التعليمية.

- التمكين: في عملية التحول نحو الجامعة العصرية مجال التمكين في الجامعات على لا يعتمد على التدريب التقليدي بل يتعداه إلى تمكين العاملين بطرق مبتكرة وباستخدام أحدث التقنيات، وإشراكهم في اتخاذ القرار والمشاركة في التطوير من خلال المساحات التي تنتجها المشاركة الإلكترونية خلال العملية التعليمية.

- تحسين الخدمات المقدمة لهم من خلال تبسيط الإجراءات، وإتاحة الفرصة للحصول على الخدمة من أي مكان يرغب فيها، وإعطاء الأولوية لنوعية الخدمات التي تحقق رضاهم.

- تداول المعرفة والتأثير الثقافي: من خلال إيجاد بيئة لتكوين المعرفة والحضور الثقافي، ليس على المحيط المحلي أو الإقليمي؛ بل على المستوى الدولي، وإتاحة المعرفة للجميع، ونشرها من خلال البيئة التكنولوجية عبر الشبكة العالمية.

- احترام الخصوصية: وتعني احترام خصوصية الأفراد؛ لا سيما في وجود بيئة مفتوحة داعمة للتكنولوجيا وتستخدم أجهزة الاستشعار والمراقبة في كل مكان، من خلالها تحافظ على خصوصية كل فرد واحتياجاته، ويتطلب ذلك الأمانة والرقابة على الأنظمة التقنية (العويني، 2016، 176).

من خلال ما سبق يتضح مدى اهتمام الجامعات المتقدمة بالبحث العلمي الذي يعد واحداً من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة، الذي يبرر التقدم الملموس لتلك الجامعات، وعلية فإن على الجامعات اليمينية إذا ما أرادت أن تخطو للأمام فإنه يتوجب عليها أن تولي رأس مالها المعرفي الاهتمام الكافي الذي يحفزه ويجعله أكثر قدرة على العطاء والإبداع، وأن تسهل عملية حصولهم على المنح والبعثات الخارجية لاكتساب الخبرات، وتمكينهم من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليتسنى لهم مواكبة عصر اقتصاد المعرفة؛ ومن ثم على الجامعات حتى تتمكن من مواكبة اقتصاد المعرفة أن تؤسس بنية تحتية تقود إلى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، وتقوية قدراتها من خلال وضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بتحسين القدرات التقنية والتكنولوجية، وخطط تنفيذية يتم تطويرها بالتعاون مع الجامعات المتقدمة والمؤسسات الداعمة، بما من شأنه إنشاء شبكة معلومات لكل جامعة تربط مرافق كل الجامعة، وإيجاد معامل حاسوب كافية في جميع الكليات، وتوفير خدمة الإنترنت في جميع مرافق الجامعة، وامتلاك بوابة إلكترونية تعليمية تفاعلية على الإنترنت تسهل عملية التواصل، ونشر مجلات إلكترونية محكمة على الموقع، وتسيير العمليات الإدارية والأكاديمية إلكترونياً.

ثالثاً- واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمينية:

يحتوي هذا الجزء على تحليل لواقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمينية، من خلال الرجوع إلى العديد من البحوث والدراسات، واللوائح والنظم، وتقارير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، والمركز الوطني للمعلومات، والتقارير الرسمية، ومؤشرات اقتصاد المعرفة العربي، وغيرها من الوثائق الرسمية ذات العلاقة.

- مؤشرات القوى العاملة:

تضم الجامعات اليمينية بين جناباتها عدد كبير من الباحثين (أعضاء هيئة تدريس، وهيئة معاونة)، إذ يبلغ عددهم (4284) عضو هيئة تدريس، و(4472) عضو مساعد، بالإضافة إلى (7038) فني وإداري، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 79).

جدول (2)
مؤشرات القوى العاملة في الجامعات اليمنية 2013/2014م

الإجمالي	الفنيين والإداريين		الهيئة المساعدة		أعضاء هيئة التدريس	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
15794	%44.6	7038	%28.3	4472	%27.1	4284

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 79).

تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن الإداريين والفنيين يستحوذون على النسبة الأكبر (45%) ثم الهيئة التدريسية المساعدة (28%)، ثم الهيئة التدريسية (27%)، وهذا يوضح حجم الخلل، وأن هرم العاملين في الجامعات الحكومية مقلوب.

مؤشر أعضاء هيئة التدريس:

تتفاوت مؤهلات أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات الحكومية عام 2010م البالغ عددهم (6880) عضوًا، يتوزعون حسب اللقب العلمي، منهم (396) أستاذًا، و(872) أستاذًا مشاركًا، و(2647) أستاذًا مساعدًا، و(1095) مدرسًا، و(1870) معيدًا، يتباين توزيعهم بين الجامعات الحكومية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، 55).

جدول (3)
مؤشر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية 2010م

6880	معيد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ
	1870	1095	2647	872	396

المصدر: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، 55).

مؤشر التأطير (الطلبة/ عضو هيئة تدريس):
جدول (4)
مؤشرات التأطير (الطلبة/ عضو هيئة تدريس) للعام 2013/2014م

المتوسط المحلي	الهيئة التدريسية ومساعدتهم	الملتحقون
1/35	8756	310342

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 79-80).

مؤشر التأطير (الطلبة/ دكتور):
جدول (5)
مؤشرات اللقب العلمي ونسبة التأطير (الطلبة/ دكتور) للعام 2013/2014م

المتوسط العالمي	المتوسط العربي	المتوسط المحلي طالب/ دكتور	الهيئة التدريسية	الملتحقون	أ. مساعد	أ. مشارك	أستاذ
1/17	1/23	1/53	4284	227163	2840	986	458

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 80).

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن إجمالي أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه في الجامعات الحكومية بلغ (4284) دكتور، لتدريس (227163) طالبًا وطالبة، ومن فإن نسبة التأطير

(الطالبة/ دكتور) بلغت (1/53)، وهذا المتوسط يفوق المتوسط العالمي بضعف؛ إذ بلغ المتوسط العالمي (1/17)، وتفوق أيضًا المتوسط العربي البالغ (1/23).

مؤشر الالتحاق ببرامج الدراسات العليا:

جدول (6)

مؤشر الملحقين بالدراسات العليا في الجامعات الحكومية 2013/2014م

الإجمالي	دكتوراه	ماجستير	دبلوم
2378	140	1883	354

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 84).

تشير البيانات إلى أنه على الرغم من مرور أكثر من أربعين عامًا من إنشاء جامعتي صنعاء وعدن؛ فإن هناك تأخرًا في التوسع ببرامج الدراسات العليا؛ إذ تشير البيانات لعام 2013/2014م إلى عدم تجاوز الملحقين في برامج الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) نحو (2378) طالبًا وطالبة.

مؤشر الموفدين إلى الخارج:

جدول (7)

مؤشر الموفدين إلى الخارج للعام 2013/2014م

الإجمالي	الدراسات العليا	البكالوريوس
6139	2006	4133

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 85).

بلغ إجمالي الموفدين للدراسات الجامعية والعليا في الخارج لعام 2013/2014م (6139) موفدًا، منهم (4133) موفدًا للدراسات الجامعية، و(2006) موفدًا للدراسات العليا، كما أن سياسية الابتعاث لا تستند على أسس واضحة ومعايير محددة، على ضوءها تتحدد التخصصات العلمية النادرة والمطلوبة، والتي يتم بموجبها الابتعاث؛ بل إن حالة العشوائية والارتجالية وعدم التخطيط هي السائدة إلى حد كبير، خاصةً إذا ما علمنا أن أكثر من (70%) من الموفدين في تخصصات ليست نادرة، ويوجد لها مناظر في الجامعات الوطنية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 85).

لذا يتوجب على وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع الجامعات الحكومية أن ترسم خطة لعملية الإيفاد الخارجي تبدأ من خلال ترشيح المعيددين في التخصصات النادرة والمطلوبة وفق الضوابط والمعايير لإعادة هيكلة الجامعات التي بدأ العمل في إعادة هيكلتها وتفعيل الدراسات العليا محليًا في التخصصات الإنسانية التي اكتملت متطلباتها في مختلف الجامعات (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 86).

مؤشر التعليم:

على الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدتها التعليم الجامعي فإن قدرته الاستيعابية لا تزال غير كافية؛ إذ إنها لم تتمكن من استيعاب متخرجي الثانوية العام عام 2014م إلا بنسبة (53%) في

الجامعات الحكومية والخاصة، أي أنه يحرم نحو النصف ممن هم في سن التعليم الجامعي، وتشير البيانات كذلك إلى أنه من بين كل خمسة طلاب يتجهون للتعليم الجامعي في اليمن (1:5) يوجد طالب واحد يتجه للتعليم الفني، وهذا يعني أن التعليم العالي في اليمن لا يزال يلقي ضغطاً كبيراً نتيجة ضعف منظومة التعليم الفني والتقني ونظرة المجتمع الدونية إليه، الأمر الذي يجعله بديلاً غير فعال للتعليم الجامعي بشكله الحالي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 67).

-مؤشر الإنفاق على التعليم العالي:

تتوزع نفقات التعليم والتدريب بين القطاعات المختلفة، التعليم العام بنسبة (74%)، والتعليم الفني والتدريب المهني بنسبة (9%)، والتعليم العالي بنسبة (17%)، ويشكل متوسط حجم الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة 2008-2014م ما نسبته (15.35%) من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب وما نسبته (2.34%) من إجمالي الإنفاق العام للدولة، في حين شكل ما نسبته (0.81) من الناتج المحلي الإجمالي؛ غير أن الارتفاع المشار إليه يخفي وراءه عددًا من التغيرات المالية والإدارية المستفحلة في الجامعات لعل أهمها: هيمنة نفقات الأجور والمرتبات والابتعاث على النفقات الجارية، وتواضع نفقات التشغيل والصيانة في الجامعات كافة؛ إذ تتوزع نفقات الدولة للتعليم العالي إلى (93%) نفقات جارية، و(7%) نفقات استثمارية وتستحوذ نفقات الأجور وما في حكمها على (84%) من النفقات الجارية، (12%) للنفقات التشغيلية من إجمالي النفقات الجارية للجامعات الحكومية ووزارة التعليم العالي، وهو ما ينعكس على عملية التعليم والتعلم (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 89).

-مؤشر التدريب:

يعد التدريب أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، كما أن دور الموارد البشرية في تطوير النشاطات الاقتصادية أمر يُقر به الجميع، إلا أنه يلاحظ أن التدريب في الجامعات اليمنية يكاد يكون غائبًا ولا سيما الإدارية والفنية، ولا توجد استراتيجية واضحة على الرغم من وجود بعض البرامج التدريبية غير المنتظمة تشرف عليها بعض المؤسسات الخارجية لبعض موظفي وزارة التعليم العالي وبعض الجامعات، فضلًا عن غياب ثقافة التأهيل المستمر في الجامعات للكادر الأكاديمي والإداري؛ إذ إن الدورات التدريبية في الجامعات إن وجدت لا تهتم كثيرًا بأعضاء هيئة التدريس، مما أدى إلى تدني مستوى جودة التعليم الجامعي وخدماته، يضاف إلى ذلك عدم وجود تحديد واضح للاحتياجات التدريبية في الجامعات وتوجد حاجة لإنشاء وحدات للتأهيل والتدريب المستمر في كل جامعة لتقديم دورات تدريبية للكادر الأكاديمية والإداري (الحدابي، 2014، 12).

الأمر الذي يوجب على الجامعات ضرورة فتح مراكز التدريب والتأهيل، والتوسع في برامج الدراسات العليا وتطويرها لتشمل العديد من التخصصات والمستويات التأهيلية، في إطار خطة تضعها وزارة التعليم العالي تلبى مجمل الاحتياجات التنموية من الكوادر المتخصصة ذات المؤهلات الدراسية العليا، ذات الكفاءات والخبرات التقنية التي تتطلبها فعاليات التنمية (المركز الوطني للمعلومات، 2006، 18).

لذا لا بد أن تتبنى الجامعات اليمنية الحكومية ومراكز البحوث سياسة التدريب الاستراتيجي للباحثين المهتمين بالبحوث التنموية، وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية سنويًا أو فصليًا، واستدعاء العلماء والباحثين غير اليمنيين والمتخصصين في البحوث وتبادل الخبرات معهم، وتشجيعهم لإقامة بحوث مشتركة مع الباحثين اليمنيين، بالإضافة إلى تبني البحوث ونشرها، وتبني نظام المكافآت المادية لذوي البحوث الرائدة، ومنحهم حق الإبداع والامتنياز (العبيدي، 2003، 28).

من خلال ما سبق يتضح أن التدريب في الجامعات اليمنية الحكومية للكوادر (الأكاديمية، الإدارية، الفنية) يكاد يكون غائبًا، وإن وجد فإنه لا يهتم كثيرًا بالكادر الأكاديمي، وهذا يتعارض مع اقتصاد المعرفة ومؤشراته، ويستدعي تركيز الجهود لتفعيل مؤشر التعليم والتدريب من خلال فتح العديد من المراكز العلمية والبحثية في كل الجامعات اليمنية الحكومية، وإقامة وتفعيل الدورات التدريبية في كل المجالات، وإنشاء مراكز متخصصة في كل جامعة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس تكون مهمتها الأساسية هي التدريب والتأهيل وزيادة النمو المهني، وتدريب الكوادر (الأكاديمية، الإدارية، الفنية) على التعامل بكل سهولة ويسر مع تكنولوجيا المعلومات وتقنية الاتصالات التي أحدثها اقتصاد المعرفة، وتغير متطلبات عملية التعليم والتدريب، واستخدام الوسائل التقنية المتنوعة في عملية التعليم والتدريب.

-مؤشر البحث العلمي وحقوق النشر:

لا يحظى البحث العلمي في الجامعات اليمنية باهتمام، وما يتم اعتماده للبحث العلمي يدل على عدم الاهتمام بالبحث العلمي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 100). إذ إنه لا توجد إحصائية بما يتم إنفاقه من قبل الجامعات على البحث العلمي في الجامعات اليمنية الحكومية (الحدابي، 2014، 9).

لذلك فالجامعات اليمنية تقنقر للثقافة والتقاليد البحثية، وكذلك لا تتوفر فيها الإمكانيات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية؛ فالمعامل والفنيون والمكتبات المزودة بالمصادر والمراجع الحديثة والدوريات المتخصصة، كلها غير متوفرة بشكل كافٍ إضافة إلى ضعف الحوافز المشجعة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالدراسات والبحوث (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، 2006-2010، 41).

وعلى الرغم من أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين هو (1080) باحث لكل مليون نسمة (قريبى وبن عطية، 2015، 83). فإن اليمن ينتج (0.76%) من مجمل ما ينتجه العالم العربي من أبحاث؛ إذ لم يتجاوز الإنتاج البحثي المنشور للجامعات اليمنية والباحثين (1116) بحثاً فقط من عام 1970 حتى 2012م، وهذا الرقم يعادل نصف ما أنتجته مصر من أبحاث خلال النصف الأول من عام 2012م، بالإضافة إلى أن كثيراً من المجالات العلمية لم تنتظم في إصداراتها؛ بل أن بعضها توقفت عن الإصدار نتيجة لعدم توفر الدعم اللازم، أو بسبب ندرة الأبحاث العلمية المنشورة (الحدابي، 2014، 34)، بالإضافة إلى أن الحافز لما ينشر غالباً من بحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس هو الترقية للرتب العلمية، وليس في إطار استراتيجية للبحث العلمي في الجامعة، وكذلك لا توجد هيئة وطنية تتولى دعم البحث العلمي وتنظيمه ومراقبته، ولا يختلف الحال في المؤتمرات العلمية والورش التي يلاحظ ندرتها في الجامعات اليمنية؛ مما يجعلها بعيدة عن الاحتكاك العلمي وتبادل الخبرات والمعارف (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، 55). وهذا ما تؤكدته الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2006-2010، 43)، التي أشارت إلى ضعف ثقافة البحث، وأن أكثر البحوث تجرى للترقية العلمية، وليس للأبحاث العلمية أثر في التنمية الاقتصادية للبلاد. الأمر الذي يؤدي إلى تحويل المركز البحثي لغير الوظيفة التي أنشئ من أجلها. أما إذا ما تكلمنا عن المراكز البحثية التابعة للجامعات الحكومية فيبلغ عددها (29) مركزاً بحثياً، بينما يبلغ عدد المراكز البحثية في كل من: أمريكا (1776) مركزاً، بريطانياً (283) مركزاً، كوبا (221) مركزاً، ألمانيا (187) مركزاً (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 83). وهذا يستدعي من الجامعات اليمنية الحكومية أن تستفيد من تجارب الجامعات في البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالتوسع في مراكز البحوث العلمية، والاستعانة بخبراتها في هذا المجال من خلال عقد الشراكات، وتبادل الخبرات. وفيما يتعلق بالمكتبات الجامعية يتضح من خلال الدراسة التي أجراها البنك الدولي على المكتبات الجامعية أن متوسط ما توفره مكتبات الجامعات اليمنية من كتب لطلابها يعادل كتابين لكل طالب، بينما تصل المعدلات في الدول النامية إلى عشرة كتب لكل طالب، وإلى أكثر من مائة كتاب لكل طالب في الاتحاد الأوروبي (الحدابي، 2014، 35).

يتضح مما سبق أن مؤشر البحث والتطوير أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد المعرفي، فمن خلاله يقاس مدى تقدم المؤسسة أو تأخرها، وبالنظر إلى البحوث التي تنتجها الجامعات اليمنية فإنها إذا ما قورنت بما تنتجه الدول المتقدمة، فإنها لا تكاد تذكر ولا توجد مؤشرات فعلية لقياسه في اليمن، بالإضافة إلى أن معظمها لغرض الحصول على الترقية، وهو مالم يمكنها من مواكبة اقتصاد المعرفة، لذلك يتوجب عليها أن توجه المزيد من الدعم لمؤشر البحث والتطوير والابتكارات حتى تتمكن من تطوير مستوى الباحثين من خلال التأهيل المستمر وزيادة إنتاجيتهم من البحوث والمقالات العلمية وتأليف الكتب، وتوفير متطلبات البحث العلمي والتطوير، والتركيز على البحوث التي تهتم بقضايا

المجتمع واحتياجاته، وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية بشكل دوري، ودعم حضور الباحثين للمؤتمرات والندوات العلمية الداخلية والخارجية، وتشجيع وتحفيز ذوي الأفكار الإبداعية من منتسبيها، وعقد شراكات داخلية وخارجية مع المؤسسات البحثية، وإصدار مجلات علمية محكمة في كافة التخصصات العلمية بشكل دوري منتظم.

- مؤشرات النظام الهيكلي:

تتبع الجامعات اليمنية في تنظيمها ما يسمى بالتنظيم الرأسي المعتمد على التسلسل الهرمي للتنظيم الأكاديمي والإداري الجامعي، ويعد الجهاز الأكاديمي صاحب القرار الأول، أما الجهاز الإداري فمهمته تنفيذية، ويتحمل مسؤوليته بمقتضى الصلاحيات الممنوحة له (الحاج، 2014، 57). وبالنظر إلى النظام المؤسسي في الجامعات اليمنية نجد أنه يعترضه القصور والضعف، وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح والنظم والتقاليد والأعراف الأكاديمية في بعض الأحيان وفي مقدمة أوجه القصور البيروقراطية الإدارية، إلى جانب الدور المباشرة الذي تمارسه وزارة المالية على جانب النفقات الذي أدى إلى غياب المرونة، وتعقيد الإجراءات والبطء في اتخاذ القرارات، وجعل أداء قيادات الجامعة عاجزة عن اتخاذ القرارات الضرورية لتسيير أمور جامعاتهم بشكل فعال، بالإضافة إلى افتقار الجامعات إلى الحوكمة وإلى النقص في الخبرات والمهارات الإدارية والقدرات القيادية لدى بعض القيادات الجامعية أدى إلى الانتقاص من الاستقلالية وإلى اتخاذ قرارات غير مناسبة (الحدابي، 2014، 14).

ويتصف النظام الهيكلي في الجامعات اليمنية بما يأتي:

- الرقابة المفرطة على الشؤون المالية والذي أثر في استقلالية الجامعات وأعاق إدارتها في اتخاذ القرارات الفاعلة في استخدام الموارد.
- الاستقلالية المحدودة لقيادات الجامعات لم تستخدم بشكل جيد؛ إذ لم تتخذ قيادات الجامعات القرارات اللازمة للأداء الفعال في جامعاتهم، مع أنهم يملكون سلطة فعل ذلك.
- الافتقار إلى الخبرات والمهارات المطلوبة التي تمكن من ممارسة الاستقلالية المالية، علاوة على أن البنية التنظيمية الحالية لا تتلاءم مع الاستقلالية الكاملة.
- غياب مشاركة المجتمع في مجالس اتخاذ القرار أدى إلى عزل الجامعة عن محيطها المجتمعي واحتياجاته، وغياب الشفافية والمساءلة في القرارات الجامعية.
- محدودية المعلومات والبيانات التي يتم على أساسها صياغة السياسات على المستوى الوطني والمؤسسي (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، 2006-2010، 46).

ويمكن القول إن اقتصاد المعرفة يفرض على الجامعات اليمنية الاعتماد على هيكل تنظيمي مرن يحسن أداء العمليات والأفراد ويصلهم مباشرة بالأجهزة الأخرى المشتركة في العملية التعليمية، بحيث يمتلك الأفراد حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم عن طريق تفويض واسع للصلاحيات، وصياغة

الاختصاصات الرسمية بشكل واضح وتوضيح أهداف الجامعات وإيجاد الارتباط بين أنشطة الكليات وأنشطة الجامعة.

- مؤشر البنية المؤسسية:

بلغ عدد الجامعات الحكومية في العام الجامعي 2013/2014م (10) جامعات عاملة، تضم نحو (121) كلية، تتوزع بين (69) كلية إنسانية، من بينها (35) كلية في التخصصات التربوية، و(52) كلية في التخصصات العلمية التطبيقية، فيما بلغ عدد الجامعات الأهلية والخاصة (38). جامعة/ كلية عليا (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 65).

- مؤشر البنية التكنولوجية:

على الرغم من أن استخدام التكنولوجيا أصبح سمة عصرية من سمات جامعات العالم المتقدم؛ فإن الجامعات اليمنية تعاني من عدم توفر الأجهزة التكنولوجية الكافية، ولم تُدخل التقنية الحديثة في عملها الإداري، لم تتعاون مع الشركات المتخصصة في إنتاج التكنولوجيا للاستفادة من خبراتهم في إنتاج البرامج المشتركة والمعتمدة على استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى أنها لم تتعاون مع الجامعات العالمية في مجال استخدام التكنولوجيا، ولم تجري أي تدريبات متخصصة في استخدامها لا في العمل الإداري ولا في العمل التدريسي (العبيدي، 2003، 22). لذا ينبغي على الجامعات اليمنية الحكومية أن تسعى إلى اقتناء أحدث الأجهزة التكنولوجية، وحسب حاجات الجامعات المرهقة، وأن تهيئ فريقيًا فنيًا متقدمًا في استخدام الأجهزة التكنولوجية يأخذ على عاتقه تدريب العاملين أو شرح ما يستجد في عالم التكنولوجيا، وأن تفتح مراكز للإنترنت، وتقيم الدورات المستمرة للباحثين اليمنيين من أجل تدريبهم، وجعلهم أكثر قدرة على استدعاء المعلومات الضرورية لإجراء المهارات التي تتطلبها هذه الشبكة (العبيدي، 2003، 28).

- مؤشر العلاقات مع المؤسسات المحلية:

تعاني الجامعات اليمنية من عدم وجود انفتاح متبادل بين الجامعات ومؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام، وهو أمر يجعل من مؤسسات التعليم الجامعي مجرد معامل لمخرجات تعليمية معظمها نظرية بعيدة عن الواقع، وهو ما أسهم في ارتفاع معدل البطالة في أوساط المتخرجين (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2011، 55).

ولم تحاول الجامعات اليمنية تعريف المؤسسات الاجتماعية ببرامجها المتنوعة، ولم تفتح مجالات التعاون البحثي معها؛ إذ إن رفق القطاعات التنموية بالخدمات الاستشارية والإنتاجية ضعيف جدًا، ولم تقم بدورات تدريبية تتلاءم وحاجات القطاعات التنموية (العبيدي، 2003، 26).

رابعاً- الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في ضوء اقتصاد المعرفة:

بناءً على ما استقرأه الباحث من المنطلقات النظرية والدراسات العلمية ذات الصلة، بالإضافة إلى واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية بمكوناته (البشري، الهيكلي، العلائقي)، تم وضع الآليات والأساليب العلمية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية لتنمية رأس مالها المعرفي في ضوء اقتصاد المعرفة، وتم عرضها على مجموعة من الخبراء في الجامعات اليمنية (جامعة إب، جامعة تعز، جامعة الحديدة، جامعة حجة)؛ وبعد عرضها عليهم والاستفادة من ملاحظاتهم، خلص الباحث إلى ضرورة قيام الجامعات اليمنية الحكومية بتنمية رأس مالها المعرفي من خلال تبني استراتيجية تركز على ما يأتي:

- التركيز على أهمية مصادر إنتاج ونقل المعرفة على المدى الطويل (التراكم المعرفي، التدريب، البحث العلمي، التطوير، الابتكار، الاختراع والإبداع).
- تأسيس بنية تحتية تعتمد على تكنولوجيا متطورة في مجالات المعلومات والمعرفة والاتصالات.
- ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآليات والأساليب العلمية الآتية:

جدول (8)

الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في ضوء اقتصاد المعرفة

أولاً- تفعيل رأس المال البشري في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	الآليات والأساليب
تنمية المهارات	<ul style="list-style-type: none"> - تأسيس مركز متخصص للتنمية المهنية للعاملين في الجامعات اليمنية. - استقطاب الأفراد ذوي القدرات الإبداعية والإنتاج المعرفي. - عقد المحاضرات والندوات والورش واستضافة ذوي المهارات والإبداعات من الجامعات المماثلة. - إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب، وتدريب العاملين عليها. - إنشاء شبكة للتدريب الإلكتروني النشط، تربط مراكز التدريب الإلكتروني بوزارة التعليم العالي والجامعات. - ربط الترقيات والتدوير الوظيفي والحوافز بالحصول على برامج تدريبية متنوعة.
تعزيز الخبرات	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع العمل البحثي الجماعي عن طريق دعم الفرق البحثية المتميزة. - تفعيل الحوار بين العاملين وتشجيعهم على المشاركة بطرح الأفكار وفتح المجال للنقاش وتبادل الخبرات. - نقل الخبرات بين الباحثين عن طريق ورش العمل والدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات بشكل دوري. - زيادة فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية العربية والأجنبية. - اطلاع العاملين على نتائج المؤتمرات والندوات الخارجية من خلال حلقات نقاش مع زملائهم المشاركين فيها. - إقامة حلقات نقاشية دورية للذين حضروا المؤتمرات والندوات الخارجية مع زملائهم، واستثمار طاقاتهم. - ترجمة مخرجات المؤتمرات والندوات العلمية والمتمثلة بالأفكار والخبرات التي تضيف قيمة للمؤسسة. - إيجاد شبكة داخلية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وتعميمها والاحتفاظ بالملكية الفكرية لصاحبها. - التحديث المستمر للمواد التدريبية، وتشجيع العاملين على الاستكشاف والتطبيق والاستمرار في التدريب.
تطوير القدرات المعرفية	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد الأدلة الإرشادية لتوجيه العاملين في كافة المستويات بكيفية استغلال الأفكار وتطبيقها. - تكثيف ورش العمل والدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات الدورية في مختلف الموضوعات المعرفية. - إنشاء المكتبة الرقمية في الجامعات اليمنية لمساعدة العاملين على الاطلاع على كل ما استجد من معارف. - تسهيل التواصل مع مصادر الإنتاج المعرفي العالمي من أجل تحديث مصادر معرفية جديدة. - إنشاء قاعدة وبنية تحتية معرفية وتكنولوجية متطورة على مستوى كل جامعة وكل كلية. - التقييم المستمر للقيادات الجامعية من منظور الإلمام المعرفي والتقني والتكنولوجي.

أولاً تفعيل رأس المال البشري في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	الأليات والأساليب
تنمية الإبداع والابتكار	<ul style="list-style-type: none"> - تأسيس مراكز متخصصة للتميز البحثي والابتكار العلمي في الجامعات. - وضع خطة استراتيجية دقيقة تحدد احتياجات المؤسسة من المهارات والقدرات الابتكارية المطلوبة. - رسم السياسات التي تدعم الإبداع والابتكار في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها. - رصد القدرات البحثية المتميزة في مختلف المجالات المعرفية. - إثارة التحدي لدى الباحثين نحو إنتاج المعرفة، والاستمرار في تقدير الأفكار الإبداعية. - تبني الأفكار الإبداعية والابتكارية والبناء عليها بما يعود على الجامعة بالفائدة والقيمة المضافة. - تشجيع الإبداع والابتكار، ووضع الحوافز التشجيعية للأفراد المتميزين في إنتاج المعرفة. - إنشاء مراكز تأسيس مركز لتسويق الإنتاج المعرفي الذي تمتلكه الجامعات. - توفير حاضنات لتبني الأعمال الابتكارية للعاملين. - بناء الأنسجة الفكرية من خلال تشكيل مجموعة ابتكارية تتفاعل وتتعلم من بعضها البعض. - الاهتمام الخاص بالعضو الذي يبتعد عن الرتابة والروتين في تنفيذ الأعمال.
تفعيل البحث العلمي وحقوق النشر	<ul style="list-style-type: none"> - وضع خارطة بحثية تهتم بأولويات البحث العلمي بالجمهورية اليمنية في مختلف المجالات. - تعيين كوادر فنية مساعدة تساعد الباحثين في التحضير للأبحاث العلمية. - توفر ميزانية كافية لتمويل ودعم مشاريع البحوث العلمية. - دعم وتشجيع مشروعات البحوث المشتركة سواءً على مستوى المجموعات أو على مستوى الجامعات. - إنشاء وتفعيل وحدة للنشر على مستوى كل كلية. - تفعيل المجلة العلمية في الجامعات لتشمل كافة التخصصات، وإصدارها بشكل دوري ومنتظم. - مساعدة الباحثين في نشر أبحاثهم في مجلات علمية مرموقة. - اختيار أفضل البحوث المنشورة وتكريم مؤلفيها. - توفير خدمة الإنترنت في جميع مرافق الجامعات. - إقامة الندوات والدورات والورش العلمية لتطوير مهارات البحث لدى الباحثين في الجامعات اليمنية. - تشجيع الباحثين بصورة مستمرة على النشر المحلي والدولي، وتسهيل حصولهم على المنح والبعثات.

ثانياً تفعيل رأس المال الهيكلي في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	الأليات والأساليب
بناء قواعد البيانات والتحديث المستمر للمعلومات	<ul style="list-style-type: none"> - بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة مرتبطة بجميع الكليات تتميز بالدقة والحدثة. - تأسيس نظام تصنيف إلكتروني للأبحاث المنشورة، وربطه بشبكة داخلية وخارجية، وتحديثه باستمرار. - التوثيق المنتظم والشامل لجميع الأصول والعمليات الفكرية في الجامعة؛ لضمان حقوق الأفراد. - توفير إدارة مختصة بالتحديث المستمر لقواعد البيانات والمعلومات. - نشر كافة المعلومات بين الباحثين والعاملين وبين الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني الداخلي. - إشراك العاملين في المؤتمرات والندوات وورش العمل على المستوى الداخلي والخارجي. - تزويد العاملين بكافة التجهيزات الخاصة بأنظمة المعلومات اللازمة لأداء العمل.
تنمية براءات الاختراع	<ul style="list-style-type: none"> - رصد بند في موازنة الجامعات خاص بدعم وتنمية براءات الاختراع. - تأسيس حاضنة تكنولوجية في الجامعات لتسويق براءات الاختراع المحلية. - إعداد قاعدة بيانات تضم الباحثين الراغبين في التعاون مع الحاضنة، وتصنيفهم حسب تخصصاتهم. - إقامة ندوات لتشجيع الباحثين على تسجيل براءات الاختراع، وحثهم على المنافسة عربياً وإقليمياً ودولياً. - إنشاء موقع إلكتروني للتواصل مع الباحثين على مستوى الجامعات اليمنية. - التكفل بدفع تكاليف تسجيل براءات الاختراع عن المبدعين. - عقد مؤتمر سنوي للمخترعين على مستوى الجمهورية اليمنية.

ثانياً تفعيل رأس المال الهيكلي في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	الآليات والأساليب
اعتماد هيكل تنظيمي مرن يتناسب مع متطلبات اقتصاد المعرفة	<ul style="list-style-type: none"> - تحديث القوانين واللوائح والإجراءات الخاصة بالهيكل التنظيمي بما يتلاءم وعصر المعرفة. - تحديد الاختصاصات الرسمية للكليات والجامعات بشكل واضح ومكتوب. - بناء ثقافة تنظيمية إيجابية تحابي الإبداع والابتكار وتكافئ على الإنجاز المعرفي والفكري. - إعداد توصيف وظيفي واضح لكل العاملين في الجامعات. - القيام بهندسة العمليات الإدارية (الهندرة) من أجل تحسين العمليات. - تفويض واسع للسلطات، وإتاحة الحرية للأفراد باتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم اليومية. - تشجيع الاتصالات بين المستويات الإدارية في الجامعة لنقل الأفكار والآراء. - إعداد البنية التحتية اللازمة للمعرفة من حواسيب وبرمجيات ووسائل الاتصالات اللازمة. - تصميم أنظمة للحوافز المادية والمعنوية. - إعداد نظام لربط الجامعة بمؤسسات الإنتاج وحاضنات المعرفة ومؤسسات المجتمع المختلفة. - تحديد الارتباط بين أنشطة الجامعات وأنشطة الكليات والمجتمع الخارجي. - تسهيل تبادل المعلومات والمعارف بين العاملين على مختلف الاتجاهات (رأسي، أفقي) - مراجعة وتقييم العمليات الإدارية بشكل مستمر.
تعزيز الموجودات الفكرية والمحافظة عليها	<ul style="list-style-type: none"> - وضع القوانين والتشريعات التي تحول دون مصادرة حقوق الباحثين وملكيتهم الفكرية. - استخلاص المعرفة الكامنة لدى جميع العاملين في الجامعات. - تحويل الأصول الفكرية إلى رأس مال معرفي للجامعات. - تطبيق قوانين وقواعد الملكية الفكرية للباحثين. - استخدام برامج لكشف انتهاكات حقوق المؤلفين للحفاظ على حقوق الباحثين.
حوسبة الجامعات	<ul style="list-style-type: none"> - تزويد الجامعات والكليات والقاعات بالأجهزة الإلكترونية اللازمة لعملية التعلم، وتيسير تداولها. - ربط كافة أجهزة الجامعات بالأجهزة المركزية المرتبطة بالشبكة العالمية العنكبوتية. - حوسبة العمليات الإدارية والإجراءات المتبعة في إنجاز الأعمال. - ربط مكاتب الكليات والجامعات بقواعد معلوماتية داخلية وخارجية، وتوسيعها. - تعزيز استخدام برامج الحاسب الآلي وتحديث البرامج المستخدمة. - تصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على التكنولوجيا تربط مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث. - إنشاء برامج خاصة للعناية بالمعدات والبرمجيات؛ كي تبقى متنسقة مع التقنيات المعاصرة. - الاعتماد على الحوسبة السحابية في تخزين قواعد البيانات والوثائق والبرامج والأصول التي تملكها الجامعات.
توجيه السياسات والاستراتيجيات	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم تشريعات بحثية تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة واقتصادها. - طرح الرؤى الاستراتيجية المتعلقة بتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية وفق اقتصاد المعرفة. - رسم السياسات التي تدعم الأصالة والابتكار في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها. - وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية بالجامعة. - المرونة والانفتاح والشفافية في الممارسات والقرارات والخطط التنفيذية. - إعادة النظر في هيكلية الإنفاق على التعليم والبحث العلمي.

ثالثاً تفعيل رأس المال العلائقي في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	الآليات والأساليب
تحقيق رضا المستفيد	<ul style="list-style-type: none"> - تأسيس مراكز علمية متخصصة في الجامعات لقياس رضا المستفيدين. - تنفيذ دراسات وبحوث ميدانية واستطلاعات رأي لقياس رضا المستفيدين. - تقدير فلسفة المستفيدين والاطلاع على آراءهم ومقترحاتهم والإصغاء لهم وحل مشاكلهم. - تحديد احتياجات السوق (التدريبية، التكنولوجية، الإنتاجية)، وتلبيتها. - تحسين الخدمات المقدمة لهم وتبسيط الإجراءات الخاصة بذلك، وإعطاء الأولوية لما يحقق رضاهم. - تقديم الاستشارات العلمية لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإنتاجية. - وضع الخطط والبرامج التي تهدف للتنمية وخدمة المجتمع.

ثالثاً تفعيل رأس المال العلائقي في الجامعات اليمنية: وذلك من خلال ما يأتي:	
المجال	الآليات والأساليب
كسب ولاء المستفيد	<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في المحاضرات الثقافية والبرامج التدريبية الموجهة للمجتمع. - المحافظة على خصوصيات الأفراد واحتياجاتهم. - إعداد استراتيجيات لمشاركة المستفيدين في عملية صنع القرار في الجامعات.
تنمية العلاقة بين الجامعات والمؤسسات المحلية والإنتاجية	<ul style="list-style-type: none"> - إعادة صياغة التشريعات والسياسات الداعمة للتعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات العلاقة. - إنشاء مركز لتقديم الاستشارات الفنية والتدريبية لمختلف القطاعات المحلية والإنتاجية. - تسويق نتائج مشروعات الأبحاث العلمية التطبيقية للصناعة والقطاع الخاص المحلي والدولي. - إشراك المجتمع المحلي والمؤسسات الصناعية في دعم أنشطة الجامعات. - الاستجابة لحاجات سوق العمل من التخصصات العلمية على مختلف كليات الجامعات. - انفتاح الجامعات على مواقع الإنتاج في المجتمع.
تفعيل دور الشراكة والتحالف مع المؤسسات المحلية والإنتاجية	<ul style="list-style-type: none"> - وجود لوائح وتشريعات تشجع على الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية. - إعداد قاعدة بيانات بجهات الاتصال الداخلية والخارجية، وتحديثها باستمرار. - تشجيع التعاون وعمل علاقات توأمة وشراكة مع القطاعات الصناعية والإنتاجية. - الاستجابة الفعالة لمتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع. - إشراك الأطراف المجتمعية في بناء الخطط التعليمية. - الاستعانة بالخبراء والعلماء من مختلف المؤسسات للعمل لديها. - تطوير آليات التعاون مع المؤسسات الإنتاجية بما من شأنه تلبية احتياجات الجامعات. - عقد شراكات داخلية وخارجية مع المؤسسات البحثية.

أبرز النتائج:

- من خلال ما استقره الباحث من المنطلقات النظرية والدراسات العلمية ذات الصلة، بالإضافة إلى واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية تم التوصل إلى النتائج الآتية:
- أن اقتصاد المعرفة يتمحور حول المعرفة العلمية وإنتاجها ونشرها وتطبيقها.
- أن رأس المال المعرفي يرتبط بالمعرفة والمهارة والخبرة والابتكار والاختراع، وكلها ترتبط بالتدريب والتطوير والتحفيز.
- أن واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية إذا ما قورنت بالمؤشرات العربية والإقليمية والعالمية فإنها تكاد لا تذكر.

الاستنتاجات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في البحث الحالي، استنتج الباحث الآتي:
- أن العامل الرئيس في عملية الإنتاج هو المعرفة واقتصادها.
- أنه لا يمكن مواكبة اقتصاد المعرفة من دون وجود نظام تعليمي متطور، وبيئة مشجعة على البحث العلمي فضلاً عن التكنولوجيا وخدمات الإنترنت، والتركيز على توظيف تقنية الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في تنمية قدرات ومهارات رأس المال المعرفي في الجامعات.
- أن القيمة الحقيقية للجامعات تعتمد على ما تمتلكه من رأس مال معرفي، يتمثل في مخزون المعرفة لدى العاملين الذي يمكن تحويله إلى قيمة مضافة للجامعات.



– أن السبيل الوحيد لضمان نمو الجامعات اليمنية وبقائها؛ يعتمد على التحديث المستمر لرأس مالها المعرفي بما يتواءم مع التطورات المعاصرة والمتغيرات البيئية والتكنولوجية.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها؛ يوصي الباحث القيادات العليا وصناع القرار في الجامعات اليمنية بالآتي:

– تبني الآليات والأساليب التي قدمها البحث الحالي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.

– تشكيل فريق متخصص لمتابعة وتقييم تطبيق تلك الآليات والأساليب في الجامعات اليمنية.

– الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة في التعليم الجامعي، وتنمية رأس المال المعرفي، ورفع كفاءته وفاعليته.

المقترحات:

– إجراء دراسة تتناول الاحتياجات التدريبية للقيادات الأكاديمية في الجامعات الأهلية في ضوء اقتصاد المعرفة.

– إجراء دراسة علمية تتناول التأثير الذي يحدثه تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.

– إجراء دراسة مماثلة لتنمية رأس المال المعرفي في التعليم الفني في ضوء اقتصاد المعرفة.

المراجع

1. أبو سويرح، أيمن سليمان. (2013). تطوير منظومة إدارة رأس المال الفكري في المؤسسات الحكومية بقطاع غزة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان.
2. الاتحاد الدولي للاتصالات. (2016). ملخص عن تقرير قياس مجتمع المعلومات. الاتحاد الدولي للاتصالات.
3. إسماعيل، على نور الدين. (2004). اقتصاد المعرفة من منظور رياضي. المجلة الاقتصادية السعودية، (7)، السعودية.
4. بوخمخ، عبد الفتاح. (2009). الرأس مال المعرفي مصدر التميز في المنظمات، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، جامعة منتور قسنطينة، الجزائر.
5. تقرير المعرفة العربي. (2009). تقرير المعرفة العربي، برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد، دبي، الإمارات.
6. توتليان، مرال. (2006). مؤشرات اقتصاد المعرفة، وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب، لبنان.
7. الثقيفي، محمد شديد وعبد الرؤوف، إبراهيم عبد الله. (2015). آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر.
8. جمعة، محمد سيد. (2009). تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، جامعة الطائف، الرياض، السعودية.
9. الحاج، أحمد محمد. (2013). اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره في البلاد العربية. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
10. الحاج، أحمد محمد. (2014). التعليم الجامعي في اليمن. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
11. الحاج، أحمد محمد والطيب، عبد الجبار. (2010). دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة-اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في اليمن. مركز المتفوق للطباعة والنشر. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
12. الحدابي، داوود عبد الملك. (2014). تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
13. حسين، ليث سعدالله. (2012). رأس المال الفكري في تحسين جودة الخدمة التعليمية. العراق.
14. حسين، حسن مختار وحنفي، محمد طه. (2000). تطوير المهام الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، مجلة التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
15. الحلامة، محمد عزات. (2009). رأس المال المعرفي وأثره في أسباب النجاح الاستراتيجي لمؤسسات الأعمال. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(19)، عمان، الأردن.
16. الحمزي، إبراهيم أحمد محمد. (2010). تصور مقترح للبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في ضوء توجهات اليمن نحو اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
17. حيدر، عبداللطيف حسين (2004). الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية: جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات.
18. الخطيب، محمد وعبدالحليم، حسين. (1425). المدرسة وتوطين ثقافة المعلوماتية: نموذج التعليم الإلكتروني. السعودية.

19. خلف، فليح حسن.(2007). اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي. عمان، الأردن.
20. الراشدي، حامد هاشم محمد.(2017). إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية. دار طيبة للنشر والتوزيع.
21. راوية، حسن.(2005). مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
22. الربيعي، حاكم والحدراوي، حامد.(2014). التوجه الريادي كخارطة استراتيجية في ظل تبني الاستثمار في رأس المال المعرفي، المؤتمر الدولي السادس للجامعة، كربلاء، العراق.
23. الزعبي، علي فلاح.(2011). رأس المال الفكري (المعرفي) مدخل استراتيجي لتطوير الكفاءات وتحقيق الأداء المتميز، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر.
24. الزيات، فتحي مصطفى.(2011). اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية، دار النشر للجامعات، مصر.
25. زين الدين، بروش وعبدالقادر، عطوي.(2006). دور الإبداع والابتكار في بناء اقتصاد المعرفة دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الجزائر.
26. السعيد، هاني محمد.(2008). رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة. السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
27. السكارنة، بلال.(2005). استراتيجية الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وتحسين الأداء لشركات الاتصالات في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان، الأردن.
28. سليمان، هشام.(2012). رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الإبداع التنظيمي. مجلة دراسات العلوم الإدارية.
29. سيد، رحاب فايز.(2016). قياس رأس المال المعرفي للباحثين في جامعة بني سويف. اعلم مجلة علمية محكمة، مصر.
30. الشمري، محمد جبار طاهر.(د.ت). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: مصر أنموذجًا. اللغوي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق.
31. الشمري، هاشم والليثي، ناديا.(2008). اقتصاد المعرفة. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
32. الشورة، محمد، مقدادي، يونس وآخرون.(2002). التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن.
33. الصائغ، نجات محمد سعيد.(2013). دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعوقات تفعيلها من وجهة نظر رؤساء الأقسام. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج2، ع9، المملكة العربية السعودية.
34. الصاوي، ياسر.(2007). إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات. دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.
35. عباس، سهيلة محمد.(2004). علاقة رأس المال وإدارة الجودة. مجلة الإداري، السنة 26، العدد 97.
36. عبدالحميد، عفاف السيد بدوي.(2012). رؤية استراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، مصر.
37. العبيدي، سيلان جبران.(2003). دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
38. العزيزي، محمود عبده حسن.(2014). تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء، صنعاء الجمهورية اليمنية.
39. العفيري، نبيل أحمد محمد.(2014). مشروع مقترح للتخطيط الاستراتيجي لتطبيق الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية. المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن.
40. العمري، غسان والسكارنة، بلال والخشاب، أديب.(2009). مجتمع المعرفة وتأثيره في العمل المعرفي: بحث ميداني في القطاع المصرفي الأردني. تنمية الراقدين، العدد95، مجلد31، جامعة الموصل، العراق.

41. العويني، أريج محمد. (2016). استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات المعرفة. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
42. عليان، ربحي مصطفى. (2012). مجتمع المعرفة مفاهيم أساسية. ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العربي والمكتبات، الدوحة، قطر.
43. عيد مرسي، شيرين. (2013). دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال المعرفي، دراسة مستقبلية، مصر.
44. الغالبي، كريم سالم والحسناوي، إبراهيم رسول. (2006). تكنولوجيا المعلومات والأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في الوطن العربي. القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد(8)، العدد(2)، الأردن.
45. فتوح، محمود والحري، هيا تركي. (2015). مهارات المعلم في ظل عصر اقتصاد الثورة الرقمية وطرق تنميتها. جامعة الأميرة نورة، المملكة العربية السعودية.
46. القاسم، صبحي. (2000). سيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي. مجلة شؤون عربية.
47. قاسم، مجدي عبد الوهاب وشحاتة، صفاء أحمد خفاجي، رشا محمود. (2013). تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
48. القرني، علي حسن يعن الله. (2009). متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، السعودية.
49. قريبي، ناصر الدين وعطية، سفيان الشارف. (2015). منظومة التعليم في الجزائر ومساهماتها في بناء اقتصاد المعرفة. مجلة الباحث، العدد(15)، جامعة وهران، الجزائر.
50. لويوة، فرحاتي. (2016). دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الإسمنت. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.
51. مؤشر المعرفة العربي. (2015). مؤشر المعرفة العربي. دار الغرير للطباعة والنشر. دبي، الإمارات.
52. مؤشر المعرفة العربي. (2016). مؤشر المعرفة العربي. دار الغرير للطباعة والنشر. دبي، الإمارات.
53. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2014). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية. الأمانة العامة، الجمهورية اليمنية.
54. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية. الأمانة العامة، الجمهورية اليمنية.
55. محي الدين، دينا محمد. (2011). الاقتصاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر.
56. المخلافي، سلطان. (2011). "دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية باليمن الواقع ومتطلبات المستقبل"، مجلة بحوث جامعة تعز، (8)، تعز، الجمهورية اليمنية.
57. مركز الدراسات الاستراتيجية. (2012). الموارد البشرية الفكرية الثروة الحقيقية لمجتمعات المعرفة. مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
58. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية. (2003). التقرير الاستراتيجي اليمني، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية. اليمن.
59. المطيري، محيا بن خلف، (2007)، إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.
60. نجم، عبود نجم. (2008). إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات والتوزيع، الأردن.



61. الهلالي، الشرييني الهلالي. (2011). إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر.
62. هانسون، سفين أوف. (2002). مجتمع المعرفة. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد(171).
63. همشري، عمر أحمد. (2012). إدارة المعرفة: الطريق إلى التميز والزيادة. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
64. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2013). تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع تنمية الموارد البشرية. الجمهورية اليمنية.
65. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2006). الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية 2006-2010. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

66. Hansen, & Hass, M. (2002). Different Knowlge, Different Benefit: Toward A Productivity Perspective on Knowledge, Sharing in Organizations, Academy of Managers Proceeding, Vol. 896, Issue 1, www.EBSCO.host.com1/2/2007.
67. Leitner, Karl-Heinz, (2002). Intellectual Capital Reporting for Universities: Conceptual background and application within the Reorganization of Austrian Universities, A Paper Presented at the Conference "TheTransparent Enterprise: The Value of Intangibles, November 25-26, 2002, Madrid: Autonomous University of Madrid
68. Molebash, p.(1999). Technology and Educational:Current and Future Trends, IT. Journal (on-line) Available: <http://etxt.Virginia.edu/journa>.
69. Organization for Economic Cooperation and Development, (1996). The-Knowledgebased Economy, OECD Documents, OECD/GD.
70. Vector Kuo. (2011). Basic Concepts of information and Communication Technology. Available at: www.itdesk.info.
71. Yogesh, M., (1998). What is the Definition of Knowledge management, Forbes. USA.



الملاحق

ملحق (1)

قائمة بأسماء الأساتذة الخبراء

م	الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	أحمد غالب الهبوب	أستاذ	جامعة إب
2	محمد أحمد الجوفي	أستاذ	جامعة إب
3	يحيى منصور بشر	أستاذ	جامعة إب
4	نبيل أحمد العفيري	أستاذ مشارك	جامعة إب
5	عبد الرقيب علي السماوي	أستاذ مشارك	جامعة تعز
6	محمد عبد الله حميد	أستاذ مشارك	جامعة حجة
7	عبد الجليل مدهش	أستاذ مساعد	جامعة الحديدة
8	حمود المليكي	أستاذ مساعد	جامعة ذمار

مجلة جامعة الجزيرة

(علمية – دورية – محكمة)



الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية مدخل للتحويل إلى مجتمع المعرفة

أ. وحدة محمد علي المؤيد

طالبة دكتوراه، قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية إب جامعة إب-الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-777944787

Emil: Wa7855058@gmal.com

الملخص:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحويل إلى مجتمع المعرفة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وأساليب الدراسات الاستشرافية أسلوب دلفي (Delphi) المعدل، وقد اقتضت طبيعة أسلوب دلفي أن تأخذ الباحثة عينة قصدية من الخبراء والمختصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية (صنعاء، عدن، تعز، إب، ذمار، حجة)؛ وتم استهداف (21) خبيراً في مجال الإدارة والتكنولوجيا وتخصصات أخرى، بغرض استطلاع آرائهم حول درجة أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية، وتم استخدام الاستبانة - التي بنيت في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة - لمعرفة آراء الخبراء حول مجالات الفقرات لدور الحاضنات التكنولوجية، وقد تكونت الاستبانة من (39) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: (دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار، وتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة، وتقديم الخدمات الإدارية والفنية، وخدمة المجتمع)، وبعد جمع البيانات وتحليلها في الجولة الأولى؛ وجد أن الخبراء المشاركين وافقوا على جميع الفقرات، وكانت نسبة الاتفاق عليها تزيد عن النسبة المحددة بأسلوب دلفي؛ حيث تراوحت بين (76% - 95%) وهي نسبة عالية، وبما أن الأداة وفقراتها حصلت على درجة موافقة كبيرة تمثل إجماع دلفي المعدل (68%)؛ فقد اكتفت الباحثة بجولة واحدة. وفي ضوء ذلك توصل البحث الحالي إلى مجموعة من النتائج، أهمها: - أن دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية في التحويل إلى مجتمع المعرفة، حصلت على درجة أهمية كبيرة وفقاً لإجابات الخبراء.

- تعد الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعة والمراكز البحثية إحدى أهم الآليات في التحويل إلى مجتمع المعرفة؛ إذ تقوم بربط الأبحاث العلمية بالقطاعات الصناعية. وفي ضوء النتائج توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الحاضنات التكنولوجية، مجتمع المعرفة، التجارب العالمية.

Abstract:

This research aims at identifying the role of technological incubators in Yemeni universities as an input to the knowledge society. To achieve this aim, the researcher has adopted the descriptive approach and Delphi method. Due to the nature of the Delphi method, the researcher has taken a purposeful sample of experts and specialists from the Yemeni universities (Sana'a, Aden, Taiz, Ibb, Dhamar and Hajja); represented in (21) experts in management, technology and other disciplines were targeted the importance of the role of technological incubators in Yemeni universities. The questionnaire was used and consisted of (39) items divided into four areas: (The Role of Technological Incubators in Supporting Scientific Research). Innovation and conversion of creative ideas into successful projects, provision of administrative and technical services, and community service). After the data collection and analysis in the first round, it was found that the participating experts agreed on all the items, Which ranged from 76% to 95%. This is a high percentage, and since the instrument and its clauses obtained a high degree of approval, the average Delphi consensus was 68%. In light of this, the current research reached a number of results, the most important of which are:

- The role of technological incubators in the Yemeni universities in the transition to the knowledge society, has gained a high degree of importance according to the answers of experts.
- The technological incubators of the university and the research centers are one of the most important mechanisms in the transition to the knowledge society, where they link scientific research with the industrial sectors. In the light of the results, the researcher reached a number of recommendations and suggestions.

Keywords: technological incubators, knowledge society, global experiences,.

المقدمة:

يعيش العالم المعاصر ثورة معرفية قوامها المعرفة التي أصبحت سمة للمجتمعات المتطورة التي تسعى إلى التنافس والتنمية المستدامة، وتبذل الجهود نحو التحول لمجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة الذي يركز على عدم الاعتماد على الثروة الطبيعية، إنما يعمل على تعزيز استثمار الفكر البشري، والتعامل معه بوصفه رأس مال محرك للمشروعات التي من شأنها دفع عجلة التقدم الاقتصادي، (الرابغي والشماسي، 2018، 78). ومن هنا يأتي دور الجامعة بوصفها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، وتتعاظم مسؤولياتها في الاستجابة لهذه التغيرات المعرفية والتفاعل مع تأثيرات المجتمع، (هوارى وهوارى، 2011). كما تعد الجامعة من أهم وسائل التطور في كافة المجتمعات؛ ولذلك يتعين عليها أن تقوم بأدوار جديدة؛ إذ لم تعد خدمة الجامعة لمجتمعاتها أمرًا اختياريًا، ولكن أصبح اتصال الجامعة بالمجتمع أمرًا ضروريًا تفرضه المتغيرات؛ لذا فعليها أن تكون متكاملة مع المجتمع وواعية ومدركة لاحتياجاته وتطلعاته، (توفيق وآخرون، 2017، 2).

وتشير كثير من التجارب الاقتصادية الناجحة إلى أن مخرجات مجتمع المعرفة يتم من الجامعات ومن خلال مؤسسات، وحاضنات تكنولوجية قادرة على تحويل مخرجات البحوث إلى منتجات تتمثل في سلع وخدمات، تسهم في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، كما تسهم الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات ولمراكز الأبحاث العلمية، بدور رئيس في تحقيق مجتمع المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية إلى مشاريع إنتاجية وصناعية ناجحة قادرة على المنافسة، (الشتيوي، 2015، 1)؛ ما يترتب على ذلك من تطور للإنتاج وزيادة ميزانية هذه المؤسسات وتمكينها من زيادة قدرتها التكنولوجية، وتأهيل كوادرها البشرية بمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، هذا من جانب أما على الجانب الآخر فللحاضنة التكنولوجية دور في دعم قدرة الجامعة على المنافسة ودعم قيمتها البحثية، فضلاً عن دورها في توفير التغذية الراجعة من القطاعات الإنتاجية في تحديد الأولويات البحثية التي تخدم تطور الإنتاج، وتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات، (نجم الدين ومحمود، 2013، 233).

فالحاضنات التكنولوجية عبارة عن منظومة عمل متكاملة تتوافر فيها كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بجميع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محددة متخصصة يتوافر لها جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع الملتهقة بها، وتتغلب على كل المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها، ولقد أكد الخبراء الاقتصاديون أهمية إنشاء حاضنات تكنولوجية لحماية المؤسسة المبتدئة التي تحتاج إلى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها من تجاوز مراحل الانطلاقة (1-2 سنة)



وتدفعها تدريجيًا لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للمستقبل ومزودة بآليات النجاح، (العساف وآخرون، 2012، 500).

وأكدت (دراسة النخالة، 2015) أن الحاضنات التكنولوجية تعد محركًا أساسيًا في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة، كما تساعد الحاضنات المشاركين في إنشاء مشاريع صغيرة وتحويل أفكارهم الإبداعية والريادية إلى شركات ناشئة وناجحة، وربط هذه المشاريع بالأسواق المستهدفة.

ومما سبق؛ يمكن القول: إن الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن مجتمع المعرفة تحتم على الجامعات اليمنية أن تضع سياسات جديدة تشجع على بناء القدرات الابتكارية، وتستحدث أدوات التنمية كالحاضنات التكنولوجية، لما لها من تأثير إيجابي على الجامعة وجعلها أكثر ارتباطًا بمجتمعها وبمؤسسات الإنتاج، من خلال ربط الأبحاث العلمية بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية التي تحتاج إلى حلول تكنولوجية حديثة ومتطورة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية.

مشكلة البحث:

تواجه الجامعات اليمنية العديد من التحديات؛ بعضها خارجي يفرضها الواقع الدولي والتحولت العالمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ومنها استحداث نظم تعليمية تكنولوجية حديثة مثل التعليم عن بعد، وربط الأبحاث العلمية باحتياجات المجتمع، وبعضها تحديات داخلية؛ منها ضعف مخرجات الجامعات المتمثلة بالأعداد الهائلة من الخريجين غير الملائمين لمستجدات العصر، ومتطلبات المجتمع وسوق العمل. نتيجة لمرور سنوات مظلمة وفي ظل ظروف أمنية صعبة تعيشها بلادنا، أدت إلى تأخر مجمل للقطاعات وأصبح اليمن واحدًا من الدول التي تعاني من التخلف وعدم مواكبة ركب التطور في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. بينما استطاعت الكثير من الجامعات في دول العالم المتقدم والدول العربية الإسهام في دعم اقتصادهم الوطني وتطويره من خلال تبني مشاريع الحاضنات التكنولوجية، لكن في بلادنا لا تزال الجامعات بعيدة عن الإسهام في دعم الإبداع والابتكار واحتضان المشاريع، وهذا ما أكدته دراسة (حسن، 2017) بأن هناك غيابًا لحاضنات الأعمال في الجامعات اليمنية الحكومية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن هناك قصورًا واضحًا في أداء الجامعات اليمنية لوظائفها، ولعل أبرزها القصور الواضح في الوظيفة المتعلقة بخدمة المجتمع.

وانطلاقًا من حاجة بلادنا لدعم الاقتصاد الوطني ورسم سياسة شاملة للتطور الاقتصادي، فإن الباحثة تقترح إنشاء الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية القائمة على تحويل المعرفة إلى استثمار، وتحول الأفكار الإبداعية والابتكارات إلى مشاريع، وترجمتها إلى واقع لتصبح منتجات جديدة في الأسواق، للوصول إلى مجتمع المعرفة.



وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

- 1- ما دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة ؟
- 2- ما المقومات الرئيسة لنجاح الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة؟
- 3- ما أبرز التجارب العالمية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في إنشاء حاضنات تكنولوجية في الجامعات اليمنية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

- 1- التعرف إلى دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة.
- 2- التعرف على المقومات الرئيسة لنجاح الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة.
- 3- التعرف على أبرز التجارب العالمية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في إنشاء حاضنات تكنولوجية في الجامعات اليمنية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

- 1- يعد هذا البحث من أوائل الدراسات التي تناولت الحاضنة التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة، في حدود علم الباحثة.
- 2- يقدم صورة واضحة عن التعاون الذي يمكن أن يتم بين الجامعة وأبحاثها ومؤسسات الإنتاج لتحقيق مجتمع المعرفة.
- 3- ينقل البحث الحالي صورة عن تجارب الجامعات في دول العالم ودورها في خدمة المجتمع من خلال الحاضنات التكنولوجية.
- 4- قد يسهم هذا البحث في إثراء المكتبات العلمية بمراجع، تساعد الباحثين القادمين في دراستهم عبر الاطلاع على النتائج والتوصيات.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالتعرف إلى دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة، من وجهة نظر الخبراء المختصين في هذا المجال، بجامعة (صنعاء، عدن، حجة، إب، تعز، ذمار)، للعام 2018م.



مصطلحات البحث:

يتضمن البحث الحالي المصطلحات الآتية:

1- تعريف الحاضنات التكنولوجية:

يعرفها (المكتب الإقليمي للدول العربية 2003) بأنها: "تمثل نمطاً جديداً من البني الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفكرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها".

تعرف الباحثة الحاضنة التكنولوجية إجرائياً بأنها: "بيئة أو إطار متكامل من التجهيزات والخدمات وآليات المساندة، تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث بهدف تحويل المعرفة إلى استثمار، وتحويل الأبحاث والابتكارات التكنولوجية إلى مشروعات ناجحة، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

2- تعريف مجتمع المعرفة:

يعرف (العساف ومزاهرة، 2010م) مجتمع المعرفة بأنه: "مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة، الذين يحاولون الإفادة من تجميع معرفتهم سوياً بشأن المجالات التي يهتمون بها، وخلال هذه العملية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة".

تعرف الباحثة مجتمع المعرفة إجرائياً بأنه: "قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة وتنميتها لدى الطلبة، وإعداد خريجين مزودين بالتصورات المعرفية التكنولوجية بغرض بناء مجتمع معرفي متطور".

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري للحاضنات التكنولوجية:

نبذة تاريخية عن الحاضنات التكنولوجية:

تعود بداية ظهور الحاضنات التكنولوجية إلى العقد السابع من القرن الماضي في عام 1959م، في الولايات المتحدة الأمريكية، بمركز باتافيا بولاية نيويورك، (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك سعود، 1426، 19). وتبعها عدد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة تكنولوجية في أوربا عام 1986م، أما على المستوى العربي فتعد مصر أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجية تابعة لوزارة الصناعة، وذلك في عام 1998. وتشير الإحصائيات إلى وجود 1000 حاضنة تكنولوجية في الوقت الحاضر في العالم، ومنها ما يقارب الـ 500 حاضنة في الولايات المتحدة لوحدها؛ إذ شهدت الفترة الزمنية التي تلت نشوء هذه الحاضنات تطورات متلاحقة؛ ففي الثمانينيات وبدايات التسعينيات من القرن الماضي أضحت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة منظمات الأعمال الصغيرة على النمو والاستمرار، بوصفها عاملاً أساسياً ومهماً للنمو الاقتصادي في المنطقة التي نشأت فيها، ومنذ ذلك الحين بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية، والمؤسسات الحكومية والخاصة بتبني الحاضنات بوصفها أداة تقليص لاحتمالية الفشل، فضلاً عن كونها أداة تسريع عمليات الابتكار في الأعمال، (جوادي وآخرون، 2015، 5). وقد انبثقت الحاضنات نتيجة ثلاث حركات: (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك سعود، 1426، 20).

- الأولى محاولة استخدام مباني مصانع عتيقة مهجورة في مناطق فقيرة في الوسط الغربي والشمال الشرقي للولاية بتقسيمها بين شركات صغيرة.
- الثانية بدأت بتجربة قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية Foundation National Science بتبني عمليات الابتكار ومخاطرات الأعمال في الجامعات الكبرى.
- الثالثة نجمت عن مبادرات من قبل عدة مستثمرين مغامرين من الأفراد ومجموعات الناجحين الذين رغبوا في نقل خبراتهم إلى الشركات الجديدة في مناخ يشجع على ابتكار التقنيات الناجحة وتسويقها.

أهداف الحاضنات التكنولوجية:

يحدد (Tornatzk et al, 2002, 3) أهم أهداف الحاضنات التكنولوجية في الآتي:

- مساعدة الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.
- تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة.



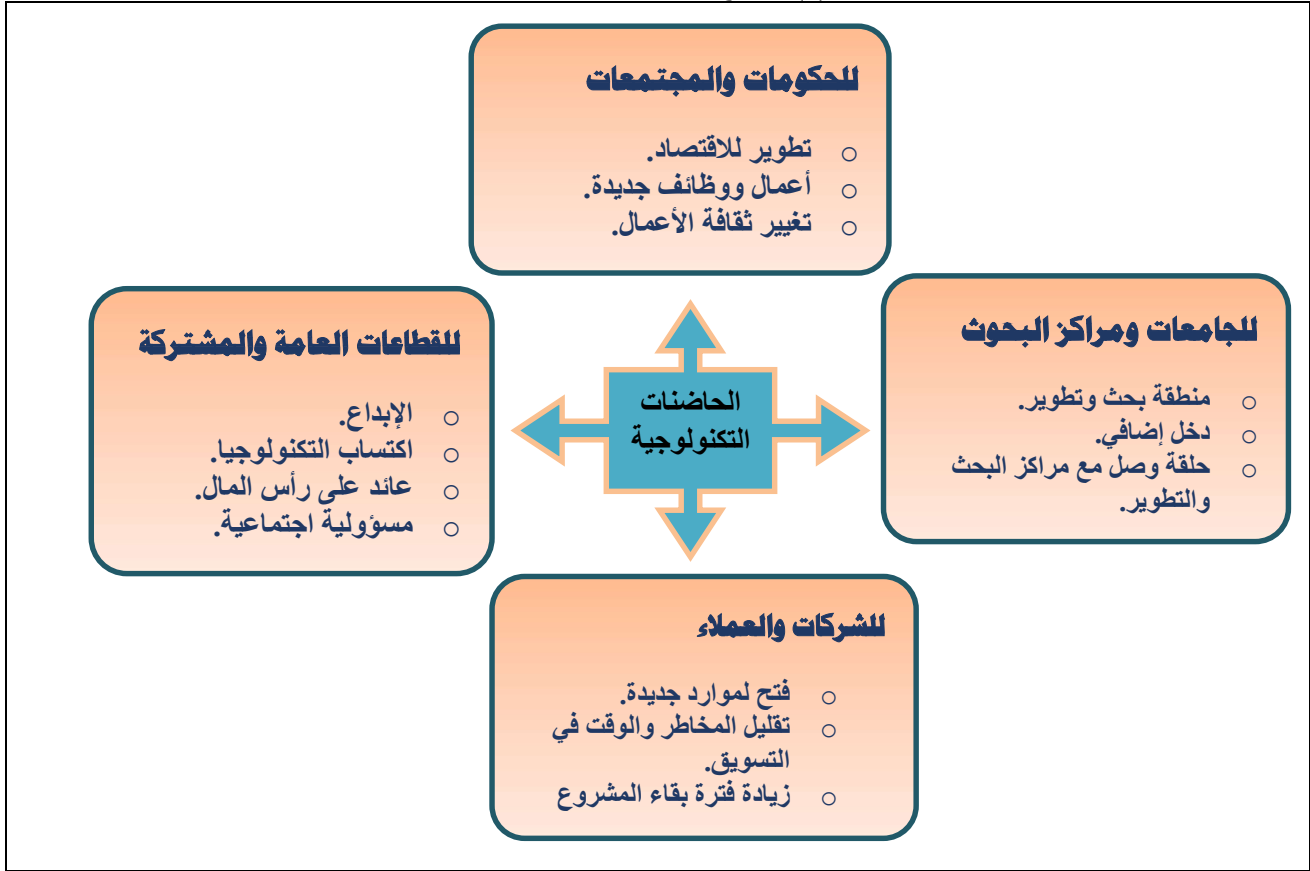
- مساعدة الباحثين الشباب على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي ينفذونها (مشاريع التخرج) من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري.
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنسبها.
- تقليص الخطر وأسباب الفشل للمشروعات.
- تغيير ثقافة تقاسم الأخطار والعمل الجماعي والعمل في شكل شبكات واقتسام المعلومات.
- مساعدة رواد الأعمال على إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مراحل الإقلاع (خريج الحاضنة).
- ربط المؤسسات المختصة بالقطاعات الصناعية والتجارية محلياً وربما في الدول الصناعية المتقدمة.
- الإسهام في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة تكنولوجياً وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي.
- وترى الباحثة أن أهداف الحاضنات التكنولوجية يتمثل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمبادرة لدعم المشروعات العلمية والتكنولوجية الناشئة التي لا تتوافر لها المقومات الأساسية للبدء الفعلي في العمل، وكذلك تقليل المخاطر لأسباب الفشل للمشروعات القائمة، وأيضاً تمثل الحاضنات أداة مهمة لترجمة الابتكارات والإبداعات البشرية إلى مشروعات عمل جادة، فضلاً عن كونها آلية لخلق فرص عمل جديدة.

أهمية الحاضنات التكنولوجية:

ويخلص (السنوسي والذويبي، 2003، 22) أهمية الحاضنات التكنولوجية في الآتي:

- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.
- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته.
- تشجع المستثمرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم التي توصف بأنها شركات رأس مال المغامر أو المخاطر.
- تسهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكار والإبداعات في شكل مشاريع إنتاجية.
- توفير فرص العمل.
- تعمل على إقامة دعم المشاريع الإنتاجية والخدمية صغيرة كانت أم متوسطة؛ تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة.
- تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.
- الشكل (1) يوضح أهمية الحاضنات التكنولوجية



المصدر: (بوكميش وعلي، ب ت، 11)

عوامل نجاح الحاضنات التكنولوجية:

- هناك مجموعة من العوامل التي لابد من توافرها لنجاح الحاضنات التكنولوجية يوضحها (السنوسي والدويبي، 2003، 42) بالآتي:
- وضع خطة علمية مدروسة وذلك من أجل العمل علي تنفيذها.
- وجود مدير كفاء وفعال يعمل على إدارة الحاضنة وتنسيق جميع الجوانب الفنية والبشرية والمالية ووضع الخطط اللازمة لدعم المشاريع الخاصة.
- حصول الحاضنة على دعم الحكومة أو الهيئات المحلية أو البنوك والمنظمات الدولية والمستثمرين لما سيكون له من أثر في توفير التمويل المالي اللازم للحاضنة.
- أن تتوفر لدى الحاضنة المبنى الكبير والمجهز بالآلات والمواد والأدوات اللازمة التي تسمح باستقبال المشاريع.
- العمل على إعداد دراسات تحدد نوع الخدمات التي تطلبها المشاريع الصغيرة التي تكون بحاجة إليها.
- أن تكون الحاضنة قريبة من مواقع الجامعات ومراكز البحوث والمناطق الصناعية.



- التقييم المستمر، يجب على الحاضنة أن تعمل على تقييم أعمالها؛ فضلاً عن تقييم المشاريع التي تخرجت من الحاضنة.
- اتباع آلية علمية دقيقة ومحايدة من أجل اختيار المشاريع التي تحتاج إلى دعم.
- العمل على إجراء التتبع التقييمي لكل مرحلة من مراحل إنشاء الحاضنة وكل الأخطاء التي وقعت فيها.
- إنشاء الحاضنات بحيث تكون قادرة على تقديم الدعم والمساعدة للمشاريع الصغيرة.
- اختيار الموقع المميز للحاضنة من حيث المساحة، وعدد العمال.
- العمل على التنسيق مع كافة الجهات التي تعمل على دعم الحاضنة ماليًا، فنيًا، مهنيًا، تسويقيًا، والاستفادة من كل ذلك.
- تحديد الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الحاضنة، هل هو اجتماعي كخلق فرص العمل أم هو تحقيق الربح، أم الاثنين معًا؟
- شبكات الأعمال وارتباط الحاضنات ومشروعاتها بالشركات الكبيرة.

وعليه؛ يمكن القول إن عوامل نجاح الحاضنات التكنولوجية يتوقف على وجود إدارة فاعلة ذات خبرات متميزة، ومدى توفر الدعم والتمويل من قبل الجهات الحكومية أو الهيئات المحلية، وحسن اختيار المشاريع، وتوفير الخدمات المساعدة، واختيار الموقع المميز للحاضنة، والهدف الذي تسعى إليه الحاضنة، وكذلك التقييم المستمر لأداء الحاضنة.

المقومات الأساسية لنجاح الحاضنات التكنولوجية:

يوضح (عبد الرزاق، 2014، 192) المقومات الأساسية لنجاح الحاضنات التكنولوجية كالاتي:

- برامج الحاضنات التكنولوجية الفعالة التي تركز على خطة عمل ودراسة جدوى.
- الإدارة السليمة والقائمين على الحاضنات.
- الاهتمام بالمختصين مادياً ومعنوياً لزيادة قدرتهم على الإبداع.
- المرونة عنصر أساسي في نجاح الحاضنات.
- على المحتضنين أن يكونوا على قدر من المسؤولية؛ وليس عليهم التعاون فقط مع القائمين على الحاضنة؛ بل أيضاً إنجاز أعمالهم خلال الفترة الزمنية المحددة.
- تحليل نقاط الضعف والقوة لأجل التطوير.
- إدارة الحاضنة؛ تعرف تمامًا رسالتها، وعليه فإن المديرين العاملين في الحاضنة يعرفون بوضوح ويعملون لدعم هذه الرسالة.
- تقييم منظم بجميع مفاهيم البرنامج يؤكد أن الحاضنة تحقق الأهداف الموضوعية لها.



- أفضل الحاضنات هي التي تربطها شبكة الاتصالات مع المجتمع المحيط بها والخطط الاقتصادية واستراتيجيات البلد... الخ.

خطوات إنشاء الحاضنات التكنولوجية:

- تتمثل خطوات إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالمراحل الآتية: (مركز الأبحاث الإحصائية للدول الإسلامية، 2002، 38):

1- مرحلة الدراسة والمناقشة والتخطيط:

- إطلاق حملة توعية لمفهوم الحاضنات التكنولوجية ومشاكلها وآفاقها.
- إجراء دراسة جدوى لتحديد الأطراف المعنية بالحاضنات التكنولوجية ومؤسسيها وأهدافها وتكاليفها.
- إعداد خطة مفصلة لتحديد المعايير الرئيسية للحاضنات، وانتقاء المبني المناسب لها، ووضع المقاييس لاختيار أصحاب المؤسسات المؤهلين للانتفاع بخدماتها، ورسم خطة مفصلة لتنفيذ برامجها.

2- مرحلة التنفيذ:

يبدأ خلالها المجلس الإداري في ممارسة وظائفه، ويتم تشكيل فريق الإدارة الحاضنة وتدريبه، ويتم الاختيار الدقيق لأصحاب المشاريع، وتحدد الممارسات التشغيلية، ويستكمل تأهيل المباني وتوريد المعدات، وكي يبدأ التشغيل. وتتراوح مدة العمل التحضيري بين 9 إلى 21 شهرًا في معظم الدول النامية.

3- مرحلة التشغيل المدعومة:

تتراوح مدتها ما بين 3-4 سنوات إلى حين تبدأ الحاضنة في تحقيق دخل ذاتي، يمكنها من سد نفقاتها التشغيلية.

4- مراقبة عمليات الحاضنة وعولتها:

من أجل رفع مستوى أدائها وربطها بالمؤسسات والأطراف ذات العلاقة والاهتمام على الصعيد العالي.

وترى الباحثة أن التطبيق الفاعل لخطوات الحاضنات التكنولوجية السابقة يستطيع فعلاً أن يخدم بناء مجتمع المعرفة في بلادنا؛ ما سيدعم تحقيق الآمال في التطور والنمو والتطور ومواكبة الركب الحضاري العالمي وتقليل من الفجوة المعرفية مع الدول المتقدمة.

الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية:

- تقدم الحاضنات التكنولوجية جملة من الخدمات المتنوعة منها: (رحيم، 2003، 73):
- توفير المرافق المتعلقة بالبنية التعليمية.



- تقديم الخدمات الفنية.
- توفير الأماكن والمكاتب المجهزة.
- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل.
- توفير الخدمات القانونية.
- بناء شبكات التواصل.

إلى جانب ما سبق؛ أشار (الشماع، 2009، 3) إلى الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية في الجامعات كآلاتي:

- المشاركة مع الجامعة في التسهيلات المكانية والخدمات التكنولوجية.
- الاستشارات والخدمات الإدارية المتخصصة.
- الاستفادة من وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والخدمات التكنولوجية.
- الاستفادة من التمويل المتاح.
- خدمات الإسناد الفني والإداري الأخرى.

أنواع الحاضنات التكنولوجية:

تنقسم الحاضنات التكنولوجية إلى أربعة أقسام رئيسة كما وضحتها (معهد البحوث الاستشارية بجامعة الملك سعود، 1426، 3) وهي:

- 1- حاضنات تقنية: حيث تكون الحاضنة جزءاً من مشروع متكامل يتضمن مؤسسات تعليمية، أبحاثية ويشمل نطاقاً متنوعاً من الاهتمامات الأخرى التي تهدف إلى تحقيق تنمية المنطقة.
- 2- حاضنات محلية: تهدف الحاضنات إلى استغلال موارد محلية معينة لتطوير مشروعات أعمال عديدة في قطاع محدد، ومن ثم تصبح الحاضنة نواة لنمو المحلي.
- 3- حاضنات عامة: تخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها قد تركز على مجالات الابتكار في قطاع الأعمال الخاصة، وقد يجري تأسيس الحاضنات العامة بهذا الهدف أصلاً أو قد يتم إنشاؤها لخدمة قطاع محدد ثم تتحول الحاضنة عامة.
- 4- حاضنات تنميه: تهدف هذه الحاضنات إلى إنشاء مشاريع أعمال وشركات تنمية عن طريق الفريق المناسب للإدارة؛ بحيث تكون قادرة على استغلال وتنمية فرص تجارية محددة، وأيضاً دعم طريق انتقاء المتفوقين في مجال التنمية وإمدادهم بالمهارات الإرشادية اللازمة.

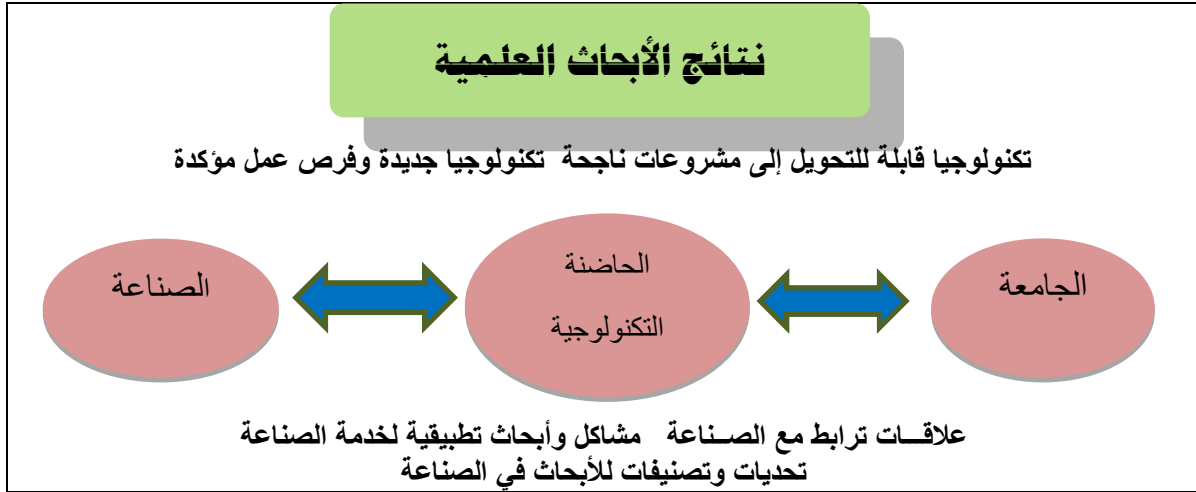
الجامعة والحاضنة التكنولوجية:

لقد تم إنشاء الحاضنة التكنولوجية المرتبطة بالجامعة (أو ما يسمى حاضنات التكنولوجيا الجامعية)، لخلق دور جديد وحساس لها يسهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث العلمي)، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات، (بوكميش وعلى، 2015، 14). كما أن الهدف من هذا النوع هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية لهم في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال: (تركمانى، 2006، 7):

- الإسهام في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي.
- ضمان الاستفادة الفعالة للمجتمع المعرفي والمعلوماتي.
- توليد فرص عمل للشباب.
- تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة.
- منع هجرة الأدمغة. والشكل (2) يوضح أن الحاضنات التكنولوجية تعمل بوصفها آلية لتحويل البحث العلمي إلى مشاريع ناجحة.

الشكل (2)

العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية ومراكز البحوث / الجامعة / الصناعة:



المصدر: (الشبراوي، 2005، 75)

متطلبات إنشاء الحاضنات التكنولوجية في الجامعات:

لقد أثبتت الدراسات أن الحاضنات التكنولوجية في الجامعات العالمية نجحت وأسهمت بشكل كبير في التنمية الاقتصادية بسبب عوامل عديدة، (طاهر وعبد الحسين، 2012، 67). ويمكن الاستفادة من تجارب هذه الدول ونقلها إلى الجامعات اليمينية للإسهام في التحول إلى مجتمع المعرفة.



وعلى هذا الأساس هناك عدة متطلبات لإنشاء الحاضنات التكنولوجية في الجامعات، ويوضح (شليبي، 2005) هذه المتطلبات في الآتي:

- مساحة الحاضنة: يجب أن لا تقل عن 30 ألف متر مربع.
- المشاريع المحتضنة: لا تقل عن عشرة مشاريع لأجل تبادل الخبرات والمعلومات بينها، والاستفادة من الموارد المتاحة.
- موقع الحاضنة: يجب أن تتوفر قيادة إدارية متميزة بالمرونة قادرة على التخطيط واتخاذ القرارات.
- نظام المراقبة والتقييم: يجب وجود نظام للمراقبة والتقييم لأنشطة الحاضنة وتقييم المشاريع والشركات التي تحتضنها.
- الأهداف الاستراتيجية: يجب وضع خطة متكاملة ذات مواصفات خاصة وتتضمن شبكة من الاتصالات وشبكة المعلومات وقاعات لعقد الدورات تجذب المستثمرين والشركات الأجنبية.
- سياسات الجامعة: على الجامعة أن تتبنى سياسات تؤدي إلى تفعيل البحث العلمي لتحقيق النمو الاقتصادي.
- دعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- دعم الحكومات المحلية: يجب أن تقوم الحكومات المحلية والمركزية بدعم تأسيس الحاضنات التكنولوجية.
- فترة الاحتضان: لا تزيد عن ثلاث سنوات.
- الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة.
- معايير قبول المشاريع: يجب على الجامعة أن تضع سياسة قبول للمشاريع والشركات التي تحتضنها وفقاً لمعايير محددة مسبقاً.
- تخصيص قطع من أرض ودعم مادي: يجب على البلديات والحكومة المحلية تخصيص قطع من الأرض لإقامة الحاضنات.

التجارب العالمية الناجحة للحاضنات التكنولوجية:

أولاً- الحاضنات التكنولوجية في العالم:

أ- التجربة الأمريكية:

تعد من أقدم التجارب حيث إن مفهوم الحاضنات التكنولوجية تم تطويره بشكل أساسي في الولايات المتحدة سنة 1959؛ لكن انتشر مفهوم الحاضنات بشكل كبير من خلال التجربة الأولى في مركز الأعمال بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتتميتها وإعدادها، وفي عام 1984م، أنشئت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة فبعد أن لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ارتفع العدد عند تبني الجمعية الأمريكية عام 1985، التي تمت إقامتها من قبل بعض رجال



الصناعة الأمريكية في صورة مؤسسة خاصة للحاضنات هدف إلى تنشيط صناعه الحاضنات؛ فصاريت تضم أكثر من 1200 حاضنة للأعمال تعمل في الوقت الحاضر في أمريكا الشمالية، (تقرير الجمعية الوطنية للحاضنات الأعمال الأمريكية، 2009، 6).

أنواع وتخصصات الحاضنات الأمريكية:

تتمثل أنواع وتخصصات الحاضنات الأمريكية بالآتي: (الشبراوي ودرويش، 2003، 63):

1- 27% من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية مرتبطة بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشارك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، 10% من هذه النسبة تمثل حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص، و9% ذات توجه تكنولوجي متخصص (التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا المعلومات...).

2- 16% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعد من النوع المشترك؛ إذ يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات؛ علاوة على تمويل المشروعات.

طرق تمويل الحاضنات الأمريكية:

يحدد (الشبراوي ودرويش، 2003، 63) طرق تمويل الحاضنات الأمريكية كالآتي:

1- بلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة حوالي 51% من مجموع الحاضنات، وهي حاضنات لا تهدف للربح.

2- تحويل حوالي 8% من الحاضنات من طرف جهات خاصة ومستثمرين ومجموعة شركات صناعية؛ حيث تهدف إلى استثمار الأموال فضلاً عن نقل التكنولوجيا وتطويرها.

3- 5% من الحاضنات فقط تمويلها هيئات خاصة مثل الغرفة التجارية وبعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية وتهدف إلى خلق فرص عمل إضافية ودعم الصناعات التقليدية.

ب- التجربة الفرنسية:

تعد التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ تعود إلى حوالي منتصف الثمانينيات، ويقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200 حاضنة، تتوزع على مختلف المدن الفرنسية، وقد تم حديثاً عام (2001) إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات، (الشبراوي، 2005، 72).

أنواع الحاضنات الفرنسية:

تتمثل أنواع الحاضنات الفرنسية بالآتي: (قطاف، 2007، 141-142):

1- حاضنات حكومية: هي الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة والمعاهد العلمية المختلفة ومراكز البحوث علاوة على الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم.



2- **حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى:** هي حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة في المجالات التي تهتم هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة، مثل شركة الاتصالات الفرنسية France Telecom، وشركة الكهرباء الفرنسية EDF.

3- **حاضنات قطاع خاص:** هي حاضنات استثمارية تهدف إلى الربح، بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر. وتقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات المخاطرة العالية جدًا، ومثال هذه الحاضنات الخاصة، حاضنة Talento التابعة لشركة KPM6.

خصائص الحاضنات الفرنسية:

يلخص (الشبراوي، 2005، 53) خصائص الحاضنات الفرنسية بالآتي:

- جميع الحاضنات الفرنسية (تكنولوجية أو غير تكنولوجية) تقدم خدمات للمشروعات غير الملتحقة بها.
- معظم الحاضنات التكنولوجية توفر الخدمات المالية ورؤوس الأموال المخاطرة لاحتضان الابتكارات والاختراعات.
- الغالبية العظمى من هذه الحاضنات تتبع الإدارات المحلية ووزارة البحث العلمي، وتأخذ شكلا قانونيا موحدا تحت صيغة "جمعية أهلية لا تهدف للربح".
- تتوزع الحاضنات في معظم المدن الفرنسية وتستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجارية ذات قيمة إيجار مخفضة ولمدة لا تزيد عن 23 شهرا فقط.

ثانياً- التجربة العربية:

أ- تجربة مصر:

- تعد التجربة المصرية في ميدان الحاضنات التكنولوجية التجربة الأولى على مستوى الدول العربية التي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة، ولتحسين هذه التجربة تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في جويلية 1995، ويحدد (درويش، 2005، 2-3) أهم أهدافها إلى:
- نشر ثقافة العمل الحر وتنميتها ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة بكافة أنواعها عن طريق وضع آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الاستشارية، والفنية، والإدارية، والتمويلية والتسويقية عن طريق مفهوم حاضنات الأعمال.
 - إنشاء إدارة حاضنات تكنولوجية والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على الأعداد والتكوين للكفاءات البشرية في مجال الحاضنات.
 - الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.



تمويل الحاضنات المصرية:

- ويوضح (قطاف، 2007، 155) مصادر تمويل الحاضنات المصرية بالآتي:
- التمويل الكامل طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات.
- التمويل من خلال رأس مال مخاطر (من خلال شركة، جزء منها مملوك للدولة والآخر لمستثمر في القطاع الخاص) .

الخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنات المصرية: (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2005، 16):

- الخدمات المتخصصة (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعير).
- خدمات تسويقية وفتح أسواق تصديرية جديدة.
- خدمات تمويل وإنتاج العينة الأولى.
- الخدمات الإدارية (المحاسبة، إعداد الفواتير، تأجير المعدات) .
- خدمات السكرتارية (معالجة النصوص، تصوير الوثائق، حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات، المكالمات التلفونية).
- الخدمات العامة (الأمن، أماكن تدريب، قاعة الكمبيوتر والإنترنت، المكتبة).
- خدمات إنهاء دراسات الجدوى وعمل خطط المشروع.

ب- التجربة الأردنية:

- كانت البداية الأولى لدعم المشاريع الصغيرة عن طريق إنشاء التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال والتكنولوجيا في أواخر الثمانينيات الذي يعمل بشكل أساسي على دعم المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال احتضان المشاريع وتوفير بعض الخدمات المالية والفنية والإدارية والتسويقية لها، ومن ثم يمكن إجمال أهم أهدافها كما وضحتها (السنوسي والذويبي، 2003، 130 - 131) إلى:
- 1- دعم أفكار الرياديين والأبحاث وتحويلها إلى أعمال ناجحة اقتصاديًا وتجاريًا.
 - 2- توفير الموارد والإمكانيات المتاحة من أجل خدمة المشروعات الصغيرة وإنجاح مشاريعها.
 - 3- ربط المشاريع الصغيرة بالمشاريع التقنية المتطورة.
 - 4- تشجيع التطور التقني بما يخدم المشاريع الناشئة.

الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية الأردنية:

- تتمثل الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية الأردنية في الآتي: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، 1995، 25 - 26):
- 1- مكان مؤثث بإيجار منخفض ويرتفع بالتدرج في حال أصبحت المؤسسة تحقق الأرباح، من أجل تشجيعها على ترك الحاضنة وفتح المجال أمام مشاريع أخرى للدخول إلى الحاضنة.

- 2- المساعدة في الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل بشروط مناسبة للمشاريع الصغيرة.
- 3- توفير بعض الخدمات الإدارية؛ مثل السكرتارية، الاستقبال، هاتف، حاسوب، الصيانة وغيرها من الخدمات الضرورية للمشاريع.
- 4- تقديم بعض الخدمات التسويقية والاستشارية.

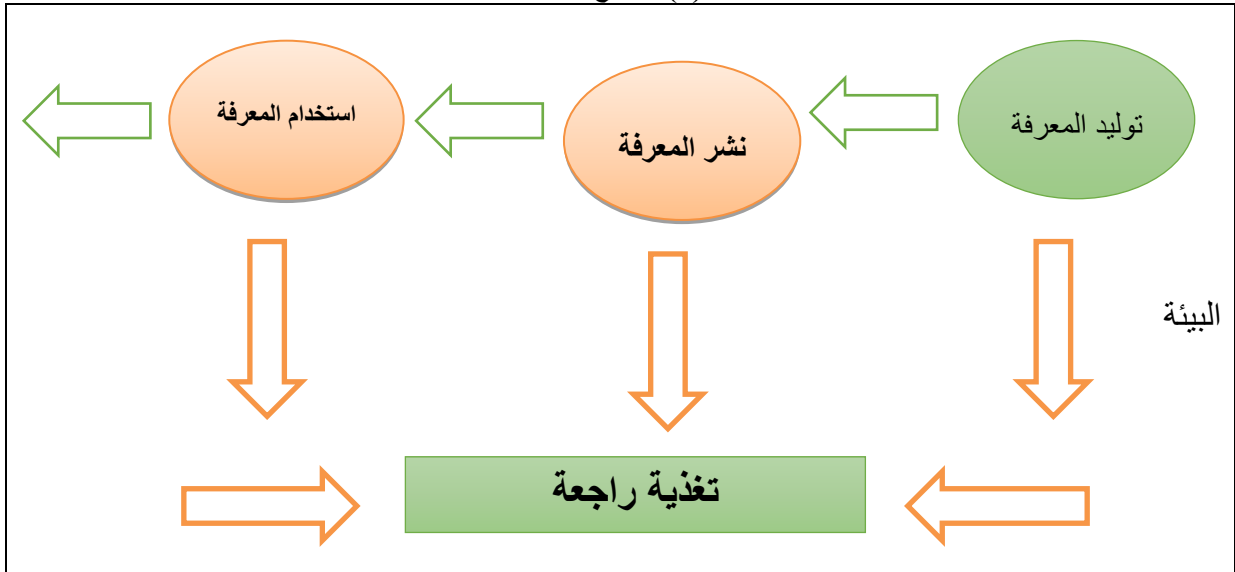
مجتمع المعرفة:

نقطة البدء في الاهتمام بالمعرفة إلى تنامي الاعتقاد بأن الأصول المعرفية للمجتمع - المعرفة والخبرة لا الأصول المادية (الخام أو الرأسمالية) أو المالية، هي المحددات الجوهرية للإنتاجية والتنافسية ومن ثم التقدم في عالم اليوم والغد. ويطلق وصف مجتمع المعرفة على الطور الراهن والأحدث من مسيرة التقدم البشرية، كما يتبلور في المجتمعات البشرية الأكثر تقدماً، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، 40.39). وقد أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة، وتحديثها وتراكمها؛ وتحول هذا المجال أي مجال المعرفة إلى محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والتفوق الحضاري، (جودة، 2009). ومن هنا يبرز مفهوم دور المعرفة:

دورة المعرفة:

يعتمد التوجه نحو مجتمع المعرفة والاستفادة من معطياته على تفعيل دور المعرفة وفعالية أدائها وزيادة عطائها، (صوفي ومحمود، 2007). ويمكن وضع تصور منطقي بسيط لما يسمى (بدورة المعرفة)، يعبر عنها بالشكل (3) يوضح دورة المعرفة.

الشكل (3) يوضح دورة المعرفة



المصدر: (جمال وويج، 2006، 6).

ويوضح (جمال وويج، 2006، 6) دورة المعرفة على النحو الآتي:



- 1- توليد المعرفة: حيث تتطلق المعرفة في التفاعل بين الحقائق والمعرفة المتوفرة من جهة، وبين عقل الإنسان وقدرته على التفكير من جهة أخرى.
- 2- نشر المعرفة: الإنسان يحتاج إلى المعرفة بشتى أنواعها؛ وعلى ذلك فإن ضرورة اكتساب المعرفة بالنسبة للإنسان تماثل ضرورة الحصول على الغذاء.
- 3- استخدام المعرفة: ففوة المعرفة تأتي من توظيفها بكفاءة في كافة شؤون الحياة، ولاشك في أن للبيئة التي نكون بها دورًا في المعرفة في إطارها وتأثيرها كبير في حيوية دورة المعرفة في توليد ونشرها وتوظيفها.

أهمية التحول نحو مجتمع المعرفة:

شهدت معظم دول العالم مؤخرًا تحولًا اجتماعيًا واقتصاديًا واضحًا نحو ما يسمى بمجتمع المعرفة؛ حيث يولد هذا المجتمع المعرفة وينشرها ويستثمرها لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لمواطنيه بشكل مستدام؛ أي أن هذا التحول مرحلة جديدة من التوجه نحو مجتمع المعلومات، وينطوي التحول إلى مجتمع المعرفة بأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، كما لا يمكن التحول إلى مجتمع المعرفة دون التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، ويتميز هذا النوع من الاقتصاد باعتماد النمو فيه على عامل المعرفة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، (الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، 1435، 7).

ويشير (برنامج الأمم المتحدة، 2009) إلى أن مجتمع المعرفة يعد نقلة متقدمة عن مجتمع المعلومات، وهذا يتفق عليه كثير من المفكرين الذين ينظرون إلى أن تقنية المعلومات والاتصالات قد أدت إلى إدراك أن المعرفة أصبحت هي المبدأ والقوة الدافعة لكل أبعاد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحدث من حولنا في عالم اليوم، (الأمم المتحدة، 2009).

ويذكر (William, 2008) أنه يجب بناء مجتمعات المعرفة على أربعة أركان (حرية تعبير، وصول الجميع إلى المعلومات والمعرفة، احترام التنوع الثقافي واللغوي، التعلم الجيد للجميع).

وترى الباحثة أن مبررات التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي ضرورة مهمة للغاية في ظل تحديات مجتمع المعرفة؛ إذ إن البيئة اليمينية بحاجة إلى مجتمع قائم على المعرفة لمواجهة التغيرات، ويتطلب ذلك وضوح الرؤى، وإعادة النظر في الأهداف الأساسية لديها، كذلك توفير نماذج جديدة للقيادة متفهمين للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية... الخ.

أبعاد مجتمع المعرفة:

أصبح لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة ومتشابهة، يمكن إبرازها فيما يأتي:

- 1- **البعد الاقتصادي:** يتمثل في أن المعلومة هي المصدر الأساسي للقيمة المضافة وتوفير فرص العمل؛ وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.
- 2- **البعد التكنولوجي:** إذ إن مجتمع المعرفة في البعد التكنولوجي يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مختلف مجالات الحياة، (توفيق وموسي، 2010، 17).
- 3- **البعد الاجتماعي:** يعني سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطور بالنسبة للفرد.
- 4- **البعد السياسي:** يتمثل في مجتمع المعرفة بإشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة؛ أي مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعته الحال لا يحدث إلا بتوسع حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة وأشراك الجماهير في عملية اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية الفعالة، (الظاهر، 2009، 32-38).

خصائص مجتمع المعرفة:

تتمثل خصائص مجتمع المعرفة بالآتي: (ياسين، 1992، 3):

- 1- أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو الانتقال؛ لأنها تراكمية.
- 2- أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فاعلية.
- 3- أن سر الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات هو أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني، وتعميقه من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان.

ثانياً- الدراسات السابقة:

أ-الدراسات المتعلقة بالحاضنات التكنولوجية:

1-دراسة (Nasir, el al, 2012):

هدفت الدراسة إلى معرفة أداء حاضنات الأعمال التجارية المتصلة بالتكنولوجيا في الصين، وكذا مقارنة مجموعة المستأجرين، ومجموع الإيرادات التي تخرج المستأجرين، فضلاً عن عدد براءات الاختراع التي حصلت عليها ومعرفة حجم الاستثمار والتمويل في هذه الحاضنات، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي المسحي، و تم استخدام الاستبيان بوصفها أداة لجمع المعلومات والبيانات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن أداء حاضنات التكنولوجيا تزايد خلال العقد الماضي؛ إذ إن الأداء يتزايد كل عام بتزايد عدد الشركات وبراءات الاختراع، وأن الاستثمار في

الأعمال التجارية والتكنولوجية لرعاية المشاريع الطلائعية يعد العمود الفقري لتسريع الابتكار وتطوير الأعمال التجريبية الجديدة.

2-دراسة (النخالة، 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحاضنة التكنولوجية ودورها في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في حاضنة الجامعة الإسلامية وحاضنة الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت المقابلة والاستبانة أداتين رئيسيتين لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من المشاريع المحتضنة والبالغ عددهم (150) مشروعاً، وتم استخدام طريقة الحصر الشامل، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الحاضنات التكنولوجية تعد محركاً أساسياً في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة وقد وافق المشاركون على دور الحاضنات التكنولوجية ومدى تأثير نموذج الحاضنة المستخدم على مخرجات عملية الاحتضان.

3-دراسة (Stal et al, 2016):

هدفت الدراسة إلى تحليل أداء حاضنات الجامعات المبنية على التكنولوجيا في تنشيط وتحفيز العمل الحر، وابتكار الأعمال الأكاديمية، وجلب الشركات التي ينشئها الأعضاء الأكاديميون، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي النوعي لتحليل المعلومات، واعتمد على إجراء مقابلات مع الأكاديميين ذوي الخبرة في تلك الجامعات، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن الجامعات تضيع الكثير من الجهد لتشجيع العمل الحر أكثر من نتائج البحوث الأكاديمية للشركات، أن هناك نقصاً في رؤية الأكاديميين للقناة المرتبطة بنقل التكنولوجيا التي يتم تطويرها في البيئة العامة في السوق وبغياب هذه القناة لن يكون للتكنولوجيا أي استخدام تجاري.

4-دراسة (توفيق وآخرين، 2017):

هدفت الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة لحاضنة تكنولوجية بجامعة (بنها) لدعم وتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع القليوبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأهداف البحث وطبيعته، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن الحاضنة التكنولوجية من أهم الآليات الفعالة لدى الجامعات المتقدمة؛ لما تقوم به من جهود ملحوظة في ربط الجامعة بمجتمعها.

5-دراسة (الخولاني، 2017):

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج مقترح لتطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء تجربة حاضنات الأعمال، اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي؛ حيث قامت بمسح الوثائق والدراسات التي أجريت على واقع تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية، ولتطوير هذا الواقع تم التعرف إلى دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي الجامعي، فضلاً عن

رصد أهم التجارب العربية والعالمية في تبني الجامعات لحاضنات الأعمال، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: الوصول إلى مكونات الأنموذج المقترح لتطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء تجربة حاضنات الأعمال.

6-دراسة (حسن، 2017):

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لإنشاء حاضنات أعمال بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء بعض التجارب العالمية، اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي، وأسلوب الدراسات الاستشرافية (أسلوب دلفي)، واستخدام لجمع البيانات أداة المقابلة والاستبيان المغلق، تم تطبيقه من خلال جولتين على (15) خبيراً في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد والإدارة والتخطيط التربوي، وبعد جمع البيانات وتحليلها، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ أهمها: عدم تناول قوانين ونظم ولوائح الجامعات اليمنية لحاضنات الأعمال، وغياب الوعي المجتمعي بمفهوم حاضنات الأعمال.

ب-الدراسات المتعلقة بمجتمع المعرفة:

1-دراسة (Gan & Zhn,2007):

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مرجعي لبناء بيئات المجتمعات المعرفية الافتراضية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج؛ أهمها: أن أساس الإبداع والتكامل والتنوع بين سمات المشاركين، وسمات البيئات الافتراضية، ونموذجي التعليم الفردي المستمر، والتعليم التشاركي وهو الأفضل في بيئة ومجتمع المعرفة الإلكتروني، وتؤكد الدراسة أهمية تحليل المعرفة وتبادلها، ومشاركة المجتمع في ممارستها وبنائها والإبداع فيها بصورة فردية وتشاركية.

2-دراسة (Beck, 2008):

هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى مدى التغيرات في أدوار المعلمين وطرق التعليم والتعلم في مجتمع المعرفة ودوره في الإصلاح في عينة من مدارس الدنمارك، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي من خلال ملاحظة المعلمين في (16) مدرسة قسمت على المراقبين المدربين بمعدل أربع مدارس لكل ملاحظ، ويقوم بملاحظة الدروس في هذه المدارس وإجراء مقابلات مع المعلمين والطلبة، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن طرق الاستقراء والاستنتاج وأساليب حل المشكلات والعمل على رفع كفايات الطلاب وتشجيعهم على إنتاج المعرفة وتوليدها بشكل فاعل.

3-دراسة (العريزي، 2014):

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى درجة أهمية مجالات أداء الجامعات في ضوء اقتصاد المعرفة، واعتمدت المنهج الوصفي، وتم دراسة مجالات الأدب السابق وتجارب دولية وإقليمية في اقتصاد المعرفة، كما تم دراسة أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة من خلال استبانة صممت لهذا



الغرض، وتكون مجتمع البحث من القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية الحكومية، وتم اختيار العينة بالطريقة القصدية، البالغ عددهم (157) فردًا، واستخدمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات والمعلومات مكونة من (116) عبارة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: اتفقت القيادات الأكاديمية على أهمية مجالات القصور المقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة بكل مكوناته من مجالات وفقرات، وذلك بدرجة أهمية عالية جدًا متجاوزة بذلك محك القبول المحدد بـ (3.5) درجة فأكثر.

4-دراسة (حسين، 2016):

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإسهامات الأساسية التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في بناء مجتمع المعرفة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى العديد من النتائج؛ أهمها: أن الجامعة تسهم بتدريب أفراد المجتمع، ورفده بالكوار البشرية المتخصصة والمؤهلة على أساليب الإنتاج الحديثة، واستثمار التقنيات العلمية المتاحة لنشر المعرفة وتطبيقها، وهذا له دور في بناء مجتمع المعرفة، فكلما زاد تركيز الجامعة على تنمية مهارات أفراد المجتمع، ورفع مستوى كفاءتهم العلمية والمعرفية؛ أدى ذلك إلى زيادة قدرتهم في التحول من مستهلكين إلى منتجين.

5-دراسة (الرابغي والشماسي، 2018):

هدفت الدراسة إلى بيان جهود برنامج (بادر) في دعم توجهات الحكومة السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، واعتمدت على المنهج الوصفي من خلال أسلوب دراسة الحالة، على أداتي المقابلة والملاحظة في جمع البيانات؛ حيث تم إجراء المقابلة مع المشرف على مكتب المدير التنفيذي في برنامج بادر لحاضنات التقنية، واعتماد أداة الملاحظة من خلال تتبع التقارير السنوية المقدمة من كل من (برنامج بادر لحاضنات التقنية - مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - وزارة الاقتصاد والتخطيط)، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج؛ أهمها أن مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة يتطلب توافر مجموعة من المقومات والركائز.

ج-جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في كثير من جوانبه لاسيما فيما يتعلق بتحديد مشكلة البحث، وصياغة أهداف البحث، وبناء أداة البحث، وإثراء الإطار النظري، والتعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية للبحث، غير أن البحث الحالي يتميز عن هذه الدراسات السابقة بما يأتي:

- يعد البحث الحالي أول بحث على المستوى المحلي حسب علم الباحثة يعالج دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية لتحقيق مجتمع المعرفة.



- تميز البحث الحالي بانفراده بمجتمع البحث وعينته؛ حيث جمعت بين خبراء في مجال الإدارة والتكنولوجيا.

- يتميز بأساليب منهج البحث؛ حيث تمثل باستخدام أحد أسلوب الدراسات المستقبلية (أسلوب دلفي)، باستثناء دراسة (حسن، 2017).

ثالثاً- منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، لجمع البيانات والمعلومات حول أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحويل إلى مجتمع المعرفة.

أسلوب البحث:

اعتمدت الباحثة على أحد الأساليب التي يتم استخدامها في الدراسات المستقبلية، وهو أسلوب دلفي (Delphi)، بهدف الوصول إلى إجماع الخبراء على أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحويل إلى مجتمع المعرفة، من خلال الاستبانة المصممة لذلك.

ويعرف أسلوب دلفي (Delphi) بأنه: "أداة مسحية لعقد مناقشات بين الخبراء، وتقدم من خلال جولات عديدة من الاستبانات لمجموعة منتقاة من الخبراء، بهدف التوصل إلى درجة من الاتفاق العام بين الخبراء فيما يتعلق بتحديد اتجاهات معينة واحتمالية حدوثها، وزمن حدوثها وتأثيرها المتوقع"، (فلية والزكي، 2003، 68).

مجتمع البحث:

شمل مجتمع البحث الحالي جميع الخبراء المختصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، في مجال الإدارة والتكنولوجيا وتخصصات أخرى، للتعرف على درجة أهمية دور الحاضنات التكنولوجية للتحويل إلى مجتمع المعرفة.

عينة البحث:

نظراً لطبيعة البحث وأهدافه المستقبلية؛ تم اختيار عينة قصدية من المختصين والخبراء، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، المتمثلة بجامعة: (صنعاء، عدن، إب، تعز، ذمار، حجة)، وقد تم اختيار هذه الجامعات لصعوبة الوصول إلى جامعات أخرى، نظراً للعدوان الخارجي، والحروب الداخلية التي تمر بها اليمن، وبلغ عدد أفراد عينة البحث (21) خبيراً. ويمكن اعتبار هذا العدد كافياً إذا تم الحصول على رأي جماعي مرتفع بالموافقة على أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحويل إلى مجتمع المعرفة.

جدول (1) يوضح عينة الخبراء حسب الجامعات اليمينية

الجهة	جامعه صنعاء	جامعة عدن	جامعة إب	جامعة تعز	جامعة ذمار	جامعة حجة
عدد الخبراء	5	1	7	5	2	1
المجموع الكلي	21					

جدول (2) يوضح خصائص عينة البحث (الخبراء) حسب المتغيرات

م	المتغير	مستويات المتغير	عدد الخبراء	النسبة
1	الدرجة العلمية	أستاذ	6	28.57%
		أستاذ مشارك	4	19.04%
		أستاذ مساعد	11	52.38%
		الإجمالي	21	100%
2	التخصص العلمي	إدارة	16	76.19%
		تكنولوجيا	3	14.28%
		غير ذلك	2	9.52%
		الإجمالي	21	100%
3	جهة العمل	داخل الجامعة	16	76.19%
		خارج الجامعة	5	23.80%
		الإجمالي	21	100%
		أكاديمي	10	47.61%
4	الوظيفة الحالية	أداري	10	47.61%
		غير ذلك	1	4.76%
		الإجمالي	21	100%
		أقل من 5	6	28.57%
5	سنوات الخبرة	من 5-10	10	47.61%
		أكثر من 10	5	23.80%
		الإجمالي	21	100%

أداة البحث:

نظرًا لطبيعة تطبيق أسلوب دلفي (Delphi)؛ فقد اعتمدت الاستبانة المغلقة أداة لجمع البيانات والمعلومات، ولقد تم بناؤها بالاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة، مكونة من (39) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وهي:

- المجال الأول: دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار (9) فقرات.
- المجال الثاني: دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة (10) فقرات.
- المجال الثالث: دور الحاضنات التكنولوجية تقديم الخدمات الإدارية والفنية (10) فقرات.
- المجال الرابع: دور الحاضنات التكنولوجية بالنسبة للمجتمع (10) فقرات. وتم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (كبيرة، متوسطة، ضعيفة).

صدق وثبات الاستبانة:

يمكن الاعتماد في صدق فقرات الأداة على اشتقاقها من مضامين الإطار النظري والدراسات السابقة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم اعتبار استجابات الخبراء المشاركين في هذا البحث (عينة البحث) التي اقتضاها أسلوب دلفي (Delphi)، والمكونة من (21) خبيراً من ذوي الاختصاص والمهتمين بالإدارة والتكنولوجيا ومن تخصصات أخرى، بمثابة لجنة تحكيم للأداة، وكل ذلك يجعل من صدق الأداة وثباتها عاليين.

تطبيق أداة البحث:

بعد الانتهاء من إعداد الأداة في صورتها النهائية، تم القيام بالإجراءات الميدانية وتطبيق البحث على الخبراء المشاركين وفقاً لجولات أسلوب دلفي (Delphi) المعدل؛ حيث تم التواصل مع الخبراء والمختصين الذين وقع عليهم الاختيار في مجالات الإدارة والتكنولوجيا وتخصصات أخرى بلغ عددهم (21) خبيراً للمشاركة في البحث في الجامعات اليمنية (صنعاء، عدن، تعز، إب، ذمار، حجة) وتوزيع الاستبانة عليهم وشرح الهدف من البحث، وقد طرح الخبراء أسئلة عن أسلوب البحث، وتم تفسير تلك الأسئلة من قبل الباحثة من خلال اللقاء بهم وجهاً لوجه أو عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.

إجراءات تطبيق الجولة الأولى:

وبعد انتهاء الخبراء من الإجابة عن الاستبانة؛ تم جمعها وتفرغ إجابة الخبراء في الجولة الأولى، وتحليل نتائج الجولة الأولى بهدف معرفة درجة اتفاق الخبراء المشاركين. وفي ضوء نسبة الاتفاق المعتمدة بأسلوب دلفي (Delphi) المعدل (68%)؛ حيث تم قبول الفقرات التي تحصل على هذه النسبة فأكثر، واستبعاد الفقرات التي تحصل على أقل من هذه النسبة، وبعد تحليل نتائج هذه الجولة وجد أن الخبراء المشاركين وافقوا على جميع الفقرات التي احتوتها الأداة البالغة (39) فقرة، وكانت نسب الاتفاق عليها تزيد عن النسبة المحددة بأسلوب دلفي؛ حيث تراوحت بين (76% - 95%). وهي نسبة عالية، وبما أن الأداة وفقراتها حصلت على درجة موافقة كبيرة، تمثل إجماع دلفي المعدل (68%)؛ فقد اكتفت الباحثة بجولة واحدة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمد البحث الحالي على معيار قبول أسلوب دلفي (Delphi) المعدل (68%) فما فوق بوصفها نسبة لاعتماد الفقرات التي حصلت على إجماع من الخبراء بوصفها درجة أهمية لدور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحويل إلي مجتمع المعرفة، وتم إعطاء كل بديل من بدائل سلم الإجابة عن الاستبانة قيمة رقمية، كما يوضح الجدول (3) الآتي:

جدول (3) يوضح القيم الرقمية لبدائل الإجابة عن فقرات الاستبانة ومحك الحكم

م	البدائل	القيمة الرقمية	حدود المتوسطات بالنسب المئوية %
1	كبيرة	3	68% فمافوق
2	متوسطة	2	34% فمافوق
3	صغيرة	1	33% فأقل

وتم استخدم الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعية البحث الحالي، وهي:

- التكرارات لتحديد مدى الاتفاق (الإجماع) بين الخبراء.
- المتوسط الحسابي لمعرفة متوسط استجابات عينة البحث.
- النسبة المئوية لمتوسط استجابة كل فقرة على حدة، ولحساب النسبة المئوية الذي يحتل (نسبة الاتفاق أو الإجماع). وتم استخدام المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{المتوسط الحسابي}}{100} \times 100 = \text{النسبة المئوية للمتوسط} = \text{الدرجة القصوى (3)}$$

رابعاً- عرض النتائج ومناقشتها:

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة على سؤال البحث الرئيس: ما دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمينية بوصفها مدخلاً للتحويل إلى مجتمع المعرفة؟

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة بتصميم استبانة أسلوب دلفي (Delphi)؛ حيث تم بناؤها بالاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة، وصياغة فقرات الاستبانة على وفق التدرج الثلاثي لمقياس ليكرت بدرجة أهمية (كبيرة، متوسطة، ضعيفة)، وطبقت الاستبانة على (21) خبيراً، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمينية، كما اعتمدت الباحثة على مقياس قبول أسلوب دلفي (68%) فما فوق بوصفها نسبة لاعتماد الفقرات التي حصلت على إجماع الخبراء لكونها تمثل درجة أهمية لدور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمينية للتحويل إلى مجتمع المعرفة.

1- تحديد درجة موافقة الخبراء على محاور الأداة بشكل عام:

لتحديد درجة موافقة الخبراء على مجالات الأداة بشكل عام تم حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء لمجالات الأداة ككل وعدد فقراتها، والمرتبة التي حصلت عليها من خلال المتوسط الحسابي والنسب المئوية، وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (4) تحليل استجابة الخبراء حول أدوار الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمينية

م	المجالات	الترتيب	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التقدير اللفظي
1	دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار.	2	2.55	85%	كبيرة
2	دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة.	3	2.55	85%	كبيرة
3	دور الحاضنات التكنولوجية في تقديم الخدمات الإدارية والفنية.	4	2.52	84%	كبيرة



كبيرة	%87	2.63	1	دور الحاضنات التكنولوجية بالنسبة للمجتمع.	4
كبيرة	%85	2.56	الأداة بشكل عام		

يتضح من الجدول (4) الآتي:

حصلت الأداة كلها على درجة أهمية كبيرة؛ حيث حصلت الأداة على نسبة (85%)، وكان إجمالي عدد الفقرات (39) فقرة، وهذا يشير إلى اتفاق آراء الخبراء حول الأداة بدون استثناء، كما يعزو البحث الحالي ذلك إلى ادراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها أحدى أهم الآليات في التحول إلى مجتمع المعرفة؛ حيث تقوم بربط الأبحاث العلمية بالقطاعات الصناعية، وإلى دورها في إنجاح المشاريع القائمة على التكنولوجيا، وتنقل المجتمع من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة.

- تراوحت النسبة المئوية لمتوسط استجابات المجالات بين (87% - 84%)، بدرجة أهمية كبيرة كان ترتيب المجالات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجالات تنازلياً كالاتي:

1- حصل المجال الرابع على المرتبة الأولى بنسبة (87%).

2- حصل المجال الأول والثاني على المرتبة الثانية بنسبة (85%).

3- حصل المجال الثالث على المرتبة الثالثة بنسبة (84%).

وبما أن الأداة وفقراتها حصلت على درجة موافقة كبيرة تمثل إجماع دلفي المعدل (68%) ؛ لذا اكتفت الباحثة بجولة واحدة.

عرض ومناقشة نتائج المجال الأول: دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار:
جدول (5) يبين استجابات الخبراء عن مجال دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار.

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التقدير اللفظي
1	تمويل المشاريع البحثية بالاعتمادات المالية اللازمة.	1	2.71	%90	كبيرة
2	توفير الدعم المالي اللازم لنشر الأبحاث والدراسات العلمية.	2	2.57	%86	كبيرة
3	توفير خطة محددة للمواضيع البحثية وفق أولوية تخدم المجتمع.	8	2.42	%81	كبيرة
4	تربط الأبحاث العلمية باحتياجات المجتمع.	3	2.57	%86	كبيرة
5	توفير المجالات والدوريات العلمية المخصصة لنشر الأبحاث والدراسات العلمية.	4	2.57	%86	كبيرة
6	تشجيع البحوث التطبيقية التي تعمل على حل مشكلات اجتماعية حقيقية.	9	2.42	%81	كبيرة
7	تسهم بإنشاء المراكز البحثية الاستشارية داخل الجامعة.	5	2.57	%86	كبيرة
8	تتبنى نتائج البحوث العلمية وتحولها إلى مشروعات لها مردود اجتماعي واقتصادي.	6	2.57	%86	كبيرة
9	توفير المصادر والمراجع العلمية اللازمة لإجراء البحوث.	7	2.57	%86	كبيرة
	المجال بشكل عام				
			2.55	%85	كبيرة

يتضح من الجدول (5): أن المجال كله حصل على درجة أهمية كبيرة بنسبة (85%)، وتراوحت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات بين (81% - 90%)، وبدرجة أهمية كبيرة، وهذا يشير إلى اتفاق آراء الخبراء حول فقرات المجال بدون استثناء، ويعزو البحث الحالي ذلك إلى إدراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في التغلب على المعوقات التي تؤدي إلى انفصال البحث العلمي عن المجتمع، وتوثيق الصلة بين الجامعة وأبحاثها والمجتمع مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد كان ترتيب الفقرات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجال تنازلياً على النحو الآتي:

- حصلت الفقرة (1) على نسبة (90%).

- حصلت الفقرات (2، 4، 5، 7، 8، 9) على نسبة (86%).

- حصلت الفقرات (6، 3) على نسبة (81%).

عرض ومناقشة نتائج المجال الثاني: دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى

مشاريع ناجحة:

جدول (6) يبين دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التقدير اللفظي
1	تسهم في توفير الأجواء المناسبة لتطبيق الأفكار الإبداعية على أرض الواقع.	2	2.57	86%	كبيرة
2	توفير روابط بين القطاع العام والخاص وبين أصحاب الأفكار الإبداعية.	9	2.42	81%	كبيرة
3	ترتيب المشاريع المحتضنة لديها ببرامج تمويل واستثمار محلية وعالمية.	3	2.57	86%	كبيرة
4	تدريب أصحاب الأفكار الإبداعية لتطبيق أفكارهم بشكل ناجح.	4	2.57	86%	كبيرة
5	تشجيع أصحاب المشاريع المحتضنة على الإبداع والابتكار.	1	2.71	90%	كبيرة
6	تسهم في عقد اجتماعات مع رواد أعمال ناجحين للاستفادة من تجاربهم.	5	2.57	86%	كبيرة
7	تشجيع خريجي الجامعات على إقامة مؤسسات ومشاريع خاصة.	10	2.42	81%	كبيرة
8	تدعم إبداعات الشباب وتحويلها إلى مشروعات استثمارية.	6	2.57	86%	كبيرة
9	توطئ التكنولوجيا وتعزيز استخدامها في المجتمع بما يخدم الاقتصاد.	7	2.57	86%	كبيرة
10	توفير بيئة اجتماعية لتبادل الخبرات والتغلب على الصعوبات.	8	2.57	86%	كبيرة
	الأداة بشكل عام		2.55	85%	كبيرة

يتضح من الجدول (6) أن المجال كله حصل على درجة أهمية كبيرة بنسبة (85%)، وتراوحت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات بين (81% - 90%)، وبدرجة أهمية كبيرة، وهذا يشير إلى اتفاق آراء الخبراء حول فقرات المجال بدون استثناء، ويعزو البحث الحالي ذلك إلى إدراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى تكنولوجيا ومشاريع اقتصادية واقعية. ولقد كان



ترتيب الفقرات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجال تنازلياً على النحو الآتي:

- حصلت الفقرة (5) على نسبة (90%).
- حصلت الفقرات (3، 1، 4، 6، 8، 9، 10) على نسبة (86%).
- حصلت الفقرات (7، 2) على نسبة (81%).

عرض ومناقشة نتائج المجال الثالث: دور الحاضنات التكنولوجية في تقديم الخدمات الإدارية والفنية:

جدول (7) يبين دور الحاضنات التكنولوجية في تقديم الخدمات الإدارية والفنية

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التقدير اللفظي
1	توفير الاحتياجات المادية والتكنولوجية للمشروعات.	1	2.71	90%	كبيرة
2	تسهم في إعداد هيكل تنظيمي للمشروعات.	3	2.57	86%	كبيرة
3	تعقد دورات متنوعة في مجال الإدارة وتكنولوجيا المعلومات.	10	2.28	76%	كبيرة
4	تسهم في إعداد برامج في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.	7	2.42	81%	كبيرة
5	توفير المعلومات والإحصاءات فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة.	4	2.57	86%	كبيرة
6	تسهم في التنسيق والربط بين المشاريع المحتضنة لديها والمؤسسات التمويلية.	5	2.57	86%	كبيرة
7	تسهم بتقديم الدعم والتطوير التكنولوجي لبنية الجامعة (المباني، المكتبات، المعامل، المختبرات، الملاعب الرياضية) وفي توفير مستلزمات الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع.	8	2.42	81%	كبيرة
8	توفير شبكة واسعة من الاتصالات (مع التجار، رجال الأعمال، رجال الصناعة، والحكومة والقطاع المالي)، وتسهيل التواصل بين أصحاب الأفكار والمستثمرين.	2	2.71	90%	كبيرة
9	تقديم الاستشارات القانونية لكل المشاريع المحتضنة.	6	2.57	86%	كبيرة
10	تقديم دورات متخصصة في الإنتاج وأساليب التطوير.	9	2.42	81%	كبيرة
	الأداة بشكل عام		2.52	84%	كبيرة

يتضح من الجدول (7): أن المجال كله حصل على درجة أهمية كبيرة بنسبة (84%)، وتراوحت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات بين (76% - 90%)، وبدرجة أهمية كبيرة، وهذا يشير إلى اتفاق آراء الخبراء حول عبارات المجال بدون استثناء، ويعزو البحث الحالي ذلك إلى إدراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير الإدارة في الجامعات اليمنية، كون الكثير منها في اليمن تعتمد على أساليب تقليدية؛ ما يخفض من مستوى الأداء في الجامعات. ولقد كان ترتيب الفقرات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجال تنازلياً على النحو الآتي:

- حصلت الفقرات (1، 8) على نسبة (90%).
- حصلت الفقرات (5، 2، 6، 9) على نسبة (86%).
- حصلت الفقرات (10، 7) على نسبة (81%).
- حصلت الفقرة (3) على نسبة (76%).

عرض ومناقشة نتائج المجال الرابع: دور الحاضنات التكنولوجية في خدمة للمجتمع:

جدول (8) يبين دور الحاضنات التكنولوجية في خدمة المجتمع

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التقدير اللفظي
1	تتردد المجتمع بكوادر متخصصة ومؤهلة.	1	2.85	95%	كبيرة
2	تساهم في التدريب المهني لأفراد المجتمع في المؤسسات المختلفة.	6	2.57	86%	كبيرة
3	تنقل نتائج البحث العلمي من الجامعات إلى الصناعة.	4	2.71	90%	كبيرة
4	تربط الجامعات ومراكز البحوث بالمؤسسات الإنتاجية.	5	2.71	90%	كبيرة
5	تضع خطط وبرامج تدريبية مبنية على الاحتياجات الفعلية للمجتمع.	7	2.57	86%	كبيرة
6	توليد سلع وخدمات قابلة للتسويق.	8	2.42	81%	كبيرة
7	تدعم الندوات والمؤتمرات التي تعالج قضايا المجتمع.	2	2.85	95%	كبيرة
8	تساهم في زيادة نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.	9	2.42	81%	كبيرة
9	توفير فرص عمل جديدة باحتضانها للمشاريع.	3	2.85	95%	كبيرة
10	تنوع القاعدة الاقتصادية للمجتمع مما يؤدي إلى تنوع مصادر الدخل.	10	2.42	81%	كبيرة
	الأداة بشكل عام		2.63	87%	كبيرة

يتضح من الجدول (8): أن المجال كله حصل على درجة أهمية كبيرة بنسبة (87%)، وتراوحت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات بين (81% - 95%)، وبدرجة أهمية كبيرة، وهذا يشير إلى اتفاق آراء الخبراء حول فقرات المجال بدون استثناء، ويعزو البحث الحالي ذلك إلى إدراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية بالنسبة للمجتمع، من حيث زيادة فرص العمل وتنوع الدخل؛ ما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد كان ترتيب الفقرات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجال تنازلياً على النحو الآتي:

- حصلت الفقرات (1، 9، 7) على نسبة (95%).
- حصلت الفقرات (3، 4) على نسبة (90%).
- حصلت الفقرات (2، 5) على نسبة (86%).
- حصلت الفقرات (6، 8، 10) على نسبة (81%).

2- الاستنتاجات:

- في ضوء نتائج التحليل الإحصائي، وأهداف البحث؛ تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:
- 1- أن دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمينية في التحول إلى مجتمع المعرفة، حصلت على درجة أهمية كبيرة وفقاً لإجابات الخبراء (أفراد العينة).
 - 2- كانت أعلى درجة أهمية لدور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمينية وفقاً لإجابات الخبراء؛ حصل عليها المجال الرابع: دور الحاضنات التكنولوجية في خدمة المجتمع.



- 3- حصل كلٌّ من المجال الأول: (دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي)، والمجال الثاني: (دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع) على المرتبة الثانية وفقاً لإجابات الخبراء.
- 4- حصل المجال الثالث: (دور الحاضنات التكنولوجية في تقديم الخدمات الإدارية والفنية) على المرتبة الأخيرة وفقاً لإجابات الخبراء.
- 5- تعد الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعة والمراكز البحثية أحد أهم الآليات في التحول إلى مجتمع المعرفة؛ إذ تقوم بربط الأبحاث العلمية بالقطاعات الصناعية.
- 6- تعد الحاضنة التكنولوجية آلية من آليات التمويل الذاتي للجامعات من خلال قيامها بالأنشطة مثل تسويق الأبحاث العلمية، وتقديم استشارات ودورات وبرامج تدريبية، واحتضان الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى منتجات.
- 7- الحاضنات التكنولوجية هي حاضنات يرتبط وجودها بوجود جامعة أو أي هيئة ذات طابع تكنولوجي، ومن ثم هي حاضنات تهتم بالمشروعات ذات الصبغة التكنولوجية.

3-التوصيات:

- في ضوء نتائج البحث؛ توصي الباحثة بالآتي:
- 1- نشر الوعي بين أوساط الجامعات بأهمية دور الحاضنات التكنولوجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما تسهم به من دور كبير في التحول إلى مجتمع المعرفة.
 - 2- أن تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعادة هيكلة الجامعات اليمنية في ضوء التجارب العالمية في مجال الحاضنات التكنولوجية، لفرض وتشجيع الجامعات على المبادرة والتخطيط لإنشاء حاضنات تكنولوجية ناجحة في الجامعات اليمنية.
 - 3- السعي لتهيئة الظروف المادية والبشرية لإنشاء الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية.
 - 4- تنفيذ ورش عمل وأنشطة مختلفة لتوليد أفكار إبداعية جديدة تدعم وتطور من أهداف إنشاء الحاضنة التكنولوجية.

4-المقترحات:

- 5- متطلبات إنشاء حاضنات تكنولوجية في الجامعات اليمنية.
- 6- تصور مقترح لإنشاء حاضنات تكنولوجية في الجامعات اليمنية في ضوء التجارب العالمية.
- 7- دور الحاضنات التكنولوجية في دعم وتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر العربية:

- 1- الاستراتيجية الوطنية للتحويل إلى مجتمع المعرفة، (1435)، تحول المملكة العربية السعودية إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، (2003)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان.
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوب والمكتب الإقليمي للدول العربية، (2009)، تقرير المعرفة العربي لعام 2009 نحو تواصل معرفي منتج، دار الغرني للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة.
- 4- بوكميش، على ويوسفات، على، (2008)، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتطوير البحث العلمي في العالم العربي، بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي بين الماضي والحاضر والمستقبل، جامعة قطر.
- 5- تركماني، أمير، (2006)، دور المؤسسات الوسطية والداعمة، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق سوريا.
- 6- تقرير الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال الأمريكية، (2009)، أثر حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة، دروس البلدان النامية.
- 7- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، (1995)، حاضنات الأعمال التكنولوجية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- 8- توفيق، صلاح الدين محمد وآخرون، (2017)، رؤية مقترحة لحاضنة التكنولوجيا بجامعة بنها ودورها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة (التحديات وسبل المواجهة)، جامعة بنها، مصر.
- 9- توفيق، صلاح الدين وموسى، هاني، (2007)، دور التعليم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي، دراسة استشرافية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد (3).
- 10- جامل، عبد الرحمن عبد السلام وويج، محمد عبد الرزاق إبراهيم، (2006)، التعليم الإلكتروني كآلية من آليات تحقيق مجتمع المعرفة (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الربوية والنفسية، المجلد (3)، العدد (3).
- 11- جوادي، توفيق وآخرون، (2011)، حاضنات الأعمال نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام، الجزائر.
- 12- جود، عبد الوهاب، (2009)، سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي، ورقة عمل المؤتمر الدولي الأول حول مجتمع المعرفة التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، الكتاب الثاني، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- 13- حسن، نصر صالح عبدة، (2017)، تصور مقترح لإنشاء حاضنات أعمال بالجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة صنعاء.
- 14- حسين، صالح شاكر، (2006)، إسهامات الجامعات العراقية في بناء مجتمع المعرفة، جامعة القادسية، العراق.
- 15- الخولاني، زمزم صالح سعد أحمد، (2017)، أنموذج مقترح لتطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء تجربة حاضنات الأعمال، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس للتعليم العالي في اليمن (البحث العلمي في اليمن



- واحتياجات التنمية)، محور تجارب عربية وعالمية في تطوير البحث العلمي ومؤسساته المنعقدة في مدينة صنعاء، اليمن.
- 16- الرباعي، ريم علي محمد وشماسي، ندى حميد، (2018)، الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، برنامج بادر لحاضنات تقنية أنموذجا، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.
- 17- رحيم، حسين، (2003)، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- 18- السنوسي، رمضان والدويبي، عبد السلام، (2003)، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس.
- 19- الشبراوي، عاطف إبراهيم، (2005)، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية لتربية والعلوم الثقافية، إيسيكو، الرباط، المغرب.
- 20- الشبراوي، عاطف ودرويش أحمد، (2003)، نماذج عربية ناجحة لحاضنات المشروعات الصغيرة، ضمن أعمال الندوة العربية الأولى حول حاضنات المشروعات الصناعية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، القاهرة.
- 21- الشتيوي، حسين فرج، (2015)، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تمويل الأفكار الإبداعية على ثروة، بحث مقدم إلى الملتقى العربي حول تقرير دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس.
- 22- شلبي، نبيل محمد، (2005)، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق الاقتصادية، العدد (97)، جامعة دبي.
- 23- الشماع، خليل، (2009)، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن.
- 24- صوفي، عبد الرحمن ومحمود، محمود، (2007)، تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، ورقة عمل المؤتمر العلمي الدولي الأول حول مجتمع المعرفة التحديات الاجتماعية والثقافية، واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، الكتاب الثاني، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- 25- طاهر، محمد عبود وعبد الحسين، عامر جميل، (2008)، الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (3).
- 26- الظاهر، نعيم، (2009) إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، عالم المعرفة الحديثة، الأردن.
- 27- عبد الرزاق، فوزي، (2014)، إشكاليات حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال.
- 28- العزام، أنور وموسى، صباح، (2010)، تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (38).
- 29- العيزي، محمود عبدة حسن محمد، (2014)، تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة صنعاء.
- 30- العساف، أحمد عارف وآخرون، (2012)، الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار الصف للنشر والتوزيع، الأردن.
- 31- العساف، جمال عبد الفتاح ومزاهر، أيمن سليمان، (2010)، التربية ومجتمع المعرفة، عمان.



- 32- فلية، فاروق عبدة والزكي، أحمد عبد الفتاح، (2004)، معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الرفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- 33- قطاف، احمد، (2007)، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر.
- 34- معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك سعود، (1426)، نحو مجتمع المعرفة، الجامعات الإلكترونية، الإصدار الثامن.
- 35- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، (2002)، المجلد (3)، العدد(49)، www.Sersrtcic.org
- 36- المكتب الإقليمي للدول العربية، (2003)، تقرير التنمية الإنسانية العربية (نحو إقامة مجتمع المعرفة)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان.
- 37- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، (2005)، دليل الحاضنات الصناعية، جمهورية مصر العربية.
- 38- نجم الدين، أحمد ومحمود أشرف، (2003)، تصور مقترح لإدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمصر في ضوء أفضل الممارسات العلمية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد (24)، العدد (95) .
- 39- النخالة، منى رضوان عبد الكريم، (2015)، الحاضنة التكنولوجية ودورها في دعم وتطور المشاريع الصغيرة (دراسة مقارنة) بين حاضنة الجامعة الإسلامية وحاضنة الكلية الجامعية، رسالة ماجستير، تخصص القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- 40- هوارى، عامر وهوارى عبد القادر، (2011)، تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي للمجتمع، الملتقى الدولي، أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات نظم الابتكار، الجامعة والإقليم.
- 41- ياسين، السيد، (1992)، الثورة الكونية ومجتمع المعلومات: نحو ما بعد الحداثة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد (12)، لبنان.

ثانياً-المصادر الأجنبية:

- 42- Beck , Steen , (2008) , The teacher s roel and approaches in a knowledge Society, Cambridge Journal of Educaion , 38 ,(4).
- 43- Gen , y & Zhn , (2007) , Alearning framework for Knowlede Builing and Collective Wisdom Advancement in virtual learning Communities , Educational technology and Society V10, N 1.
- 44- Nasir, et al.(2012). Snapshot of Technology Business Incubators in China, Department of Management, University Teknologi Malaysia, nasirmahmood@mail.nwpu.edu.cn
- 45- Stal ,E et al.(2016). The Role of Incubators in Stimulating Academic Entrepreneurship Available on line [www. Sciencedirect.com](http://www.Sciencedirect.com).
- 46- Tornatzk, louis &others , (2002) , Anational Benchmarking Analysis of Technology Business In cunbator practices , The National Business In cubation Association , USA.
- 47- Willam, A.D. ,(2008) , k knowledge Society , USA: Detoit: Macmillan Refrnce.

مجلة جامعة الجزيرة

(علمية – دورية – محكمة)

واقع التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي في محافظة إب بالجمهورية اليمنية

أ. ماجد محمد أحمد المطري

طالب دكتوراه، قسم إدارة وتخطيط استراتيجي كلية التربية - جامعة تعز - الجمهورية اليمنية

Email: M711388113@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي العام بمحافظة إب خلال الفترة من العام المالي 2010-2013م بالأسعار الجارية والثابتة واستخراج متوسط تكلفة التلميذ الملحق بالأسعار الجارية والثابتة، ومقارنة متوسطات التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بحسب المنطقة الجغرافية (حضر - ريف).

ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي بنوعيه (المسحي والوثائقي)، وقد تكون مجتمع البحث وعينته من جميع مدارس التعليم الأساسي العام بالمديريات (أساسية فقط، ثانوية/ أساسي)، (ذكور، إناث، مختلط)، والإدارات التعليمية بالمديريات، والمركز الرئيسي بالمحافظة (مكتب التربية والتعليم)، وإعداد التلاميذ الملحقين في مرحلة الأساسي وقد اعتمد البحث على العديد من الأدوات العلمية منها السجلات والإحصاءات الرسمية، والمراجع والمصادر العلمية المتخصصة في موضوع البحث، وبعد تحليلها تم التوصل إلى العديد من النتائج، أهمها:

- بلغ متوسط التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي العام بمحافظة إب خلال الفترة من العام الدراسي 2010/2011م - 2012/2013م (25,690,374,538 - 19,456,990,782) ريال يمني بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي.

- بلغ متوسط تكلفة التلميذ الملحق الواحد خلال الفترة (42879 - 32475) ريال يمني بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي. وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

Abstract:

This research aim at identifying the cost of education in general basic education stage in Ibb governorate during the period from the academic year 2010/2011 to 2012/2013 at current and constant prices and finding the cost of a student enrolled in current and constant prices during the period through analysing final accounts reports of Education Office in Ibb governorate and analysing official statistics of numbers of students for the same .

To achieve research aims, the descriptive methodology was used in both approaches (survey and documentary). The research population and its sample has consisted of all general basic education schools in directorates of Ibb governorate (only primary, primary and secondary), (male, female, mixed). Moreover, educational departments in directorates, Education Office of Ibb Governorate as well.

The current research has used many scientific tools, including: official records and statistics, references and scientific sources specialized in research subject. After analysing, the research has reached many results, most notably:

1. The average of educational cost in the general basic education stage in Ibb Governorate during the period from the academic year 2010/2011 to 2012-2013 was (25,690,374,538 -19,456,990,782) YR at current and constant prices, respectively.
2. The average cost of a student enrolled during the period was (42879-32475) YR at current and constant prices, respectively.
3. Finlay, the research has reached many conclusions, recommendations and suggestions.

أولاً: الإطار المنهجي العام للبحث.

مقدمة البحث:

تعد التكلفة على التعليم بكافة مراحل وأنواعه ودراستها أحد المؤشرات العلمية التي تعكس تقدم وتطور الدول المتقدمة والنامية في العصر الحديث خاصة إذا تم الاستغلال الأمثل لها في جميع عناصر العملية التعليمية.

ومن هنا فإن دراسة التكلفة التعليمية تساعد في إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم وقطاعات الإنتاج والخدمات التنموية الأخرى في المجتمع، وكذلك في توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم توزيعاً عادلاً منطقياً بين مراحل وأنواع التعليم المختلفة وفق معايير شفافة (الجبراني، 2008، 5)، وفي هذا الصدد أشارت دراسة البنك الدولي إلى أن نسبة التكلفة السنوية للتلميذ الواحد في المرحلة الثانوية في بعض الدول المتقدمة تساوي نسبة تكاليف تعليم (66) تلميذ في التعليم الابتدائي، أما في الدول النامية فإن نسبة تكلفة الطالب الواحد الأساسي تساوي نسبة تكاليف (12) تلميذ في التعليم الابتدائي (الحاج، 2008، 172).

ويشير الحاج (2015، 26) إلى أنه بالرغم أن التكلفة الاقتصادية للتعليم الثانوي أكثر من التعليم الأساسي، فإنَّ عائدات التعليم الثانوي أقل من عائدات التعليم الأساسي؛ إذ تسترد الدولة ما أنفقته عليه خلال السنوات التسع من حياة العامل الإنتاجية، كما تأخذ الدولة ربحاً سنوياً يزيد عن (14%) خلال السنوات الثلاثين الباقية.

وبذلك فإن أهمية التعليم الأساسي تكمن في توفيره الحد الأدنى والضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنة والتي سوف يحتاج إليها كل صغير في مجتمعه قبل أن يتحمل مسؤولياته الكاملة في مرحلة النضج والرشد، وتزويد التلاميذ في فترة التعليم الأساسي بالمهارات العلمية للاستخدام التي تمكنه من أن يكون مواطناً منتجاً في مجتمعه مشاركاً في ميادين التنمية (العثامنة، 2008، 59).

وعلى المستوى العربي فقد أشارت العديد من المصادر العلمية المتخصصة إلى أن اهتمام الدول العربية بدراسة مجالات اقتصاديات التعليم وفق الاتجاهات الحديثة وخاصة بحوث تكلفة التعليم لا يزال ضعيفاً جداً في جميع مراحل التعليم، ومنها التعليم الأساسي، وذلك بسبب صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات وندرتها، وكذلك ميل أغلب الباحثين من طلبة الماجستير والدكتوراه إلى اختيار المجالات البحثية التي تتوفر فيها المصادر والمراجع ليتم الحصول على الدرجة العلمية، ويتطور هذا الابتعاد عن أبحاث اقتصاديات التعليم عند أغلب حاملي درجة الدكتوراه عند اختيارهم لأبحاثهم للترقية للسبب نفسه،

أضافة أن أبحاث اقتصاديات التعليم ومنها بحوث التكلفة تتطلب معرفة سابقة بالنظريات والقوانين الاقتصادية المحاسبية؛ الأمر الذي أدى إلى عزوف أغلب الباحثين عن تلك الأبحاث (البحيري، 2014، 92).

وعلى المستوى المحلي اليمني ومنها محافظة إب فإن مرحلة التعليم الأساسي العام تواجه العديد من الصعوبات، أهمها: عدم وجود ميزانيات مخصصة لمواجهة نفقاتها المالية وأن ما يتم اعتماده من موازنات فإنه يقيد على مرحلة التعليم العام بشكل عام (ما قبل التعليم الأساسي، الأساسي، الثانوي) (الأغبري، 2007، 38)، وبالرغم من الجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم ومنها إصدار الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي عام (2003-2015) بهدف معالجة بعض مشكلات التعليم الأساسي (وزارة التربية والتعليم، 2006، 38)، فإن هذه الاستراتيجية لم تشر إلى ضرورة بناء موازنات مستقلة لمرحلة التعليم العام ومنها الأساسي أو تحديد المعايير والأسس الخاصة في تحديد ميزانية منفصلة للتعليم العام عن التعليم الأساسي، وهذا ما أشارت إليه دراسة (المطري، 2015) ودراسة (العديني، 2016) اللتان أكدتا على ضرورة إجراء الدراسات العلمية اللازمة في مجال دراسة التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم العام بما فيه التعليم الأساسي وضرورة فصل تكلفة التعليم الأساسي عن الثانوي ضمن الموازنات العامة للدولة، كما أشارت دراسة (الحاج، 2015، 10) إلى غياب شبه كامل للبحوث والدراسات العلمية حول تطبيقات اقتصاديات التعليم، وخاصة قياس التكلفة في نظم التعليم باليمن بكافة مراحلها، ومنها مرحلة التعليم الأساسي بدرجة مثيرة للاستغراب، بالإضافة إلى ضعف اهتمام الباحثين اليمنيين في هذا الموضوع مقارنة بما هو سائد في بعض الدول العربية، وخاصة في دول الخليج العربي.

ومن هذا المنطلق فإن البحث الحالي يسعى إلى الإسهام في دراسة التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بالأسعار الجارية والثابتة، وبما يؤدي إلى ضرورة القيام بفصل تكلفة التعليم الأساسي عن الثانوي.

مشكلة البحث:

أكدت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (2003م) على ضرورة الاهتمام بإجراء الدراسات العلمية الهادفة إلى تطوير الإنفاق على التعليم الأساسي في ضوء الاتجاهات والمداخل والأساليب العلمية الحديثة في علم اقتصاديات التعليم ومنها دراسة التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي؛ حيث وفي ضوء عمل الباحث وتخصه بوصفه مديرًا ماليًا وإداريًا لمدة تزيد عن 20 عامًا، فقد لاحظ أن هناك غيابًا لميزانيات مالية مستقلة لمرحلة التعليم الأساسي العام؛ نظرًا لعدم وجود قوانين أو لوائح تسمح بفتح حسابات مستقلة؛ الأمر الذي أدى إلى غياب أبحاث التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي على مستوى محافظات الجمهورية اليمنية بشكل عام ومحافظة إب على وجه الخصوص، ما أفرز عنه غياب واقع التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي، ومن ثم غياب المعايير التي تؤطر وضع الموازنات المالية على مراحل التعليم التي تضمن من خلالها عدالة التوزيع وكفاءته؛ ما يتطلب

ضرورة القيام بإجراء الدراسات في هذا المجال، وهذه تعد مشكلة يتطلب ضرورتها دراستها، وهذا ما يسعى إليه البحث الحالي، حيث يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب خلال الفترة من العام المالي 2010-2013م بالأسعار الجارية والثابتة؟

أهداف البحث:

- يهدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب خلال الفترة من العام المالي 2010-2013م بالأسعار الجارية والثابتة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:
- 1- ما واقع متوسط التكلفة الجارية ومتوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة الجارية في مرحلة التعليم الأساسي على مستوى مديريات محافظة إب خلال الفترة بالأسعار الجارية والثابتة؟
 - 2- ما واقع متوسط التكلفة الرأسمالية ومتوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة الرأسمالية في مرحلة التعليم الأساسي على مستوى مديريات محافظة إب خلال الفترة بالأسعار الجارية والثابتة؟
 - 3- ما واقع متوسط تكلفة الفرصة الضائعة ومتوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من تكلفة الفرصة الضائعة في مرحلة التعليم الأساسي على مستوى مديريات محافظة إب خلال الفترة بالأسعار الجارية والثابتة؟
 - 4- ما مقارنة واقع متوسطات التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب خلال الفترة بحسب المنطقة الجغرافية (حضر-ريف)؟

أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث الحالي في العديد من الجوانب منها:
- 1- يفيد نتائج البحث الحالي الباحثين والمهتمين بأبحاث اقتصاديات التعليم حول قيمة تكلفة التلميذ الواحد الملحق بالأسعار الجارية والثابتة خلال فترة البحث، وكذلك التكلفة الكلية المباشرة وغير المباشرة لمرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب.
 - 2- يفيد نتائج البحث الحالي القيادات والمخططين وصانعي القرار التربوي بوزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات والمديريات عند صنع القرار التعليمي من خلال إعداد الخطط اللازمة لتوزيع التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي وغيرها من المراحل، وفق النتائج الذي تم التوصل إليها في هذا البحث.
 - 3- تفيد دراسة واقع التكلفة التعليمية بالأسعار الثابتة في معرفة التكلفة الحقيقية للتلميذ الملحق التي لا تظهر عند استخدام الأسعار الجارية، ومن ثم تعكس الجهود الحقيقية التي بذلت لدعم التعليم الأساسي.

4- يُعد البحث الحالي محاولة علمية تجرى لأول مرة على مستوى الجمهورية اليمنية بحسب علم الباحث، وتتناول واقع التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي العام بمحافظة إب ومتوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق؛ حيث إن معظم الدراسات السابقة ركزت في الغالب على جانب التكلفة في مرحلة التعليم العام بشكل عام أو مرحلة التعليم الثانوي العام أو المهني أو الجامعي.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي في التعرف على واقع التكلفة التعليمية الجارية والرأسمالية والفرص الضائعة في مرحلة التعليم الأساسي بمديريات محافظة إب، وكذلك متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق خلال الفترة من العام 2010م-2013م، كما تم تنفيذ هذا البحث في العام الدراسي 2018/2019م.

مصطلحات البحث:

تعرف مصطلحات البحث إجرائيًا كما يأتي:

-التكلفة التعليمية:

"كل ما تخصصه الدولة من الموارد المالية في الخطط الرسمية للموازنة، وذلك لمرحلة التعليم الأساسي بعموم مديريات محافظة إب والمركز الرئيسي لمكتب التربية والتعليم سواءً من النفقات الجارية والرأسمالية إضافة إلى الفرصة الضائعة التي ضحت بها المحافظة للفترة نفسها خلال الفترة من العام المالي 2010-2013م.

-مرحلة التعليم الأساسي:

يتبنى البحث الحالي التعريف الذي أشار إليه القانون العام للتعليم رقم (45) لسنة 1992م الذي ينص على أنها مرحلة تعليم موحدة لجميع التلاميذ في الجمهورية اليمنية ومدتها الدراسية تسع سنوات، واعتبارها تعليم إلزامي يقبل فيها التلميذ في (6-14) سنة (وزارة الشؤون القانونية، 1993، 33).

-الأسعار الجارية:

وهي جميع النفقات الإجمالية التي تم صرفها فعلاً والمخصصة لمرحلة التعليم الأساسي العام في محافظة إب خلال الفترة من العام المالي 2011م-2013م.

-الأسعار الثابتة:

وهي "إجمالي تحويل النفقات التي تم صرفها على التعليم الأساسي العام بمحافظة إب والمحددة في الحسابات الختامية خلال الفترة من العام المالي 2011-2013م إلى أسعار ثابتة بالاعتماد على سنة الأساس المعتمدة في البحث المتمثل في العام المالي 2011م.

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي بنوعيه (المسحي والوثائقي) وذلك لمسح وتشخيص وتحليل التكلفة المباشرة وغير المباشرة والمحددة في الوثائق المالية الرسمية المعتمدة.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث وعينته من جميع

- مدارس التعليم الأساسي بعموم مديريات محافظة إب (أساسي فقط، ثانوية/ أساسي) البالغ عددها (1490) مدرسة منها عدد (1080) مدرسة أساسية فقط، وعدد (410) مدرسة أساسي ثانوي.
- الإدارات التعليمية بعموم المديريات في محافظة إب، البالغ عددها (20) مديرية.
- التلاميذ في مدارس التعليم الأساسي بمديريات محافظة إب البالغ عددهم (599، 139) تلميذ وتلميذة.
- المعلمين في مدارس التعليم الأساسي بمديريات محافظة إب البالغ عددهم (16928).
- مكتب التربية والتعليم بالمحافظة (المركز الرئيس).

أدوات البحث:

- اعتمد البحث الحالي في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأهدافه على الأدوات الآتية:
- الحسابات الختامية لمكتب التربية والتعليم بالمحافظة (المركز الرئيس) والإدارات التعليمية بمحافظة إب للأعوام المالية من 2011م إلى 2013م وذلك بهدف استخراج التكلفة المباشرة لمرحلة التعليم الأساسي ومن هذه التكلفة يتم استخراج تكلفة الفرصة الضائعة.
- كتاب الإحصاء السنوي لمكتب التربية والتعليم بمحافظة إب للأعوام الدراسية من 2010/2011م- 2012/2013م وذلك بهدف حصر عدد التلاميذ الملحقين في مرحلة التعليم الأساسي ليتم في ضوء ذلك احتساب متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة الجارية والرأسمالية والفرصة الضائعة خلال فترة البحث.
- الكتب والمراجع والمصادر المتخصصة في اقتصاديات التعليم، الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في التكلفة التعليمية وذلك بهدف التعرف على الأطر النظرية للتكلفة وطرق استخراج تكلفة التلميذ الملحق.

المعايير المعتمدة في تحديد فصل التكلفة:**أ- المعايير العلمية المعتمدة لتنفيذ إجراءات البحث:**

- تم اعتماد عدد من المعايير العلمية في تنفيذ الإجراءات المنهجية لتحقيق أهداف البحث، منها:
- تقسيم مديريات المحافظة إلى مديريات حضرية، وريفية؛ حيث تمثل مديرتي الظهار والمشنة (المديريات الحضرية) كونهما تقعان في نطاق مركز المحافظة، في حين تمثل بقية مديريات المحافظة البالغ عددها (18) المديريات الريفية.



- اعتماد العام المالي 2011م بدلاً عن العام الدراسي 2010/2011م، والعام المالي 2012م بدلاً عن العام الدراسي 2011/2012م، والعام المالي 2013م بدلاً من العام الدراسي 2012/2013م، وذلك خلال استخراج التكلفة التعليمية للتلميذ الواحد الملحق.

- افتراض البحث الحالي تساوي التكلفة التعليمية للوحدة الواحدة (تلميذ/ تلميذة) بين الذكور والإناث، ومن ثم لم تعد الفروق بحسب الجنس ضرورية في البحث.

- اعتماد معيار نسبة عدد المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي في فصل نفقاته عن التعليم العام بموجب الإحصاءات الرسمية لمكتب التربية والتعليم خلال الفترة من العام الدراسي 2010/2011م -2012-2013م كون المرتبات تمثل نسبة (96%) من إجمالي النفقات الإجمالية لمرحلة التعليم الأساسي.

ب- إجراءات تنفيذ البحث وأساليبه الرياضية والإحصائية:

نظراً لطبيعة البحث وأهدافه، تم القيام بالعديد من الإجراءات المنهجية التنفيذية على النحو الآتي:

- استخراج متوسط التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بحسب أنواعها المختلفة والمتمثلة بالتكلفة المباشرة (تكلفة جارية - مرتبات - سلع وخدمات - تكلفة رأسمالية) والأسعار الجارية والثابتة، من الحسابات الختامية لمكتب التربية والتعليم خلال الفترة من العام المالي 2010م -2013م والتكلفة غير المباشرة (تكلفة الفرصة الضائعة) بهدف التعرف على متوسط التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي العام خلال الفترة من العام المالي 2011م - 2013م بالأسعار الجارية والثابتة، وقد تم استخدام الأساليب الرياضية الآتية:

- أسلوب النسب المئوية.

- المتوسطات الحسابية.

- تحديد وحدة قياس للتكلفة التعليمية، بوحدة التلميذ التي على ضوءها تم استخراج التكلفة التعليمية للتلميذ بالأسعار الجارية، والثابتة خلال الفترة من العام المالي 2011م - 2013م من خلال استخدام الأساليب الرياضية الآتية:

متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق خلال الفترة من 2011م -2013م:

متوسط التكلفة الإجمالية (مباشرة، غير مباشرة) في مرحلة التعليم الأساسي خلال الفترة من 2011م - 2013م

متوسط عدد التلاميذ الملحقين في مرحلة التعليم الأساسي خلال العام الدراسي 2010/2011م - 2012/2013م.

متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة الجارية خلال الفترة من 2011م -2013م:

متوسط التكلفة التعليمية الجارية في مرحلة التعليم الأساسي خلال الفترة من 2011م - 2013م

متوسط عدد التلاميذ الملحقين في مرحلة التعليم الأساسي خلال العام الدراسي 2010/2011م - 2012/2013م.

متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة الرأسمالية خلال الفترة من 2011م -2013م:

2013م:

متوسط التكلفة التعليمية الرأسمالية في مرحلة التعليم الأساسي خلال الفترة من 2011م - 2013م

متوسط عدد التلاميذ الملحقين في مرحلة التعليم الأساسي خلال العام الدراسي 2010/2011م - 2012/2013م.

متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من تكلفة الفرصة الضائعة خلال الفترة من 2011م - 2013م:

متوسط التكلفة التعليمية الجارية في مرحلة التعليم الأساسي خلال الفترة من 2011م - 2013م

متوسط عدد التلاميذ الملحقين في مرحلة التعليم الأساسي خلال العام الدراسي 2011/2010م - 2013/2012م.

ثانياً: الأدب التربوي السابق للبحث .

يحتوي هذا الجزء على عرض الأدب السابق للبحث والمتمثل في الدراسات السابقة والخلفية النظرية لمفاهيم البحث، ويمكن عرضها بإيجاز على النحو الآتي:

1-دراسات سابقة:

أ-دراسات محلية:

- (دراسة العديني، 2016):

هدف البحث إلى دراسة فاعلية التكلفة التعليمية في مدارس التعليم الأهلي بمحافظة إب وتحليلها خلال العام الدراسي 2014/2013م، وذلك من خلال معرفة متوسط التكلفة التعليمية وفعاليتها في مدارس التعليم الأهلي بالأسعار الجارية وفق مؤشر التحصيل الدراسي، بالإضافة إلى معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات فاعلية التكلفة التعليمية في المدارس وفق متغير حجم المدرسة (كبيرة الحجم، صغيرة الحجم)، ونوع المرحلة التعليمية (الأساسي فقط، أساسي/ ثانوي)، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي بنوعية المسحي والوثائقي وتكون مجتمع البحث من جميع مدارس التعليم الأهلي في محافظة إب وعددها (78) مدرسة، وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغت (14) مدرسة، وبنسبة (17.95%) من إجمالي مجتمع البحث، توزعت بين المدارس الأهلية بحسب حجمها ونوع المرحلة التعليمية، وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج، أهمها: أن إجمالي متوسط التكلفة التعليمية للتلميذ الواحد الملحق في عينة مدارس التعليم الأهلي للعام الدراسي 2013 / 2014م (142، 385) ريالاً بالأسعار الجارية، منها (57، 418) ريالاً تمثل تكلفة التلميذ الواحد من إجمالي التكلفة الداخلية، و(84، 967) ريال تكلفة التلميذ الواحد من إجمالي التكلفة الخارجية .

- (دراسة المطري، 2015)

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة فاعلية التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الثانوي العام بمحافظة إب وتحليلها خلال الفترة من العام الدراسي 2011/2010م - 2013/2012م، وذلك من خلال معرفة متوسط التكلفة التعليمية وفعاليتها لمرحلة التعليم الثانوي العام بالأسعار الجارية والثابتة وفق مؤشرات معدلات الاستيعاب، والإنتاجية، والتحصيل الدراسي، بالإضافة إلى معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات فاعلية التكلفة التعليمية في عموم مديريات المحافظة وفق متغيرات المنطقة الجغرافية (حضر



- ريف)، والجنس (ذكور - إناث)، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي بنوعية المسحي والوثائقي، تم التوصل إلى العديد من النتائج، أهمها:
- بلغ متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق خلال الفترة من العام الدراسي 2011/2010م - 2013/2012م (80,924، 61,053) ريال يماني بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي، في حين بلغ متوسط تكلفة التلميذ الواحد الخريج الفترة نفسها (99,682، 75,204) ريال يماني بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي.

ب-دراسات عربية:

-دراسة (الضويان، 2005م):

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى فاعلية التكلفة التعليمية في مدارس التعليم العام بالرياض وفقاً للمتغيرات (حجم المدرسة، ملكية المبنى، نوع التعليم) والتعرف على العوامل المؤثرة في مستوى فاعلية التكلفة التعليمية في تلك المدارس، وتقديم نماذج يمكن استخدامها في تقدير مستوى فاعلية التكلفة التعليمية لمدارس التعليم العام بمنطقة الرياض التعليمية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والتحليلي الاقتصادي الكمي لتحديد مستوى فاعلية المدارس، ومتوسط تكلفة التلميذ فيها، وبيان مستوى فاعلية التكلفة التعليمية للمدارس، أما عينة الدراسة فقد اتبعت الطريقة العشوائية الطبقية لاختيارها وبلغ مجموع مدارس العينة (140) مدرسة بنين وبنات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:

- بلغت متوسطات التكلفة التعليمية خلال العام الدراسي 1422هـ / 1423هـ ما يأتي:

- ✓ (363.8) ريالاً للتكلفة الرأسمالية، (14484.2) ريالاً للتكلفة الجارية.
- ✓ (1484). ريالاً للكلفتين الرأسمالية والجارية، وبلغ أعلى متوسط (99741.5) ريالاً، وأدنى متوسط (2441.3) ريالاً.
- ✓ (13840.9) ريالاً للطالب و(15855.1) ريالاً للطالبة.

-دراسة (القرشي، 1997):

هدفت البحث إلى معرفة: متوسط تكلفة طالب المرحلة المتوسطة بمحافظة الطائف التعليمية. ومتوسط تكلفة المدرسة في المرحلة المتوسطة بمحافظة الطائف التعليمية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتفسير ظاهرة التكلفة ووصفها، وبلغت عينة الدراسة (12) مدرسة متوسطة من مدارس محافظة الطائف التعليمية تم اختيارها عشوائياً من مدارس المحافظة حسب حجم المدرسة وملكية المبنى (حكومي/مستأجر) وموقع المدرسة وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها أن متوسط تكلفة طالب المرحلة المتوسطة بمحافظة الطائف التعليمية بلغ (9515.08) ريالاً.

ج- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في البحث الحالي:

- من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة فإن البحث الحالي استفاد منها في العديد من الجوانب منها:
- تحديد الخلفية النظرية والإجراءات التنفيذية لدراسة التكلفة.
- تحديد الأساليب والأدوات والطرق العلمية لدراسة التكلفة التعليمية التي تتناسب مع بنية المرحلة الأساسية بمحافظة إب.
- تحديد الفجوة المعرفية في بعض الدراسات السابقة والعمل على ردمها وتمثلت بدراسة واقع التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب.
- تحديد المنهجية المناسبة للبحث والمتمثلة بالمنهج والمجتمع والعينة والأدوات البحثية وإجراءات تنفيذ البحث.

2- الخلفية النظرية للبحث:

يحتوي هذا الجزء على عرض المنطلقات الفكرية للتعليم الأساسي من حيث: نشأته وفلسفته ومفهومه، وأهميته، وأهدافه وأنواعه، وكذلك التكلفة التعليمية من حيث مفهومها، وأهمية دراستها وأنواعها وأخيرًا واقع التعليم الأساسي في محافظة إب من حيث: مفهومه، وأهدافه وتطوره الكمي ويمكن عرضها كما يأتي:

أ- المنطلقات الفكرية للتعليم الأساسي:

- نشأته:

بدأ مصطلح التعليم الأساسي يستخدم على المستوى الدولي عندما اعتمدته منظمة اليونسكو عام 1946 م، وكان هناك اتفاق عام على أن المقصود به هو التعليم الذي يتيح للتلاميذ اكتساب القدرة على القراءة والكتابة وغيرهما من المهارات والمعارف والقيم التي لا غنى عنها كما أن التعليم الأساسي مصطلح يعود إلى السبعينيات من القرن العشرين وإن كانت الفكرة ذاتها قد وجدت تحت أسماء أخرى منذ الثلاثينيات من القرن العشرين (الفريجات، 2003، 74).

- فلسفته:

ترتكز فلسفة التعليم على الفلسفة العامة للنظام التعليمي في أي دولة بالعالم فالمشكلات الرئيسية في التربية والتعليم تعتبر في أساسها مشكلات فلسفية ولا يستطيع أحد أن ينتقد النظام والسياسات التعليمية القائمة أو يقترح سياسات جديدة دون أن ينظر في المشكلات الفلسفية العامة مثل طبيعة الحياة الجيدة التي ينبغي أن يؤدي فيها التعلم وطبيعة الإنسان والذي يعد موضوع التربية وأن المعرفة التي نسعى إلى اكتشافها والوصول إليها هي وسيلتنا في الكشف عن عناصر الوجود حتى نتمكن من السيطرة عليه (عبد الفتاح، 1995، 32)، ومن هذا المنطلق فإن التعليم الأساسي يشتق فلسفته ومفاهيمه وأهدافه وممارساته من الإطار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري للمجتمع الذي يطبق فيه ويخدمه ولذلك يتنوع

التعليم الأساسي ويتباين من مجتمع لآخر في مجال إعداد التلاميذ وربطهم بالحياة وإعدادهم للمواطنة المنتجة الواعية (الوائلي، 1999، 90).

- مفهوم التعليم الأساسي:

هناك العديد من المفاهيم للتعليم الأساسي من أهمها:

- تعليم وظيفي في فلسفته يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل يوثق العلاقة بين ما يدرسه التلميذ في المدرسة وما يلقاه في بيئته الخارجية (الحاج، 2009، 81).
- التعليم الذي يزود الفرد في المجتمع بالمعلومات والاتجاهات والمهارات الأساسية التي تمكنه من النمو الشامل المستمر وتدعوه للتعامل مع غيره من أفراد المجتمع والتفاعل الناجح مع بيئته والتعاون مع غيره على النهوض بهذه البيئة وعلى تقدم حضارة المجتمع عموماً (قطب، 1978، 1).
- نظام تعليمي متكامل يشكل الحلقة الأولى من حلقات التعليم الأساسي الرسمي العام ويوفر الحد الأدنى من المعارف والخبرات والاتجاهات اللازمة لإعداد المواطن القادر على خدمة نفسه ومجتمعه وتطويرها والتكيف مع الظروف في سن المدرسة ويؤكد التعليم الأساسي على تربية العقل واليد واللسان والوجدان (مرعي وآخرون، 2010، 356).

- أهمية التعليم الأساسي:

تكمن أهمية التعليم الأساسي في الآتي: (الثامنة، 2008، 58-59)

- تكوين الاتجاهات الروحية والخلقية والدينية وقواعد السلوك السليم النابع من أخلاقيات المجتمع وقيمه وثقافته.
- الارتقاء بصحة التلاميذ عن طريق توفير التغذية الراجعة والرعاية الصحية لهم.
- تنمية شخصية التلميذ الخلاقة وفكره النقدي بحيث يتمكن من الإسهام البناء في تنمية مجتمعه بدءاً من دائرة أسرته إلى دائرة وطنه.
- تأصيل التعليم وجعله مرتبطاً بقضايا الوطن ومحققاً لذاتية المجتمع وسبيلاً إلى تحقيق مطامحه وأداة لدعم الوحدة الوطنية من جهة وتعميق الوعي والانتماء الحضاري من جهة أخرى.
- تأصيل احترام العمل اليدوي وممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة بسيطة.

- أسس ومبادئ التعليم الأساسي:

هناك العديد من الأسس والمبادئ التي يركز عليها التعليم الأساسي من أهمها (المتبولي، 2003، 39):

- أن يكون التعليم موحداً لجميع أبناء الشعب ذكورا وإناثاً في الريف والحضر على حد سواء.
- أن يكون التعليم مرناً يتنوع بتنوع البيئات.

- أن يكون تعليماً مفتوحاً القنوات يمكن بكافة صيغته وأشكاله أن يؤدي إلى المراحل التالية من التعليم ولكن مرحلة التعليم الأساسي في حد ذاتها تعتبر مرحلة منتهية بالنسبة لبعض الأبناء والبنات طبقاً لاستعداداتهم وقدراتهم.
- أن يجمع التعليم بين النواحي النظرية والعملية مع الحرص على التكامل بحيث لا تغطي ناحية على أخرى تأكيداً لمبدأ تكامل الخبرة والمعرفة عند التلميذ.
- أن يرتبط التعليم بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل يوثق الصلة بين ما يدرسه التلميذ بالمدرسة أو ما يلقاه في البيئة الخارجية ومصادر الإنتاج والثروة وتكون هي مصدر المعرفة ومجال البحث والعمل والنشاط ثم تتسع آفاقها إلى أبعد الحدود إلى بيئات أخرى.
- إن التعليم يرمي إلى إعداد الفرد لكي يكون منتجاً فعالاً يشارك في العمل وفي جهود التنمية التي تستهدف الإنسان صانع التنمية والمستفيد منها.
- أن يؤكد التعليم على تحقيق الذات وانتماء المتعلم لمجتمعه.

- أهداف التعليم الأساسي:

- يسعى التعليم الأساسي إلى تحقيق العديد من الأهداف يمكن عرضها بإيجاز كما يأتي أشار (الزامل، 2008، 48) إلى الأهداف الآتية:
- تعهد العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفس الطفل ورعايته بتربية إسلامية متكاملة في خلقه وجسمه وعقله ولغته وانتماءهم للأمة الإسلامية.
 - تدريبه على إقامة الصلاة وأخذها بأداب السلوك والفضائل.
 - تنمية المهارات الأساسية المختلفة وخاصة المهارات اللغوية والمهارات العددية والمهارات الحركية
 - تزويد التلميذ بالقدر المناسب من المعلومات في مختلف الموضوعات.
 - تعريفه بنعم الله عليه في نفسه وفي بيئته الاجتماعية والجغرافية بتحسين استخدام النعم وينفع نفسه وبيئته.
 - تنمية وعيه ليدرك ما عليه من الواجبات وماله من الحقوق في حدود سنه وخصائص المرحلة التي يمر بها وغرس حبه لوطنه والإخلاص له ولولادة أمره.
 - توليد الرغبة لديه في التزود بالعلم النافع والعمل الصالح وتدريبه على الاستفادة من أوقات الفراغ.
 - إعداد التلميذ لما يلبي احتياجات هذه المرحلة من مراحل حياته.

- أنواع التعليم الأساسي:

إن التعليم الأساسي يوفر الحد الأدنى من التعليم الذي تؤمنه نظم التعليم لكل فرد وهذا الحد الأدنى من التعليم الأساسي يمثل أقصى ما يستطيع أن توفره الإمكانيات المالية المتاحة وهذا ما جعل التعليم الأساسي يمثل أقصى ما تستطيع أن توفره الإمكانيات المالية المتاحة ويظهر في عدة صيغ وفترة الإلزام فيه تختلف من نظام تعليمي إلى آخر ويمكن توضيح ذلك كما يأتي: (الوائلي، 1999، 128-129).

النوع الأول: يهتم التعليم الأساسي فيه بتطوير التعليم الابتدائي وجعله تعليماً يحقق مطالب التعليم الأساسي وفترة الإلزام فيه مدة ست سنوات.

النوع الثاني: ويهتم بتقسيم التعليم الأساسي إلى مرحلتين مدة كل مرحلة أربع سنوات وقد طبقت هذه الصيغة في مصر وبما يعرف بجنوب اليمن قبل الوحدة في المدارس الموحدة وفترة الإلزام فيه ثمان سنوات.

النوع الثالث: ويمثل التعليم الأساسي فيها (بالتعليم الأساسي القائم على الطابع العلمي) والذي يهدف إلى إحداث تغيير في مضمون التعليم الأساسي وجعله يتميز بالطابع العملي المرن في مختلف سنوات التعليم الأساسي من خلال مدخلاته عن طريق ربط التعليم بالعمل المنتج.

النوع الرابع: ويهتم بتوسيع قاعدته لتصل مدة الإلزام فيه إلى تسع سنوات ليتم فيها إعداد التلاميذ في مختلف جوانب الحياة العملية وقد طبقت هذه الصيغة في معظم الدول العربية ومنها الجمهورية اليمنية.

ب. المنطلقات الفكرية للتكلفة التعليمية:

تعرف التكلفة في اللغة تعني " المبلغ المدفوع أو المنفق على إنتاج سلعة أو خدمة معينة، أي ما ينفق على الشيء لتحقيقه من مال وجهد " (المنجد، 1988، 256)، وبذلك فالتكلفة تتضمن بُعد المال، وبُعد الجهد.

عرفت وودهول (Woodhall,1995,41) التكلفة التعليمية اصطلاحاً بأنها " قيمة الموارد الكلية للتعليم بالنسبة للنظام الاقتصادي، وهي تتضمن قيمة وقت المعلمين والموارد والسلع وقيمة استهلاك المباني والتجهيزات المدرسية وقيمة وقت الدارسين "، كما عرفها (جوهر، 1990، 207) بأنها "مجموع النفقات التي يتحملها المجتمع في سبيل الحصول على مخرجات التعليم".

- أهمية دراسة التكلفة التعليمية:

تتعلق أهمية دراسة التكلفة التعليمية من النقاط الآتية: (الحاج، 2015، 78: 80)

أن دراسة تكلفة التعليم تستمد أهميتها من المصروفات المتزايدة التي تنفقها الدولة، وما تحقيقه من فوائد وأهداف، أهمها:

- تلقي الضوء على ما يخصص للتعليم من موارد مالية مقارنة بغيره من القطاعات الأخرى مثل: الدفاع، والصحة وغيرها، وتطوير الإنفاق في قطاع معين يستتبع تطوير في القطاعات الأخرى، وما يستلزمه ذلك من إيجاد نوع من التنسيق بين الخدمات والاستثمارات التعليمية، وغيرها من الخدمات والاستثمارات التي تنافس الموارد المتاحة.

- بيان الجهد التعليمي المبذول لإنفاق الدول على التعليم، سواءً من الدخل القومي، أو من الميزانية السنوية الحكومية باعتبارهما مقياسين يدلان على أهمية الإنفاق على التعليم في أية دولة، وما نصيب المواطن والتلميذ من هذا الإنفاق.

- توضيح للزيادة في أعداد الملحقين بنظم التعليم ومؤسساته المختلفة، ولاسيما في مراحلها الأولى؛ نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتبني مختلف دول العالم مبدأ إلزامية التعليم ومجانيته في مراحل التعليم الأولى ليس تطبيقاً للدساتير وقوانين التعليم فحسب، وإنما أيضاً باعتباره حقاً إنسانياً وضرورة حياتية.
- تبصر دراسة التكلفة صناع القرار بالتكلفة الإجمالية للتعليم، وما تحتاجه من متطلبات مالية لأنشطتها ومشروعاتها المختلفة، وإمكانية تنفيذها في ضوء متطلباتها المالية، وتوزيع التكلفة بين الأطراف التي تتحملها.
- تفيد دراسة تقدير التكلفة في اكتشاف الإمكانيات المالية المطلوبة بدءاً من تحديد وتصنيف وقياس تكلفة المدخلات؛ للوقوف على الإمكانيات المالية المتاحة، ومروراً بتقدير تكلفة تنفيذ مشروع أو برنامج أو تحسينه.
- تكشف نمطية سلوك التكلفة للوقوف على مدى استغلال أو سوء استغلال مدخلات العملية التعليمية، وتعين مؤشرات معينة يمكن الاستدلال منها على مدى استغلال الموارد.
- بيان مدى تأثير تكلفة العاملين بالمؤسسة التعليمية على وحدة التكلفة، وتأثر التكلفة بالسياسة التعليمية مثل: حجم الفصل، وحجم المؤسسة التعليمية، وتوزيع العاملين بها.
- تساعد على تحديد مخصصات التعليم من الميزانية العامة، وتوزيع هذه المخصصات توزيعاً عادلاً بين نظم ومراحل وأنواع التعليم.

-أنواع التكلفة التعليمية:

تتعد تصنيفات كلف التعليم بحسب جهة الصرف وحجمه ونوعيته، والغرض منه، ونتاجة؛ لذلك ليس ثمة تصنيف نهائي لأنواع تكلفة التعليم؛ لان كل تصنيف يعتمد على عدة معايير من أشهرها: التكلفة المباشرة مقابل التكلفة غير مباشرة، والتكلفة الجارية مقابل التكلفة الرأسمالية، والتكلفة العامة مقابل التكلفة الخاصة (الحاج، 2011، 167)، وأيا كانت الحالة فيمكن تقسيم التكلفة في التعليم إلى: (الحاج، 2008، 164)

✓ التكلفة الخاصة مقابل التكلفة العامة:

يقصد بالتكلفة الخاصة: التكاليف التي تدفعها الأسر والأفراد مقابل التعليم، إلى جانب كلفة الفرصة الضائعة للأسر والأفراد، في حين تعني التكلفة العامة: إجمالي ما ترصده الدولة في ميزانيتها العامة للتعليم.

✓ تكلفة الموارد، مقابل تكلفة النقود:

يستخدمان للتعبير عن المدخلات التربوية، حيث تقاس تكلفة الموارد بوحدة طبيعية مثل: المعلمون، وساعات تدريسهم، وعدد الكتب الدراسية...إلخ، في حين تقاس تكلفة النقود بدلالة قيمتها النقدية.

✓ التكلفة الجارية مقابل التكلفة الرأسمالية:

يقصد بالتكلفة الجارية: تكلفة خدمات العاملين لإدارة المكتبة والطلبة، والإمدادات القابلة للاستهلاك خلال سنة مالية، وهي لهذا تتميز بانتظام، في حين تعني التكلفة الرأسمالية: تكلفة الأراضي والمباني

والأجهزة والمعدات والأثاث، ونفقات الإحلال الكبرى، وهي لهذا لا تتغير إلا في الأمد الطويل، أو بعد عدد من السنوات.

✓ التكلفة بالأسعار الجارية مقابل التكلفة بالأسعار الثابتة:

يقصد بالأسعار الجارية: التكلفة الإجمالية معبرا عنها بالأسعار والأجور الجارية لكل سنة، في حين تعني الأسعار الثابتة: تحويل التكلفة في كل سنة إلى أسعار ثابتة بالاعتماد على سنة أساس معينة.

✓ التكلفة المباشرة مقابل التكلفة غير المباشرة:

يقصد بالتكلفة المباشرة: المصروفات التي تنفق على التعليم من ميزانية الدولة، ومن الطلبة، ومن الجماعات المحلية، في حين تعني التكلفة غير المباشرة: تكلفة المكاسب الضائعة، أو "تكلفة الفرص البديلة"، أو غير المصروفة التي تستخدم موارد اقتصادية معينة في مجال اقتصادي دون غيره، أي مقدار التضحية التي فضل تحملها في سبيل إنتاج أو تنمية المهارات والقدرات البشرية عن طريق التعليم على حساب فوائد أخرى كان من الممكن الحصول عليها لو لم يفضل هذا البديل. وتشمل هذه التكاليف ما يخسره التلميذ والمجتمع من أموال نتيجة تفرغ التلميذ للدراسة، وتخليه عن الدخل الذي كان من الممكن الحصول عليه لو انخرط في سوق العمل، وأسهم في النشاط الاقتصادي، وساهم في رفع الناتج المحلي الكلي.

ج- أساليب قياس تكلفة التعليم:

إن قياس التكلفة التعليمية في أبسط معانيه لا يعدو كونه إضافة جميع أوجه الإنفاق الفعلي في مدة معينة لجزء أو لجميع أجزاء النظام التعليمي في مجتمع ما ومن ثم تقسيم المجتمع الكلي للإنفاق الفعلي على عدد الطلاب في فترة معينة فيتم الحصول على "معدل" أو (متوسط) التلميذ لمدة زمنية معينة قد يستغرق فصلاً دراسياً، أو عاماً دراسياً أو مرحلة دراسية فأكثر. ومن الممكن تعريف متوسط كلفة التلميذ حسابياً كما هو في المعادلة الآتية: (صائع، 1987، 6)

مجموع الإنفاق الفعلي لمدة معينة

$$\text{معدل تكلفة التلميذ الواحد} = \frac{\text{مجموع الإنفاق الفعلي لمدة معينة}}{\text{عدد التلاميذ في فترة معينة}}$$

عدد التلاميذ في فترة معينة

وهناك عدة أساليب لتقدير أو لقياس تكاليف التعليم، سواء على مستوى نظام تعليمي، أو مرحلة تعليمية، أو مؤسسة تعليمية ما، أهمها (فليه، 2003، 199):

- أسلوب وحدة الإنفاق:

يستخدم هذا الأسلوب الطرق المطبقة في تحميل التكاليف لوحدة تكاليف قياسية نمطية في التعليم على حجم الإنتاج التعليمي، وهو بذلك يركز على التكاليف المتغيرة، أي التي تتزايد باستمرار؛ بازدياد عدد التلاميذ مثل: قيمة الكتب، ولوازم التشغيل، وهذه التكاليف تتغير بتغير حجم مخرجات التعليم، غير أن

هذا الأسلوب يهمل التكاليف الثابتة التي لا تتأثر مباشرة بحجم مخرجات التعليم مثل: تكاليف المباني والمعدات، ولذلك يعطي صورة مضللة أو غير واقعية لتكلفة التعليم.

- أسلوب تحليل المدخلات التعليمية:

يعتمد هذا الأسلوب على تحليل مدخلات النظام التعليمي بوصفه أساسًا لتقدير تكلفة التعليم، استنادًا إلى التقسيمات المختلفة لعناصر التكلفة، أي أن هذا الأسلوب يعتمد على التقديرات الكلية لأوجه الصرف في المجال التعليمي.

- أسلوب تكلفة التلميذ: (الحاج، 2011، 164):

يعتمد على استخراج متوسط تكلفة التلميذ أو التلميذ الواحد من التكلفة الإجمالية للتعليم في مؤسسة تعليمية، أو في مرحلة تعليمية، أو في نظام تعليمي ككل. وتمثل تكلفة التلميذ النسبة بين ما ينفق على التعليم، وعدد التلاميذ المسجلين في المؤسسة التعليمية أو ما شابه، سواء تكلفة التلميذ النظرية، أو تكلفة التلميذ الحقيقية. كما يتم بواسطة هذا الأسلوب حساب تكلفة الخريج، وتعني: النسبة بين تكلفة التلميذ أو التلميذ في مرحلة، أو في مؤسسة تعليمية، وعدد المتخرجين منها.

ويعد أسلوب حساب التكلفة المتوسطة؛ أدق أنماط التكلفة وأكثرها استخدامًا في تقدير تكلفة التعليم سواء من النفقات العامة الجارية، أو من النفقات العامة الرأسمالية، أو من كلاهما نظرًا لبساطتها، وسهولة الحصول عليها، مع توافر بياناتها، كما تصلح أساسًا للمفاضلة والمقارنة بين البدائل التعليمية المختلفة.

- أسلوب حساب التكلفة العائلية: (الحاج، 2015، 85)

يركز على حصر وجمع أوجه الصرف المختلفة التي تحملتها الأسرة في سنة دراسية محددة، أكانت المؤسسة التعليمية حكومية أو خاصة، شاملة: الرسوم الدراسية، وقيمة الكتب الدراسية، ومستلزمات الأنشطة الدراسية، وشراء الملابس المدرسية والرياضية، وقيمة الشنطة والكراسات المدرسية، وأجور النقل وخلافه، والمصاريف اليومية، وذلك بأخذ متوسطات الإنفاق على مجموعة من التلاميذ في سنة معينة؛ حتى يمكن تقدير تكلفة التلميذ التي تتحملها عائلته أو أسرته.

- أسلوب حساب تكلفة التلميذ المباشرة وغير المباشرة:

التكلفة المباشرة: هي تكلفة جميع الموارد التي يستخدمها نظم التعليم أو المؤسسة التعليمية في سبيل قيامها بالعملية التعليمية، سواء أختص منها بالتكلفة الاجتماعية التي تتحملها الدول، أو بالتكلفة الخاصة التي تتحملها الأسر. ويمكن تحديد كلفة التعليم ككل من النفقات الجارية، أو من النفقات الرأسمالية، أو من كليهما معًا، معبرًا عنها بكلفة الوحدة التعليمية، أي التلميذ أو التلميذ.

أما التكلفة غير المباشرة فيقصد بها: تكلفة الجهد والوقت الذي ينفقه التلميذ في التعليم، ممثلاً في الدخل الذي كان من الممكن للمجتمع أن يحصل عليه لو أن هذا الجهد والوقت قد وجه إلى العمل بالأنشطة الإنتاجية بدلاً من التعليم.

أما حساب تكلفة التلميذ أو التلميذة غير المباشرة، فنظرًا لأن قانون العمل يحرم عمل التلاميذ، أو مزاوله أي مهنة؛ فإن هذه التكلفة تُهمل في التعليم العام، وبالتالي سوف تهمل في البحث الحالية كون طلبة التعليم العام بما فيهم تلاميذ التعليم الأساسي غير مدرجين ضمن القوى العاملة حسب قوانين العمل المحلية والعالمية المحددة ب: 17 أو 18 سنة وما فوق، في حين أن سن التخرج من المرحلة الأساسية هو 14 سنة، ومن ثم لا يعدون ضمن قوة العمل، حتى لو كان أقرانهم يعملون؛ لأن عمل هؤلاء الفتية مخالف لقانون العمل، في حين يمكن حساب تكلفة التلميذ في التعليم العالي والتعليم الجامعي (الحاج، 2015، 85-86).

وفي البحث الحالي قد تم احتساب التكلفة المباشرة على أساس أن التلميذ الملتحق هو وحدة التكلفة وبالتالي فقد تم استخراج تكلفة التلميذ في مرحلة التعليم الأساسي العام كما يأتي:

- المعادلات الرياضية لتحديد تكلفة التلميذ الواحد الملتحق بالأسعار الجارية والثابتة:

متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملتحق خلال الفترة من 2011م - 2013م =

متوسط التكلفة الإجمالية (مباشرة، غير مباشرة) في مرحلة التعليم الأساسي العام خلال الفترة من 2011م - 2013م

متوسط عدد التلاميذ الملتحقين في مرحلة التعليم الأساسي العام خلال العام الدراسي 2010/2011م - 2012/2013م.

وقد تم احتساب التكلفة غير المباشرة عن طريق احتساب معدلات الفائدة (والتي تم استخراجها من بنك التسليف الزراعي) على المبالغ التي انفكت خلال سنوات البحث على اعتبار أن تلك الفوائد كانت سوف تحصل عليها الدولة إذا لم تستثمرها في التعليم الأساسي.

3. واقع التعليم الأساسي في محافظة إب:

يحتوي هذا الجزء على عرض واقع التعليم الأساسي في عموم مديريات محافظة إب كونه يمثل مجال وبنية البحث الحالي ويمكن عرض ذلك بإيجاز كما يأتي:

أواقع المنطلقات الفلسفية للتعليم الأساسي:

إن المنطلقات الفلسفية للتعليم الأساسي على مستوى عموم المحافظات الجمهورية فيما يتعلق بإنشاء وتطور التعليم الأساسي وأسس ومبادئه، وأهدافه، وسياساته، والتشريعات القانونية المنظمة له، وجهود تطويره وغيرها، تنطبق على التعليم الأساسي في عموم مديريات محافظة إب وذلك للأسباب الآتية:

- إن الرؤى والتوجيهات الاستراتيجية لتطوير التعليم الأساسي موحدة على مستوى جميع محافظات الجمهورية اليمنية ومنها محافظة إب التي تركز على منطلقات فلسفية موحدة.

- إن الخطط التي يتم تنفيذها في مكتب التربية والتعليم في المحافظة لا تعد ملزمة ويوفر لها التمويل اللازم إلا بعد مناقشتها وإقرارها من الإدارة المركزية المتمثلة بوزارة التربية والتعليم بوصفها المسؤولة المباشرة عن التعليم الأساسي بعموم محافظات الجمهورية.

- إن إدارة نظام التعليم العام الأساسي والثانوي في اليمن تعتمد على النظام المركزي في التخطيط والإشراف والتقويم وتلزم بها عموم المحافظات.

ب- واقع التطور الكمي للتعليم الأساسي في محافظة إب:

جدول (1) متوسط عدد التلاميذ والمعلمين والمدارس في مرحلة التعليم الأساسي خلال العام الدراسي 2011/2010م - 2013/2012م

م	اسم المديرية	متوسط عدد التلاميذ	متوسط عدد المعلمين	متوسط عدد المدارس
1.	المشنة	25,467	1004	14
1.	الظهار	38,633	922	29
2.	ريف إب	48,176	1142	65
3.	جبله	34,869	1261	59
4.	بعدان	29,626	939	60
5.	الشعر	10,612	307	30
6.	السبرة	20,795	525	47
7.	السياني	28,735	997	46
8.	ذي سفال	43,573	1465	43
9.	مذيخرة	23,212	570	40
10.	العدين	42,619	948	88
11.	الفرع	26,055	603	50
12.	الحزم	23,604	468	61
13.	حبيش	21,111	635	65
14.	المخادر	34,821	922	66
15.	القفر	23,547	709	67
16.	يريم	50,303	1305	92
17.	الرضمة	20,601	631	49
18.	السدة	22,535	794	52
19.	النادرة	19,832	615	57
	الإجمالي العام	599,139	16,762	1080

المصدر: إدارة الإحصاء بمكتب التربية والتعليم

يتضح من جدول (1) ما يأتي:

- بلغ متوسط عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي بعموم مديريات محافظة إب خلال العام الدراسي 2011/2010م - 2013/2012م (599139) تلميذ وتلميذة.
- بلغ عدد المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي بعموم مديريات محافظة إب خلال العام الدراسي 2011/2010م - 2013/2012م (16762) معلم ومعلمة.
- بلغ عدد المدارس في مرحلة التعليم الأساسي بعموم مديريات محافظة إب خلال العام الدراسي 2011/2010م - 2013/2012م (1080) مدرسة أساسية فقط.

ثالثاً-النتائج:

جدول (2)

التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بمديريات محافظة خلال الفترة من العام الدراسي 2010/2011م-2012/2013م بالأسعار الجارية.

م	اسم المديرية	متوسط عدد التلميذ الملتحقين للفترة (٢)	متوسط التكلفة المباشرة للفترة														
			متوسط التكلفة الجارية للفترة						متوسط التكلفة الرأسمالية للفترة								
			متوسط تكلفة السلع والخدمات للفترة			متوسط التكلفة الجارية للفترة			متوسط التكلفة الرأسمالية للفترة			متوسط التكلفة غير المباشرة (٢)					
			متوسط تكلفة التلميذ للفترة (١)	التكلفة (٣)	متوسط التكلفة التلميذ للفترة (١)	التكلفة (٣)	متوسط التكلفة التلميذ للفترة (١)	التكلفة (٣)	متوسط تكلفة الفرصة الضائعة للفترة	متوسط تكلفة الفرصة الضائعة للفترة	متوسط التكلفة التلميذ للفترة (١)	التكلفة (٣)	متوسط التكلفة التلميذ للفترة (١)	التكلفة (٣)			
1	المركز الرئيسي	0	2,639,967,977	4,406	126,221,930	211	2,766,189,906	4,655	1,761,782	3	1,761,782	2,767,951,688	4,620	537,849,342	898	3,305,801,030	5,518
2	المشنة	25,467	891,143,836	34,992	1,725,844	68	892,869,680	35,059	1,613,390	63	1,613,390	894,483,070	35,123	172,123,931	6,759	1,066,607,001	41,881
3	الظهار	38,633	1,191,687,787	30,847	1,769,418	46	1,193,457,206	30,892	4,348,305	113	4,348,305	1,197,805,511	31,005	230,957,396	5,978	1,428,762,907	36,983
4	ريف إب	48,176	1,220,179,259	25,328	1,675,979	35	1,221,855,238	25,362	3,055,401	63	3,055,401	1,224,910,638	25,426	235,583,774	4,890	1,460,494,412	30,316
5	جبله	34,869	1,425,563,423	40,883	1,913,592	55	1,427,477,015	40,938	1,908,233	55	1,908,233	1,429,385,248	40,993	274,999,000	7,887	1,704,384,248	48,879
6	بعدان	29,626	1,064,624,953	35,936	1,739,763	59	1,066,364,716	35,995	2,029,606	69	2,029,606	1,068,394,322	36,063	205,714,161	6,944	1,274,108,483	43,007
7	الشعر	10,612	350,703,547	33,047	1,965,113	185	352,668,660	33,232	994,724	94	994,724	353,663,384	33,326	68,044,363	6,412	421,707,747	39,738
8	السيرة	20,795	529,538,444	25,465	1,768,243	85	531,306,687	25,550	1,852,551	89	1,852,551	533,159,239	25,639	102,570,625	4,933	635,729,863	30,572
9	السياني	28,735	1,053,940,118	36,678	1,722,725	60	1,055,662,843	36,738	974,539	34	974,539	1,056,637,381	36,772	203,350,851	7,077	1,259,988,232	43,849
10	ذي سفال	43,573	1,873,069,671	42,987	1,702,910	39	1,874,772,581	43,026	2,308,210	53	2,308,210	1,877,080,791	43,079	361,292,301	8,292	2,238,373,092	51,370
11	مذيخرة	23,212	676,613,835	29,150	1,743,660	75	678,357,495	29,225	2,321,874	100	2,321,874	680,679,369	29,325	131,033,689	5,645	811,713,058	34,970
12	المعين	42,619	1,039,249,103	24,384	1,706,752	40	1,040,955,855	24,424	1,023,971	24	1,023,971	1,041,979,826	24,449	200,549,762	4,706	1,242,529,588	29,154
13	الفرع	26,055	563,227,094	21,617	1,859,448	71	565,086,542	21,688	1,119,976	43	1,119,976	566,206,518	21,731	108,920,725	4,180	675,127,243	25,912
14	الحزم	23,604	497,388,726	21,072	1,723,133	73	499,111,859	21,145	305,962	13	305,962	499,417,821	21,158	96,339,700	4,081	595,757,521	25,240
15	حبيش	21,111	714,083,105	33,826	1,962,398	93	716,045,503	33,919	1,340,880	64	1,340,880	717,386,383	33,982	138,056,430	6,540	855,442,813	40,522
16	المخادر	34,821	1,032,952,522	29,664	1,601,438	46	1,034,553,960	29,710	2,211,069	63	2,211,069	1,036,765,029	29,774	199,481,189	5,729	1,236,246,218	35,503
17	القفقر	23,547	816,408,628	34,672	1,789,833	76	818,198,460	34,748	1,702,400	72	1,702,400	819,900,861	34,820	157,820,046	6,702	977,720,907	41,523
18	يريم	50,303	1,411,710,916	28,064	1,984,690	39	1,413,695,607	28,103	1,180,871	23	1,180,871	1,414,876,478	28,127	272,215,285	5,411	1,687,091,763	33,538
19	الرضمة	20,601	752,832,994	36,543	1,746,170	85	754,579,164	36,628	2,236,384	109	2,236,384	756,815,549	36,736	145,639,652	7,069	902,455,200	43,806
20	السدة	22,535	838,081,988	37,190	1,750,182	78	839,832,170	37,268	265,748	12	265,748	840,097,918	37,280	161,641,457	7,173	1,001,739,375	44,453
21	النادرة	19,832	759,931,664	38,318	1,694,453	85	761,626,117	38,404	325,674	16	325,674	761,951,791	38,420	146,642,047	7,394	908,593,837	45,815
	متوسط التكلفة الإجمالية	599,139	21,342,899,591	35,623	161,767,674	270	21,504,667,265	35,893	34,881,547	58	34,881,547	21,539,548,812	35,951	4,150,825,727	6,928	25,690,374,538	42,879

المصدر: 1- الحسابات الختامية لمكتب التربية والتعليم للأعوام المالية 2011 إلى 2013م

2- إدارة الامتحانات بمكتب التربية والتعليم.

3- إعداد الباحث.

جدول (3)

التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بمديريات محافظة خلال الفترة من العام الدراسي 2011/2010م-2013/2012م بالأسعار الثابتة

م	اسم المديرية	متوسط عدد التلميذ الملتحقين للفترة (٢)	متوسط التكلفة المباشرة للفترة												
			متوسط التكلفة الجارية للفترة		متوسط التكلفة الرأسمالية للفترة		متوسط التكلفة غير المباشرة (٢)		متوسط التكلفة المباشرة للفترة		متوسط التكلفة الجارية للفترة		متوسط التكلفة الرأسمالية للفترة		
			متوسط تكلفة المرتبات والاجور للفترة	متوسط تكلفة السلع والخدمات للفترة	متوسط تكلفة الطالب للفترة (١)	التكلفة (٣)	متوسط تكلفة الطالب للفترة (١)	التكلفة (٣)	متوسط تكلفة الطالب للفترة (١)	التكلفة (٣)	متوسط تكلفة الطالب للفترة (١)	التكلفة (٣)	متوسط تكلفة الطالب للفترة (١)	التكلفة (٣)	
1	المركز الرئيسي	0	2,066,700,676	95,621,488	160	2,162,322,164	3,649	1,342,603	2	2,163,664,767	3,611	421,933,697	704	2,585,598,463	4,316
2	المنشنة	25,467	670,852,514	1,317,203	52	672,169,717	26,393	1,224,664	48	673,394,381	26,441	130,032,414	5,106	803,426,795	31,547
3	الظهار	38,633	899,595,895	1,352,507	35	900,948,402	23,321	3,330,765	86	904,279,167	23,407	174,953,181	4,529	1,079,232,348	27,936
4	ريف اب	48,176	917,886,979	1,268,519	26	919,155,498	19,079	2,274,163	47	921,429,661	19,126	177,838,104	3,691	1,099,267,765	22,818
5	جيلة	34,869	1,073,559,672	1,458,690	42	1,075,018,362	30,830	1,470,938	42	1,076,489,299	30,872	207,834,873	5,960	1,284,324,172	36,832
6	بعدان	29,626	802,547,765	1,323,982	45	803,871,747	27,134	1,479,099	50	805,350,845	27,184	155,605,910	5,252	960,956,756	32,437
7	الشعر	10,612	263,964,547	27,090	141	265,459,335	25,014	734,072	69	401,313,076	25,083	51,394,339	4,843	317,587,746	29,926
8	السيرة	20,795	398,545,572	1,494,789	65	399,891,182	19,230	1,421,894	68	401,313,076	27,693	153,676,863	5,348	478,789,452	23,025
9	السياني	28,735	793,743,983	1,311,328	46	795,055,311	27,669	691,193	24	795,746,503	27,693	153,676,863	5,348	949,423,366	33,041
10	ذي سفال	43,573	1,411,166,010	1,297,835	30	1,412,463,845	32,416	1,754,215	40	1,414,218,060	32,456	273,153,809	6,269	1,687,371,868	38,725
11	مذيخرة	23,212	509,858,552	1,327,832	57	511,186,384	22,023	1,767,554	76	512,953,938	22,099	99,090,387	4,269	612,044,325	26,368
12	العدين	42,619	782,933,471	1,299,677	30	784,233,148	18,401	774,566	18	785,007,713	18,419	151,618,583	3,558	936,626,296	21,977
13	الفرع	26,055	423,545,175	1,415,402	54	424,960,577	16,310	847,789	33	425,808,366	16,343	82,197,500	3,155	508,005,866	19,497
14	الحزم	23,604	375,768,870	1,317,251	56	377,086,120	15,976	232,987	10	377,319,107	15,985	73,032,520	3,094	450,351,627	19,079
15	حبيش	31,523	537,887,227	1,494,637	47	539,381,865	17,111	1,010,074	32	540,391,938	17,143	104,359,366	3,311	644,751,304	20,453
16	المخادر	34,821	777,563,302	1,219,010	35	778,782,312	22,365	1,626,060	47	780,408,372	22,412	150,681,142	4,327	931,089,514	26,739
17	القفقر	23,547	615,019,920	1,362,689	58	616,382,610	26,177	1,300,810	55	617,683,419	26,232	119,310,472	5,067	736,993,892	31,299
18	يريم	50,303	1,062,796,268	1,511,521	30	1,064,307,789	21,158	895,329	18	1,065,203,118	21,176	205,658,619	4,088	1,270,861,737	25,264
19	الرضمة	20,601	567,184,132	1,328,876	65	568,513,008	27,596	1,721,295	84	570,234,303	27,679	110,120,229	5,345	680,354,533	33,025
20	السدة	22,535	631,286,040	1,332,421	59	632,618,461	28,073	201,086	9	632,819,547	28,082	122,188,136	5,422	755,007,683	33,504
21	النادرة	19,832	572,525,087	1,291,045	65	573,816,132	28,934	241,330	12	574,057,463	28,946	110,867,810	5,590	684,925,273	34,536
	متوسط التكلفة الإجمالية	599,139	16,154,931,657	122,692,309	205	16,277,623,967	27,168	26,342,485	44	16,303,966,451	27,212	3,153,024,331	5,263	19,456,990,782	32,475

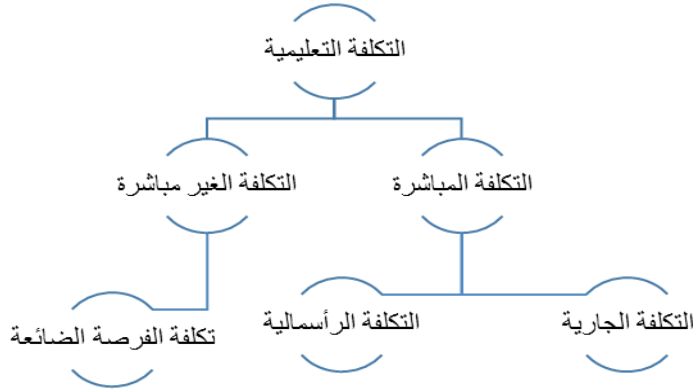
المصدر: 1. الحسابات الختامية لمكتب التربية والتعليم للأعوام المالية 2011 إلى 2013م

2- إدارة الامتحانات بمكتب التربية والتعليم.

3- إعداد الباحث.

الشكل (1)

التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي العام للفترة من العام 2011م إلى 2013م



يحتوي هذا الجزء على الإجابة عن أسئلة البحث الرئيسة والفرعية كالآتي:

أولاً-السؤال الرئيس:

ما واقع التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب خلال الفترة من العام المالي 2010-

2013م بالأسعار الجارية والثابتة؟

يتضح من الجدول (2) و(3) والشكل (1) ما يأتي:

- بلغ إجمالي متوسط عدد التلاميذ الملحقين في مرحلة التعليم الأساسي العام بعموم مديريات محافظة إب خلال الفترة (599139) تلميذ وتلميذه.

- بلغ متوسط تكلفة مرحلة التعليم الأساسي العام خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (25,690,374,538) ريالاً بالأسعار الجارية و(19,456,990,273) ريالاً بالأسعار الثابتة والتي تمثل التكلفة الحقيقية بالاعتماد على أسعار سنة الأساس 2011م، وبفارق (6,233,384,264) ريالاً وبنسبة (24.26%).

- بلغ متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (42,879) ريالاً بالأسعار الجارية و(32,475) ريالاً بالأسعار الثابتة.

- بلغ متوسط التكلفة المباشرة لمرحلة التعليم الأساسي العام خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (21,539,548,812) ريالاً بالأسعار الجارية و(16,303,966,451) ريالاً بالأسعار الثابتة، وبفارق (6,233,384,264) ريالاً وبنسبة (84%) من إجمالي التكلفة الكلية لمرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب.

- بلغ متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة المباشرة لمرحلة التعليم الأساسي في محافظة إب خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (35951) ريالاً بالأسعار الجارية و(27212) ريالاً بالأسعار الثابتة.

ثانياً- الإجابة عن الأسئلة الفرعية:

1- واقع متوسط التكلفة الجارية ومتوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة الجارية في مرحلة التعليم الأساسي على مستوى مديريات محافظة إب خلال الفترة بالأسعار الجارية والثابتة:

تتكون التكلفة الجارية من تكلفة المرتبات والأجور وتكلفة السلع والخدمات ويمكن تفصيلها

كالآتي:

أ- تكلفة المرتبات والأجور:

بلغ متوسط تكلفة المرتبات والأجور في التعليم الأساسي العام خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م بالأسعار الجارية والثابتة (21,342,899,591 - 16,154,931,657) ريالاً على التوالي وبنسبة بلغت (83.12% ، 83.07%) من إجمالي التكلفة الكلية لمرحلة التعليم الأساسي لنفس الفترة، وهذا يعني أن تكلفة المرتبات والأجور تمثل الجزء الأكبر مما ينفق على التعليم الأساسي العام بالمحافظة ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد العاملين (معلمين + إداريين) في الإدارات التعليمية بمديريات المحافظة والمركز الرئيسي وتتطابق النتيجة الحالية مع دراسة (المطري، 2015) ودراسة (العديني، 2016) .

- بلغ متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من المرتبات والأجور خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (35623) ريالاً بالأسعار الجارية و(26964) ريالاً بالأسعار الثابتة.

ب- تكلفة السلع والخدمات:

✓ بلغ متوسط تكلفة السلع والخدمات في التعليم الأساسي العام خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م بالأسعار الجارية والثابتة (161,767,674 - 122,692,309) ريالاً على التوالي وبنسبة بلغت (0.63%) من إجمالي التكلفة الكلية لمرحلة التعليم الأساسي لنفس الفترة.

✓ بلغ متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من السلع والخدمات خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (270) ريالاً بالأسعار الجارية و(205) ريالاً بالأسعار الثابتة.

1- ما واقع متوسط التكلفة الرأسمالية ومتوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة الرأسمالية في مرحلة التعليم الأساسي على مستوى مديريات محافظة إب خلال الفترة بالأسعار الجارية والثابتة؟

✓ بلغ متوسط التكلفة الرأسمالية في التعليم الأساسي العام خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م بالأسعار الجارية والثابتة (26,342,485-34,881,547) ريالاً على التوالي وبنسبة بلغت (0.14%) من إجمالي التكلفة الكلية لمرحلة التعليم الأساسي للفترة نفسها.

✓ بلغ متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة الرأسمالية خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (58) ريالاً بالأسعار الجارية و(44) ريالاً بالأسعار الثابتة.

2- ما واقع متوسط تكلفة الفرصة الضائعة ومتوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من تكلفة الفرصة الضائعة في مرحلة التعليم الأساسي على مستوى مديريات محافظة إب خلال الفترة بالأسعار الجارية والثابتة؟

أ- بلغ متوسط التكلفة غير المباشرة (تكلفة الفرصة الضائعة) لمرحلة التعليم الأساسي العام خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (4,150,825,727) ريالاً بالأسعار الجارية و(3,153,024,331) ريالاً بالأسعار الثابتة، وبنسبة (16%) من إجمالي التكلفة الكلية لمرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب.

ب- بلغ متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق من التكلفة غير المباشرة (تكلفة الفرصة الضائعة) لمرحلة التعليم الأساسي في محافظة إب خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (6928) ريالاً بالأسعار الجارية و(5263) ريالاً بالأسعار الثابتة

3- ما مقارنة واقع متوسطات التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة إب خلال الفترة بحسب المنطقة الجغرافية (حضر - ريف)؟

بلغ متوسط التكلفة الحقيقية لمرحلة التعليم الأساسي العام خلال الفترة من العام المالي 2011 إلى 2013م (19,456,990,273) ريالاً بالأسعار الثابتة وبفارق (6,233,384,264) ريالاً عن الأسعار الجارية المسجلة في الحسابات الختامية، وبنسبة (24.26%) كما أن هناك عشوائية في توزيع النفقات بين مديريات محافظة إب؛ إذ يلاحظ مثلاً على مستوى مديريات حضر أن عدد التلاميذ في مديرية المشنة يبلغ (25467) تلميذ وتلميذة، وبمتوسط تكلفة إجمالية خلال الفترة بلغت (1,066,607,001) ريالاً بالأسعار الجارية، في حين نجد أن عدد التلاميذ بمديرية الظهار يبلغ عددهم (38,633) تلميذ وتلميذة، وتكلفة إجمالية للفترة نفسها بلغت (1,428,762,907) ريالاً بالأسعار الجارية؛ مما يعني أن عدد التلاميذ في مديرية الظهار يزيد عن عدد التلاميذ بمديرية المشنة بنسبة (65%) بينما الزيادة في التكلفة الإجمالية لصالح مديرية الظهار بنسبة (74%).

والأمر لا يختلف عنه في المديريات الريفية؛ إذ نجد أن متوسط عدد التلاميذ الملحقين مثلاً في مديرية الفرع للفترة يبلغ (26,055) تلميذ وتلميذة بزيادة عن عدد التلاميذ الملحقين في مديرية السدة بنسبة (86%) بينما الزيادة في متوسط التكلفة الإجمالية لصالح مديرية السدة بنسبة (67%) وكذلك الحال عند مقارنة مديرية

ريفية مع مديرية حضرية؛ إذ نجد أن متوسط عدد التلاميذ الملحقين في مديرية المشنة (مديرية حضرية) خلال الفترة يبلغ (25467) تلميذ وتلميذة، بينما متوسط عدد التلاميذ الملحقين في مديرية الفرع (مديرية ريفية) خلال الفترة يبلغ (26,055) تلميذ وتلميذة، أي بزيادة لصالح المديرية الريفية بـ (588) تلميذ وتلميذة ونسبة (2%)، بينما الزيادة في متوسط التكلفة الإجمالية لصالح مديرية المشنة بنسبة (36%) مما يؤكد أن معيار عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي العام لمديريات محافظة إب للفترة ليس له علاقة بالتكلفة الإجمالية للفترة نفسها لتلك المديريات، الأمر الذي ينعكس على متوسط التكلفة الإجمالية للتلميذ الواحد ويعزى ذلك إلى غياب المعايير العلمية الواضحة في توزيع التكلفة التعليمية بين المديريات حسب الاحتياج والتي أدت إلى العشوائية والارتجالية في توزيع التكلفة.

تفاوت متوسط التكلفة الإجمالية للتلميذ الملحق الواحد للفترة بين المديريات، فمثلاً نجد متوسط تكلفة التلميذ الواحد الملحق كحد أعلى بلغ (51370 - 38725) ريالاً بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي في مديرية ذي السفال، بينما بلغ (30,316 - 22,818) ريالاً بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي كحد أدنى في مديرية ريف إب، بالرغم أن عدد التلاميذ في مديرية ريف إب الذي بلغ (48176) تلميذ وتلميذة أعلى من عدد التلاميذ في مديرية ذي السفال الذي بلغ (43573) تلميذ وتلميذة، ويعزى هذا التفاوت بين المديريات إلى عدم وجود سياسات تخطيطية واضحة لعملية توزيع النفقات بين المديريات.

ثالثاً- الاستنتاجات:

- 1- غياب الخطط العلمية والإجرائية في توزيع التكلفة لمرحلة التعليم الأساسي بين مديريات محافظة إب.
- 2- إن تحليل التكلفة التعليمية بالاعتماد على الأسعار الجارية لا يعطى مؤشرات حقيقية لمستوى تطور التكلفة وأنه يجب استخدام التحليل بواسطة اهتمام مؤسسات الدولة بالقطاع التعليمي.
- 3- غياب المساءلة والمحاسبة للمديريات التي يرتفع فيها تكلفة الهدر المالي والنتيجة عن عدم العدالة في توزيع الموارد بموجب المعايير والمؤشرات العلمية.

رابعاً- التوصيات:

- 1- ضرورة إجراء الخطط الرامية لفصل تكلفة التعليم الثانوي عن التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية ومتابعة تنفيذها.
- 2- ضرورة وضع المعايير واللوائح الصارمة التي تضمن عدالة توزيع التكلفة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي العام بمديريات محافظة إب من جهة ومساءلة ومحاسبة المقصرين من المعلمين والإداريين عن أدائهم بشكل دوري.

المقترحات:

- 1- إجراء دراسة حول واقع العلاقة بين موقع مدارس التعليم الأساسي بمديريات محافظة إب وبين توزيع التكلفة.
- 2- إجراء دراسة علمية حول التكلفة المعيارية في مدارس التعليم الأساسي بمديريات محافظة إب.

المصادر والمراجع:

- 1- الأغبري، عبده سعيد، (2007)، اتجاهات معاصرة في التعليم الجمهورية اليمنية، ط1، دار الكتاب، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 2- البحيري، خلف محمد، (2014)، اقتصاديات التعليم، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 3- الجرباني، راجح، (2008)، عوامل الهدر التربوي في مدارس التعليم الثانوي العام بأمانة العاصمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، صنعاء.
- 4- جوهر، علي صالح، (1990)، كلفة التعليم للطالب بالمؤسسات التعليمية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد (2)، المنصورة، مصر.
- 5- الحاج، احمد علي (2008)، اقتصاديات التعليم من النظرية إلى التطبيق، ط (2)، مؤسسة أبرار للنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية
- 6- _____، (2011)، اقتصاديات المدرسة، دار المسيرة، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 7- _____، (2015): تكاليف التعليم وعائده نظريًا وتطبيقياً، مؤسسة أبرار للنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 8- _____، (2009)، مسيرة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في البلاد العربية الواقع الراهن وآفاق التطوير.
- 9- العديني، حمزة عبد الرحمن، (2016)، فاعلية التكلفة التعليمية في مدارس التعليم الأهلي بمحافظة إب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.
- 10- الزامل، محمد بن عبد الله، (2008)، تصور مقترح لمواجهة بعض المشكلات الابتدائية والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء طبيعة التعليم الأساسي، دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 11- الصائغ، عبد الرحمن بن أحمد، (1987)، قياس التكلفة التعليمية وتحليلها ك تقنية إدارية ومدى الإفادة منها في تحسين الأداء الإداري في المنظمات التعليمية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، المجلد الرابع، السعودية.
- 12- الدويان، محمد بن عبد الله، (2005)، فاعلية التكلفة التعليمية في مدارس التعليم العام بمنطقة الرياض التعليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، السعودية.
- 13- العثامنة، سفيان محمد، (2008)، بناء تطبيق قائمة مستويات معيارية لتقويم تعليم التلاميذ في مبحث اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الأساسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، عمان.
- 14- الفريجات، غالب، (2003)، التعليم الأساسي كفايته التعليمية تطبيقات من الأردن، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 15- فليه، فاروق عبده، (2003)، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 16- القرشي، عبد الله عطية عبد الرحيم، (1418هـ)، كلفة طالب المرحلة المتوسطة وعلاقتها بأداء المدارس بمحافظة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 17- قطب، صلاح الدين، (1978)، التعليم الأساسي صحيفة التربية، العدد (1) القاهرة، مصر.
- 18- المتبولي، صالح، (2003)، التربية ومشكلات المجتمع، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- 19- مجلي، رشاد سعيد، (2008)، تكاليف التعليم العام وعلاقتها بالطلب الاجتماعي على التعليم في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تعز، تعز، الجمهورية اليمنية.

- 20- مرعي، توفيق محمد الخوالدة، بلقيس أحمد، عباس أحمد وعيسى أبو شيحه، (2010)، التعليم الابتدائي في الوطن العربية، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
- 21- المطري، ماجد محمد، (2015)، فاعلية التكلفة التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي العام بمحافظة إب بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إب، كلية التربية، اليمن.
- 22- المنجد، (1988)، المنجد في اللغة العربية، ط37، دار المشرق، بيروت، لبنان.
- 23- الوائلي، عبد الجبار عبد الله، (1999)، التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق (دراسة تحليلية) مقارنة لنظامي التعليم الأساسي في كل من الجمهورية اليمنية والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم التربية شعبة التنظيم، المملكة المغربية.
- 24- وزارة التربية والتعليم، (2006)، التقرير التقييمي الثاني لمستوى تنفيذ استراتيجيات التعليم الأساسي للعام 2005، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 25- وزارة التربية والتعليم، (يناير 2003)، استراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، (2003 - 2015)، ط1، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 26- وزارة الشؤون القانونية قانون رقم (45) لسنة 1993م بشأن القانون العام للتربية الجريدة الرسمية، ملحق العدد الرابع والعشرون 7 رجب 1413هـ الموافق 31 ديسمبر 1992م.
- 27- Wood hall, Maureen, (1995), Cost-Benefit Analysis ,New York:

مجلة جامعة الجزيرة

(علمية – دورية – محكمة)



معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في النظم التعليمية في الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية)

أ/إبراهيم عبده اليافعي طالب دكتوراه، بقسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية Emil:brahoom@gmail.com	أ/فهد يحيى الجحافي طالب دكتوراه، بقسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية Emil:fahd1974@gmail.com	أ/محمد عبد الجليل الملكي طالب دكتوراه، بقسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية Tel: 00967-774877505 Emil:41somel@gmail.com
---	--	---

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأطر النظرية للفلسفة البراجماتية، وأبرز معالم تأثير البراجماتية في النظم التعليمية، وتأثيرها في النظم التعليمية في الجمهورية اليمنية بحسب ما جاء في القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992م. واستخدم الباحثون المنهج الوصفي، بأسلوبه التحليلي الوثائقي الذي يعنى بتحليل الأطر النظرية للفلسفة البراجماتية والقوانين المحلية ذات العلاقة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، تتمثل أهمها بالآتي:

- تُعد الفلسفة البراجماتية في جزء منها نظرية تربوية عامة، تكونت نتيجة لعدة عوامل فلسفية وعلمية وبيئية وسياسية ودينية، وفرضت مبادئها -التي نادى بها مفكروها وأشهر فلاسفتها جون ديوي- بقوة المنطق ومرونة التطبيق، واهتمت بتقديم حلول من الحياة لمشكلات الحياة الواقعية عن طريق التعلم من خلال العمل، والتعلم الذاتي والمستمر، والتعلم بالممارسة.
 - أحدثت الفلسفة البراجماتية تأثيرات جمة في عدد كبير من دول العالم في مختلف مكونات النظم التعليمية كالفلسفة التربوية ومبادئها، والأهداف، والمناهج، وطرائق التدريس، والسلم التعليمي، وأساليب التقويم، والمعلم والمتعلم، وإدارة التعليم وتمويله، والبحث العلمي وغيرها.
 - وجود تأثير للفلسفة البراجماتية وتطبيقاتها التربوية في نظام التعليم في الجمهورية اليمنية من حيث فلسفة التربية ومبادئها، والأهداف، والمناهج، وطرائق التدريس بصورة غير مباشرة؛ وذلك بحسب ما تضمنته عدد من المواد القانونية الواردة في نصوص القانون العام للتربية والتعليم رقم (4) لسنة 1992م.
- الكلمات المفتاحية:** الفلسفة البراجماتية - معالم التأثير - النظم التعليمية - الجمهورية اليمنية



Abstract:

This study aims at identifying theoretical frameworks of pragmatic philosophy, identifying the features pragmatism effect on educational systems, and identifying pragmatism effect on the educational systems in the Republic of Yemen, according to the General Education Law No. 45 of 1992. The researchers has used descriptive method, in its analytical and documentary approaches, which analyzes theoretical frameworks of pragmatic philosophy and relevant local laws. The study has reached a number of conclusions:

- Pragmatism is partially, a general educational theory, which was resulted of a number of philosophical, scientific, environmental, political and religious factors, and its principles - advocated by its thinkers and famous philosopher John Dewey - imposed the power of logic and flexibility in implementing, and it presented solutions from life to real life problems through learning by doing, self-learning and continuous learning and learning by practice.
- Pragmatism has caused great effects in a large number of countries in the various components of educational systems such as educational philosophy and principles, objectives, curricula, teaching methods, educational stages, methods of assessment, teacher and learner, management and funding and scientific research.
- There is effect of Pragmatism and its educational applications on education system in the Republic of Yemen in terms of the philosophy of education and its principles, objectives, curricula and methods of teaching.

أولاً- الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

تعد الفلسفة البرجماتية ثورة على بقية الفلسفات المثالية الكلاسيكية التي تؤمن بالأمر النظرية والتأملات العقلية في الوصول إلى الحقائق الأولية أو الوجودية المجردة، وترى أن كل شيء يجب أن يكون قابلاً للتحقق بالاعتماد على التجريد والبرهان لإثبات صحته (مرعي وآخرون، 1995، 84). ومع هذا، استندت الفلسفة البرجماتية في نشأتها على الفلسفات والنظريات والمذاهب والحركات الفلسفية السابقة لها، مثل: فلسفة كانت المعتمدة على العقل العملي، ونظرية دارون في النشوء والارتقاء، والمذهب النفعي القائل بأن قيمة الأشياء باستخدامها ومنافعها، والتجريبية الإنجليزية عند بيكون ولوك، والحركة الرومانسية الفردية التي أسسها روسو، والحركات العلمية والنفسية والاجتماعية التي سادت القرن التاسع عشر وروادها أمثال (فرويد، وأوجست كونت) (زيادة وآخرون، 2006، 232-233).

وفي القرون العشرين، ازدهر الفكر البراجماتي وفلسفته على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا على يد (مورس بلوندل وماكس فيلر وريتشارد رورتي)، ولكن لم يقتصر ظهوره على هذين البلدين، فقد وجد من يمثله في ألمانيا، كما أن اتجاه الفلسفة الوضعية المنطقية والاجتماعية يُعد قريباً جداً من الاتجاه البراجماتي؛ حيث ظهر عند أصحاب المذهب التجريبي النقدي والمادية الجدلية والتاريخية عند (كارل ماركس ولينين، وجيورج سميل، وهانز فايهnger) (بوشنسكي، 1992، 157). فضلاً عن ذلك، كان لفلسفة التربية البراجماتية أثرها الكبير في التعليم وأساليب التربية في كثير من البلدان العربية (علي وفرج، 2008، 89) فكراً وتطبيقاً؛ وذلك من خلال عدد من الرواد الأوائل للتربية في مصر مثل إسماعيل القباني ومحمد فؤاد جلال وغيرهما (علي، 1995، 109).

وسعت البراجماتية بوصفها حركة تربوية إلى إنشاء نظام تعليمي يناهض النظم التعليمية التقليدية (RADU, 2011, 85)؛ حيث كان التعليم من منظورها ليس إعداد الطفل لمستقبله، بل هو الحياة نفسها على حد تعبير (جون ديوي) لها؛ فالحياة ليست ممكنة بدون تعليم، والحياة هنا تعني الحياة الاجتماعية؛ إنها تعني ذلك؛ لأن الإنسان حيوان اجتماعي، يتم توجيه أنشطته وتحديدها من قبل المجتمع من خلال العيش فيه؛ لذلك يتم تنظيم الأنشطة الجماعية في المدرسة، وتعطي المشاركة في الأنشطة الجماعية معرفة بالكفاية الاجتماعية والمساواة الاجتماعية (Dash, 2015, 76). إلى جانب واجب المدرسة بوصفها مؤسسة تربوية تستخدم مواقف الحياة في العملية التربوية، لهذا يؤمن البراجماتيون بمبدأ التعلم بواسطة العمل (Learning by Doing)، وأن الخطة التعليمية يجب أن يشارك في وضعها الطلبة وأولياء الأمور والمعلمون وكل من له صلة في العملية التربوية انطلاقاً من المبدأ الديمقراطي في اتخاذ القرارات التربوية (ناصر، 1983، 39).

وكان أبرز ما أفادت به فلسفة التربية البرجماتية، أمران على جانب كبير من الأهمية، أولهما: توجيه النظر إلى أهمية ربط مادة التعليم ونظام التعليم بما يكون عليه الطلبة من ميول واستعدادات، وثانيهما: تركيز الاهتمام على مبدأ التعليم عن طريق العمل، فبرز في مجال تنظيم المناهج ما عرف بمنهج النشاط، وطريقة النشاط في مجال طرق التدريس (علي وفرج، 2008، 215). فضلاً عن ذلك، ظهر عدد من الآثار الإيجابية التي أحدثتها البرجماتية في التعليم الحديث، منها التعرف على أساليب التعلم الذاتي والتعليم المستمر، وتعزيز الانضباط الذاتي، واحترام القيم الديمقراطية والمسؤوليات الاجتماعية، وتعزيز التعليم المجاني والإلزامي من (6 إلى 14) (Dash, 2015, 80).

ونتيجة للازدهار والنمو والتقدم الذي أحدثته البرجماتية، كان لها تأثير واسع النطاق في الفكر التربوي وتطبيقاته في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها (الحربي، 2017، 177)؛ فقد أوصت عدد من الدراسات على المستوى العالمي والعربي على أهمية تطبيق مبادئ الفلسفة البرجماتية في التعليم. ففي بولندا، أوصت دراسة (تشوجكو) إلى ضرورة تطبيق البرجماتية من خلال إدخال طرائق أكثر واقعية في التعليم والتدريس من أجل حل بعض المشكلات الملحة في التعليم البولندي (Czujko, 2013, 288). وفي زيمبابوي، أكدت دراسة (موكاشا) أن تطبيق البرجماتية بوصفها فلسفة في نظام التعليم في زيمبابوي، يساعد كثيراً في الحد من الآثار السلبية للإنسانية لتلك العقوبات التي تم فرضها على زيمبابوي (6, Mukusha, 2011). علاوة على ذلك؛ أوصت دراسة (الحربي، 2017، 189) إلى أهمية الاستفادة من الفلسفة البرجماتية فيما يتعلق بتطبيقاتها التربوية سواء المرتبطة بالطالب، أو المعلم، أو المقرر الدراسي، أو طرق التدريس، أو أساليب التقويم، ومحاولة تطبيق بعض الجوانب الإيجابية في تطبيقاتها التربوية في نظم التعليم بالعالم العربي.

وبناءً على ما تقدم، تتمثل أهمية الدراسة الحالية بالآتي:

- التطورات التي طرأت على الفلسفة التربوية عالمياً، خصوصاً في مجالات إدارة التعليم وطرائق التدريس المختلفة.
- الحاجة إلى دراسات تتناول تأثير الفلسفة البرجماتية على نظم التعليم العربية بشيء بمزيد من التعمق والشمولية.
- تعد هذه الدراسة - على حد علم الباحثين - أول دراسة على المستوى المحلي تناولت معالم تأثير الفلسفة البرجماتية في النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية.
- فتح آفاق بحثية جديدة للباحثين لإجراء مزيداً من الدراسات النوعية والكمية حول الفلسفة البرجماتية وتأثيراتها في مختلف النظم التعليمية في اليمن وغيرها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد فلسفة التربية البراجماتية أكثر الفلسفات التربوية وأقواها أثرًا على التعليم العربي، وخاصة في مصر منذ الأربعينيات وحتى الستينيات (علي، 1995، 109)، (علي وفرج، 2008، 215). علاوة على ذلك، تؤكد الدراسات الميدانية في مصر كدراسة (الباسل، 1997، 336) أن هناك اتفاقًا كبيرًا بين معظم المبادئ التربوية للفلسفة البراجماتية ومبادئ وأفكار مديري ومعلمي المدارس الابتدائية في مصر سواء من حيث مبادئ الفلسفة البراجماتية الخاصة بالأهداف التربوية للمدرسة الابتدائية أو من حيث المبادئ الخاصة بالمنهج المدرسي أو طرق التدريس أو دور المعلم.

وفي الأردن، بينت نتائج دراسة (العمرى، 1992) أن النظرية البراجماتية، التي تركز كثيرًا على البراجماتية، هي السائدة لدى مديري ومديرات المدارس الأردنية الذين يحملون فلسفة تربوية واضحة المعالم، وأن التقدمية أثرت في نظرات المديرين والمديرات المتعلقة بجوهر التربية، واهتمام المدرسة، وعملية التعلم، ومحتوى المناهج، وطرق التدريس، والتقييم (السورطي، 2008، 598). علاوة على ذلك؛ أكدت نتائج دراسة (العياصرة، 2012) أن درجة انعكاس مبادئ الفلسفة البراجماتية على عناصر العملية التربوية في الأردن جاء في المرتبة الأولى. فضلًا عن تأكيد نتائج دراسة (الحديدي، 2013، 1230) أن نمط الفلسفة البراجماتية قد احتل المرتبة الأولى للفلسفة السائدة لدى مدرسي كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية.

أما في دول الخليج العربي، فلا شك أن البراجماتية، قد وجدت لها مكانًا، وأصبح لها تأثير لا ينكر في الفكر التربوي الخليجي، خصوصًا نتيجة للانفتاح الخليجي الملحوظ على دول الخليج مع دخول النفوذ السياسي الأمريكي؛ حيث أصبح للبراجماتية أثر واضح في بعض أبناء الخليج (المضرب، 2006، 84). أما في اليمن، لم تشير أي من الدراسات أو الأدبيات -بحسب علم الباحثين- إلى تأثير الفلسفة البراجماتية في نظام التعليم. وبناءً على ذلك، أتت الحاجة إلى التعرف عن كثب على معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في نظام التعليم في الجمهورية اليمنية. وبشكل أدق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية بالسؤال الرئيس الآتي:

ما معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في النظم التعليمية في الجمهورية اليمنية؟

ويتفرع من هذا السؤال، إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الأطر النظرية للفلسفة البراجماتية من حيث المفهوم، الأصول الفكرية، الأشكال، المبادئ، والرواد؟
2. ما أبرز معالم تأثير البراجماتية في النظم التعليمية بشكل عام بحسب ما أوردت الأدبيات الأجنبية والعربية؟
3. ما تأثير البراجماتية في النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية بحسب ما أشار إليها القانون رقم (45) لسنة 1992 م بشأن القانون العام للتربية والتعليم؟

حدود الدراسة:

تتحد الدراسة الحالية بدراسة معالم تأثير البرجماتية في النظم التعليمية في الجمهورية اليمنية في المجالات الآتية (فلسفة التربية ومبادئها، الأهداف، المنهاج، طرائق التدريس)، بحسب ما ورد في قانون رقم (45) لسنة 1992 م بشأن القانون العام للتربية والتعليم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي، بأسلوبه التحليلي الوثائقي الذي يعنى بتحليل الأطر النظرية والدراسات السابقة والمبادئ المتعلقة بالفلسفة البراجماتية وأثرها في النظم التعليمية. وفي ضوء ذلك، اتبعت الدراسة الحالية الإجراءات الآتية:

- وصف الأطر النظرية للفلسفة البراجماتية من حيث مفهوماتها، وأصولها الفكرية، وأشكالها، والمبادئ التي قامت عليها، وروادها من الفلاسفة والمفكرين والباحثين، وأبرز الانتقادات التي وجهت إليها.
- استنباط معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في النظم التعليمية سواء من الأدبيات الأجنبية أم العربية التي تناولتها في مختلف المجالات.
- استقراء معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في نظام التعليم في الجمهورية اليمنية كما وردت في القوانين المحلية المتمثلة بقانون التعليم العام لسنة (1992م).
- استخلاص جملة من الاستنتاجات، والتوصل إلى بعض التوصيات.

ثانياً-الدراسات السابقة:

يزخر الأدب السابق بكم هائل من الدراسات التي تناولت الفلسفة البراجماتية سواء على المستوى العالمي أم على المستوى العربي. ونظراً لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، سيتم التطرق إلى عدد من هذه الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بالفكر التربوي البراجماتي وأثرها في الفكر التربوي العربي المعاصر على وجه الخصوص.

أ-الدراسات السابقة:

1-دراسة (منصور، 2004) الموسومة بـ"أثرالفكرالتربوي البراجماتي في الفكر التربوي العربي المعاصر":

وهدف إلى معرفة تأثير الفكر البراجماتي في الفكر التربوي العربي المعاصر، وذلك من خلال تحديد تأثير الفكر البراجماتي في عناصر العملية التربوية الثلاثة: المتعلم، والمتعلم، والمنهاج الدراسي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكذلك المنهج التاريخي المقارن في توصيف ظاهرة التأثير وربطها بظروف نشأة الفكر التربوي العربي المعاصر، ثم مدى تأثير أنظمة التعليم العربية واستراتيجيات

التطوير التربوي في البلدان العربية. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الفكر التربوي المعاصر قد تأثر تأثراً متفاوتاً درجاته وفقاً لموجهات الدين والقومية واتجاهات التغريب.

2-دراسة (السورطي، 2008) الموسومة بـ"تأثير الفلسفة البراجماتية على التربية العربية: أسبابه، ومصادره، ونتائجه".

وهدفنا إلى تقصي تأثير الفلسفة البراجماتية في العملية التربوية في الوطن العربي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي النقدي، وأظهرت الدراسة عدد من النتائج أهمها: أن المبادئ الفلسفية والتربوية البراجماتية أثرت في جوانب عديدة من التربية العربية مثل فلسفة التربية، وطرق التدريس، والترجمة، والمناهج الدراسية، والكتب التربوية الجامعية، والبحوث التربوية، وأن تأثير البراجماتية في التربية العربية أدى إلى نتائج بعضها إيجابي مثل الدعوة إلى ربط التربية بحياة الطلبة، والسعي إلى تطوير طرق التدريس، والحث على اعتبار الطالب محورا للعملية التربوية، وبعضها الآخر سلبي مثل إضعاف النظام التربوي العربي، وتهميش دور الدين في العملية التربوية، وإيجاد فسام بين المجتمع والفلسفة التربوية.

3-دراسة موكوشا (Mukusha, 2011) الموسومة بـ"التعليم في زيمبابوي في حالة من الإجهاض نتيجة العقوبات المفروضة: هل البراجماتية هي أفضل طريقة؟"

وهدفنا إلى إجراء تحليل نقدي لتطبيق البراجماتية في نظام التعليم في زيمبابوي. واستخدم الباحث المنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن التعليم في زيمبابوي تأثر بشكل سلبي بفرض عقوبات غير قانونية ذات دوافع سياسية أو قيود تجارية فرضها الغرب على زيمبابوي. علاوة على أن الحوكمة والديمقراطية في زيمبابوي مهددتين بسبب الآثار الخطيرة للعقوبات غير القانونية.

4-دراسة (العيصرة، 2012) الموسومة بـ"درجة انعكاس المبادئ التربوية للفلسفات (المثالية الواقعية، البراجماتية) على عناصر العملية التربوية".

وهدفنا إلى التعرف على أهم المبادئ التي تركز عليها الفلسفات التربوية (الواقعية والمثالية، والبراجماتية)، ودرجة انعكاسها على عناصر العملية التربوية في الأردن. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي وذلك باستخدام الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (516) معلماً ومعلمة من مدارس حكومية وخاصة للمرحلة الثانوية وأعضاء هيئة تدريس من الجامعات الحكومية والخاصة في قسم الإدارة وأصول التربية للعام الدراسي (2011/ 2012). وكشفت نتائج الدراسة عن ترتيب المجالات ترتيب تنازلي حسب المتوسط الحسابي فجاءت الفلسفة البراجماتية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.50) بدرجة متوسطة، وجاءت الفلسفة المثالية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.45) بدرجة متوسطة، وجاءت الفلسفة الواقعية في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.41) وبدرجة متوسطة.

5-دراسة تشوجكو (Czujko, 2013) الموسومة بـ "أثر البراجماتية في النظام التعليمي الحالي في بولندا مقارنة بنظام التعليم الأمريكي".

وهدفت إلى التعرف على فلسفة ديوي في التعليم فيما يتعلق بالظروف الحالية في بولندا مقارنة بالظروف السائدة في الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن البراجماتية لا تزال تؤدي دورًا مهمًا في النظام التعليمي. حتى بعد أكثر من مائة عام، هناك آثار لهذا الفكر الأمريكي المميز في العديد من المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية والكليات، التي تستخدم النموذج التدريجي للتعليم. علاوة على ذلك، فإن النهج العملي هو البيداغوجية التي تركز على الطفل، وتطور الطالب بعدة طرائق تدريسية مفيدة. كما تؤكد هذه الفلسفة على الخبرة المكتسبة من المعرفة والفردية والنمو والفائدة والتعلم النشط، وتفترض البراجماتية التواصل والانتقال والمشاركة ليس فقط الانتقال من المعلم إلى الطالب ولكن في المجتمع بشكل عام.

6-دراسة (الحديدي، 2013) الموسومة بـ "الفلسفة السائدة لدى مدرسي كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية".

وهدفت إلى معرفة الأنماط الفلسفية السائدة لدى مدرسي التربية الرياضية في الجامعات الأردنية، والفروق تبعًا لمتغيري الرتبة الأكاديمية. وتم اختيار عينة البحث بالطريقة القصدية، بلغ عددها (75)، منهم (62) مدرسًا و(13) مدرسة وبنسبة مئوية بلغت (44.69%) من المجتمع الأصلي البالغ (108) وقد قام الباحث بإعداد استبانة بالأنماط الفلسفية؛ حيث تكونت من (49) فقرة موزعة على خمسة مجالات فلسفية هي: (المثالية، والطبيعية، والواقعية، والبراجماتية، والوجودية). وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن نمط الفلسفة البراجماتية قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.26)، ونسبة مئوية (85.23%)، بينما جاء نمط الفلسفة الطبيعية بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.73)، ونسبة مئوية (74.59%).

7-دراسة خصوانة وآخرون (Khasawneh et al, 2014) الموسومة بـ "تطبيق البراجماتية وفلسفة جون ديوي التعليمية في المدارس الحكومية الأردنية".

وهدفت إلى معرفة مدى تطبيق الفكر الفلسفي للبراجماتية في المدارس الحكومية الأردنية وفقًا لآراء المعلمين الأردنيين. تم استخدام كل من الأساليب الكمية والنوعية في هذه الدراسة. وكشف النتائج أن المعلمين الأردنيين يعتقدون أن البراغماتية تنفذ في الأردن بدرجة متوسطة.

8-دراسة (الحربي، 2017) الموسومة بـ "الفلسفة البراجماتية بين ضعف المنطلقات الفكرية ونجاح التطبيقات التربوية (دراسة نقدية)".

وهدفت إلى الكشف عن المنطلقات الفكرية للفلسفة البراجماتية، وبيان تطبيقاتها التربوية في مجال أهداف التربية، والطالب والمعلم والمقرر الدراسي، وطرق التدريس، وأساليب التقويم بالإضافة إلى التعرف على أبرز إيجابياتها، وأهم سلبياتها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، وكشفت

عن عدد من النتائج، من أهمها: كانت أهم المنطلقات التربوية للفلسفة البراجماتية هي التأكيد على ضرورة تمركز العمل الخيري حول الطفل، وجعل الطالب في موقف إيجابي وليس سلبيًا، أما المعلم في الفلسفة البراجماتية فهو موجه ومرشد، ومخطط الموقف التعليمي، بالإضافة إلى عدم اهتمام البراجماتيين بتقديم التراث الثقافي في الماضي من خلال المنهج المدرسي، إلى جانب رفض البراجماتيين للطرق التقليدية في التدريس، واعتمادها على طرائق تدريس جديدة مثل طريقة المشروعات، وطريقة حل المشكلات.

9- وهدفت دراسة أديلي (Adeleye, 2017) الموسومة بـ "البراجماتية وانعكاساتها على التدريس والتعلم في المدارس النيجيرية".

وهدفت إلى التعرف على مبادئ البراجماتية وتأثيرها في التدريس والتعلم. وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم يمهّد طرقًا لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأفكار التي يكون لكل من المعلمين والمتعلمين اهتمامهم بها في أنشطة الفصل الدراسي، ويمكن اعتبار هذا الوسيلة الوحيدة لجعل التدريس نشاطًا لحل المشكلات.

ب- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة والتعليق عليها:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بلورة مختلف الأطر النظرية، والتعرف على معالم التأثير التي أحدثتها الفلسفة البراجماتية في مختلف النظم التعليمية في عدد من دول العالم. ومن جانب آخر، تأتي هذه الدراسة لتضيف جوانب أخرى لم تتوسع فيها الدراسات السابقة، خصوصًا في تقديم أطر نظرية متكاملة سواء للفلسفة البراجماتية بشكل عام، أم بمعالم التأثير في النظم التعليمية. علاوة على ذلك، تتفرد هذه الدراسة بكونها تُعد أول دراسة - بحسب علم الباحثين - تتناول معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية. وفيما يأتي، سيتم استعراض أطر الدراسة الحالية التي تم تقسيمها بحسب أهداف الدراسة كالاتي:

1. الأطر النظرية للفلسفة البراجماتية.
2. معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في نظم التعليم.
3. معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في نظم التعليم في الجمهورية اليمنية.
4. الانتقادات التي وجهت للفلسفة البراجماتية.

ثالثًا- الأطر النظرية للفلسفة البراجماتية:

يتناول هذه المحور عدد من المواضيع المتعلقة بالأطر النظرية للفلسفة البراجماتية، والمتمثلة بمفهوم البراجماتية، والمبادئ التي قامت عليها، وأصولها الفكرية، وأشكالها، وروادها من الفلاسفة والمفكرين والباحثين.

أ- النظرية الفلسفية البراجماتية:

1- مفهوم الفلسفة البراجماتية:

قبل التعرف على بعض تعريفات الفلسفة البراجماتية التي تناولها الأدب النظري، هناك عدة مسميات نُعتت بها الفلسفة البراجماتية؛ إذ يطلق عليها أحيانًا الفلسفة الأداة، أو الوظيفية، أو التجريبية، أو العملية، أو الذرائعية (ناصر، 1983، 39). وهذه التسميات التي تطلق على البراجماتية، لخصها (الحربي، 2017، 177-178) للأسباب الآتية:

أ- الفلسفة العملية: لتأكيداها على ضرورة اختبار الأفكار عمليًا لمعرفة مدى قيمتها وفائدتها.

ب- الفلسفة التجريبية: لتأكيداها على أهمية الطريقة التجريبية في كسب المعرفة الإنسانية.

ج- الفلسفة النفعية: لأنها ترى أن الأعمال التي يقوم بها الفرد تستمد قيمتها من مدى نفعها له وللمجتمع.

د- الفلسفة الذرائعية: لأن الأفكار كانت تُعد ذرائع في حل المشكلات الإنسانية.

علاوة على ذلك كانت تسمى بالفلسفة الأداة: لأن جون ديوي يعدُّ البراجماتية أداةً أساسيةً لتقييم قيمة بعض مشكلات الفلسفة التقليدية، ويرى ديوي أن العديد من الخلافات الفلسفية المعيارية كاذبة، وقال إن المصطلحات والفئات التي افترضوا أنها كانت مرفوضة ويجب رفضها (Talisso & Aikin, 2008, 16). وهذا يعني، أن البراجماتية تُعدُّ أداة لمعرفة الحقيقة.

أما من حيث تعريف البراجماتية، يُعرف (داش) البراجماتية من الناحية اللغوية بأن كلمة البراجماتية أُشتقت من الكلمة اليونانية "pragma" التي تعني النشاط أو العمل المنجز، ويعتقد بعض الباحثين الآخرين أن كلمة البراجماتية مشتقة من الكلمة اليونانية "pragmatikos" التي تعني قابلية التطبيق أو المنفعة. ومن ثم، وفقا لهذه الإيديولوجية وضعت أهمية كبيرة على العملية والمنفعة (Dash, 2015, 74-75).

ومن الناحية الاصطلاحية، يُعرف قاموس علم الاجتماع البراجماتية بأنها: نظرية فلسفية في المعنى والحقيقة والقيمة، خلاصتها أن الآثار الملموسة إمبيريقياً والمتضمنة في فكرة ما أو في قضية معينة، هي التي تُكون معنى القضية، وتُعدُّ في الوقت نفسه معياراً لصدقها، وتتنظر إلى المنفعة على أنها المعيار الرئيس لكل قيمة (غيث، 2006، 317). ويُعرف قاموس لونغمان البراجماتية بأنها طريقة للتعامل مع المشكلات بطريقة عملية محسوسة بدلاً من اتباع مجموعة من الأفكار (Longman, 2011, 1359). فضلاً عن ذلك، تُعرف البراجماتية بأنها فلسفة إنسانية تحافظ على أن الإنسان يخلق قيمه الخاصة في سياق النشاط الذي لا يزال الواقع في طور إعدادة، ولا يزال جزءاً منه ينتظر إكماله في المستقبل (Dash, 2015, 75).

يتضح من التعريفات السابقة للبراجماتية، ارتباط التعريفات بخصائص ومبادئ الفلسفة البراجماتية مثل: المنفعة، المستقبلية، العملية، التجريب، التحرر من الأفكار الجاهزة، والابتعاد عن التجريد والتعقيد. وعليه؛ يمكن تُعرف الفلسفة البراجماتية بأنها فلسفة ذات طبيعة منطقية، تهتم بمشكلات الحياة الحقيقية، وتتضمن نظرة معينة في محاولة الوصول إلى معرفتها تجريبياً عن طريق الممارسة والتعلم من خلال العمل.

2-مبادئ الفلسفة البراجماتية:

المبدأ العام للفلسفة البراجماتية على أساس أن الفكرة لا قيمة لها إلا من خلال نتائجها العملية المرضية في حل المشكلات (العاني، 2003، 51)؛ وبشيء من التوضيح لهذا المبدأ الفلسفي للبراجماتية، يمكن إجمال مبادئ البراجماتية بشكل عام كالآتي: (Dash, 2015, 75-76)

- الحقيقة تتغير باستمرار: الحقيقة تتغير دائماً وفقاً للوقت والمكان والموقف، ولا يجب أن يكون الشيء الذي ينطبق على شخص ما بالأمس نفسه بالنسبة له اليوم، أو سيبقى هو نفسه غداً.
- الحقيقة تتشكل بنتائجها: الحقيقة ليست ثابتة وكيان محدد؛ إذ يؤدي التغيير في المواقف إلى حل المشكلات الجديدة عن طريق الأفكار الجديدة والجهود الجديدة، فالحقيقة ليست مطلقة أو محددة سلفاً في جميع الأوقات.
- المشاكل ودوافع الحقيقة: الحياة البشرية مختبر؛ حيث يقوم كل فرد بإجراء تجارب مختلفة لحل المشاكل التي يواجهها، وفي نموه وتطوره، فنجاح التجربة يكون بمثابة البحث عن الحقيقة.
- التركيز على القيمة الاجتماعية والديمقراطية: الرجل كائن اجتماعي، يولد في المجتمع وكل تطوره يحدث في المجتمع؛ لذا البراجماتيون يؤيدون المواقف والقيم الاجتماعية والديمقراطية.
- المعارضة للمثل العليا والقيم: المثل والقيم ليست محددة سلفاً وثابتة، فالقيم والمثل هي من صنع الإنسان وتتغير حسب التغيرات في الظروف والأوقات والأماكن.
- التركيز على مبدأ المنفعة: أي فكرة مفيدة للإنسان هي الفكرة الصحيحة والأخلاقية، وفي حالة عدم وجود فائدة من هذه الفكرة، فإنها تكون غير صحيحة وخاطئة وغير أخلاقية.
- أهمية قوة الإنسان: يمتلك الإنسان القدرة على خلق بيئة مفيدة ومواتية لتنميتها ورفاهية المجتمع.
- أهمية الحاضر والمستقبل: الإنسان كائن نشط، يتعلم من خلال أنشطته، وتولد الأفكار من الأنشطة.
- الإيمان في الحاضر والمستقبل: الماضي مات وذهب، يجب على كل فرد حل مشاكل حاضره ومستقبله.
- معارضة العادات والتقاليد الاجتماعية: يتم رفض العادات والتقاليد والقيود والمحرمات القديمة؛ إذ تؤمن البراجماتية بواقع الحياة والذكاء البشري والقدرة العقلية التي تؤدي إلى رفاهية الإنسان وسعادته.
- الإيمان بالتعددية: المثل والقيم التي يتم اختبارها من خلال التجارب الحقيقية وواقعية؛ إذ تؤمن البراجماتية بالتعددية.

- صناعة الواقع: يكون الاتجاه أو الموقف تفائليًا تقدميًا ومتطورًا، فالعالم لا يزال في طور التكوين والتنمية.
- الإيمان في المرونة: العالم يتغير وكل شيء تحت عملية تغيير، لا شيء ثابت ونهائي في هذا العالم؛ حيث يوظف جميع ملكاته العقلية، ويتعلم من خبرته وتجاربه نحو مسار التقدم والتنمية.

3-الأصول الفكرية للفلسفة البرجماتية:

لكل شيء أصوله وجذوره التي ينبثق منها ويتشكل فيها. والفلسفة البرجماتية ليست استثناء من ذلك، فهناك عددٌ من الأصول والعوامل التي أسهمت في بلورة الفلسفة البرجماتية، وإخراجها إلى حيز الوجود. وتُعدّ الأصول الفلسفية والعلمية والبيئية والسياسية والدينية أهمّ الأصول التي تركز عليها هذه الفلسفة.

أ-الأصول الفلسفية:

تعدّ الفلسفة البرجماتية قديمة قدم المثالية والطبيعية والواقعية لأنها موقف أكثر منه فلسفة (Bansal, 2015, 98)؛ حيث تمثل البرجماتية أفكارًا مألوفة في المذاهب الفلسفية التي سبقتها ابتداءً من الفلسفة اليونانية وفلسفة العصور الوسطى مرورًا بالفلسفة الحديثة (البصري، 2007، 341). وقد أشار الشيباني (1983، 331) إلى أن الفلسفة البرجماتية استمدت أصولها ومبادئها من الفلسفات والحركات الفكرية الحديثة، فأخذت عن (كانت) العقل العملي، وعن (شوبنهاوز) الإرادة، وعن (دارون) البقاء للأصلح، وعن (بيكون ولوك) التجريب، وتأثرت بالحركة الواقعية والطبيعية والنفسية والعلمية والاجتماعية والمبادئ الديمقراطية. ومع هذا، فهي فلسفة حديثة قامت على أفكار قديمة، فقد دعا إليها بيرس (C.B Pearce)، وانتشرت على يد وليم جيمس (William James)، وتطورت على يد جون ديوي (John Dewey) (ناصر، 1983، 39).

ومن خلال تتبع الأصول الفلسفية للفلسفة البرجماتية التي تناولتها الأطر النظرية، يمكن إجمال الأصول الفلسفية بالآتي:

- **هيراقليطس اليوناني (Heraclitus):** يقال أن أصل هذه الفلسفة البرجماتية يعود إلى زمن هيراقليطس اليوناني (535-475 ق.م) الذي كان يؤمن بفكرة التغير المستمر وبأن الحقيقة الثابتة المطلقة لا وجود لها (ناصر، 1983، 39). فضلًا عن ذلك؛ قال هيراقليطس: إن الواقع هو تمويه، الأمور تتغير باستمرار (Bansal, 2015, 98).

- **النزعة السفسطائية:** لخصت (عبيد، 2016، 10) أن النزعة السفسطائية تُعدّ من أوائل المذاهب الفلسفية التي أثرت في الفكر البرجماتي، والتي وجهت الأنظار نحو دراسة الإنسان، والبحث عن فائدة الإنسان، وغايتها محاولة إرضائه وسد حاجاته، وتترك للإنسان ما يختاره وكل ما يحقق السعادة في نفسه، ويحقق له حياة راضية يعيش بها تاركة الحكم على قضاياها وصدق أفكاره للمستقبل. إلى جانب ذلك؛ اعتمدت السفسطائية على الخبرة الحسية وعلى الفرد بوصفه مقياسًا لجميع الأشياء،

فانتهت إلى مذهب نسبي في الاعتقاد أو القيمة والمعرفة، وكان "فرديناند شيلر (1864-1937)، يضع بروتاغوراس على رأس قائمة الفلاسفة البراجماتيين (علي، 1995، 25). علاوة على ذلك، يؤكد بروتاغوراس: أن الإنسان هو مقياس كل الأشياء، وهذا المبدأ هو أساس الإنسانية الحديثة التي يتفق عليها البراجماتيون مع السفستائيون (Bansal, 2015, 98-99).

- وأرسطو: خاصة فيما يتعلق بتركيز أرسطو على التجربة بوصفها مكونًا ضروريًا من مكونات المعرفة.
- كانت وأوجست كونت: ساعدت البراجماتيين على التمييز بين أنشطة العقل الخالص وأنشطة العقل العملي، وكان لهجوم كونت على الميتافيزيقا التقليدية أثر لا يمحى في رفض البراجماتيين للميتافيزيقا والتهمك عليها، وساعد (أوجست كونت) في تعميق اتحاد الفكر مع العمل، وإقرار المنهج العلمي أساس التجربة الأصلية أو المتطرفة لدى البراجماتيين (الجندي، 2017، 2386).

فضلاً عن ذلك؛ تُعد كل من الفلسفة الواقعية التي كانت سائدة في القرن السابع عشر، والفلسفة الطبيعية التي تزعمت أفكار رائدها (جان جاك روسو) القرن الثامن عشر بمثابة أسس ومنطلقات فكرية بنت عليها الفلسفة البراجماتية بعض من أطرها، خصوصًا فيما يتعلق بالتركيز على الطفل، وجعله محور العملية التعليمية، وجعل البيئة مصدرًا لنشاطه.

ب- الأصول العلمية:

أشار (جورج. ف نيلو) أن الفكر البراجماتي ليس أمريكي النشأة والموطن، فهو امتداد للتجريب الحسي الذي يحصر المعرفة فيما تجربه حواسنا، وهو اتجاهات عدة: فبراجماتية بيرس متأثرة بالفيزياء والرياضيات، وبراجماتية ديوي متأثرة بعلم الاجتماع والبيولوجيا، وفلسفة جيمس سيكولوجية بل دينية (الشريفين وآخرون، 2013، 428).

ويمكن القول بخصوص الأصول العلمية أن العلم التجريبي ونظرية التطور قد أثرا في المفكرين البراجماتيين؛ وأن كل واحد منهم قد استقى هذا التأثير من مصدر مختلف عن الآخر، فبالنسبة للعلم التجريبي (بيرس) يرجعه إلى "وليام ويول (1866-1974) و(جيمس) يعود به إلى (جون ستيروات مل)، أما بالنسبة لنظرية التطور فإن "بيرس" تأثر بها من خلال "لامارك (1744-1829)، و"جيمس من خلال داروين (1809-1882) أما "ديوي" فتأثر بها من خلال "توماس هكسلي" (1825-1895)، و"سبنسر" (1820-1903) (عبيد، 2013، 11).

ج- الأصول الايكولوجية:

جاءت البراجماتية انعكاسا للبيئة الأمريكية، وهي تعبر عن النظام الرأسمالي المرتبط بمشروعات هائلة، لذا كانت آراء البراجماتيين في الصدق أو في نظرتهم التعددية للعالم تجسد مطامح المجتمع الأمريكي والنمو السريع للحضارة الأمريكية، والحقيقة أن البراجماتية لم تقبل إلا إسهامها في إيجاد

حلول لمشكلات أمريكا الأخلاقية، والبراجماتية تعبر عن البيئة الأمريكية المتمثلة في الثورة الصناعية والمتسقة مع عصر الصناعة وتأثيراتها، كما أن الخلفيات البيئية تعود إلى عوامل تتجلى فيها ظاهرة ارتباط البراجماتية ببيئتها - أي البيئة الأمريكية - ومن هذه العوامل الآتية: (عبيد، 2013، 12).

- الحجم المادي الهائل للولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها مساحة كبيرة من الأراضي.
- تنوع الأصول العنصرية والحضارات القديمة، التي انصهرت في بوتقة الثقافة الأمريكية.
- نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يفتقر نسبياً إلى المركزية (هناك حكومة فيدرالية، حكومات للولايات، مجالس للمقاطعات والبلديات).
- الفوارق الإقليمية بين الأمريكيين قوية التأثير، والمعايير تختلف من إقليم إلى آخر حسب نمط المعيشة والحركة الاقتصادية (تجارة، صناعة، زراعة).

د-الأصول السياسية:

إن الناظر بعين الناقد إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي وضع لبناته الأولى جورج واشنطن وأتباعه في عام 1771م، يتجلى له أن الفلسفة البراجماتية ومبادئها لم تأت من عبث، وإنما تعود للجدور للسياسية والتاريخ الطويل من النضال ضد الاستعمار البريطاني ومن إليه، التي كان لها إفرزات أسهمت في تكوين ملامح الفلسفة البراجماتية.

ولعل المنتبِع لمبدأ الديمقراطية التي ضمنه جون ديوي في مبادئ البراجماتية، قد تعود أصوله وأسبابه إلى ما عاناه "أصحاب البشرة السمراء" من عنصرية وتمييز طبقي في أمريكا وعلى رأسهم القائد (مارتن لوثر كينج). ويؤكد ذلك (جونستن) بقوله أن البراجماتية ترتبط بمخاوف ديوي؛ لأنها تهتم بالوضع الاجتماعي للفقراء، والطبقات العاملة، والمهاجرين، والنساء الأمريكيين من أصل أفريقي، وغيرهم ممن استغلوا بقسوة من جانب الاقتصاد وسياسات الحكومة (Johnston, 2007, 30).

هـ-الأصول الدينية:

بالرغم من ادعاء الفلسفة البراجماتية تحيزها وتجنبها لما قالته الأديان، وتحولها نحو فلسفة العقل، وهذا قد يعود بالمقام الأول إلى الاضطهاد الديني الذي عانى منهم المهاجرون الأوائل إلى أمريكا الشمالية - في أثناء اكتشاف الأوروبيين لأمريكا في القرن الخامس عشر تقريباً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية - في بداية الكشوفات الجغرافية - كانت تخضع لسيطرة العديد من الدول الأوروبية؛ فعلى سبيل المثال، كانت ولاية نيويورك تابعة لهولندا، وولاية لويزيانا كانت تابعة لفرنسا، ومعظم الولايات الأخرى كانت تحت وطأة بريطانيا العظمى. لهذا كانت هذه الدول المستعمرة تنتمي إلى طوائف دينية مختلفة كالبروتستانتية والكاثوليكية وغيرها؛ مما جعل الأمريكيين فيما بعد - في أثناء تكوين دولتهم - يرفضون وضع الدين في الأطر المنظمة لقوانينهم ولدستورهم، خوفاً من محاولة كل فئة أو طائفة فرض مذهبها أو دينها في الأطر القانونية.

4- أشكال الفلسفة البراجماتية:

اتضح من العرض السابق لأصول الفكر البراجماتي، أن الفكر البراجماتي لم يأت من أصل واحد، بل تنوعت مصادره وأصوله، وكذا الحال مع أشكال الفلسفة البراجماتية التي تعددت وتنوعت،

ويمكن تلخيصها كالآتي: (Dash, 2015, 74-75) و (Sharma et al., 2018, 1550)

أ- البراجماتية الإنسانية (**Humanistic pragmatism**): هذا النوع من البراجماتية موجود بشكل خاص في العلوم الاجتماعية. وفقاً لذلك، فإن إرضاء الطبيعة البشرية هو معيار المنفعة؛ ففي الفلسفة والدين وحتى في العلم، فإن الإنسان هو هدف كل تفكير، وكل شيء آخر هو وسيلة لتحقيق احتياجاته ومتطلباته وطموحاته وتحقيق رضاه. بعبارة أخرى، إن ما يرضي الطبيعة البشرية حقيقي وواقعي؛ لذا يعتقد البراجماتيون الإنسانيون "كل ما يحقق هدفي، يرضي رغبتني تتطور حياتي هو حقيقي".

ب- البراجماتية التجريبية (**Experimental pragmatism**): ووفقاً لهذا النوع، فإن الشيء أو المبدأ يكون صحيحاً ويمكن التحقق منه على أنه صحيح من خلال التجربة. ومن ثم، وفقاً للبراجماتيين التجريبيين، فإن "ما يمكن التحقق منه تجريبياً هو صحيح"؛ فلا حقيقة نهائية، الحقيقة معروفة فقط بقدر ما تكون مفيدة في الممارسة؛ لهذا يستخدم البراجماتيون معيار الحقيقة في كل مجال من مجالات الحياة؛ إذ لا يمكن حل المشكلات البشرية إلا من خلال التجربة.

ج- البراجماتية الاسمية (**Nominalistic Pragmatism**): عندما يتم عمل أي تجربة يتم التوصل إلى النتيجة؛ فالهدف هو اختبار المواد وفحصها، ومن المعلوم عند إجراء التجارب أن الفرضيات دائماً تسبق نتائج كل تجربة؛ لذلك، فإن نتائج التجربة تكون دائماً محددة وملموسة وليست عامة ومجردة.

د- البراجماتية البيولوجية (**Biological pragmatism**): يُعد هذا الشكل من البراجماتية قوة أو قدرة المنفعة لدى الإنسان؛ حيث تمكن الإنسان هذه القدرة من التكيف في المجتمع ومع البيئة، كما أنها تمكنه من تغيير بيئته وفقاً لاحتياجاته وأهدافه، ويرجع هذا الشكل من البراجماتية إلى نظرية داروين في التطور والارتقاء الطبيعي، وفقاً لهذه النظرية، فإن هناك دائماً صراعاً من أجل الوجود في البيئة المادية والاجتماعية؛ حيث كل كائن حي يحاول أن يتكيف مع بيئته حسب قوته وقدرته، وفي هذه العملية يتحلل الضعيف، والبقاء يكون للأقوى.

5- رواد الفلسفة البرجماتية:

تُعرف البراجماتية على أنها مدرسة فكرية برزت أساساً من كتابات ثلاثة مفكرين أمريكيين: العالم الطبيعي والفيلسوف تشارلز ساندرز بيرس (1839-1914)، وعالم النفس والفيلسوف ويليام جيمس

(1842-1910)، والفيلسوف عالم النفس والتربية جون ديوي (1859-1952)؛ لذلك، عادة ما يُنظر إلى (بيرس وجيمس وديوي) على أنهم الآباء المؤسسين للبراجماتية (Biesta & Burbules, 2003, 3-4).

ومع هذا فقد نشأ الفكر البراجماتي وتطور عبر عدد من الدعاة أو المفكرين فيه، وقد ذكر موقع منظمة موسوعة العالم الجديد (New World Encyclopedia Organization)، عدد من أسماء الفلاسفة البراجماتيين منذ بدايتها وحتى وقتنا هذا، الموضحة في الجدول (1).

الجدول (1) عرض موجز لأعلام الفكر البراجماتي

البراجماتيون الجدد (1950-)	الكلاسيكية البراجماتية (1950-):	براجماتيون على الهامش	بروتوبرجماتيون مهممون	البراجماتيون الكلاسيكيون (1850-1950)
<ul style="list-style-type: none"> • ويلارد فان أورمان كوين (1908-2000): فيلسوف براجماتي، يهتم باللغة، والمنطق، وفلسفة الرياضيات. • كلارنس إيرفينغ لويس (1883-1964). • ريتشارد رورتي: مؤلف فلسفة الشهير ومرآة الطبيعة. في حين أن عمله المبكر ما زال براجماتياً بشكل واضح، فإن أعماله الأخيرة تأخذ عزيمة نسبية لا يتقاسمها معظم البراجماتيين الآخرين. • هيلاري بوتنام: من نواح عديدة، ويعتقد أن البراجماتية الكلاسيكية كانت نظرية متساهلة للغاية. • ريتشارد شستزمان: فيلسوف الفن. • ستيفن تولمين: طالب في فيتجنشتاين، معروف بشكل خاص باسمه "استخدام الحجة". 	<ul style="list-style-type: none"> • سيدني هوك (1902-1989): مفكر وفيلسوف بارز في نيويورك، طالب في جامعة ديوي في كولومبيا. • إسحاق ليفي (1930-): يسعى لتطبيق التفكير البراجماتي من وجهة النظر النظرية القرار. • سوزان هاك (1945-): تدرس في جامعة ميامي، وتسمى أحياناً الحفيدة الفكرية لبيرس، والمعروفة أساساً بالمؤسسة التأسيسية. • لاري هيكممان: فيلسوف تكنولوجيا وعالم ديوي مهم كرئيس لمركز دراسات ديوي. • ديفيد هيلدبراند: مثل غيره من العلماء البراجماتيين الكلاسيكيين، فإن هيلدبراندت غير راض عن النظرية الجديدة ويدافع عن الأهمية المستمرة لكتابات جون ديوي 	<ul style="list-style-type: none"> • جيوفاني بايني (1881-1956): كاتب مقالات إيطالي، معروف غالباً لأن جيمس ذكره أحياناً. • جيوفاني فايلاتي (1863-1909): محلل إيطالي وفيلسوف براجماتي. 	<ul style="list-style-type: none"> • جورج هيربرت ميد (1863-1931): فيلسوف وعالم النفس الاجتماعي. • رالف والدو إمرسون (1803-1882): البروتوبرجماتي الأمريكي. • جوشيا رويس (1855-1916): زميل جيمس الذي استخدم البراجماتية في إطار ميتافيزيقي مثالي، كان مهتماً بشكل خاص بفلسفة الدين والمجتمع. وغالباً ما يرتبط عمله مع الهيغليانية الجديدة. • جورج سانتاينا (1863-1952): غالباً ما لا يعتبر رجلاً براجماتياً، طبق منهجيات براجماتية على النزعة الطبيعية (الفلسفة)، التي تجسدت في عمله البسيط "حياة العقل". 	<ul style="list-style-type: none"> • تشارلز ساندرز بيرس (1839 - 1914): كنان مؤسس البراجماتية الأمريكية (التي أطلق عليها فيما بعد براجماتية بيرس)، كتب في مجموعة واسعة من المواضيع، من المنطق الرياضي وعلم النفس. • ويليام جيمس (1842-1910): طبيب نفسي مؤثر ومنظر للدين، بالإضافة إلى فيلسوف، ارتبط اسمه على نطاق واسع مع مصطلح "البراجماتية" بسبب عدم شعبية بيرس مدى الحياة. • جون ديوي (1859-1952): فيلسوف بارز في التعليم، أشار إلى علامته التجارية للبراجماتية كأداة. • شيلر (1864-1937): واحد من أهم البراجماتيين في عصره، ينسب شيلر إلى حد كبير اليوم.

المصدر: <http://www.newworldencyclopedia.org/entry/Pragmatism> (بتصرف من الباحثين)

يتضح من الجدول السابق، تعدد رواد ومفكري وباحثي الفلسفة البراجماتية من القرن التاسع عشر، وحتى نهاية القرن العشرين. ومع هذا سيتم التطرق إلى أحد أشهر فلاسفة البراجماتية (جون ديوي) لكونه الرائد الأول للبراجماتية خصوصاً في المجال التعليمي التربوي.

- جون ديوي (1859 - 1952) John Dewey :

تُعد آراء جون ديوي التربوية بمثابة نقطة انطلاق للبراجماتية (RADU, 2011, 85)، وقد انطلق ديوي من المجتمع الأمريكي، وحاول إصلاحه في شتى المجالات، وأدرك أن ذلك لن يتأتى إلا إذا أخرج الفلسفة من نمطها التقليدي حتى تواكب التحول الذي شهدته الحياة في مختلف مناحيها (الجندي، 2017، 2376). نتيجة لذلك، اشتهر ديوي بعمله في شواغل الديمقراطية، والحلول للمشاكل

الاجتماعية، والاستقصاء وحل المشكلات، بالإضافة إلى ذلك، يتجنب عمله بشكل مشابه النقاشات المجردة والميتافيزيقية للأهداف النهائية، وطبيعة وأغراض التعليم (Johnston, 2007, 30).

واهتم جون ديوي بدراسة الفلسفة وعلم النفس، ودرس ديوي جمهورية أفلاطون وفلسفة كانت وهيجل، وعندما تخرج من الجامعة عمل في مهنة التدريس، ولكن اهتمامه بالفلسفة كان واضحًا إذ إنه حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة ميتشجن، وتزوج من معلمة، وهنا بدأ في ملاحظة أطفاله ومتابعة نموهم ومشاكلهم وتباين سلوكهم (ناصر، 1983، 239-240).

وفي عام 1896م أنشأ ديوي المدرسة النموذجية في مدينة (شيكاغو) وتسمى أيضًا مدرسة التطبيقات أو (مدرسة المختبر/المعمل)؛ حيث اتخذها حقلًا لتجربة نظرياته وآرائه التقدمية في التربية، ثم ضُمت هذه المدرسة لكلية التربية بجامعة شيكاغو لتكون مدرسة تجريبية، وقد حاول ديوي أن يقيم برامج هذه المدرسة وإدارتها على مبادئ الفلسفة البراجماتية التي من بينها وجوب الاتصال والتعاون بين المدرسة والبيت، ووجوب اتصال خبرات التلاميذ في المدرسة بخبرتهم خارج المدرسة، ووجوب جعل الأطفال يتعلمون عن طريق خبرتهم ونشاطهم الذاتي ووجوب احترام ميول التلاميذ وحاجاتهم وحريرتهم في التعبير عن أنفسهم، ووجوب مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ، واعتبار التربية عملية اجتماعية، والتركيز على التعاون بدلًا عن التنافس، إلى غير ذلك من المبادئ التي كانت مطبقة في هذه المدرسة التجريبية، وقد كان لهذه المدرسة أثر بالغ في التمهيد للتربية التقدمية التي سادت أمريكا في النصف الأول من القرن العشرين، كما كان لها فضل كبير في إقناع الآباء بأهمية المبادئ التربوية التقدمية، وبإمكانية تطبيقها، وقد شجع ديوي بمدرسته هذه إنشاء العديد من المدارس التقدمية الخاصة في أمكنة متعددة من الولايات المتحدة، ويمكن أن يضاف إلى أعماله التربوية مئات المقالات وعشرات الكتب في الفلسفة والتربية (الشيباني، 1987، 334-335).

ويؤكد جون ديوي في كتابه الديمقراطية والتعليم (Democracy and Education) على أن إعادة بناء الفلسفة والتعليم والمثل والمناهج الاجتماعية تسير جنبًا إلى جنب، وإذا كانت هناك حاجة خاصة لإعادة البناء في الفلسفة التربوية في الوقت الحاضر، وإذا كانت هذه الحاجة تجعل إعادة النظر في الأفكار الأساسية للنظم الفلسفية التقليدية أمرًا عاجلاً، فذلك بسبب التغيير الشامل في الحياة الاجتماعية المصاحب لتقدم العلوم، والثورة الصناعية، وتطور الديمقراطية، ولا يمكن أن تحدث مثل هذه التغييرات العملية دون المطالبة بإصلاح تعليمي لمواجهةها (Dewey, 1916, 265).

من أجل ذلك؛ يُعد جون ديوي أشهر فلاسفة البراجماتية؛ لكونه قام بإجراء بالتطبيقات التربوية للفلسفة البراجماتية ولمبادئها، وقام بعدد من الرحلات إلى الخارج لإلقاء المحاضرات في إنجلترا وإيطاليا واليابان والصين وتركيا ومصر والمكسيك والاتحاد السوفيتي، وقد نشر جون ديوي أكثر من (700) مقالة في (140) مجلة، وحوالي أكثر من (30) كتابًا.

ب- معالم تأثير البرجماتية في النظم التعليمية:

نالت التربية في الفلسفة البراجماتية مكان الصدارة، حتى أطلق عليها كثيرون أنها: نظرية عامة في التربية، أو فلسفة تربوية راشدة، وكان ذلك على يد جون ديوي الذي جعل من مدرسته التجريبية التي أسسها في شيكاغو مختبرا لأفكاره، ومصدرا لما أضيف إلى فلسفة التربية البراجماتية من قواعد ومبادئ ونظريات تربوية (زيادة وآخرون، 2006، 226).

لذلك شمل تأثير الفلسفة البراجماتية مختلف جوانب النظام التعليمي. وفيما يأتي عرض لبعض معالم التأثير التي أحدثتها الفلسفة البراجماتية في عدد من مكونات النظم التعليمية والمتمثلة في فلسفة التربية ومبادئها، وأهدافها، والمناهج، وطرائق التدريس، والمعلم، والمتعلم.

1- معالم تأثير البرجماتية في فلسفة التربية ومبادئها:

تعتمد الفلسفة البراجماتية - بشكل عام - في التعليم على مبدئين رئيسيين، هما: أن يكون للتعليم وظيفة اجتماعية، وأن يوفر التعليم تجربة حياة حقيقية للطفل (Sharma et al., 2018, 1549). بينما تناول مركز التفاهم بين الأديان في نيويورك (Center for Interreligious Understanding) سبعة مبادئ للتعليم البراجماتي الجامع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل هذه المبادئ بتدريس جميع الطلبة، واستكشاف الهويات المتعددة، ومنع التحيز، وتعزيز العدالة الاجتماعية، واختيار المواد المناسبة، والتدريس والتعلم عن الثقافات والأديان، وتكييف ودمج الدروس بشكل مناسب (TANENBAUM, 2011, 1-6). علاوة على ذلك؛ يؤكد (جونستون) أن النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية يتميز بعدد من المبادئ التي أصبحت سمات أو خصائص يتصف بها، وهي: التأثير الواضح للثقافة الأوروبية، علمانية التعليم، المسؤولية الشعبية عن التعليم، تعليم متنوع يختلف من ولاية إلى أخرى، الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا، والتغير المستمر في البرامج والمناهج التعليمية، وحرية المعلمين والمتعلمين (Johnston, 2007, 24).

ويمكن حصر مبادئ الفكر البراجماتي الموجه نحو التربية، كما استخلصها (داش) من كتابات ديوي وجميس وغيره من المفكرين البراجماتيين بالآتي: (Dash, 2015, 76)

- **التربية هي الحياة:** التعليم التقليدي ميت ولا حياة فيه؛ حيث يكون الطلبة متلقين سلبيين دون أي ديناميكية ورغبة ودافع؛ لذا يمكن اكتساب المعرفة الحقيقية من خلال تجارب النشاط والتجارب الحياتية الحقيقية.

- **التربية هي النمو:** يمر المجتمع بعملية تغيير مستمر؛ لذا يجب أن يتوافق التعليم مع أنشطته لتلائم التغيرات في المجتمع، ويجب أن يطور التعليم القدرات التي يمتلكها الطفل وفقاً لمصالحه وميوله واستعداداته، حتى يتمكن من خلق قيمه الخاصة لمواجهة مشاكل الحياة.

- التعليم المستمر لإعادة بناء الخبرات: المعرفة التي تأتي صدفة أو بالحظ محكوم عليها، يتم اكتساب المعرفة الحقيقية عن طريق التجارب والممارسة التي تعمل على تحويل سلوك وشخصية الطفل.
- التربية عملية اجتماعية: يجب أن يطور التعليم صفات مرغوبة في المتعلم؛ حيث يكتسب الفرد مزيداً من المعرفة من تفاعله مع أصدقائه وعائلته والمجتمع بدلاً عن الكتب.
- التعليم بوصفه مسؤولية الدولة: التعليم هو حق منذ ولادة الطفل؛ لذا يجب على الدولة أن تحمل مسؤولية تعليم الطفل وإلا فإن الأمة بأكملها سوف تعاني وتتخلف.

2- معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في الأهداف التعليمية:

يؤكد ديوي على أن الغايات التربوية ينبغي أن تبنى على حاجات التلاميذ وميولهم لا على تشريعات مسبقة (يونس وشيخة، 2006، 299). كما يعتقد البراجماتيون أن الأهداف يتم تحديدها دائماً من قبل الفرد وليس من قبل أي مؤسسة أو أي هيكل؛ لهذا كره ديوي استخدام المصطلح "أهداف" بمعناها المعتاد لأنه يتضمن نهاية، ووضع ثلاث خصائص للأهداف التعليمية الجيدة، هي: (Bansal, 2015, 101)

1. يجب أن يركز الهدف التربوي على أنشطة واحتياجات الفرد المراد تعليمه؛
2. يجب أن يكون الهدف قادراً على ترجمته إلى طريقة للممارسة مع أنشطة من يخضعون للتعليم؛
3. يجب أن يكون المعلمون على أهبة الاستعداد ضد الغايات التي يُزعم أنها عامة ونهائية.

وفي ضوء الفلسفة البراجماتية، يهدف التعليم إلى توفير التوجيه الديناميكي والتوجيه الديناميكي للطفل وفقاً لمصالحه الطبيعية وقدراته في مجال الأنشطة الأكاديمية التي يكبرها ويتطور أكثر فأكثر ويتمتع بقدرات لمواجهة التغيير المستمر مشاكل وتحديات الحياة الحديثة بنجاح تحقيق حياة أكثر سعادة وأفضل وأكثر ثراء؛ لهذا يجب أن يطور التعليم هذا العقل الديناميكي المرن والقابل للتكيف الذي يكون دائماً حيويًا ومغامراً وقادراً على خلق قيم جديدة لمستقبل غير معروف (Dash, 2015, 77). علاوة على ذلك؛ يتمثل الهدف العام للتربية البراجماتية في جعل كل تربية تؤدي إلى مزيد من التربية، وكل نمو إلى مزيد من النمو، فلا غاية للتربية إلا التربية أكثر، وأما الأهداف الخاصة فتعتبر كثيرة بسبب كثرة الخبرات وتعددتها وتنوعها وتباينها، ومتباينة بتباينها، فالتربية هي الحياة، والحياة مركزها الخبرة، والخبرة أداتية ووظيفية ومستمرة (السورطي، 2008، 593).

ويمكن حصر بعض أهداف الفلسفة التربوية البراجماتية مثل: الإصلاح وإعادة بناء المجتمع؛ وتمكين الفرد من التكيف مع البيئة الاجتماعية المتغيرة؛ وتنمية الطفل بشكل كامل وفقاً لاهتماماته وقدراته واحتياجاته؛ وخلق فاعلية اجتماعية في الطفل؛ وتطوير القيم والمثل الديمقراطية في الطفل؛ وتوفير الفرص التعليمية لجميع المواطنين على قدم المساواة؛ وغرس عادة التجريب في الأطفال؛ وإزالة

الشروع الاجتماعية وجعل المجتمع مكانًا جيدًا للحياة؛ وتمكين الطفل من اكتشاف الحقيقة بنفسه؛ وجعل الطفل يعتمد على ذاته (Dash, 2015, 77).

3- تأثير الفلسفة البراجماتية في المناهج:

تعد البراجماتية شكلاً من أشكال التجريبية التي تعتمد على تكوين فهم عميق من أجل إثراء التجربة (Hookway, 2002, 4). بمعنى آخر، تعد التجربة التعليمية هي موضوع المنهج البراجماتي؛ لكونها تسهم في نمو المتعلم (Bansal, 2015, 102). نتيجة لذلك؛ رفض (ديوي) المنهج القائم على المواد الدراسية المنفصلة والمستقلة عن بعضها، كما رفض المنهج القائم على الموضوع، أو المعرفة، الذي يكون المتعلم فيه مجرد متلق سلبي للتعليم (السورطي، 2008، 593)؛ لأن المناهج هي المحك الأساسي لالتقاء الغايات والوسائل، ولأنها أيضاً وحدات ديناميكية هادفة، وليست تنظيم معرفي جامد، وليس المهم محتويات المنهج بقدر الطريقة التي يعالج بها المدرس هذه المحتويات وطريقة تفهم الطلبة لهذه المحتويات وتعاملهم معها (يونس وشيخة، 2006، 299).

فضلاً عن ذلك، يجب أن ينمو المنهج من اهتمامات الطفل وتجاربه ودوافعه واحتياجاته، ويجب أن يكون المنهج الدراسي محوره الطفل، وقد شدد البراجماتيون على ضرورة محاربة الموضوعات المدرسية حول أنشطة الطفل؛ لذا يجب أن يبدأ الدرس بالموضوعات الاجتماعية مثل: الطعام والمأوى وأنماط الاتصال وقراءة الكلام والرسم والنمذجة، وفيما يأتي بعض التأثيرات التي أسهم فيها الفكر البراجماتي في المناهج: (Dash, 2015, 77)

- قدرة واهتمام الطفل: يجب أن يوضع في الاعتبار قدرة الطفل وميله الشخصي قبل إنشاء المنهج ولا يفرض عليه أي شيء.
- المرونة: كل مجتمع ديناميكي؛ لذلك ينبغي بناء المناهج الدراسية وفقاً للحاجة المتغيرة للمجتمع.
- الفائدة: يجب أن يكون للمنهج فائدة للطفل، ويجب أن يدرس فقط ما هو مفيد له.
- الكفاية الاجتماعية: يجب أن يجعل المنهج الطفل فعالاً اجتماعياً وديمقراطياً في سلوكه.
- التجريبية: يجب أن تطور عادة التجربة الذاتية والتجريب في الطفل، ويتم تقديم أنواع مختلفة من الحالات الإشكالية أمامه لكي يصل إلى حل هذه المشاكل من خلال الأنشطة والتجريب.
- ارتباطه بالحياة: يجب فقط تضمين المواضيع التي لها صلة مباشرة بحياة الأطفال في المناهج الدراسية، وهذا بدوره سيجعلهم يعتمدون على أنفسهم ويكونون أعضاء منتجين في المجتمع، وتقدم للطلبة موضوعات مهنية مفضلة لهذا الغرض، كما يتم تدريس مواد العلوم الاجتماعية والإنسانية ولكن فقط بعد خلق بعض الانسجام مع موضوعات العلوم الطبيعية.
- مبدأ التكامل: المناهج الدراسية تتعامل مع تكامل المواضيع والأنشطة، ويجب أن يكون تعليم الوحدات المختلفة مرتبطاً ومتصلاً لتشكيل المفهوم الصحيح والفهم الصحيح عند الأطفال.

4- تأثير الفلسفة البراجماتية في طرائق التدريس:

لا تؤمن الفلسفة البراجماتية بطرق التدريس التقليدية القائمة على الحفظ والتذكر والتلقين، بل تركز على النشاط، والعمل، والتجريب، والمشروعات، والاكتشاف، والتعلم الذاتي، وحل المشكلات، وتؤكد على التجريب الذي من خلاله يصل الطلبة إلى معارف جديدة، ويطورون مهاراتهم في البحث، والتقصي، والتقيب، والفحص، والتفكير، وتدعو إلى الاهتمام بطريقة المشروع التي تعتمد على المناقشة الجماعية التي يكون المعلم فيها هو المنسق، وتقوم على تعاون المتعلمين لتحقيق أهداف المشروع (السورطي، 2008، 593)، وقد تكون طريقة المشروع الطريقة الأكثر شيوعاً التي يستخدمها الأشخاص الأكثر انسجاماً مع تفكير البراجماتيين (Bansal, 2015, 102).

وعليه؛ يجب أن يكون أي شيء يتم تعليمه للطفل مرتبطاً بالأنشطة الطبيعية للطفل، لهذا الغرض يتم تكييف الطرق الآتية: (Dash, 2015, 78)

- **التعلم عن طريق العمل:** يتعلم الطفل التعلم الأفضل عندما يقوم ببعض العمل جنباً إلى جنب مع المعرفة النظرية للموضوع؛ حيث يوجه المعلم الطلبة لهذه الأنشطة التي يقوم الطفل بتطوير قدراته الطبيعية الخاصة بها.
- **طريقة التعلم التعاوني:** يشارك الأطفال في هذه الأنشطة بشكل جماعي، ويتطور فيها الكفاءة الاجتماعية.
- **طريقة التعلم المدمجة المتكاملة:** يتم تدريس المادة فقط بعد دمجها مع مواضيع أخرى بالإضافة إلى خبرات من الحياة؛ وبهذه الطريقة تصبح المعرفة مدمجة ومفيدة ومنهجية.
- **طريقة التعلم الفردي:** كل طفل فريد ومختلف عن أقرانه؛ لذا يجب أن ينظر المعلم إلى الفروق الفردية ويعلم الطفل وفقاً لمستوى فهمه واهتمامه الخاص.
- **العملية القصدية للتعلم:** يجب أن يحاول الطفل تحقيق هدف ما بحسب اهتماماته وقدراته وخبراته الطبيعية، والتعلم الذاتي من خلال الجهد الذاتي معترف به.

5- تأثير الفلسفة البراجماتية في المعلم:

يعمل المعلم بوصفه صديقاً وفيلسوفاً ودليلاً للطلبة؛ لذا يجب أن تكون لديه القدرة على معرفة اهتمامات الطلبة، ويجب أن يفهم شروط وحالة تغيير المجتمع، ويجب أن يطرح مشاكل للطلبة ليحلوها حسب اهتماماتهم، ويجب أن يخلق أيضاً موقفاً لتطوير المصالح والعادات الاجتماعية لرفاهية المجتمع (Dash, 2013, 78). والمعلم، بالنسبة للبراجماتية، عضو في المجموعة التعليمية التي تعمل بصفقتها مساعدة وموجهة تعمل على ترتيب الخبرات للطلبة، ويشارك في العملية التعليمية مثله مثل الطلبة (Bansal, 2015, 102).

كما عملت البراجماتية على نبذ مفهوم المعلم الملقن، والدعوة إلى مفهوم المعلم المرشد والموجه والمساعد في عملية التعليم، والمناداة بأن يكون المعلم جزءًا حيويًا ومهمًا وتفاعليًا في العملية التعليمية التعلمية، كما نادى البراجماتية بالآتي: (منصور، 2004)

- الاهتمام بتنمية قدرات المعلم للأخذ بعملية التعلم وفقا لمفهومها الجديد القائم على الملاحظة والتجريب.
- إشراك المعلم في إعداد المنهج التعليمي ونقده وتعديله، والحرص على تطوير مهارات المعلم للاستفادة من الوسائل التعليمية الجديدة، ممثلة بتكنولوجيا التعليم المتقدمة.
- الاهتمام بحرية المعلم ضمن إطار الأهداف العامة للمناهج الدراسي.

وتعطي البراجماتية اهتماما خاصا لمعلمي العلوم والرياضيات وتعليمهما، وإعطائهما أولوية وخصوصية في كثير من البرامج التربوية، بل إن بعض الهيئات ترى أن في تعليم العلوم والرياضيات السبيل للتفوق في المجالات الإنتاجية، والخدماتية، والمعيشية، والاقتصادية، والعسكرية (المحيسن، 2002، 6-7).

6-التأثير في المتعلم:

يعد الطالب هو كائن حي قادر على استخدام الذكاء لحل مشاكله، ويتعلم وهو يختبر، وتصبح تجاربه وانعكاساته على تلك الخبرات جزءًا منه لتحديد أمثاله، وكرهه، والاتجاه المستقبلي لتعلمه؛ لذا ينظر البراجماتي إلى الطالب بوصفه كائنًا كاملاً يتفاعل باستمرار مع البيئة (Bansal, 2015, 102).

وركز الفكر التربوي العربي المعاصر على جعل المتعلم المحور الرئيس في العملية التعليمية التعلمية، ونبذ فكرة أن يكون المتعلم هو العنصر الأخير في العملية التعليمية الذي بموجبه يكون المتعلم متلقيا سلبيًا ومستهلكًا للمعلومة الجاهزة، ومن ثم تعطيل قدراته الابتكارية والتضحية بإمكاناته لصالح مفهوم المعلم الملقن، الذي يعرف كل شيء، والذي يمثل سلطة علمية عليا لا يمكن المساس بها، من خلال الآتي: (منصور، 2004)

- ركز الفكر التربوي العربي المعاصر على جعل المتعلم المحور الرئيس في العملية التعليمية التعلمية، وتوجيه عملية التعلم نحو تحفيز قدراته العقلية ومواهبه الشخصية وإمكاناته الابتكارية، من خلال إشراكه في عملية التعلم، وتشجيعه على طرح الأفكار وافتراضها وتجريبها، والتعامل مع المادة التعليمية ومع المعلم تعاملًا حيويًا تفاعليًا يعمل على تحقيق الخبرة الجديدة والإفادة من الخبرة القديمة، وربط الخبرة التعليمية بالخبرة الحياتية والمجتمعية.
- اهتم الفكر التربوي المعاصر بالبناء العقلي وربطه بالبناء النفسي والاجتماعي للمتعلم، والتعامل معه على أساس أنه بنية واحدة نامية غير ثابتة وإنما قابلة للنمو والتكامل من خلال تهيئة أجواء من الحرية والديمقراطية والنشاط الحر في البيئة التعليمية.

- ركز الفكر التربوي العربي المعاصر على مفهوم التربية الجماعية مع العناية بالفروق الفردية، وإتاحة فرصة التعليم للجميع والاهتمام بالتعليم المستمر، والاهتمام بتطوير قدرات المتعلم من خلال التركيز على فكرة التعلم الذاتي، وأن يكثر من المطالعة الحرة، وأن يحدد لنفسه أهدافا خاصة يطمح لتحقيقها.

رابعاً- معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في نظام التعليم في اليمن:

تنبثق الفلسفة التربوية في الجمهورية اليمنية من تلك الأسس التي أوردها قانون التربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992م، الذي أقره مجلس النواب عام 1992 بالاستناد إلى الآتي (بأعداد، 1992، (33)، (الأغبري، 2004، 78):

1. الإسلام بوصفه الإطار العقائدي والفكري والتشريعي للمجتمع اليمني.
2. مبادئ الثورة اليمنية.
3. دستور الجمهورية اليمنية بوصفه الوثيقة التشريعية المرجعية منذ قيام دولة الوحدة عام 1990م.
4. طموحات الشعب اليمني في مواكبة التقدم العلمي والتقني، ورفضه للتخلف بكل أنواعه وأشكاله، وتطلعاته لإقامة مجتمعه الجديد.
5. التراث العربي والإسلامي وما قدمته الحضارة العربية والإسلامية من إسهام حضاري في الحضارة الإنسانية.

وبناء على ذلك، اتجهت السياسة التربوية التعليمية في اليمن إلى تنويع برامجها وأساليبها ووسائلها التعليمية في شتى مستويات التعليم والمراحل التعليمية، وركزت السياسة التعليمية على تحقيق الكفاية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق مبدأ المشاركة الشعبية (الجراش، 1993، 27-28). ومع هذا لا تزال فلسفة التربية في المجتمع اليمني تعاني من الجمود وبعدها عن استيعاب المتغيرات المحلية والدولية: فمنذ صدور قانون التربية رقم (45) لسنة 1992 الذي قدم إطاراً فلسفياً للتربية في اليمن، لم تبذل جهود تذكر لتجديد فلسفة التربية في اليمن، فضلاً عن أن جانباً كبيراً من هذا الإطار الفلسفي، وما يتوافر من أفكار تربوية تضمنتها بعض الوثائق الرسمية لوزارة التربية والتعليم في اليمن، لا تعدو أن تكون أفكاراً تربوية متناثرة، جمعت من وثائق رسمية عربية وأجنبية، بعيدة عن توجيه نظم التعليم في اليمن (الحاج، 2010، 175).

إلى جانب ذلك، تؤكد معظم التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم عن ضعف البنية التشريعية والقانونية للمؤسسات التعليمية في الجمهورية اليمنية، وعدم ملاءمة الأطر المؤسسية القانونية والتنظيمية والإدارية القائمة، لمتطلبات التعليم اللازمة لمواكبة التزامات القرن الحادي والعشرين والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية الجارية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2012، 111-112).



ونحن هنا، لسنا بصدد وصف الواقع الممارس للسياسات والقوانين في المؤسسات التعليمية؛ فذلك خارج أهداف الدراسة الحالية التي تسعى إلى التعرف على معالم تأثير الفلسفة البراجماتية في نظام التعليم في الجمهورية اليمينية بحسب ما أشار إليه القانون رقم (45) لسنة 1992 م بشأن القانون العام للتربية والتعليم، وتحليل مضامينه. ويوضح الجدول (2) أبرز المواد القانونية التي ترتبط بالفلسفة البراجماتية.

جدول (2) مواد من القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992م.

رقم المادة	نص المادة
مادة (3)	التربية وأهدافها، في الجمهورية اليمينية، ... ومن خصائص المتعلم وحاجة المجتمع وتكون الأسس والمبادئ العامة مما يأتي: - ويعمل النظام التربوي والتعليمي على تأكيد الرابطة العضوية بين النظرية، والتطبيق، ويُعدُّ التعليم والتثقيف الذاتي أداة للتعليم المستمر، وتكنولوجيا المعلومات مدخلاً أساسياً لتحقيق الأهداف التربوية والعلمية. - اعتبار التعرف على حاجات المتعلمين وإشباعها، واكتشاف ميولهم وقدراتهم ورعايتها وتوجيهها عاملاً أساسياً في تحسين عملية التعليم والتعلم.
مادة (6)	- تشمل: أ. اعتبار التعليم ... حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب.
مادة (8)	- التعليم مجاني في كل مراحل تكفله الدولة...
مادة (9)	- تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم.
مادة (14)	- تركز السياسة التعليمية ... وعلى اللامركزية في الإدارة التعليمية.
مادة (17)	- مراحل ما قبل التعليم الأساسي هي الحضانه ورياض الأطفال ويقبل الأطفال فيها من سن الثالثة حتى سن السادسة من العمر. - تهدف رياض الأطفال إلى تعويد الطفل على حب العلم، وتأهيله للمراحل التالية من التعليم، وغرس القيم السامية والعادات الحسنة والإيجابية، وتربيته ليكون سليماً من الناحية الصحية، واجتماعياً محباً للتعاون مع الأطفال الآخرين.
مادة (18)	- التعليم الأساسي تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية ومدته (9) سنوات وهو إلزامي، ويقبل فيه التلاميذ من سن السادسة ويتم فيه اكتشاف الاتجاهات والميول لدى التلاميذ وتطوير قدراتهم الذاتية ...
مادة (21)	يهدف التعليم الثانوي إلى اكتساب التلاميذ القدرات التالية: ج - والعمل بروح التعاون والفريق الواحد الواعي بأسس الديمقراطية وممارستها والوعي بقضايا أمنه ومشكلاتها وفهم القضايا والمشكلات الدولية مع أهمية السلام العالمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب. د - اكتساب المهارات العقلية واليدوية الأساسية للمهن الفنية الحديثة واستقصاء مصادر المعلومات ومعرفة عمليات جمعها والاستفادة منها واستيعاب الحقائق العلمية المتجددة مع تطبيقاتها وفهم استخدام العلاقات والمفاهيم الرياضية وتنمية وتطوير نفسه بالتعليم الذاتي المستمر. هـ- فهم وتطبيق القواعد الصحية والحرص على نظافة البيئة وحمايتها وحسن استثمار الوقت وممارسة الهوايات المختلفة المفيدة وتطويرها.
مادة (41)	- لتحقيق مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، تعمل وزارة التربية والتعليم على تعزيز الصلاحيات القانونية للجهات التنفيذية في المحافظات.
مادة (44)	- تحدد الوزارة أسس واختيار القيادات التربوية بما يحقق اختيارهم من ذوي الكفاءة العلمية والتربوية والخلقية.
مادة (45)	- توفر وزارة التربية والتعليم التجهيزات والكتب الدراسية والمكتبات والمعدات والمواد المختبرية والوسائل التعليمية المعنية، وغيرها من مستلزمات ومعدات التعليم حسب حاجة المناهج دون تمييز بين مدرسة وأخرى أو بين المحافظات.
مادة (49)	- تلمي المناهج الدراسية والكتب المدرسي في الجمهورية الأسس والأهداف العامة والخاصة الواردة في هذا القانون وتخضع للمراجعة الدورية بالتنقيح أو التحديث لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية وتتبع الجديد في نظرية التربية وعلم النفس التربوي.
مادة (50)	- تهدف أساليب وطرائق التدريس إلى تنمية روح الإبداع والابتكار وحل المشكلات وحب الدراسة الذاتية لدى الطالب كما تنمي ملكة التفكير الحر والمستقل وتجنب التلقين والحفظ غير الهادف، وتحدد وزارة التربية والتعليم خطة زمنية للتعديلات الضرورية في المنهج الدراسي وبرامج إعداد المعلمين بما يتفق وهذه الأهداف.

يتضح من الجدول السابق - بشكل عام - وجود تأثير للفلسفة البراجماتية وتطبيقاتها التربوية في عدد من المواد القانونية الواردة في نصوص القانون العام للتربية والتعليم رقم (4) لسنة 1992م. ويمكن توضيح ذلك بشيء من التفصيل كالآتي:

- فمن حيث فلسفة التربية ومبادئها، أظهرت القوانين تأثير البراجماتية في عدد من المبادئ، مثل: مسؤولية الدولة في التعليم، تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، الديمقراطية، التعليم المستمر، وإلزامية التعليم بحسب ما نصت عليه المواد القانونية (3، 6، 8، 9، 18، 21).

- أما من حيث الأهداف، تُشير بعض فقرات المادة (17) المتعلقة بأهداف مرحلة رياض الأطفال؛ والمادة (18) المتعلقة بأهداف مرحلة التعليم الأساسي؛ والمادة (21) المتعلقة بأهداف مرحلة التعليم الثانوي إلى تلك الأهداف التي نادى بها الفلسفة البراجماتية ومبادئها وتطبيقاتها التربوية.

- وفيما يتعلق بالمنهاج، تؤكد المادة (49) بشكل واضح أهمية تأثير الفلسفة البراجماتية في المناهج الدراسية في اليمن وفقاً للنظريات التربوية ونظريات علم النفس الحديثة، وما هذه النظريات في بعض جوانبها إلا تطبيقات للفلسفة البراجماتية. علاوة على ذلك؛ إن المتأمل في مناهج العلوم المقررة للتعليم الأساسي في اليمن، يتبين له أن هذه المناهج بُنيت على أساس التجريب والتطبيق العملي والتجريب؛ أي المنهج القائم على النشاط. وهذه كلها انعكاسات لفلسفة التربية البراجماتية. وهذا ما تؤكدُه أيضاً المادة (3) في الربط بين النظرية والتطبيق، إلى جانب التركيز على حاجات المتعلمين وإشباعها.

- أما فيما يخص طرائق التدريس، تؤكد المادة (50) بشكل لا يدعو للشك، أن معظم الطرائق التدريسية التي تتبعها البراجماتية قد انعكست في القانون العام للتربية والتعليم.

وبالنظر إلى سبب وجود مثل هذه العلاقة بين مبادئ الفلسفة البراجماتية بنظام التعليم في اليمن وسياساته وأهدافه، قد يعود ذلك إلى أن المشرع اليمني عندما صاغ القانون العام للتعليم قد استوحى نظريته القانونية في أثناء صياغة قانون التعليم اليمني من قوانين عربية أخرى مثل القانون المصري، والعراقي، والسوداني، والأردني، وقوانين دول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الأدبيات والتقارير الدولية والعربية والمحلية.

ويؤكد ذلك الحاج بقوله "إن التحديث السريع لنظام التعليم اليمني فرض الاعتماد شبه الكامل على مصر في البداية من نقل نظام التعليم واستخدام مناهج التعليم المصرية والكتب المقررة، وغيرها من أساليب ووسائل التعليم، وذلك لعدم توافر مثل هذه الأمور بعد الثورة اليمنية، وحاجة التعليم اليمني لها لتحديثه السريع" (الحاج، 2007، 52).

وبالعودة إلى الدراسات السابقة -خصوصاً على المستوى العربي- تتفق استنتاجات هذه الدراسة مع عدد من نتائج الدراسات العربية الآتية:

- دراسة (منصور، 2004) التي أكدت على تأثير الفكر البراجماتي في الفكر التربوي العربي المعاصر في عناصر العملية التعليمية المعلم والمتعلم والمنهاج الدراسي.
 - دراسة (السورطي، 2008) التي أكدت على تأثير الفلسفة البراجماتية في التربية العربية في جوانب عديدة منها: فلسفة التربية، وطرائق التدريس، والمناهج الدراسية.
 - دراسة (المعاصرة، 2012) التي أكدت على انعكاس المبادئ التربوية للفلسفة البراجماتية على عناصر العملية التعليمية.
 - دراسة (الحديدي، 2013) التي أكدت على أن نمط الفلسفة السائد هو النمط البراجماتي.
 - دراسة خصوانة وآخرون (Khasawneh et al., 2014) التي أكدت على وجود تأثير لتطبيق البراجماتية وفلسفة جون ديوي التعليمية في المدارس.
- وبالرغم مما أحدثته الفلسفة البراجماتية من تأثيرات مختلفة على نظم التعليم العربية سواء من الناحية الإيجابية أم السلبية، فإنَّ عددٌ من الباحثين العرب يرى أن الفلسفة البراجماتية تسعى إلى إضعاف النظام التربوي العربي، وتهميش دور الدين في العملية التربوية، وشيوع مبدأ النفعية (السورطي، 2008، 600). ويضيف الدغيشي أن ما قد يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح بالضرورة لمجتمع آخر (الدغيشي، 2003، 36). كما أن البراجماتيين يريدون تحسين العالم عن طريق التجريب، ويرفضون تجربة الآخرين. علاوة على ذلك؛ يضيف (الحربي، 2017، 181-182) الانتقادات الآتية:
- ترفض البراجماتية التحديد السابق للمادة العلمية وترفض التخطيط للعملية التعليمية ومراحلها؛ ما يجعلها تبتعد عن تنظيم العملية التربوية موادًا وفصولًا.
 - تؤكد النمو التلقائي للفرد بحكم العوامل الوراثية الحتمية والبيولوجية، وعليه لا يمكن بناء الشخصية المتكاملة بحكم إغفالها للتراث الحضاري والعوامل الاجتماعية والعوامل الأخرى تؤدي أثرًا في بناء شخصية الإنسان وهذا يناقض منطق العلم، ويؤدي بالمتعلم إلى تشتت اتجاهاته.
 - لا تنقيد البراجماتية بمعايير روحية فليس في رأيها وجود سابق للقيم والمعايير الروحية، ولكنها تنشأ في أثناء القيام بالتجارب الناجحة، وتتولد في أثناء حل المشكلات المتنوعة، فهي تؤكد التنافس، وتنمي الفردية والنجاح الفردي والمنفعة والبقاء للأقوى.
 - تركز البراجماتية على الجانب العملي لعملية التعليم فإن نشاط المتعلم وفاعليته في النشاط والمشروعات والوحدات التي خططها المتعلم وينفذها فهي بذلك تقدمه للمعرفة بدلاً عن أن تقدم المعرفة له، وهذا سيؤدي إلى تحطيم التنظيم المنطقي للمادة العلمية، فضلاً عن أنها لا تقدم للتلاميذ إلا المعلومات الجزئية والسطحية ذات الهدف النفعي؛ ما يؤدي إلى ضعف المستوى العلمي للتلاميذ.

- يتمثل دور المعلم البراجماتي في النصح والاستشارة وتنظيم ظروف الخبرة والإمكانات التي تساعد في تعلم الفرد، وهذا يعني إهمال الكثير من طاقات المعلم وإمكاناته وإبداعاته؛ لأنه عنصر فاعل في العملية التعليمية؛ ما يكسب العملية التربوية قدرة على بناء المتعلم وتعليمه.

خامساً-الاستنتاجات:

- بناءً على ما تقدم عرضه من أطر للفلسفة البراجماتية ومعالم تأثيرها في النظم التعليمية، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات تتمثل بالآتي:
- تُعد الفلسفة البراجماتية في جزء منها نظرية تربوية عامة، تكونت نتيجة لعدة عوامل فلسفية وعلمية وبيئية وسياسية ودينية، وفرضت مبادئها - التي نادى بها مفكروها وأشهر فلاسفتها جون ديوي- بقوة المنطق ومرونة التطبيق، واهتمت بتقديم حلول من الحياة لمشكلات الحياة الواقعية عن طريق التعلم من خلال العمل، والتعلم الذاتي والمستمر، والتعلم بالممارسة.
 - أحدثت الفلسفة البراجماتية تأثيرات جمة في عدد كبير من دول العالم في مختلف مكونات النظم التعليمية كالفلسفة التربوية ومبادئها، والأهداف، والمناهج، وطرائق التدريس، والسلم التعليمي، وأساليب التقويم، والمعلم والمتعلم، وإدارة التعليم وتمويله، والبحث العلمي وغيرها.
 - وجود تأثير للفلسفة البراجماتية وتطبيقاتها التربوية في نظام التعليم في الجمهورية اليمنية من حيث فلسفة التربية ومبادئها، والأهداف، والمناهج، وطرائق التدريس بصورة غير مباشرة؛ وذلك بحسب ما تضمنته عدد من المواد القانونية الواردة في نصوص القانون العام للتربية والتعليم رقم (4) لسنة 1992م.

التوصيات:

- بناءً على ما تم التوصل إليه، يوصي الباحثون بالآتي:
- إجراء دراسات ميدانية في مختلف الدول العربية، ومنها اليمن حول واقع تطبيق الفلسفة البراجماتية في النظم التعليمية.
 - إجراء دراسات تحليلية حول انعكاس الفلسفة البراجماتية في السياسات والتشريعات التعليمية في الدول العربية.

المراجع:

1. الاغبري، بدر سعيد علي (2004). التربية والتعليم في اليمن (ط3). دار الشوكاني للطباعة والنشر، صنعاء اليمن.
2. الباسل، ميادة محمود فوزي (1997). بعض التطبيقات التربوية للفلسفة البراجماتية داخل مدارس التعليم الابتدائي بمصر. مجلة التربية، العدد 65، ص 289-351.
3. باعباد، علي هود (1992). التعليم في الجمهورية اليمنية (ط5). منشورات جامعة صنعاء، اليمن.
4. البصري، سعد إيلاف (2007). الفكر الجمالي في الفلسفة البراجماتية. مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 50، ص 339-359.
5. بوشنسكي، إ. م. (1992). الفلسفة المعاصرة في أوروبا. ترجمة عزت قرني. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 165.
6. الجراش، عبدالله نعمان (1993). أنظمة التعليم وتحديات العصر (ط1). دار اقرأ للنشر والتوزيع.
7. الجندي، عزة محمد مصطفى (2017). البراجماتية الأدائية عند جون ديوي "عرض ونقد". مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 5، ص 2374-2488.
8. الحاج، أحمد علي محمد (2007). مسيرة تحديث التعليم في اليمن حتى الوقت الحاضر تحدياته المستقبلية واستراتيجية تطويره. كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
9. ----- (2010). دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
10. الحديدي، محمود عبد الرحمن (2013). الفلسفة السائدة لدى مدرسي كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية. دراسات - العلوم التربوية، المجلد 40، ص 1230-1247.
11. الحربي، يحيى بن صالح (2017). الفلسفة البراجماتية بين ضعف المنطلقات الفكرية ونجاح التطبيقات التربوية (دراسة نقدية). المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (6)، العدد (5)، حزيران.
12. الدغشي، أحمد محمد (2003). فلسفة الأهداف في التربية الإسلامية (دراسة نقدية تأصيلية). مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الخامس عشر، يناير - يونيو 2003.
13. السورطي، يزيد عيسى (2008). تأثير الفلسفة البراجماتية على التربية العربية: أسبابه، ومصادره، ونتائجه. دراسات العلوم التربوية، المجلد (35).
14. الشريفين، عماد عبدالله والمطالقة، أحلام محمود والنصيرات، رائدة خالد (2013). مصادر المعرفة في القرآن الكريم والفلسفات التربوية، دراسة مقارنة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (3)، ط(2) إربد، الأردن.
15. الشيباني، عمر تومي (7-1983). تطور النظريات والأفكار التربوية، الدار العربية للكتاب، ط(3).
16. عبيد، صفا (2016). فلسفة التربية عند جزن ديوي. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
17. علي، سعيد إسماعيل (1995). فلسفات تربوية معاصرة. عالم المعرفة، سلسلة الكتب الثقافية الشهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافي للفنون والآداب، العدد 190، الكويت.
18. علي، سعيد إسماعيل وفرج، هاني عبد الستار (2008). فلسفة التربية تأصيل وتحديث. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
19. غيث، محمد عاطف (2006). قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.



20. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2012). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحلها أنواعه المختلفة للعام 2011-2012.
21. المحيسن، إبراهيم بن عبد الله (2002). تعليم العلوم في المرحلة المتوسطة في أمريكا و اليابان و بريطانيا و السعودية: دراسة ميدانية مقارنة. المجلة التربوية، العدد (64). كلية التربية/ فرع جامعة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة.
22. مرعي، توفيق أحمد وملكاوي، فتحي حسن والحيارى، حسن أحمد (1995). تصميم المنهاج (ط1). وزارة التربية والتعليم، قطاع التدريب والتأهيل، برنامج معلم الصفوف الأربعة الأولى، الجمهورية اليمنية.
23. المضرب، عبد الرزاق (2006). البراجماتية بين القبول والرفض في الفكر الفلسفي العربي المعاصر. مجلة شؤون اجتماعية، المجلد 23، العدد 92، ص 49-92.
24. منصور، عصام محمد (2004). أثر الفكر التربوي البراجماتي في الفكر التربوي المعاصر. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم أصول التربية، كلية التربية الدراسات العليا التربوية، جامعة عمان العربية للدراسات، عمان الأردن .
25. ناصر، إبراهيم (1983). مقدمة في التربية (مدخل إلى التربية) (ط5). جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن.
26. يونس، مجدي محمد وشيخة، عبد المجيد (2006). اتجاهات تطور الفكر التربوي عبر المسيرة الإنسانية (ط1). مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية.
27. Adeleye, J. O. (2017). PRAGMATISM AND ITS IMPLICATIONS ON TEACHING AND LEARNING IN NIGERIAN SCHOOLS. Research Highlights in Education and Science.
28. Bansal, S. (2015). PRAGMATISM AND EDUCATION- ITS IMPLICATIONS IN PRESENT EDUCATION. International Journal of Education and Science Research REVIEW, Volume-3, Issue 1, p 98-102.
29. Biesta, G. J. J., & Burbules, N. C. (2003). Pragmatism and Educational Research. Rowman & Littlefield Publishers, Inc.UK.
30. Childress, D. C. (2010). Education in the United States and Finland: A Comparative Analysis. Aurora University.
31. Czujko, E. (2013). A place for pragmatism in the current educational system in Poland in comparison to the American system of education. Journal of Education Culture and Society, No. 1, p. 283-288.
32. Dash, S. N. R. (2015). PHILOSOPHICAL FOUNDATION OF EDUCATION. DIRECTORATE OF DISTANCE & CONTINUING EDUCATION UTKAL UNIVERSITY, VANI VIHAR BHUBANESWAR-751 007..
33. Dewey, J. (1916). Democracy and Education. PDF created by pdfbooks.co.za
34. Hookway, C. (2002). Truth, Rationality, and Pragmatism Themes from Peirce. CLARENDON PRESS · OXFORD, New York, USA.
35. Johnston, J. S. (2007). Philosophy of Education in North America: Where has it been? Where is it going? Encounters on Education, Vol. 8, Fall 2007 pp. 29 – 54.
36. Khasawneh, O. M., Miqdadi, R. M., & Hijazi, A. Y. (2014). Implementing Pragmatism And John Dewey's Educational Philosophy In Jordanian Public Schools. Journal of International Education Research – First Quarter, Volume 10, Number 1, p. 37-54.
37. Longman (2011). Longman Dictionary of Contemporary English for Advance Learners (forth ed.). Pearson Education Limited, England.
38. Mukusha, J. (2011). Zimbabwean Education In A State Of Abortion Under Sanctions: Pragmatism Is The Best Concoction. International Journal of Politics and Good Governance, Volume 2, No. 2.4 Quarter IV, p. 1-16.



39. New World Encyclopedia organization. Retrived at 29/1/2019 from: <http://www.newworldencyclopedia.org/entry/Pragmatism>
40. RADU, L. (2011). JOHN DEWEY AND PROGRESSIVISM IN AMERICAN EDUCATION. Social Sciences • Law, Vol. 4 (53) No. 2. Bulletin of the Transilvania University of Brasov.
41. Sharma, S., Devi, R., & Kumari, J. (2018). Pragmatism in Education. International Journal of Engineering Technology Science and Research, IJESR. Volume 5, Issue 1, p, 1549-1554.
42. Talisse, R. B., & Aikin, S. F. (2008). PRAGMATISM: A GUIDE FOR THE PERPLEXED. Continuum International Publishing Group, USA.
43. TANENBAUM. (2011). The Seven Principles for Inclusive Education. Combating Religious Prejudice.
44. U.S. Department of Education. (2005). Preparing 21st century students for a global society: An educator's guide to the "four Cs." Washington, DC.



دور كلية التربية جامعة إب في مواجهة مشكلة الأمية في مدينة إب

د/ عارف محمد علي مصلح محيي الدين

أستاذ إدارة التعليم المستمر المساعد، ورئيس قسم التنمية البشرية والتعليم المستمر

كلية التربية - جامعة إب - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-772616808

Emil:aref771975@gmail.com

أ/ بلقيس علي محمد شemis

مدرس بقسم التنمية البشرية والتعليم المستمر كلية التربية - جامعة إب - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-773089861

Emil:bshomis711@gmail.com

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على دور كلية التربية جامعة إب في مواجهة الأمية من وجهة نظر القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في مدينة إب، ولجمع المعلومات المطلوبة فقد وزع الاستبانة المكونة من (27) فقرة على عينة البحث (115) فردًا، المتمثل بالقيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في مدينة إب للعام الدراسي 2016-2017 وكان من أبرز نتائج الدراسة أن كلية التربية تعمل على إعداد الكادر التدريسي المؤهل للتدريس في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، وإشراك أكبر عدد من الطلبة لتعليم الأميين خلال العطلة الصيفية بالتعاون مع إدارات ومكاتب التربية. كما أن معظم القيادات التربوية في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار غير مؤهلة تأهيلاً أكاديمياً متخصصاً.

الكلمات المفتاحية: مشكلة الأمية، مواجهة الأمية، أثر الأمية.

Abstract:

The study aimed at identifying the role of Faculty of Education, Ibb University, in eradicating illiteracy in Ibb City from the educational leadership's point of view. To collect the required data, a 27-item questionnaire was distributed to a sample of (115) in the Centers of Illiteracy Eradication and Adult Education in Ibb City in the year 2016-2017. The study revealed a number of findings of which the most important ones were: The Faculty of Education qualified the teaching cadre in the Centers of Illiteracy Eradication and Adult Education, the students of Faculty of Education participated in teaching the illiterates in the summer vacation and there was a lack of educational leadership in the Centers of Illiteracy Eradication and Adult Education.

Key words: Illiteracy Problem, Confronting Illiteracy, the Impact of Illiteracy.

أولاً- الإطار العام للبحث والدراسات السابقة.

1- الإطار العام:

مقدمة:

تعد الأمية ظاهرة قديمة منذ وجد الإنسان على هذه الأرض، وتعد من القضايا الكبرى التي شغلت المجتمع العالمي بشكل عام والمجتمع المحلي بشكل خاص؛ إذ تعد سبباً في قلة حدوث التغيير في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتحد من التكيف مع متطلبات العصر السريع والمتطور فهي مشكلة وخطر لا يستهان به على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتؤثر في مستوى المواطنة والاستجابة العالمية لمطالب المجتمع المتطور؛ حيث تحد من قدرة المواطنين في الاضطلاع بواجباتهم ومسؤولياتهم الوطنية والقومية، ويعاني منها أغلب دول العالم وخاصة الدول العربية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها هذه الدول فإن الأمية فيها لا تزال تتعاظم مع مرور الوقت، وتعد من أبرز المشاكل التي تقف عائقاً أمام التحديات التنموية الهيكلية، التي تعرف بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها؛ إذ إنها لا تزال مرتفعة لدى الفئة العمرية (10 سنوات) فأكثر؛ إذ بلغت نسبتها (47,2%)، وأمام هذا التحدي الكبير أقرت الدولة في عام 1996 استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار ونتيجة لشحة الموارد المخصصة لبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار، وعدم إسهام المجتمع في هذا المجال، لم تتحقق أهداف هذه الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الدولة؛ لذا لا بد من اتباع سياسات مختلفة وطرق جديدة وتأمين المتطلبات الضرورية لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (شرف وعلى، 2005: 163).

فالتعليم حق جوهري من حقوق المواطن كما أكدت مواثيق المجتمع الدولي هذا الحق في المادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1948)؛ إذ جاء فيها (لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى الأساسية على الأقل مجانياً، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً) وقد استخدم هذا المصطلح في الإعلان العالمي على وجه التحديد بهدف الاعتراف بالحق في التعليم للأمية من الكبار ولغيرهم ممن لم تتح لهم في صغرهم فرصة الحصول على تعليم ابتدائي كامل (حسن، 2006م: 421).

إذاً فالتعليم يجعل المجتمع قادراً على المنافسة على المدى الطويل وعلى التقدم فهو مفتاح التقدم والمدخل الحقيقي لأي تطور، ولأي استراتيجية للتغيير في المجتمع فلا يمكن وضع استراتيجية لتطوير المجتمع دون اعتبار التعليم إحدى آلياتها الأساسية؛ حيث يقع العبء الأكبر عليه (الزواوي، 2001م: 69).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت وتبذل من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية فإن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة في العديد من الدول؛ مما يجعلها غير قادرة على استيعاب ثقافة المجتمع العالمي وحضارته، والكم الهائل من المعرفة في شتى المجالات فقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (1950) اليونسكو وضع تدابير من أجل القضاء على الأمية، وبحلول الستينيات من القرن العشرين أصبح القضاء على الأمية يمثل أولوية وطنية، واجتهدت الدول الأعضاء في ترجمة هذا التحدي إلى تدابير فعلية لاستئصال المشكلة بشرط اتباع منهجية سليمة تقوم على الفهم التام للعوامل التي يمكن أن تحفز الأمي على بذل الجهد من أجل تعلم القراءة والكتابة والحساب، وذلك لتلبية احتياجاته من التعليم، ومن هنا يأتي دور الجامعة بوصفها مركزاً لتنمية المعارف والعلوم والمهارات ومنبعاً للابتكار والإبداع بما تضمنه من نخبة المفكرين والعلماء، وبما تمارسه من فعاليات وأنشطة بحثية، والتقليل من حدتها من خلال دعم وتطوير خطط وبرامج محو الأمية (حسن، 2006: 243)، وتنظيم فصول وقيادات محو الأمية بين الكبار في الأقاليم التي توجد فيها هذه الجامعات، ولاشك أن الجامعات بإمكاناتها المادية والبشرية يوجد لديها القدرة على الإسهام في حل هذه المشكلة (مطوع، 2002: 165).

مشكلة البحث:

تعد اليمن من الدول العربية التي ترتفع فيها نسبة الأمية؛ إذ تعد من أقدم الظواهر الاجتماعية وأصبحت من الشهرة بحيث يتحدث عنها المسؤولون والعامّة في كل مناسبة، فهي أكثر المشكلات تعقيداً في اليمن وأشدّها تأثيراً في التنمية بكافة أنواعها (الصوفي، 2002: 9)، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها اليمن وخاصة بعد الثورة والاستقلال لمكافحة الأمية التي منها (صدر عدد من التشريعات والقوانين الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار، والقيام بحملات وطنية شاملة تستهدف القضاء على الأمية، وإقرار الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار عام (1996م)) فإنّ الأمية لا تزال مرتفعة في اليمن، وقد دلت بيانات التعداد لعام (1994م) أن عدد الأميين في عام (1988م) كان (3,885,241) أمياً وعام (1994م) أزداد إلى (5,281,150) أمياً أي أن نسبة الأمية تصل إلى (55.9%) من إجمالي عدد السكان في اليمن (الأغبري، 2004: 87)؛ لذا أصبح مواجهة الأمية مطلباً ذا فائدة ودعمًا للثروة الاقتصادية، وهذا يتطلب تضافر الجهود المتكاملة من جميع المؤسسات التربوية لتصبح يداً واحدة قادرة على مكافحتها متمثلة في ذلك بإعداد القيادات التربوية القادرة على الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام لتمكين جميع الكبار من التعلم ومحو أميتهم، ومساعدتهم في التكيف مع متطلبات العصر؛ وكون الجامعة من المؤسسات التربوية التي لها دور كبير في محو الأمية من خلال إعداد قيادات تعليم الكبار بصفة عامة، وقيادات محو الأمية بصفة خاصة، وتنظيم فصول وقيادات محو الأمية في الأقاليم التي توجد فيها هذه الجامعات (مطوع، 2002: 165).



وكلية التربية من أهم كليات الجامعة؛ كونها تقوم بخدمة المجتمع من خلال أعمال عديدة أهمها إعداد القوى البشرية اللازمة للعمل في مجال التربية والتعليم، فهي تعد المعلمين في كافة التخصصات المطلوبة، وعلى وجه الخصوص يمكن إبراز دور كلية التربية في مواجهة الأمية من خلال توفير فرصة لطلبتها لمعايشة واقع الحال في مراكز محو الأمية والاختلاط بشرائح المجتمع وكيفية التعامل معهم، ومن خلال خبرة الباحثين في هذا المجال ومعايشتهما لهذا القسم -كونهما منتميين إليه- فإنهما يأملان في التعرف على دور كلية التربية في مواجهة مشكلة الأمية؛ ومن هنا تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

ما دور كلية التربية جامعة إب في مواجهة مشكلة الأمية في مدينة إب؟

أهمية البحث:

- يكتسب البحث الحالي أهمية خاصة من طبيعة الموضوع الذي يتناوله أو يتعرض لدراسته من ناحية، ومن مجتمع البحث الذي يشمل من ناحية أخرى؛ لذا تعد أهمية البحث الحالي كبيرة سواء كانت من الناحية النظرية الأكاديمية أو من الناحية التطبيقية فيما يأتي:
- 1- قد تفيد نتائج هذا البحث في كشف ومعرفة الدور الذي تقوم به كليات التربية في مواجهة الأمية من وجهة نظر القيادات التربوية.
 - 2- سيسهم البحث الحالي في إثراء المكتبة المركزية بمثل هذه المواضيع
 - 3- قد تفيد نتائج البحث الحالي المسؤولين في جهاز محو الأمية وتعليم الكبار أو يفيد القيادات التربوية في كلية التربية جامعة إب.
 - 4- سيقدم البحث الحالي قاعدة معلوماتية لمعرفة الدور الذي تمثله كلية التربية في مواجهة مشكلة الأمية.
 - 5- سيفيد البحث الحالي في لفت أنظار المتخصصين للاهتمام بمخرجات كلية التربية وخاصة خريجي قسم تعليم الكبار والتعليم المستمر.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على دور كلية التربية جامعة إب في مواجهة مشكلة الأمية في مدينة إب من وجهة نظر القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

حدود البحث:

التعرف على دور كلية التربية جامعة إب في مواجهة مشكلة الأمية. وسيتم التطبيق على عينة من القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار من العاملين في (فرع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار



مدينة إب، والقيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في كلية التربية جامعة إب، والقيادات التربوية في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في مدينة إب) للعام الجامعي 2016/ 2017 م.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والاعتماد عليه في تحقيق أهدافه وتساؤلاته، وذلك لأن هذا المنهج يعد من أكثر المناهج العلمية شيوعاً واستخداماً في البحوث الاجتماعية، كما أنه يستهدف تحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع المعلومات والبيانات اللازمة والكافية من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمةة التي تحدد نوع البيانات وطرق الحصول عليها.

مصطلحات البحث:

1-الدور:

يعرف بأنه: مجموع توقعات تخص مكانة نسقية بنائية يشغلها الفرد، أو أنه سلوك يعكس متطلبات المكانة التي يشغلها الفرد. (الغزوي، وآخرون، 1997: 262) ويعرف بأنه: مجموعة من الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في موقف معينة. (البديري، 2002: 103) ويعرف الدور بأنه: الوظائف العملية التي يتطلبها المركز فهو نوع من السلوك المرتقب والقيم المتصلة بالفرد الذي يحتل المركز في تلك الجماعة، فالدور هو الالتزام بمجموعة من الحقوق والواجبات المتعلقة بالمركز. (همشري، 2003: 27)

كما يعرف الدور أيضاً بأنه: إطار معياري للسلوك يطالب به الفرد نتيجة إشراكه في علاقة وظيفية بصرف النظر عن رغباته الخاصة أو الالتزامات الداخلية الخاصة البعيدة عن هذه العلاقة الوظيفية (سعد، 2005: 115) التعريف الإجرائي للدور: الدور هو مجموعة من الوظائف والمهام التي يتوقع المجتمع أن تقوم بها جماعة معينة تحتل مركزاً معيناً لخدمة هذا المجتمع.

2-كلية التربية:

تعرف كلية التربية بأنها: إحدى الكليات العلمية والأكاديمية التي تهتم بإعداد المعلمين وتأهيلهم لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي في المواد الثقافية كالعلوم، والمواد الاجتماعية بالإضافة إلى المقررات التربوية الأخرى. (الرشيدي، 1997: 73) وتعرف بأنها: المؤسسة التربوية التنموية التي تقع ضمن الهيكل التنظيمي لجامعة إب تهدف إلى إعداد المعلمين وتأهيلهم في التعليم العام حتى يكونوا قادرين على الإسهام بدور فعال في تنمية المجتمع اليمني. (بشر، 2005: 98) التعريف الإجرائي لكلية التربية هي مؤسسة أكاديمية تربوية تعمل على إعداد الكوادر البشرية المتخصصة التي تحتاجها البلاد للإسهام بدور فعال في التنمية بشتى أنواعها.

3- الأمية:

تعرف الأمية الأبجدية بأنها: عدم تملك المواطن المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب واللغة العربية إلى المستوى الذي يؤهله متابعة الدراسة والتدريب. التعريف الإجرائي للأمية هي الوضع التي يتجاوزها الفرد دون أن يلم بمهارتي القراءة والكتابة ومبادئ الحساب؛ وهي ظاهرة مشتركة بين الفرد والمجتمع بحيث تجعل من الفرد متخلفاً في نمط حياته المعاصرة.

4- القيادة التربوية:

تعرف بأنها نوع معين خاص من الأدوار التي يقوم بها الأفراد في أثناء تفاعلهم مع غيرهم من أفراد الجماعة بحيث أن الفرد الذي تكون له القيادة في الجماعة عادة القدرة على السيطرة في الجماعة وعلي توجيه أفرادها وجهودهم في سبيل الغاية المشتركة (الشوري، 2001: 113).

وتعرف القيادة بأنها: فن دفع المرؤوسين للقيام بأعمالهم بثقة وحماس، وهي الجهود المبذولة للتأثير في أو تغيير سلوك الناس من أجل الوصول إلى أهداف المنظمة أو الأفراد (البدري، 2002: 25).

وتعرف القيادة أيضاً بأنها: فن التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف معين بطريقة تضمن طاعتهم وثقتهم واحترامهم وتعاونهم (عطوي، 2004: 67).

تعريف آخر للقيادة: هي عملية يتم عن طريقها إثارة اهتمام الآخرين وإطلاق طاقتهم وتوجيهها في الاتجاه المرغوب (مساد، 2005: 54).

التعريف الإجرائي للقيادة التربوية: هي مجموعة من الأدوار التي يقوم بها الأفراد بثقة وحماس نحو جماعة من الناس لتحقيق أهداف معينة وبطريقة تضمن طاعتهم وثقتهم وتعاونهم معها.

2- الدراسات السابقة.

دراسة المخلافي وآخرين (1993): هدفت إلى تحديد الأدوار التي يمكن أن تسهم بها كلية التربية في مجال محو الأمية والقضاء عليها، تألفت عينة للدراسة من (54) فرداً منهم (23) فرداً من جهاز محو الأمية (15) فرداً من قيادات قطاع التدريب والتأهيل بوزارة التربية والتعليم و(16) فرداً من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية صنعاء، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعته الدراسة، كما قامت الدراسة بإعداد استبانة وجه لعينة الدراسة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك أدواراً قوية لكليات التربية في مواجهة الأمية، وقد عددها (11) دوراً حصلت على أوزان نسبية عالية واقعة بين (87.5%)، (76.5%) وما زاد هذه الفقرات أهمية حصول أدنى فقرة منها على موافقة (78%) من أفراد العينة بإعطائها تقريراً أعلى من المتوسط، وكانت الأدوار التي احتلت المرتبة الأولى هي الأدوار المرتبطة بالمجال الأول المتعلقة بتطوير برامج محو الأمية ومناهجها؛ إذ حصلت هذه الفقرات على

متوسط من أوزانها النسبية مقداره (82.9%) واحتلت المرتبة الثانية والأخيرة الأدوار المرتبطة بإعداد قيادات محو الأمية بحصولها علي متوسط في أوزانها النسبية مقداره (78%).

دراسة طعيمة (2001): هدفت إلى تقديم تصورٍ لأدوار الجامعة في تعليم الكبار في ضوء الرؤى المستقبلية لمسؤوليات هذه الشريحة في المجتمع، وقد قسمت الدراسة إلى أربع أقسام، هي: مشكلة الدراسة، قضايا وتوجيهات يتم فيه مناقشة بعض القضايا المطروحة في ساحة تعليم الكبار، مجالات تعليم الكبار وتم فيه طرح بعض برامج تعليم الكبار سواء منها ما انبثق عبر القضايا السابقة أو ما ورد في تجارب الجامعات العربية والأجنبية، متطلبات التنفيذ حيث طرح بعض المسؤوليات التي ينبغي على الجامعات القيام بها والإمكانات التي يلزم توفيرها حتى يمكن أن تؤدي أدوارها في تعليم الكبار.

وقد توصلت الدراسة إلى توصيات خاصة بدور الجامعات في تعليم الكبار وأهمها: مناقشة الجامعات العربية للاضطلاع بدور قيادي وحيوي في إعداد وتدريب القوى البشرية من المعلمين والمتخصصين والباحثين، وأعضاء هيئة التدريس اللازمة للعمل في مجالات تعليم الكبار، والتعليم غير النظامي، والقيام بدور قيادي في تدريب المتخصصين في مختلف المجالات.

دراسة عبد الرسول (2004): هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع دور كليات التربية النوعية في خدمة المجتمع تألفت عينة الدراسة من (20) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، واستخدمت الدراسة أسلوب من أساليب المنهج الوصفي وهو (دراسة الحالة) وذلك لملائتها لهذه الدراسة، كما قامت الدراسة بإعداد استبانة للكشف على أهم المعوقات التي تحد من دور كلية التربية في خدمة المجتمع، إضافة إلى المقابلات الشخصية المفتوحة مع إدارة الكلية، وتم حساب معامل الثبات عن طريق معامل ارتباط بيرسون، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: أن هناك معوقات تعوق كلية التربية عن القيام بدورها في خدمة المجتمع وهذه المعوقات هي: معوقات خاصة بالمفهوم والوظيفة، معوقات خاصة بالمقررات الدراسية وتطبيق البحوث، معوقات إدارية، معوقات مادية، معوقات خاصة بتعاون مؤسسات المجتمع مع الكلية

دراسة حسن هدى (2006): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن جهود بعض الجامعات المصرية في القضاء على الأمية والعوامل المساعدة في ذلك، وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف جهود الجامعات في مجال محو الأمية، من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي: أن هناك جهودًا في بعض الجامعات المصرية في مجال محو الأمية، ففي جامعة عين شمس تم إنشاء شعبة لتعليم الكبار تتيح الحصول على دبلومات عالية في هذا المجال تلتها جامعات أخرى عديدة، وفي جامعة المنصورة تم تدريب (60) طالبًا من كلية التربية لفتح فصول داخل الجامعة والعمل بها، وكذلك هناك جهود عديدة لجامعة الزقازيق، وجامعة القاهرة، جامعة المنوفية خاصة في هذا المجال.

دراسة بروان (Brown,2013) هدفت إلى التعرف على دور الجامعات في المجتمع، مع التركيز على إقامة شراكة بين الجامعات المحلية، وإلقاء الضوء على الصعوبات والتحديات ومزايا التفاعل بين الجامعة والمجتمع، واستخدمت المنهج الوصفي، وتم التطبيق على جامعة سيدي لاب في كاب تاون في جنوب أفريقيا بوصفها إحدى الجامعات الناجحة في الشراكات، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعة تسهم في حل بعض التحديات الاجتماعية الأكثر إلحاحًا من خلال تقديم منح دراسية وتوفير الدعم لها، كما أنها تقدم حلولاً علمية لعدد لا يحصى من التحديات التنموية التي تواجه المجتمع المحلي، بالإضافة إلى تقديم مكافآت للأبحاث التي تسعى لتوثيق التعاون والشراكة بين الجامعة والمجتمع.

دراسة كاسيتي (Cassity, 2013): هدفت إلى التعرف على وصف الموظفين والإداريين أفضل الممارسات والأدوار التي تقدمها وحدة التعليم المستمر (CE) بجامعة كاليفورنيا من وجهة نظرهم، والعوائق التي تحول دون نجاحها، واستخدمت منهج دراسة الحالة، ودلت نتائج الدراسة أن وحدة التعليم المستمر تمد حاجة الشركات والمنظمات الصناعية ببرامج مواكبة للتغيرات في سوق العمل، كما أن لها دورًا في تدريب المعلمين الذين ينشطون في حقولهم المهنية لمساعدتهم في مواكبة المناهج الدراسية الحديثة في الوقت الذي تتعزز فيه تجربة الفصول الافتراضية. كما تقوم بدور الإرشاد والشراكة بين المنظمات الخارجية وكليات الجامعة الرئيسية، وأشارت الدراسة إلى أن ثمة عوائق كبيرة تحد من فاعلية الممارسات التي تقع ضمن نطاق الإرشاد منها غياب القيادة المتسقة لدى الشركاء الأكاديميين.

دراسة دندن والمويشير (2014): هدفت إلى دراسة دور جامعة الجوف في تنمية المجتمع المحلي وخدمته وتحليله من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت المنهج الوصفي، واستبانة مكونة من (32) فقرة طبقت على أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعة تقوم بدور مرتفع في خدمة المجتمع في محاور الدراسة الثلاثة وبينت أن محور البحث العلمي جاء في المرتبة الأولى في دور الجامعة، يليه محور الاستشارات الخدمية، ومحور التأهيل والتدريب في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي.

دراسة الحرون (2015): هدفت إلى تقصي واقع أداء جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع، وتحديد المعوقات التي تواجهها، واستخدمت المنهج الوصفي، واستبانة طبقت على (44) من أعضاء هيئة التدريس ووكلاء شؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وخلصت الدراسة إلى أن من أبرز الأدوار التي تقوم بها جامعة مدينة السادات: تفعيل الجامعة لبرامج التعليم المفتوح، وامتلاك الجامعة لوحدات خاصة في خدمة المجتمع، وتقديم الاستشارات العلمية لبعض المؤسسات والمصانع.

دراسة المومني (2016): سعت إلى التعرف على دور كليتي أريد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي، واستخدمت المنهج الوصفي، واستبانة طبقت على (70) عضوًا من أعضاء هيئة

التدريس في كليتي أريد وعجلون الجامعيتين، وتوصلت الدراسة إلى أن دور كليتي أريد وعجلون الجامعيتين جاء بدرجة متوسطة، كما دلت النتائج أن أكثر المجالات شيوعاً في تنمية المجتمع كان مجال المواطنة الصالحة.

دراسة التبايني ومحي الدين (2017): هدفت إلى التعرف على مدى قيام جامعة إب بالأدوار المطلوبة منها في التعليم المستمر وخدمة المجتمع، والمعوقات التي تعوق دورها، واستخدمت المنهج الوصفي، واستبانة طبقت على (70) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتوصلت الدراسة إلى ضعف مستوى قيام جامعة إب بالأدوار المطلوبة منها في التعليم المستمر وخدمة المجتمع، وأن من أبرز المعوقات التي تعوق دورها: عدم وجود مركز أو وحدة في الجامعة تقدم برامج وأنشطة في التعليم المستمر وخدمة المجتمع، ومحدودية الموارد المالية، وندرة دعم البحوث والباحثين، وندرة المتخصصين للعمل في تخطيط وتنفيذ برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع.

مناقشة الدراسات السابقة:

أ- من حيث الأهداف:

اتفق البحث الحالي في الهدف مع (المخلافي، 1993)، و(طعيمة، 2001) وكذلك دراسة (حسن، 2006) ودراسة المومني (2016)؛ حيث هدفت دراسة (المخلافي، 1993) إلى تحديد الأدوار التي يمكن أن تسهم بها كلية التربية في مجال محو الأمية والقضاء أو الحد منها، أما دراسة طعيمة فقد هدفت إلى تقديم تصور لأدوار الجامعة في تعليم الكبار في ضوء الرؤى المستقبلية لمسؤوليات هذه الشريحة من المجتمع، وهدفت دراسة حسن إلى الكشف عن دور بعض الجامعات في القضاء على الأمية ومحاربتها، وهدفت دراسة المومني إلى التعرف على دور كليتي أريد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي.

ب- من حيث العينات:

اتفق البحث الحالي مع (دراسة المخلافي)، (عبد الرسول) والتبايني ومحي الدين (2017) وذلك في اختيار القيادات التربوية لتطبيق الدراسة عليهم لكنها تختلف في عدد أفراد العينة؛ إذ تألفت عينة (دراسة المخلافي) من (54) وهم (23) فرداً من قيادات جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، و (16) فرداً من كلية التربية بصنعاء، و (15) فرداً من قطاع التدريس والتأهيل). أما عينة (دراسة عبد الرسول) فقد تألفت من (20) فرداً من أعضاء هيئة التدريس في الكلية، وتألفت عند التبايني ومحيي الدين من (70) أما عينة البحث الحالي فقد تألفت من (115) فرداً كما هو موضح في الفصل الثالث.

ج- من حيث الأدوات المستخدمة:

استخدمت الدراسات السابقة استبانة متعددة للوصول إلى أهدافها؛ حيث استخدم كل من دراسة (المخلافي، 1993)، و (عبد الرسول، 2004)، والحرّون (2015) الاستبانة، وكذلك البحث الحالي؛ لأنها الأداة المناسبة لطبيعة الدراسة.

د- من حيث الوسائل الإحصائية:

اتفقت جميع الدراسات السابقة في استخدام الوسائل الإحصائية على الرغم من تباين عيناتها حيث استخدمت (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل الارتباط) وأما البحث الحالي فقد استخدم الوسائل الإحصائية المناسبة له كما هو موضح في الفصل الثالث.

هـ- من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلفة فمنها ما أكد على أن هناك أدوارًا قوية لكليات التربية في مواجهة الأمية مثل دراسة (المخلافي، 1993). أما دراسة (طعيمة، 2001) فقد أكدت على ضرورة مناشدة الجامعات العربية للاضطلاع بدور قيادي وحيوي في إعداد وتدريب القوى البشرية من المعلمين والمتخصصين والباحثين أو أعضاء هيئة التدريس اللازمة في مجال تعليم الكبار. أما دراسة (حسن، 2006) فقد أكدت على أن هناك جهودًا في بعض الجامعات المصرية في مجال محو الأمية، ففي جامعة عين شمس تم إنشاء شعبة لتعليم الكبار تتيح الحصول على دبلومات عليا في هذا المجال، وعملت جامعة المنصورة على تدريب (60) طالبًا من كلية التربية لفتح فصول داخل الجامعة والعمل بها، هذا إضافة إلى الجهود الأخرى التي قامت بها جامعة القاهرة، وجامعة المنوفية، وجامعة الزقازيق المتعلقة بهذا المجال. أما دراسة دندن والمويشير (2014) فقد أظهرت نتائجها أن الجامعة تقوم بدور مرتفع في خدمة المجتمع في محاور الدراسة الثلاثة وبينت أن محور البحث العلمي جاء في المرتبة الأولى في دور الجامعة، يليه محور الاستشارات الخدمية، ومحور التأهيل والتدريب في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي. أما نتائج البحث الحالي فهي موضحة في الفصل الرابع مع مقارنتها بالدراسات السابقة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- 1- في إطار استعراض ومناقشة الدراسات السابقة يمكن الاستفادة منها في جوانب كثيرة، أهمها:
الإطار النظري وبنائه.
- 2- اختيار المنهج والأداة المناسبة، وإجراءات بناء أداة البحث وتصميمها والتحقق من صدقها وثباتها.

3- اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

ثانياً- الخلفية النظرية.

1- مفهوم الأمية:

تعرف الأمية لغويًا: الأمية لغة تنسب إلى (الأم) لأن القراءة والكتابة في القديم عند الرجال دون النساء، لأنه ليس من شغلهم أن يكتبن ويقرأن في الكتاب فالإنسان الأمي هو ذلك الإنسان الغبي الجافي الذي حالته تماثل الحالة التي ولدته أمه. الأمية اصطلاحًا: تعني (الأمية) وهي تعني السذاجة قبل الاطلاع علي المعارف وتعني القفلة والجهالة، وعدم معرفة القراءة والكتابة (محمد: 202).

2- أنواع الأمية:

تنقسم الأمية إلى عدة أنواع منها (متولي، 1998: 21):

- أ- الأمية الهجائية: وهي كل من تعدى سن العاشرة من عمره وليس في أي مدرسة أو لم يصل إلى المستوى الوظيفي في القراءة باللغة العربية.
- ب- الأمية الحضارية: وهي افتقار المواطن إلى المعرفة بجميع جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ج- الأمية السياسية: ويقصد بها الجهل في النواحي السياسية بالرغم من تعلم الفرد القراءة والكتابة والحساب.
- 4- الأمية الدينية: ويقصد بها الجهل بالشعائر الدينية اللازمة للإنسان.
- 5- الأمية الصحية: ويقصد بها الجهل بالنواحي الصحية وأسباب الأمراض والوقاية والعلاج.
- 6- الأمية الاقتصادية: ويقصد بها الجهل في الناحية الاقتصادية دوليًا ومحليًا وأسريًا.
- 7- الأمية الاجتماعية: ويقصد بها الجهل بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع.
- 8- الأمية المهنية: ويقصد بها عدم تكوين المهارات التي تساعد الفرد في حل مشكلاته سوءًا في العمل أو في الحياة بالرغم من اكتساب الإنسان قسط وافر من التعليم.
- 9- الأمية المعاصرة: ويقصد بها التخلف عن مواكبة الحضارة والانعزال عن الأحداث العالمية، فالحروب والمخترعات والاكتشافات لم تعد حبيسة الدولة المكتشفة أو الناتجة بل أصبحت ملك البشرية، وهذا يتطلب من الفرد الاندماج، ومعايشة العالمية في كافة المجالات.

3- أسباب ارتفاع الأمية في اليمن:

إن أسباب الأمية في اليمن كثيرة ومتعددة وخاصة في اليمن، ومنها الآتي (الصوفي، 2000: 105 - 106):

- الموروث التاريخي لنظامي الإمامة والاستعمار.
- زيادة عدد السكان.
- ضعف قاعدة التعليم الأساسي.
- عودة المهاجرين اليمنيين الأميين في أثناء حرب الخليج (1990-1991م).
- عدم التكافؤ بين جهود محو الأمية وحجم المشكلة.
- عدم وجود مؤسسة وطنية تهتم بتدريب العاملين في مجال محو الأمية.

كما أن هناك أسبابًا أخرى أدت إلى ارتفاع نسبة الأمية في اليمن، ومنها الآتي (الأغبري، 2004: 79):

- عدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب جميع الأطفال من هم في سن الإلزام وعدم القدرة على استيعابهم في التعليم الأساسي.
- قلة الموارد المتاحة لبناء المدارس وتشييدها.
- ضعف الكفاية الداخلية للنظام التعليمي، وما يرتبط به من رسوم وتسرب من الصفوف الأولى لمرحلة التعليم الأساسي.
- تدني مستوى تكافؤ الفرص في توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والمدينة.
- قصور برامج محو الأمية وأساليبها في تفهم قدرات المستهدفين وحاجاتهم واهتماماتهم، مما يؤدي إلى عزوف الكثير منهم الالتحاق بمراكز محو الأمية نتيجة للظروف الاقتصادية.
- محدودية الموارد المالية المتخصصة لتنفيذ برنامج محو الأمية وضعف دور المجتمع المدني في هذا المجال.

فئات الأمية: تنقسم فئات الأمية إلى فئتين، هما: فئة الصغار، وهم:

- 1- الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي
 - 2- الأطفال الذين تسربوا من التعليم الأساسي والتسرب ظاهرة تؤدي إلى فاقد من التعليم وهو إهدار تربوي اقتصادي يعود بالتلاميذ إلى الأمية وترجع هذه الظاهرة إلى أسباب اقتصادية واجتماعية أو هبوط مستوى الأداء التعليمي
 - 3- الأطفال الذين تجاوزوا مرحلة الإلزام (15.12) سنة
- فئة الكبار:** وهؤلاء هم الأميون الذين تقع أعمارهم بين (15-45 سنة) ولا يمثلون نوعية واحدة بل نوعيات متفاوتة في السن والمستوى التعليمي والاجتماعي والمهني ويمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات (بسيوني، 1998: 51-52):

- 1- الأميون العاملون في أجهزة الحكومة ومؤسسات القطاع العام.
- 2- الشباب الذين أشرفوا على بلوغ سن التجنيد.

3- القطاع الجماهيري من الأميين.

4-مواجهة مشكلة الأمية.

يمكن أن نواجه الأمية من خلال عدة صيغ (مجلة تعليم الجماهير، 2003: 135) منها:

1- سد منابع الأمية من خلال استيعاب كل الأطفال الذي هم في س التعليم ومواجهة كل أشكال الفقد فيه من تسرب ورسوب.

2- ضمان استمرار مواصلة التعليم وتدعيم القرائية للمتحررين من مرحلة الأمية.

أيضاً يمكن أن نواجه الأمية من خلال الآتي (الأغبري، 2004: 79-78):

إعادة تصميم بناء قومي للتعليم على أساس الجمع بين القديم والجديد.

- فرض ضريبة للتعليم في جميع المديریات وعدم الاعتماد على التبرعات وحدها في تمويله.
- إنشاء مكتب من الدرجة الثالثة بكل قرية يتراوح عدد سكانها من إلفي نسمة إلى خمسة آلاف نسمة يعلم فيها القرآن الكريم، والدين بالإضافة للقراءة والكتابة والحساب، ومكتب من الدرجة الثانية بكل مدينة يتراوح عدد سكانها من خمسة آلاف نسمة إلى عشرة آلاف نسمة يعلم فيها التاريخ الطبيعي والهندسة العلمية والرسم.

- إنشاء مدرسة مركزية واحدة لإعداد المعلمين على أن يكون القسم الأول منها هو مدرسة دار العلوم التي تعد معلمي اللغة العربية، وينشأ فيها قسم آخر لإعداد معلمي اللغات الأجنبية والرياضيات والعلوم.

- إنشاء مدارس أولية تحل محل الكتاتيب، وتصفية الكتاتيب بالترتج لارتفاع بمستوى التعليم والعمل على نشره.

- منح الشهادات الدراسية ضماناً لرفع مستوى التعليم.

- إنشاء مجلس تحسين للارتفاع بمستوى المهنة يرأسه مدير المدرسة وينظم إليه.

- إنشاء دراسة تكميلية في الزراعة والصناعة للذين يكملون التعليم الأساسي ولا تمكنهم ظروفهم المالية والتعليمية من متابعة الدراسة الثانوية.

6-كلية التربية في الجامعات المعاصرة:

اهتمت الجامعات العالمية بضرورة إنشاء كلية للتربية واعتبارها مؤسسة علمية أكاديمية تهدف إلى إعداد المعلمين الذين يسهمون بدور فعال في تنمية مجتمعهم وتزويد هم بمجموعة من المفاهيم التي ترتبط بعضها ببعض في إطار فكري محدد يستند إلى الأسس والمبادئ والقيم التنموية التي ترسم عدداً من الإجراءات والطرائق العلمية في تخصصات علمية، ولذلك تمثل كلية التربية الركيزة الأساسية في هيكل الجامعة حيث نجد أن أغلب الجامعات بدأت بهذه الكلية (بشر، 2005: 99).

أ-وظائف كلية التربية:

إن كليات التربية تهدف بشكل رئيسي إلى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في المؤسسات التربوية سواء في التعليم أو الإدارة أو الإشراف أو البحوث، أو الخدمات النفسية والتربوية، وتقوم كليات التربية في أثناء مسيرتها لتحقيق هذا الهدف العام بثلاث وظائف رئيسية هي كذلك وظائف أي جامعة متطورة وهذه الوظائف هي (التدريس، التدريب، البحث العلمي وخدمة المجتمع)، ومن خلال هذه الوظائف تعمل كليات التربية على تحقيق الأهداف المختلفة لها (توق، 1999: 120).

دور كليات التربية في التنمية التعليمية: يمكن إبراز دور كلية التربية في التنمية التعليمية من خلال الآتي (مطوع، 199: 156-157):

- تدريس مقرر التربية ومشكلات المجتمع لطلاب الفرق الثلاثة الدبلوم نظام السنة الواحدة، ونظام السنتين، والدبلوم الخاص، والدبلومات المهنية، بحيث يرتبط بالمشكلات التي تعاني منها المحافظة ومنها (الأمية، التلوث، المخدرات).
- ربط المخرجات التعليمية والتي تنتهي من دراستها في كلية التربية باحتياجات المحافظة من المعلمين ومعرفة العجز والزيادة، وحجم العرض والطلب.
- النظر في إعداد موجهين ومرشدين تربويين ونفسيين وموجهين للانتشار في مدارس المحافظة.
- تطوير ودعم قسم معلم تعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم المستمر في كلية التربية جامعة إب.
- التنويع وتوسيع دائرة البرامج التدريبية التي تقدمها كلية التربية بالاشتراك مع إدارات التدريب في مختلف الأجهزة التنفيذية بالمحافظة.
- إنشاء قسم للخدمات العامة، تكون فيه الدراسة حرة للأهات والإباء والطلاب وليس محصور على درجه علمية، تشتق برامجها من حاجاتهم (اقتصاد منزلي، لغات، كمبيوتر، تربية بيئية).
- دعم أخصائي تكنولوجيا التعليم بكلية التربية للنهوض بحركة الوسائل التعليمية بالمدارس.
- تقوم كلية التربية بمتابعة الخريجين وتقومهم في سوق العمل للتعرف على مدى نجاح كلية التربية في برامجها من حيث تلبية احتياجات المدارس ومستوى الخريج ثقافياً وتربوياً.
- فتح الفرص أمام الوكلاء والمدراء والمدرسين الأوائل للحصول على الماجستير والدكتوراه وليكن هدفنا أن يكون كل مدير أو وكيل حاصلاً على الدبلوم الخاص أو الماجستير على الأقل أو الدكتوراه في موضوعات تساعد في عملهم بالميدان.
- دعم وتطوير قسم تربية الطفل بالكلية (حضانة ورياض أطفال).
- تمثيل كلية التربية في المؤسسات الخدمية بالمحافظة.
- التعاون مع مراكز الثقافة الجماهيرية والثقافية العمالية، ومراكز الإعلام والمساجد وإدارة الوعظ والإرشاد.

ب- موقع محو الأمية في وظائف كلية التربية:

محو الأمية في البلاد العربية قضية فردية واجتماعية وإنسانية ووطنية وقومية ودينية، فردية لأنها تخص الإنسان، واجتماعية لأنها تحد من فاعلية الفرد الاجتماعي والمجتمعي، وإنسانية لأنها حق من حقوق الإنسان الأساسية، ووطنية لأنها تنعكس مباشرة على الوطن العربي وقوته، وقومية لأنها ضرورية وملحة لتقدم الأمة بأسرها ومحاولتها مواجهة الأخطار المحدقة بها، ودينية لأن التعليم وطلب العلم فريضة من الله تعالى، إن قضية من هذا النوع لا بد أن تكون في مركز انتباه كلية التربية في البلاد العربية، وعلى الرغم من ذلك فإن كلا من الاستراتيجية والخطة والبرنامج الإقليمي لم تتحدث مباشرة عن دور كلية التربية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج محو الأمية في البلاد العربية. إن موقع محو الأمية في وظائف كليات التربية يرتبط مباشرة بوظائف كليات التربية (التدريس، البحث، خدمة المجتمع) وعليه فإن هذا الموقع يتميز بأنه موقع منطقيا حسب التسلسل الواضح الآتي (توق، 1999: 22-23):

- الوعي بالمشكلة وإدراك خطورتها.
- التخطيط العلمي لمواجهتها.
- توفير مستلزمات خطة المواجهة.
- تنفيذ الخطة.
- تقييم المواجهة.

أدوار كليات التربية في برامج محو الأمية: لكليات التربية أدوار مباشرة وغير مباشرة في برامج محو الأمية وهي كالتالي (توق، 1999: 136-137):

-الأدوار المباشرة:

- إعداد الكوادر البشرية.
- إعداد البرامج والمناهج والكتب المدرسية.
- إجراء البحوث.
- تقييم البرامج والخطط.
- تقديم المشورة الفنية.

-الأدوار غير المباشرة:

- المساعدة في تطوير الأجواء الاقتصادية والاجتماعية والتربوية السليمة التي تؤدي إلى إيجاد مجتمع متناسق ومتوازن وملائم لمواجهة مطالب التطور، ومواجهة التحديات من ناحية أولى.
- تطوير نظام تربوي وتعليمي كفؤ يعمل على سد منابع الأمية من ناحية ثانية.



ثالثاً- الجانب الميداني للبحث.

1- منهج البحث وإجراءاته:

يتضمن هذا الفصل الإجراءات التي اتبعتها الباحثان لتحقيق هدف البحث بدءاً بتحديد مجتمع البحث وعينته، ومروراً بخطواته المتبعة لبناء أداة البحث وكيفية تطبيقها بالوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

أ-مجتمع البحث:

يتحدد مجتمع البحث الحالي بالقيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في مدينة إب للعام الدراسي 2016/2017م، وقد بلغ حجم المجتمع الأصلي (115) فرداً موزعين حسب مكان العمل على القيادات التربوية لمحو الأمية، وتعليم الكبار في مراكز محو الأمية، وتعليم الكبار في مدينة إب، وفي مكتب محو الأمية وتعليم الكبار في مدينة إب، وفي كلية التربية جامعة إب موزعين على النحو الموضح في جدول رقم(1).

جدول (1) يوضح عدد أفراد مجتمع البحث

العدد	مكان العمل
191	القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في مراكز محو الأمية في مدينة اب
220	القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في مكتب محو الأمية وتعليم الكبار
44	القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في كلية التربية جامعة اب
1115	المجموع

ب- عينة البحث:

تم أخذ عدد أفراد المجتمع بشكل عام بوصفه عينة (115) حسب الجدول السابق.

ج-أداة البحث:

بما إن البحث الحالي يهدف إلى التعرف على دور كلية التربية في مواجهة الأمية من وجهة نظر القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار فإن الحاجة تتطلب الاستبانة لتحقيق هذا الهدف؛ ولذلك قاما الباحثان ببناء هذه الأداة وفقاً للخطوات الآتية:

1-إعداد فقرات الاستبانة:

تعدُّ الاستبانة من أهم وسائل جمع البيانات الأكثر شيوعاً واستخداماً وقد مر إعداد أداة البحث بعدة خطوات، الخطوة الأولى: (الدراسة الاستطلاعية) التي قام بها الباحثان وذلك من خلال سؤالٍ مفتوحٍ على مجموعة عشوائية من القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في مدينة إب. الخطوة الثانية: (الدراسات السابقة) حيث تم الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

الحالي والاستفادة منها في الحصول على بعض الفقرات التي تقيد في بناء الأداة (الاستبانة) في صورته الأولى. الخطوة الثالثة: (الأداة بصورتها الأولى) في ضوء استجابة العينة العشوائية للسؤال المفتوح والاطلاع على الأدبيات السابقة توصل الباحثان إلى الصورة الأولى لأداة البحث (الاستبانة) وتتكون من (33) فقرة، وبهذا يتم عرضها على المحكمين.

2- صدق الأداة:

إن الاختبار يكون صادقا إذا كان يقيس الغرض الذي وضع من أجله (العسيوي وآخرون، 1999: 29)، ولغرض التأكد من صدق الأداة فقد لجأ الباحثان إلى استخدام الصدق الظاهري؛ حيث قاما بعرض فقرات الاستبانة بصورته الأولى مع بدائل (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق) على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (10) من أساتذة كلية التربية جامعة إب من مختلف التخصصات؛ حيث طلب منهم إبداء آرائهم ومقترحاتهم على فقرات الأداة من حيث أي الفقرات (صالحة، غير صالحة، تحتاج إلى تعديل)، وبعد أن حصل الباحثان على استجابة أعضاء لجنة التحكيم حول فقرات الأداة قاما بحساب معامل الاتفاق وذلك باستخدام المعادلة الإحصائية، وقد اعتمد الباحثان على نسبة 80% وأكثر من اتفاق المحكمين معياراً لصلاحية الفقرة وعلى نسبة أقل من 80% معياراً لعدم صلاحية الفقرة وقبولها، وبهذا تم الوصول إلى الاستبانة بصورته النهائية؛ حيث تم حذف ست فقرات وتعديل ثمان فقرات، وبهذا فقد بلغ عدد فقرات الاستبانة الصالحة النهائية (27) فقرة تحتوي كل فقرة على ثلاث بدائل (موافق - موافق إلى حد ما - غير موافق) وكانت كل الفقرات إيجابية؛ لذا أعطى الباحثان لبدائل هذه الفقرات الإيجابية الدرجات كالتالي (3، 2، 1).

3 ثبات أداة البحث:

يقصد بالثبات أن يعطي الاختبار النتائج نفسها إذا ما تكرر تطبيقه على المفحوصين أنفسهم مرات عديدة وفي ظروف مماثلة. (فان دالين، 2000: 138) ونظراً لأهمية الثبات في الاختبار في أي دراسة فإن الباحثان قد لجأوا إلى التطبيق وإعادة التطبيق لمعرفة ثبات الأداة؛ حيث إن ثبات الاختبار بطريقة إعادة يعرف بأنه: "قدرة الاختبار على تقدير الدرجات نفسها في مجموعة واحدة من المختبرين في مرتين منفصلين" (عودة، 1998: 81)؛ لذلك قام الباحثان بتطبيق الأداة على عينة من القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار بلغ عددهم (15) وبعد أخذ استجاباتهم في الأداة نفسها وللمرة الثانية قام الباحثان برصد الدرجات لكل مستجيب في الاختبارين الأول والثاني، حيث استخدموا معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين استجاباتهم في المرة الأولى وتمثل (س) والمرة الثانية (ص) وقد حصل الباحثان على معامل الثبات (معامل الارتباط) قدره (81%).

**د- التطبيق النهائي:**

بعد أن تأكد الباحثان من صدق أداة البحث وثباتها، وأجريت التعديلات الأنفة الذكر تم طبع الأداة بصورتها النهائية وتوزيعها على (115) فردًا من أفراد المجتمع بشكل عام واستغرقت الإجابة عن الاستبانة يومان.

هـ- الوسائل الإحصائية:

تم استخدام الوسائل الإحصائية الآتية:

1- معامل ارتباط بيرسون لاستخراج الثبات.

2- الوسط المرجح (معادلة فيشر).

3- الوزن النسبي.

رابعاً- عرض النتائج ومناقشة.

في هذا الفصل سيتم عرض فقرات الاستبانة وما حصلت عليه كل فقرة من وسط مرجح ووزن

نسبي.

جدول رقم (2) يوضح فقرات الاستبيان وكم حصلت كل فقرة على وسط مرجح ووزن نسبي

الترتيب حسب درجة الحدة	الترتيب المتسلسل	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن النسبي
1	1	إعداد الكادر التدريسي المؤهل للتدريس في مراكز محو الأمية.	2.88	96
2	5	تطوير قسم تعليم الكبار وإعداد طلبته إعداداً جيداً.	2.86	95.33
3	24	تدريب الطلبة على التدريس في فصول محو الأمية.	2.78	92.66
4	25	التنسيق مع المنظمات العالمية لمكافحة الأمية.	2.73	91
5	12	تدريب المدرسين على إنتاج وسائل تعليمية مناسبة لتعليم الأميين.	2.71	90.33
5	6	إعداد نشرات التشجيع على الالتحاق بمراكز محو الأمية.	2.71	90.33
6	21	نشر الوعي التربوي والعلمي بين صفوف الطلبة وخاصة الخريجين منهم.	2.67	89
6	17	المشاركة في تطوير البرامج والمناهج الحالية بالتعامل مع جهاز محو الأمية.	2.67	89
7	15	تشجيع طلبة قسم تعليم الكبار لمحو أمية أسرهم.	2.65	88.33
8	3	توجيه الطلبة لإعداد بحوث ودراسات تناول مختلف الجوانب المتعلقة لمحو الأمية	2.61	87
9	20	تنظيم محاضرات عامة للتوعية بأهمية برامج محو الأمية ودورها في تنمية المجتمع.	2.59	86.33
10	18	دراسة المشكلات التي تواجه برامج محو الأمية والإسهام في اقتراح حلول علمية لمعالجتها.	2.57	85.66
10	19	المشاركة في إعداد برامج ومواد تعليمية لمتابعة المتخرجين من فصول محو الأمية.	2.57	85.66
11	13	تضمين موضوعات تعالج الخصائص النفسية والاجتماعية للكبار في بعض المقررات الدراسية.	2.55	85
12	4	القيام بحملات تثقيفية ضمن المجتمع للتخلص من ظاهرة الأمية.	2.55	85
13	7	إعداد دورات تدريبية لتلبية احتياجات العاملين بمحو الأمية في أثناء الخدمة	2.53	83.33
13	23	تنظيم بعض الندوات التي يمكن أن تتبناها الكلية والتي تستضيف من خلالها أساتذة متخصصين.	2.5	83.33
13	26	تقديم بعض المعالجات للأمية من خلال الأبحاث العلمية والتربوية.	2.5	83.33



الترتيب حسب درجة الحدة	الترتيب المتسلسل	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن النسبي
14	14	تضمين الطرائق الخاصة بتدريس الأميين في مقررات طرائق التدريس لجميع التخصصات.	2.48	82.66
15	27	إعداد دورات تدريبية لتلبية احتياجات معلمي محو الأمية في أثناء الخدمة.	2.44	81.33
16	8	إقامة دورات تأهيلية مكثفة لمن سيتم اختيارهم للتدريس في مراكز محو الأمية.	2.42	80.66
17	16	إجراء البحوث والدراسات لتقويم برامج تعليم الكبار والمقررات الأخرى.	2.40	80.33
18	10	وضع برامج لإعداد قيادات محو الأمية بحيث يمنح دبلوم دراسات عليا متخصصة.	2.38	79.33
19	9	إجراء دراسات وبحوث لتحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي محو الأمية في أثناء الخدمة.	2.30	79.66
19	22	تنظيم برامج صيفية ذات أهداف محددة لدعم برامج محو الأمية يشارك فيها منتسبو كلية التربية.	2.30	76.66
20	11	إقامة ورشة عمل متخصصة لتلبية احتياجات محو الأمية في أثناء الخدمة.	2.15	71.66
21	2	إشراك أكبر عدد من الطلبة في المستويات الأربعة لتعليم أسرهم خلال العطلة الصيفية بالتعاون مع إدارات مكاتب التربية.	2.11	70.33

يتضح من الجدول السابق رقم (2) الآتي:

حصلت الفقرة رقم (1) ونصها (إعداد الكادر التدريسي المؤهل للتدريس في مراكز محو الأمية) على المرتبة الأولى وبأعلى وسط مرجح قدره (2.88) ووزن نسبي (96)، وهذا يدل على أهمية هذا الدور بوصفه الدور الأساسي لكلية التربية، وعلى امتلاك هذا الكادر التدريسي الطرائق التعليمية المناسبة لمستوى الأميين البيولوجي والفكري وقدرته على التعامل السليم مع الأميين، وعند مناقشة نتائج الدراسات السابقة مع هذه النتيجة يتضح لنا أن هناك بعض التشابه بينها، ومن هذه الدراسات دراسة (المخلافي، طعيمة، والتبالي ومحيي الدين) ويعود التشابه في ذلك إلى اعتبار هذه الفقرة من الأدوار الأساسية لكلية التربية لمواجهة الأمية.

حصلت الفقرة رقم (5) ونصها (تطوير قسم تعليم الكبار وإعداد طلبته إعداد جيداً) على المرتبة الثانية وبوسط مرجح قدره (2.86) ووزن نسبي (95.33)، وهذا يدل على أهميتها كونها تنص على الاهتمام بطلبة قسم تعليم الكبار، ومراعاة حاجاتهم وحل مشكلاتهم وإعدادهم إعداداً يراعي كل ما يواكب الحضارة من تطورات جديدة، وتوعيتهم بكيفية التعامل مع هذه الشريحة وكيفية تشجيعها على التعليم لأهميتها في تنمية المجتمع. وعند مناقشة هذه الفقرة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أن هناك بعض التشابه بينها مثل دراسة (حسن، دندن والمويشير) التي أكدت أن هناك جهوداً في بعض الجامعات في مجال محو الأمية والتي منها تدريب (60) طالباً من كلية التربية لفتح فصول داخل الجامعة والعمل بها، كما نجد أن هناك اختلاف مع نتائج بقية الدراسات السابقة ويعود ذلك إلى اختلاف المجتمعات والأطر التعليمية كما أشار الباحثان سابقاً.

حصلت الفقرة رقم (24)، ونصها (تدريب الطلبة على التدريس في فصول محو الأمية) على المرتبة الثالثة من الأهمية وبوسط مرجح قدره (2.78) ووزن نسبي (92.66)، وهذا يدل على أهمية

هذه الفقرة في التخفيف من الأمية فعندما يكون الطلبة مدربين على القيام بالعملية التعليمية ولديهم الخبرة الواسعة في استخدام الطرائق والمهارات التعليمية المناسبة، ويتم ذلك في أثناء قيام الطلبة بالتربية العملية التي تتم تحت إشراف الأساتذة المتخصصين الذين يعملون على توجيه الطلبة وتصحيح أخطاءهم والعمل على تجنب الوقوع فيها مرة أخرى، وعند مناقشة هذه الفقرة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أن هناك اختلافاً بينها، ويعود ذلك لاختلاف إلى الثقافات والفلسفات كما أشار الباحثان سابقاً إلا أنه يوجد بعض التشابه بينها وبين دراسة (حسن).

حصلت الفقرة رقم (25) ونصها (التنسيق مع بعض المنظمات العالمية لمكافحة الأمية) على المرتبة الرابعة وبوسط مرجح (2.73) ووزن نسبي (91)، وهذا يدل لنا على أهمية المنظمات العالمية في علاج مثل هذه المشكلة والتخفيف منها؛ لذا ينبغي على كلية التربية أن تعمل جاهدة على التنسيق معها لتزودها بالمعلومات والمقترحات المناسبة لمواجهة الأمية، وهذه النتيجة تتفق مع بعض نتائج دراسة (طعيمة) ودراسة (المخلافي) وتختلف مع بقية نتائج الدراسات الأخرى وذلك للأسباب المذكورة في الفقرات السابقة نفسها.

حصلت الفقرة رقم (12) ونصها (تدريب المدرسين على إنتاج وسائل تعليمية مناسبة لتعليم الأميين) على المرتبة الخامسة من استجابة أفراد العينة وبوسط مرجح قدره (2.71) ووزن نسبي (90.33)، وهذا يدل على أهمية الوسائل في تعليم الأميين وخاصة إذا كانت مرتبطة ببيئتهم المحلية وحياتهم اليومية، ولهذا ينبغي تدريب المدرسين على إنتاج الوسائل؛ لأنها تجعل العملية التعليمية أكثر سهولة بالنسبة للكبار.

كما جاءت في المرتبة نفسها الفقرة رقم (6) ونصها (إعداد نشرات للتشجيع على الالتحاق بمراكز محو الأمية) وبوسط مرجح قدره (2.71) ووزن نسبي (90.33)، من استجابة أفراد العينة وهذا يعود إلى أهمية هذه الفقرة فهي تعمل على توعية الناس بأهمية التعليم في الحياة سواء للكبار أو الصغار.

حصلت الفقرة رقم (21) ونصها (نشر الوعي التربوي والعلمي بين صفوف الطلبة وخاصة الخريجين منهم) على المرتبة السادسة من استجابة أفراد العينة وبوسط مرجح قدره (2.67) ووزن نسبي (89)، وهذا يدل على أهمية الوعي بالنسبة للطلبة وخاصة المتخرجين منهم؛ لأنهم مقبلون على الصرح العلمي في إعداد أجيال مثقفة وواعية. كما جاء في المرتبة نفسها الفقرة رقم (17) التي نصها (المشاركة في تطوير البرامج والمناهج الحالية بالتعاون مع جهاز محو الأمية، وبوسط مرجح قدره (2.67) ووزن نسبي (89)، وهذا يدل على الاهتمام المتميز لدى أفراد العينة؛ إذ لا بد من تصحيح المسارات؛ لأن مخرجات المؤسسات التعليمية لمحو الأمية وتعليم الكبار في اليمن محدودة وتحتاج إلى

صياغة برامج ومناهج جديدة بالتعاون مع جهاز محو الأمية، وهذه النتيجة تتشابه مع دراسة (المخلافي)، وتختلف مع بقية الدراسات الأخرى نتيجة اختلاف الأطر التعليمية والثقافات.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن الفقرات الأولى بينت أن دور كلية التربية كان كبيراً؛ إذ تم التأكد من هذا الدور من خلال الترتيب العام لكل فقرة حسب وسطها المرجح هذا بالنسبة للفقرات التي حصلت على وسط مرجح أعلى من الاستبانة كما يتضح من خلال الجدول السابق (2) أما الفقرات التي حصلت على استجابة متدنية بالنسبة لمواجهة الأمية كآلاتي:

الفقرة رقم (27) ونصها (أعداد دورات تدريبية لتلبية احتياجات معلمي محو الأمية في أثناء الخدمة) وحصلت على المرتبة الخامسة عشر من استجابة أفراد العينة، وبوسط مرجح قدره (2.44) ووزن نسبي (81.33)، وهذا يدل على أهمية الاهتمام بمثل هذه الدورات التجريبية للعاملين في مجالات التعليم كونها تعمل على إثراء المعلومات للمدرسين وإطلاعهم على كل ما يستجد في ميادين العمل باستمرار، إلا أنها كانت ذات أهمية وسطى عند عينة البحث واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (المخلافي، التبالي ومحي الدين) واختلفت مع بقية الدراسات السابقة الأخرى نتيجة اختلاف الأدوار من جامعة إلى أخرى ومن كلية إلى أخرى في مجال محو الأمية.

وجاءت الفقرة رقم (8) ونصها (إقامة دورات تأهيلية مكثفة لمن سيتم اختيارهم للتدريس في مراكز محو الأمية) في المرتبة السادسة عشرة وبوسط مرجح قدره (2.42) ووزن نسبي (80.66) من استجابة أفراد العينة، وهذا يدل على أن للدورات التأهيلية فائدة في عملية إبراز وتوضيح المفاهيم والمهارات المرتبطة بالأعمال التي سيقوم بتنفيذها معلمو محو الأمية، إلا أنها لم تكن ذات أهمية بالغة لدى عينة البحث، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (المخلافي)، (طعيمة) و(دندن والمويشير) بوصفها من أدوار كلية التربية في مواجهة الأمية، كما اختلفت مع بقية الدراسات السابقة الأخرى، ويعود ذلك إلى قلة إقامة مثل هذه الدورات التأهيلية في بعض الجامعات، وكذلك إلى اختلاف الموضوعات في الدراسات السابقة الأخرى.

أما الفقرة رقم (16) ونصها (إجراء البحوث والدراسات لتقويم برامج تعليم الكبار والمقررات الأخرى) فقد حصلت على المرتبة السابعة عشرة وبوسط مرجح قدره (2.40) ووزن نسبي (80.33)، وذلك لتمثيلها دور مهم، وتعكس هذه النتيجة وسطية الاهتمام لدى أفراد العينة بالبحوث والدراسات في أهمية تصحيح المسارات وتقويم الاعوجاج على ضوء ما سيتوصل إليه من نتائج وتوصيات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المخلافي، دندن والمويشير) واختلفت مع بقية الدراسات الأخرى لاختلاف الموضوعات والثقافات كما أشار الباحثان سابقاً.

وتأتي الفقرة رقم (10) ونصها (وضع برامج لإعداد قيادات محو الأمية بحيث يمنح دبلوم دراسات عليا متخصصة) في المرتبة الثامنة عشرة من استجابة أفراد العينة وبوسط مرجح قدره (2.38) ووزن نسبي (79.33)، وهذا يدل على أهمية الدبلوم والدراسات العليا في قيادات محو الأمية التي تسهم إلى حد كبير في معالجة المشكلة والقضاء عليها، إلا أنها لم تكن ذات أهمية كبيرة لدى العينة وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (حسن) التي أكدت على ضرورة إنشاء شعبة لتعليم الكبار تتيح الحصول على دبلومات عليا في هذا المجال، واختلفت هذه النتيجة مع نتائج بقية الدراسات السابقة لاختلاف الأطر التعليمية والثقافات.

وحصلت الفقرة رقم (9) ونصها (إجراء دراسات وبحوث لتحديد الاحتياجات التجريبية لمعلمي محو الأمية في أثناء الخدمة) على المرتبة التاسعة عشرة وبوسط قدره (2.30) ووزن نسبي (79.66)، وذلك لأهميتها المحدودة لدى عينة البحث؛ كونها من الفقرات التي تعكس حاجة حقيقية لإقامة مثل هذه الدراسات لقيادات محو الأمية وخاصة في مراكز محو الأمية. كما جاءت في المرتبة نفسها الفقرة رقم (22) ونصها (تنظيم برامج صيفية ذات أهداف محددة لدعم برامج محو الأمية يشارك فيها منتسبو كلية التربية). وبالوسط المرجح نفسه وحصلت على اهتمام قليل من عينة البحث رغم أهمية هذه البرامج؛ إذ إنها تؤدي دورًا مهمًا في مجال إعداد قيادات محو الأمية وإتاحة الفرصة أمام المنتسبين في كلية التربية لقضاء أوقات فراغهم في العطلة الصيفية في خدمة مجتمعاتهم، فضلًا عن إعطائهم فرصة التدريب العلمي في مجال اختصاصهم، وقد اتفقت هاتان النتيجتان مع نتائج دراسة (المخلافي) التي أكدت على أن الأدوار القوية لكلية التربية في مواجهة هذه المشكلة هي الأدوار المتعلقة بتطوير برامج محو الأمية ومناهجها، واختلفت مع معظم نتائج الدراسات السابقة الأخرى للأسباب السابق ذكرها.

وتأتي الفقرة رقم (11) ونصها (إقامة ورشة عمل متخصصة لتلبية احتياجات محو الأمية في أثناء الخدمة) في المرتبة العشرين من استجابة أفراد العينة وحصلت على أقل وسط مرجح قدره (2.15) ووزن نسبي (71.66)، وقد يرجع ذلك إلى عدم أهمية الورش العلمية لدى عينة البحث رغم الحاجة القائمة لتأهيل معلمي محو الأمية في أثناء الخدمة وتقديم الورش التدريبية للعاملين في هذا المجال. وهذه النتيجة منسجمة مع صيحة العاملين في مجال محو الأمية حول افتقار معلمي محو الأمية للتأهيل الكافي للعمل في هذا المجال، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المخلافي) بوصفها من أدوار كلية التربية في مواجهة الأمية، كما اختلفت مع بقية نتائج الدراسات السابقة الأخرى.

تحصل الفقرة رقم (2) ونصها (إشراك أكبر عدد من الطلبة في المستويات الأربعة لتعليم أسرهم خلال العطلة الصيفية بالتعاون مع إدارات ومكاتب التربية) على المرتبة الحادية والعشرين من استجابة أفراد العينة وبأدنى وسط مرجح قدره (2.11) ووزن نسبي (70.33)، وهذا يدل على معاناة أفراد العينة منها لعدم استجابة الدارسين لها خاصة أنها تتم في العطلة الصيفية، وكذلك لعدم وجود تجاوب إدارات



ومكاتب التربية لها أيضا، وافقت هذه النتيجة مع دراسة (المخلافي)، واختلفت مع بقية نتائج الدراسات السابقة الأخرى لقلة اعتبارها من الأدوار التي يمكن أن تسهم في محو الأمية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج البحث الحالي توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- أن لكلية التربية أدوارًا متعددة في مجال محو الأمية كإعداد المعلمين المؤهلين والمتخصصين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وإعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال.
- 2- أن معظم القيادات التربوية في مراكز محو الأمية غير مؤهلين تأهيل أكاديمي متخصص يؤهلهم للتدريس في هذه المراكز وإدارتها.
- 3- أن طلبة قسم تعليم الكبار يحتاجون إلى مزيدٍ من الاهتمام والرعاية والتشجيع من قبل إدارة كلية التربية عامة وإدارة القسم خاصة.
- 4- أن القيادات التربوية في مراكز محو الأمية لا تستخدم الوسائل التعليمية المناسبة للأُميين والنابعة من حياتهم البيئية واليومية.
- 5- قلة صدور نشرات شهرية من قبل القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في كلية التربية جامعة إب التي من شأنها أن تعمل على التخفيف من الأمية وتشجيع القدرة التعبيرية واللغوية لدى طلبة قسم تعليم الكبار.
- 6- أن عدد القيادات التربوية في إدارة محو الأمية وتعليم الكبار في مدينة إب محدود جدًا (20) فردًا على مستوى المحافظة وغير متواجدين.
- 7- ضعف التنسيق بين مكاتب وإدارات التربية وبين جهاز محو الأمية وتعليم الكبار.
- 8- قلة الاستفادة من التجارب العربية والعالمية في مجال محو الأمية، وقلة الإفادة من المنظمات العالمية ومقترحاتها.

التوصيات:

- في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث الحالي فإن الباحثين يوصيان بالآتي:
- 1- أن تحرص كلية التربية على القيام بالأدوار المطلوبة منها لمواجهة الأمية وذلك من خلال الآتي:
أ. الاهتمام بطلبة قسم تعليم الكبار ورعايتهم وتشجيعهم وتوفير كل المتطلبات والاحتياجات التعليمية والتدريبية لهم.
ب. توعية طلبة قسم تعليم الكبار بأهمية استخدام الوسائل التعليمية المناسبة لمستوى الدارسين والنابعة من حياتهم البيئية المحيطة بهم.



ج. إصدار نشرات شهرية من قبل القيادات التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار في كلية التربية جامعة إب وإدارة محو الأمية وتعليم الكبار لما لها من أثر إيجابي في التخفيف من نسبة الأمية وتوعية الدارسين والمجتمع بأهمية الحد من هذه المشكلة.

2- الاستفادة من التجارب العربية والعالمية في مواجهة الأمية والقضاء عليها.

3- القيام بدورات تدريبية للمعلمين في مراكز محو الأمية في أثناء الخدمة من خلال التنسيق بين قيادات قسم تعليم الكبار في كلية التربية، وقيادات جهاز محو الأمية في مدينة إب.

المقترحات:

يقترح الباحثان الآتي:

- إجراء دراسة مماثلة للبحث الحالي لمعرفة الأدوار التي يمكن أن تسهم بها جامعة إب لمواجهة الأمية
- إجراء دراسة مقارنة تبين الأدوار التي تسهم بها كلية معينة مع كلية أخرى من وجهة نظر الطلبة أنفسهم في هذا المجال.
- إجراء دراسة حول معرفة الأدوار التي يمكن أن تسهم بها كلية التربية من وجهه نظر طلبة قسم تعليم الكبار في المجال نفسه.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع العربية:

- 1) الاغبري، بدر سعيد(2004): إصلاح التعليم وتطويره في اليمن، الطبعة الأولى، دار الكتب، صنعاء.
- 2) البدري، طارق عبد الحميد(2002): أساسيات الإدارة التعليمية ومفاهيمها، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- 3) البدري، طارق عبد الحميد(2002): أساسيات في علم إدارة القيادة' الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- 4) بشر، يحيى منصور،(2005): رؤية تربوية مقترحة لتطوير التخصصات وإعداد وتأهيل المعلمين، مجلة الباحث الجامعي، العدد الثامن، جامعة إب، اليمن.
- 5) التبالي، محمد ومحي الدين، عارف(2018): مدى قيام جامعة إب بالأدوار المطلوبة منها في التعليم المستمر وخدمة المجتمع، مجلة العلوم التربوية، المملكة العربية السعودية، مج(3)، العدد(2)، 107-138.
- 6) توك، محيي الدين(1999): مجلة تعليم الجماهير العدد (38)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- 7) جوهر، علي صالح، (2004): التعليم تخطيطه واقتصاداته، الطبعة الأولى، دار المهندس للطباعة والنشر.
- 8) جمال الدين، دينا إبراهيم(2004): دور التعليم العالي في التمايز الاجتماعي في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، العدد السادس، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة.
- 9) الحرون، منى(2015): دور جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع المحلي: دراسة تقييمية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، ع277، 68-328.
- 10) حسن، هدى حسن(2006): جهود الجامعات المصرية في مجال محو الأمية (دراسة تحليلية)، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر (العربي الخامس)، جامعة عين شمس، القاهرة.
- 11) درياش، هدى احمد خليل، (2004): دور الجامعات الفلسطينية بغزة في تنمية النسق القيمي لدى الطلبة، دراسات في التعليم الجامعي، العدد السابع، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة.
- 12) دندن، موفق والمويشير، نعيمة(2014): دور جامعة الجوف في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الثقافة والتنمية، مصر، (81)، 141-178.
- 13) الرشيدى، احمد كامل(1997): دور كلية التربية في تطوير التربية من أجل التنمية في الوطن العربي، الجزء الثاني، كلية التربية جامعة دمشق.
- 14) زهو، عفاف(2005): دور كلية التربية في تنمية قيم العمل لدى طلابها، مستقبل التربية العربية، المجلد التاسع العدد (30)، المركز العربي التعليمي للتنمية.
- 15) الزواوي، خالد(2001): التعليم المعاصر وقضاياها التربوية والفنية، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
- 16) سعد، وليد احمد(2005): الإدارة التعليمية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.



- 17) سعيد، محمد سعيد(2006):الاحتياجات التعليمية للمرأة الأمية بالريف، مجلة تعليم الجماهير العدد (53)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- 18) السيد، فؤاد بهي الدين(1989): علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، دار المعارف، القاهرة.
- 19) شرف، صباح احمد(2005): التعليم وآفاقه المستقبلية في الجمهورية اليمنية، مجلة الاقتصاد، العدد الأول، جامعة عدن.
- 20) الشوريجي، نبيلة عباس(2001): علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية.
- 21) الصوفي، فيصل سلطان(2002): الأمية في اليمن من 1973 م . 2000 م، الطبعة الأولى.
- 22) طعيمة، رشدي احمد(2001): الجامعة وتعليم الكبار (دراسة تحليلية)، مجلة تعليم الجماهير، العدد (48)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- 23) عبد الرسول، محمود أبو النور(2004): دور كلية التربية النوعية في خدمة المجتمع، المؤتمر السنوي الثالث عشر (التعليم غير النظامي في القرن الحادي والعشرين)، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 24) العريقي، عايدة(2010): تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد بعدن خلال الفترة 11-13/10/2010م.
- 25) عطوي. جودت عزت(2004): الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- 26) عودة، احمد سليمان، يوسف خليل الخليلي(1998): الإحصاء للباحث في التربية والعلوم السلوكية، دار الفكر، عمان.
- 27) العيسوي، جمال مصطفى وآخرون(1999): البحث العلمي في كلية المعلمين بالمملكة العربية السعودية، مركز البحوث التربوية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 28) غازي، مصطفى، واحمد سها وجبارة، (1985): مبادئ الإحصاء، مركز الجامعة، دمشق.
- 29) الغزوي، فهمي وآخرون(1997): المدخل إلى علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- 30) فاندالين، ريولدبلدر(2000): منهاج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 31) متولي، فؤاد بسيوني(1998):مشكلة الأمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
- 32) محمد، علاء الدين جاسم: محو الأمية الحضارية وتغيير الإنسان في المفهوم الحضاري للأمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- 33) المخلافي، محمد حاتم وآخرون(1993): دور كلية التربية في مواجهة الأمية، مجلة التربية العدد الأول، وزارة التربية والتعليم، صنعاء.
- 34) مساد، عمر حسن، (2005): الإدارة التعليمية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.



- (35) مطاوع، إبراهيم عصمت(1997): التجديد التربوي أوراق عربية وعالمية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
- (36) مطاوع، إبراهيم عصمت(2002): التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
- (37) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(2003) تعليم الجماهير، العدد (50)، تونس.
- (38) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: إدارة برامج التربية، استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، تونس.
- (39) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: تطوير التشريعات المتعلقة بنشاط محو الأمية وتعليم الكبار، تونس.
- (40) المومني، حسام(2012): دور كليتي إريد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر هيئة التدريس العاملين فيها، دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج43، 1753-1771.
- (41) همشري. عمر احمد(2003): التنشئة الاجتماعية للطفل، الطبعة الأولى، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان.
- (42) هلاله، ماهر محمد(1997): مبادئ الإحصاء، الطبعة العاشرة مكتبة الفلاح.

ثانياً-المراجع الأجنبية:

- 43) Brown, M. (2013). Community-university engagement: the Philippi CityLab in Cape Town and the challenge of collaboration across boundaries, Higher Education, 65 (3), 309-324.
- 44) Cassity, J. (2013). Continuing education in the California State University system, A case study exploration of the role and practices of one extended education unit. Unpublished Master Thesis, College of Education, University of California, Los Angeles

مجلة جامعة الجزيرة

(علمية – دورية – محكمة)



واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية والمعوقات التي تواجه التحاقهم بالتعليم الأساسي في اليمن

أ.د/ عبد السلام علي عبد الوهاب الفقيه

أستاذ علم الاجتماع التربوي المشارك، ورئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة إب - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-777567079

Emil:dr.fkih@gmail.com

أ.د/ محمد عوض عبد الرب الطيار

أستاذ علم الاجتماع المشارك، بقسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عدن - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-734560736

Emil:mdrtayar@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة تحليل الوضع الراهن لواقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية وتحديد معوقات التحاقهم بالتعليم الأساسي في اليمن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة لجمع البيانات، وتم تطبيقها على عينة من أفراد الجماعات الهامشية، وبعد تحليل البيانات ومناقشتها أظهرت النتائج أن أغلب أفراد العينة أميين ولا يرغبون في مواصلة التعليم أو محو أميتهم، وأبناء هم غير ملتحقين بالتعليم ولا يرغبون بتعليمهم.

كما أظهرت النتائج أن هناك معوقات عديدة بدرجة تأثير كبيرة على التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم، يأتي في مقدمتها المعوقات الاجتماعية التي من أبرزها عدم تشجيع الأسرة أبناءها على التعليم، ومتابعة تعليمهم في المدارس، والزواج المبكر، وتليها المعوقات التعليمية، مثل: نقشي الأمية في أوساط الجماعات الهامشية، والتعامل القائم على التمييز بالمدرسة، وبعد المدارس، وعدم وجود مدارس خاصة بهم، وازدحام الفصول الدراسية، وعدم وجود المتخصصين الاجتماعيين، وعدم إشراكهم في الأنشطة المدرسية، ويليها المعوقات الاقتصادية، ومن أبرزها عدم قدرة الأسرة على تحمل مصاريف الدراسة، وعدم الجدوى من التعليم، وتفضيل الخروج للعمل أو التسول بدلاً عن التعليم، وأن العمل في النظافة لا يتطلب تعليمًا، وأخرها المعوقات النفسية مثل الشعور بالدونية وعدم المساواة نتيجة العمل في النظافة والعيش في التجمعات العشوائية، والشعور بالخوف وفقدان الثقة بالمجتمع المحيط بهم. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في مجال المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وفقًا لمتغير الجنس، بينما توجد فروق في مجال المعوقات التعليمية لصالح الذكور، وتبين وجود فروق في جميع مجالات معوقات التحاق أبناء أفراد العينة بالتعليم الأساسي وفقًا لمتغير الحالة التعليمية لصالح فئة يقرأ ويكتب وتعليم أساسي، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات.



Abstract:

This study aims at analyzing the current educational situation of the marginalized groups in Yemen. The study also specifies the major obstacles that prevent the marginalized individuals from joining primary education in public schools. To achieve the objectives of this study, the study uses the descriptive_ analytic approach after administering a questionnaire to collect data. After the analysis and discussion of the data collected, the results show that the vast majority of the subjects are illiterate and have no interest in studying nor eradicating their illiteracy. The results also show that there are a number of obstacles that negatively affect and prevent the marginalized individuals from joining schools. The first major obstacle it is discovered is social: lack of encouragement from the side of the marginalized family to their children, and the early marriages that's prevalent amidst marginalized groups.

The second major obstacle is educational: spread of illiteracy amidst the marginalized groups; the discrimination the marginalized face at school; classes are crowded; marginalized students are not involved in class activities, and lack of counseling. The third obstacle is economic: the school expenses are too much for the marginalized to pay, and marginalized children resort to work to support their jobless parents. The last obstacle is psychological: feeling of inferiority due to the nature of their work and the slums they live in, and fear and mistrust in society as a whole. Furthermore, the results show no difference in terms of gender when it comes to social and economic obstacles while there are differences in favor of male children when it comes to educational obstacles. Finally, in light of the results, the study concludes with some recommendations.

أولاً: الإطار العام للدراسة.

المقدمة:

لقد تعاضم اهتمام الكثير من دول العالم بالتعليم بعد أن أدركت هذه الدول خطورة مشكلة الأمية وآثارها السلبية في حياة الفرد والمجتمع ومعدلات التنمية، وذلك لارتباطها بالعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل تحدياً كبيراً لجهود التنمية التي تنشدها الكثير من الدول النامية التي أصبحت تعلق آمالها على التعليم والتدريب في تنمية مواردها البشرية بوصفها عاملاً أساسياً لإحداث التغييرات التي ترجوها هذه الدول لتحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها. (الفقيه، 2012، 1)

ولاشك أن نجاح الكثير من دول العالم في الاهتمام بتطوير التعليم واستثماره في تنمية مواردها البشرية وإعدادها لتحقيق التنمية والتقدم لمجتمعاتها، قد دفع الكثير من الدول العربية إلى تطوير نظمها التعليمية واستثمارها في النهوض بإمكانيتها البشرية وطاقاتها الإنتاجية. (السامرائي، 2010، 11)، وذلك على اعتبار أن التعليم في ظل التطورات المتسارعة في المعرفة وتقنيات الاتصال قد أصبح يمثل الوسيلة الأساسية لتطوير المجتمعات وتقدمها، وأصبحت الكثير من الدول تعقد عليه الآمال في تنمية مواردها البشرية التي تعد محور عملية التنمية في المجتمع. (الناصر، 2014، 4)

أما بالنسبة لليمن فقد بدأ الاهتمام بالتعليم بشكل رسمي بعد قيام الثورة والاستقلال في أوائل ستينيات القرن الماضي، وقد ترجم هذا الاهتمام باعتبار التعليم حق للجميع دون تمييز؛ حيث أكد دستور الجمهورية اليمنية في المادة (54) على أن "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية؛ الأمر الذي أحدث تحولاً كبيراً في حياة مختلف الفئات الاجتماعية في اليمن باستثناء الجماعات الهامشية التي لم تستفد من الخدمات التعليمية المتاحة، الأمر الذي نتج عنه تقشي الأمية بين أفراد هذه الجماعات وحال دون اندماجهم بالمجتمع.

ونظراً لأهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية فإن الحاجة قد أصبحت ماسة لدراسة واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية ومعوقات التحاقهم بالتعليم الأساسي، وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة على اعتبار أن تمكين أفراد هذه الجماعات من حقهم في التعليم يشكل أهمية كبيرة لا تقف عند حد كون التعليم يعد قضية إنسانية وحق مكفول للنهوض بأوضاع أفراد هذه الجماعات، ولكنها بالقدر نفسه تمثل استثماراً لهذه الفئة في التنمية الإنسانية، ودعم أمن واستقرار المجتمع على اعتبار أن التعليم قد أصبح يمثل مفتاح التنمية وضمن الاستقرار الاجتماعي. (المهدي، 2017، 170)

مشكلة الدراسة:

لقد حظيت ظاهرة الاستبعاد التي تعيشها الجماعات الهامشية في اليمن باهتمام المجتمع والمنظمات الإنسانية والحقوقية ودفعت الكثير من الباحثين الاجتماعيين إلى تحليل سياسات المجتمع التي تؤثر في حياتهم والوقوف على الأبعاد الكامنة وراء استمرار مشكلة التهميش التي لحقت بهم وآليات إنتاجها واستدامتها وسبل التأثير فيها، والعوامل التي تحول دون وصولهم إلى حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (غالب، 32، 2009)

ولقد كشفت العديد من الدراسات أن تقشي الأمية لدى شريحة كبيرة من الجماعات الهامشية مقارنة ببقية الفئات الاجتماعية الأشد فقرًا تعد من الأسباب الكامنة وراء استمرار مشكلة التهميش التي لحقت بهم وحالت دون استفادتهم من الفرص التعليمية المتاحة، وقد يرجع ذلك لتصورهم أن التعليم لم يعد من الأشياء المهمة في حياتهم من أجل تغيير أوضاعهم وإدماجهم في المجتمع. (شجاع الدين، 2014، 107)

والواقع أنه في الوقت الذي أصبح التعليم يعد من العوامل التي يمكن أن تستخدم أداة للمساواة والعدل نجد أن تقشي الأمية لدى شريحة كبيرة من الجماعات الهامشية قد أصبحت تستخدم أداة للاستبعاد والتمييز الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في تحليل الوضع الراهن لواقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية ومعوقات التحاقهم بالتعليم بهدف تمكينهم من التعليم وفرص العمل بما يكفل لهم تحقيق ذواتهم وإدماجهم في المجتمع. (حبيبي وتقاسكا، وآخرون، 2000، 9)

وانطلاقاً من أهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى تحليل الوضع الراهن لواقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية وتحديد معوقات التحاقهم بالتعليم وأقتراح الحلول التي من شأنها التغلب على تلك المعوقات، وتمكينهم من التعليم وفرص العمل وتجاوز الكثير من المشكلات التي تعوق اندماجهم بالمجتمع اليمني وإشراكهم في عملية التنمية، وفي ضوء ما سبق تحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية والمعوقات التي تواجه التحاقهم بالتعليم الأساسي في اليمن؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1- ما المعوقات الاجتماعية التي تواجه التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي في اليمن؟

2- ما المعوقات التعليمية التي تواجه التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي في اليمن؟

3- ما المعوقات الاقتصادية التي تواجه التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي في اليمن؟

4- ما المعوقات النفسية التي تواجه التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي في اليمن؟
5- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) بين استجابة أفراد العينة حول درجة تأثير المعوقات التي تواجه تعليم أبناء الجماعات الهامشية وفقاً لمتغير (الجنس، والتعليم)؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية في الآتي:

- أهمية تعليم الجماعات الهامشية الذي يحظى باهتمام المجتمع والمنظمات الإنسانية.
- تزويد المكتبة والباحثين بدراسة علمية حول واقع تعليم الجماعات الهامشية.
- إلقاء الضوء حول واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية ومعوقات التحاقهم بالتعليم الأساسي.
- إمداد صانع القرار بالحلول العلمية للتغلب على معوقات التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على الآتي:

- الوضع الراهن لواقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية ومعوقات التحاقهم بالتعليم الأساسي في اليمن.
- الكشف عن الفروق بين آراء أفراد العينة حول درجة تأثير المعوقات وفقاً لمتغير (الجنس والتعليم).
- إمداد صانع القرار بالتوصيات العلمية للتغلب على معوقات تعليم أبناء الجماعات الهامشية.

منهجية الدراسة وأداتها:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي Descriptive Research الذي يعد من أكثر المناهج البحثية ملاءمة لطبيعة موضوع الدراسة الذي يتطلب وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها، ولجمع بيانات الدراسة الميدانية تم استخدام الاستبانة، وحلقات النقاش البؤرية لتعرف على آراء أفراد العينة.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية ومعوقات التحاقهم بالتعليم الأساسي في اليمن، وشمل تطبيق الدراسة الميدانية عينة من الآباء والأمهات في عدد من الأسر التي تسكن التجمعات السكنية المتواجدة في محافظات (إب-عز-أمانة العاصمة-عدن) الممثلة لكل التجمعات

السكنية في المحافظات اليمنية، واستغرق إعداد الدراسة سبعة أشهر من بداية شهر يناير حتى يوليو عام 2019م.

مصطلحات الدراسة:

- **المعوقات Obstacles** : تعرف بأنّها: الوضع الصعب الذي يكتنفه شيء من الغموض يحول دون تحقيق الأهداف بكفاءة، ويمكن النظر إليها على أنها المسبب للفجوة بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي أو على أنها الانحراف في الأداء عن معيار محدد سابقاً. (درويش:7، 2005)

- **الجماعة الهامشية Marginal Group** تعرف بأنّها: الجماعات التي تعرف باليمن بفئة "الأخدام" وهي جماعة هامشية توجد أسفل التركيب الاجتماعي للمجتمع وغالبيتهم العظمى من ذوي البشرة السمراء ويعيشون في عزلة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية. (الجمهورية اليمنية، 2013، 12)

- ويعرف الباحثان معوقات التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم إجرائياً: بأنّها الموانع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والنفسية التي تحول دون التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي.

- **التعليم الأساسي**: يعرف بأنّه: تعليم عام وموحد مدته تسع سنوات لجميع التلاميذ في الجمهورية اليمنية، ويقبل التلاميذ من سن السادسة، وهو تعليم إلزامي ومجاني. (عقلان، 2015، 53)

أدبيات الدراسات والبحوث السابقة.

يتناول أهم الدراسات السابق وأوجه الاستفادة منها:

1- **دراسة (الشرجبي، 1991)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع التعليمية لأطفال الجماعات الهامش في منطقة عصر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج أن هناك انخفاضاً في عدد أطفال الجماعات الهامشية في المدارس، وأن نسبة الملتحقين بالتعليم بين الجنسين لصالح الذكور، وأن نسبة التسرب من التعليم مرتفعة نتيجة لتدني مستوى التحصيل وصعوبة التعلم، وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس وعدم قدرة الأسرة على الاستغناء عن عائد خروج الأطفال للعمل أو التسول.

2- **دراسة (عثمان والشهاري، 2004)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على وضع أبناء الجماعات الهامشية في مديرية المنيرة محافظة الحديدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي، ولجمع البيانات تم استخدام دراسة الحالة، وحلقات النقاش البؤرية، وأظهرت

النتائج أهمية التركيز على تعليم الفئات الهامشية، وتوفير الظروف اللازمة لاستمرارهم في التعليم من خلال تقديم المساعدات الغذائية والمستلزمات الدراسية والعمل على إعفائهم من الرسوم الدراسية، وتدريبهم على الحرف الصغيرة المدرة للدخل التي تعتمد على الخامات المتوفرة في البيئة بما يمكنهم من تحسين مستوى الدخل والاندماج في المجتمع.

3-دراسة (السقاف، 2010): هدفت الدراسة إلى بناء برنامج مقترح لتحسين الواقع التعليم للفئة الأشد فقرًا (الأخدام) في الجمهورية اليمنية، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الاثنوجرافي والملاحظة في جمع البيانات، وأظهرت النتائج أن عزوف الكثير من أبناء الفئات الأشد فقرًا عن الالتحاق بالتعليم وارتفاع نسبة التسرب منه مع تقدمهم بالمراحل التعليمية، يرجع إلى وجود عدد من المشكلات التي تواجههم في المدرسة أبرزها التميز بين الطلبة، وصعوبة التعلم، وعدم قدرة الأسرة على تحمل مصاريف الدراسة.

4-دراسة (الحاج، 2012): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي العام لدى الفئات الأشد فقرًا، والعوامل التي تؤثر في الانتقال، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة في جمع بيانات الدراسة الميدانية، وأظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية، والعلاقات الأسرية، والعادات والتقاليد الاجتماعية، والمدرسة، والخدمات الدراسية هي الأكثر تأثيراً في عدم توفر فرص التعليم لدى الفئات الأشد فقرًا من أبناء الجماعات الهامشية.

5-دراسة (أحلام، 2018): هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في تعليم أبناء الجماعات الهامشية في أمانة العاصمة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، ولجمع البيانات استخدمت أداة المقابلة وتم تطبيقها بطريقة قصدية على عينة شملت ثلاثين معلمًا، وأظهرت النتائج أن العوامل المؤثرة في تعليم الجماعات الهامشية تتمثل في الفقر والبطالة، والعوامل المدرسية متمثلة بالمعلم والبيئة المدرسية، والعوامل الاجتماعية مثل الزواج المبكر ونظرة المجتمع الدونية لهم، وعدم اهتمام الأسرة بتعليم أبنائها ودعمهم في مواصلة التعليم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال أهداف الدراسات السابقة ونتائجها، أنها تختلف مع الدراسة الحالية في جوانب، وتتفق معها في جوانب أخرى. ومما يستحق الذكر أن أغلب الدراسات السابقة قد اختلفت عن الدراسة الحالية في تناولها دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الهامشية في اليمن، واتفقت الدراسة الحالية في أهدافها ونتائجها مع دراسة (بادي، 2018)، ودراسة (الحاج، 2011)، ودراسة (الشرجبي، 1991) في تناولها قضية تعليم الجماعات الهامشية، وتميزت الدراسة الحالية عنها في

تركيزها على دراسة واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية ومعوقات التحاقهم بالتعليم الأساسي في اليمن، واتفقت أغلب الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدامها للمنهج الوصفي والاستبانة في جمع البيانات، واختلفت معها في حدود الدراسة الميدانية؛ حيث ركز أغلبها على محافظة معينة بينما الدراسة الحالية تناولت اليمن بشكل عام.

وهذا الاختلاف أو الاتفاق لا ينفي الاستفادة من الدراسات السابقة من حيث المنهجية المتبعة والأداة المستخدمة في جمع البيانات وإجراءات بنائها وطريقة التحقق من صدقها وثباتها ومن حيث طريقة اختيار العينة والوسائل الإحصائية المستخدمة، كما تم الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وطريقة عرضها، ويمكن القول إن الدراسة الحالية جاءت امتدادًا للدراسات السابقة من حيث أهمية توجيه جهود المؤسسات الاجتماعية والتعليمية نحو البحث والتنقيب عن السبل الكفيلة بتعليم أبناء الجماعات الهامشية وإدماجهم بالمجتمع.

ثانيًا: الإطار النظري للدراسة.

الحق في التعليم في اليمن:

لقد حظي التعليم في اليمن منذ أوائل ستينيات القرن الماضي باهتمام كبير فقد أكدت الدساتير الوطنية على حق التعليم للجميع دون تمييز؛ إذ أكد الدستور في المادة (41) على أن "المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، وأكد في المادة (54) على أن "التعليم حق للمواطنين جميعًا تكفله الدولة وفقًا للقانون بإنشاء المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية. (الزبير، 2013، 46)

وأقر قانون التربية والتعليم لعام 1992م في المادة (6) الفقرة (أ) "أن التعليم حق إنساني أساسي لكل مواطن، وعلى الدولة مسؤولية تقديم التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال اليمنيين ممن هم في سن التعليم. (الجمهورية اليمنية، 2016، 6)، وجاء في المادة (9) أن تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية في التعليم آخذة في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تمنع بعض الأسر من إرسال أبنائهم إلى المدارس. (مركز الإعلام التربوي، 2015م، 5).

وإجمالًا يمكن القول إن التعليم وفقًا لما جاء في الدساتير الوطنية قد أصبح حقًا من حقوق الإنسان وليس امتيازًا مقصورًا على فئة من فئات المجتمع، وأن الدولة لا تتبنى مسألة التمييز فالتشريعات لا تفرق بين فئة وأخرى ورجل وامرأة فالكل وفقًا للتشريعات متساوون في الحقوق والواجبات، وقد كفلت الدولة هذا الحق من خلال التوسع في تقديم الخدمات التعليمية والثقافية وجعلتها متاحة لجميع المواطنين من مختلف فئات المجتمع بما فيهم فئة الجماعات الهامشية. (الجمهورية اليمنية، 2012، 14).

واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية:

لقد فرض على المجتمع اليمني بفعل الظروف السياسية والاجتماعية أن يعيش حقبة تاريخية من الزمن خالية من كل مقومات التعليم، ومع قيام الثورة والاستقلال في أوائل ستينيات القرن الماضي أصبح التعليم يمثل الأولوية في اهتمام القيادات الوطنية في اليمن تعويضًا لسنوات الحرمان من التعليم، وقد تمثل هذا الاهتمام بشكل كبير في التوسع في الخدمات التعليمية بما يلبي زيادة الطلب والإقبال على التعليم على مستوى الجنسين من مختلف فئات وطبقات المجتمع. (Amaud, 2003, 2).

والواقع أن المنتبغ لقضية تطور التعليم في اليمن يجد أن الفجوة في التعليم ل تزل كبيرة على مستوى الريف والحضر لصالح الحضر والفئات الاجتماعية العليا باستثناء الجماعات الهامشية وعلى مستوى الجنس لصالح الذكور في مختلف الفئات الاجتماعية العليا سواء في معدلات الالتحاق أو في مستويات الأمية. (Women National Committee, 2008, 2)، وقد كان يعول على تطبيق مبدأ إلزامية التعليم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي في اليمن لزيادة معدلات التحاق الأطفال من 6-14 سنة بالتعليم الأساسي إلى (95%) خلال الفترة (2013-2015)، إلا أن هذه الجهود قد أغفلت آلية استيعاب وزيادة معدلات التحاق أبناء هذه الجماعات بالتعليم الأساسي.

ولذا نجد أن أعدادًا كبيرة من الأطفال في سن التعليم لا تزال خارج المدرسة ومعظمهم من أبناء الجماعات الهامشية، وخصوصًا مع غياب دور المدرسة وافتقارها إلى الآليات المناسبة لجذب أبناء هذه الجماعات إلى الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه. (اليونيسف، 2014، 2)؛ الأمر الذي انعكس سلبيًا في ارتفاع نسبة الأمية إلى (90%) في أوساط الجماعات الهامشية. (الأمم المتحدة، 2015، 19)

المعوقات التي تواجه تعليم أبناء الجماعات الهامشية:

المعوقات الاجتماعية:

لاشك أن العديد من المجتمعات العربية ومنها اليمن قد شهدت انتشار للجماعات الهامشية غير أن التحولات التي شهدتها اليمن نتيجة انتشار التعليم، وما ترتب عنها من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية قد ساعدت الكثير من الفئات الاجتماعية على تجاوز الكثير من المعوقات الاجتماعية والاندماج بالمجتمع باستثناء الجماعات الهامشية الذين لم يستفيدوا من التعليم في التحرر من عبء الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية المغلوطة التي ارتبطت بهم وترسخت في ثقافتهم وجعلتهم يعيشون في عزلة اجتماعية تعوق تنميتهم واندماجهم في المجتمع، تكرر فيهم الشعور بالدونية وعدم الثقة بقدراتهم، الأمر الذي جعلهم عاجزين عن تغيير أوضاعهم. (الأمم المتحدة، 2011، 10)

ويمكن القول إن ما تحقق في المجتمع اليمني من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية نتيجة انتشار التعليم قد شكلت أهمية كبيرة في تغيير حياة الكثير من الفئات الاجتماعية بالمجتمع اليمني في

الوقت الذي لم تستفيد الجماعات الهامشية من هذه التحولات التي شهدتها اليمن وظلت في عزلة اجتماعية شديدة البؤس نتيجة عمل الغالبية منهم بمهنة النظافة وعدد من المهن المتدنية، والعيش في تجمعات عشوائية بالقرب من المستنقعات، وتفضل الزواج المبكر على التعليم. (عوض، 2012، 31)

المعوقات الاقتصادية:

نظرًا لارتفاع حالة البطالة والفقر بين أفراد الجماعات الهامشية نجد أن أبناء هذه الجماعات يدخلون سوق العمل وهم في سن التعليم حتى يتمكنوا من تلبية احتياجات أسرهم المعيشية على حساب الالتحاق بالتعليم؛ الأمر الذي انعكس بشكل كبير على نقشي الأمية لدى شريحة كبيرة من أفراد هذه الجماعات، ونتيجة لذلك يعمل الغالبية العظمى منهم في النظافة وفي مهن متدنية ومحتقرة من وجهة نظر المجتمع نتيجة تدني مستوى التعليم والتأهيل المهني لهم ومحدودية فرص العمل. (شجاع الدين، 132، 2014)

ولذلك اقتصر نشاط أفراد الجماعات الهامشية على ممارسة الأعمال الزراعية الموسمية في الريف، والنظافة في المدن والعمل في وظائف متواضعة وأعمال مؤقتة وهامشية لا تحظى بقبول واهتمام سائر أفراد المجتمع اليمني. (وزارة حقوق الإنسان، 2013، 12)؛ ولذا غالبًا ما نجد انخفاض دخل من يعمل منهم وارتفاع معدل الإعاقة في أوساطهم الأمر الذي جعل الغالبية منهم لا يهتمون بتعليم أبنائهم ويدفعون بهم إلى الخروج للعمل أو التسول منذ سن مبكر لجمع المال لتلبية احتياجات الأسرة المعيشية على حساب الالتحاق بالتعليم الأساسي والاستمرار فيه. (استراتيجية التعليم الأساسي، 2003، 4)

وقد أشارت دراسات إلى أن دخل أغلب أفراد الجماعات الهامشية قد يتجاوز في بعض الحالات متوسط دخل معظم الأسر اليمنية إلا أنهم لا يعرفون الادخار، وينفقون أموالهم في شراء القات والتبغ، والمشروبات الغازية، أو شراء الأجهزة وبييعونها بأقل قيمة حتى أصبح يضرب بهم المثل في الإسراف والتبذير مثل المثل القائل -ال خادم يومه عيده- وهذا المثل يصف السلوك الإنفاقي لأفراد هذه الجماعات على اعتبار أنهم لا يدخرون للزمن ولتحسين وضعهم. (بادي، 2018، 57)، وهناك من يرى أن مسألة السلوك الإنفاقي في المثل السابق قد يرجع إلى تعويض الحرمان الذي يعيشونه مما جعلهم بمجرد حصولهم على مبلغ من المال يصرفونه في شراء بعض الاحتياجات التي حرموها منها. (غالب، 2009، 87)

ونتيجة لذلك نجد أفراد هذه الجماعات يحرسون على حرمان أبنائهم من التعليم والعيش في عزلة اجتماعية تبدو عليها مظاهر البطالة والفقر والعيش في مساكن تبنى من القماش والصفائح والخيام في داخل تجمعات سكنية عشوائية تفتقر للخدمات الأساسية، ويرجع ذلك لحرصهم على الاستفادة من العائد المالي الذي يحصلون عليه من خروج النساء والأطفال إلى التسول، والاستفادة من المساعدات

والهبات التي يحصلون عليها من المنظمات الإنسانية، وهذا العائد قد لا تحصل عليه أغلب الأسر من الفئات الاجتماعية الأخرى الأشد فقرًا في اليمن.

المعوقات التعليمية:

لاشك أن تعليم أبناء الجماعات الهامشية لا يزال يواجه العديد من المعوقات التعليمية التي يأتي على رأسها عدم تطبيق مبدأ إلزامية ومجانية التعليم، وإغفال تقديم الخدمات التعليمية في التجمعات السكنية التي يعيشون فيها في أطراف المدن والتي غالبًا ما تكون المدارس بعيدة عنها، ويرى الكثير من أفراد هذه الجماعات أن المدرسة لا ترفض تعليم أبنائهم وإنما تحرص على ذلك، لكن أبناءهم يشعرون أنهم غير مرحب بهم من المعلمين وزملائهم، ويبدو ذلك في عدم اهتمام المعلمين بأبناء هذه الجماعات وإحساسهم بالعزلة في محيط المدرسة؛ مما يدفعهم إلى التسرب من الدراسة. (الشرجبي وآخرون، 2006، 2)

ويرجع ذلك إلى غياب دور المدرسة في توعية أسر الجماعات الهامشية بأهمية التعليم وتشجيع هذه الأسر على تعليم أبنائهم، وتهيئة البيئة المدرسية المناسبة لجذب أبنائهم وتسهيل التحاقهم بالمدرسة، وإعفائهم من دفع الرسوم المدرسية، وإشراكهم بالأنشطة الرياضية والترفيه والرحلات المدرسية، وحمايتهم من العنف الذي قد يتعرضون له من قبل المعلمين وزملائهم بالمدرسة نتيجة التعامل القائم على التمييز الذي يعد أشد وطأة من الفقر على أبناء الجماعات الهامشية. (الخياط، 2007، 53)

ولا شك أن الظروف التي تمر بها اليمن منذ عام 2011م بسبب النزاعات المسلحة وما ترتب عنها من قصف طال الكثير من المدارس وانقطاع الرواتب وتراجع دعم البرامج والأنشطة المدرسية كل تلك العوامل قد ترتب عنها حرمان الكثير من الأطفال من التعليم وتسريحهم منه، وهذا بالطبع يعد إهدارًا تربويًا يتعدى تأثيره في حياة المجتمع ويشكل خسارة في التنمية البشرية؛ لأن هذه المشكلة تترك آثارها السلبية في نفسية الشباب وتعطل مشاركتهم في المجتمع. (Ibtehal A. Hussein، 2015، 1760)

المعوقات النفسية:

لاشك أن عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة تجاه الأبناء في المراحل العمرية الأولى تشكل أهمية كبيرة في تشكيل شخصيتهم طوال حياتهم؛ حيث يتأثر الأبناء بالجو النفسي السائد داخل الأسرة، وبالعلاقات الأسرية القائمة؛ الأمر الذي ينعكس أثره بشكل كبير في شعور الأبناء بالثقة بالنفس وتحقيق الذات، ولذا نجد أن الأسرة التي تربي أبنائها على الثقة بالنفس تقوي عندهم الشعور بالثقة بالنفس، وهذه التربية يكون لها أهمية كبيرة وتأثير كبير على الصحة النفسية للأبناء، والعكس عندما

تفقد الأسرة الأبناء الشعور بالثقة بالنفس تصبح العلاقات داخل الأسرة مضطربة، وهذا بالطبع يؤدي إلى انحلال الأسرة وتفككها، ومن ثم تأخر أبنائهم دراسياً.

والواقع أن ما يمارس داخل أسر الجماعات الهامشية من أساليب متخلفة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء مثل عدم الاهتمام بنظافتهم وعدم دفعهم إلى الالتحاق بالتعليم كل تلك الأساليب ينعكس أثرها سلباً في حياة أفراد هذه الجماعات وتجعلهم اتكاليين وغير قادرين على تغيير أوضاعهم والتمكّن من إيجاد أعمال تضمن لهم مصادر دخل مناسبة تمكنهم من الاندماج في المجتمع. (مختار، 2006، 228)

ولا شك أن نظرة المجتمع الدونية لأفراد الجماعات الهامشية قد كان لها تأثيرٌ سلبيٌّ على حياتهم وجعلتهم يكونون تصورًا عن أنفسهم يتطابق مع التصور النمطي السائد في المجتمع عنهم، فأصبحوا ينظرون إلى أنفسهم بأنهم أقلّ شأنًا من الآخرين لدرجة أنهم أصبحوا لا يثقون بقدراتهم وليس لديهم أمل في إمكانية تغيير ظروفهم. (عقبات، 145، 3001)،

لذا نجد أن أفراد هذه الجماعات لهم سمات شخصية بارزة تميزهم عن غيرهم مثل الشعور بالقهر واليأس والإحباط من الواقع الذي يعيشونه، وعدم ثقتهم بأنفسهم والمجتمع المحيط بهم، وشعورهم بأنهم أقلّ شأنًا من غيرهم؛ الأمر الذي ساعد في استمرار انعزالهم عن المجتمع، ولاشك أن هذه السمات تعمل على تخليد ثقافة الفقر التي تتلاءم والظروف التي يعيشونها. (غالب، 2009، 55)، ولعل ضعف أفراد الجماعات الهامشية وعجزهم عن تغيير ما لحق بهم من التهميش والنظرة الدونية لهم في المجتمع يرجع في الأساس إلى استسلامهم لهذا الواقع المعاش وعدم قدرتهم على تغيير هذا الواقع، وفقدان الأمل في المستقبل، وهذا الشعور في الواقع قد جعلهم يعيشون في عزلة اجتماعية عن بقية أبناء المجتمع، وبذلك حرّموا أنفسهم من أبسط حقوق الإنسان. (الحيمي، 2003، 50)

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

أولاً- إجراءات بناء أداة الدراسة: لقد تم بناء أداة الدراسة وفق المراحل الآتية:

المرحلة الأولى- بناء أداة الدراسة بصورة أولية:

وفي هذه المرحلة تم في البداية جمع فقرات الأداة من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، والقيام بدراسة استطلاعية تضمنت عدد من الأسئلة المفتوحة شملت عدداً من الخبراء، وبعد جمع فقرات الدراسة وإعادة صياغتها وتصنيفها في مجالات أصبحت الأداة بصورة أولية جاهزة لتحكيما.

المرحلة الثانية- تحكيم أداة الدراسة: وقد تم ذلك على النحو الآتي:-

التحقق من صدق الأداة Validity:

يعرف الصدق بأنه مدى صلاحية الأداة لقياس ما وضعت من أجل قياسه والكشف عنه (ملحم، 2002، 270)، وللتحقق من دلالة صدق المحتوى Content Validity تم عرض الأداة على (17) محكمًا من بين أساتذة قسم أصول التربية وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكليتي التربية والآداب بجامعة (تعز وإب وعدن)، وبعد التحكيم وحساب نسبة الاستجابة الكلية لكل فقرة تم تحديد درجة قطع لقبول أو رفض الفقرات؛ حيث اعتبر حصول الفقرة على نسبة (85%) فأكثر معيارا لقبولها، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم حذف وإضافة وتعديل بعض الفقرات، وبهذه الإجراءات تم التحقق من صدق المحتوى وأصبحت الاستبانة بصورته النهائية ملائمة لقياس الأبعاد التي وضعت لقياسها.

التحقق من ثبات الأداة Reliability:

ويعرف الثبات على أنه الاتساق Consistency أو الانسجام بين درجات أفراد العينة فيما لو أعيد عليهم تطبيق الأداة لأكثر من مرة، وبفاصل زمني يتراوح بين (7-21) يومًا. (الأسدي، 23، 2009)، وللتحقق من ثبات الأداة تم تطبيقها بطريقة إعادة الاختبار (Test -Re-test) على (25) فردًا، وتم حساب معامل ارتباط "بيرسون" الذي بلغ (0,85)، وهذا المعامل يشير إلى ثبات الأداة وكفاءة تطبيقها.

المرحلة الثالثة- الأداة بصورتها النهائية:

بعد التحقق من صدق الأداة وثباتها أصبحت بصورتها النهائية تتضمن الخصائص الوظيفية والبيانات الخاصة بواقع تعليم أفراد العينة، وتضمنت الأداة (54) فقرة موزعة على أربعة مجالات شملت المعوقات الاجتماعية (12) فقرة، والمعوقات التعليمية (26) فقرة، والمعوقات الاقتصادية (13) فقرة، والمعوقات النفسية (13) فقرة، وتضمنت الأداة التعليمات، ومنها وضع الإشارة (حسب الاستجابة المناسبة لأفراد العينة).

ثانياً- مجتمع الدراسة وعينتها:

نظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة تم تطبيق أداة الدراسة بالمقابلة على عينة من الآباء والأمهات بلغ عددهم (246) فردًا من بين الأسر التي تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة من بين الأسر التي تعيش في (8) تجمعات سكنية موزعة على أربع محافظات (أمانة العاصمة- تعز- إب- عدن) تم اختيارها بطريقة قصدية لتكون ممثلة لكل تجمعاتهم السكنية على مستوى اليمن بشكل عام كما في الجدول (1).

جدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة

المحافظات	إناث		ذكور		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدن	31	27.68	37	27.61	68	27.64
تعز	26	23.21	29	21.64	55	22,36
إب	29	25,90	38	28,36	67	27,24
صنعاء	26	23.21	30	22.39	56	22.76
الإجمالي	112	45,53	134	54,47	246	100

يتضح من نتائج الجدول: أن حجم عينة الدراسة التي تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة قد بلغ (246) فردًا منهم (55) فردًا بنسبة (22,36%) من محافظة تعز، و(68) فردًا بنسبة (27.64%)، من محافظة عدن، و(67) فردًا بنسبة (27,24%) من محافظة إب، و(56) فردًا بنسبة (22.76%) من أمانة العاصمة، أما على مستوى الجنس فقد بلغ عدد الآباء (134) فردًا بنسبة (54,47%)، والأمهات (112) امرأة بنسبة (45,53) من إجمالي عينة الدراسة.

الخصائص الوظيفية لعينة الدراسة:

جدول (2) يبين الخصائص الوظيفية لعينة الدراسة

م	المتغير	مستوياته	التكرار		الإجمالي العام	
			العدد	%	العدد	%
1	الحالة الاجتماعية	أعزب	16	6,50	246	100
		متزوج	218	88,62		
		أرمل	12	4,88		
2	الحالة العملية	يعمل	74	30,08	246	100
		لا يعمل	172	69,92		
3	مستوى دخل الأسرة	1500-1000	46	18,70	246	100
		2500 -2000	104	42,28		
		3000-فأكثر	96	39,02		

يتضح من النتائج أن فئة المتزوجين تمثل أغلب أفراد العينة بنسبة (88,62)، وتليها فئة العزاب بنسبة (6,50%)، ثم فئة الأرمال بنسبة ضعيفة تصل (4,88%) من إجمال العينة، وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة متزوجين ولديهم معرفة بالمعوقات التي تواجه التحاق أبنائهم بالتعليم.

الحالة العملية:

يتضح أن أغلب أفراد العينة بنسبة (69,92%) من فئة لا يعمل، ويليهما بنسبة (30,08%) فئة يعمل. ويعزى ذلك إلى أن أغلب المتزوجين يعتمدون في دخلهم على تسول النساء والأطفال.

الدخل اليومي للأسرة:

يتضح أن نسبة (18,70%) من أفراد العينة دخلهم اليومي ما بين "1000-1500 ريال، ويليها بنسبة (39,02%) دخلهم ما بين 2000-2500 ريال في حين أن نسبة (42,28%) دخلهم اليومي مرتفع ما بين "3000- فأكثر" وهذا الدخل قد لا تحصل عليه الفئات الاجتماعية الأشد فقراً.

المعالجات الإحصائية المستخدمة:

ولمعالجة البيانات إحصائية تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لحساب معامل الثبات والتكرارات والنسب المئوية، واستخدام الوسط المرجح (Weighted Mean)، والوزن المئوي لحساب درجة تأثير المعوقات في كل فقرة على مستوى كل مجال على حدة ومجالات الدراسة بشكل عام.

طريقة تصحيح فقرات الأداة:

اعتمدت عملية تصحيح فقرات الأداة على حساب طول الفئة الذي يعتمد على مدى الوسط الفرضي للاستجابة الذي يساوي (2)، وهذا الوسط يمثل الفرق بين أعلى درجة للبديل الأول (3) وأدنى درجة (1) ويقسمه المدى (2) على عدد البدائل (3) يصبح طول الفئة (0,66) حسب المعادلة الآتية:

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{أعلى درجة} - \text{أدنى درجة}}{\text{الدرجة الأعلى}} = \frac{1-3}{3} = 0,667 \text{ (الراوي، 2008، 98)}$$

جدول (3) يبين معيار التقدير للمقياس الثلاثي ودرجة وزن تأثير الاستجابة

درجة تأثير كبيرة (3)	درجة تأثير متوسطة (2)	درجة تأثير ضعيفة (1)
من (2,68) - إلى أقل من (3)	من (1,67) - إلى أقل (2,66)	من (1) - إلى أقل من (1,66)

رابعاً: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

أولاً- النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدراسة:

للإجابة عن السؤال الرئيس الذي نصة: "ما واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية والمعوقات التي توجه التحاقهم بالتعليم الأساسي؟" تم تقسيم النتائج المتعلقة بهذا السؤال إلى جزئيين: الجزء الأول : النتائج المتعلقة بواقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية:

وللإجابة عن هذا الجزء من السؤال الرئيس الذي نصة "ما واقع تعليم أبناء الجماعات الهامشية؟" تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لواقعهم التعليمي حسب آراء عينة الدراسة، كما في الجدول (4).

جدول (4) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية لاستجابة أفراد العينة حسب الواقع التعليمي.

م	المتغير	مستوياته		التكرار	
		العدد	%	العدد	%
1	الحالة التعليمية لأفراد العينة	أمي	212	86,18	100
		يقرأ ويكتب	23	9,35	
		تعليم أساسي	11	4,47	
2	مواصلة أفراد العينة التعليم	أرغب بمواصلة التعليم بالمدرسة	72	29,27	100
		أرغب بالتعليم بفصول محو الأمية	14	5,69	
		لا أرغب بالتعليم	160	65,04	
3	تعليم أبناء أفراد العينة	ملتحق بالتعليم	37	15,04	100
		متسرب من التعليم	64	26,02	
		غير ملتحق بالتعلم	145	58,94	
4	رغبة أفراد العينة بتعليم أبنائهم	أرغب في تعليم الأبناء	96	39,02	100
		لا أرغب في تعليم الأبناء	150	60,98	

ينضح من الجدول النتائج الآتية:

الحالة التعليمية: أتضح أن أغلب أفراد العينة وبنسبتهم (86,18%) أميين مما كان له انعكاس سلبي على تعليم أبنائهم، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عثمان والشرجبي، 2004) في انتشار الأمية بشكل كبير بين أفراد الجماعات الهامشية، وتأتي بنسبة (9,35%) فئة يقرأ ويكتب، وتليها نسبة ضعيفة تصل (4,47%) وهم فئة الذين سبق لهم الالتحاق بالصفوف الأولى من التعليم وتسربوا منه، وأغلب هؤلاء هم من محافظة عدن وقد سبق لهم وأن تهيأت لهم الظروف للالتحاق بالتعليم ولكنهم لم يستمروا فيه.

مواصلة أفراد العينة التعليم: أتضح أن أغلب أفراد العينة بنسبة (65,04%) ليس لديهم الرغبة في التعليم وتفضيل خروج أبنائهم للتسول، وتأتي نسبة (29,27%) وهم فئة الذين لديهم الرغبة بمواصلة التعليم بالمدرسة، ويليهما نسبة (5,69%) وهم فئة الذين لديهم الرغبة في محو أميتهم، وأغلب هؤلاء هم من الأسر التي أصبحت تجمعاتها السكنية بفعل التوسع العمراني في وسط عواصم المحافظات اليمنية.

التحاق أفراد العينة بالتعليم: أتضح أن أغلب أبناء أفراد العينة وبنسبة (58,94%) غير ملتحقين بالتعلم وهذا بالطبع يشكل رافداً جديداً للأمية، وتليها نسبة ضعيفة تصل (26,02%) وهم من سبق لهم الالتحاق بالتعليم وتسربوا منه، ويليهما نسبة قليلة تصل (15,04%) وهم الملتحقون بالتعليم وأغلبهم يعيشون في التجمعات السكنية الحضرية ويتأثرون بما حولهم.

تعليم أبناء أفراد العينة: أتضح أن أغلب أفراد العينة بنسبة (60,98%) لا يرغبون في التحاق أبنائهم بالتعلم، وتليها بنسبة (39,02%) يرغبون في تعليم أبنائهم وأغلب هؤلاء هم من

الأسر التي أصبحت تجمعاتها السكنية بفعل التوسع العمراني في وسط تجمعات عواصم المحافظات اليمنية.

الجزء الثاني: النتائج المتعلقة بمعوقات التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي:

ولإجابة عن الجزء الثاني من السؤال الرئيس الذي نصه "ما معوقات التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي؟" تم استخراج الأوساط المرجحة لترتيب فقرات المجالات بشكل عام كما في الجدول (5).

جدول رقم (5) يبين الأوساط المرجحة والأوزان المنوية للفقرات على مستوى المجالات بشكل عام

م	المجال	عدد الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المنوي	الترتيب
1	المعوقات التعليمية	16	2,894	96,468	2
2	المعوقات الاجتماعية	12	2,926	97,538	1
3	المعوقات النفسية	13	2,595	86,502	4
4	المعوقات الاقتصادية	13	2,672	89,077	3
	الوسط المرجح والوزن المنوي العام	54	2,776	92,527	

يتضح من الجدول: أن الأوساط المرجحة للمجالات الأربعة تقع ضمن المدى (2,336-3) الذي يقابل درجة تأثير (كبيرة)، وقد حصل على وسط مرجح بلغ (2,776) على مستوى مجالات الدراسة بشكل عام، وهذه المؤشرات إجمالاً تؤكد التحدي الكبير لهذه المعوقات التي تمثل عوائق حقيقية تحول دون التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي في اليمن، وتتفاوت هذه المعوقات في درجة تأثيرها، فقد جاءت في المرتبة الأولى المعوقات الاجتماعية بوسط مرجح (2,926)، ولعل ذلك يعزى إلى سيطرة العادات والتقاليد الاجتماعية على حياة أفراد هذه الجماعات؛ الأمر الذي حال دون اهتمامهم بتعليم وتربية أبنائهم. وجاءت في المرتبة الثانية المعوقات التعليمية بوسط مرجح (2,894)، ويليهما في المرتبة الثالثة المعوقات الاقتصادية بوسط مرجح (2,672)، وفي المرتبة الرابعة المعوقات النفسية بوسط مرجح (2,595)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أحلام، 2018) التي أظهرت أن درجة تأثير هذه المعوقات وحدتها ترجع في معظمها إلى العامل الذاتي لأفراد الجماعات الهامشية نفسها بفعل سيطرة الكثير من الأفكار والأمثال والتصورات المغلوطة التي تحول دون استفادتهم من الخدمات التعليمية المتاحة لهم في المجتمع.

ثانياً- النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول للدراسة:

ولإجابة عن السؤال الفرعي الأول الذي نصه: "ما المعوقات الاجتماعية التي تواجه التحاق

أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم الأساسي؟"، تم استخدام الأوساط المرجحة كما في الجدول (6)

جدول رقم (6) يبين الأوساط المرجحة والوزن المنوي في مجال المعوقات الاجتماعية

م	الفقرات	إجمالي التكرار	الوسط المرجح	الوزن المنوي	الرتبة
1	الزواج المبكر وتحمل مسؤولية الأسرة وخاصة زواج البنات	723	2,939	97,967	5
2	عدم اهتمام المجتمع الذي تعيش فيه هذه الجماعات بالتعليم	720	2,927	97,561	6
3	لا تشجع أسر هذه الجماعات أبنائها على الالتحاق بالدراسة	734	2,984	99,458	1
4	عدم رغبة أسر هذه الجماعات بالتعليم والاندماج بالمجتمع	731	2,972	99,051	2
5	الدولة لا تهتم بقضية تعليم وتأهيل أبناء هذه الجماعات	726	2,951	98,374	4
6	المجتمع لا يهتم بتغيير الواقع الاجتماعي لهذه الجماعات	721	2,931	97,696	5
7	يشعر أبناء هذه الجماعات بأن سلوكهم يخالف المجتمع	719	2,927	97,425	6
8	عدم متابعة الأسرة إنجازات أبنائها أثناء فترة الدراسة	730	2,967	98,916	3
9	وفات أحد الأبوين من أسباب عدم الالتحاق بالمدرسة	708	2,878	95,935	9
10	الخلافات الأسرية وانفصال الأبوين من أسباب عدم الدراسة	694	2,821	94,038	10
11	العادات الاجتماعية تقلل من أهمية تعليم أبناء هذه الجماعات	714	2,902	96,748	8
12	عدم استقرار أسر هذه الجماعات وعيشها في أطراف المدن	718	2,919	97,289	7
	الوسط المرجح والوزن المنوي العام	8638	2,926	97,538	

يتضح من الجدول: أن المعوقات الاجتماعية قد حصلت على أعلى وسط مرجح مقداره (2,926)، والذي يقابل درجة تأثير كبيرة جداً، غير أن هذه المعوقات تتفاوت في درجة تأثيرها؛ حيث تأتي الفقرة رقم (3) التي نصها "لا تشجع أسر هذه الجماعات أبنائها على الالتحاق بالدراسة" بوسط مرجح (2,984)، وتلتها الفقرة رقم (4) التي نصها "عدم رغبة أسر هذه الجماعات بالتعليم والاندماج بالمجتمع" بوسط مرجح (2,972)، وأخراً الفقرة رقم (5) وهذه المعوقات في الحقيقة تمثل نتيجة حقيقية للواقع الذي يعيش فيه أفراد هذه الجماعات بفعل العزلة وعدم الرغبة في التعليم والاندماج بالمجتمع.

وتأتي في المرتبة الثانية الفقرتين رقم (1، 6) ونص الأولى منهما "الزواج المبكر وتحمل مسؤولية الأسرة وخاصة زواج البنات"، ونص الثانية "المجتمع لا يهتم بتغيير الواقع الاجتماعي لهذه الجماعات" بوسط مرجح (2,931)، ويليهما في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (9) التي نصها "وفات أحد الأبوين من أسباب عدم الالتحاق بالمدرسة" بوسط مرجح (2,878)، وتلتها الفقرة رقم (10) الخاصة بـ "الخلافات الأسرية وانفصال الأبوين من أسباب عدم الدراسة" بوسط مرجح (2,821)، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عقبات، 2001) التي أظهرت حدة تأثير المعوقات الاجتماعية على التحاق أبناء هذه الجماعات بالتعليم، وقد يعزى ذلك إلى أساليب التنشئة الاجتماعية التي تمارسها أسر هذه الجماعة بقصد تكوين شخصية تتلاءم والظروف التي يعيشونها.

ثالثاً- النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني للدراسة:

ولإجابة عن السؤال الفرعي الثاني الذي نصه "ما المعوقات التعليمية التي تواجه التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم؟" تم استخراج الأوساط المرجحة للمعوقات التعليمية كما في الجدول (7).

جدول رقم (7) يبين الأوساط المرجحة والأوزان المنوية للفقرات المكونة للمعوقات التعليمية

م	الفقرات	إجمالي التكرار	الوسط المرجح	الوزن المنوي	رقم
1	بعد المدرسة عن التجمعات السكنية التي يعيشون فيها	723	2,939	97,967	4
2	الشعور بالتمييز في تعامل الإدارة والمعلمين بالمدرسة	732	2,976	99,186	1
3	صعوبة الاندماج والتكيف مع الطلاب والعاملين بالمدرسة	711	2,892	96,341	7
4	تقشي الأمية بين صفوف أولياء الأمور وجهلهم بأهمية تعليم أبنائهم	730	2,967	99,458	2
5	عدم تطبيق قانون إلزامية ومجانية التعليم لمن هم في سن التعليم	698	2,837	94,579	9
6	عدم إشراك أبناء هذه الجماعات في الأنشطة والرحلات المدرسية	720	2,926	97,561	6
7	عدم توفر البرامج والأنشطة المدرسة المحفزة والمشوقة للتعليم	708	2,878	95,935	8
8	ازدحام الفصول وعدم وجود مدارس خاصة بأبناء هذه الجماعات	727	2,955	98,509	3
9	غياب المسؤولية الوطنية لدى العاملين تجاه أبناء هذه الجماعات	697	2,833	94,444	10
10	الشعور بالعزلة وعدم الاندماج مع الطلاب داخل المدرسة	699	2,841	94,715	9م
11	صعوبات المناهج الدراسية وغياب عوامل التشويق فيها	710	2,886	96,206	7م
12	غياب دور المدرسة في توعية أسرة هذه الجماعات بتعليم أبنائهم	732	2,976	99,186	1م
13	عدم تشجيع عودة المتسربين من التعليم ومساعدتهم على الاستمرار	696	2,829	94,309	10م
14	عدم وجود المتخصصين الاجتماعيين لحل مشكلات أبناء هذه الجماعات.	724	2,943	98,103	5
15	ضعف فهم المعلمين بالمدرسة بدورهم تجاه أبناء هذه الجماعات	694	3,821	94,038	11
16	الرسوب والتسرب من التعليم بين أوساط أبناء هذه الجماعات	690	2,805	93,496	12
	الوسط المرجح والوزن المنوي العام للمجال	11391	2,894	96,468	

يتضح من الجدول: أن المعوقات التعليمية قد جاءت في المرتبة الثانية، وذلك بدلالة الوسط المرجح العام الذي بلغ (2,894)، والذي يقابل درجة تأثير كبيرة، غير أن المعوقات الفرعية تتفاوت في درجة تأثيرها؛ حيث تأتي في المرتبة الأولى على التوالي الفقرتين رقم (2، 12) ونص الأولى منهما (2) "الشعور بالتمييز في تعامل الإدارة والمعلمين بالمدرسة" ونص الثانية منهما (12) "غياب دور المدرسة في توعية أسرة هذه الجماعات بتعليم أبنائهم" بوسط مرجح (2,976)، وأخرها الفقرة رقم (8).

وجاءت في المرتبة الثانية على التوالي الفقرتين رقم (1، 11) ونص الأولى منهما (1) التي نصها "بعد المدرسة عن التجمعات السكنية التي يعيشون فيها" بوسط مرجح (2,931)، والفقرة رقم (11) التي نصها "صعوبات المناهج الدراسية وغياب عوامل التشويق فيها" بوسط مرجح (2,886)، وتأتي في المرتبة الثالثة الفقرتان (7) التي نصها "عدم توفر البرامج والأنشطة المدرسة المحفزة والمشوقة للتعليم" بوسط مرجح (2,878)، والفقرة رقم (5) التي نصها "عدم تطبيق قانون إلزامية التعليم لمن هم في سن التعليم"، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عثمان والشرجبي، 2004) التي أظهرت عدم اهتمام المعلمين بأبناء هذه الجماعات.

رابعاً- النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث للدراسة:

للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث الذي نصه "ما المعوقات الاقتصادية التي تواجه التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم؟" تم استخدام الأوساط المرجحة والأوزان المئوية كما في الجدول (8).
جدول رقم (8) يبين الأوساط المرجحة والأوزان المئوية للفقرات المكونة للمعوقات الاقتصادية

م	الفقرات	إجمالي التكرار	الوسط المرجح	الوزن المئوي	ترتيب
1	عدم الجدوى من التعليم في الحصول على الوظائف	622	2,528	84,267	8
2	فقر الأسرة وعدم قدرتها على تحمل مصاريف الدراسة	714	2,902	96,748	1
3	انشغال الأطفال في العمل في سن مبكر لزيادة دخل الأسرة	647	2,630	87,669	7
4	حاجة الأسرة للأبناء في الأعمال المنزلة وخاصة البنات	703	2,858	95,257	2
5	مساعدة الأبناء للإباء في الأعمال التي يقومون بها	668	2,715	90,515	5
6	حاجة الأسرة لعمل الأبناء لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة	682	2,772	92,412	3
7	طبيعة العمل بالجماعات في النظافة لا تتطلب التعليم	622	2,528	84,267	8م
8	تفضيل الأبناء العمل على الدراسة نتيجة قلة مردود الوظيفة	673	2,736	91,192	4
9	رغبة الأبناء في العمل للحصول على المال لمساعدة الأسرة	664	2,699	89,973	6
10	الشعور بعدم الجدوى الاقتصادية من تعليم أبنائهم	714	2,902	91,928	أم
11	ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل في أوساط المتعلمين	561	2,280	76,016	10
12	قلة فرص التوظيف للخريجين من أبناء هذه الجماعات	612	2,488	86,727	9
13	انحصار توظيف أبناء هذه الجماعات بأعمال النظافة	664	2,699	89,973	6م
	الوسط المرجح والوزن المئوي العام للمجال	8546	2,672	89,077	

يتضح من الجدول: أن المعوقات الاقتصادية قد جاءت بدلالة الوسط المرجح العام (2,894)، والذي يقابل معوقاً بدرجة تأثير كبيرة غير، أن المعوقات الفرعية تتفاوت في درجة تأثيرها؛ إذ جاء في المرتبة الأولى الفقرتان (2، 10) ونص الأولى منهما "فقر الأسرة وعدم قدرتها على تحمل مصاريف الدراسة"، ونص الثانية منهما "الشعور بعدم الجدوى الاقتصادية من تعليم أبناء هذه الجماعات" وبوسط مرجح (2,902)، وأخرها الفقرة رقم (8) التي نصها "تفضيل الأبناء العمل على الدراسة نتيجة قلة مردود الوظيفة" وبوسط مرجح (2,736)؛ ولذا غالباً ما يدفع أفراد هذه الجماعات أبنائهم للعمل أو التسول منذ سن مبكر، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (5) التي نصها "مساعدة الأبناء للإباء في الأعمال التي يقومون بها" وبوسط مرجح (2,715)، وأخرها الفقرة (11) التي نصها "ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل في أوساط المتعلمين" بوسط مرجح (2,280)، وقد يعزى ذلك إلى حرص الجماعات الهامشية على دفع أبنائهم إلى التسول ومساعدة الأسرة في توفير احتياجاتها المعيشية.

خامساً- النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع للدراسة:

للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع الذي نصه "ما المعوقات النفسية التي تواجه التحاق أبناء الجماعات الهامشية بالتعليم؟" تم استخدام المتوسطات الحسابية والوزن المرجح كما في الجدول (9).

جدول رقم (9) يبين الأوساط المرجحة والأوزان المنوية للفقرات المكونة للمعوقات النفسية

م	الفقرات	إجمالي التكرار	الوسط المرجح	الوزن النسبي	ترتيب
1	الشعور بالقهر من الظروف القاسية التي يعيش فيها أبناء هذه الجماعات	682	2,772	92,412	2
2	عدم رغبة الطلاب بالجلوس بجانب أبناء هذه الجماعات والاختلاط معهم	622	2,528	84,282	8
3	لون بشره أبناء هذه الجماعات تجعل العاملين بالمدارس لا يتقبلونهم	656	2,642	88,806	4
4	شعور أبناء هذه الجماعات بالخوف والخجل من المشاركة في أنشطة الفصل.	612	2,488	82,927	9
5	عيش أبناء هذه الجماعات في تجمعات سكنية عشوائية يعرضهم للاحتقار	694	2,821	94,037	1
6	عمل معظم أفراد هذه الجماعات بمهنة النظافة يشعرهم بالدونية	649	2,638	87,940	5
7	تعامل الطلاب مع أبناء هذه الجماعات قائم على السخرية والاحتقار	636	2,585	86,179	7
8	عدم اهتمام أفراد هذه الجماعات بالنظافة يجعل الآخرين يتعدون عنهم	587	2,376	79,539	10
9	الواقع الذي يعيش فيه أبناء هذه الجماعات يجعلهم يشعرون باليأس	656	2,642	88,806	4م
10	صعوبة اندماج أبناء هذه الجماعات مع زملائهم يشعرهم بالعزلة في المدرسة	642	2,376	86,992	6
11	تقبل أبناء هذه الجماعات الواقع وعدم التفكير والطموح بتغييره بالمستقبل	694	2,821	94,037	1م
12	الشعور بالخوف والرهبة وفقدان الثقة بكل من لا ينتمي لهذه الجماعات	671	2,728	90,921	3
13	عدم اهتمام أبناء هذه الجماعات بالنظافة الشخصية يحد من اندماجهم	498	1,959	65,312	11
الوسط المرجح والوزن المئوي العام للمجال		8299	2,595	86,502	

يتضح من الجدول: أن مجال المعوقات النفسية قد جاءت في المرتبة الرابعة، وذلك بدلالة الوسط المرجح العام الذي بلغ (2,595)، والذي يمثل معوقًا بدرجة تأثير كبيرة، غير أن المعوقات الفرعية تتفاوت في درجة تأثيرها؛ حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرتان (5، 11) ونص الأولى منهما "عيش أبناء هذه الجماعات في تجمعات سكنية عشوائية يعرضهم للاحتقار"، ونص الثانية منهما "تقبل أبناء هذه الجماعات الواقع وعدم التفكير والطموح بتغييره في المستقبل" وبوسط مرجح (2,821)، وتلتها الفقرة (1) التي نصها "الشعور بالقهر من الظروف القاسية التي يعيش فيها أبناء هذه الجماعات" وبوسط مرجح (2,772)، وأخرها الفقرتان (3، 9) ونص الأولى منهما "لون بشره أبناء هذه الجماعات تجعل العاملين بالمدارس لا يتقبلونهم" ونص الثانية "الواقع الذي يعيش فيه أبناء هذه الجماعات يجعلهم يشعرون باليأس والإحباط" بوسط مرجح (2,642)؛ حيث يعيشون في تجمعات سكنية عشوائية غالبًا ما تكون بالقرب من المستنقعات ومناطق تجميع المخلفات المنزلية.

وجاء في المرتبة الثانية الفقرتان (6، 10) ونص الفقرة (6) الأولى منهما "عمل معظم أفراد هذه الجماعات بمهنة النظافة يشعرهم بالدونية" وبوسط مرجح (2,638) والثانية رقم (10) التي نصها "صعوبة إدماج أبناء هذه الجماعات مع زملائهم يشعرهم بالعزلة في المدرسة" وبوسط مرجح (2,376)، وتلتها الفقرة (7) التي نصها "تعامل الطلبة مع أبناء هذه الجماعات قائم على السخرية والاحتقار" وبوسط مرجح (2,585)، ثم الفقرة (2) التي نصها "عدم رغبة الطلاب بالجلوس بجانب أبناء هذه الجماعات والاختلاط معهم" بوسط مرجح (2,528)، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة (4) التي نصها "شعور أبناء هذه الجماعات بالخوف والخجل من المشاركة في أنشطة الفصل" وبوسط مرجح

(2,488)، وتلتها الفقرة (8) التي نصها "عدم اهتمام أفراد هذه الجماعات بالنظافة يجعل الآخرين يبتعدون عنهم" وبوسط مرجح (2,376). وقد تبين من خلال الملاحظة بالمشاركة أن الآباء لا يهتمون بنظافة أبنائهم، بل قد يمنعونهم من الاهتمام بنظافتهم الشخصية على اعتبار أن مظهرهم ورائحتهم تمثل مصدر دخل لهم؛ لأنهم يدركون أن من يعطونهم في الغالب يريدون أن يصرفوهم من الوقوف أو الجلوس بجانبهم. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عقبات، 2001) التي أظهرت أن شخصية أفراد هذه الجماعات تتميز بسمات نفسية معينة جعلتهم يَكُونون تصورًا عن أنفسهم أنهم لا يهتمون بنظافتهم الشخصية وينظرون لأنفسهم بأنهم أقل شأنًا من الآخرين، وليس لديهم إمكانية تغيير ظروفهم.

سادسًا - النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس للدراسة:

للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس الذي نصه "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس، والتعليم؟" تم تقسيم نتائج هذا السؤال إلى جزئيين:
الجزء الأول: النتائج المتعلقة بالفروق تبعًا لمتغير الجنس:

للإجابة عن الجزء الأول من السؤال استخدم المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية واختبار (T) لمعرفة الفروق بين آراء العينة تبعًا لمتغير الجنس كما في الجدول (10).
جدول (10) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار (T) لمعرفة الفروق تبعًا لمتغير الجنس

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	لانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة
المعوقات الاجتماعية	إناث	112	2,943	0,346	30	4,564	غير دالة
	ذكور	134	2,854	0,298			
المعوقات التعليمية	إناث	112	2,534	0,467	30	0,042	دالة
	ذكور	134	2,776	0,567			
المعوقات الاقتصادية	إناث	112	2,774	0,343	30	3,636	غير دالة
	ذكور	134	2,623	0,268			
المعوقات النفسية	إناث	112	2,621	0,464	30	2,742	غير دالة
	ذكور	134	2,567	0,363			
الإجمالي	إناث	112	2,96	0,546	30	4,976	غير دالة
	ذكور	134	2,97	0,475			

يتضح من نتائج الجدول: عدم وجود فروق دالة إحصائية بين آراء أفراد العينة في مجال المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وفقًا لمتغير الجنس؛ إذ جاءت قيم (T) المحسوبة لكل مجال من المجالات الثلاثة السابقة على التوالي (4,564)، (3,636)، (2,742) وهي قيمة تفوق بدرجة كبيرة قيم (T) الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (30)، وقد يعزى ذلك إلى إدراك كلا الجنسين للوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعيشونه وما ترتب عن هذا الوضع من الفقر والعمل بمهنة النظافة والعيش في التجمعات العشوائية وتكريس نظرة المجتمع الدونية لهم.

كما أتضح من النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين آراء أفراد العينة في مجال المعوقات التعليمية وفقاً لمتغير الجنس لصالح الذكور؛ إذ جاءت قيم (T) المحسوبة لهذا المجال (0,042) وهي قيمة أقل من قيم (T) الجدولية عند مستوى دلالة (0,05)، ويعزى ذلك إلى أن الذكور بحكم خبرتهم في الحياة والتحاق البعض منهم بالتعليم قد واجهتهم الكثير من المعوقات التعليمية.

الجزء الثاني: النتائج المتعلقة بالفروق تبعاً لمتغير الحالة التعليمية:

للإجابة عن الجزء الثاني من السؤال الخامس، تم استخدام المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية واختبار (T) لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس كما في الجدول (11).

جدول (11) يبين المتوسطات والانحرافات واختبار (T) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير الحالة التعليمية

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	لانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المعوقات الاجتماعية	أمي	212	2,965	0,3464	195	2,863	0,003	دالة
	يقرا ويكتب	23	2,644	0,5344				
	تعليم أساسي	11	2,368	0,8986				
المعوقات التعليمية	أمي	212	2,946	0,2672	195	2,879	0,004	دالة
	يقرا ويكتب	23	2,964	0,5674				
	تعليم أساسي	11	2,643	0,6243				
المعوقات الاقتصادية	أمي	212	2,921	0,3432	195	1,567	0,265	دالة
	يقرا ويكتب	23	2,573	0,5432				
	تعليم أساسي	11	2,432	0,7686				
المعوقات النفسية	أمي	212	2,746	0,3246	195	2,786	0,027	دالة
	يقرا ويكتب	23	2,915	0,5643				
	تعليم أساسي	11	2,874	0,7636				
الإجمالي	أمي	212	2,465	0,4564	195	2,976	0,008	دالة
	يقرا ويكتب	23	2,747	0,5421				
	تعليم أساسي	11	2,843	0,6141				

يتضح من نتائج الجدول : وجود فروق دالة إحصائياً بين آراء أفراد العينة في مجال المعوقات ككل وفقاً لمتغير الحالة التعليمية لصالح أفراد العينة الذين مستواهم التعليمي يقرأ ويكتب وتعليم أساسي، حيث جاءت قيم (T) المحسوبة على مستوى كل مجال على حدة والمجالات ككل أعلى قيمة تفوق بدرجة كبيرة قيم (T) الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (30)، وقد يعزى ذلك إلى أن فئة تعليم أساسي وفئة يقرأ ويكتب هم أكثر من الأميين إدراكاً للمعوقات التي تواجه التحاق أبنائهم بالتعليم بحكم خبرتهم أثناء حصولهم على قدر من التعليم وتأثرهم أكثر من الأميين بالمعوقات التي سبق وأن واجهتهم في أثناء فترة التحاقهم بالتعليم وتسربهم منه، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كلاً من (غالب، 2009) و(بادي، 20018) التي أظهرت أن الفرد منهم كلما حصل على قدر من التعليم كلما كان ذلك عاملاً مساعداً على اتصاف الفرد بسمات شخصية إيجابية مما يسهل عملية اندماجهم بالمجتمع.

النتائج والتوصيات والمقترحات: -

أولاً- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن أغلب أفراد العينة أميين ونسبة بسيطة منهم لديهم القدرة على القراءة والكتابة ونسبة قليلة لا تتذكر قد سبق لهم الالتحاق بالتعليم الأساسي، ولكنهم تسربوا منه، وأن الغالبية منهم ليس لديهم الرغبة في مواصلة التعليم ولا يرغبون بتعليم أبنائهم.
- أن جميع فقرات المجالات شكلت معوقاً بدرجة تأثير كبيرة جداً على التحاق أبناء أفراد العينة بالتعليم الأساسي، حيث جاءت في المرتبة الأولى المعوقات الاجتماعية التي من أهمها عدم تشجيع الأسرة أبنائها على التعليم، وعدم اهتمامها بمتابع أبنائها في المدرسة، أو عدم رغبت الأسرة بالتعليم والاندماج في المجتمع، وانتشار ظاهرة الزواج المبكر.
- وجاءت في المرتبة الثانية المعوقات التعليمية، ومن أبرزها تعامل المعلمين القائم على التميز في المدرسة، وتفشي الأمية في أوساط الجماعات الهامشية، وازدحام الفصول الدراسية، وعدم وجود مدارس خاصة في التجمعات السكنية، وبعد المدارس وعدم وجود المتخصصين الاجتماعيين، وعدم إشراكهم في أنشطة وفعاليات المدرسة، وغياب دور المدرسة في تهيئة البيئة المدرسية لجذب أبناء أفراد هذه الجماعات، وعدم تطبيق إلزامية ومجانية التعليم.
- وفي المرتبة الثالثة جاءت المعوقات الاقتصادية ومن أهمها انتشار البطالة والفقر بين أفراد العينة، وعم قدرة الأسرة على تحمل مصاريف الدراسة، وعدم الجدوى من التعليم من وجهة نظر أفراد العينة، واحتياج الأبناء في الأعمال المنزلية، وتفضيل الخروج للتسول بدلاً عن التعليم، واعتقاد أفراد العينة أن طبيعة العمل في النظافة لا تحتاج إلى تعليم.
- وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت المعوقات النفسية التي تتمثل في الشعور بالقهر والدونية والاحتمار وعدم المساواة من قبل المجتمع نتيجة العمل بمهنة النظافة والمهن المتدنية، والعيش في التجمعات السكنية العشوائية، وتقبل الواقع وعدم التفكير بتغييره، والشعور باليأس من الظروف القاسية في العيش والشعور بالخوف وفقدان الثقة بالآخرين.
- كما أظهر النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,05) بين آراء أفراد العينة في مجال المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وفقاً لمتغير الجنس، كما تبين من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,05) بين آراء أفراد العينة في مجال المعوقات التعليمية وفقاً لمتغير الجنس لصالح الذكور، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معوقات التحاق أبناء أفراد العينة بالتعليم وفقاً لمتغير الحالة التعليمية لصالح فئة يقرى ويكتب وتعليم أساسي.

ثانياً- توصيات الدراسة:

- تفعيل دور المثقفين وخطباء الجوامع ووسائل الإعلام في توعية المجتمع بخطورة تهमيش أفراد الجماعات الهامشية، وتبني سياسات وطنية عادلة تكفل لهم الحق في الحياة والعدالة، وعدم التمييز في التعامل معهم، وحقهم بالمواطنة المتساوية في المجتمع.
- إعادة تخطيط وتنظيم التجمعات السكنية التي تعيش فيها أفراد الجماعات الهامشية وتوسيع الطرقات ووصفها ومساعدتهم في الحصول على السكن المناسب، وتوفير الخدمات الأساسية برسوم رمزية وتقديم الرعاية بما يؤمن لهم حياة اجتماعية كريمة.
- تفعيل دور وسائل الإعلام والشخصيات الاجتماعية الفاعلة في الجماعات الهامشية للقيام بحملات توعية لأسر هذه الجماعات بالاهتمام بالنظافة والتخلي عن العادات والتقاليد السلبية التي تركز النظرة الدونية لهم وتعزلهم عن المجتمع.
- تفعيل دور إدارات التعليم والمنظمات الإنسانية والشخصيات الاجتماعية في الجماعات الهامشية للقيام بحملات توعية الأسر هذه الجماعات بأهمية تعليم أبنائهم والتغلب على المعوقات التي تواجه التحاقهم ومعالجة حالات الرسوب والتسرب من التعليم.
- توفير الخدمات التعليمية والتوسع في مدارس الفصل الواحد الصديقة للطفل في التجمعات السكنية للجماعات الهامشية، وتطبيق قانون إلزامية التعليم، وتطوير المناهج وطرق التدريس، وتهيئة البيئة المدرسية المناسبة لجذب أبنائهم إلى التعليم.
- توعية المعلمين بأهمية تعليم أبناء الجماعات الهامشية بوصفه عملاً وطنياً، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم والتخلي عن التعامل القائم على التمييز واستخدام العنف الجسدي والنفسي معهم، وتوعية الطلاب بتغيير بعض السلوكيات تجاههم.
- دراسة حالات المتسولين من أبناء الجماعات الهامشية المتسربين من التعليم وتمكينهم من المهارات الحرفية، ومساعدتهم في عمل المشاريع الإنتاجية بما يمكنهم من الدخول في سوق العمل والاعتماد على النفس في الدخل بدلاً عن التسول.
- التوسع في تقديم البرامج التعليمية والتدريبية لأباء وأمهات أسر الجماعات الهامشية بما يمكنهم من محو أميتهم الأبجدية والحرفية، ومنحهم قروض لعمل مشاريع صغيرة مدرة للدخل واستيعاب العاطلين منهم بما يمكنهم من الاهتمام بتعليم أبنائهم.
- تشجيع أسر الجماعات الهامشية على دفع أبنائهم للالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، وتقديم المساعدات الغذائية والمستلزمات الدراسية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم وإشراكهم في مختلف الأنشطة والفعاليات المتاحة بالمدرسة.



- رفع مستوى الوعي لدى أسر الجماعات الهامشية بأهمية الاهتمام بالنظافة وتعزيز مفهوم الذات والثقة بالنفس والتخلي عن العادات والتقاليد الاجتماعية التي تركز نظرة المجتمع الدونية لهم وتعزيز القيم التي ترفع من مكانتهم ودورهم في المجتمع.

ثالثاً- مقترحات الدراسة: يقترح الباحثان القيام بالدراسات الآتية:

- دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الهامشية في اليمن.
- دراسة الاحتياجات التعليمية والتدريبية للأمين من أفراد الجماعات الهامشية.
- دراسة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإدماج الجماعات الهامشية بالمجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

- الأهدل، طاهر محمد (2018): معوقات تعليم الفتيات بالتعليم العام في محافظة المحويت، مجلة جامعة الجزيرة، المجلد (الأول) - العدد (الأول) - السنة الأولى - جامعة الجزيرة - الجمهورية اليمنية.
- الأمم المتحدة (2011): التقرير الدوري الثاني حول مستوى تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادي والاجتماعي والثقافية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اليمن.
- الأسدي، سعيد جاسم، وآخرون (2008): أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مؤسسة ورث الثقافية، الطبعة الثانية، البصرة، العراق.
- بادي، أحلام شوقي (2008): العوامل المؤثرة في تعليم أبناء الجماعات الهامشية في أمانة العاصمة صنعاء، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة صنعاء.
- الجمهورية اليمنية (2016): تقرير التقييم المشترك للاحتياجات التعليمية بمحافظة لحج، منظمة رعاية الأطفال، اليمن.
- الجمهورية اليمنية (2014): التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، كلنا في المدرسة، اليونيسف، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية (2015): خارج أسوار المدارس تداعيات الحرب وآثارها على التعليم مركز الإعلام التربوي، تعز.
- الجمهورية اليمنية (2012): تقرير أوضاع الأطفال في اليمن، هيئة التنسيق لرعاية حقوق الطفل اليونيسف، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية (2013): التقرير الوطني الثالث للجمهورية اليمنية بشأن مستوى تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزارة حقوق الإنسان، صنعاء.
- الحيمي، عفاف (2003): التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر، دراسة للمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية للفترة من 1980-2000، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة صنعاء.
- حبيبي، ميلود وآخرون (2000): تعليم المشردون وتدريبهم مهنيًا، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيكو.
- الحاج، أحمد على (2012): نحو آلية لزيادة الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي والإنصاف بين الجنسين والتوسع في فرص تعليم المهمشين في الجمهورية اليمنية، بحث مقدم إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم للدول العربية في الخليج المكتب الإقليمي، الدوحة.
- الخياط، محمد أحمد (2007): الأقليات في الجمهورية اليمنية الأقدام . دراسة اثنوجرافية لأخدام محافظة تعز، مكتبة الرعد. صنعاء.
- خاشع، محمد الراوي (2008): المدخل إلى علم الإحصاء، جامعة الموصل، الطبعة الثانية، العراق.
- درويش، على (2004): الحكومة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم، الرياض - ريان، محمد علي طه
- (2006): دور مؤسسات تعليم الكبار في مواجهة تحديات التنمية بمحافظة سينا، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد الثالث، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.
- الزبير، فاطمة (2013): وضع الأحداث في اليمن، دراسة منشورة، منظمة اليونيسف، صنعاء.
- سلام، شيماء عبد الله (2017): العوامل الاجتماعية والمدرسية المؤثرة على تدني التعليم في ريف محافظة تعز، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة صنعاء.
- السيد، سميرة أحمد (2004): الأسس الاجتماعية للتربية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- السامرائي، عباس فاضل (2010): العوامل المؤثرة على المستوى الدراسي لطلبة المدارس الثانوية في قضاء سمراء، مجلة الدراسات التربوية، العدد العاشر.
- الشرجبي، عادل (1991): الأوضاع التعليمية لأطفال الفئات المهمشة دراسة نظرية على الأطفال المهمشين في حي عصر محافظة صنعاء، اليونيسف، اليمن.
- الشرجبي، عادل، وعثمان، عبده (2004): التهميش الحضري في المجتمع اليمني، دراسة اجتماعية للجماعات الهامشية في مدينتي صنعاء وعدن، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، صنعاء، اليمن.

- الشرجبي، عبد الحكيم وعبدالحفيظ، نبيل وأمين، ماجد(2006): الفئات المهمشة في اليمن (الأخدام)، المنتدى الاجتماعي الديمقراطي، عدن، اليمن.
- شجاع الدين، احمد محمد (2014): الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئة المهمشين، كلية الآداب-جامعة صنعاء.
- شجاع الدين، احمد وآخرون، (1996): الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، صنعاء.
- الفقيه، عبد السلام على (2013): التحولات السياسية والاجتماعية في اليمن، ورقة عمل مقدمة لندوة الخاصة بمناسبة الذكرى العشرين للوحدة اليمنية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.
- الفقيه، عبد السلام على (2012): تقويم واقع الجهود المبذولة لمواجهة الأمية في اليمن ومتطلبات تطويرها، مجلة الباحث الجامعي، العدد (26)، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.
- قايد، ولاية عبدة (2003): السكان والنمو الحضري والبيئي في اليمن، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع -كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة تونس.
- عوض، محسن (2012): قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربة جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة.
- عقلاق، عمر سعيد (2015): نظام التعليم في اليمن، ط2، قسم التربية وعلم النفس، كلية التربية سيئول - جامعة حضرموت.
- عثمان، عبده علي، وآخرون(2001): دراسة وضع أبناء الجماعات الهامشية في مديرية المنيرة، محافظة الحديدة، المركز اليمني للدراسات وبحوث العمل، صنعاء.
- عقبات، أمة الغفور زيد (2001): النظام الأسري للجماعات الهامشية (دراسة أنثروبولوجي لجماعة مختاره في مدينة صنعاء)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة صنعاء.
- غالب، مفيد محمود (2009): الفئات المهمشة في المجتمع اليمني (دراسة سيكولوجية لمجتمع الأخدام في مدينة تعز وإدماجهم في المجتمع)، رسال ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب -جامعة عدن.
- ملحم، سامي محمد (2002): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر. ط2، عمان، الأردن.
- المهدي، مجدي صلاح (2017): تسرب الفتيات من التعليم وانعكاساته على أدائهن التربوي، المجلة العربية لدراسات وبحوث التربية والإنسانية، العدد(6) جامعة المنصورة، مصر.
- مختار، محمد مجدي (2006): دراسة الأدوار التعليمية للأسرة الريفية لعينة مختارة من مدارس محافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
- ناجي، رجاء (1999م): الأطفال المهمشون قضاياهم وحقوقهم، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة-اسيسكو، مطبعة المعارف الجديد، المملكة المغربية، الرباط.
- الناصر، عبد الله سهو (2014): التسرب من التعليم الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال، المملكة الأردنية، عمان.
- وزارة التربية والتعليم(2003): الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، 2003-2015 م، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء.

- Chevalier Amaud and Others(2003): Amulet Country Study – Of inter –Generational Educational „Mobility " Pepper Presented at University Of Southampton, March 17th.
- Hussein Ibtehal A.; Amany A. Nader and Riham I. El-Sanet (2015) : Study Reasons of Reluctance the Students From the Study Tudy In the Basic Education Schools In Dakahla Governorate ,Economic. and Social Sci ,Mansoura Univ ,Vol.6(11):2015.
- Women National Committee(2005): Society Violence and Female Education, Executive Summaries Of Papers Presented To The National Conference On Violence Against Women 6-7 March 2005, Sana'a,p2.



واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن في ضوء ضمان مؤشرات الجاذبية للفترة من (2013 - 2017)

د/ جميل عبد الخالق العريقي

أستاذ المالية العامة والحسابات القومية المشارك بقسم الاقتصاد

كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز - الجمهورية اليمنية

مستشار وزارة المالية، ووكيل وزارة المالية اليمنية سابقاً

Tel: 00967-771201958

Emil:jameelariqi@gmail.com

الملخص:

تركز الدراسة على أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن بوصفه أداة لتعويض الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ كونه أحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي وإقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات النفطية وغير النفطية، كالصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات تنافسية للتصدير تكون مؤهلة في الأسواق العالمية، وهو ما يساعد في وجود قطاع تصديري قوي يعمل على زيادة التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل صادرات سلعية وخدمات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن في ضوء مؤشر الأداء العام والترتيب والقيمة، وبما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل تجربة اليمن في مجال ضمان مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوير أنشطتها ومشروعاتها الجديدة وتحديدها ترتيبها على المستوى الدولي والإقليمي، وفق بعض المحددات الثلاثة الرئيسية. كما تهدف الدراسة إلى تحليل اليمن في مجال جذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي وبيان بعض التحديات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تطرق المنهج الوصفي لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد هيكل الصادرات والواردات والدول المصدرة والمستوردة للسلع، ومن ثم تكلفة الاستثمار على المستوى الإقليمي والقطاعي وأثرها السلبي في صادرات الأسواق العالمية، أما المنهج التحليلي فيأتي لتحليل البيانات والمعلومات الخاصة برصد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن للأزمة السياسية والحرب منذ 2011 حتى الآن تأثيراً كبيراً على تدهور الاستثمار وهروب الاستثمار الأجنبي المباشر من العمل في معظم القطاعات التي كان قد بدأ العمل بها، والإضرار بمعظم المنشآت الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية، وضربت البنية التحتية من طرق وكباري وشبكة اتصالات ومحطات كهرباء ومنشآت زراعية وسمكية، وكانت نتائجها توقف نشاط هذه المشاريع توفقاً



نهائياً، وآثار طارئة للمستثمرين العرب والأجانب، وجعلهم يقررون أن الاستثمار الأجنبي المباشر غير ممكن في اليمن، وأنه خلال الفترة من (2014-2017) احتلت الصين المرتبة الأولى بوصفها أهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن بإجمالي صادرات بلغت (6.354.000) مليون دولار خلال الفترة من (2014-2017)، وأهم عشرة دول مستثمرة في اليمن هي: (الهند، سلطنة عمان، الصين، سنغافورة، أمريكا، فرنسا، أستراليا، الإمارات)، بعدد (8) مشاريع مقابل عدد (8) شركات، بتكلفة إجمالية مقدارها (853) مليون دولار، بحسب التوزيع القطاعي أن قطاع الاتصالات احتل المرتبة الأولى في توزيع تكلفة الاستثمار بتكلفة (409) مليون دولار، وفي المرتبة الثانية الرعاية الصحية بتكلفة (289) مليون دولار، والمرتبة الثالثة الطاقة البديلة بتكلفة (220) مليون دولار، فيما جاء كلٌّ من المنسوجات والغذاء والتبغ بقيمة (13، 16) مليون دولار على التوالي، وهي أقل تكلفة بالنسبة لكامل الاستثمارات الواردة قطاعياً.

وأوصت الدراسة بضرورة توقف الحرب والأزمة السياسية واللجوء للحوار الديمقراطي لتحقيق مصالحة ومشاركة سياسية من كل الأطراف المتنازعة؛ لأن ذلك أحد الركائز الأساسية لإعادة تشغيل الاقتصاد وتنشيط الاستثمار بأنواعه المحلي والأجنبي المباشر، وحشد الطاقات العلمية والإعلامية وقيادات الرأي ومراكز البحث ومراكز القرار بالعمل على الدعوة لمؤتمر عربي دولي لدعم اليمن ولتنشيط الاستقرار السياسي، والعودة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعوة دول التحالف إلى إعادة الإعمار وبناء ما خربته الحرب وإيجاد قاعدة بيانات ومعلومات عن البيئة الاستثمارية في اليمن، صياغة استراتيجية وسياسات وبرامج استثمارية لجذب الاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال، كذلك إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وتكنولوجية وخدمية وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة، وأيضاً السماح لدخول مستثمرين جدد وتدريبهم بما يعظم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق الأولويات والكفاءة الاقتصادية والتنافسية وفق معايير الجودة وحرية الأسواق.

**Abstract:**

The study focuses on the importance of foreign direct investment in Yemen as a tool for compensating domestic savings and achieving increase in growth rates of gross domestic production, as it is one of the main objectives of attracting foreign capital and establishing productive projects in all fields of oil and non-oil, such as industrial, agricultural and service that aim to produce competitive goods and services that are eligible to be exported to the global markets. That helps to have a strong export sector which can work for increasing investment flows which are presented in the form of commodity exports and services that attract foreign direct investment in Yemen according to the general performance indicator, rank and value that leads to address the deficit of payments balance and increase in foreign exchange earnings. The study aims to analyze Yemen experience in the field of ensuring foreign direct investment attractiveness indicator through developing its new activities and projects and determining its ranking position at the international and regional level, according to some of the main three determinants. The study also aims to analyze Yemen in the field of attracting and employing foreign investments and explaining some of the challenges. The study depended on the descriptive and analytical approaches. The descriptive approach addresses the reality of foreign direct investment, determining the structure of exports and imports, countries exporting and importing of commodities and then the cost of investment at the regional and sectorial level and its negative effect on the exports of global markets. The analytical approach comes to analyze the data and information related to monitoring the reality of foreign direct investment in Yemen. The most important findings of the study is that the political crisis and war since 2011 up to this date had a major effect on the deterioration of investment and the escape of foreign direct investment from work in most of the sectors that had started work on. Damage in most economic facilities, investment projects, infrastructure ruin of roads and bridges, communications network, power plants, agricultural and fishery establishments led to breaking down of these projects activities completely. This break down provoked rebelling effects to the Arab and foreign direct investment in Yemen. During the period of (2014-2017), China ranked the first position as the most important exporter of goods to Yemen with total value of exports that reached (\$ 6.354.000). The ten most important countries invest in Yemen are: India, Oman, China, Singapore, America, France, Australia and UAE, with 8 projects against 8 companies, with a total cost of \$853 million. According to the sectorial distribution, the telecom sector ranked first position in the distribution of investment cost, with a value of \$ 409 million. The second rank was the health care at a cost of \$ 289 million. The third rank was the alternative energy at a cost of \$ 220 million. Textiles, food and tobacco got \$



13 and \$ 16 million respectively, which is the least cost on the whole investment received by sectors.

The study recommends that it is necessary to stop the war, the political crisis and resorting to democratic dialogue to achieve reconciliation and political participation from all the conflicting parties, because this is one of the main pillars to re-activate the economy and promote domestic and foreign direct investment of all kinds. It recommends to mobilize scientific and media capacities, opinion leaders, research centers and decision-making centers to work on calling for an Arab and international conference to support Yemen and to enforce political stability, return to economic reform programs and activate local and foreign investments, inviting the coalition countries to rebuild and fix the ruin made by the war, finding out a database and information about the investment environment in Yemen, forming a strategy, policies and investment programs to attract investment, trade, tourism and business as well as establishing free zones, industrial, technological and service cities and linking them to various means of communication and transport, allowing the entry of new investors and training them in order to maximize the returns of foreign direct investment according to priorities and economic efficiency and competitiveness, according to quality standards and free markets.



مقدمة:

لقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام من قبل جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، ولعل من أهم عوامل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن هو الموقع الجغرافي الملائم والتميز بوصفه موقعاً متوسطاً بين الشرق والغرب، وممرًا تجاريًا وملاحياً مهمًا تستخدمه وسائل المواصلات العالمية المختلفة، كما يتوفر في اليمن نطاق واسع من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد المعدنية المختلفة، وتتمتع اليمن بزراعة متنوعة وخط ساحلي طويل للاصطياد السمكي، ويمثل هذان القطاعان إمكانيات كبيرة وغنية. ويتوفر عدد من المقومات لجعل السياحة صناعة مستقبلية جالبة، وتتمتع اليمن بأيدي عاملة وفيرة ورخيصة تعد عامل جلب للاستثمار، ويؤدي ميناء عدن الذي اشتهر عبر التاريخ والمنطقة الحرة دورًا أساسيًا في تنمية قطاعات الصناعة والاستثمار وتنشيط التجارة التصديرية والعبارة، وبالتدرج أصبح هناك قبول عام للاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أحد المرتكزات الاقتصادية للنمو الاقتصادي لما يحققه من فوائد جمة في مجال خلق فرص العمالة، ونقل التكنولوجيا وغيرها.

كما أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليس هدفًا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف التنمية للدول، ومن هذا المنطلق تحظى مسألة تعظيم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقياس تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية، وتكوين رأس المال الثابت والبحث العلمي والتطوير بالأولوية، وبناءً على هذا القياس والتقدير يمكن وضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي في التنمية وعلى استدامتها، ومن ثم فإن تناول هذا الموضوع سيوضح الكثير من انعكاسات الواقع والمستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن في ضوء مؤشرات الجاذبية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في توضيح مستقبل اليمن في ضمان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء تطوير مشروعات الاستثمار وكيفية جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير الهيكل السلعي للصادرات والواردات وتخفيض تكلفة الاستثمار وفقًا لمؤشر الأداء العالمي لضمان جاذبية الاستثمار في اليمن، ومن ثم ينبثق من إشكالية الدراسة سؤال رئيس "ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن في ضوء مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار؟"، ومن ثم يتفرع من السؤال الرئيس عدة أسئلة بحثية تتمثل في الآتي:

1- ما هي الدول والشركات المستثمرة في اليمن؟

2- ما هو حجم الواردات واتجاه الصادرات من اليمن خلال الفترة (2013-2017)؟

- 3- ماهي الشركاء في التجارة الخارجية لليمن؟
- 4- ما هي السلع والمنتجات التي تصدرها وتستوردها اليمن؟
- 5- ما هي المحددات والمتغيرات التي تنبثق من مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار؟
- 6- ما هي معوقات وإشكالات الواقع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من محاولة معرفة الدور الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالاقتصاد اليمني، ومدى إيجابية هذا الدور في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تعصف بالدول العربية، مُتخذة من تجربة اليمن وتفاصيل هذه التجربة نموذجًا أساسيًا لمعرفة هذا الدور، ولما لهذه التجربة من اتساع ووضوح، كما أن دراسة تجربة اليمن تعطي نتائج جيدة؛ لأنها مرت بأزمات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي بدوره يسهل معرفة الدور الذي لعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد اليمني خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل تجربة اليمن في مجال ضمان مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوير أنشطتها ومشروعاتها الجديدة، وتحديد ترتيبها على المستوى الدولي والإقليمي وفق بعض المحددات الثلاثة الرئيسية، كما تهدف الدراسة إلى تحليل الواقع اليمني في مجال جذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي وبيان بعض التحديات، ومن ثم الخروج ببعض التوصيات للاستفادة من هذا المورد المالي للاستثمار بوصفه وعاءً لتنمية الاقتصاد اليمني.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال تطرق المنهج الوصفي الذي يصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد هيكل الصادرات والواردات والدول المصدرة والمستوردة للسلع، ومن ثم تكلفة الاستثمار على المستوى الإقليمي والقطاعي وأثرها السلبي في صادرات الأسواق العالمية، أما المنهج التحليلي فيأتي لتحليل البيانات والمعلومات التاريخية الخاصة برصد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، وتحليل الآثار التي تسببها هذه العوامل.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات المدة (2013-2017)، ومن ثم الوقوف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، ومن ثم عرض أهم مشاريع الاستثمار الجديدة ومؤشرات الأداء والترتيب في ضوء مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار.



تقسيمات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة والإحاطة بأهدافها، تم تقسيم الدراسة إلى عدة عناصر رئيسية، على النحو الآتي:

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة.
- الهيكل السلعي للصادرات والواردات في اليمن.
- الأداء العام والترتيب في مؤشر ضمان الجاذبية.
- معوقات وإشكالات الواقع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

اهتمت العديد من الأدبيات بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتناولت دوافعه ومحدداته الكثير من الدراسات، فمنذ ظهور الفكر الكلاسيكي وحتى الآن لا يزال التنظير مستمراً بسبب التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل مستمر في العالم⁽¹⁾، ويتم معظم الاستثمار الأجنبي المباشر بوساطة الشركات متعددة الجنسية، بسبب احتياطاتها المالية الكبيرة والمتزايدة؛ ما يجعلها بحاجة إلى استثمار مستمر؛ ولذا توسعت أعمالها في الخارج، فضلاً عن امتلاكها معرفة خاصة بالأسواق واحتكارها للتكنولوجيا، وسهولة حصولها على التمويل اللازم، ما يمكنها من تخفيض تكلفتها الكلية⁽²⁾، أما الجهات الأخرى التي يمكن أن تتعهد بالاستثمار الأجنبي المباشر فهم الأفراد بمعنى أشخاص طبيعيين، أو مصادر حكومية، والشركات الدولية المتخصصة والمؤسسات المالية والاستثمارية (قطاع عام أو خاص أو مختلط)⁽³⁾.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعرف مفهوم الاستثمار من الناحيتين اللغوية والاقتصادية، ففي المعنى اللغوي تستخدم كلمة استثمار، وهي مصدر استثمر، للدلالة على "طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه

(1) سعيد محمد أحمد، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصادات العربية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 35.

(2) البريتيني، ج. م، "التخلف والتنمية في العالم الثالث" نقله إلى العربية: زهير الحكيم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت، 1974، ص 78.

(3) نادية منصور محمود الكركي، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق"، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص 63.



والانتفاع به"، أما من الناحية الاقتصادية فيُعرف الاستثمار بأنه: "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية"⁽¹⁾.

وينطوي مفهوم الاستثمارات الأجنبية تاريخياً على تصدير رأس المال من بلد معين يُسمى البلد المصدر أو الوطن الأم؛ إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة، ويتم ذلك عن طريق تصدير الخامات أو المواد الأولية مثلاً من البلد الأم، حيث يتم إعادة تشكيلها إلى منتجات تبلغ قيمتها أضعاف قيمة الخامات، وبعد ذلك يقوم البلد المضيف بشراء القليل من المنتجات الصناعية المستوردة من بيع خاماته، ومن ثم يعمل رأس المال على تشكيل قطاع داخلي أجنبي منعزل عن اقتصاد البلد المضيف.⁽²⁾

كما يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "استثمار طويل الأجل يقوم به كيان سواء كان أفراداً أو مؤسسات أعمال، مقيم في اقتصاد معين في البلد الأم على مشروع مقام في اقتصاد آخر في البلد المضيف."⁽³⁾ أما منظمة التجارة العالمية فتُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يحدث عندما يمتلك مُستثمر مقيم في (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في (البلد المضيف) بقصد إدارته، ونظراً لصعوبة تحديد مفهوم السيطرة وللأغراض الإحصائية، فقد عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية.⁽⁴⁾

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتوقف قرار القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر على عاملين مهمين، يتمثل الأول بالمزايا التي تتمتع بها البلدان المضيفة وأهمها مزايا الموقع، ويتمثل العامل الثاني بإمكانية التوفيق بين اعتبارات الشركات المتعددة الجنسية في الأجل الطويل⁽⁵⁾، ويمكن تصنيف الاستثمار المباشر على أساس الملكية بأشكال عدة؛ حيث تقوم بعض المشاريع على أساس التملك المطلق، وتقوم الأخرى على أساس التملك الجزئي، وفيما يلي توضيح لأهم هذه الأشكال الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.⁽⁶⁾

(1) هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً"، بغداد 2002، ص 81.

(2) رياض نصر الذكي، "مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الحديثة في الكويت"، المعهد العربي للتخطيط، ورقة بحثية، الكويت، 2012، ص 13.

(3) صابرين عبد الواحد، "المفاضلة بين القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002، ص 93.

(4) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2016)، ص 71.

(5) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2017)، ص 134.

(6) محمد السيد السباعي، "أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، ورقة بحثية، مكتبة بيومي، القاهرة، 2013، ص 9.

أ- الاستثمار المملوك بالكامل:

تفضل الشركات المتعدية الجنسية هذا الشكل عن باقي الأشكال، وذلك بسبب قيام تلك الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الاقتصادي سواء أكان إنتاجياً أم خدمياً في الدولة المضيفة، وفضلاً عن هذا فإنه يسمح بوضع مراقبة قصوى على العمل من جانب؛ لذا نجد أن الدول المضيفة تتردد كثيراً بالتصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، بل ترفضها في معظم الأحيان⁽¹⁾، ويعود سبب تردد قبول معظم الدول المضيفة ولاسيما دول العالم الثالث لهذا الشكل، للخوف من التبعية الاقتصادية، والخوف من سيطرة الشركات الأجنبية على أسواقها.⁽²⁾

ب- الاستثمار المشترك:

يتمثل الاستثمار المشترك بالمشروع الذي يمتلكه أو تشارك فيه دولتان أو أكثر، ولا تقتصر المشاركة على رأس المال فقط، بل تمتد لتشمل الإدارة والخبرة، وبراءة الاختراع والعلامات التجارية، وأن هذا الشكل ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيه شركة دولية تمارس حقاً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه، ولهذا الشكل سمات عدة أهمها، أنه اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني، والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل الدولة المضيفة، والطرف الوطني يكون تابعاً للقطاع العام أو الخاص، وقد يشارك أحد الأطراف بحصة رأس المال كله بينما يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا مثلاً، وللطرفين حق المشاركة في إدارة المشروع.⁽³⁾

ج- الاستثمار في المشروعات وعمليات التجميع:

تكون المشروعات هنا على شكل اتفاقية بين طرفين أحدهما أجنبي والآخر وطني (قطاع عام أو خاص)، حيث يقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلاً، وفي معظم الأحيان، وبالأخص في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة وغيرها، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي⁽⁴⁾.

(1) زاهد محمد ديري، "إدارة الأعمال الدولية"، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص53.

(2) دينا أحمد عمر، "أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 68(29)، بغداد، 2007، ص38.

(3) غريب بولرياح، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة الباحث، مخبر قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد 10(10)، 2012، ص21.

(4) حلا سامي خضير، "الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 80(80)، 2010، ص23.



ثانياً- مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة:

1- أهم الدول المستثمرة في اليمن للمدة (2013-2017):

تشير بيانات المدة من (2013-2017) إلى أن أهم عشرة دول مستثمرة في اليمن هي: (الهند، سلطنة عمان، الصين، سنغافورة، أمريكا، فرنسا، أستراليا، الإمارات)، وقد بلغت عدد المشروعات القائمة لتلك الدول (8) مشاريع مقابل عدد (8) شركات، وقد بلغ إجمالي التكلفة لتلك المشروعات ما مقداره (853) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

أهم الدول المستثمرة في اليمن للمدة (2013-2017)

(القيمة بالمليون دولار)

م	الدولة	التكلفة	عدد المشاريع	عدد الشركات
1	الهند	220	1	1
2	سلطنة عمان	178	1	1
3	الصين	134	1	1
4	سنغافورة	134	1	1
5	الولايات المتحدة الأمريكية	134	1	1
6	فرنسا	23	1	1
7	أستراليا	22	1	1
8	الإمارات	8	1	1
	الإجمالي	853	8	8

المصدر: FDI intelligence from the Financial Times

ويتبين من الجدول السابق أن جميع الدول تساوت في عدد المشروعات وعدد الشركات، ولكن اختلفت في القيمة، حيث احتلت الهند المرتبة الأولى فقد بلغت إجمالي تكلفتها (220) مليون دولار في حين احتلت سلطنة عمان المرتبة الثانية بقيمة بلغت (178) مليون دولار، كما جاءت الصين وسنغافورة وأمريكا متساوية في التكلفة والتي بلغت (134) مليون دولار متخذة مراتبها على التوالي، مقارنة بدولة الإمارات التي احتلت المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة تكلفتها (8) مليون دولار ضمن مجموعة الدول المستثمرة في تلك الفترة.

2- أهم الشركات المستثمرة في اليمن للمدة (2013-2017):

تشير بيانات المدة من (2013-2017) إلى أن أهم خمسة شركات مستثمرة في اليمن هي: "Bharat Heavy Electricals (BHEL), Raysut Cement, SEA-ME-WE 5, AAE-1 Consortium, Verizon Communications"، وتنتسب تلك الشركات للبلدان (الهند، سلطنة عمان، سنغافورة، الصين، أمريكا) بنفس ترتيب الشركات المذكورة، وكما موضح بالجدول الآتي، وقد بلغت التكلفة ما مقداره (800) مليون دولار كإجمالي لتلك الشركات المستثمرة، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (2).



جدول رقم (2)

أهم الشركات المستثمرة في اليمن للمدة (2013-2017)

(القيمة بالمليون دولار)

م	الشركة	البلد	التكلفة
1	Bharat Heavy Electricals (BHEL)	الهند	220
2	Raysut Cement	سلطنة عمان	178
3	SEA-ME-WE 5	سنغافورة	134
4	AAE-1 Consortium	الصين	134
5	Verizon Communications	الولايات المتحدة الأمريكية	134
	الإجمالي		800

المصدر: FDi intelligence from the Financial Times

ويتبين من الجدول السابق أن الهند احتلت المرتبة الأولى في معدل التكلفة حيث بلغ إجمالي التكلفة (220) مليون دولار، وتليها في المرتبة الثانية سلطنة عمان حيث بلغ إجمالي التكلفة (178) مليون دولار، وتليها في المرتبة الثالثة سنغافورة والصين والولايات المتحدة الأمريكية والتي تساوت في تكلفتها ليبلغ إجمالي التكلفة (134) مليون دولار ضمن مجموعة الشركات المستثمرة خلال تلك الفترة.

3- توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن إقليمياً للمدة (2013-2017):

تشير بيانات المدة من (2013-2017) أن منطقة آسيا والمحيط الهادي احتلت المرتبة الأولى في نسب توزيع تكلفة الاستثمار إقليمياً؛ حيث بلغت نسبتها (59.8%) مقارنة بدول أوروبا الغربية، التي بلغت نسبتها (2.7%)، فيما احتلت الشرق الأوسط المرتبة الثانية لتبلغ نسبتها (21.8%)، وتليها في المرتبة الثالثة أمريكا الشمالية التي بلغت نسبتها (15.7%)، وقد بلغت القيمة الإجمالية لتكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن على المستوى الإقليمي (851.6) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب التوزيع الإقليمي للمدة (2013-2017)

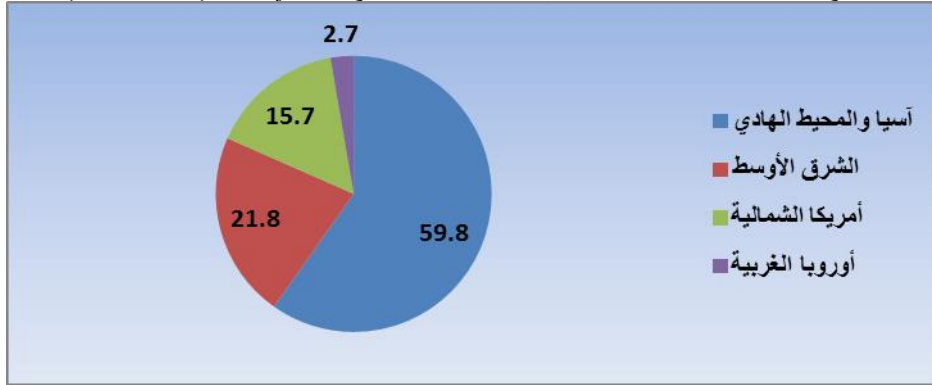
(القيمة بالمليون دولار)

م	الإقليم المستثمر	التكلفة	النسبة
1	آسيا والمحيط الهادي	509.3	59.8%
2	الشرق الأوسط	185.7	21.8%
3	أمريكا الشمالية	133.8	15.7%
4	أوروبا الغربية	22.8	2.7%
	الإجمالي	851.6	-

المصدر: FDi intelligence from the Financial Times

شكل رقم (1)

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب التوزيع الإقليمي للمدة (2013-2017)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ونسب الجدول رقم (3).

4- توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن قطاعياً للمدة (2013-2017):

تشير بيانات المدة من (2013-2017) أن قطاع الاتصالات احتل المرتبة الأولى في توزيع تكلفة الاستثمار؛ حيث بلغت تكلفته (409) مليون دولار، تليها في المرتبة الثانية تكلفة الرعاية الصحية، حيث بلغت (289) مليون دولار، وقد احتلت المرتبة الثالثة تكلفة الطاقة البديلة/ المتجددة؛ حيث بلغت (220) مليون دولار، فيما جاء كلٌّ من المنسوجات والغذاء والتبغ لتبلغ (13، 16) مليون دولار، ولتكون أقل تكلفة على التوالي بالنسبة لكامل الاستثمارات الواردة قطاعياً، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب التوزيع القطاعي للمدة (2013-2017)

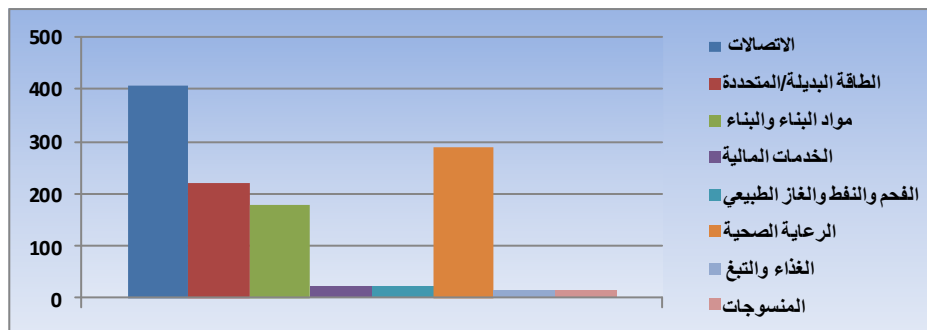
(القيمة مليون دولار)

م	البند	التكلفة
1	الاتصالات	409
2	الطاقة البديلة/المتجددة	220
3	مواد البناء والبناء	178
4	الخدمات المالية	23
5	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22
6	الرعاية الصحية	289
7	الغذاء والتبغ	13
8	المنسوجات	16
	الإجمالي	1170

المصدر: FDI intelligence from the Financial Times

شكل رقم (2)

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب التوزيع القطاعي للمدة (2013-2017)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ونسب الجدول رقم (4).



ثالثاً- الهيكل السلعي للصادرات والواردات في اليمن:

تناول هذا المحور أهم الدول المصدرة للسلع والمنتجات إلى اليمن للمدة (2014-2017)، وكذلك الدول المستوردة للسلع والمنتجات من اليمن خلال العام (2014-2017) على النحو الآتية:

1- الدول المُصدرة للسلع والمنتجات إلى اليمن خلال العام (2014):

تشير بيانات العام (2014) إلى أن أهم عشرة دول مُصدرة للسلع إلى اليمن هي: (الصين، الهند، تركيا، البرازيل، اليابان، هولندا، أمريكا، فرنسا، كوريا الجنوبية، أستراليا)، وقد بلغت قيمة صادرات تلك الدول وأخرى ما قيمته (10.221) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (5).

بينما في العام (2014) احتلت الصين المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن، فقد بلغت قيمة صادراتها (2.201) مليون دولار بنسبة (21.5%) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية الهند لتبلغ قيمة صادراتها (1.331) مليون دولار بنسبة (13.0%)، فيما جاءت أستراليا في المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (284) مليون دولار بنسبة (2.5%) من حصة الواردات، فيما سجلت بعض الدول الأخرى قيمة صادرات (3.407) بنسبة (33.1%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة عالية مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

تشير بيانات العام (2015) إلى أن أهم عشرين دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن هي: (الصين، سلطنة عمان، السعودية، الهند، تركيا، أستراليا، هولندا، البرازيل، روسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، ألمانيا، أمريكا، ماليزيا، الأرجنتين، فرنسا، اليابان، بلجيكا، إيطاليا، جنوب أفريقيا)، وقد بلغت قيمة صادرات تلك الدول وأخرى ما قيمته (6.100) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (5)؛ حيث احتلت الصين المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن، فقد بلغت قيمة صادراتها (1.436) مليون دولار بنسبة (22.6%) من حصة الواردات، وجاء في المرتبة الثانية سلطنة عمان لتبلغ قيمة صادراتها (562) مليون دولار بنسبة (9.2%)، فيما جاءت جنوب أفريقيا في المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (58) مليون دولار بنسبة (1.0%) من حصة الواردات، فيما سجلت بعض الدول الأخرى قيمة صادرات (361) بنسبة (5.9%) من حصة الواردات على مستوى العالم.

تشير بيانات العام (2016) إلى أن أهم عشر دول مُصدرة للسلع إلى اليمن هي: (الصين، تركيا، سلطنة عمان، الهند، البرازيل، السعودية، مصر، أستراليا، أمريكا، الأرجنتين)، وقد بلغت قيمة صادرات تلك الدول ما قيمته (2.934) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (5) كذلك الصين احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن، فقد بلغت قيمة صادراتها (1.710) مليار دولار بنسبة (27.4%) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية تركيا لتبلغ قيمة صادراتها (537) ألف دولار بنسبة (36.8%)، فيما احتلت الأرجنتين المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (168) مليون دولار بنسبة (3.6%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة متساوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.



تشير بيانات العام (2017) إلى أن أهم عشر دول مُصدرة للسلع إلى اليمن هي: (الصين، تركيا، السعودية، البرازيل، الهند، سلطنة عمان، روسيا، مصر، أستراليا، أمريكا)، وقد بلغت قيمة صادراتها ما قيمته (3.069) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (5) وأيضاً الصين احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن؛ إذ بلغت قيمة صادراتها (1.646) مليار دولار بنسبة (34.9%) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية تركيا لتبلغ قيمة صادراتها (573) ألف دولار بنسبة (12.2%)، فيما احتلت أمريكا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (205) مليون دولار بنسبة (4.3%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

جدول رقم (5)

أهم الدول المُصدرة للسلع إلى اليمن وقيمة واردات اليمن والنسبة % من حصة الواردات للفترة 2014-2017 (القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	الدول المُصدرة	2014		2015		2016		2017	
		(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة
1	الصين	21.5	2.201	23.6	1.436	36.8	1.710	34.9	1.646
2	الهند	13.0	1.331	7.6	461	9.6	448	7.8	370
3	تركيا	6.3	647	6.5	395	11.6	537	12.2	573
4	البرازيل	4.4	452	3.5	214	8.3	384	8.6	404
5	اليابان	4.2	433	1.9	113	0.0	-	0.0	-
6	هولندا	4.0	413	4.0	246	0.0	-	0.0	-
7	الولايات المتحدة الأمريكية	3.6	365	2.6	158	3.7	171	4.3	205
8	فرنسا	3.5	361	2.0	121	0.0	-	0.0	-
9	كوريا الجنوبية	3.2	322	3.3	203	0.0	-	0.0	-
10	أستراليا	2.5	284	4.7	289	4.0	188	4.4	208
11	سلطنة عمان	-	-	9.2	562	11.2	518	6.9	327
12	المملكة العربية السعودية	-	-	8.5	517	6.5	304	9.0	423
13	روسيا	-	-	3.4	206	0.0	-	6.4	304
14	تايلاند	-	-	2.8	172	0.0	-	0.0	-
15	ألمانيا	-	-	2.7	162	0.0	-	0.0	-
16	ماليزيا	-	-	2.5	154	0.0	-	0.0	-
17	الأرجنتين	-	-	2.1	129	3.6	168	0.0	-
18	بلجيكا	-	-	1.1	67	0.0	-	0.0	-
19	إيطاليا	-	-	1.1	66	0.0	-	0.0	-
20	جنوب أفريقيا	-	-	1.0	58	0.0	-	0.0	-
21	مصر	-	-	0.0	-	4.6	215	5.4	254
	أخرى	33.1	3.407	5.9	361	0.0	-	0.0	-
	الإجمالي	-	10.221	-	6100	-	2934	-	3069

2- أهم الدول المستوردة للسلع والمنتجات من اليمن للمدة (2014-2017):

تشير بيانات العام (2014) إلى أن أهم عشر دول مستوردة للسلع من اليمن، هي: (اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، الصين، سنغافورة، تايلاند، سلطنة عمان، باكستان، تايبيه الصينية، ماليزيا)، وقد بلغ إجمالي واردات تلك الدول وأخرى بقيمة (201.522) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (6)، أن اليابان احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (41.619) مليون دولار بنسبة (20.6%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية الهند لتبلغ قيمة واردتها (27.287) مليون دولار بنسبة (13.5%)، فيما احتلت ماليزيا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (4.756) مليون دولار بنسبة (3.2%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

تشير بيانات العام (2015) إلى أن أهم عشرين دولة مستوردة للسلع من اليمن هي: (الصين، كوريا الجنوبية، الهند، السعودية، اليابان، تايلاند، أمريكا، سلطنة عمان، تايوان، هونغ كونغ، تركيا، ماليزيا، أثيوبيا، الأردن، إيطاليا، الكويت، البحرين، المملكة المتحدة، ألمانيا، سيرلانكا)، وقد بلغ إجمالي واردات تلك الدول وأخرى ما قيمته (1.948) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (6)، أما الصين فاحتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (890) مليون دولار بنسبة (45.7%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية كوريا الجنوبية لتبلغ قيمة واردتها (361) مليون دولار بنسبة (18.5%)، فيما احتلت سيرلانكا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (2.2) مليون دولار بنسبة (0.1%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

تشير بيانات العام (2016) إلى أن أهم عشرة دول مستوردة للسلع من اليمن هي: (سلطنة عمان، الصين، السعودية، مصر، تايلاند، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الهند، هولندا)، وقد بلغ إجمالي واردات تلك الدول ما قيمته (604) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (6). احتلت سلطنة عمان المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (297) مليون دولار بنسبة (46.4%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية الصين لتبلغ قيمة واردتها (166) مليون دولار بنسبة (26.0%)، فيما احتلت هولندا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (4) مليون دولار بنسبة (0.7%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

كما تشير بيانات العام (2017) إلى أن أهم عشر دول مستوردة للسلع من اليمن هي: (الصين، سلطنة عمان، تايلاند، السعودية، الهند، كوريا الجنوبية، مصر، باكستان، هونغ كونغ، روسيا)، وقد بلغ



إجمالي واردات تلك الدول ما قيمته (720) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (6)، احتلت الصين المرتبة الأولى بوصفها أهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (427) مليون دولار بنسبة (49.2%) من حصة الصادرات، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الثانية لتبلغ قيمة واردتها (110) مليون دولار بنسبة (12.7%)، فيما احتلت روسيا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (14) مليون دولار بنسبة (1.7%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة متساوية مع هونغ كونغ، ومنخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

جدول رقم (6)

أهم الدول المستوردة للسلع من اليمن وقيمة واردات اليمن والنسبة % من حصة الصادرات للمدة 2014-2017

الترتيب	الدول المُصدرة	2014		2015		2016		2017	
		القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)
1	اليابان	20.6	41.619	6.9	135	-	-	-	-
2	الهند	13.5	27.287	9.2	179	0.8	5	2.9	25
3	كوريا الجنوبية	8.0	16.196	18.5	361	2.6	17	1.9	17
4	الصين	7.8	15.760	45.7	890	26	166	49.2	427
5	سنغافورة	7.6	15.401	-	0	-	-	-	-
6	تايلاند	6.3	12.718	3.2	62	3.2	20	6.1	53
7	سلطنة عمان	4.7	9.515	1.2	24	46.4	297	12.7	110
8	باكستان	3.5	7.077	-	0	-	-	1.8	16
9	تايبه الصينية	2.7	5.485	-	0	-	-	-	-
10	ماليزيا	2.4	4.756	0.4	8	1.3	9	-	-
11	المملكة العربية السعودية	-	-	7.3	142	6.1	39	3.1	27
12	الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	2.5	49	-	-	-	-
13	تايوان	-	-	0.9	18	-	-	-	-
14	هونغ كونغ	-	-	0.7	13	2.8	18	1.7	15
15	تركيا	-	-	0.6	11	-	-	-	-
16	اثيوبيا	-	-	0.4	7	-	-	-	-
17	الأردن	-	-	0.4	7	-	-	-	-
18	إيطاليا	-	-	0.3	7	-	-	-	-
19	الكويت	-	-	0.3	6	-	-	-	-
20	البحرين	-	-	0.3	5	-	-	-	-
21	المملكة المتحدة	-	-	0.2	3	-	-	-	-
22	ألمانيا	-	-	0.1	3	-	-	-	-
23	سيرلانكا	-	-	0.1	2	-	-	-	-
24	مصر	-	-	-	0	4.5	29	1.9	16
25	هولندا	-	-	-	0	0.7	4	-	-
26	روسيا	-	-	-	0	-	-	1.7	14
-	أخرى	22.2	46.103	0.8	15	-	-	-	-
-	الإجمالي	-	201.522	-	1948	-	604	-	720

المصدر: Interational Trade Center-Trade Map

تشير البيانات أن إجمالي قيمة الصادرات من المنتجات والسلع التي تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى بلغت 10.1 مليون دولار، في حين بلغ إجمالي الواردات من المنتجات والسلع التي تستوردها اليمن 12.1 مليون دولار، وهذا بحسب ما توافر من بيانات العام 2013، وهو ما يوضحه الجدول رقم (7).



جدول رقم (7)

إجمالي قيمة السلع التي تصدرها وتستوردها اليمن في العام 2013

"القيمة بالمليون دولار"

2013	القيمة
10.1	إجمالي قيمة الصادرات
12.1	إجمالي قيمة الواردات

المصدر: .Interactive Trade Center-Trade Map

3- أهم السلع والمنتجات التي تصدرها اليمن للمدة (2014-2017):

تشير بيانات العام (2014) إلى أن أهم عشر سلع ومنتجات تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى هي: (وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، الأسماك والقشريات، الحديد الصلب، البلاستيك ومنتجاته، الصلال والجلود الخام، مخلفات المواد الغذائية والأعلاف الحيوانية، الفواكه والمكسرات، النحاس ومصنوعاته، الرصاص ومصنوعاته، الألمنيوم ومصنوعاته)، وقد بلغ إجمالي السلع المصدرة ما قيمته (9.050) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (8).

وفي العام (2014) تبين أن الوقود المعدني ومنتجات تقطيره احتل المرتبة الأولى بوصفه أهم منتج تصدره اليمن إلى الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (8.709) مليون دولار بنسبة (96.2%) من حصة الصادرات، وجاءت الأسماك والقشريات في المرتبة الثانية لتبلغ قيمته (73.2) مليون دولار بنسبة (0.81%)، فيما سجل الألمنيوم ومصنوعاته أقل قيمة لتبلغ (12) مليون دولار بنسبة (0.13%) من حصة صادرات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

تشير بيانات العام (2015) إلى أن أهم عشرين سلعة ومنتج تصدرها اليمن هي: (الوقود المعدني والزيوت، الأسماك، الفاكهة والمكسرات، القهوة والشاي والتوابل، الخضروات، الجلود الخام، لدائن ومصنوعات، نحاس ومصنوعاته، المنتجات الحيوانية، حديد وفولاذ، حبوب، المنتجات النباتية، اللحوم، الألمنيوم، الرصاص، الآلات والمفاعلات، المعدات الإلكترونية، المخلفات، صيدلانية، السفن والقوارب)، وقد بلغ إجمالي السلع المصدرة ما قيمته (1.948) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (8)، أما الوقود المعدني ومنتجات تقطيره فاحتل المرتبة الأولى بوصفه أهم منتج تصدره اليمن إلى الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (1.643) مليون دولار بنسبة (84.3%) من حصة الصادرات، وجاءت الأسماك والقشريات في المرتبة الثانية لتبلغ قيمته (78) مليون دولار بنسبة (4.0%)، فيما سجلت منتجات السفن والقوارب أقل قيمة لتبلغ (1.9) مليون دولار بنسبة (0.1%) من حصة صادرات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.



تشير بيانات العام (2016) إلى أن أهم عشر سلع ومنتجات تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى هي: (اللؤلؤ والأحجار الكريمة، الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، الأسماك، النحاس ومصنوعاته، الفاكهة والمكسرات، البلاستيك ومصنوعاته، القهوة والشاي والتوابل، الجلود الخام، الألمنيوم ومصنوعاته، المخلفات والنفايات)، وقد بلغ إجمالي السلع المصدرة (607) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (8)، وقد احتل الوقود المعدني المرتبة الأولى بوصفه أهم منتج تصدره اليمن إلى الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (158) مليون دولار بنسبة (24.7%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية الأسماك لتبلغ قيمته (91) مليون دولار بنسبة (14.2%)، فيما سجلت المخلفات والنفايات أقل قيمة لتبلغ (9) مليون دولار بنسبة (1.4%) متساوية بذلك مع الألمنيوم ومصنوعاته من حصة صادرات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

تشير بيانات العام (2017) إلى أن أهم عشر سلع ومنتجات تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى هي: (الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، اللؤلؤ والأحجار الكريمة، الأسماك، الفاكهة والمكسرات، النحاس ومصنوعاته، القوي والشاي والتوابل، البلاستيك ومصنوعاته، الحديد والفولاذ، الألمنيوم ومصنوعاته، منتجات الألبان)، وقد بلغ إجمالي السلع المصدرة (1574) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (8) أيضا الوقود المعدني ومنتجات تقطيره فقد احتل المرتبة الأولى بوصفه أهم منتج تصدره اليمن إلى الدول الأخرى؛ إذ بلغت قيمته (868) مليون دولار بنسبة (55.8%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية اللؤلؤ والأحجار الكريمة لتبلغ قيمته (427) مليون دولار بنسبة (26.5%)، فيما سجلت منتجات الألبان أقل قيمة لتبلغ (15) مليون دولار بنسبة (0.9%) من حصة صادرات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.



جدول (8)

أهم السلع والمنتجات التي تصدرها اليمن والقيمة والنسبة % من الصادرات للمدة (2014-2017)

القيمة بالمليون دولار

الترتيب	السلع المصدرة	2014		2015		2016		2017	
		القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)
1	وقود معدني وزيت معدني ومنتجات تقطيرها	96.23	8709	84.3	1643	24.7	158	55.8	868
2	الأسماك والقشريات	0.81	73	4.0	78	14.2	91	6.6	110
3	الحديد والصلب	0.47	43	0.4	8			1.0	16
4	البلاستيك ومنتجاته	0.39	35	0.7	13	2.0	13	1.0	17
5	الصلال والجلود الخام	0.30	27	0.8	14	1.7	11	-	-
6	مخلفات المواد الغذائية والأعلاف الحيوانية	0.28	26	0.1	2	1.4	9	-	-
7	الفواكه والمكسرات	0.27	24	2.8	53	2.8	18	3.2	53
8	النحاس ومصنوعاته	0.23	21	0.6	12	3.5	22	1.6	27
9	الرصاص ومصنوعاته	0.15	13	0.3	5	-	-	-	-
10	الألمنيوم ومصنوعاته	0.13	12	0.3	5	1.4	9	0.9	16
11	القهوة والشاي	-	-	1.1	21	1.8	12	1.5	25
12	الخضروات	-	-	1.0	20	-	-	-	-
13	منتجات حيوانية	-	-	0.6	12	-	-	0.9	15
14	حبوب	-	-	0.4	7	-	-	-	-
15	منتجات الحيوانية والنباتية	-	-	0.4	6	-	-	-	-
16	محضرات اللحوم والأسماك	-	-	0.3	6	-	-	-	-
17	الآلات والمفاعلات	-	-	0.2	4	-	-	-	-
18	المعدات الإلكترونية والكهربائية	-	-	0.2	3	-	-	-	-
19	منتجات صيدلانية	-	-	0.1	1	-	-	-	-
20	السفن والقوارب	-	-	0.1	1.8	-	-	-	-
21	اللؤلؤ وأحجار كريمة	-	-	-	-	-	-	26.5	427
	أخرى	0.73	66	1.2	24	-	-	-	-
	الإجمالي		9050		1948		607		1574

المصدر: Interactional Trade Center-Trade Map

4- أهم السلع والمنتجات التي تستوردها اليمن للمدة (2014-2017):

تشير بيانات العام (2014) إلى أن أهم عشر سلع ومنتجات تستوردها اليمن من الدول الأخرى هي: (وقود معدني وزيت معدني ومنتجات تقطيرها، الحبوب، مركبات غير السكك الحديدية، المفاعلات النووية، الحديد والصلب، المعدات الكهربائية والإلكترونية، السكريات والحلويات، منتجات طبية، منتجات الألبان، مواد الملابس والإكسسوارات)، وقد بلغ إجمالي السلع المستوردة ما قيمته (10.221.360) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (9). وتبين أن الوقود المعدني ومنتجات تقطيره قد احتل المرتبة الأولى بوصفه أهم منتج تستورده اليمن من الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (1.475) مليون دولار بنسبة (14.6%) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية الحبوب لتبلغ قيمته (1.306) مليون دولار بنسبة (12.9%)، فيما سجلت مواد الملابس والإكسسوارات أقل قيمة



لتبلغ (278) ألف دولار بنسبة (2.7%) من حصة واردات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

تشير بيانات العام (2015) إلى أن أهم عشرين سلعة ومنتج تستوردها اليمن من الدول الأخرى هي: (الحبوب، الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، مركبات غير السكك الحديدية، المعدات الإلكترونية والكهربائية، مستلزمات الملابس والإكسسوارات، السكريات والحلويات، لدائن ومصنوعاتها، الآلات والمفاعلات، حديد وفولاذ، الحبوب ومنتجات الألبان، المنتجات الحيوانية، الخضروات والفواكه، الأحذية ومنتجاتها، منتجات صيدلانية، مستلزمات الملابس والإكسسوارات، المنتجات الحيوانية والنباتية، اللحوم وأحشاء الحيوانات، مستلزمات الحديد والصلب، خيوط صناعية، منتجات الورق والكرتون)، وقد بلغ إجمالي السلع المستوردة ما قيمته (6.100) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (9)، وتبين أن الحبوب احتلت المرتبة الأولى بوصفها أهم منتج تستورده اليمن من الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (1.027) مليون دولار بنسبة (16.8%) من حصة الواردات، وجاء الوقود المعدني ومنتجات تقطيره في المرتبة الثانية لتبلغ قيمته (801) مليون دولار بنسبة (13.1%)، فيما سجلت منتجات الورق والكرتون أقل قيمة لتبلغ (74) ألف دولار بنسبة (1.2%) من حصة واردات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

تشير بيانات العام (2016) إلى أن أهم عشر سلع ومنتجات تستوردها اليمن من الدول الأخرى هي: (الحبوب، مركبات غير السكك الحديدية، الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، السكر والحلويات، الحديد والفولاذ، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، منتجات صيدلانية، البلاستيك ومصنوعاته، الآلات والمفاعلات، مستلزمات الملابس والإكسسوارات)، وقد بلغ إجمالي السلع المستوردة ما قيمته (3331) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (9)، كذلك الحبوب احتلت المرتبة الأولى بوصفها أهم منتج تستورده اليمن من الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (821) مليون دولار بنسبة (13.1%) من حصة الواردات، وجاء في المرتبة الثانية مركبات غير السكك الحديدية لتبلغ قيمته (399) مليون دولار بنسبة (6.4%)، فيما سجلت مستلزمات الملابس والإكسسوارات أقل قيمة لتبلغ (181) مليون دولار بنسبة (2.9%) من حصة واردات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

تشير بيانات العام (2017) إلى أن أهم عشرة سلع ومنتجات تستوردها اليمن من الدول الأخرى هي: (الحبوب، الحديد والفولاذ، السكريات والحلويات، مركبات غير السكك الحديدية، الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، منتجات صيدلانية، البلاستيك ومصنوعاته، الآلات والمفاعلات، دهون وزيوت حيوانية ونباتية)، وقد بلغ إجمالي السلع المستوردة ما قيمته (3600) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (9)، أيضا الحبوب احتلت المرتبة الأولى كأهم منتج



تستورده اليمن من الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (948) مليون دولار بنسبة (14.7%) من حصة الواردات، وجاء في المرتبة الثانية الحديد والفولاذ لتبلغ قيمته (420) مليون دولار بنسبة (6.5%)، فيما سجلت المنتجات الحيوانية والنباتية أقل قيمة لتبلغ (198) مليون دولار بنسبة (3.1%) من حصة واردات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

جدول رقم (9)

أهم السلع والمنتجات التي تستوردها اليمن والقيمة والنسبة % للمدة من (2014-2017)

الترتيب	السلع المصدرة	2014		2015		2016		2017	
		القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)	القيمة (%)
1	الحبوب	12.9	1.306	16.8	1.027	13.1	821	14.7	948
2	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	14.6	1.475	13.1	801	5.6	353	4.5	288
3	مركبات غير السكك الحديدية	9.0	915	6.1	370	6.4	399	5.1	326
4	المعدات الإلكترونية والكهربائية	4.5	452	4.7	285	4.1	255	1.3	279
5	مستلزمات الملابس والإكسسوارات	2.7	278	3.6	222	2.9	181	-	-
6	السكريات والحلويات	3.7	370	3.4	207	5.6	346	6.2	397
7	لدائن ومصنوعاتها	-	-	3.3	204	3.6	223	4.0	257
8	الألات والمفاعلات	5.4	548	3.3	199	3.2	201	3.6	230
9	حديد وفولاذ	5.0	511	3.1	189	4.9	307	6.5	420
10	منتجات الألبان	-	-	2.9	179	-	-	-	-
11	المنتجات الحيوانية	2.9	289	2.6	159	-	-	-	-
12	الخضروات والفواكه	-	-	2.4	147	-	-	-	-
13	الأحذية ومنتجاتها	-	-	2.4	145	-	-	-	-
14	منتجات صيدلانية	3.0	308	2.2	133	3.9	245	4.0	257
15	مستلزمات الملابس والإكسسوارات	-	-	2.1	125	-	-	-	-
16	المنتجات الحيوانية والنباتية	-	-	2.0	120	-	-	-	-
17	اللحوم وأحشاء الحيوانات	-	-	1.7	105	-	-	-	-
18	مستلزمات الحديد والصلب	-	-	1.5	90	-	-	-	-
19	خيوط صناعية	-	-	1.4	84	-	-	-	-
20	منتجات الورق والكرتون	-	-	1.2	74	-	-	-	-
21	أخرى + دهون وزيوت حيوانية	-	-	20.1	1.226	-	-	3.1	198
	الإجمالي		10221		6100		3331		3600

المصدر: Interational Trade Center-Trade Map

رابعاً- الأداء العام والترتيب في مؤشر ضمان الجاذبية:

1- مؤشر الأداء العام لضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2013-2017):

تشير بيانات المدة من (2013-2017) أن الناتج المحلي الإجمالي بلغت قيمته على التوالي (40.4، 43.2، 43.1، 46.4، 47.2) مليار دولار، في حين بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ما نسبته على التوالي (4.8%، -0.2%، -2.2%، 3.6%، 11.9%)، مقابل الدين



الخارجي من الإجمالي بنسبة (15.2%، 14.3%، 14.1%، 14.3%، 15.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين جاء إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة (30.8، 27.8، 23.4، 24.5، 24.3%) من الناتج المحلي ليصل معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ما قيمته (1.515.9، 1.574.2، 1.525.3، 1.591.6، 1.573.9) دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

مؤشرات الأداء العام لضمان جاذبية الاستثمار للمدة (2013-2017)

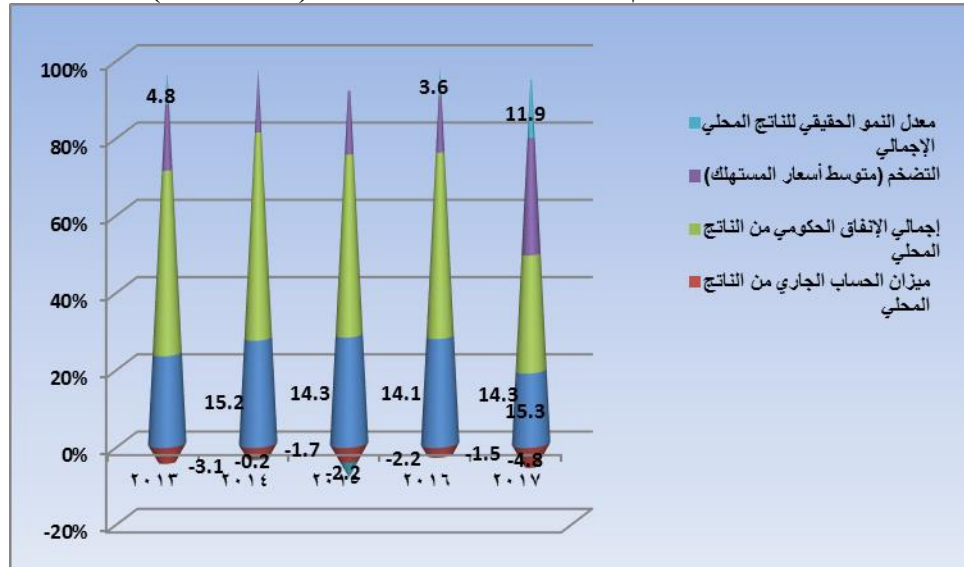
(العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)

م	البند	2017	2016	2015	2014	2013
1	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	47.2	46.4	43.1	43.2	40.4
2	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	11.9	3.6	2.2-	0.2-	4.8
3	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	1.573.9	1.591.6	1.525.3	1.574.2	1.515.9
4	التضخم (متوسط أسعار المستهلك) (%)	24.2	7.5	8.1	8.2	11.0
5	إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي (%)	24.3	24.5	23.4	27.8	30.8
6	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	2.3-	0.7-	1.0-	0.7-	1.2-
7	ميزان الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي	4.8-	1.5-	2.2-	1.7-	3.1-
8	إجمالي الصادرات للسلع والخدمات (مليار دولار)	6.5	10.2	9.2	9.3	9.0
9	إجمالي الواردات للسلع والخدمات (مليار دولار)	11.4	12.2	11.3	12.3	12.2
10	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	-	3.8	3.7	4.1	4.9
11	الواردات التي تغطيها الاحتياطيات (عدد الشهور)	-	3.7	3.9	4.0	4.8
12	الدين الخارجي من الإجمالي (%) من الناتج المحلي	15.3	14.3	14.1	14.3	15.2
13	عدد السكان (مليون نسمة)	30.0	29.1	28.3	27.5	26.7
14	معدل البطالة (%) من إجمالي القوة العاملة	-	-	-	-	-

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) للأعوام (2013-2017).

شكل رقم (4)

مؤشرات الأداء العام لضمان جاذبية الاستثمار للمدة (2013-2017)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ونسب الجدول رقم (22).

ويتبين من الجدول رقم (10) والشكل رقم (4) أن أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة بلغت (47.2) مليار دولار، وهي تمثل العام 2017، في حين بلغ أعلى معدل للنمو الحقيقي



للناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (11.9%) وهي أيضًا تمثل العام 2017، مقابل أعلى نسبة للدين الخارجي من الإجمالي بنسبة (15.3%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل العام 2017، في حين جاء أقل نسبة لإجمالي الإنفاق الحكومي (23.4%) من الناتج المحلي وهو يمثل العام 2015، ليصل أعلى معدل للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ما قيمته (1.591.6) دولار وهو ما يمثل العام 2016، وعليه فإن أعلى مؤشرات للجاذبية كانت من نصيب العام 2017، أمام العام 2015، فسجل أقل إنفاق للحكومة، ومن ثم جاء أعلى معدل للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في السنة التالية لترشيد الإنفاق الحكومي بوصفه عائدًا على الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- مؤشر تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2013-2017):

تشير بيانات المدة من (2013-2017) إلى أن مؤشرات التدفقات الاستثمارية الواردة إلى اليمن في تلك الفترة كانت ممثلة بالسلب، وأن أقل معدل تدفقات يمثله العام 2015؛ إذ بلغت قيمته (-15) مليون دولار مقابل الأرصدة الواردة لليمن في العام 2017 لتبلغ قيمتها (2.595) مليون دولار مقابل أعلى تدفقات جاءت في العام 2013 لتبلغ قيمتها (3.675) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (11).

جدول رقم (11)

مؤشرات تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2013-2017)

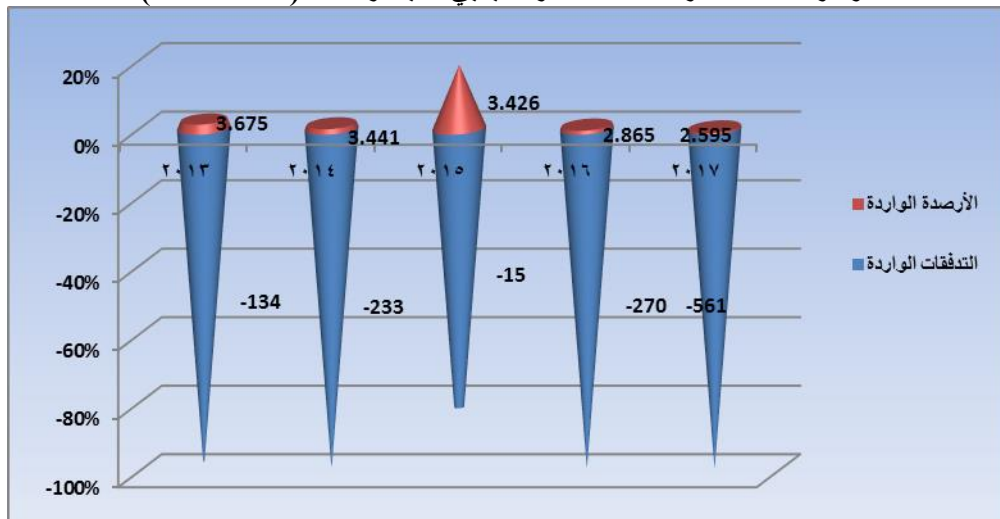
(القيمة بالمليون دولار)

السنوات					البيان
2017	2016	2015	2014	2013	
561-	270-	15-	233-	134-	التدفقات الواردة
2.595	2.865	3.426	3.441	3.675	الأرصدة الواردة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

شكل رقم (5)

مؤشرات تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2013-2017)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ونسب الجدول رقم (23).



3- الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية والأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية: أ- الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية للمدة (2013-2017):

جاءت بيانات المدة من (2013-2017) لتشير أن أفضل ترتيب لليمن على المستوى العالمي كان بداية من العام (2015-2017)؛ حيث جاءت في المرتبة الـ(55) مقارنة بالعامين (2013، 2014)؛ حيث جاءت في المرتبة (56) بمتوسط قيمة يتراوح ما بين (33.9%، 47%)، وعلى مستوى الدول العربية فكان أفضل ترتيب في العام 2015؛ حيث جاءت في المرتبة الـ(67) بقيمة تبلغ (40%) مقارنة بالأعوام (2013، 2016، 2017) فقد جاءت في المرتبة الـ(68) بقيمة تتراوح ما بين (28%، 40%) فيما احتلت في العام 2014 المرتبة الـ(71) بقيمة (36.7%)، وأما على المستوى اليمني فقد كان العام 2013 هو أفضل لترتيب في مؤشر الجاذبية لتحتل المرتبة الـ(97) بقيمة (19.5%) مقارنة بالعام 2017 الذي انخفض فيه المؤشر ليصل إلى المرتبة الـ(105) بقيمة (28%)، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)
مؤشر الترتيب والقيمة العام للجاذبية للمدة (2013-2017)

البيان	2013		2014		2015		2016		2017	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
المتوسط العالمي	56	33.9	56	42.8	55	45.8	55	45.6	55	47
الدول العربية	68	28.0	71	36.7	67	40.4	68	40.2	68	42
اليمن	97	19.5	99	27.7	102	29.4	104	28.7	105	28

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للأعوام (2013-2017).

ب- الأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية للمدة (2013-2017):

جدول رقم (13)
مؤشر الأداء في المجموعات الرئيسية الثلاثة للمدة (2013-2017)

البيان	2013			2014			2015			2016			2017		
	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	المتطلبات الأساسية	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	المتطلبات الأساسية	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	المتطلبات الأساسية	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	المتطلبات الأساسية	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	المتطلبات الأساسية
المتوسط العالمي	14.3	41.6	53.6	23.6	50.0	57.3	29.7	50.9	57.4	28.7	51.0	29.0	53.0	59.0	
الدول العربية	8.4	39.6	46.2	16.8	45.7	50.3	23.3	47.1	51.9	21.4	46.3	23.0	50.0	53.0	
اليمن	4.3	28.1	38.1	8.5	38.3	43.3	13.5	35.3	42.1	45.3	32.9	15.0	31.0	40.0	

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للأعوام (2013-2017).

يتبين من الجدول السابق أن بيانات المدة (2013-2017) إلى أن أعلى مؤشر للعوامل الخارجية للمتوسط العالمي كان في العام 2017؛ حيث جاءت نسبة الأداء (29.0%) مقارنة بالعام 2014 الذي



جاءت نسبة الأداء فيه (14.3%)، ونسبة تتراوح ما بين (23.6%، 28.7%) ما بين العامين (2014، 2016) على التوالي، فيما جاءت أعلى نسبة للأداء للعوامل الخارجية على مستوى الدول العربية في العامين (2015، 2017)؛ إذ سجلت ما نسبته (23.0%) مقارنة بالعام 2016 الذي سجل انخفاضاً ليصل (21.4%) مقارنة بأقل نسبة في العام 2013 الذي سجل الأداء بنسبة (8.4%)، وعلى مستوى اليمن فقد جاء العام 2016 ليسجل أعلى أداء بنسبة (45.0%) مقارنة بأقل نسبة في العام 2013 بنسبة (4.3%)، وعلى مستوى العوامل الكامنة فقد جاءت نسبة الأداء منخفضة في العام 2013 لتسجل نسبة (39.6%) مقارنة بأعلى نسبة سجلها في العام 2017 بنسبة (50.0%)، وعلى مستوى المتطلبات الأساسية فقد تراوحت النسبة خلال تلك الفترة من ما بين (38.1%، 40.0%) على مستوى اليمن.

معوقات وإشكالات الواقع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقييم تجارب عدد من الدول في جذب الاستثمار الأجنبي؛ مما يتطلب عدد من العوامل توفر مناخ الاستثمار منها الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والأوضاع القانونية ومدى وضوحها، وما يتسم به من استقرار، ومدى توفر الحرية والهياكل الأساسية والنمو والمرونة بالنظام الاقتصادي والمالي والنقدي والتنظيمات الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة.

وهناك جملة من معوقات الاستثمار أبرزها:

7- الصراعات السياسية والعسكرية والطائفية والدينية: التي انعكست بتأثيرها المباشر في الحرب الذي دمر العديد من المدن والموانئ والمطارات، والذي أثر بالسلب في الطرق والاتصالات وأدت إلى إيقاف حركة التجارة والصناعة والزراعة والاصطياد والاستثمار، وكل النشاطات الاقتصادية المختلفة واستمرار هذه الأزمة والحرب لن يوفر أي إمكانية لاستثمارات أجنبية مباشرة على المدى القريب.

8- الأوضاع الأمنية وغياب المناخ الآمن للشركات الاستثمارية؛ بل وانعدام الأمن في عدد من المحافظات قد أدى إلى هجرة رأس المال المحلي وتوقف النشاطات الاقتصادية والتجارية المختلفة بسبب الغياب الكامل للأمن؛ لذلك لابد من تعزيز الاستقرار السياسي وتثبيت المجتمع المدني ورفع درجة الأمن والاستقرار والقضاء على الاضطرابات الأمنية المختلفة لاختطاف الأجانب والحوادث الأمنية الطارئة للاستثمار وتعزيز حقوق الإنسان وتطبيق القوانين بصرامة.

9- الأوضاع القضائية والقانونية، لا تزال الصفة المعبرة عن النظام القضائي اليمني اتسامه بطول فترة التقاضي وتحلف المحاكم، وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة، والفساد القائم في جهاز القضاء، وعدم إدراك خصومة المنازعات التجارية المحلية والدولية، وعدم وضوح القوانين واتساقها وثباتها وتوازنها



وإجراء مراجعة قانونية للقوانين ومنها قانون الاستثمار الأجنبي، ومن هنا لا يزال إصلاح القضاء أحد أهم العوامل لجذب الاستثمار.

10- الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، تعاني اليمن من أوضاع اقتصادية صعبة تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري وانخفاض كبير في قيمة العملة وتزايدت حدة المشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية بعد تزايد الصراعات السياسية والحرب منذ 2011؛ لذلك لا بد من تهيئة السياسات الاقتصادية وسهولة إجراءاتها في مجال الاستثمار، وكذا طبيعة السوق وآلياته وإمكانياته وإعادة النظر في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بما يعزز من توفر عناصر إنتاج مختلفة وتشجيع الاستثمار في المشاريع كثيفة العمل للمساعدة على الحد من البطالة وتشجيع مشاريع المشاركة مع الدولة والقطاع الخاص المحلي والأجنبي، والعمل على الحد من الفقر والتوسع في الإنتاج السمكي والزراعي وتشجيع صناعات تستوعب منتجات هاذين القطاعين... وانتهاج سياسة مالية ونقدية مرنة مع تحرير سعر الصرف والحد من عجز الموازنة العامة والحفاظ على معدل تضخم مقبول، والعمل على تخفيض العجز في الناتج القومي ووضع سعر فائدة يحفز للاستثمار وتحديث النظام المصرفي ومراجعة التعريفات الجمركية ومنح إعفاءات جمركية وضريبية للاستثمار فكثير من الدول مثل إندونيسيا وتركيا تمثل الإعفاءات الضريبية والجمركية في عامل ترجيح ومفاضلة فيما تتشابه العوامل الأخرى بين الدول الجاذبة للاستثمارات، ولا بد من استكمال برامج الخصخصة وتعزيز حرية التجارة الخارجية واستكمال إصلاح التشريعات، ومن شأن هذه الإصلاحات إيجاد مناخ ملائم لجميع أنواع الاستثمارات.

11- الأوضاع التنظيمية والإجراءات الإدارية والاجتماعية لا تزال الكثير من الإشكالات المرتبطة بالجوانب التنظيمية والإدارية والاجتماعية تشكل عوامل معيقة بشكل كبير لإحداث استثمارات مباشرة سواء أجنبية أو محلية لعل أبرز هذه الإشكالات:

أ. الفساد الإداري والبيروقراطية المنتشرة في المرافق الحكومية المختلفة تقلل من حماس المستثمرين واستمرار شركات الحماية وهم فئة من المتنفذين يتطفلون على المستثمرين بعرض أنفسهم كشركاء لهم مقابل حمايتهم من تعسفات الغير أو استغلال وجهاتهم لدى الحكومة والإدارة لتسهيل معاملات إقامة مشاريعهم وكذا النزاعات على العقارات والأراضي المخصصة للاستثمار.⁽¹⁾

¹ - مؤتمر الاستثمار باليمن في 1 مايو 2007 ، حضره 1200 من داخل اليمن و 500 شركة من 20 دولة ، وثائق مؤتمر الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار - صنعاء 2008.



ب. صعوبة الحصول على قطع الأراضي المناسبة لإقامة المشاريع الاستثمارية حيث ينبغي أن يخصص الأراضي والمناطق المخصصة للاستثمار وتأمينها وتقسيمها حسب الروابط بين الصناعات.

ج. توفير بنية أساسية تغري المستثمر على الاستثمار مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي وطرق ومواني ومطارات وشبكة اتصالات وتخفيض فاتورة الخدمات المختلفة، وتقديم العديد من الخدمات الضرورية للمستثمر الأجنبي من لحظة تسجيل المشروع حتى ابتداء التشغيل.

د. خلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص في عملية الإنشاء والتشغيل لمنشأة أساسية، وضرورة تحسين المشروعات العامة لعملها والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في مجالات الصناعة، والزراعة، والأسماك، والسياحة.

هـ. تشجيع قيام مشروعات البنية الأساسية على أساس نظام الشراكة بقيام الشركات الأجنبية بالبناء والتشغيل ثم نقل الملكية إلى الدولة بعد فترة زمنية يتفق عليها حسب وضع المشروع.

و. إصلاح الخلل والتضارب والتناقض القائم بين الجهاز الإداري؛ حيث هناك تناقض وتضارب بين أجهزة الدولة مثل المالية والهيئة العامة للاستثمار، ومصالحه الجمارك، ورئاسة الوزراء.⁽¹⁾

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

أولاً- نتائج الدراسة:

تأتي نتائج الدراسة وفق ما استخلصته الدراسة من بيانات وتحليل إحصائي لبعض الدول والشركات والمشروعات المستثمرة في اليمن، وكذا الاستثمارات الواردة والمصدرة وتكلفتها الاستثمارية، وبعض المؤشرات الجاذبة للاستثمار في اليمن على مستوى اليمن، وعلى مستوى الدول العربية، وأيضاً على المستوى العالمي، وذلك خلال فترة الدراسة (2013-2017)، ومن أهم تلك النتائج ما يأتي:

- كان لتأثير الأزمة السياسية والحرب منذ 2011 حتى الآن تأثير كبير في تدهور الاستثمار وهروب الاستثمار الأجنبي المباشر من العمل في معظم القطاعات التي كان قد بدأ العمل بها.

- أدت الحرب إلى الإضرار بمعظم المنشآت الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية وخرت البنية التحتية من طرق وكباري وشبكة اتصالات ومحطات كهرباء ومنشآت زراعية وسمكية كانت نتائجها توقف نشاط هذه المشاريع توقفاً نهائياً.

¹ صندوق النقد الدولي ، تقريره السنوي عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاستثمارية ، لسنة 2010.



- انعكست الحرب بأثارها المدمرة في تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والسمكي والخدماتي، وتسببت في خسائر اقتصادية ومالية يصعب إحلالها بالزمن القصير ويحتاج لأكثر من ثلاث سنوات لإعادة الإعمار وإعادة تلك المنشآت وتشغيلها.

- كان للحرب والأزمة آثار طارئة للمستثمرين العرب والأجانب وجعلهم يقررون أن الاستثمار الأجنبي المباشر باليمن لا أمان له ومن الصعب استمراره والقيام به في هذه الفترة.

- أنه خلال الفترة من (2014-2017) احتلت الصين المرتبة الأولى بوصفها أهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن بإجمالي صادرات بلغت (6.354.000) مليون دولار خلال الفترة من (2014-2017).

- أن أهم عشر دول مستثمرة في اليمن هي: (الهند، سلطنة عمان، الصين، سنغافورة، أمريكا، فرنسا، أستراليا، الإمارات)، بعدد (8) مشاريع مقابل عدد (8) شركات، بتكلفة إجمالية مقدارها (853) مليون دولار.

- أن أهم خمسة شركات مستثمرة في اليمن هي: (Bharat Heavy Electricals (BHEL), Raysut Cement, SEA-ME-WE 5, AAE-1 Consortium, Verizon Communications)، بتكلفة مقدارها (800) مليون دولار.

- جاءت منطقة آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الأولى في نسب توزيع تكلفة الاستثمار إقليمياً، بنسبة (59.8%) مقارنة بدول أوروبا الغربية؛ إذ بلغت نسبتها (2.7%)، فيما احتلت الشرق الأوسط المرتبة الثانية بنسبة (21.8%)، وتلاها في المرتبة الثالثة أمريكا الشمالية بنسبة (15.7%)، وبقيمة إجمالية لتكلفة الاستثمار الواردة إلى اليمن إقليمياً (851.6) مليون دولار.

- أنه بحسب التوزيع القطاعي أن قطاع الاتصالات احتل المرتبة الأولى في توزيع تكلفة الاستثمار بتكلفة (409) مليون دولار، وجاءت الرعاية الصحية في المرتبة الثانية بتكلفة (289) مليون دولار، وتأتي الطاقة البديلة في المرتبة الثالثة بتكلفة (220) مليون دولار، فيما جاء كلٌّ من المنسوجات والغذاء والتبغ بقيمة (13، 16) مليون دولار على التوالي، وهي أقل تكلفة على بالنسبة لكامل الاستثمارات الواردة قطاعياً.

- أن أفضل ترتيب لليمن على المستوى العالمي بداية من العام (2015-2017)؛ حيث جاءت في المرتبة الـ(55) مقارنة بالعامين (2013، 2014)؛ حيث جاءت في المرتبة (56) بمتوسط قيمة يتراوح ما بين (33.9%، 47%)، أما على مستوى الدول العربية فكان أفضل ترتيب في العام 2015؛ إذ جاءت في المرتبة الـ(67) بقيمة تبلغ (40%) مقارنة بالأعوام (2013، 2016، 2017) فقد جاءت في المرتبة الـ(68) بقيمة تتراوح ما بين (28%، 40%) فيما احتلت في العام 2014 المرتبة الـ(71) بقيمة (36.7%)، وأما على المستوى اليمني فقد كان العام 2013 هو أفضل للترتيب في مؤشر الجاذبية لتحل المرتبة الـ(97) بقيمة (19.5%) مقارنة بالعام 2017 التي انخفض فيه المؤشر ليصل إلى المرتبة الـ(105) بقيمة (28%).



- جاء مؤشر الأداء في المجموعة الرئيسية والمتضمن أعلى نسبة لمجموعة العوامل الإيجابية للمتوسط العالمي كان في العام 2017 بنسبة الأداء (29.0%)، فيما جاءت أعلى نسبة للأداء للعوامل الخارجية على مستوى الدول العربية في العامين (2015، 2017)، بنسبة (23.0%)، وعلى مستوى اليمن فقد جاء العام 2016 ليسجل أعلى أداء بنسبة (45.0%)، وعلى مستوى العوامل الكامنة لتسجل نسبة (39.6%)، وفيما يخص المتطلبات الأساسية فقد تراوحت النسبة خلال تلك الفترة ما بين (38.1%، 40.0%) على مستوى اليمن.

ثانياً- توصيات الدراسة:

- ضرورة توقف الحرب والأزمة السياسية واللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتحقيق مصالح ومشاركة سياسية من كل الأطراف المتنازعة؛ لأن ذلك أحد الركائز الأساسية لإعادة تشغيل الاقتصاد وتنشيط الاستثمار بأنواعه المحلي والأجنبي المباشر.
- حشد الطاقات العلمية والإعلامية وقيادات الرأي ومراكز البحث ومراكز القرار بالعمل على الدعوة لمؤتمر عربي دولي لدعم اليمن ولتثبيت الاستقرار السياسي والعودة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تعزيز المناداة من كافة الفئات السياسية والاقتصادية والقيادات الجماهيرية والحكومية بدعوة دول التحالف لإعادة الأعمار وبناء ما خربته الحرب وإقامة وإحلال المنشآت والمشاريع الاستثمارية بدلاً عن التي انتهت بالحرب ودعم الاقتصاد ليتمكن من تشغيل الأنشطة الاقتصادية والمالية والنقدية والخدماتية المختلفة.
- لابد من بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية في الجمهورية اليمنية بشكل عام، والاستثمارات الأجنبية الواردة بشكل خاص ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها بحسب الدولة الواردة منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها، وذلك وفق منهجية محكمة متكاملة تراعي المعايير العالمية.
- دمج سياسات الاستثمار في استراتيجية التنمية واعتماد منهج تخطيطي شامل لجذب الاستثمارات الأجنبية وفق مفهوم متكامل يقوم على الترويج الشامل للجمهورية اليمنية بوصفها موقعاً جاذباً للاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال.
- صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفاعلية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب وخصوصاً الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدرة كاملة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بشكل فعال.



- زيادة إنشاء وتوسعة المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.
- دعم وتأهيل أجيال جديدة من صغار المستثمرين وتشجيعهم بالتدريب والتأهيل على التوسع والدخول في شركات محلية ودولية استثمارية في مختلف المجالات.
- تعظيم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ووضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي في التنمية وعلى استدامتها.
- التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية العامة والقدرة التنافسية للدولة ومعايير الجودة والإنتاجية والتجديد والابتكار وانفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق وكفاءة الخدمات الحكومية وجودتها بأنواعها وتعزيز فاعلية القوانين واحترامها والالتزام بالمعايير الرفيعة للحكومة العامة لضمان اتخاذ إجراءات متوقعة وفعالة وشفافة للمستثمرين.



قائمة المراجع

أولاً-الكتب:

- 1- البرتيني، ج. م، "التخلف والتنمية في العالم الثالث" نقله إلى العربية زهير الحكيم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط4، بيروت، 1974.
- 2- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مطبعة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
- 3- الجمهورية اليمنية، الهيئة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار رقم (22) لسنة 1991 وتعديلاته
- 4- زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2011.
- 5- سعيد محمد أحمد، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصادات العربية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
- 6- نادية منصور محمود الكركي، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق"، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- 7- هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً"، بغداد 2002.

أ-الدراسات:

- 8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية رقم (7). الكويت 2014.
- 9- رياض نصر النكي، "مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الحديثة في الكويت"، المعهد العربي للتخطيط، ورقة بحثية، الكويت، 2012.
- 10- صابرين عبد الواحد، "المفاضلة بين القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
- 11- محمد السيد السباعي، "أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، ورقة بحثية، مكتبة بيومي، القاهرة، 2013.

ب-المجلات:

- 12- حلا سامي خضير، "الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (80)، 2010.
- 13- دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 68(29)، بغداد، 2007.
- 14- غريب بولرباح، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة الباحث، مخبر قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد (10)، 2012.

ثانياً-التقارير:

- 15- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.
- 16- أبو زكور فاروق، أ.د، رئيس وكالة تيكا التركية، السفير التركي الحالي باليمن، مقابلات شخصية مع الباحث حول قضايا الاستثمار في تركيا
- 17- البنك المركزي اليمني، النشرة الإحصائية المالية، الأعداد للأعوام من 2010-2013.



18- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018.

19- تقرير صندوق النقد الدولي (IMF)، (2013 - 2018)

20- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، (2015 - 2018).

21- صندوق النقد الدولي، تقريره السنوي عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاستثمارية، لسنة 2010

22- مؤتمر الاستثمار باليمن في 1 مايو 2007، حضره 1200 من داخل اليمن و500 شركة من 20 دولة، وثائق مؤتمر الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار - صنعاء 2008.

23- وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات من 2010-2018.

24- Report, Interactional Trade Center-Trade Map, (2015 - 2018).

25- Report, FDI intelligence from the Financial Times, (2015 - 2018).



أثر فاعلية حوكمة الشركات في الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الكويت

The Impact of Corporate Governance Effectiveness on Financial Performance for Listed Companies on the Kuwaiti Securities Exchange

د/ سلطان حسن محمد الحالمي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - قسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية والحاسبات - جامعة البيضاء - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-770779544

Emil:sultan3396@gmail.com

د/ محمد فلاح العتيبي

مراقب مالي - جهاز المراقبين الماليين - دولة الكويت

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر فاعلية حوكمة الشركات في الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي من خلال قياس مؤشرات الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة ب: العائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار وسعر السهم إلى ربحيته والقيمة السوقية إلى الدفترية والتباين في سعر السهم اليومي (التذبذب) لأسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، فضلاً عن نسب السيولة ونسب المديونية ونسب الربحية ومجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونوع النشاط.

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المدرجة في سوق الكويت المالي البالغ عددها (189) شركة لكل القطاعات، تم أخذ عينة من مختلف القطاعات بلغت (60) شركة؛ حيث قام الباحثان بتحليل القوائم المالية للشركات عينة الدراسة لخمس سنوات (من العام 2013 إلى 2017).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، وبين تباين سعر السهم اليومي في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وبين سعر السهم إلى ربحيته والقيمة السوقية إلى الدفترية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، المؤشرات المالية، بورصة الكويت.



ABSTRACT

The study aimed at showing the impact of effectiveness of governance companies on financial performance for listed companies across Kuwait Securities Exchange through measuring rates of governance as independent variables and rates of financial performance represented by; Return on Equity(ROE), Return on Investment (ROI),Price-Earning Ratio (P/E), Market to Book Ratio(M/B),and Daily Stock Volatility for the shares of companies listed across Kuwait market for Securities Exchange as supplementary variables and rates of fluidity to debts, rates of interests , total of fixed assets to total of assets as well as type of activity as controlled variables.

The population of the study was the listed companies in Kuwait Securities Exchange reaching about 189 companies for all sectors, namely are the sample of the study are 60 companies selected out of all sectors during 5 years (2013-2017). Then, the researcher analyzed the financial tables of the companies. Researchers concluded to the most important results: There was statistical relationship between the effectiveness of companies' governance and the rate of Return on Equity (ROE)and , Return on Investment (ROI),and Daily Stock Volatility for the companies listed across Kuwait Securities exchange. There was no statistical relationship between the effectiveness of companies' governance Price-Earning Ratio (P/E),andMarket to Book Ratio(M/B), for the companies listed across Kuwait securities exchange.

Keywords: Corporate Governance, Financial Performance, Kuwait Securities Exchange

مقدمة:

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance) في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في العقد الأخير من القرن العشرين، وما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخرًا من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002؛ حيث عزتها العديد من الدراسات إلى ضعف هياكل حوكمة الشركات.

وقد أدت الأزمات المالية الأخيرة في دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة، التي فجرها الفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في الشركات وبين الأداء المالي لتلك الشركات، إلى أن تتسم عملية جذب المستويات الكافية من رأس المال بقدر كبير من الصعوبة (2: Ahmed, 2014). فتكبد كثير من المساهمين خسائر مالية فادحة دفعهم، وخاصة المؤسسات الاستثمارية، إلى أن يعلنوا بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة. كما أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار يطالبون بالأدلة والبراهين على أن الشركات التي ترغب في جذب استثماراتهم، تتم إدارتها وفقًا للممارسات السليمة للأعمال التي تضمن تقليل إمكانات الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن. ويطلق على هذه الممارسات السليمة للأعمال أو الأساليب العلمية الرشيدة التي تدار من خلالها الشركات مفهوم حوكمة الشركات.

إن حوكمة الشركات هي انعكاس لنوع الإدارة، فالشركات ذات الحوكمة الجيدة تصبح أكثر جذبًا للمستثمرين؛ مما يعني زيادة إمكانية الدخول إلى أسواق رأس مال جديدة، ووفرة الائتمان وانخفاض تكلفة التمويل لكل من الدين وحق الملكية من خلال ما تمتلكه الشركة ذات الحوكمة الجيدة من خبرة كافية في خفض التكلفة المرجحة لرأس المال ورفع لقيمتها السوقية وخفض لمخاطرها وزيادة لقدرتها التنافسية ومواجهتها للفساد وهروب رأس المال (Toledo, 2006).

ونظرًا لأهمية سوق الكويت للأوراق المالية ونقص المعلومات ومحدودية الدراسات في موضوع حوكمة الشركات وأثرها في الأداء المالي، ولما لهذا الموضوع من أهمية قصوى في قرارات المستثمرين؛ تأتي هذه الدراسة للكشف عن أثر فاعلية حوكمة الشركات في الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة:

إن تدني ترتيب الكويت عالميًا من المرتبة 46 إلى المرتبة 60 يعد دليلًا على عدم مراعاة التشريعات في الكويت لمعايير الحوكمة، وعدم إدراك المكلفين بالحوكمة لفوائد وعوائد تطبيقه (لورسلي،

2011، 26). فقانون الشركات رقم (15) لسنة 1960م وتعديلاته يحتوي على بعض الأدوات المتعلقة بالحوكمة، لاسيما الحقوق الأساسية الخاصة بالمساهمين، لكنه لم يسهم من عدة نواحي في التحقق من كفاءة الأدوات المتعلقة بحوكمة الشركات، إلا أن الكويت في الآونة الأخيرة تسعى إلى إجراء عملية إصلاح مالي من خلال إعادة هيكلة النظام المالي والمؤسساتي وعلى رأسها سوق الكويت للأوراق المالية، فالشفافية المالية والمؤسساتية كانتا أهم الأهداف التي تسعى لهما، ومما يحقق ذلك هو تطبيق مفاهيم وأبجديات حوكمة الشركات التي تعد أمراً مهماً؛ لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى تبني الجهود السابقة التي تناولت حوكمة الشركات في الكويت، ومن ثم الإسهام في خلق ثقافة سليمة لتطبيق الحوكمة.

المشكلة الأساسية التي تعالجها الدراسة أن ثقافة حوكمة الشركات لدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ليست بالثقافة الشائعة، إضافة إلى عدم وجود هيئة حكومية تشرف على تطبيقها.

ونظراً لحدثة سوق الكويت للأوراق المالية وعدم وفرة المعلومات حول مستوى ممارسة الشركات للحوكمة؛ ولأن الكشف عن هذه الممارسة وأثرها في الأداء المالي يعد من المحددات الرئيسية لقرار المستثمرين بالاستثمار والتنبؤ باستمرار الشركة أو فشلها على المدى الطويل، تأتي هذه الدراسة لغرض بيان أثر فاعلية حوكمة الشركات في الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، لتساعد المستثمر في هذا السوق على اتخاذ قراره الاستثماري بثقة وأمان.

إن الغرض من هذه الدراسة يتحقق من خلال الإجابة عن السؤال المتمثل في: ما أثر فاعلية حوكمة الشركات في الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟ والذي يتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما أثر فاعلية حوكمة الشركات في العائد على حق الملكية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟
- 2- ما أثر فاعلية حوكمة الشركات في العائد على الاستثمار للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟
- 3- ما أثر فاعلية حوكمة الشركات في سعر السهم إلى ربحيته للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟
- 4- ما أثر فاعلية حوكمة الشركات في القيمة السوقية إلى الدفترية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟
- 5- ما هو أثر فاعلية حوكمة الشركات في التباين في سعر السهم اليومي (التذبذب) لأسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟

أهمية الدراسة:

تزويد المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية بالمعلومات حول مستوى ممارسة حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وعلاقة هذا المستوى من حوكمة الشركات بالأداء المالي لتمكينهم من التنبؤ بمستقبل الشركة وقدرتها على البقاء، علماً بأن سوق الكويت من الأسواق المهمة والمستثمر أحوج ما يكون لاتخاذ قرارات رشيدة نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجة المخاطرة.

تزويد سوق الكويت للأوراق المالية التي تشكل إحدى الجهات الرقابية التي تعنى بمهام الإشراف وتنظيم أعمال الشركات في مختلف القطاعات بتصنيف تدريجي حول ممارسة الحوكمة في الشركات من خلال (Governance -Index).

تزويد الهيئات التشريعية الكويتية التي تقوم بإصدار العديد من القوانين والأنظمة بالأساس لتطوير إجراءات نظام حاكمية مؤسسية جيد بعد أن تم عرض مدى اتساق الأنظمة والقوانين المعمول بها في الكويت مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization For Economic Co-Operation and Development) (OECD).

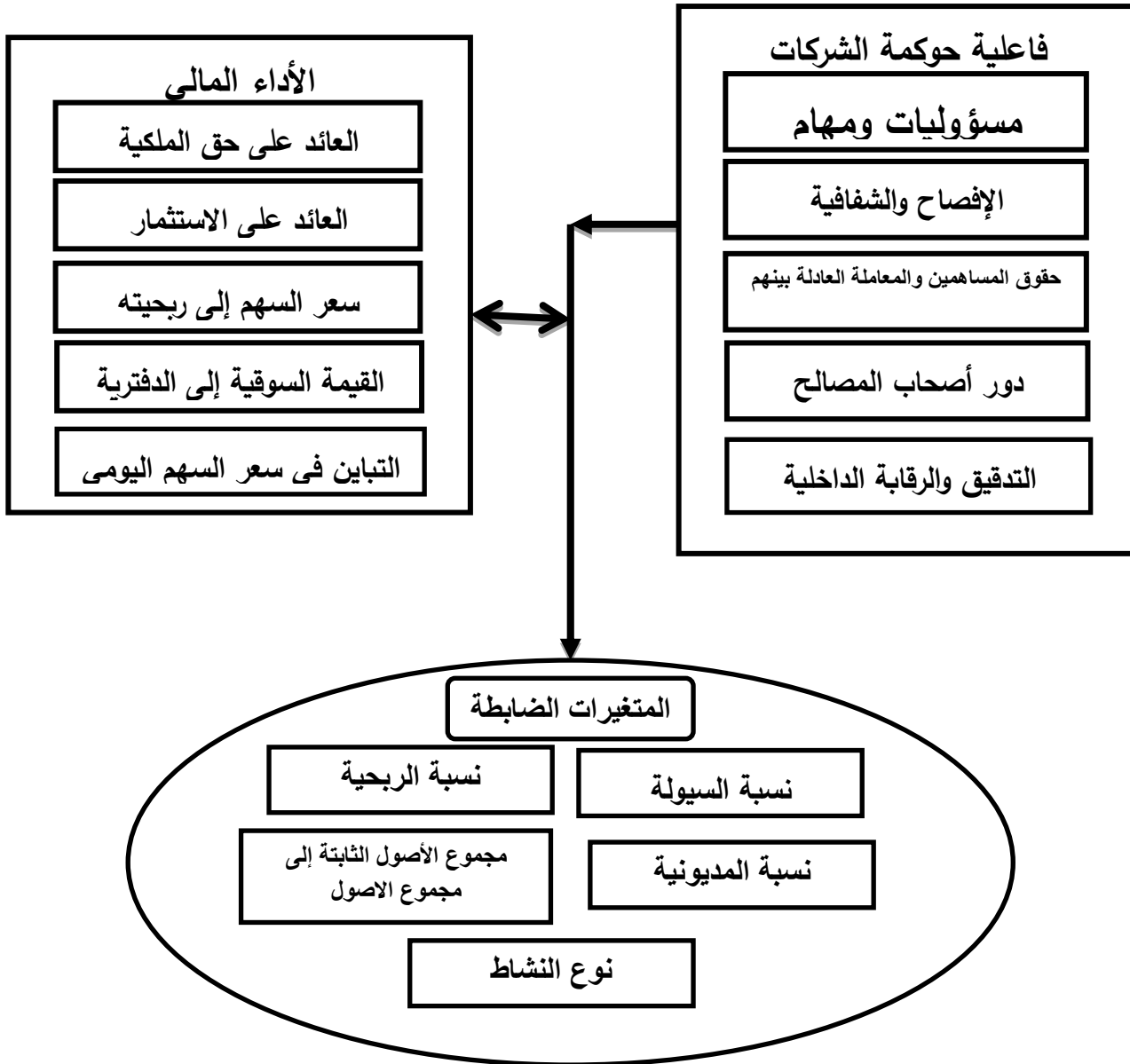
أهداف الدراسة:

- 1-بيان أثر فاعلية حوكمة الشركات على العائد في حق الملكية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- 2-التعرف على أثر فاعلية حوكمة الشركات على العائد في الاستثمار للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- 3-بيان أثر فاعلية حوكمة الشركات في سعر السهم إلى ربحيته للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- 4-إبراز أثر فاعلية حوكمة الشركات في القيمة السوقية إلى الدفترية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- 5-معرفة أثر فاعلية حوكمة الشركات في التباين في سعر السهم اليومي (التذبذب) لأسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

نموذج الدراسة:

المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة



شكل رقم (1)

المتغيرات المستقلة والضابطة والتابعة في نموذج الدراسة

فرضيات الدراسة:

تأسيسًا على عناصر المشكلة سيتم اختبار مدى صحة الفرضيات الآتية:
الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات والعائد على حق الملكية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات والعائد على الاستثمار للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وسعر السهم إلى ربحيته للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات والقيمة السوقية إلى الدفترية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وتباين سعر السهم اليومي (Daily Stock Volatility) للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Sekhar, 2014): إلى التعرف على تأثير متغيرات حوكمة الشركات في الأداء المالي في الشركات من خلال دراسة تأثير متغيرات الحوكمة المتعلقة بازدواجية الرئيس التنفيذي للمنظمة ورئيس لجنة التدقيق، نسبة المديرين غير التنفيذيين من قوام مجلس الإدارة، مع التركيز على هيكل الملكية، والمؤسسات الاستثمارية، ونسبة المديونية في الأداء المالي للشركات والعائد على الموجودات تم تطبيق البحث على الشركات المتداولة أسهمها في بورصة البحرين.

توصلت الدراسة إلى أن متغيرات حوكمة الشركات التي تؤثر بشكل سلبي في الأداء المالي للشركات هي: ازدواجية الرئيس التنفيذي للشركة، ونسبة المديرين غير التنفيذيين من قوام مجلس الإدارة، وأن المتغيرات التي تؤثر بشكل إيجابي في الأداء المالي للشركات هي: دور رئيس لجنة مراجعة، ونسبة الملكية المؤسسية.

وناقشت دراسة (Duc Vo & ThuyPhan, 2013): تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات في فيتنام؛ حيث قام الباحثان بإجراء مراجعة مكثفة للأدب لتحديد مجموعة من العناصر التي تسهم في حوكمة الشركات بشكل عام في هذه الدراسة، وتناولت الدراسة المتغيرات الآتية: حجم المجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة من الإناث؛ المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة؛ خبرة أعضاء المجلس، وجود استقلال مجلس الإدارة عن المديرين، مكافآت مجلس الإدارة؛ أصحاب المصالح.

توصلت الدراسة إلى أن عناصر حوكمة الشركات مثل وجود أعضاء مجلس الإدارة من الإناث، وازدواجية الرئيس التنفيذي، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة لها أثر إيجابي في أداء الشركات، كما تم قياسها من العائد على الأصول (ROA) ومع ذلك، فإن حجم مجلس

الإدارة له تأثير سلبي في أداء الشركات، كما خلصت الدراسة إلى أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لها علاقة غير خطية مع أداء الشركة.

وجاءت دراسة (Ravivathani, 2013) لبيان العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وأداء الشركات وتم قياس الحوكمة من خلال: الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وتشكيل مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عنه) في حين تم قياس الأداء المالي من خلال: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين قواعد حوكمة الشركات (الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وتشكيل مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) وبين أداء الشركات من خلال العائد على حقوق الملكية، وأن هذه العلاقة تشير إلى أن الشركات قامت بتنفيذ استراتيجيات حوكمة الشركات التي أدت إلى ارتفاع الربحية وارتفاع أداء سعر السهم.

وتناولت دراسة (Adeusi et.al, 2013) طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في القطاع المصرفي باستخدام عينة مختارة من 10 بنوك ودراسة التقارير السنوية التي غطت الفترة من 2005-2010، وتحليل على أساس نموذج اقتصادي قياسي.

وأشارت النتائج إلى أن تحسن أداء القطاع المصرفي لا يعتمد على زيادة عدد المديرين التنفيذيين (مجلس الإدارة) وتكوين المجلس، ولكن يظهر التحسن عندما يكون هناك أعضاء مجلس الإدارة من خارج البنك فإن أداء البنك يكون ضعيفاً، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى الحاجة إلى زيادة حجم مجلس الإدارة وانخفاض عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين من أجل تحسين أداء البنوك.

وتناولت دراسة (Musa & Akodo, 2012) العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في الجامعات الحكومية الأربع في أوغندا، وكان الدافع لإجراء الدراسة الاضطرابات المؤسسية نتيجة عمليات صنع القرار وضعف الأداء المالي من قبل الجامعات الحكومية، كما هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، واحتياجات الطوارئ، وفعالية مجلس الإدارة والأداء المالي للجامعات.

أظهرت النتائج أن متغيرات حوكمة الشركات وهي: حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي في الأداء المالي في حين أن صنع السياسات والقرارات له علاقة إيجابية مهمة مع الأداء المالي للجامعات. وأن حوكمة الشركات لها علاقة إيجابية مهمة مع دور مجلس الإدارة وفاعليته، وأن هناك علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات واحتياجات الطوارئ.

وهدف دراسة (Bayrakdaroglu et al., 2012) إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات ومقاييس الأداء المالي غير التقليدية، مثل القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة، وتم



قياس الحوكمة من خلال (الفصل بين عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وحجم مجلس الإدارة، ونسبة تركيز الملكية، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل الرئيس التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة، ونسبة المساهمة الأجنبية في الملكية بشكل عام.

توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة له تأثير قوي في أداء الشركات، وأن نسبة تركيز الملكية ترتبط بشكل كبير بجميع مقاييس الأداء باستثناء القيمة السوقية المضافة في حين أن نسبة الأسهم المملوكة من قبل الرئيس التنفيذي لا تؤثر بشكل كبير في الأداء، بينما تؤثر الملكية الأجنبية في الأداء بزيادة القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة.

واستعرضت دراسة (Al-Manaseer, et. al, 2012) تأثير أبعاد حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس الإدارة، والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، والملكية الأجنبية) في أداء البنوك الأردنية.

توصلت الدراسة إلى أن القيمة النقدية المضافة تزداد إذا تم الفصل بين عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وخلصت أيضا إلى أن حجم مجلس الإدارة له تأثير قوي في أداء الشركات. وأن نسبة تركيز الملكية ترتبط بشكل كبير بجميع مقاييس الأداء باستثناء القيمة السوقية المضافة، في حين أن نسبة الأسهم المملوكة من قبل الرئيس التنفيذي لا تؤثر بشكل كبير في الأداء، بينما تؤثر الملكية الأجنبية في الأداء بزيادة القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة.

وتناولت دراسة (Kalezic, 2012) تقييم جودة تطبيق حوكمة الشركات على أنظمة الشركات والمصارف في جمهورية الجبل الأسود واعتمادًا على استبانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تم استطلاع 43 شركة بهدف تأسيس مقياس لحوكمة الشركات في الجبل الأسود.

توصلت الدراسة إلى أن حوكمة البنوك تختلف كثيرًا عن حوكمة الشركات، وأن تطبيق حوكمة الشركات في الجبل الأسود ضعيف جدًا؛ مما يسمح بالانتهاكات الصارخة لحقوق المساهمين وبالأخص الأقليات، وخلصت إلى أن جودة الحوكمة ترتبط إيجابيًا بأداء الشركات.

الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في جمع البيانات لهذه الدراسة على نوعين من البيانات على النحو الآتي:

1-البيانات الثانوية:

تتمثل هذه البيانات في مجموعة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية، ومبادئ حوكمة الشركات والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير والدكتوراه، والقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة فضلاً عن جمع ما تيسر من مواقع متاحة عبر شبكة الإنترنت.

2-البيانات الأولية:

تصنّف هذه الدراسة على أنّها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات الأولية عن طريق استخدام أسلوب الاستقصاء؛ حيث تم تصميم استبانة، وصياغة فقراتها بالاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات، فضلاً عن البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت للفترة من 2013 إلى 2017.

مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة الكويت حتى نهاية العام 2017، وذلك وفقاً لسجلات بورصة الكويت والجدول رقم (1) يوضح مفردات مجتمع الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (1) توزيع مفردات مجتمع الدراسة على حسب القطاعات الاقتصادية

النسبة	العدد	القطاع
0.063	12	البنوك
0.037	7	نفط وغاز
0.23	43	الاستثمار
0.042	8	التأمين
0.13	25	الصناعة
0.15	29	العقار
0.34	65	الخدمات
100%	189	المجموع

عينة الدراسة:

قام الباحثان باختيار عينة الدراسة من الشركات التي نشرت تقاريرها المالية حسب الأصول المتبعة في بورصة الكويت ولمدة 5 سنوات على الأقل خلال الفترة من 2013 وحتى 2017م، وبعد استيفاء الشروط الآتية:

1-توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2013 وحتى 2017م.



- 2- لم تشارك في أي اندماج مع شركة أخرى طيلة فترة الدراسة.
- 3- مدرجة في التداول طيلة فترة الدراسة.
- 4- توفر أسعار إغلاق أسهمها في نهاية كل عام من مدة الدراسة.
- 5- عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول.

بناء على ما تقدم تم إجراء الدراسة على كل القطاعات المتمثل بالبنوك والتأمين والاستثمار والنفط والغاز والعقار والخدمات؛ حيث تكونت العينة من (60) شركة. والجدول الآتي رقم (2) يبين توزيع عينة الدراسة على القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (2) توزيع مفردات عينة الدراسة

النسبة	العدد	القطاع
16.7%	10	البنوك
16.7%	10	الاستثمار
8.3%	5	نفط وغاز
8.3%	5	التأمين
11.6%	7	عقار
16.7%	10	صناعة
21.7%	13	الخدمات الأخرى
100%	60	المجموع

حدود الدراسة الزمانية:

غطت الدراسة الفترة الواقعة بين العام 2013 وحتى العام 2017م وقد تم اختيار هذه الفترة لتوفر بيانات منشورة لدى معظم مفردات عينة الدراسة خلال هذه الفترة.

أداة الدراسة:

استخدم الباحثان بيانات القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة الكويت خلال فترة الدراسة من 2013 وحتى 2017م، وقد تم تشغيل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

أما فيما يتعلق بقياس فاعلية حوكمة الشركات فتم توزيع قوائم استبانة على معدي القوائم المالية في الشركات عينة الدراسة.

تحليل البيانات المتعلقة بفاعلية حوكمة الشركات ومؤشراتها

أولاً- تحليل البيانات المتعلقة بمباني حوكمة الشركات:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة وتحديد قيمة مؤشر حوكمة الشركات (Corporate governance index 0~50) وقيمة المؤشرات الفرعية Sub-indices (0~15) كما يتضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) المقياس الخماسي لإجابات عينة الدراسة

المقياس (مستوى الممارسة)	الدرجة المعيارية	الوزن النسبي
عالٍ جدًا	1	100%
عالٍ	0.75	75%
متوسط	0.50	50%
صغير	0.25	25%
صغير جدًا	0	0%

تحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص محاور مبادئ حوكمة الشركات:

جدول رقم (4) إجابات عينة الدراسة بخصوص مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يوجد فصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.	0.8750	0.15609
2	توجد قواعد وتوجيهات تحدد دور رئيس الإدارة.	0.9083	0.13783
3	يشترك مجلس الإدارة بفاعلية في تشكيل الاستراتيجية طويلة الأجل.	0.7792	0.19029
4	يملك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين الحق والقدرة للحصول على معلومات متعلقة بالعمل بشكل متواصل ومنتظم.	0.8792	0.18692
5	يؤدي مجلس الإدارة دورا مهما في اختيار وإدارة وتغيير المديرين التنفيذيين.	0.9333	0.14458
6	يتأكد مجلس الإدارة من الإفصاح ونشاطات الاتصال مع المساهمين وأصحاب المصالح.	0.4708	0.27267
7	يتأكد مجلس الإدارة من فاعلية ممارسات حوكمة الشركات.	0.9458	0.10386
8	يشجع مجلس الإدارة ثقافة الحوار والنقد ووجهات النظر المختلفة في غرفة الاجتماعات.	0.6292	0.24134
9	لتعزيز فاعلية مجلس الإدارة يتم منح المديرين المستقلين مكافآت ترتبط بإنجازاتهم.	0.9500	0.10084
10	تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة الإشراف على سياسات إدارة المخاطر.	0.6625	0.26770

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة للمبدأ الأول من مبادئ حوكمة الشركات والمتعلق بمسؤوليات ومهام مجلس الإدارة يقع بين 47% - 95%، أي أن عينة الدراسة تمارس هذا المبدأ بدرجة تفوق متوسط أداة القياس، وقد كانت أعلى الفقرات من حيث الممارسة الفقرة الخاصة بوجود قواعد وتوجيهات تحدد دور رئيس مجلس الإدارة. أما أقل الفقرات فقد كانت السابعة والعاشر المتعلقة بتعزيز فاعلية مجلس الإدارة من خلال منح المديرين المستقلين مكافآت ترتبط بإنجازاتهم وتؤكد مجلس الإدارة من فاعلية ممارسات حوكمة الشركات.

أما إجابات عينة الدراسة بخصوص المحور الثاني المتعلق بممارسة الإفصاح والشفافية فقد كانت على النحو الآتي في الجدول الآتي:

جدول رقم (5) إجابات عينة الدراسة بخصوص الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تفصح الشركة عن قيام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ببيع أو شراء أسهم شركتهم.	0.746	0.343
2	تقوم الشركة بنشر تقارير مرحلية.	0.933	0.145
3	يشمل الإفصاح أي تغيير هام حول الأصول والالتزامات.	0.708	0.222
4	يشمل الإفصاح المعلومات الهامة بشأن عوامل المخاطر المتوقع حدوثها وسياسة إدارتها.	0.825	0.222
5	تفصح الشركة عن التغييرات الجوهرية في الملكية.	0.942	0.125
6	يستطيع حملة الأسهم طلب معلومات إضافية عن الشركة زيادة على المعلومات المتاحة بشكل عام.	0.596	0.306
7	يتم الإفصاح عن الموضوعات التي تتعلق بأصحاب المصالح مثل الدائنين والمستهلكين والمجتمع المحلي في التقرير السنوي.	0.775	0.224
8	توجد للشركة صفحة الكترونية بالعربية وتحديث بشكل دائم بما لا يزيد عن يوم عمل.	0.608	0.227
9	يملك حملة الأسهم إمكانية الوصول لمعلومات تتعلق بالملكيات الكبيرة للأسهم وحق التصويت.	0.825	0.186
10	تفصح الشركة عن العائد على حق الملكية المنشود لثلاث أو خمس سنوات قادمة.	0.517	0.268

يتضح من الجدول السابق أن متوسط ممارسة العينة لمبدأ الإفصاح والشفافية يقع بين 51% - 94%، أي أن عينة الدراسة تمارس بدرجة تفوق متوسط أداة القياس مبادئ الإفصاح والشفافية، وقد كانت أعلى الفقرات تلك الفقرة المتعلقة بإفصاح الشركة عن التغييرات الجوهرية في الملكية. أما أقل الفقرات فتلك المتعلقة بإفصاح الشركة عن العائد على حق الملكية المنشود لثلاث أو خمس سنوات قادمة. أما إجابات عينة الدراسة بخصوص المحور الثالث المتعلق بحقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم فقد كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (6) إجابات عينة الدراسة بخصوص حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يستطيع حملة الأسهم الحصول على معلومات ذات علاقة وبوقت مناسب وبدون تكاليف.	0.9000	0.1540
2	يمكن صغار المساهمين من اختيار أعضاء مجلس الإدارة من خلال تصويتهم بالتجميع.	0.9333	0.1446
3	يملك حملة الأسهم حق تعيين وعزل المديرين والمدققين.	0.5958	0.3056
4	يملك حملة الأسهم حق التصويت على عمليات الشركة الرئيسية مثل الاندماج والاستيلاء والسيطرة وتغيير عمل الشركة وأهدافها.	0.9333	0.1446
5	يتم معاملة حملة الأسهم من نفس الفئة بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة.	0.9333	0.1115
6	يمكن للمساهمين أن يوكل شخص آخر للاشتراك في اجتماعات الهيئة العامة.	0.9333	0.1446
7	للمساهمين الأولوية في امتلاك الأسهم المصدرة للحفاظ على نسبتهم في الملكية.	0.8833	0.1689
8	يمكن لصغار المساهمين الذين يملكون مستوى معين من عدد الأسهم أن يرشحوا أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة.	0.9333	0.1446
9	يوجد صعوبة في معرفة حجم امتلاك كبار المساهمين من أسهم الشركة.	0.5958	0.3056
10	يملك حملة الأسهم حق وضع بنود جدول أعمال الاجتماع العام وإلغاء قرارات مجلس الإدارة.	0.9000	0.1540

يتضح من الجدول السابق أن متوسط ممارسة العينة لمبدأ حقوق المساهمين والمعاملة العادلة كانت تقع بين 59% - 93%، أي أن عينة الدراسة تمارس بدرجة تفوق متوسط أداة القياس مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين، وقد كانت أعلى الفقرات هي الفقرة الخاصة بامتلاك حملة الأسهم حق التصويت على عمليات الشركة الرئيسية مثل الاندماج والاستيلاء والسيطرة وتغيير عمل الشركة وأهدافها، أما أقل الفقرات فقد كانت الفقرة الخاصة بالسماح للمساهمين التصويت بالبريد الإلكتروني. أما إجابات عينة الدراسة بخصوص المحور الرابع المتعلق بدور أصحاب المصالح فقد كانت الإجابات على النحو الآتي:

جدول رقم (7) إجابات عينة الدراسة بخصوص دور أصحاب المصالح

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توجد قدرة لأصحاب المصالح بما في ذلك الموظفين والجهات التي تمثلهم إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة بحرية	0.8083	0.2364
2	تتوزع المسؤوليات بين الجهات المسؤولية المختلفة في الشركة بوضوح لخدمة أصحاب المصالح	0.6333	0.2323
3	لدى أصحاب المصالح حرية الحصول على معلومات هامة وملائمة، وذات علاقة وكافية وموثوق بها على أسس منتظمة (دورية) وفي الوقت المناسب.	0.6667	0.2191
4	يتم إعلام أصحاب المصالح بشكل كاف بحقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة.	0.7792	0.2212
5	تقوم الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة بالكشف عن تجارتهم في الأسهم لأصحاب المصالح.	0.5958	0.3056
6	يتم تدريب المديرين بشكل كاف للتعامل مع أصحاب المصالح.	0.7750	0.2333
7	زيادة دور العاملين في قرارات الشركة يؤدي لزيادة الإنتاجية ومن ثم إرباح الشركة.	0.9000	0.1540
8	تستفيد الشركة من نصائح البنوك حول استراتيجية العمل والاستراتيجية المالية.	0.8458	0.2063
9	يتم بناء علاقة طويلة الأجل مع البنك المقرض للشركة لتسهيل الوصول للائتمان وتخفيف أزمات السيولة الطارئة.	0.8375	0.1943
10	يقع على عاتق الشركة مسؤوليات تتعلق بالمحافظة على البيئة والسلامة العامة.	0.7875	0.2293

يتضح من الجدول السابق أن متوسط الممارسة للمبدأ المتعلق بدور أصحاب المصالح يقع بين 59% - 90%، أي أن عينة الدراسة تمارس بدرجة تفوق متوسط أداة القياس المبدأ المتعلق بدور أصحاب المصالح. وقد كانت أعلى الفقرات تلك الفقرة الخاصة بزيادة دور العاملين في قرارات الشركة يؤدي لزيادة الإنتاجية ومن ثم إرباح الشركة. أما أقل الفقرات فقد كانت الفقرة الخاصة بقيام الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة بالكشف عن تجارتهم في الأسهم لأصحاب المصالح.

أما إجابات عينة الدراسة بخصوص المحور الخامس المتعلق بمبدأ ممارسة التدقيق والرقابة الداخلية فقد كانت الإجابات على النحو الآتي:

جدول رقم (8) إجابات عينة الدراسة بخصوص التدقيق والرقابة الداخلية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتبنى الشركة تغيير المدقق الخارجي كل عدد معين من السنوات.	0.900	0.154
2	المدققون الخارجيون مسؤولين وعرضه للمساءلة من قبل المساهمين.	0.742	0.248
3	تتمتع لجنة التدقيق بالاستقلال عن الإدارة.	0.925	0.133
4	تقوم لجنة التدقيق بتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة المصاحبة لعمل الشركة.	0.842	0.190
5	يقوم المدققون بإبلاغ السلطات و/ أو المساهمين عن أي نشاط غير قانوني واحتيال أو سوء استخدام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لصلاحياتهم.	0.783	0.187
6	تقوم لجنة التدقيق بتطوير السياسات المتعلقة بالخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الخارجي وتخصص المبالغ لذلك.	0.863	0.175
7	تقوم لجنة التدقيق الداخلي بمراجعة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.	0.929	0.123
8	تقوم لجنة التدقيق الداخلي بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة.	0.817	0.183
9	هناك قنوات اتصال فعالة مع أعضاء مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والموظفين الماليين.	0.879	0.187
10	تتضمن وظيفة التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى وفرة المعلومات.	0.567	0.215

يتضح من الجدول السابق أن مستوى ممارسة العينة لمبدأ التدقيق والرقابة الداخلية يقع بين 56% - 92%، أي أن الشركات تمارس بدرجة تفوق متوسط أداة القياس مبادئ التدقيق والرقابة الداخلية. وقد كانت أعلى الفقرات الفقرة الخاصة بقيام لجنة التدقيق الداخلي بمراجعة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته، وأقلها الفقرة الخاصة بأن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن فحص وتقييم مدى وفرة المعلومات.

ثانياً - عرض وتحليل مؤشر حوكمة الشركات (Corporate Governance Index):

نظراً لوجود أكثر من مستجوب في الشركة تم إيجاد المؤشر للشركة (Corporate Governance Index)

من خلال:

- 1- إيجاد المجموع التراكمي للدرجات المعيارية لكل استبانة.
- 2- حساب الوسط الحسابي للدرجات المعيارية لإجابات المستجوبين في الشركة الواحدة للوصول إلى مفردة واحدة للشركة يمثل مؤشر حوكمة الشركات لها.

وقد تراوح مؤشر حوكمة الشركات لعينة الدراسة 79.9% ويقع بين 47% إلى 95% (50 ~ Corporate Governance Index 0) والجدول رقم (9) يوضح مؤشر حوكمة الشركات للشركات في العينة:

جدول رقم (9) مؤشر حوكمة الشركات للقطاعات في العينة
 (Corporate Governance Index 0 ~50)

القطاع	(0~50 مؤشر حوكمة الشركات)	(مستوى الممارسة) مؤشر حوكمة الشركات \ الاستبانة (50) * 100% عدد فقرات
البنوك	0.795	84.66
الاستثمار	0.722	87.33
النفط والغاز	0.897	89.7
التأمين	0.81	75.4
العقار	0.836	80.3
الصناعة	0.747	83.2
الخدمات	0.836	60.85
المتوسط العام	0.83	80.21

يتضح من الجدول السابق أن أعلى القطاعات من حيث المؤشر هو قطاع النفط والغاز 89.7 % يليه قطاع العقار والخدمات 83.6%، ثم التأمين 81 %، ثم البنوك 79.5%، ثم الصناعة 74.7% وأخيراً الاستثمار 72%.

عرض مؤشرات الأداء المالي للشركات في العينة:

لقد تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في بورصة الكويت، فيما يتعلق بمؤشرات الأداء المالي (المتغير التابع) وقد تم تلخيص النتائج في الجداول الآتية:
 جدول رقم (10) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الملكية ROE لقطاع البنوك للفترة (2017-2013)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	بنك الكويت الوطني	0.121	0.093	0.094	0.093	0.092	0.0183
2	بنك الخليج	0.063	0.061	0.693	0.072	0.075	0.0150
3	البنك التجاري الكويتي	0.002	0.042	0.089	0.080	0.084	0.0167
4	البنك الأهلي الكويتي	0.058	0.066	0.067	0.055	0.059	0.0117
5	بنك الكويت الدولي	0.075	0.072	0.076	0.092	0.072	0.0143
6	شركة الأثمار القابضة	-0.046	-0.149	-0.005	-0.041	0.032	0.0065
7	بنك برقان	0.102	0.052	0.076	0.105	0.087	0.0174
8	بيت التمويل الكويتي	0.075	0.072	0.076	0.092	0.088	0.0175
9	بنك بوبيان ش.م.ك	0.037	0.047	0.095	0.109	0.098	0.0195
10	بنك وربه	-0.019	-0.041	0.001	0.011	0.027	0.0054
	المتوسط العام	0.0469	0.0315	0.1262	0.0668	0.0712	0.0142

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على حق الملكية للبنوك في الخمس السنوات بلغ (0.0142)، وكان أعلى متوسط عائد على الملكية خلال الفترة حققه بنك بوبيان؛ إذ بلغ متوسط العائد (0.0195) ثم بنك الكويت الوطني بمتوسط عائد (0.0183)، ثم بنك بيت التمويل الكويتي بمتوسط (0.0175)، وجاء في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على حقوق الملكية بنك وربه بمتوسط عائد بلغ (0.0054)، في حين أن العام 2015 حقق أعلى عائد على الملكية للبنوك بمتوسط عائد بلغ (0.126)



ثم في العام 2017 بمتوسط عائد (0.0712)، وحققت البنوك أدنى عائد على الملكية في العام 2014 حيث بلغ (0.0469).

جدول رقم (11) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الملكية ROE لقطاع الاستثمار للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	الشركة الكويتية للاستثمار	0.303	0.070	0.044	0.006	0.037	0.0073
2	شركة التسهيلات التجارية	0.094	0.076	0.064	0.051	0.048	0.0096
3	شركة الاستشارات المالية الدولية	-0.237	0.080	-0.579	0.022	0.034	0.0068
4	شركة الاستثمارات الوطنية	0.037	0.400	0.032	-0.037	0.032	0.0064
5	شركة مشاريع الكويت القابضة	0.069	0.084	0.069	0.084	0.072	0.0145
6	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	-0.074	-0.009	0.105	-0.166	0.054	0.0108
7	شركة بيت الأوراق المالية	-0.002	-0.070	0.067	0.023	0.343	0.0686
8	شركة مجموعة الأوراق المالية	0.014	-0.085	0.056	0.072	-0.031	-0.0061
9	المركز المالي الكويتي	0.045	0.068	0.046	0.014	0.033	0.0066
10	الشركة الوطنية الدولية القابضة	-0.092	0.042	0.026	0.009	0.068	0.0136
	المتوسط العام	0.0156	0.0656	-0.0070	0.0077	0.0691	0.0138

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على حق الملكية للشركات الاستثمارية عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.0138)، وكان أعلى متوسط عائد على الملكية خلال الفترة لدى شركة بيت الأوراق المالية حيث بلغ متوسط العائد (0.0686) ثم شركة مشاريع الكويت القابضة بمتوسط عائد (0.0145)، ثم الشركة الوطنية الدولية القابضة بمتوسط (0.0136)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على حقوق الملكية شركة مجموعة الأوراق المالية والتي حققت خسائر متتالية في العامين 2014 و2015، في حين أن العام 2017 حقق أعلى عائد على الملكية للشركات الاستثمارية بمتوسط عائد بلغ (0.0691) ثم في العام 2014 بمتوسط عائد (0.0656)، وجاء العام 2015 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (12) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الملكية ROE لقطاع النفط والغاز للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة المقاولات والخدمات البحرية	0.054	0.048	0.033	0.043	0.045	0.0091
2	شركة بيت الطاقة القابضة	-0.216	0.021	-0.018	-0.013	-0.053	-0.0106
3	شركة المجموعة البترولية المستقلة	0.073	0.046	0.058	0.074	0.048	0.0095
4	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	0.156	0.178	0.197	0.278	0.354	0.0708
5	الخليجية للاستثمار البترولي	0.041	0.056	0.081	0.144	0.145	0.0290
	المتوسط العام	0.0216	0.0696	0.0701	0.1053	0.1078	0.0216

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على حق الملكية لشركات النفط والغاز عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.0216)، وكان أعلى متوسط عائد على الملكية خلال الفترة لدى الشركة الوطنية للخدمات البترولية؛ حيث بلغ متوسط العائد (0.0708)، ثم شركة الخليجية للاستثمار البترولي بمتوسط عائد (0.0290)، ثم شركة المجموعة البترولية المستقلة بمتوسط (0.0095)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على حقوق شركة بيت الطاقة القابضة التي حققت خسائر متتالية في



الأعوام 2013 و 2015، 2016، و 2017 في حين أن العام 2017 حقق أعلى عائد على الملكية لشركات النفط والغاز بمتوسط عائد بلغ (0.1078) ثم في العام 2016 بمتوسط عائد (0.0701)، وجاء العام 2013 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (13) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الملكية ROE لقطاع التأمين للفترة (2017-2013)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة الكويت للتأمين	0.0847	0.0782	0.0853	0.0989	0.0101	0.0020
2	مجموعة الخليج للتأمين	0.125	0.126	0.136	0.1447	0.142	0.0284
3	الشركة الأهلية للتأمين	0.0979	0.103	0.0871	0.107	0.0858	0.0172
4	شركة الأولى للتأمين التكافلي	0.106	-0.552	-5.75	-0.0858	0.115	0.0230
5	شركة إعادة التأمين الكويتية	0.0669	0.0445	-0.00135	0.0759	0.0458	0.0092
	المتوسط العام	0.0961	-0.0401	-1.0886	0.0681	0.0797	0.0159

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على حق الملكية لشركات التأمين عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.0159)، وكان أعلى متوسط عائد على الملكية خلال الفترة لدى مجموعة الخليج للتأمين حيث بلغ متوسط العائد (0.0284) ثم شركة الأولى للتأمين التكافلي بمتوسط عائد (0.0230)، ثم الشركة الأهلية للتأمين بمتوسط (0.0172)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على حقوق الملكية شركة إعادة التأمين الكويتية التي حققت خسائر خلال العام 2015 في حين أن العام 2013 حقق أعلى عائد على الملكية لشركات التأمين بمتوسط عائد بلغ (0.0961)، ثم في العام 2017 بمتوسط عائد (0.0797)، وجاء العام 2015 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (14) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الملكية ROE لقطاع العقار للفترة (2017-2013)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة عقارات الكويت	0.015	0.054	0.056	0.033	0.037	0.0073
2	شركة العقارات المتحدة	0.087	0.051	0.033	0.041	0.044	0.0087
3	الشركة الوطنية العقارية	0.040	0.084	0.049	0.070	0.068	0.0137
4	الشركة الصالحيّة العقارية	0.062	0.112	0.081	0.080	0.087	0.0174
5	شركة صكوك القابضة	0.091	0.247	0.063	-0.013	-0.094	-0.0189
6	شركة التمدين العقارية	0.044	0.037	0.056	0.076	0.050	0.0101
7	الشركة العربية العقارية	0.003	-0.022	0.022	0.025	0.032	0.0064
	المتوسط العام	0.0490	0.0804	0.0514	0.0447	0.0319	0.0064

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على حق الملكية للشركات العقارية عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.0064)، وكان أعلى متوسط عائد على الملكية خلال الفترة لدى الشركة الصالحيّة العقارية؛ حيث بلغ متوسط العائد (0.0174)، ثم الشركة الوطنية العقارية بمتوسط عائد (0.0137)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على حقوق الملكية شركة صكوك القابضة التي حققت خسائر خلال العام 2016، و 2017 في حين أن العام 2014 حقق أعلى عائد على الملكية للشركات العقارية بمتوسط عائد بلغ (0.0804) ثم في العام 2015 بمتوسط عائد (0.0514)، وجاء العام 2017 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (15) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الملكية ROE لقطاع الصناعة للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2016	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	0.121	0.067	0.053	-0.103	-0.010	-0.0020
2	شركة أسمنت الكويت	0.098	0.088	0.089	0.104	0.010	0.0020
3	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	0.067	0.065	0.346	-0.276	0.132	0.0264
4	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	0.051	0.055	0.070	0.116	0.138	0.0276
5	شركة أسمنت بورتلاند كويت	0.114	0.120	0.121	0.074	0.121	0.0242
6	شركة الشعبية الصناعية	0.065	0.084	0.081	0.094	0.099	0.0199
7	شركة المعادن والصناعات التحويلية	-0.066	-0.040	0.033	-0.151	-0.085	-0.0170
8	شركة اسيكو للصناعات	0.037	0.081	0.094	0.088	0.080	0.0159
9	الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء	0.083	0.107	0.116	0.078	0.041	0.0081
10	شركة الصناعات الوطنية	0.051	0.055	0.070	0.116	0.014	0.0028
	المتوسط العام	0.0621	0.0681	0.1073	0.0139	0.0539	0.0108

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على حق الملكية للشركات الصناعية عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.0108)، وكان أعلى متوسط عائد على الملكية خلال الفترة لدى شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن؛ حيث بلغ متوسط العائد (0.0276)، ثم شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية بمتوسط عائد (0.0264)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على حقوق الملكية شركة المعادن والصناعات التحويلية التي حققت خسائر خلال العامين 2016، و2017 في حين أن العام 2015 حقق أعلى عائد على الملكية للشركات الصناعية بمتوسط عائد بلغ (0.1073)، ثم في العام 2015، وجاء العام 2016 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (16) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الملكية ROE لقطاع الخدمات الأخرى للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة السينما الكويتية الوطنية	0.116	0.154	0.138	0.149	0.135	0.0270
2	شركة الفنادق الكويتية	0.079	0.023	0.002	0.034	0.018	0.0035
3	شركة طيران الجزيرة	0.383	0.223	-0.043	0.487	0.201	0.0402
4	شركة الاتصالات المتنقلة	0.164	0.138	0.119	0.096	0.110	0.0220
5	شركة ايفاء للفنادق والمنتجعات	0.046	0.034	-0.575	0.028	0.054	0.0109
6	شركة مجموعة الراي الإعلامية	0.110	0.163	0.132	0.147	0.095	0.0189
7	شركة ايباس للتعليم الأكاديمي والتقني	0.144	0.181	0.142	0.134	0.161	0.0322
8	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	0.083	0.082	0.073	0.068	0.079	0.0157
9	شركة زيم القابضة	-0.020	-0.031	-0.074	0.007	0.074	0.0148
10	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	0.005	0.054	0.025	0.028	0.023	0.0046
11	شركة نقل وتجارة المواشي	0.155	0.056	-0.082	0.103	0.093	0.0185
12	الشركة الكويتية للمسالخ	0.191	0.195	0.101	0.156	0.142	0.0284
13	الشركة الكويتية للأغذية	0.142	0.155	0.143	0.129	0.132	0.0264
	المتوسط العام	0.123	0.1098	0.0078	0.1205	0.101	0.0202

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على حق الملكية للشركات الخدمية عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.0202)، وكان أعلى متوسط عائد على الملكية خلال الفترة لدى شركة



طيران الجزيرة؛ حيث بلغ متوسط العائد (0.0402) ثم شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني بمتوسط عائد (0.0322)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على حقوق الملكية شركة مركز سلطان للمواد الغذائية، في حين أن العام 2014 حقق أعلى عائد على الملكية للشركات الخدمية بمتوسط عائد بلغ (0.1098)، ثم في العام 2016، وجاء العام 2017 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (17) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الاستثمار ROI لقطاع البنوك للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	بنك الكويت الوطني	0.0187	0.0135	0.0145	0.0145	0.0129	0.0026
2	بنك الخليج	0.0064	0.0063	0.0067	0.0072	0.0082	0.0016
3	البنك التجاري الكويتي	0.0035	0.0065	0.0012	0.0013	0.0122	0.0024
4	البنك الأهلي الكويتي	0.0109	0.0110	0.0107	0.0106	0.0076	0.0015
5	بنك الكويت الدولي	0.0084	0.0092	0.0093	0.0115	0.0099	0.0020
6	شركة الأثمار القابضة	-0.0037	-0.0107	-0.0004	-0.0021	0.0017	0.0003
7	بنك برقان	0.0644	0.0448	0.0094	0.0128	0.0125	0.0025
8	بيت التمويل الكويتي	0.0084	0.0092	0.0093	0.0114	0.0111	0.0022
9	بنك بوبيان ش.م.ك	0.0051	0.0058	0.0036	0.0112	0.0119	0.0024
10	بنك وربه	-0.0083	-0.6730	1.9100	0.0013	0.0023	0.0005
	المتوسط العام	0.0114	-0.0573	0.1974	0.0079	0.0090	0.00181

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على الاستثمار لقطاع البنوك في الخمس السنوات بلغ (0.00181)، وكان أعلى متوسط عائد على الاستثمار حققه بنك الكويت الوطني؛ حيث بلغ متوسط العائد (0.0026) ثم بنك برقان بمتوسط عائد (0.0025)، وجاء في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على الاستثمار بنك وربه بمتوسط عائد بلغ (0.0005)، في حين أن العام 2015 حقق أعلى عائد على الاستثمار للبنوك بمتوسط عائد بلغ (0.1974) ثم في العام 2013 بمتوسط عائد (0.0114)، وحققت البنوك أدنى عائد على الاستثمار في العام 2013.

جدول رقم (18) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الاستثمار ROI لقطاع الاستثمار للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	الشركة الكويتية للاستثمار	0.0158	0.0412	0.0262	0.0033	0.0220	0.004
2	شركة التسهيلات التجارية	0.0544	0.0378	0.0362	0.0257	0.0229	0.005
3	شركة الاستثمارات المالية الدولية	-0.0468	0.0195	0.0989	0.0048	0.0054	0.001
4	شركة الاستثمارات الوطنية	0.0346	0.0386	0.0303	-0.034	0.0430	0.009
5	شركة مشاريع الكويت القابضة	0.0103	0.0108	0.0094	0.0110	0.0088	0.002
6	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	-0.038	-0.0045	0.0611	-0.1520	0.0630	0.013
7	شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك	-0.0011	-0.0357	0.0357	0.0200	0.0190	0.004
8	شركة مجموعة الأوراق المالية	0.0878	-0.0387	0.0275	0.0307	-0.1260	-0.025
9	المركز المالي الكويتي	0.0339	0.0544	0.0346	0.0105	0.0243	0.005
10	الشركة الوطنية الدولية القابضة	-0.075	0.0395	0.0247	0.0091	0.0833	0.017
	المتوسط العام	0.008	0.016	0.039	-0.007	0.017	0.003

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على الاستثمار للشركات الاستثمارية عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.003)، وكان أعلى متوسط عائد على الاستثمار خلال الفترة لدى شركة

الساحل للتنمية والاستثمار ثم شركة الاستثمارات الوطنية حيث بلغ متوسط العائد (0.009) ثم شركة التسهيلات التجارية والمركز المالي الكويتي بمتوسط عائد (0.005)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على الاستثمار شركة مجموعة الأوراق المالية والتي حققت خسائر متتالية في العامين 2013 و 2017، في حين أن العام 2017 حقق أعلى عائد على الاستثمار للشركات الاستثمارية بمتوسط عائد بلغ (0.017) ثم في العام 2014 بمتوسط عائد (0.016)، وجاء العام 2016 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (19) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الاستثمار ROI لقطاع النفط والغاز للفترة (2017-2013)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة المقاولات والخدمات البحرية	0.026	0.021	0.012	0.013	0.013	0.003
2	شركة بيت الطاقة القابضة	-0.017	0.021	-0.018	-0.111	-0.411	0.0082
3	شركة المجموعة البترولية المستقلة	0.016	0.014	0.018	0.023	0.013	0.003
4	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	0.124	0.138	0.151	0.217	0.238	0.048
5	الخليجية للاستثمار البترولي	0.023	0.039	0.053	0.102	0.123	0.025
	المتوسط العام	0.034	0.046	0.043	0.049	-0.005	0.001

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على الاستثمار لشركات النفط والغاز عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.001)، وكان أعلى متوسط عائد على الاستثمار خلال الفترة لدى الشركة الوطنية للخدمات البترولية حيث بلغ متوسط العائد (0.048) ثم الخليجية للاستثمار البترولي بمتوسط عائد (0.025)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على الاستثمار شركة المجموعة البترولية، في حين أن العام 2016 حقق أعلى عائد على الاستثمار لشركات النفط والغاز بمتوسط عائد بلغ (0.049) ثم في العام 2014، وجاء العام 2017 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (20) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الاستثمار ROI لقطاع التأمين للفترة (2017-2013)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة الكويت للتأمين	0.0287	0.0314	0.0318	0.0378	0.0039	0.0008
2	مجموعة الخليج للتأمين	0.0373	0.0375	0.0399	0.0436	0.0383	0.0077
3	الشركة الأهلية للتأمين	0.0534	0.0597	0.0522	0.0467	0.0367	0.0073
4	شركة الأولى للتأمين التكافلي	0.0744	-0.4100	-1.6330	-0.0649	0.0743	0.0149
5	شركة إعادة التأمين الكويتية	0.0278	0.0173	-0.0005	0.0301	0.0189	0.0038
	المتوسط العام	0.0443	-0.0528	-0.3019	0.0187	0.0344	0.0069

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على الاستثمار لشركات التأمين عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.0069)، وكان أعلى متوسط عائد على الاستثمار خلال الفترة لدى شركة الأولى للتأمين التكافلي، حيث بلغ متوسط العائد (0.0149) ثم مجموعة الخليج للتأمين بمتوسط عائد (0.077)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على الاستثمار شركة الكويت للتأمين، في حين أن العام 2013 حقق أعلى عائد على الاستثمار لشركات التأمين بمتوسط عائد بلغ (0.0443) ثم في العام 2017، وجاء العام 2014 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (21) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الاستثمار ROI لقطاع العقار للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة عقارات الكويت	0.0097	0.0359	0.0315	0.0180	0.0189	0.0038
2	شركة العقارات المتحدة	0.0410	0.0233	0.0148	0.0186	0.0182	0.0036
3	الشركة الوطنية العقارية	0.0149	0.0322	0.0199	0.0305	0.0420	0.0084
4	الشركة الصالحية العقارية	0.0298	0.0585	0.0431	0.0429	0.0458	0.0092
5	شركة صكوك القابضة	0.0636	0.1750	0.0451	-0.0088	-0.0649	-0.0130
6	شركة التمدين العقارية	0.0241	0.0217	0.0296	0.0381	0.0236	0.0047
7	الشركة العربية العقارية	0.0013	-0.0086	0.0084	0.0105	0.0142	0.0028
	المتوسط العام	0.0263	0.04828	0.02749	0.02140	0.01397	0.00279

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على الاستثمار للشركات العقارية عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.00279)، وكان أعلى متوسط عائد على الاستثمار خلال الفترة لدى الشركة الصالحية العقارية؛ حيث بلغ متوسط العائد (0.0092) ثم الشركة الوطنية العقارية بمتوسط عائد (0.0084)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على الاستثمار شركة صكوك للتأمين، في حين أن العام 2014 حقق أعلى عائد على الاستثمار لشركات التأمين بمتوسط عائد بلغ (0.048) ثم في العام 2015، وجاء العام 2017 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (22) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الاستثمار ROI لقطاع الصناعة للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	0.099	0.056	0.046	-0.085	-0.089	-0.018
2	شركة أسمنت الكويت	0.052	0.055	0.056	0.066	0.065	0.013
3	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	0.044	0.022	0.022	-0.184	0.076	0.015
4	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	0.015	0.017	0.021	0.034	0.043	0.009
5	شركة إسمنت بورتلاند كويت	0.101	0.106	0.093	0.061	0.098	0.020
6	شركة الشعبية الصناعية	0.055	0.071	0.069	0.078	0.079	0.016
7	شركة المعادن والصناعات التحويلية	-0.057	-0.034	0.026	-0.108	-0.074	-0.015
8	شركة اسيكو للصناعات	0.013	0.029	0.030	0.026	0.023	0.005
9	الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء	0.064	0.090	0.098	0.066	0.035	0.007
10	شركة الصناعات الوطنية	0.015	0.017	0.021	0.034	0.043	0.009
	المتوسط العام	0.0400	0.043	0.048	-0.0012	0.030	0.0060

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على الاستثمار للشركات الصناعية عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.006)، وكان أعلى متوسط عائد على الاستثمار خلال الفترة لدى شركة إسمنت بورتلاند كويت؛ حيث بلغ متوسط العائد (0.0020) ثم شركة الشعبية الصناعية بمتوسط عائد (0.0016)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على الاستثمار شركة مجموعة الخصوصية القابضة، في حين أن العام 2015 حقق أعلى عائد على الاستثمار للشركات الصناعية بمتوسط عائد بلغ (0.048)، ثم في العام 2014، وجاء العام 2016 بالمرتبة الأخيرة.



جدول رقم (23) مؤشرات الأداء المالي للعائد على الاستثمار ROI لقطاع الخدمات الأخرى للفترة (2013-2017)

م	الشركة/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	شركة السينما الكويتية الوطنية	0.078	0.115	0.103	0.102	0.094	0.019
2	شركة الفنادق الكويتية	0.035	0.010	0.001	0.021	0.010	0.002
3	شركة طيران الجزيرة	0.112	0.081	-0.013	0.290	0.210	0.042
4	شركة الاتصالات المتنقلة	0.096	0.079	0.065	0.048	0.051	0.010
5	شركة إيفاء للفنادق والمنتجعات	0.006	0.007	-0.080	0.006	0.009	0.002
6	شركة مجموعة الراي الإعلامية	0.066	0.119	0.103	0.122	0.080	0.016
7	شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني	0.087	0.134	0.111	0.108	0.125	0.025
8	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	0.066	0.067	0.054	0.049	0.032	0.006
9	شركة زيماء القابضة	-0.016	-0.027	-0.059	0.004	0.068	0.014
10	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	0.001	0.008	0.003	0.004	0.006	0.001
11	شركة نقل وتجارة المواشي	0.136	-0.047	0.067	0.091	0.075	0.015
12	الشركة الكويتية للمسالخ	0.182	0.183	0.095	0.149	0.130	0.026
13	الشركة الكويتية للأغذية	0.083	0.090	0.085	0.075	0.088	0.018
	المتوسط العام	0.0717	0.063	0.0413	0.082	0.075	0.0150

يتضح من الجدول السابق أن متوسط العائد على الاستثمار للشركات الخدمية عينة الدراسة خلال الخمس السنوات بلغ (0.015)، وكان أعلى متوسط عائد على الاستثمار خلال الفترة لدى شركة طيران الجزيرة؛ حيث بلغ متوسط العائد (0.0042) ثم الشركة الكويتية للمسالخ بمتوسط عائد (0.0026)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث العائد على الاستثمار شركة مركز سلطان للمواد الغذائية، في حين أن العام 2016 حقق أعلى عائد على الاستثمار للشركات الخدمية بمتوسط عائد بلغ (0.082) ثم في العام 2017، وجاء العام 2015 بالمرتبة الأخيرة.

جدول رقم (24) مؤشرات الأداء المالي لقطاع البنوك

م	الشركة أو القطاع	ROE	ROI	P/ M	M / B	Volatility
1	بنك الكويت الوطني	0.018	0.003	0.049	2.500	0.521
2	بنك الخليج	0.015	0.002	0.015	4.570	0.540
3	البنك التجاري الكويتي	0.017	0.002	0.034	3.074	0.700
4	البنك الأهلي الكويتي	0.012	0.002	0.020	5.160	0.205
5	بنك الكويت الدولي	0.014	0.002	0.026	2.620	0.387
6	شركة الأثمار القابضة	0.007	0.000	0.020	3.350	0.727
7	بنك برقان	0.017	0.003	0.034	5.350	0.691
8	بيت التمويل الكويتي	0.018	0.002	0.039	4.100	0.707
9	بنك بوبيان ش.م.ك	0.020	0.002	0.018	2.250	0.363
10	بنك وربه	0.005	0.000	0.030	5.540	0.518
	المتوسط العام	0.014	0.002	0.029	3.851	0.536

حيث ROE العائد على حقوق الملكية، ROI العائد على الاستثمار، P/M سعر السهم إلى ربحيته، M/B القيمة السوقية إلى الدفترية، Volatility تباين سعر السهم اليومي.

من الجدول أعلاه يتبين أن بنك بوبيان حاز على أعلى معدل عائد على حقوق الملكية؛ حيث بلغ 0.020، وحاز بنك الكويت الوطني على أعلى عائد على الاستثمار بمعدل 0.003، كما حاز بنك الكويت الوطني على أعلى معدل لسعر السهم إلى عائدته بلغ 0.049، في حين نال بنك وربه على



أعلى معدل لقيمة الأسهم السوقية إلى الدفترية، أما تباين سعر السهم اليومي فحققت شركة الاستثمار القابضة أعلى معدل تذبذب بلغ 0.727.

جدول رقم (25) مؤشرات الأداء المالي للشركات الاستثمارية

م	الشركة أو القطاع	ROE	ROI	P/ M	M / B	Volatility
1	الشركة الكويتية للاستثمار	0.007	0.004	0.003	1.005	0.950
2	شركة التسهيلات التجارية	0.010	0.005	0.016	1.939	0.293
3	شركة الاستشارات المالية الدولية	0.007	0.001	0.000	0.465	2.716
4	شركة الاستثمارات الوطنية	0.006	0.009	0.008	1.172	1.672
5	شركة مشاريع الكويت القابضة	0.015	0.002	0.003	5.034	0.832
6	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	0.011	0.013	0.011	0.518	2.572
7	شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.م	0.069	0.004	0.004	4.850	2.400
8	شركة مجموعة الأوراق المالية	-0.006	-0.025	0.016	0.998	1.870
9	المركز المالي الكويتي	0.007	0.005	0.008	1.060	0.786
10	الشركة الوطنية الدولية القابضة	0.014	0.017	0.016	0.746	1.928
	المتوسط العام	0.0138	0.0033	0.0029	1.7787	1.6019

من الجدول أعلاه يتبين أن شركة بيت الأوراق المالية حازت على أعلى معدل عائد على حقوق الملكية؛ حيث بلغ 0.0686، وحازت الشركة الوطنية الدولية القابضة على أعلى عائد على الاستثمار بمعدل 0.017، كما حقق كلٌّ من شركة التسهيلات التجارية وشركة مجموعة الأوراق المالية والشركة الوطنية الدولية القابضة أعلى معدل لسعر السهم إلى عائدته بلغ 0.016، في حين حصدت شركة مشاريع الكويت القابضة على أعلى معدل لقيمة الأسهم السوقية إلى الدفترية، أما تباين سعر السهم اليومي فحققت شركة الاستشارات المالية الدولية أعلى معدل تذبذب بلغ 2.572.

جدول رقم (26) مؤشرات الأداء المالي لقطاع النفط والغاز

م	الشركة أو القطاع	ROE	ROI	P/ M	M / B	Volatility
1	شركة المقاولات والخدمات البحرية	0.009	0.003	0.006	0.641	0.256
2	شركة بيت الطاقة القابضة	-0.011	-0.082	-0.027	3.750	1.453
3	شركة المجموعة البترولية المستقلة	0.010	0.003	0.035	4.320	0.059
4	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	0.071	0.048	0.138	1.400	0.321
5	الخليجية للاستثمار البترولي	0.029	0.025	0.001	0.480	2.166
	المتوسط العام	0.0216	-0.0010	0.0306	2.1182	0.8274

من الجدول أعلاه يتبين أن الشركة الوطنية للخدمات البترولية حازت على أعلى معدل عائد على حقوق الملكية؛ حيث بلغ 0.071، كما حازت على أعلى عائد على الاستثمار بمعدل 0.048، كما حققت أيضا أعلى معدل لسعر السهم إلى عائدته بلغ 0.138، في حين حصدت شركة المجموعة البترولية المستقلة على أعلى معدل لقيمة الأسهم السوقية إلى الدفترية، أما تباين سعر السهم اليومي فحققت الشركة الخليجية للاستثمار البترولي أعلى معدل تذبذب بلغ 2.166.



جدول رقم (27) مؤشرات الأداء المالي لقطاع التأمين

م	الشركة أو القطاع	ROE	ROI	P/ M	M / B	Volatility
1	شركة الكويت للتأمين	0.002	0.001	0.003	2.780	0.067
2	مجموعة الخليج للتأمين	0.028	0.008	0.067	5.750	0.067
3	الشركة الأهلية للتأمين	0.017	0.007	0.046	5.900	0.083
4	شركة الأولى للتأمين التكافلي	0.023	0.015	0.010	6.100	0.027
5	شركة إعادة التأمين الكويتية ش.م.ك.مقفل	0.009	0.004	0.013	1.900	0.016
	المتوسط العام	0.0159	0.0069	0.0266	4.4860	0.0252

من الجدول أعلاه يتبين أن شركة مجموعة الخليج حازت على أعلى معدل عائد على حقوق الملكية؛ حيث بلغ 0.028، كما حازت شركة الأولى للتأمين التكافلي على أعلى عائد على الاستثمار بمعدل 0.015، كما حققت مجموعة الخليج للتأمين أعلى معدل لسعر السهم إلى عائدته بلغ 0.067، في حين حصدت شركة الأولى للتأمين التكافلي أعلى معدل لقيمة الأسهم السوقية إلى الدفترية، أما تباين سعر السهم اليومي فحققت الشركة الأهلية للتأمين أعلى معدل تذبذب بلغ 0.083.

جدول رقم (28) مؤشرات الأداء المالي لقطاع العقار

م	الشركة أو القطاع	ROE	ROI	P/ M	M / B	Volatility
1	شركة عقارات الكويت	0.007	0.004	0.005	0.661	1.644
2	شركة العقارات المتحدة	0.009	0.004	0.008	0.109	0.408
3	الشركة الوطنية العقارية	0.014	0.008	0.016	1.070	1.286
4	الشركة الصالحية العقارية	0.017	0.009	0.025	3.900	0.186
5	شركة صكوك القابضة	-0.019	-0.013	-0.012	0.490	2.350
6	شركة التمدين العقارية	0.010	0.005	0.018	0.470	0.360
7	الشركة العربية العقارية	0.006	0.003	0.003	0.390	2.898
	المتوسط العام	0.0064	0.0028	0.0090	1.0129	1.3046

من الجدول أعلاه يتبين أن شركة الصالحية العقارية حازت على أعلى معدل عائد على حقوق الملكية حيث بلغ 0.017، كما حازت أيضا على أعلى عائد على الاستثمار بمعدل 0.009، كما حققت ذات الشركة أعلى معدل لسعر السهم إلى عائدته بلغ 0.025، كذلك نالت أعلى معدل لقيمة الأسهم السوقية إلى الدفترية، أما تباين سعر السهم اليومي فحققت الشركة العربية العقارية أعلى معدل تذبذب بلغ 0.083.

جدول رقم (29) مؤشرات الأداء المالي لقطاع الصناعة

م	الشركة أو القطاع	ROE	ROI	P/ M	M / B	Volatility
1	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	-0.002	-0.018	-0.021	0.925	0.416
2	شركة أسمنت الكويت	0.002	0.013	0.027	5.300	0.398
3	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	0.026	0.015	-0.014	4.850	1.154
4	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	0.028	0.009	0.035	2.220	0.906
5	شركة اسمنت بورتلاند كويت	0.024	0.020	0.081	9.900	0.501
6	شركة الشعبية الصناعية	0.020	0.016	0.024	4.100	0.130
7	شركة المعادن والصناعات التحويلية	-0.017	-0.015	-0.025	0.760	1.053
8	شركة اسيكو للصناعات	0.016	0.005	0.025	3.060	0.662
9	الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء	0.008	0.007	0.008	1.180	0.850
10	شركة الصناعات الوطنية	0.003	0.009	0.002	2.160	0.052
	المتوسط العام	0.0108	0.0060	0.0142	3.4455	0.6122



من الجدول أعلاه يتبين أن شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن حازت على أعلى معدل عائد على حقوق الملكية؛ حيث بلغ 0.028، كما حازت شركة إسمنت بورتلاند كويت على أعلى عائد على الاستثمار بمعدل 0.020، كما حققت الشركة أيضا أعلى معدل لسعر السهم إلى عائدته بلغ 0.081، كما نالت شركة إسمنت بورتلاند كويت أيضا أعلى معدل لقيمة الأسهم السوقية إلى الدفترية، أما تباين سعر السهم اليومي فحققت شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية أعلى معدل تذبذب بلغ 1.154.

جدول رقم (30) مؤشرات الأداء المالي لقطاع الخدمات الأخرى

م	الشركة أو القطاع	ROE	ROI	P/ M	M / B	Volatility
1	شركة السينما الكويتية الوطنية	0.027	0.019	0.099	1.500	0.198
2	شركة الفنادق الكويتية	0.004	0.002	0.002	2.500	0.450
3	شركة طيران الجزيرة	0.040	0.042	0.054	5.800	0.341
4	شركة الاتصالات المتنقلة	0.022	0.010	0.040	4.400	0.559
5	شركة إيفاء للفنادق والمنتجات	0.011	0.002	0.024	1.900	0.663
6	شركة مجموعة الراي الإعلامية	0.019	0.016	0.018	1.700	0.773
7	شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني	0.032	0.025	0.041	3.900	0.860
8	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	0.016	0.006	0.011	1.340	0.390
9	شركة زيما الفايزة	0.015	0.014	0.090	5.500	1.419
10	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية ش.م.ك.م	0.005	0.001	0.003	0.680	1.491
11	شركة نقل وتجارة المواشي	0.019	0.015	0.019	2.200	0.435
12	الشركة الكويتية للمسالخ	0.028	0.026	0.020	1.900	0.670
13	الشركة الكويتية للأغذية	0.026	0.018	0.135	2.400	0.719
	المتوسط العام	0.020	0.015	0.043	2.75	0.66

من الجدول أعلاه يتبين أن شركة طيران الجزيرة حازت على أعلى معدل عائد على حقوق الملكية؛ حيث بلغ 0.040، كما حازت أيضا على أعلى عائد على الاستثمار بمعدل 0.042، وحققت الشركة الكويتية للأغذية أعلى معدل لسعر السهم إلى عائدته بلغ 0.135، كما نالت شركة طيران الجزيرة أيضا أعلى معدل لقيمة الأسهم السوقية إلى الدفترية، أما تباين سعر السهم اليومي فحققت شركة مركز سلطان للمواد الغذائية أعلى معدل تذبذب بلغ 1.491.

جدول رقم (31) مؤشرات الأداء المالي للقطاعات ككل

م	القطاع	ROE	ROI	P/ M	M / B	Volatility
1	قطاع البنوك	0.0142	0.0018	0.0285	3.8514	0.5359
2	قطاع الاستثمار	0.0138	0.0033	0.0029	1.7787	1.6019
3	قطاع النفط والغاز	0.0216	-0.0010	0.0306	2.1182	0.8274
4	قطاع التأمين	0.0159	0.0069	0.0266	4.4860	0.0252
5	قطاع العقارات	0.0064	0.0028	0.0090	1.0129	1.3046
6	قطاع الصناعة	0.0108	0.0060	0.0142	3.4455	0.6122
7	قطاع الخدمات الأخرى	0.0203	0.0150	0.0428	2.7477	0.6594
	المتوسط العام	0.0147	0.0050	0.0221	2.7772	0.7952

يظهر الجدول السابق أن قطاع النفط والغاز حقق أعلى متوسط عائد على حقوق الملكية؛ حيث بلغ 0.0216، ثم قطاع الخدمات بمتوسط 0.0203، ثم قطاع التأمين، ثم البنوك، ثم الاستثمار، ثم قطاع الصناعة وأخيراً قطاع العقار، في حين حقق قطاع الخدمات أعلى متوسط عائد على الاستثمار، ثم قطاع التأمين، ثم قطاع الصناعة، ثم الاستثمار، ثم العقار، وأخيراً قطاع النفط والغاز، أما فيما يتعلق بنسبة قيمة السهم إلى ربحيته فقد حقق قطاع الخدمات أعلى متوسط، ثم قطاع النفط والغاز، ثم قطاع البنوك، ثم قطاع التأمين، ثم قطاع الصناعة، ثم قطاع العقار، وأخيراً قطاع الاستثمار.

أما متوسط القيمة السوقية للقيمة الدفترية فقد حاز قطاع التأمين المرتبة الأولى، ثم قطاع البنوك، ثم قطاع الصناعة، ثم قطاع الخدمات، ثم قطاع النفط والغاز، وأخيراً قطاع العقارات.

أما التذبذب في أسعار الأسهم فقد حقق قطاع التأمين أدنى متوسط تذبذب، ثم البنوك، ثم الخدمات، ثم الصناعة ثم النفط والغاز، وحقق قطاع الاستثمار أعلى متوسط تذبذب.

عرض أثر ممارسة حوكمة الشركات على الأداء المالي وتحليله:

نتائج الانحدار المتعدد (Multiple Regression)

بغية دراسة العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات والأداء المالي، وفيما إذا كانت الشركات ذات الحوكمة الفاعلة تظهر أداءً ماليًا أفضل في ظل وجود متغيرات ضابطة ممثلة نسبة السيولة، ونسبة الربحية للشركة، ونسبة المديونية على الشركة، ومجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، ونوع النشاط، وتم استخدام الانحدار المتعدد لتكون معادلات الانحدار على النحو الآتي:

أ- العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين العائد على حق الملكية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات والعائد على حق الملكية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين المتعدد للتعرف على العلاقة ومدى تأثير فاعلية حوكمة الشركات في معدل العائد على حق الملكية، وما إذا كانت العلاقة دالة إحصائياً يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول (32) معامل الارتباط بيرسون بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد على حق الملكية

المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة	معامل الارتباط مع معدل العائد على حق الملكية	مستوى الدلالة	الدلالة
فاعلية حوكمة الشركات	0.556	*0.000	دال
السيولة	0.115	0.19	غير دال
الربحية	0.070	0.298	غير دال
المديونية	0.070	0.297	غير دال
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	0.070	0.298	غير دال
نوع القطاع	0.053	0.342	غير دال

يتضح من الجدول أعلاه أنه توجد دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد على حق الملكية عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد على حق الملكية، وفيما يتعلق بالعلاقة بين السيولة والربحية والمديونية ومجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونوع الشركة وبين معدل العائد على حق الملكية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية فالعلاقة ضعيفة وغير دالة إحصائياً.

ولمزيد من الإيضاح تم استخدام الانحدار المتعدد بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة ومعدل العائد على حق الملكية وذلك وفقاً للجدول الآتي:

جدول (33) الانحدار المتعدد للمتغيرات

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.589	0.35	0.29	0.14

من الجدول (33) يتضح أن معامل الارتباط بلغ (0.59) وهو معامل ارتباط قوي بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين معدل العائد على حق الملكية، مما يدل على وجود علاقة قوية بين تلك المتغيرات.

وبالنظر إلى معامل التحديد نلاحظ أنه بلغ (0.35) أي أن فاعلية حوكمة الشركات تؤثر بنسبة 35% بمعدل العائد في حق الملكية، وأن 65% تعزى لمتغيرات أخرى؛ مما يدل على أهمية تأثير المتغير المستقل (فاعلية حوكمة الشركات) في معدل العائد على حق الملكية، ويشير معدل التحديد المعدل إلى أهمية معادلة الانحدار للتنبؤ بتأثير فاعلية حوكمة الشركات في معدل العائد في حق الملكية، وهذا ما يؤكد جدول تحليل التباين الأحادي الآتي:

جدول (34) تحليل التباين الأحادي لمعنوية الانحدار

مصدر الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار المتعدد	0.573	6	0.115	5.742	*0.000
المتبقي	1.078	53	0.020		
المجموع	1.651	59			

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة F دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05؛ حيث بلغت 5.74 مما يدل على أهمية معادلة الانحدار الخطي في التنبؤ بتأثير وفاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة في معدل العائد في حق الملكية، وفي الجدول الآتي القيم والمتغيرات المستقلة والثابت ودلالاتها في مشاركتها بالتنبؤ في المتغير التابع وتكوين معادلة الانحدار:

جدول (35) معادلة الانحدار بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين العائد على حق الملكية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

الثابت	B	الخطأ المعياري	t	Sig	الدلالة
0.065	-0.047	0.065	-0.733	0.467	غير دال
1.461	1.461	0.281	5.203	*0.000	دال
0.116	0.116	0.093	1.24	**0.022	دال
0.015	0.015	0.071	0.215	0.83	غير دال
-0.644	-0.644	0.67	-0.961	0.341	غير دال
-0.003	-0.003	0.009	-0.284	0.777	غير دال
-0.047	-0.047	0.065	-0.733	0.467	غير دال

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T لفاعلية حوكمة الشركات دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 أي أن المتغيرات تسهم في التنبؤ في المتغير التابع ويمكن التعبير عن معادلة الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$\text{ROE} = \beta_1 \text{Gov}_i + \beta_2 \text{Liquidity} + \beta_3 \text{Profitability} + \beta_4 \text{Indebtedness} + \beta_5 \text{Fixed assets / total assets} + \beta_6 \text{Sector} + k$$
$$\text{ROE} = 1.46\text{Gov}_i + 0.116 \text{Liquidity} + 0.0150\text{Profitability} - 0.644 \text{Indebtedness} - 0.003 \text{Fixed assets / total assets} - 0.047\text{Sector} + k$$

وعليه يمكن القول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد على حق الملكية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات الآتية:

(Institutional Shareholder Services, 2005); (Jay, W. et al, 2005); (Brown and Caylor, 2004) ; (Gompers et al, 2003); (Robert, F. et .al, 1996) دراسة (DucVo &ThuyPhan, 2013)، (قباجة، 2008)، (المناصير، 2013).

ب-العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين العائد على الاستثمار للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد في الاستثمار للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين المتعدد للتعرف على العلاقة ومدى تأثير فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد في الاستثمار، وما إذا كانت العلاقة دالة إحصائيًا والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (36) معامل الارتباط بيرسون بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد على الاستثمار

المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة	معامل الارتباط مع معدل العائد على الاستثمار	مستوى الدلالة	الدلالة
فاعلية حوكمة الشركات	0.556	*0.000	دال
السيولة	-0.073	0.289	غير دال
الربحية	0.31	*0.008	دال
المديونية	0.009	0.474	غير دال
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	-0.463	**0.0315	دال
نوع القطاع	0.152	0.123	غير دال

يتضح من الجدول أعلاه أنه توجد دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد في الاستثمار عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على وجود العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد في الاستثمار، وكذلك الحال فيما يتعلق بالعلاقة بين الربحية ومجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول وبين معدل العائد على الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق



المالية. ولمزيد من الإيضاح تم استخدام الانحدار المتعدد بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة ومعدل العائد على الاستثمار وذلك وفقاً للجدول الآتي:

جدول (37) الانحدار المتعدد للمتغيرات

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.64	0.41	0.34	0.056

من الجدول (37) يتضح أن معامل الارتباط بلغ (0.64) وهو معامل ارتباط قوي بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين معدل العائد على الاستثمار؛ مما يدل على وجود علاقة قوية بين تلك المتغيرات.

وبالنظر إلى معامل التحديد نلاحظ أنه بلغ (0.41) أي أن فاعلية حوكمة الشركات تؤثر بنسبة 41% بمعدل العائد في الاستثمار، وأن 59% تعزى لمتغيرات أخرى؛ مما يدل على تأثير المتغير المستقل (فاعلية حوكمة الشركات) في معدل العائد في الاستثمار، ويشير معدل التحديد المعدل إلى أهمية معادلة الانحدار للتنبؤ بتأثير فاعلية حوكمة الشركات في معدل العائد في الاستثمار، وهذا ما يؤكد جدول تحليل التباين الأحادي لمعنوية الانحدار:

جدول (38) تحليل التباين الأحادي لمعنوية الانحدار

مصدر الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار المتعدد	0.116	6	0.019	6.103	*0.000
المتبقي	0.169	53	0.003		
المجموع	0.285	59			

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة F دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05؛ مما يدل على أهمية معادلة الانحدار الخطي في التنبؤ بتأثير وفاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة في معدل العائد في الاستثمار، وفي الجدول الآتي القيم والمتغيرات المستقلة والثابت ودلالاتها في مشاركتها بالتنبؤ في المتغير التابع وتكوين معادلة الانحدار:

جدول (39) معادلة الانحدار بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين العائد على الاستثمار للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

الدلالة	Sig	t	الخطأ المعياري	B	
الثابت	***0.067	1.868	0.026	0.048	
فاعلية حوكمة الشركات	*0.000	5.151	0.044	0.228	
السيولة	0.288	-1.074	0.037	-.040	
الربحية	**0.024	2.33	0.259	0.603	
المديونية	0.782	-.278	0.028	-.008	
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	0.885	-.145	0.029	-.004	
نوع القطاع	0.416	0.819	0.004	0.003	

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T لفاعلية حوكمة الشركات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أي أن المتغيرات تسهم في التنبؤ في المتغير التابع ويمكن التعبير عن معادلة الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$ROI = \beta_1 Gov_i + \beta_2 Liquidity + \beta_3 Profitability + \beta_4$$

$$Indebtedness + \beta_5 Fixed assets / total assets + \beta_6 Sector + k$$

$$ROI = 0.228 Gov_i - 0.040 Liquidity - 0.6031 Profitability - 0.008$$

$$Indebtedness - 0.004 Fixed assets / total assets - 0.003 Sector + k$$

وعليه يمكن القول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد في الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات الآتية:

(Institutional Shareholder Services, 2005); (Black et al, 2004); (Veerarak & Truong, 2003); (Institutional Shareholder Services, 2002); (Bhagat and Black, 2002); (Ishi and Matrice, 2001); (Klein, 1998); (Fosberg, 1989)، DucVo & ThuyPhan, 2013. (2013)، (المناصير، 2008)، (قباجة، 2008).

ج- العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين سعر السهم إلى ربحيته للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وبين سعر السهم إلى ربحيته للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين المتعدد للتعرف على العلاقة ومدى تأثير فاعلية حوكمة الشركات في سعر السهم إلى ربحيته، وما إذا كانت العلاقة دالة إحصائياً يوضح الجدول الآتي ذلك:

جدول (40) معامل الارتباط بيرسون بين فاعلية حوكمة الشركات وسعر السهم إلى ربحيته

المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة	معامل الارتباط مع سعر السهم إلى ربحيته	مستوى الدلالة	الدلالة
فاعلية حوكمة الشركات	0.441	**0.018	دال
السيولة	0.27	*0.000	دال
الربحية	0.146	0.133	غير دال
المديونية	0.121	0.178	غير دال
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	0.054	0.34	غير دال
نوع القطاع	0.178	***0.087	غير دال

يتضح من الجدول أعلاه أنه توجد دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وسعر السهم إلى ربحيته عند مستوى دلالة 0.05؛ مما يدل على وجود العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات وسعر السهم إلى ربحيته، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والمديونية ومجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونوع الشركة وبين سعر السهم إلى ربحيته في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، الجدير بالذكر أن هناك علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة وسعر السهم إلى ربحيته.

ولمزيد من الإيضاح تم استخدام الانحدار المتعدد بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وسعر السهم إلى ربحيته وذلك وفقاً للجدول الآتي:

جدول (41) الانحدار المتعدد للمتغيرات

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.454	0.21	0.117	0.27

من الجدول (41) يتضح أن معامل الارتباط بلغ (0.45) وهو معامل ارتباط بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين سعر السهم إلى ربحيته؛ مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين تلك المتغيرات.

وبالنظر إلى معامل التحديد نلاحظ أنه بلغ (0.21)، أي أن فاعلية حوكمة الشركات تؤثر بمعدل 21% فقط في سعر السهم إلى ربحيته، وأن 79% تعزى لمتغيرات أخرى؛ مما يدل على ضعف تأثير المتغير المستقل (فاعلية حوكمة الشركات) في سعر السهم إلى ربحيته، ويشير معدل التحديد المعدل إلى عدم أهمية معادلة الانحدار للتنبؤ بتأثير فاعلية حوكمة الشركات في سعر السهم إلى ربحيته، وهذا ما يؤكد جدول تحليل التباين الأحادي الآتي:

جدول (42) تحليل التباين الأحادي لمعنوية الانحدار

مصدر الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار المتعدد	0.010	6	0.002	2.30	**0.048
المتبقي	0.040	53	0.001		
المجموع	0.050	59			

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة F دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05؛ مما يدل على أهمية معادلة الانحدار الخطي في التنبؤ بتأثير وفاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة في سعر السهم إلى ربحيته، وفي الجدول الآتي القيم والمتغيرات المستقلة والثابت ودلالاتها في مشاركتها بالتنبؤ في المتغير التابع وتكوين معادلة الانحدار:

جدول (43) معادلة الانحدار بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين سعر السهم إلى ربحيته للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

الدلالة	Sig	t	الخطأ المعياري	B	
الثابت	***0.073	-1.832-	0.034	-.062-	
فاعلية حوكمة الشركات	0.565	0.579	0.261	0.151	
السيولة	0.435	0.786	0.092	0.073	
الربحية	0.717	0.365-	0.075	-.027-	
المديونية	0.45	-0.760-	0.075	-.057-	
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	0.728	-0.349-	0.091	-.032-	
نوع القطاع	0.823	0.225	0.002	000	

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T لكل المتغيرات غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، أي أن المتغيرات لا تسهم في التنبؤ في المتغير التابع ويمكن التعبير عن معادلة الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$P/E = \beta_1 Gov_i + \beta_2 Liquidity + \beta_3 Profitability + \beta_4$$
$$Indebtedness + \beta_5 Fixed assets / total assets + \beta_6 Sector + k$$
$$P/E = 0.151Gov_i + 0.73Liquidity - 0.027Profitability - 0.057$$
$$Indebtedness - 0.032 Fixed assets / total assets + 0.000Sector + k$$

وعليه يمكن القول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وبين سعر السهم إلى ربحيته للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات الآتية:

Duc Vo ، (Bhagat and Black, 2002); (Ishi and Matrice, 2001); (Klein, 1998); (Bayrakdaroglu et al. 2012) ، (&ThuyPhan, 2013

د-العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين القيمة السوقية إلى الدفترية، للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية:

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وبين القيمة السوقية إلى الدفترية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين المتعدد للتعرف على العلاقة ومدى تأثير فاعلية حوكمة الشركات في القيمة السوقية إلى الدفترية، وما إذا كانت العلاقة دالة إحصائياً يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول (44) معامل الارتباط بيرسون بين فاعلية حوكمة الشركات والقيمة السوقية إلى الدفترية

المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة	معامل الارتباط مع القيمة السوقية إلى الدفترية	مستوى الدلالة	الدلالة
فاعلية حوكمة الشركات	-0.209-	***0.054	غير دال
السيولة	-0.056-	0.337	غير دال
الربحية	-0.162-	0.107	غير دال
المديونية	-0.253-	**0.026	دال
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	-0.200-	***0.063	غير دال
نوع القطاع	-0.071-	0.295	غير دال

يتضح من الجدول أعلاه أنه لا توجد دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فاعلية حوكمة الشركات والقيمة السوقية إلى الدفترية؛ مما يدل على عدم وجود العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات والقيمة السوقية إلى الدفترية، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونوع الشركة وبين والقيمة السوقية إلى الدفترية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، الجدير بالذكر أن هناك علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين المديونية والقيمة السوقية إلى الدفترية.

ولمزيد من الإيضاح تم استخدام الانحدار المتعدد بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة والقيمة السوقية إلى الدفترية وذلك وفقاً للجدول الآتي:

جدول (45) الانحدار المتعدد للمتغيرات

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.291	0.085	0.019	2.087

من الجدول (45) يتضح أن معامل الارتباط بلغ (0.29) وهو معامل ارتباط ضعيف بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين القيمة السوقية إلى الدفترية؛ مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين تلك المتغيرات.

وبالنظر إلى معامل التحديد نلاحظ أنه بلغ (0.9) أي أن فاعلية حوكمة الشركات تؤثر بنسبة 9% فقط في القيمة السوقية إلى الدفترية، وأن 91% تعزى لمتغيرات أخرى، مما يدل على ضعف تأثير المتغير المستقل (فاعلية حوكمة الشركات) على القيمة السوقية إلى الدفترية، ويشير معدل التحديد المعدل إلى عدم أهمية معادلة الانحدار للتنبؤ بتأثير فاعلية حوكمة الشركات على القيمة السوقية إلى الدفترية، وهذا ما يؤكد جدول تحليل التباين الأحادي الآتي:

جدول (46) تحليل التباين الأحادي لمعنوية الانحدار

مصدر الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار المتعدد	0.010	6	3.557	0.816	0.562
المتبقي	0.040	53	4.359		
المجموع	0.050	59			

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة F غير دالة إحصائياً مما يدل على عدم أهمية معادلة الانحدار الخطي في التنبؤ بتأثير وفاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة على القيمة السوقية إلى الدفترية، وفي الجدول الآتي القيم والمتغيرات المستقلة والثابت ودلالاتها في مشاركتها بالتنبؤ في المتغير التابع وتكوين معادلة الانحدار:

جدول (47) معادلة الانحدار بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين القيمة السوقية إلى الدفترية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية:

الدالة	Sig	t	الخطأ المعياري	B	
الثابت	**0.02	2.403	2.563	6.158	
فاعلية حوكمة الشركات	0.491	-.694-	19.904	-13.814-	
السيولة	0.411	0.829	7.022	5.82	
الربحية	0.375	0.895	5.74	5.139	
المدىونية	0.57	-.572-	5.743	-3.283-	
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	0.65	0.457	6.916	3.161	
نوع القطاع	0.476	-.719-	0.147	-.106-	

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T لكل المتغيرات غير دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، أي أن المتغيرات لا تسهم في التنبؤ في المتغير التابع ويمكن التعبير عن معادلة الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$M/B = \beta_1 Gov_i + \beta_2 Liquidity + \beta_3 Profitability + \beta_4 Indebtedness + \beta_5 Fixed\ assets / total\ assets + \beta_6 Sector + k$$



$$M/B = 13.814Gov_i + 5.820Liquidity + 5.139Profitability - 3.283 \\ Indebtedness + 3.161 \text{ Fixed assets / total assets} - 0.106Sector + k$$

وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وبين القيمة السوقية إلى الدفترية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

اتفقت نتائج الدراسة مع الدراسات الآتية:

(Black et al, 2004); (Veerarak & Truong, 2003); (Bhagat and Black, 2002); (Ishi and Matrice, 2001); (Klein, 1998); (Fosberg, 1989), DucVo & ThuyPhan, 2013, (Kalezic, Zorica, 2012).

و-العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين تباين سعر السهم اليومي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وبين تباين سعر السهم اليومي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين المتعدد للتعرف على العلاقة ومدى تأثير فاعلية حوكمة الشركات في تباين سعر السهم اليومي، وما إذا كانت العلاقة دالة إحصائياً يوضح الجدول الآتي ذلك:

جدول (48) معامل الارتباط بيرسون بين فاعلية حوكمة الشركات وتباين سعر السهم اليومي

المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة	معامل الارتباط مع القيمة السوقية إلى الدفترية	مستوى الدلالة	الدلالة
فاعلية حوكمة الشركات	-0.221	**0.044	دال
السيولة	0.02	0.441	غير دال
الربحية	-0.242	**0.031	دال
المديونية	0.294	**0.011	دال
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	0.000	0.499	غير دال
نوع القطاع	-0.124	0.173	غير دال

يتضح من الجدول أعلاه أنه توجد دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وتباين سعر السهم اليومي عند مستوى دلالة 0.05؛ مما يدل على وجود العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات وتباين سعر السهم اليومي، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة ومجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونوع الشركة وبين تباين سعر السهم اليومي في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، الجدير بالذكر أن هناك دلالة إحصائية بين السيولة والمديونية وتباين سعر السهم اليومي. ولمزيد من الإيضاح تم استخدام الانحدار المتعدد بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وتباين سعر السهم اليومي وذلك وفقاً للجدول الآتي:

جدول (49) الانحدار المتعدد للمتغيرات

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.512	0.263	0.179	0.66

من الجدول (49) يتضح أن معامل الارتباط بلغ (0.51) وهو معامل ارتباط متوسط بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين تباين سعر السهم اليومي؛ مما يدل على وجود علاقة متوسطة بين تلك المتغيرات.

وبالنظر إلى معامل التحديد نلاحظ أنه بلغ (0.26) أي أن فاعلية حوكمة الشركات تؤثر بنسبة 26% فقط في تباين سعر السهم اليومي، وأن 74% تعزى لمتغيرات أخرى، مما يدل على تأثير المتغير المستقل (فاعلية حوكمة الشركات) في تباين سعر السهم اليومي، ويشير معدل التحديد المعدل إلى أهمية معادلة الانحدار للتنبؤ بتأثير فاعلية حوكمة الشركات في تباين سعر السهم اليومي، وهذا ما يؤكد جدول تحليل التباين الأحادي الآتي:

جدول (50) تحليل التباين الأحادي لمعنوية الانحدار

مصدر الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار المتعدد	8.451	6	1.409	3.146	**0.010
المتبقي	23.727	53	0.448		
المجموع	32.178	59			

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة F دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05؛ مما يدل على أهمية معادلة الانحدار الخطي في التنبؤ بتأثير وفاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة في تباين سعر السهم اليومي، وفي الجدول الآتي القيم والمتغيرات المستقلة والثابت ودلالاتها في مشاركتها بالتنبؤ في المتغير التابع وتكوين معادلة الانحدار:

جدول (51) معادلة الانحدار بين فاعلية حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة وبين تباين سعر السهم اليومي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية:

الدالة	Sig	t	الخطأ المعياري	B	
الثابت	*0.002	3.298	0.305	1.006	
فاعلية حوكمة الشركات	**0.041	-1.777-	0.526	1.935	
السيولة	0.331	-.981-	0.444	-.436-	
الربحية	***0.075	-1.816-	3.072	-5.579-	
المديونية	*0.002	3.321	0.335	1.111	
مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول	0.833	-.211-	0.345	-.073-	
نوع القطاع	***0.072	-1.833-	0.043	-.078-	

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T لفاعلية حوكمة الشركات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، أي أن المتغيرات تسهم في التنبؤ في المتغير التابع ويمكن التعبير عن معادلة الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$\text{تباين سعر السهم اليومي} = \beta_1 \text{Gov}_i + \beta_2 \text{Liquidity} + \beta_3 \text{Profitability} + \beta_4 \text{Indebtedness} + \beta_5 \text{Fixed assets / total assets} + \beta_6 \text{Sector} + k$$

$$\text{تباين سعر السهم اليومي} = 1.94\text{Gov}_i - 0.436\text{Liquidity} - 5.579\text{Profitability} + 1.11\text{Indebtedness} - 0.073 \text{Fixed assets / total assets} - 0.078 \text{Sector} + k$$

وعليه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وبين تباين سعر السهم اليومي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وتتفق ونتائج هذه الدراسة مع الكثير من الدراسات مثل دراسة (Mork & YU, 2000) التي خلصت إلى أن أسعار أسهم الشركات أقل تذبذباً في الأسواق التي ترتفع فيها مستوى جودة حوكمة الشركات؛ ذلك لأن ارتفاع مستوى الشفافية يؤدي إلى ارتفاع مستوى ثقة المستثمر في هذه الأسهم. كما اتفقت مع دراسة (Bae, et al, 2003) التي أوضحت أن أسعار أسهم الشركات ذات الحوكمة المرتفعة (الجيدة) لا تظهر تذبذباً كبيراً حتى في حال الأزمات المالية؛ وذلك لارتفاع الثقة في أداء هذه الشركات نظراً لارتفاع مستويات الشفافية. كما اختلفت أيضاً مع دراسة (Baek et al, 2004) التي أوضحت أن الشركات الأكثر جودة في ممارسة حوكمة الشركات أقل تذبذباً في أسعار أسهمها نظراً لقدرتها على التحوط من المخاطر.

وقد حاولت بعض الدراسات تفسير ظاهرة ارتفاع درجة تباين سعر السهم اليومي في ظل ارتفاع مستوى جودة الحوكمة على الرغم من ضرورة انخفاض هذا التباين حيث يعزى إلى الترابط العضوي بين حالة عدم الاستقرار السياسي، والتذبذب في أسعار الأسهم في السوق مثل دراسة:

(Kabir et al, 2000); (Alesina & Perotti, 1996); (Melvin & Tan, 1996).

النتائج والتوصيات:

أولاً-النتائج:

بعد العرض والتحليل والتقييم توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت النتائج الإحصائية أن هناك فاعلية لحوكمة الشركات فيما يتعلق بمسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة؛ إذ بلغت نسبة الممارسة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية 80% وكان أبرز النقاط من هذا الممارسة الآتي:

أ- وجود قواعد وتوجيهات تحدد دور رئيس الإدارة.

ب- أن مجلس الإدارة يتأكد من فاعلية ممارسات حوكمة الشركات.

ج- يتم منح المديرين المستقلين مكافآت ترتبط بإنجازاتهم لتعزيز فاعلية مجلس الإدارة.

د- يلعب مجلس الإدارة دوراً مهماً في اختيار وإدارة وتغيير المديرين التنفيذيين.

كما بينت الدراسة أن هناك علاقة بين حوكمة الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

2- بينت الدراسة أن هناك فاعلية لحوكمة الشركات فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية؛ إذ بلغت نسبة الممارسة لهذا المبدأ 75%، وكان أكثر الفقرات إفصاحاً وشفافية الآتي:

أ- تقوم الشركة بنشر تقارير مرحلية.

ب- تفصح الشركة عن التغييرات الجوهرية في الملكية.

ج- يشمل الإفصاح المعلومات المهمة بشأن عوامل المخاطر المتوقع حدوثها وسياسة إدارتها.

د- يملك حملة الأسهم إمكانية الوصول لمعلومات تتعلق بالملكيات الكبيرة للأسهم وحق التصويت.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات ومعدل العائد في الاستثمار في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

3- بينت الدراسة أن هناك فاعلية لحوكمة الشركات فيما يتعلق بمبدأ حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم؛ إذ بلغت نسبة الممارسة لهذا المبدأ 85% وكان أبرز الفقرات ممارسة الآتي:

أ- يستطيع حملة الأسهم الحصول على معلومات ذات علاقة وبوقت مناسب وبدون تكاليف.

ب- يتمكن صغار المساهمين من اختيار أعضاء مجلس الإدارة من خلال تصويتهم بالتجميع.

ج- يمكن للمساهم أن يوكل شخصاً آخر للاشتراك في اجتماعات الهيئة العامة.

د- يتم معاملة حملة الأسهم من الفئة نفسها بصورة متساوية خلال الاجتماعات العامة.

هـ- يملك حملة الأسهم حق التصويت على عمليات الشركة الرئيسة مثل الاندماج والاستيلاء والسيطرة وتغيير عمل الشركة وأهدافها.

وأظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وسعر السهم إلى ربحيته للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

4- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فاعلية لحوكمة الشركات فيما يتعلق بمبدأ دور أصحاب المصالح؛ إذ بلغت نسبة الممارسة لهذا المبدأ 76% وكانت أبرز الفقرات ممارسة الآتي:

أ- زيادة دور العاملين في قرارات الشركة يؤدي لزيادة الإنتاجية ومن ثم تؤثر في أرباح الشركة.

ب- تستفيد الشركة من نصائح البنوك حول استراتيجية العمل والاستراتيجية المالية.

ج- يتم بناء علاقة طويلة الأجل مع البنك المقرض للشركة لتسهيل الوصول للائتمان وتخفيض أزمات السيولة الطارئة.

د- توجد قدرة لأصحاب المصالح بما في ذلك الموظفين والجهات التي تمثلهم إيصال اهتماماتهم.

هـ- حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة بحرية.

وأثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات والقيمة السوقية إلى الدفترية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

5- أظهرت نتائج التحليل الإحصائية أن هناك فاعلية لحوكمة الشركات فيما يتعلق بمبدأ التدقيق والرقابة الداخلية؛ إذ بلغت نسبة الممارسة لهذا المبدأ 82% وكانت أبرز النقاط من حيث الممارسة الآتي:

- أ- تتبنى الشركة تغيير المدقق الخارجي كل عدد معين من السنوات.
- ب- تتمتع لجنة التدقيق بالاستقلال عن الإدارة.
- ج- تقوم لجنة التدقيق الداخلي بمراجعة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.
- د- هناك قنوات اتصال فعالة مع أعضاء مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والموظفين الماليين.
- هـ- تقوم لجنة التدقيق بتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة المصاحبة لعمل الشركة.

وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وتباين سعر السهم اليومي (Daily Stock Volatility) للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وفي العلاقة بين فاعلية حوكمة الشركات اثبتت الدراسة وجود وتباين سعر السهم اليومي جاءت النتيجة مختلفة مع حقيقة أن الشركات الأكثر جودة في ممارسة حوكمة الشركات أكثر قدرة على التحوط، كما أن الممارسة السليمة لحوكمة الشركات تحد من حساسية صافي التدفقات النقدية للأحداث السلبية التي تزيد من ثقة المستثمر في السوق، ومن ثم التقليل من تباين أسعار الأسهم.

ثانياً-التوصيات:

- 1- ضرورة التنسيق بين سوق الكويت للأوراق المالية، وجامعة الكويت والمؤسسات التعليمية، والخبراء من أجل تطوير دليل لحوكمة الشركات تلتزم بمتطلباته جميع الشركات المساهمة والخاصة الكويتية.
- 2- ضرورة إنشاء معهد ومؤسسة كويتية للأشراف على تطبيق حوكمة الشركات في الكويت على غرار معهد الحوكمة الخليجي.
- 3- ضرورة قيام البنك المركزي الكويتي بإصدار تعليمات لجميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الكويت بأن تتضمن تقاريرها ربع السنوية ونصف السنوية والسنوية تقريراً عن حوكمة الشركات من أجل دخول أسواق المال العالمية وتحقيق الميزة التنافسية.
- 4- قيام مجالس إدارة الشركات الكويتية بالاهتمام بعمل برامج تدريبية تعزز ثقافة ممارسة حوكمة الشركات والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات العلمية وورش العمل الخاصة بالحوكمة.
- 5- ضرورة تعهد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتحسين مستوى ممارسة حوكمة الشركات وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة المديرين ومجالس إدارة الشركات على تطوير استراتيجية سليمة للحوكمة التي تساعد على تحسين كفاءة أداء الشركة،



والتخصيص الأفضل للموارد، وخفض كلفة التمويل، وتعظيم حجم العائد الذي يجنيه المستثمر لتعزيز ثقة المستثمر في سوق الكويت للأوراق المالية.

- 6- ضرورة رفع مستوى فاعلية حوكمة الشركات لتعكس الأسهم قيمتها العادلة (Fair Value) لحفز المستثمرين على الاستثمار في سوق يعاني من حالة عدم التأكد (ارتفاع درجة المخاطرة).
- 7- ضرورة قيام الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية برفع مستوى ممارسة حوكمة الشركات لتشجيع المستثمرين على تخفيض معدل العائد المطلوب والذي يساعد في رفع قيمة الشركات التي توفر الحماية للمساهمين، والشفافية في التقارير المالية، والاستقلالية لمجالس الإدارة.



المصادر والمراجع:

- 8-Ahmed, S. H. M. (2014),”To Study The Adoption Of International Accounting and Auditing Standards On Improving Corporate Governance Effectiveness in Yemeni Banks: Field Study”, Ph.D Dissertation, BAMU, Aurangabad, India.
- 9-Adeusi, et al.“Corporate Governance And Firm Financial Performance: Do Ownership And Board Size Matter?” Academic Journal of Interdisciplinary Studies Vol 2 No 3, pp 251-258. November 2013, MCSER Publishing, Rome-Italy.
- 10-Almanseer, M, et al., (2012). “The Impact of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Banks” ,European Journal of Scientific Research, Vol.67, No.3pp349-359.
- 11-Drobetz, W. (2004). The Impact of Corporate Governance on Firm Performance.Quarterly Journal of Economics. 118, 107 – 155.
- 12-Ravivathani ,T,. "The Effects of Corporate Governance on Company Performance: Evidence from Sri Lankan Financial Services Industry, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, No.17, 2013, pp103-109.
- 13-Toledo, E. (2006). Quality of governance Ana Firm Performance: Evidence From Spain." Aurum 2006 conference, Oslo (16) may 2006.
- 14-Musa Moya&RobinahAkodo, (2012), “Corporate Governance And Financial Performance Of Public Universities In Uganda”Journal of Public Administration and Policy Research Vol. 4(6) pp. 125-129, December, 2012.
- 15-Bayrakdaroglu et al. (2012) “Is There a Relationship Between Corporate Governance and Value-based Financial Performance Measures? A Study of Turkey as an Emerging Market”,Asia-Pacific Journal of Financial StudiesVol 41 Issue 2, pp224-239.
- 16-Institutional Shareholders Services (2005). An Overview of the ISS CGQ methodology changes. New York. ISS.
- 17-Jay ,W. and Levin, G. (2005). Does corporate Governance Matter to Investment Return? Corporate Accountability Report,3, No7,Sep.23.
- 18-Kalezic, Zorica,(2012),“Corporate Governance and Firm Performance with Special reference to the banking system: empirical evidence from Montenegro”, Journal of Central Banking Theory and Practice , Vol 1 pp19-54, 2012 .



الباب الثاني

عرض الرسائل العلمية



حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون اليمني والقانون الدولي

الباحث/ نبيل عباس عبده السقاف

طالب ماجستير بقسم القانون العام بكلية الدراسات العليا - جامعة الجزيرة - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-771446748

لا يخلو مجتمع اليوم من المعاقين، لاسيما الدول النامية أو ما يسمى بدول العالم الثالث، التي تواجه الكثير من التحديات المختلفة والمفتوحة على احتمالات متنوعة من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تلقي بظلالها على واقع وحياة هذه الفئة، من مختلف النواحي الاجتماعية والنفسية والتربوية والصحية والثقافية والتعليمية، الأمر الذي يستدعي غالباً ضرورة إعادة النظر في مستويات اهتماماتها بالمعاقين، والتحقق من مدى ملاءمة الأطر القانونية والإدارية المعمول بها في تحقيق كافة درجات الحماية لهم وضمان حقوقهم.⁽¹⁾

تأتي هذه التحديات بعد مرور أكثر من نصف قرن على جهود المجتمع الدولي في إصدار وإقرار العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عموماً، والمعاهدات المتعلقة بحقوق الفئات (الأطفال، النساء، كبار السن، الموظفين والعمال على وجه الخصوص).

وفي هذا الاتجاه، أصبحت درجة العناية والرعاية بالمعاقين، معياراً أساسياً لقياس حضارة الأمم ومدى تطورها، إذ تشكل رعاية المعاقين إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، التي تنبثق من مشروعية حق المعاقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة، وفي العيش بكرامة وحرية. وإمعاناً في الاهتمام الدولي بحقوق المعاقين عموماً، قررت هيئة الأمم المتحدة اعتبار يوم الثالث عشر من ديسمبر من كل عام يوماً عالمياً للمعاقين، بهدف تذكير الدول والأنظمة والحكومات والشعوب والمجتمعات بقضايا المعاقين، ومشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، والعمل على دمجهم بالمجتمع، وتحسين مستوى معيشتهم، ورعايتهم صحياً واجتماعياً، وتوفير أوجه الحماية المختلفة لهم، مثل منحهم حقوقاً معينة في مجالات التعليم، والتربية والتأهيل، وعدم الانتقاص من حقوقهم القانونية بأي شكل من الأشكال.⁽²⁾

واستجابة لهذه التوجهات التي منحها القانون الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد سارعت الدول إلى إصدار قوانين وتشريعات تضمن تحقيق كافة أشكال الحماية لذوي الإعاقة، بالإضافة إلى وضع

(1) ماهر أبو خوات: الحماية الدولية لحقوق الطفل، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان، 2004. ص 19.

(2) عبد الرحيم أبو فضالة: دراسة في واقع المعاقين في المجتمع الفلسطيني - أهداف وطموحات، وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة للتخطيط والدراسات، دائرة الدراسات والإحصاء، رام الله - فلسطين، تشرين ثاني 2009. ص 2.



السياسات الوطنية العامة في مجال الوقاية من الإعاقة، وتأهيل المعاقين، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات، والتحقق من تحقيق أهدافها.⁽¹⁾

وبناءً على ما سبق، أرتأى الباحث أن يكون عنوان البحث الحالي: "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون اليمني و القانون الدولي". وذلك وفق الأطر الموضوعية والمنهجية التي توضحها السياقات الآتية.

إشكالية البحث وأسئلته:

تشير إحصاءات التقارير الدولية الصادرة حتى عام 2014 إلى أن نسبة المعاقين في الدول النامية، تصل إلى (80%) من واقع (500) مليون معاق في العالم تعيش الغالبية منهم في المناطق والأقاليم الريفية، أما في المنطقة العربية وبحسب منظمة العمل العربية، فإن عدد المعاقين قد يتجاوز (20) مليون شخص يمثل الأطفال نسبة عالية منهم، لذا فإن الغالبية العظمى من ذوي الإعاقة في المنطقة العربية يحتاجون إلى التعليم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والمهنية، لتمكينهم من الاسهام الفاعل في تنمية المجتمع⁽²⁾

وفي الآونة الأخيرة، صنفت اليمن بأنها من أكثر الدول التي ترتفع فيها نسبة المعاقين، إذ تتراوح نسبة الإعاقة فيها ما بين (8-13%)، والتي تعد من أعلى النسب في العالم، ويعزى ارتفاع معدل الإعاقة في اليمن إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية، غير أن العامل الأهم والأخطر هو الحروب والصراعات الداخلية المسلحة، التي شهدتها اليمن منذ مطلع عقد التسعينات، فضلاً عن أن الحوادث التي تسببت بالإعاقة للكثيرين في المناطق التي لازالت تعاني من خطر الألغام المزروعة منذ حروب الثمانينيات من القرن الماضي، كما تشير التقارير إلى أن زيادة كبيرة وخطيرة باتت ملفتة للانتباه بشكل خطير قد حدثت مؤخراً في معدلات الإعاقة في اليمن، لاسيما في ظل الحروب والصراعات التي شهدتها البلاد منذ العام 2011، علاوة على الآثار الكارثية المترتبة عن الحرب الحالية التي اندلعت منذ مطلع العام 2015، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، في الوقت نفسه الذي تتداول فيه وسائل الإعلام، أن هناك ما يقارب (2) مليون معاق في اليمن بسبب الحروب والأمراض، وأن أغلب ذوي الإعاقة هم من الأطفال⁽³⁾

(1) جان شازال: حقوق الطفل، ترجمة: ميشال ابي فاضل، ط 6، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1990. ص 24.

(2) فاهم عباس محمد العوادي: التنظيم القانوني الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة -دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، 2014. ص 30.

(3) اليونيسف: تقرير وضع الأطفال في العالم، 2014. ص 122، وأيضاً: أنظر المواقع الإلكترونية الآتية:

1. <http://www.14october.com/news.aspx?newsno=98938>

2. <http://sautsaba.net/details.php?sid=4801> .

وتعد اليمن من الدول التي صادقت على معظم المواثيق والعهد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عموماً، وحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، كما سارعت اليمن إلى إصدار العديد من القوانين والتشريعات، التي تنص في مجملها على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتؤكد على تمكينهم من كافة حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلى رأسها حقوقهم في التمكين من التعليم والرعاية والحماية من كافة المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تطالهم.

بيد أن العديد من البحوث في هذا المجال، تشير إلى أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، مازالت غير مكتملة والسبب يكمن في أن التشريعات والقرارات الصادرة عن الحكومة أيضاً لاتزال قاصرة، كما أن معظم هذه القوانين والتشريعات لم تخضع للتطبيق بشكل فاعل ومؤثر، بالإضافة إلى كونها لم تلامس القضايا الأساسية كالأمن والصحة والتعليم والعمل بشكل عميق. إن واقع الحال يشير إلى أن هذه القوانين تطرقت إلى هذه القضايا بشكل خجول، يفنقر إلى المبادرة والاختبار عن طريق العمل والممارسة، الأمر الذي يحول دوماً دون التحقق أكثر من مدى فاعليتها.⁽¹⁾

وتتمثل القوانين اليمنية التي لها علاقة بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، بما يأتي:

- قانون حقوق الطفل.
- قانون رعاية الأحداث ولائحته التنفيذية
- قرار إنشاء محاكم الأحداث.
- القانون المدني رقم (14) لسنة 2002م.
- قانون الأحوال المدنية والسجل المدني ولائحته التنفيذية.
- قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته.
- قانون رعاية وتأهيل المعاقين ولائحته التنفيذية.
- قانون صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
- قانون الرعاية الاجتماعية ولائحته التنفيذية.
- قانون الجرائم والعقوبات.
- قانون الإجراءات الجزائية.
- قانون المرافعات والتنفيذ المدني.

3. <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

(1) عبد المؤمن شجاع الدين: حقوق الطفل المعوق بين الفقه الإسلامي والقانون اليمني والاتفاقيات الدولية، بحث غير منشور مقدم الى اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، يوليو 2011. وأيضاً: محمد ناصر حميد: الأشخاص ذوو الإعاقة في اليمن قبل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبعدها، ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع الإقليمي الأول لاتحادات جمعيات المعوقين في الشرق الأوسط واليمن (ضمن مشروع مساواة)، القاهرة، 8-9 نوفمبر 2009.

ووفقاً لذلك كله، فإن مشكلة البحث تتمثل في الحاجة إلى التعرف على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون اليمني والقانون الدولي، وهي المشكلة التي يمكن صياغتها والتعبير عنها على نحو ما يعبر عنه السؤال الآتي:

ما حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كل من القانون اليمني والقانون الدولي؟

وتنبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي تمثل الإجابة عنها الخلفية النظرية والمعرفية لمشكلة البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

ما مفهوم الإعاقة؟ ما تعريف الشخص ذي الإعاقة (المعاق)؟ ما الأسباب والعوامل المؤدية إلى إصابة الشخص بالإعاقة؟ ما أنواع الإعاقة وصورها؟ ما الآليات التشريعية والقانونية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ ما القوانين والتشريعات اليمنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ ما أوجه الاتفاق والاختلاف فيما يتعلق بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة بين القوانين الوطنية والقانون الدولي؟ ما أوجه الضعف والقصور في القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة بالنسبة للقانون الدولي؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث الحالي من ناحيتين (علمية وعملية)، وذلك على النحو الآتي:

الأهمية العلمية:

إن البحث يتناول موضوعاً على درجة عالية وكبيرة من الأهمية، يرتبط بأهمية الحالة محور الدراسة والمتمثلة بـ (الشخص المعاق) وحقوقه المكفولة دولياً ومحلياً في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تمر بها اليمن، لاسيما أوضاع الحرب والصراع المسلح وما تسبب به من إعاقات للكثير من الأشخاص، خاصة وأن التقارير الدولية تشير إلى ارتفاع معدلات الإعاقة في اليمن.

كما تتبع أهمية البحث من الاهتمام الدولي والإقليمي والوطني المتنامي بقضايا المعاقين، والحاجة إلى تسليط الضوء وتكثيف الجهود البحثية لدراسة واقع الأشخاص من ذوي الإعاقة ومتطلباته في اليمن، وتمكينهم من كافة حقوقهم التي أقرها القانونان الوطني والدولي

وعلاوة على ذلك، فإن أهمية البحث من الناحية العلمية، تتبع من ضرورة التأكيد على المصلحة المثلى للشخص المعاق، كونه أولى بالرعاية، وهو التأكيد الذي يقع أيضاً على دور القوانين والتشريعات الوطنية والدولية في حماية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة.

الأهمية العملية:

تتبع أهمية البحث من الناحية العملية، من حاجة الواقع الراهن إلى منح قضية الإعاقة اهتماماً كاملاً، والبحث عن الحلول والمعالجات التي تحد من آثار وتداعيات حرمان الأشخاص المعاقين من

حقوقهم الطبيعية والقانونية، ناهيك وأن المؤشرات الإحصائية تشير إلى ارتفاع في نسبة هذه الفئة في اليمن بشكل خطير .

كما تأتي أهمية البحث العملية من الحاجة الماسة في الوقت الراهن، إلى تقييم وتقويم القوانين الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ إن البحث في هذا الموضوع يعد وسيلة مهمة لتطوير القوانين التي تتناول حقوق الشخص المعاق.

وعلاوة على ذلك، فإن البحث يمكن أن يفيد العديد من الجهات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وكذا المهتمين بشؤون المعاقين في اليمن، وخاصة المؤسسات الخاصة بالمعاقين، كما يمكن لهذا البحث أن يساعد وينير الطريق أمام المهتمين بهذه القضية، سواء كانوا من الطلبة، الباحثين، أو منظمات المجتمع المدني.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية. تعود الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع، إلى ميول الباحث ورغبته في دراسة هذا الموضوع، نظراً لقلّة الأبحاث القانونية في البيئة الوطنية، وانطلاقاً من وعيه وإدراكه لمخاطر الأوضاع التي تمر بها اليمن في الوقت الراهن، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع المأساوية التي يعيشها الأشخاص المعاقين.

أما الأسباب الموضوعية لاختيار موضوع الدراسة، فتعود لأهمية وحيوية الموضوع؛ إذ إن هذا الموضوع ذو طابع عالمي وإنساني من حيث الاهتمام، وأن المعالجات التشريعية والقانونية تسهم بدور كبير في الحد من التهاون والتفريط في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. لاسيما وأن قضية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لاتزال تكشف كل يوم عن أبعاد ومظاهر جديدة تستدعي مواكبتها بالبحث والدراسة.

أهداف البحث:

بناءً على ما عبرت عنه مشكلة البحث و أسئلته فإن البحث يهدف إلى الإحاطة بكافة الجوانب القانونية والتشريعية الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تهدف الدراسة إلى إبراز دور القوانين والتشريعات الوطنية بشكل خاص، والقانون الدولي بشكل عام في حماية هذه الحقوق وتمكين هذه الشريحة منها في الواقع المعاش. وذلك كله من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان مفهوم الإعاقة وتعريف الشخص ذي الإعاقة.
- التعرف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى إصابة الأشخاص بالإعاقة.
- معرفة الآليات التشريعية والقانونية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- التعرف على القوانين والتشريعات اليمنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- البحث في أوجه الاتفاق والاختلاف فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين القوانين

الوطنية والقانون الدولي.

- التعرف على أوجه الضعف والقصور في القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة بالنسبة للقانون الدولي.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتحليل الاتجاهات الفقهية والقضائية لكل جزء من الموضوع، على أساس تحليل الفكرة المعروضة لكي يتم الإسناد إلى النص التشريعي المعالج لها إن وجد، وإلى الموقف الفقهي المنصب عليها، وتحليل النصوص القانونية وجميع المعلومات المتعلقة بها وفق ما تقتضيه طبيعة الموضوع.

كما يعتمد البحث على المنهج المقارن، من خلال المقارنة بين حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في القانون اليمني والقانون الدولي.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في العام 2018م.
- الحدود البشرية: الموظفين العاملين في الإدارة التنفيذية، والإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على أبعاد بطاقة الأداء المتوازن والأداء الاستراتيجي في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

هيكل البحث:

يتمثل البحث من خمس فصول رئيسة تغطي الإطار النظري وهي على النحو الآتي:

الفصل الأول - الإطار العام للبحث والدراسات السابقة.

الفصل الثاني - الإطار النظري للبحث: تضمن هذا الفصل مدخل تمهيدي فيه عدة مباحث: مفهوم الإعاقة وأنواعها وأسبابها؛ التعريف القانوني للمعاق (الشخص ذو الإعاقة) وعلاقته ببعض المفاهيم المماثلة؛ الأبعاد الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والصحية للإعاقة.

الفصل الثاني - تطور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأسس الالتزام بها، وتضمن مبحثين: نشأة حقوق المعاق في القانون وتطورها؛ أسس الالتزام بحقوق المعاق ومقوماتها في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

الفصل الثالث: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الدولي، وتضمن مبحثين: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الدولي الإنساني.

الفصل الرابع: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون اليمني، وتضمن ثلاثة مباحث: القوانين والتشريعات الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ حقوق الشخص ذي الإعاقة بوصفه إنسان؛ حقوق الشخص ذي الإعاقة باعتبار إعاقته.

الفصل الخامس - وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات والمقترحات.

النتائج والتوصيات

يتناول الباحث في هذا الجزء خلاصة ما توصل إليه في هذا البحث من خلال جزئين يتضمن الجزء الأول النتائج، ويحتوي الجزء الآخر على التوصيات.

الاستنتاجات:

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

1. أن معالجة كافة الأبعاد الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والصحية للإعاقة، يتوقف بشكل رئيسي على العوامل التشريعية والقانونية التي يؤدي دوراً كبيراً في تحديد مسار واتجاهات الإعاقة، فغياب المعالجة التنظيمية والقانونية لمسائل الإعاقة يعد مناخاً ملائماً لعزل واستبعاد وتهميش المعاقين في كل المجتمعات.

2. أن المواثيق والعهود الدولية نظرت إلى المدخل التشريعي والقانوني بوصفه الأساس الجوهري لإحداث تغيير مجتمعي وتربوي إيجابي إزاء المعاقين، واعتبار أن القصور في التشريعات القانونية يعد من أهم الأسباب التي ترتبط بالظلم الاجتماعي الواقع على المعاقين، ومن ثم فقد صار بالضرورة إدخال تشريعات قانونية تدعم حق المعاقين وتمكن لهم فرص متكافئة.

3. أن احترام الوثائق الدولية العالمية والإقليمية وتطبيقها تطبيقاً سليماً سوف يؤدي إلى تعزيز عوامل السلم والأمن والتنمية الشاملة لكافة المجتمعات، الأمر الذي يصب في خدمة حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سواء أكان ذلك في الظروف العادية، أم الاستثنائية، ولاسيما في حالات النزاع المسلح، أو الاحتلال الأجنبي. كما أن تلك الاتفاقيات الدولية تهىء لهم فرص المشاركة الفاعلة في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس تكافؤ الفرص في المجتمع.

4. أن الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان قد وضعت الأساس للإقرار الدولي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لكونها لم تتعامل مع خصوصية هذه الفئة ولم تشر إليها صراحة، ومع ذلك فإن جميع تلك الحقوق المنصوص عليها تشمل كافة البشر على حد سواء ودون تمييز.

5. أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تعد من اتفاقيات حقوق الإنسان إلا أنها تختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات، وذلك بحسب ما أكدت في ديباجتها على أن مفهوم

- الإعاقة مازال خاضعا للتطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص ذوي الإعاقة والحواجز البيئية المادية والسلوكية والمعلوماتية التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم وعلى أساس من المساواة مع الآخرين. كما اقرت بالطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتعاضدها، وضرورة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الحقوق بشكل كامل ودون تمييز.
6. أن خصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة في ظروف النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، تتبع من عدة منطلقات، أولها أن الأشخاص من ذوي الإعاقة هم أضعف فئات المجتمع ولا تقوى على حماية نفسها في ظروف النزاع المسلح، أما الثاني فيتمثل في كون هذه النزاعات تتضمن انتهاكات كبيرة وجسيمة لحقوق الإنسان، وفضلاً عن ذلك فإنها تؤدي إلى زيادة معدل الإعاقة بسبب تعرض المدنيين للإصابة جراء استخدام مختلف الأسلحة.
7. أن القوانين المدنية والجنائية هي ما يقع عليه مناط التأكيد عند الحديث عن حماية حقوق الأفراد عموماً، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص، ولا يجري فيها التمييز بين الأفراد، فجميع الحقوق التي تنص عليها ثابتة لجميع الأفراد.
8. أن هناك فئة من القوانين اليمنية الخاصة، والتي لها علاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبار متغيرات السن (العمر)، كقانون حقوق الطفل، وقانون رعاية الأحداث ولائحته التنفيذية، ولوائح محاكم الأحداث، وأن أهمية هذه القوانين تعزى إلى كون أغلبية الأشخاص ذوي الإعاقة من الأطفال والناشئة.
9. أن القانون المدني يكفل للشخص ذي الإعاقة كافة حقوقه المدنية، ما لم تكن الإعاقة بطبيعتها وبحد ذاتها سبباً مانعاً لحجب ذلك الحق من طريق مباشرته من قبل الشخص، وضمانته من طريق أشخاص آخرين، يقومون مقام الشخص المعاق في مباشرة ذلك الحق، كالحق في الأهلية إذا وجد عارضاً من عوارضها في الشخص المعاق، الأمر الذي ينطبق على كافة الحقوق المدنية والمالية والاجتماعية التي نص عليها القانون المدني.
10. إن قانون الجرائم والعقوبات قد كفل كافة الحقوق الجزائية للشخص ذي الإعاقة بوصفه إنساناً، ودون النظر إلى إعاقته، والمتمثلة بالحق في الحماية التي يوفرها القانون، والتي يتساوى فيها جميع الأفراد، وإيقاع العقوبة على من ارتكب جريمة أو قام بالاعتداء جنائياً على الشخص السليم ما أدى إلى إعاقته، أو من قام بالاعتداء على الشخص المعاق.
11. إن قانون حقوق الطفل اليمني جاء ليغطي العديد من مظاهر القصور التي كانت موجودة في قانوني رعاية الأحداث ومحاكم الأحداث ولائحتيهما التنفيذية، وأسهم في تقرير العديد من الحقوق التي لم تكن منصوص عليها فيهما من قبل.

12. إن قانون حقوق الطفل قد أسهم بالفعل في تطوير المنظومة التشريعية اليمنية فيما يتعلق بحقوق الطفل عموماً وحقوق الأحداث على وجه الخصوص، فضلاً عن اسهامه البالغ الأثر في تقرير حقوق الطفل ذي الإعاقة، وهو ما غطى القصور الذي كان قائماً بهذا الشأن في كافة التشريعات اليمنية السابقة.
13. تكرر تنظيم بعض الحقوق المدنية للطفل أو الحدث، في كل من قانون حقوق الطفل وقانون الأحوال المدنية، وقانون الأحوال الشخصية، الأمر الذي ينبغي معه دراسة مدى توافق هذه القوانين وتعارضها بشكل أعمق وأوسع، لاسيما فيما يتعلق بحقوق الشخص ذي الإعاقة باعتبار إعاقة في القوانين اليمنية.
14. إن قانون رعاية وتأهيل المعاقين اليمني قد راعى خصوصية هذه الفئة، من حيث أسند كافة الحقوق التي نص عليها إلى الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة الأخرى، وهذا بحد ذاته ما يزيل الكثير من صور التكرار والتعارض التي كانت ممكنة فيما لو أن المشرع سلك في هذا القانون مسلكه في قانون حقوق الطفل.
15. إن تراتب نصوص قانون رعاية وتأهيل المعاقين اليمني يؤسس لنظام واقعي بالفعل لرعاية وتأهيل المعاقين، من حيث بدأ بالمدخلات التي تتمثل بالمعاقين والمواد والتجهيزات اللازمة لرعايتهم وتأهيلهم، من ثم تحديد عمليات وبرامج الرعاية بوصفها عمليات جوهرية تتم في هذا النظام وتهدف إلى تكوين مخرجات مؤهلة من المعاقين.
16. أن قانون الرعاية الاجتماعية اليمني، يعد اطاراً عاماً لقانون رعاية وتأهيل المعاقين، وفي حال التعارض بينهما فإن الأولى فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هو تقديم قانون رعاية وتأهيل المعاقين، وذلك بناءً على مبدأ تقديم الخاص على العام.
17. أن قانون المرافعات المدنية قد نص على تدخل النيابة العامة الجوازي في الدعاوي الخاصة بالمعاق ذهنياً، الأمر الذي نجده في قانون الأحوال الشخصية عندما نص على الولاية والوصاية على المعاق ذهنياً، وحدد الشخص والجهة المتكفلة بالنفقة عليه وإدارة أمواله.

التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة، يوصي الباحث بعدة توصيات، أهمها:
1. وضع استراتيجية شاملة لمعالجة كافة الأبعاد الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والصحية للإعاقة في الأطر التشريعية والقانونية الوطنية والتحقق من مدى كفاية وملاءمة القوانين الحالية في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



2. مراجعة قانون رعاية وتأهيل المعاقين اليمني والقوانين المتصلة به، في ضوء ما نصت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نظراً لكون القانون قد صدر في وقت سابق على صدور الاتفاقية الدولية.
3. تطوير منظومة الأداء المجتمعي من خلال تفعيل منظمات المجتمع المدني، لتكون عاملاً مساعداً في إزالة الحواجز البيئية المادية والسلوكية والمعلوماتية التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم وعلى أساس من المساواة مع الآخرين، وضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الحقوق بشكل كامل ودون تمييز.
4. مضاعفة الجهود التشريعية والإجرائية في مجال القانون الدولي الإنساني، لتستهدف حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما في ظروف الحرب والنزاعات المسلحة غير الدولية، وتفعيل الآليات الدولية لتحقيق هذه الأهداف، لاسيما وأن هذه الظروف غالباً ما تؤدي إلى زيادة معدل الإعاقة بسبب تعرض المدنيين للإصابة جراء استخدام مختلف الأسلحة.
5. إضافة نصوص قانونية شاملة لكافة الحقوق التي كفلها الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة إلى قانون رعاية وتأهيل المعاقين.
6. تعديل قانون رعاية وتأهيل المعاقين بحيث يتم إضافة نصوص جديدة إليه تبين صور وأنماط الرعاية للشخص ذي الإعاقة، وكذا حقوقه باعتبار قانون رعاية وتأهيل المعاقين.

دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية

الباحثة/ أمل عصام عبدالملك المفتي

طالبة ماجستير بقسم إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا - جامعة الجزيرة - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-770690026

المقدمة:

أخذت قضية صحة الإنسان، طابعًا دوليًا في إطار العهود والمواثيق الدولية المنبثقة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين صارت قضية الصحة على رأس أولويات معظم الدول والمنظمات العالمية، حيث أدرجت الكثير من تلك الدول والمنظمات عدة آليات لحماية الصحة العامة وترقيتها، وتتجلى تلك الأولوية والأهمية في اعتماد بعض المنظمات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة على معيار الصحة بوصفه واحدًا من بين أهم المؤشرات التي تعتمد عليها في قياس مستوى التنمية البشرية، فنجد أن مؤشري الدخل والتعليم لا يكتسبان أهمية بقدر تلك التي تكون في مؤشر الصحة، وهو المؤشر الذي يرجح كفة الدول المتقدمة في سلم التنمية البشرية عن طريق تحقيق معدلات عليا في دليل التنمية البشرية.

وتتظر المنظمات الدولية إلى مثل هذه الظروف والأوضاع، بوصفها بيئة مناسبة لحدوث الأزمات الصحية، خاصة في مناطق التجمعات السكانية ذات الكثافة العالية، الأمر الذي يتطلب جاهزية متكاملة لإدارة هذه الأزمات، والسيطرة على الأوضاع والحالات الصحية التي تنطوي عليها، سواء من ناحية علاج المصابين والجرحى أو توفير الدواء والغذاء ومناطق الإيواء الآمنة، ورصد وتتبع الوقائع أولاً بأول والعمل على الحيلولة دون اتساع نطاق الأزمات الصحية، فضلاً عن التنبؤ بمسارها وآثارها وتداعياتها المستقبلية.

لذا يعد نموذج "إدارة الأزمات" من أهم وأبرز النماذج التطبيقية للنشاط الإداري الواقعي في كافة المجالات، التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، بوصفها من بين أهم الأدوات التي يعتمد عليها صناع القرار في المجال الصحي وغيره عن طريق توفير معلومات وبيانات؛ تساعدهم في تجنب الكثير من الأزمات والطوارئ الصحية على اختلاف أنواعها من جهة؛ والحيلولة دون وقوع أزمات متولدة منها بالدرجة الثانية.⁽¹⁾

وفي ضوء ذلك، فقد أصبحت الأزمات الصحية جزءًا من نسيج الحياة الإنسانية المعاصرة، وسمة من سمات الحياة المعاصرة بحيث لا يمر يوم إلا ويتكرر أمامنا لفظة الأزمة ربما لعدد من

(1) حمدي، أبو القاسم: مرجع سابق، ص 3-4.

المرات، إلا أن الواقع العملي يكشف عن ضرورة تكاتف الجهود الدولية والإنسانية لمواجهة الأزمات الصحية التي تحدث هنا وهناك، لاسيما وأن هذه الأزمات تتسم بطابع من التعدد والتباين، بحيث يؤخذ بالاعتبار دومًا أن لكل أزمة من هذه الأزمات الصحية خصائصها المميزة التي تتطلب أسلوب عملًا معينًا لإدارتها والتصدي لها، ومع ذلك فإن كل الأزمات تخضع لمعايير وعناصر عامة مشتركة في التخطيط لها والإعداد الجيد لتجنب الوقوع فيها، أو التخفيف من آثارها السلبية.

وعادة ما يبدأ حدوث الأزمة الصحية على شكل كرة ثلجية صغيرة الحجم والأثر، فإذا ما قامت المنظمات الدولية والجهات المعنية المحلية، بمعالجتها والتصدي لها والقضاء على أسباب حدوثها فإن هذا سيؤدي إلى الحد الأدنى من الأمان من عواقبها؛ أما في حال تجاهلها والتراخي في مواجهتها وإدارتها بشكل علمي وعقلاني، فإن العواقب غالبًا ما تصبح وخيمة لاحقًا⁽¹⁾ - وهذا ما جعل هناك دائمًا حاجة ماسة وملحة إلى التعامل مع هذه الأزمات من خلال الإدارة العلمية والعملية الفعالة لمراحل الأزمة المختلفة، والاستعدادات الوقائية والاحترازية المسبقة.

من هنا أتت أهمية اختيار موضوع الدراسة الموسومة "دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية وسبل مواجهتها والوقاية منها بصورة فعالة في الجمهورية اليمنية بشكل عام وفي محافظة إب بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

تعد اليمن واحدة من أكثر الدول العربية التي عانت ولا تزال تعاني من العوامل التي حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، فقد شهدت اليمن منذ استعادة وحدتها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، العديد من الصراعات الأهلية والحروب الداخلية، ابتداءً من حرب صيف 1994، وصولًا إلى الحرب الدائرة اليوم.

وفي اليمن تتواجد العديد من المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الصحة، كاليونيسيف وأطباء بلا حدود والصليب الأحمر الدولي وغيرها، من المنظمات التي تعمل بالتنسيق مع وزارة الصحة والهيئات والمستشفيات العامة الوطنية في كافة المحافظات لتأهيل وتهيئة مؤسسات القطاع الصحي إداريًا وفنيًا وماليًا.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في الحاجة إلى دور فعال للمنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية في الجمهورية اليمنية، ويمكن صياغتها بالسؤال الرئيس الآتي:

(1) المرجع السابق، عريقات، ص 4.

ما هو الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية في القطاع الصحي في اليمن بشكل عام وفي محافظة إب بشكل خاص؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

ما الأسس والمبادئ التي تتبعها المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية في اليمن؟ ما مستوى ممارسة المنظمات الدولية للوظائف الإدارية عند مواجهة الأزمات الصحية في اليمن؟ ما هو الدور الذي تمارسه المنظمات الدولية في مواجهة الأزمات الصحية؟ هل توجد فروق عند مستوى (0,05) في آراء عينة الدراسة حول ممارسة المنظمات الدولية لدورها تبعاً لمتغير (الوظيفة - المستوى التعليمي - الخبرة - جهة العمل) عند مواجهة الأزمات الصحية؟ ما المعوقات التي تحد من أداء المنظمات الدولية لدورها في مواجهة الأزمات الصحية بشكل فعال في القطاع الصحي في محافظة إب؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها العلمية والعملية من خلال الآتي:

أ- الأهمية العلمية:

تأتي أهمية هذا الدراسة من خلال تسليط الضوء على أحد الموضوعات الحديثة نسبياً والمهمة في الفكر الإداري المعاصر، وهو مفهوم إدارة الأزمات، والذي يساعد في بناء وتصميم الاستجابات الشاملة والمنظمة في التعامل مع الأزمات المختلفة، ومن ثم يتوقع أن تمثل هذه الدراسة إثراءً للمكتبة العربية.

كما تتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية في إدارة هذا النوع من الأزمات، لاسيما في ظل الأوضاع والظروف التي تشهدها المنطقة العربية عموماً، والظروف والأوضاع العصيبة التي يعيشها وطننا الحبيب اليمن، من حروب وصراعات مسلحة وتدهور في الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي يمثل مناهجاً ملائمةً لحدوث الكثير من الأزمات الصحية. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا الدراسة -على حد علم الباحثة- هي الأولى من نوعها على الصعيد الوطني؛ إذ لم يتسنى للباحثة الوصول إلى أي دراسة سابقة عن دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية؛ لذا فإن المؤمل لدى الباحثة أن تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة لمزيد من الأبحاث المستقبلية المتنوعة حول هذا الموضوع.

ب- الأهمية العملية للدراسة:

يمكن أن تسهم الدراسة في مساعدة إدارات مستشفيات وزارة الصحة اليمنية مع إمكانية تعميم نتائجها على باقي المستشفيات التي تعاني من الظروف نفسها وتعيش الهم نفسه، في التعرف على كيفية التعامل مع الأزمات الصحية المختلفة بفاعلية وكفاءة، واستغلالها في تحقيق مزيد من التقدم والنجاح، لاسيما من خلال الاستفادة من الخبرات التي تمتلكها المنظمات الدولية في هذا المجال.

فضلاً عن الفائدة التي يمكن أن تسهم بها الدراسة للعديد من الجهات الإدارية والمراكز الدراسية والمؤسسات والمنظمات والهيئات الصحية والطبية، فضلاً عن الفائدة التي يمكن أن تحققها للباحثين والمهتمين وذوي العلاقة.

أهداف الدراسة:

- من خلال الإجراءات المنهجية تسعى الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:
1. التعرف على أبرز أسس إدارة الأزمات في المجال الصحي ومبادئها.
 2. التعرف على مستوى ممارسة المنظمات الدولية العاملة في المجال الصحي في اليمن للوظائف الإدارية.
 3. التعرف على مدى ممارسة المنظمات الدولية لدورها في إدارة الأزمات الصحية في اليمن بشكل عام وفي محافظة إب بشكل خاص تبعا لمراحل إدارة الأزمات المتمثلة بـ: (مرحلة اكتشاف الإنذار المبكر، والاستعداد والوقاية، مرحلة احتواء الأضرار، مرحلة استعادة النشاط، والتعلم واتخاذ العبر).
 4. التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى ممارسة المنظمات الدولية لدورها تبعاً لمتغيرات (الوظيفة -المستوى التعليمي - الخبرة-جهة العمل-متغير الجنس) في إدارة الأزمات الصحية.
 5. التعرف على مستوى العلاقة بين ممارسة المنظمات الدولية للوظائف الإدارية وممارستها لمهامها أثناء مراحل إدارة الأزمات.
 6. التعرف على المعوقات التي تحد من ممارسة المنظمات الدولية لدورها في مواجهة الأزمات الصحية بشكل فعال.

فرضيات الدراسة:

للإحاطة بأهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، يمكن وضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لمتوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسة المنظمات الدولية لوظائف إدارة الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة والمتمثلة ب (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، اتخاذ القرار).

الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لمتوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى ممارسة المنظمات الدولية لدورها تبعاً لمراحل إدارة الأزمات (قبل الأزمة، في أثناء الأزمة، بعد الأزمة).

الفرضية الرئيسية الثالثة:

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى قيام المنظمات الدولية بدورها في إدارة الأزمات الصحية في اليمن تبعا لمتغيرات الدراسة".

الفرضية الرئيسية الرابعة:

يوجد علاقة تأثير ذات علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات المنظمات الدولية لمهام الوظائف الإدارية وممارستها لمهامها في أثناء مراحل إدارة الأزمات الصحية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

محددات الدراسة:

- عدم وجود مكاتب عامة إلا بشكل محدود تقيد الدراسة.
- الحرب الدائرة في اليمن كانت تصعب في جمع البيانات من كافة المحافظات.
- عدم وجود البيانات المحدثة للعام 2019م في الوزارة بسبب الحرب الدائرة منذ 5 سنوات.
- عدم وجود دراسات عن دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: سوف تقتصر الدراسة على دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية في القطاع الصحي محافظة إب.

الحدود المكانية: سوف تجرى الدراسة في بعض المستشفيات العامة التي بمقدورها أن تمثل البيئة اليمينية بشكل عام، كمستشفى الأمومة والطفولة، ومستشفى الثورة العام، ومكتب الصحة العامة والسكان محافظة إب، وكذلك المنظمات الدولية العاملة في القطاع الصحي.

الحدود الزمانية: تم تطبيق أدوات الدراسة على عينة الدراسة في عام 2017م واستمر التحليل واستخراج النتائج وإعادة الاستبانات إلى النتائج النهائية للعام 2018م.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العديد من المنظمات الدولية العاملة في محافظة إب ولها نفس النشاط في عموم الجمهورية اليمنية والتمثلة في- منظمة الصحة العالمية، أطباء بلا حدود، سول، اليونيسيف، الدولية، ومنظمة أكتد الفرنسية، وبعض المستشفيات العامة، كمستشفى الأمومة والطفولة، مستشفى الثورة العام، ومكتب الصحة العامة والسكان-محافظة إب.

عينة الدراسة:

فهي عبارة عن عينة عشوائية طبقية تم اختيارها من كافة الأقسام والإدارات والفئات في المنظمات والمكاتب والمستشفيات المكونة لمجتمع الدراسة- من مديريين العموم والأطباء والمرضى

والفنيين العاملين بالمستشفيات المذكورة، ومكتب الصحة العامة والسكان، والاستشاريين بالمنظمات الدولية والكادر العامل بها، وعينات من المتعاملين مع المنظمات الدولية في القطاع الصحي.

المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم بوصف أبعاد الظاهرة (إدارة الأزمات الصحية)، وقياس مستواها من خلال تحليل بيانات واستخلاص النتائج المتعلقة بأبعاد موضوع الدراسة، وذلك بالرجوع إلى الكتب والدوريات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وقائمة الاستبانة الذي تم إعدادها لغرض جمع البيانات الأولية من أفراد العينة.

هيكلية الدراسة:

جاءت الدراسة في خمس فصول رئيسة هي على النحو الآتي:

الفصل الأول - الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني - الإطار النظري للدراسة.

الفصل الثالث - منهجية الدراسة.

الفصل الرابع - تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الخامس - نتائج الدراسة والتوصيات.

متغيرات الدراسة:

1- المتغيرات المستقلة: التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، اتخاذ القرار

2- المتغير التابع: اكتشاف إشارات الإنذار المبكر، الوقاية والاستعداد، احتواء الضرر، استعادة لنشاط، التعلم واتخاذ العبر

إجراءات الدراسة الميدانية

يشمل على أساليب جمع البيانات، منهجية تطوير أداة الدراسة والتعريف بها فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، فضلاً عن تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات، وهي كالاتي:

البيانات الثانوية:

تتمثل هذه البيانات في مجموعة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية، والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير والدكتوراه، بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة، والذي يُعد جزءًا أساسيًا في إجراء الدراسة الميدانية.

البيانات الأولية:

تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بجمع البيانات الأولية عن طريق استخدام أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم الاستبانة لذلك، وتم صياغة فقراتها بالاعتماد على دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الصحية، فضلًا عن الجزء النظري من الدراسة. إعداد أداة الدراسة وتصميمها بصورتها الأولية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم بناء استبانة تتضمن محاور الدراسة وأبعادها والمتمثلة ب: المهام والوظائف والممارسات الإدارية التي يمكن للمنظمات الدولية العاملة في اليمن تنفيذها عند إدارة الأزمات الصحية، بالإضافة إلى أداء المنظمات الدولية لممارسة مهامها وفق مراحل إدارة الأزمات الصحية... وتم الاستفادة من الأدوات المشابهة ذات العلاقة بإدارة الأزمات، وعلى هذا الأساس، تألفت الاستبانة بصورتها الأولية من قسمين:

القسم الأول-تضمن البيانات الشخصية المتمثلة: بالمستوى الإداري، نوع الوظيفة، النوع (الجنس)، المستوى التعليمي، جهة العمل، الخبرة.

القسم الثاني-تضمن مجالات الدراسة ومحاورها، وهي على النحو الآتي:
المجال الأول: تمحور حول المهام الإدارية المتعلقة بالوظائف الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، واتخاذ القرار) وعدد فقرات المجال (31) فقرة مقسمة على الخمسة المحاور آنفة الذكر.
المجال الثاني: تمحور حول المهام التي تقوم بها المنظمات الدولية وفق مراحل إدارة الأزمات الصحية والمتمثلة في: مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر للأزمة، ومرحلة الوقاية والاستعداد، ومرحلة احتواء الأضرار، ومرحلة استعادة النشاط، ومرحلة التعلم واتخاذ العبر، وعدد فقرات المجال (31) مقسمة على الخمس المراحل السابقة.

المجال الثالث-تمحور حول أهم المعوقات التي تقف عائقًا أمام أداء المنظمات الدولية لدورها في إدارة الأزمات الصحية وعدد فقراتها(16) فقرة.

الأساليب الإحصائية:

لغرض التحليل لنتائج الدراسة، والتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتوصل لترتيب الفقرات حسب استجابات أفراد العينة وفق نظام (SPSS16) لمعرفة درجة ممارسة المنظمات لمهامها الإدارية.
- 2- اعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدلالة على درجة ممارسة فقرات الاستبانة ومحاور ومجالات المهام، تصنيف مستويات المتوسطات الحسابية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسيز
- 3- حساب معامل الارتباط لبيرسون بين فقرات ومحاور الاستبانة والمحاور التي تنتمي إليها، وحساب معامل الارتباط بين المحاور ومجالات المهام والوظائف الإدارية والمراحل في أثناء الأزمة.
- 4- (One Simple Test) لاختبار الفروق بدلالة المتغيرات الشخصية لأفراد العينة الأحادية المتجانسة.
- 5- اختبار (One way Test) لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغيرات (الوظيفة، المستوى التعليمي، الخبرة، جهة العمل).
- 6- تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الارتباط الخطي ونوع العلاقة بين ممارسة المنظمات للوظائف الإدارية وممارستها لدورها في أثناء مراحل الأزمات.

اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة، والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة، تم عرضها على هيئة من المحكمين الأكاديميين المختصين في مجال الإدارة عدد (14) من الأساتذة المحكمين لإبداء رأيهم فيها من حيث مدى مناسبة العبارة للمحتوى، ومدى مناسبتها للمحور والمجال الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح صياغتها. وقد جاءت معظم آراء المحكمين تؤكد صلاحية وجوده وشمول الاستبانة وفعاليتها في تحقيق أهداف الدراسة، وقد أفاد بعض المحكمين بملاحظات تتعلق بتعديل بعض الفقرات، وإضافة بعض الفقرات، وبالفعل تم إجراء التعديلات، والعمل بتوصيات الأساتذة المحكمين، وتم صياغة الاستبانة. وبذلك اعتبرت الطريقة التي بنيت فيها الاستبانة دلالة صدق منطقي لها، بالإضافة إلى الصدق الذي عكسته آراء المحكمين.

4-1-4- الاستبانة بصورتها النهائية:

بعد الأخذ بجميع ملاحظات وتوصيات الأساتذة المحكمين وعرضها على الأساتذة والمشرف تم صياغة الاستبانة بالصورة النهائية على النحو الآتي:

القسم الأول- البيانات الشخصية، وتشمل: نوع الوظيفة، المستوى التعليمي، جهة العمل، الخبرة.

القسم الثاني- فقرات الاستبانة- وقد تألفت من (78) فقرة، توزعت على ثلاثة مجالات، على النحو الآتي:

المجال الأول- الوظائف الإدارية لإدارة الأزمات الصحية، وتالف من (5) محاور، هي: ممارسة التخطيط. عدد فقراته (6)، ممارسة التنظيم. عدد فقراته (8)، ممارسة التوجيه وعدد فقراته (6)، ممارسة الرقابة. عدد فقراته (5)، ممارسة اتخاذ القرارات وعدد فقراته (6).

المجال الثاني: الدور حسب مراحل إدارة الأزمات، وقد تألف من (5) مراحل، هي: مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر للأزمة عدد فقراته (8)، مرحلة الوقاية والاستعداد. عدد فقراته (6)، مرحلة احتواء الأضرار. عدد فقراته (6)، مرحلة استعادة النشاط. عدد فقراته (5)، مرحلة التعلم واتخاذ العبر. عدد فقراته (6)

المجال الثالث: معوقات إدارة الأزمات الصحية، وتم صياغة عدد (16) فقرة تصف مجموعة من المعوقات التي يتوقع أنها تحد من أداء إدارة الأزمات الصحية لمهامها.

تطبيق الاستبانة:

بعد تحديد العينة وتحكيم الاستبانة وإعدادها بصورة نهائية وفق ملاحظات الأساتذة المحكمين اتجهت الباحثة إلى السير في إجراءات التطبيق كالتالي:

- خطاب رسمي من الجامعة إلى الجهات الرسمية لتتعاون مع الباحثة في جمع البيانات.
- توزيع الاستبانة على مستشفى الأمومة والطفولة، وكذلك مستشفى الثورة العام، ومكتب الصحة العامة والسكان.
- توزيع الاستبانة على منظمات (الصحة العالمية، اليونيسف، أكتد الفرنسية).
- توزيع عدد (293) استبانة لعدة أيام ثم جمعها خلال شهرين وقد بلغ عدد الاستمارات المستعادة (260) استمارة، وبلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (242) استمارة.
- بعد جمع الاستبانة وفحص الاستمارات واستبعاد الاستمارات غير الصالحة كما سبق توضيحه في مجتمع الدراسة وعينته، تم تفرغ الاستبانات الصالحة للقيام بتحليلها إحصائياً وفق البرنامج (SPSS16).

اختبار ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) وصدقها:

تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى (0.60).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يمثل مجتمع الدراسة الأصلي جميع العاملين في مؤسسات القطاع الصحي في محافظة إب اليمنية، وجميع العاملين في المنظمات الدولية العاملة في محافظة إب.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء نتائج التحليل لمحاوور وأبعاد الدراسة، خرجت الدراسة بعدة استنتاجات، منها:

أولاً- مستوى ممارسة المنظمات الدولية لوظائف إدارة الأزمات الصحية في القطاع محل الدراسة كانت بوجه عام متوسطة - أي دون المستوى المطلوب، وذلك كونها تنظم أعمالها وفقاً لخططها الاستراتيجية والتنفيذية بصورة مستقلة، حيث برزت ممارستها لوظائف إدارة الأزمات الصحية في بعض جوانب التخطيط والتوجيه، وذلك من خلال ما تخصصه من موازنات خاصة لمواجهة الأزمات،

ووضعها لخطط واضحة ومحددة مسبقاً لمواجهة الأزمات، بالإضافة إلى ما تقدمه من إشراف وتوجيهات وما توفره من أدلة إرشادية لطرق وأساليب إدارة الأزمة لمساعدة مؤسسات القطاع الصحي في مواجهة الأزمة، في حين اقتصرت ممارستها لتنظيم إدارة الأزمة على اتباع طرق قانونية صرفة لمواجهة ما يطرأ من أزمات صحية، وفي ممارسة اتخاذ القرار فقد اقتصرتها على المساعدة في دراسة البدائل المتاحة في مواجهة الأزمة الصحية، في حين كانت ممارسة المنظمات الدولية لوظائف إدارة الأزمة الصحية على مستوى كل بعد كالآتي:

أ- إن مستوى ممارسة التخطيط للأزمة الصحية من قبل المنظمات الدولية كانت بدرجة (متوسط نسبياً)، وذلك لما تخصصه المنظمات الدولية من موازنات خاصة لمواجهة الأزمات، وما تصنعه من خطط واضحة ومحددة مسبقاً لمواجهة الأزمات، وعلى الرغم من ذلك فقد برز جانباً كبيراً من القصور في عدم الاهتمام بالمسح الشامل للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالأزمة كما أنها لا تقوم بترجمة خططها إلى سياسات وإجراءات تنفيذ بكامل فاعليتها، ولا تضع سيناريوهات مسبقة للتعامل مع الأزمات الصحية، وبما يكفل التغلب عليها قبل وقوعها.

ب- إن مستوى ممارسة التنظيم لإدارة الأزمة الصحية من قبل المنظمات الدولية كانت بدرجة (متوسطة) ورد ذلك إلى أن المنظمات الدولية تنظم أعمالها وفقاً لخططها الاستراتيجية والتنفيذية، واتباعها لطرق قانونية لمواجهة ما يطرأ من أزمات صحية وعلى الرغم من ذلك فقد برز جانب من القصور الكبير تمثل في عدم دعم فعالية المنظمات الدولية في تبني نظام العلاقات العامة يمكنها من السيطرة على الأزمة وعدم فاعليتها في اختيار وتشكيل فريق لإدارة الأزمات الصحية وتحديد المسؤوليات والسلطات لذلك الفريق، وضعف الاهتمام بتجميع المعلومات وتحديدتها عن الأزمات الصحية، تأهيل من محدودية الدعم التنظيمي في معالجة إيواء النازحين وتقديم الرعاية الصحية لهم، وهذا مما يشير إلى تدني مستوى ممارسة التنظيم للأزمات الصحية.

ج- إن مستوى ممارسة وظيفة التوجيه لإدارة الأزمات الصحية من قبل المنظمات الدولية كانت بدرجة نسبية (متوسطة) ومرد ذلك إلى ما تقوم به المنظمات الدولية من ممارسة لبعض جوانب الإشراف والتوجيهات وما يوفره من أدلة إرشادية لطرق وأساليب مواجهة الأزمة الصحية، وتنمية الروح المعنوية لدى كافة المشاركين في مواجهة الأزمات الصحية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت بعض جوانب القصور وقد تمثلت في عدم وجود نظام اتصال فعال وضعف في كافة وسائل التحفيز المادي للعاملين في مواجهة إدارة الأزمات الصحية.

ثانياً- بينت نتائج الدراسة أن الدور الذي تمارسه المنظمات الدولية في مواجهة إدارة الأزمات الصحية وفق مراحلها كانت بدرجة (متوسطة نسبياً) حيث برز جانباً من ذلك الدور في مساعدة المؤسسات والقطاع الصحي محل الدراسة في مواجهة الأزمات الصحية في مرحلة استعادة النشاط

والتعلم واستخلاص العبر بعد وقوع الأزمة، وفي احتواء الزمة الصحية والتخفيف من الآثار الناجمة عن حدوثها على التوالي، في حين ظهر جانبٌ من القصور لدى المنظمات الدولية في ممارسة دورها في مرحلة اكتشاف إشارة الإنذار المبكر والوقاية والاستعداد لمواجهة الأزمة قبل وقوعها، وهذا ما يعني أن دور المنظمات الدولية كان ضعيفا في اكتشاف نشو أسباب الأزمة الصحية والتنبؤ بوقت حدوثها.

5-2-التوصيات والمقترحات لتطوير دور المنظمات الدولية في مواجهة الأزمات الصحية في اليمن:

بناءً على النتائج الموضحة آنفاً، رأت الباحثة أن تقدم حلولاً مقترحة من شأنه الإسهام في تطوير دور المنظمات الدولية في مواجهة الأزمات الصحية في اليمن، وتمثل المقترحات بالآتي:

1. ضرورة تشكيل هيئة وطنية وغرفة عمليات مشتركة لمواجهة الأزمات الصحية.
2. ضرورة العمل على تأسيس غرفة عمليات مشتركة بين الهيئة الوطنية المقترحة والمنظمات الدولية لضمان التنسيق والتخطيط والتنظيم والتوجيه واتخاذ القرارات بشكل موحد في مجال مواجهة الأزمات الصحية في اليمن.
3. التأكيد على أهمية تطوير نظام اتصال فعال لرصد وتبادل المعلومات والإنذار المبكر.
4. وذلك من خلال تطوير شبكة اتصالات متقدمة وشاملة لكافة المناطق اليمنية، تستخدم أحدث وأفضل التقنيات وأنظمة المعلومات العالمية المستخدمة في رصد وتتبع الأوضاع والظروف الصحية والتنبؤ بالأزمات الصحية قبل وقوعها، والإنذار المبكر وإبلاغ الجهات المعنية.
5. تفعيل دور المؤسسات الصحية وتطوير القدرات وتدريب الكوادر على مواجهة الأزمات.
6. التأكيد على ضرورة إيجاد برامج للتوعية والتثقيف الصحي المستمر للجمهور وأفراد المجتمع في مجال إدارة الأزمات الصحية.

الآفاق المستقبلية للدراسة (الدراسات المقترحة):

من العناوين المقترحة لدراسات قادمة:

- أثر الثقافة التنظيمية في فاعلية نظام إدارة الأزمات الصحية في المنظمات الدولية ووزارة الصحة اليمنية.
- إدارة أزمة اليمن الصحية-دراسة حالة.

مجلة جامعة الجزيرة

(علمية – دورية – محكمة)

المبادئ الدستورية في الوثيقة النبوية

الباحث/ قاسم محمد مصطفى حزام

طالب ماجستير بكلية الدراسات العليا - جامعة الجزيرة - الجمهورية اليمنية

Tel: 00967-774977878

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين... أما بعد:

تتجلى عظمة الإسلام في جمعه بين الدين والدنيا، فهو نهج للعبادة ومنهج للحياة؛ فقد أسس أعظم تجربة سياسية ودستورية في تاريخ البشرية بإعلانه عن قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة. لقد شكلت الوثيقة النبوية سبقاً دستورياً مشرقاً أرست من خلاله دعائم الدولة الإسلامية الوليدة، ورسخت قواعدها الناظمة لشؤونها، ووضعت الأسس الدستورية الحاكمة للعلاقة بين سلطات الدولة فيما بينها أولاً، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ثانياً، علاوةً على ترسيخها قيم التسامح والتكافل وما كرسته من أبعاد سياسية واجتماعية وأمنية وحضارية عجزت عن استيعابها الدساتير الحديثة. ففي الوقت الذي تتفاخر فيه بعض الأنظمة المعاصرة بدورها في ابتكار المفاهيم والمبادئ الدستورية؛ بيد أن هذه الدساتير لا ترقى إلى مستوى الدستور النبوي الفريد بما اشتمل عليه من مبادئ وقواعد دستورية متينة تخدم البشرية في مختلف العصور والأمصار.

لقد تضمن هذا الدستور النبوي الرائد أبرز المبادئ الدستورية المنظمة لشكل الدولة ونظامها السياسي وسلطاتها العامة، كما أرسى المبادئ الدستورية المنظمة للحقوق والحريات، فضلاً عما اشتمل عليه من مبادئ دستورية في مضمار العلاقات الدولية.

فقد وضع اللبنة الأولى لما يسمى اليوم بالعلاقات الثنائية ورعاية المصالح المشتركة وحمايتها بين الدول والمرتكزة على مبدأ حفظ الأمن والسلام الدوليين.

ومن ثم جاء اختيار الوثيقة النبوية موضوعاً لهذا البحث الذي تم من خلاله إبراز المبادئ الدستورية التي تضمنتها وتوضيح أهميتها، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدستور الفرنسي لسنة 1958م حتى آخر تعديلات عام 2008م، مع بيان مظاهر تميز الوثيقة النبوية.

أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في أهمية موضوعه؛ حيث تمثل الوثيقة النبوية أهمية كبيرة في مجال النظم الدستورية، وتعد مصدراً ملهماً لمختلف القوانين، وهي أول وثيقة دستورية مكتوبة متعددة الأبعاد والدلالات؛ أرست مداميك الدولة الشرعية والقانونية، وأسست قواعدها الناظمة لعلاقة الحاكم

بالمحكومين، وعلاقة مكونات الدولة الدينية والعرقية ببعضها، كما أعلنت وانتصرت للحقوق والحريات الأساسية لاسيما حقوق الأقليات وغيرها.

كما تأتي أهمية هذا البحث من كونه محاولة للكشف عن أبرز مظاهر تميز الدستور النبوي عن الدساتير المعاصرة.

فقد يشكل إضافة علمية طيبة في مضمار العلوم القانونية ربما تستفيد منه المجتمعات الإنسانية أنظمةً وشعوبًا.

أسباب اختيار الموضوع:

1- ندرة الدراسات المتعلقة بالوثيقة النبوية؛ فرغم ما تمثله من أهمية في مجال النظم الدستورية غير أنها لم تحظ بالدراسة الكافية والمتخصصة التي تستحقها في الجانب القانوني.

2- غلبة البعدين الروحي والأخلاقي على الدراسات السابقة التي تناولت الوثيقة النبوية دون بحثها وقرائها من منظور القانون الدستوري.

3- الحاجة إلى بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين مبادئ الوثيقة النبوية ومبادئ الدساتير المعاصرة.

4- الحاجة إلى كشف المبادئ الدستورية التي تميزت بها الوثيقة النبوية، للإفادة منها علميًا وعمليًا.

إشكالية البحث.

تتمثل إشكالية البحث في نظرة غير المسلمين المعادين للإسلام باعتباره دينًا قاصرًا على مظاهر العبادة البحتة، وعزوه تأخر العرب والمسلمين إلى عدم قدرة الإسلام على تنظيم شؤون الحياة ومواكبة التطور الإنساني.

وقد شاركهم في هذه النظرة بعض العرب والمسلمين المفتونين بالحضارة والفكر الغربيين، فذهبوا إلى القول بعجز الإسلام عن تدبير أمور الدنيا وقيادة مسيرة النهوض الحضاري، وهو أمر تكذبه الوقائع التاريخية والحقائق العملية.

ولذا يحاول هذا البحث بيان إسهام الدين الإسلامي في رقد الإنسانية، وليس المسلمين فحسب بمجموعة من المبادئ والنظم الدستورية التي تعزز قيم العدالة والحرية والكرامة الإنسانية.

فقد أسس الإسلام أول دولة شرعية دستورية في تاريخ البشرية بإعلانه عن قيامها في المدينة المنورة؛ بما اشتمل عليه دستورها من مبادئ وقيم حددت شكل الدولة ونظامها السياسي، وكفلت الحقوق والحريات العامة، ووضعت أصول ومفاهيم العلاقات الدولية، وتنبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

س1- ما أبرز المبادئ الدستورية الواردة في الوثيقة النبوية؟

س2- ما أهمية الوثيقة النبوية في مجال النظم الدستورية؟

س3- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدستور النبوي والدستور الفرنسي لسنة 1958م؟

س4- ما أوجه تميز الدستور النبوي عن الدستور الفرنسي لسنة 1958م؟

أهداف البحث:

- 1- التأكيد على شرعية الدولة في الإسلام، وقيامها على مبادئ دستورية عامة.
- 2- استخلاص أبرز المبادئ الدستورية في الوثيقة النبوية.
- 3- بيان أهمية الوثيقة النبوية في مجال النظم الدستورية.
- 4- المقارنة بين الوثيقة النبوية والدستور الفرنسي ل سنة 1958م، والكشف عن أوجه تميزها عنه.
- 5- بيان أهم القضايا المعاصرة التي أشارت إليها الوثيقة، ووصفت لها الحلول والمعالجات في سبق واضح للأنظمة الدستورية المعاصرة.

منهج البحث.

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الوثيقة النبوية؛ من خلال شرحها واستخراج ما فيها من مبادئ دستورية، والمنهج المقارن لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدستور النبوي والدستور الفرنسي لسنة 1958م، كما سيتبع الباحث المنهجية التالية:

- 1- عزو النصوص إلى مصادرها مع ذكر رقم الآية والسورة في النصوص القرآنية وكتب الحديث النبوي مع رواته في النصوص النبوية وبيان درجة الحديث.
 - 2- عزو النقول إلى مصادرها ومراجعتها الأساسية ما أمكن.
- كما اتبع الباحث المنهج التاريخي في الإشارة إلى تاريخ صدور الوثيقة النبوية وظروف نشأتها.

من أبرز الدراسات السابقة:

- 1- دراسة أحمد قايد الشعبي، الموسومة بوثيقة المدينة المنورة المضمون والدلالة: وهذه الدراسة بذل فيها الباحث جهداً طيباً، وخلص فيها إلى إبراز بعض المبادئ الدستورية، والأحكام الشرعية التي اشتملت عليها الوثيقة النبوية غير أن هذه الدراسة غلب عليها البعدان الروحي والأخلاقي أكثر من البعد القانوني الدستوري، فلم توصل للمبادئ والقواعد الدستورية التي تضمنتها الوثيقة بلغة القانون، فكان من المهم أن يتم البحث في الوثيقة من منطلقات دستورية وقانونية.
- 2- دراسة عليوي جيايد، والموسومة بحقوق الآخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة: تميزت هذه الدراسة بتناول حقوق وحرّيات غير المسلمين التي قررتها الوثيقة النبوية بلغة علمية وقانونية قيمة غير أنها اقتصرت على تناول جانب واحد من الجوانب التي عالجتها الوثيقة، وهو الجانب المنظم لحقوق غير المسلمين. ويقصد بالآخر في الدراسة السابقة غير المسلمين من مواطني الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، وهم اليهود والوثنيون.

وعلى ضوء ما تقدم حاولنا دراسة الوثيقة النبوية من مختلف جوانبها الدستورية سواء فيما يتعلق بشكل الدولة ونظامها السياسي وسلطاتها العامة، أو فيما يتعلق بالحقوق والحريات والعلاقات الدولية.

3- دراسة جاسم محمد راشد العيساوي، والموسومة بالوثيقة النبوية والأحكام الشرعية المستفادة منها: عكف الباحث في هذه الدراسة على التحقيق في روايات الوثيقة النبوية وأسانيدھا بصورة دقيقة، ثم استخلص أبرز الأحكام الشرعية، وأشار بشكل موجز إلى بعض الحقوق والحريات التي كفلتها الوثيقة النبوية إلا أنه غلب على هذه الدراسة البعد الروحي، وسيطرت عليها لغة فقهاء الشريعة أكثر من لغة فقهاء القانون.

4- دراسة سليمان صالح السليمان، الموسومة بحقوق الإنسان في وثيقة المدينة المنورة: تميزت هذه الدراسة بالتأصيل العلمي القانوني لحقوق الإنسان التي قررتها الوثيقة النبوية، ثم مقارنتها بحقوق الإنسان المقررة في المواثيق الدولية، حيث خلص الباحث إلى أسبقية الوثيقة النبوية في كفالة الحقوق والحريات وسموها على سائر النظم والقوانين الوضعية، بيد أن هذه الدراسة اقتصرت على المبادئ الدستورية المنظمة لحقوق الإنسان.

ومن هنا حاولنا في هذا البحث تحليل الوثيقة النبوية، واستخلاص أبرز المبادئ الدستورية التي قررتها ثم مقارنتها بأهم المبادئ الدستورية التي تضمنها الدستور الفرنسي لسنة 1958م، مع سمو الوثيقة النبوية بوصفها تشريعاً إلهياً على ما سواه من الدساتير الوضعية.

هيكل البحث.

تم تقسيم هذا البحث إلى مدخل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

مدخل تمهيدي: التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

وفيه سلط الضوء على مفهوم الوثيقة النبوية وظروف نشأتها وصيغها وأسانيدھا.

الفصل الأول: المبادئ الدستورية المنظمة لشكل الدولة ونظام حكمها وسلطاتها العامة في ضوء الوثيقة النبوية.

وتم فيه تناول المبادئ الدستورية المنظمة لشكل الدولة ونظام الحكم فيها وسلطاتها العامة، ومقارنتها بالدستور الفرنسي لسنة 1958م، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وتميز الوثيقة النبوية.

الفصل الثاني: المبادئ الدستورية المنظمة للحقوق والحريات في ضوء الوثيقة النبوية.

وفيه تم التعرض بالدراسة والتحليل لأهم الحقوق والحريات التي قررتها الوثيقة النبوية، ومقارنتها بما كفله الدستور الفرنسي لسنة 1958م من الحقوق والحريات، وبيان تميز الوثيقة النبوية.

الفصل الثالث: المبادئ الدستورية المنظمة للعلاقات الدولية في ضوء الوثيقة النبوية.

وفيه تم الوقوف على أبرز المبادئ الدستورية المنظمة للعلاقات الدولية في الوثيقة النبوية، كما اشتما الفصل على دراسة العلاقات الدولية بما فيها المعاهدات الدولية وحقوق غير المسلمين، ومقارنتها بما قرره الدستور الفرنسي لسنة 1958م في هذا المجال.

النتائج:

1- تتعدد صيغ الوثيقة النبوية بتعدد طرق روايتها، ورغم تعدد طرق روايتها وأسانيدها، غير أنها ثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في كتب الحديث والسير والتاريخ، وإن تباينت صيغها لفظاً إلا أنها شبه متطابقة من حيث المعنى، وعرفت الوثيقة النبوية قديماً بالكتاب أو الصحيفة، وعرفت حديثاً بالوثيقة أو الدستور.

2- كتبت الوثيقة النبوية على مرحلتين متقاربتين، فصيغ الجزء الأول منها قبل معركة بدر الكبرى، وصيغ الجزء الثاني بعدها، وهي في مجملها وثيقة واحدة أعدت على مرحلتين توكباً مع الوقائع والأحداث المهمة بعد الهجرة النبوية، ومن ثم فإنها تعتبر دستوراً مرتباً حيث يتم تعديله بسهولة، وتشكل الوثيقة النبوية سبباً دستورياً رائداً على سائر النظم الدستورية المعاصرة، كونها أرست فكرة نشأة الدساتير المكتوبة أو المدونة.

3- من المبادئ الدستورية التي أرستها الوثيقة النبوية، تلك المبادئ المنظمة لشكل الدولة، ونظامها السياسي، وسلطاتها العامة، وحقوق وحرقات الأفراد، وتتفق الوثيقة النبوية مع الدستور الفرنسي لسنة 1958م، من حيث هذه المبادئ الدستورية من عدة زوايا، وتختلف معه من زوايا أخرى.

4- حددت الوثيقة النبوية شكل الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، بالدولة الموحدة البسيطة ذات الدستور الواحد، والسلطات الواحدة.

5- بينت الوثيقة النبوية نوع النظام السياسي الذي سيحكم الدولة الإسلامية الوليدة وهو النظام الشوروي الإسلامي، وهو نظام فريد يتقاطع مع النظام الجمهوري الديموقراطي في جوهره، من حيث حرية الشعب في اختيار حكامه، ومساءلتهم، والرقابة على أدائهم، وهذا تجسيد لمبدأ سيادة القانون، وأرست الوثيقة النبوية مبدأ المشروعية، وهو خضوع كافة أفراد الشعب حكاماً ومحكومين للنظام والقانون.

6- كفلت الوثيقة النبوية حقوق الأفراد وحرقاتهم، وأهمها حق العيش، وحق الكرامة، وحق العدل، وحق المساواة، وحق المواطنة المتساوية، على أساس الانتماء الوطني، فأسقطت الانتماء القبلي والعرقى والطائفي، وكفلت حرية الرأي والمعتقد والتنقل، وتتميز الوثيقة النبوية على الدستور الفرنسي الحالي، من حيث كفالة حقوق الأقليات، فقد تمتعت الأقليات في كنف الدولة النبوية بكامل حقوقها وحرقاتها، فيما نرى التشريعات الفرنسية، تسلب الأقلية المسلمة جزءاً من حقوقها، كحضر ارتداء الحجاب على المسلمات في بعض الأماكن العامة كالجامعات.

- 7- تعد الوثيقة النبوية مصدرًا ملهمًا من مصادر القانون الدولي العام، فقد أرست مبدأ العلاقات الدولية، وقررت مبدأ الانضمام اللاحق للمعاهدات.
- 8- تتميز الوثيقة النبوية على الدستور الفرنسي لسنة 1958م، من حيث الجهة التي أعدتها، والتي يرأسها نبي مرسل معصوم، وهي أشبه بالاستفتاء الدستوري، لأنها أعدت بالتشاور مع مختلف الفئات الاجتماعية، بينما أعد الدستور الفرنسي بالاستفتاء الشعبي، غير أنه صناعة بشرية عرضة للخطأ والنقصان.
- 9- تتميز الوثيقة النبوية على الدستور الفرنسي الحالي، من حيث مصدر التشريع، فالمشروع في الوثيقة النبوية ابتداءً هو الله عز وجل، فيما المشروع في الدستور الفرنسي هم البشر؛ وشتان بين تشريع الخالق، وتشريع المخلوق.
- 10- المبادئ الدستورية المنظمة للحقوق والحريات في الوثيقة النبوية ارتكزت على الحقوق والحريات التي شرعها الله - سبحانه وتعالى - ووضعها في سياقها الصحيح؛ بما لا يتعارض مع المقاصد الشرعية، لعلمه جل وعلا بما يصلح لعباده، وما لا يصلح، بينما كفل الدستور الفرنسي الحالي الحقوق والحريات بناءً على رؤية بشرية قاصرة، جعلت ممارسة بعض الجرائم من الحريات، كالزنا والخمر.
- 11- تتميز الوثيقة النبوية على الدستور الفرنسي الحالي، من حيث إرساء مبدأ العلاقات الدولية والمعاهدات على أساس الندية والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل، فيما نجد الدستور الفرنسي يقرر مبدأ العلاقات الدولية القائم على التعاون والتضامن مع الشعوب الأخرى مقيّدًا باللغة الفرنسية، وهو استعلاء يذكر بالحقبة الاستعمارية لفرنسا التي قامت على سياسة فرنسة لغات وثقافات الشعوب الواقعة تحت استعمارها ولو بالقوة.
- 12- تميزت الوثيقة النبوية على الدستور الفرنسي الحالي بتقرير المسؤولية الجنائية على الجميع حكمًا ومحكومين، بينما الدستور الفرنسي لسنة 1958م منح رئيس الدولة حصانة من المحاكمة الجنائية إلا في حالة الخيانة العظمى، كما تميزت الوثيقة النبوية على الدستور الفرنسي الحالي، بنصها على عقوبة القصاص في القتل العمد؛ لما فيها من الردع والزجر والإصلاح مستلهمًا ذلك من نصوص القرآن الكريم، بينما أسقط الدستور الفرنسي الحالي عقوبة الإعدام مهما عظمت الجريمة، مهما بلغت جسامتها.
- 13- تتميز الوثيقة النبوية على الدستور الفرنسي الحالي، بنصها على تقييد صلاحية الرئيس في إبرام المعاهدات في حالتي السلم والحرب، إلا بإرادة الشعب، ودون المساس بمصالحه، فيما أشار الدستور الفرنسي إلى ذلك في حالة السلم فحسب، فأحاله إلى القانون العادي.

التوصيات:

- 1-نوصي المشرع الدستوري اليمني البناء على الوثيقة النبوية، والاستئناس بما جاء فيها من مبادئ وقواعد دستورية قيمة لا سيما المنظمة للحقوق والحريات، وتقدير مسؤولية رئيس الدولة السياسية والجنائية.
- 2-نوصي الدارسين والباحثين والمهتمين والقائمين على إحياء التراث الإسلامي، بإيلاء الوثيقة النبوية قدرًا لائقًا من الاهتمام قياسًا بأهميتها العلمية والعملية في مجال النظم الدستورية والسياسية، باعتبارها إرثًا عربيًا إسلاميًا مشرفًا في مسيرة الفكر، والنظام الإسلامي السياسي والقانوني.
- 3-نوصي المؤسسات الأكاديمية والتعليمية بإثراء الوثيقة النبوية بحثًا ودراسة، واستيعابها ضمن مقررات القانون الدستوري الجامعية لطلاب الشريعة والقانون.
- 4-نوصي مؤسسات ومراكز البحث العلمي بالاهتمام بالوثيقة النبوية، وبحثها من الناحية الدستورية والقانونية والسياسية.

Journal of AL-Jazeera University

Scientific-Refereed-Periodical



July 2019
Issue (4)-year(2)



Republic of Yemen - Ibb - Mothalath Al-Moasalat

www.Juniv.net- 04/413766